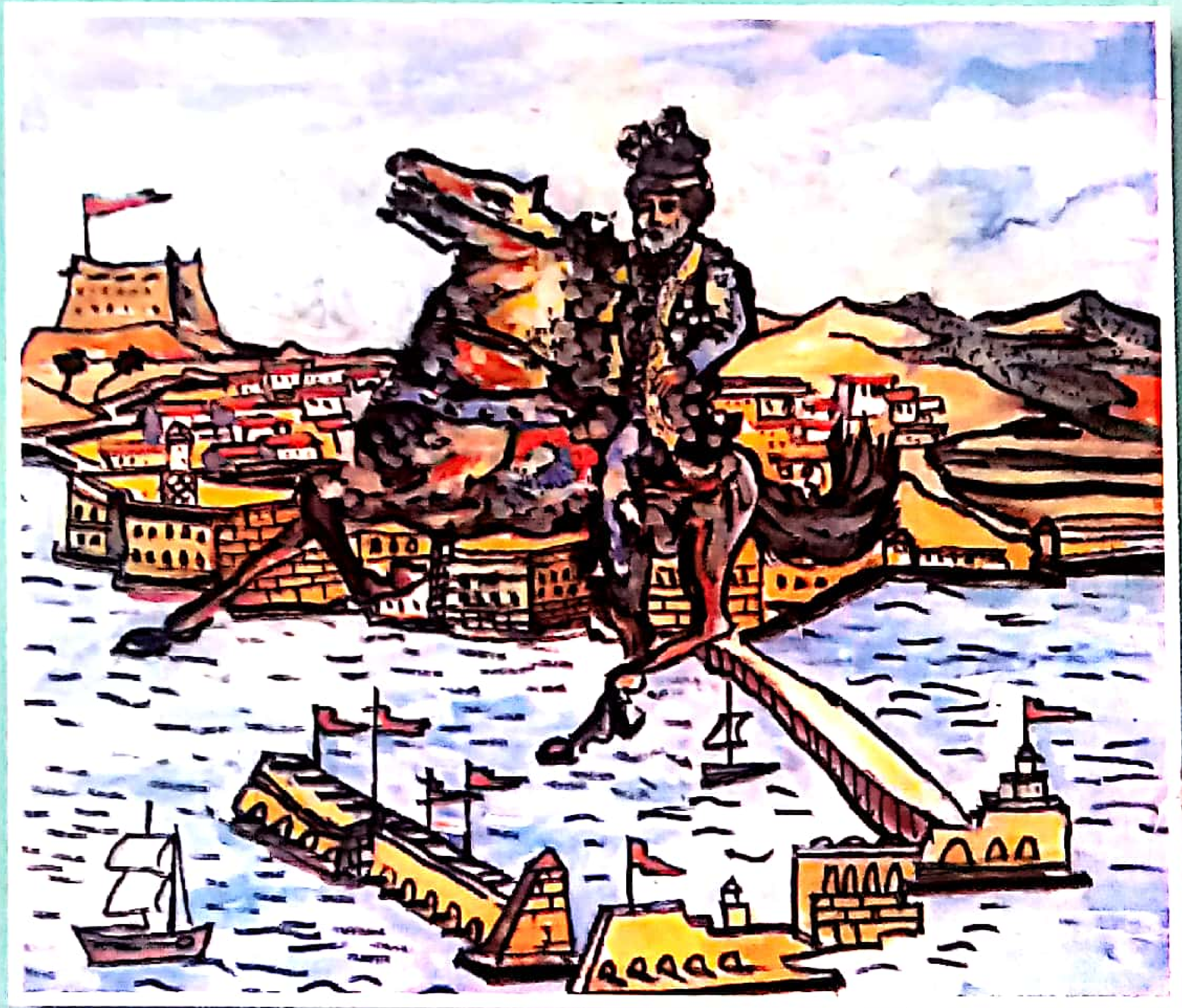
د/ جمال قنان



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

العلاقات الفرنسية الجزائرية

1830-1790



Anep

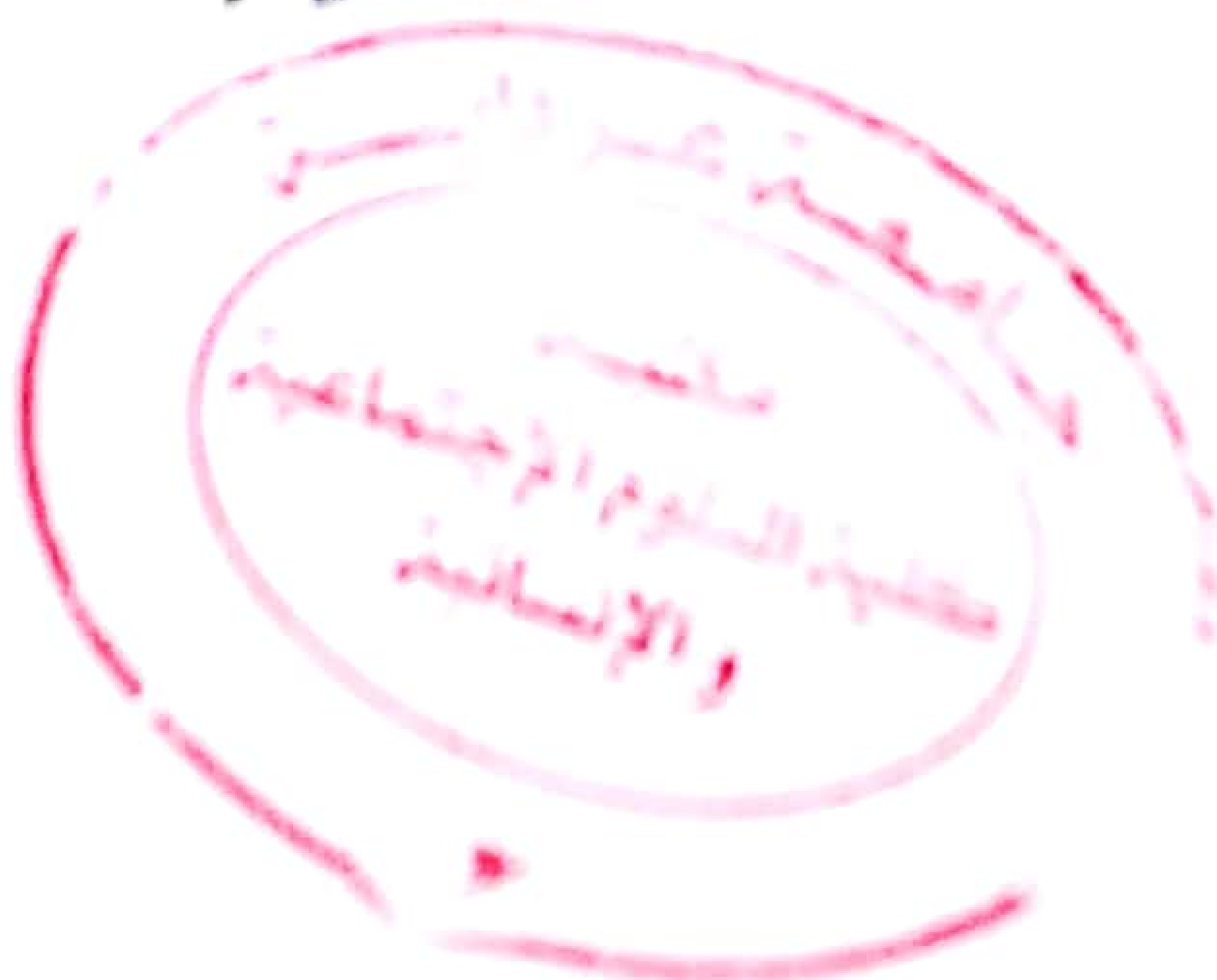


د/ جمال قنان

العلاقات الفرنسية - الجزائرية

1830-1790





هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة
التحريرية المباركة

□ رقم اللإيداع القانوني: 76- 99

□ ردمك: 8 - 00 - 853 - 9961

□ منشورات متحف المجاهد

لوحة الغلاف: بريشة الفنان حفيظ يوسف

اللإهداء

إلى روح والدي

وإلى أمي...

مختصرات

- المحفوظات الوطنية، باريس/رصيد البحرية (م.و.ب/رص.بح).
- Archives nationales, Paris/Marine.
- المحفوظات الوطنية باريس، رصيد الخارجية (م.و.ب/رص.خ).
- A.N.P./AE Affaires Etrangeres.
- محفوظات الحربية/فانسان. (م.ح. فانسان).
- Archives de la guerre Vuncennes.
- محفوظات الخارجية. باريس/مجموعة مذكرات ووثائق (م.خ.ب/ مج.م.وث. الجزائر).
- A.E.P/memoires et documents Alger.
- محفوظات الخارجية. باريس، المراسلات القنصلية والتجارية. (م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر)
- A.E.P/ Correspondance cosulaire et commerciales Alger/C.C.C. Alger.
- محفوظات ما وراء البحار ايكس (م.ور.ب/ايكس).
- Archive d'outre-mer Aix en Provence.../A.om.Aix...
- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية (م.ت.ع.د.ع).
- Rev.Afr/Revue Africaine.
- هـــ. هامش.
- Revue Historique/Rev.H.
- Revue d'histoire moderne et contemporaine./Rev.H.M.C.
- Revue d'histoire diplomatique/Rev.H.D.
- Revue d'histoire coloniale./Rev.H.C.
- Revue des etudes juives/Rev.E.J.
- Revue de Paris/Rev.P.
- Bulletin de la societe de geographie d'Alger./B.S.G.A.
- Bulletin de la societe de geographie d'archeologie d'oran/B.S.G.O.
- Recueil des notes et memoires de la societe d'archeologie de constantine/R.N.M.S.A.C.
- Information historiques/Inf. H.
- Journal Asiatique/J.AS.
- Societe des etudes de geographie maritime et coloniale/S.E.G.M.C.
- Note Marginale/N.M.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن موضوع العلاقات الفرنسية – الجزائرية، يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدين، ليس فقط من الناحية التاريخية، حيث تمتد جذورها الأولى إلى بدايات ظهور الدولة الحديثة في القرن السادس عشر. وخصوصية هذه العلاقات وتميزها منذ هذا الوقت المبكر، وحتى سقوط الدولة الجزائرية الحديثة صباح 5 جويلية 1830، وإنما أيضا لامتداد تأثير هذه العلاقات التاريخية ضمنيا، وانعكاساتها المختلفة على العلاقات بين البلدين، منذ استعادة الجزائر استقلالها وسيادتها في عام 1962.

تمثل فترة الأربعين سنة التي سبقت الغزو الفرنسي للجزائر (1790 – 1830)، فصلا متميزا في إطار هذه العلاقات المِئية من السنين، والتي في خلالها تمّ تحويل أسس هذه العلاقات وطبيعتها، من حالة صداقة راسخة متجردة، من منظور الطرف الجزائري بوجه خاص، إلى حالة عداء ثم عدوان.

لا يمكن تفسير هذا التحول الذي طرأ على العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية، بمعزل عن مجمل التحولات الكبرى التي كانت تجرى على ساحة الجزء الغربي من القارة الأوربية. إن ثورة 1789 في فرنسا لم تكن حدثا محليا بعيد الأثر في تاريخ هاته البلاد فقط، وإنما ترددت أصداؤه وبشدة، في جميع بقاع القارة الأوربية، كما كان له رجع الصدى في مناطق العالم الأخرى. فأوروبا التي سيكتشفها العالم بعد سنة 1815 لن تكون هي أوروبا التي عرفها قبل عام 1789.

لم تقتصر هذه التحولات التي عاشتها فرنسا على الجانب السياسي فقط، وإنما امتدت لتشمل مختلف أوجه النشاط الإنساني في هاته البلاد، وبما أن موضوع العلاقات الدبلوماسية له اتصال مباشر بالنظام السياسي القائم، إذ هو الذي يحدد

خط سيرها وتوجيهاتها، وعلى اعتبار كون فرنسا تعاقبت على حكمها خلال الأربعين سنة التي تعنينا عدة أنظمة سياسية، تختلف فيما بينها اختلافا يصل بين البعض منها إلى حد التعارض الكامل، فإنه يبدو من المفيد الإشارة إليها، لكونها هي الدافع والمحرك لطرف من هذه العلاقات الثنائية، فتحديد خط سيرها واتجاهها، يعبر عن انشغالات النظام السياسي القائم وأولوياته حسب الأهداف التي حددها لنشاطه الدبلوماسي مع طرف ما في ظرف معين.

إن الأحداث السياسية الكبرى التي عاشتها فرنسا فيما بين شهر ماي وجويلية1789، والتي ابتدأت بمطالبة ممثلي الهيئة الثالثة «LETIERSETAT» بالقيام بعملية فحص العضوية – لتمكين اشغال الهيئات العامة LES ETATS GENERAUX من الإنطلاق وفق جدول الأعمال الذي تم تحديده وضبطه من طرف الملك لويس السادس عشر ووزيره الأول نيكير – في اجتماع مشترك مع الطبقتين صاحبتي الامتيازات: النبلاء ورجال الدين، ورفض هاتين الأخيرتين لهذا الطلب أدى إلى اندلاع أزمة إجرائية لم يستطع الملك فك عقدتها والتحكم فيها. فامتدادها في الزمن أدى إلى توسيع دائرتها من جهة، كما أعطى الفرصة للقوى الشعبية للتحرك والتدخل كطرف مباشر من جهة ثانية.

لقد أدى هذا الوضع إلى تغير طبيعة الأزمة نفسها، فبعد أن كانت إجرائية أصبحت أزمة سياسية حادة عمت جميع مناطق البلاد. ومع بداية شهر أغسطس(1789)، انجلى الوضع ليسفر عن وأد «النظام القديم» ورموزه: ملكية مستبدة، ورعايا أقنان؛ وإقامة نظام جديد: ملكية دستورية ومواطنون. لقد كرس دستور سنة 1791 هذا الوضع الجديد.

وضع هذا الدستور على المحك، وتم بمقتضاه انتخاب هيئة تمثيلية جديدة هي الجمعية التشريعية في بداية خريف سنة 1791، لقد اتضح منذ البداية صعوبة التعاون بين ممثلي الشعب وبين الملك، بين قوى الدفع وقوى المقاومة، فكل واحد منهما له ذهنيته المتميزة وأفقه الخاص. تعقد الوضع وأصبحت المؤسسات مهددة بالإنسداد، ذلك أن الدستور يلزم الطرفين بالتعاون والتكامل، فالتشريعية تسن القوانين، والملك يصادق وينفذ عن طريق الوزراء الذي يقوم بتعيينهم، ومسؤولين أمامه وحده.

في حمى الحماس والاندفاع، لم تعبأ الجمعية التشريعية بمشاعر الملك، ولا حتى بعقيدته الدينية. لقد منعته حتى من أداء صلاة عيد الفصح في كنيسة تابعة لرجال الدين المنشقين؛ أي الذين رفضوا أداء اليمين الدستورية كما ينص على ذلك قانون الظام المدني لرجال الدين، الذي أصدرته الجمعية التأسيسية من قبل، فالذي كان

يهمها هو ترسيخ سيادة الشعب في جميع المجالات وبدون استثناء. لقد أدت هذه الوضعية، إضافة إلى التحرش الخارجي إلى حدوث القطيعة بين الملك من جهة وبين الجمعية التشريعية والشعب من جهة ثانية، وبذلك أسدل الستار على تجربة النظام الملكي الدستوري في فرنسا. إن قيام الجمهورية في 22 سبتمبر 1792 لم يؤد إلى عودة الاستقرار إلى البلاد، لقد اشتد الصراع وازداد حدة بين صفوف الجمهوريين أنفسهم.

آل حكم البلاد بعد حبس الملك ثم إعدامه إلى هيئة منتخبة، هي جمعية الوفاق الوطني، فالمهمة التي انتخبت أساسا من أجلها هي إعداد دستور جديد بدل دستور سنة 1791، الذي أصبح ملغيا بحكم سقوط الملكية. لكن الوضع المتفجر الذي تعاني منه فرنسا في الداخل، وخطر الغزو الأجنبي الجاثم على الحدود، اضطرها إلى تأجيل إعداد هذه الوثيقة، والتفرغ لمجابهة الأخطار الداخلية والخارجية التي اشتدت في آن واحد، إضافة إلى الصراعات التي كانت تمزق صفوف الجمهوريين أنفسهم.

خلال عهد جمعية الوفاق الوطني التي لم تتجاوز ثلاث سنوات، عاشت فرنسا تحت ظل ثلاث أنظمة مختلفة، رغم كونها تنتمي كلها إلى التيار الجمهوري، فخلال الستة أشهر الأولى، كانت الغلبة فيها للاتجاه الجيروندي، وهو اتجاه جمهوري معتدل، ذو نزعة بورجوازية. وعند نهاية شهر ماي وبداية شهر جوان1793 سيطرت القوى الشعبية بواسطة هيكلها التنظيمي المعروف باسم فصائل ذوي السراويل على الموقف، وأجبرت جمعية الوفاق الوطني على التخلص من أعضائها من الجيرونديد.

قاد هذا التوجه على مستوى الهيئة التشريعية الاتجاه اليعقوبي، وهو اتجاه جمهوري ذو نزعة شعبية، ومنها امتدت يدها لتسيطر على مختلف المؤسسات وفي جميع مناطق البلاد. عاشت فرنسا تحت نفوذ اليعاقبة في ظل «حكومة ثورية» كما وصفوها هم أنفسهم، أوتحت وطأة الإرهاب كما يسمونهم خصومهم، فترة تزيد قليلا عن سنة، لتعود قيادة شؤون البلاد من جديد للاتجاه الجمهوري – ذي نزعة بورجوازية صريحة وعداء شديد للقوى الشعبية – بواسطة الحركة الانقلابية التي اشتهرت بحركة التيرميدوريين عند نهاية شهر جويلية 1794.

كرس دستور سنة 1795 «دستور السنة الثالثة من عهد الجمهورية»، غلبة البورجوازية على خصومها، وأقام نظاما جديدا على رأسه المديرية التنفيذية، التي تتشكل من خمسة أعضاء، هم رأس الدولة، وبيدهم السلطة التنفيذية كذلك، كما

وزع السلطة التشريعية بين هيئتين: مجلس الخمسمائة، ومجلس القدامى. فهذا الأخير هو الذي ينتخب المديرين الخمسة، كما أحدث نظام الاقتراع الجزئي لأعضاء الهيئة التشريعية بغرفتيها، ثلث الأعضاء يتم انتخابهم أوإعادة انتخابهم كل سنة، كما يتم انتخاب أوإعادة انتخاب عضو في الهيئة التنفيذية في نفس المدة.

عندما احتكت هذه المؤسسات بالواقع العملي بدأت تفرز معايب هذا الدستور، واختلال التوازن بين مؤسساته، وهو ما أدى إلى حدوث سلسلة من التوترات في العلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، أدت إلى اندلاع أزمة سياسية حادة، استوجبت حلا عاجلا، والحل في إطار الدستور كان منعدما، لقد نص هذا الأخير في إحدى مواده على عدم إدخال أي تعديل عليه قبل مرور تسع سنوات، وهو ما جعل نظام المديرية التنفيذية يجد نفسه أمام طريق مسدود.

تجلى هذا الاختلال في انعدام التوازن بين المؤسسات الدستورية على الخصوص، في كون الهيئة التشريعية، بغرفتيها تستكمل عهدتها كل ثلاث سنوات، والهيئة التنفيذية كل خمس سنوات، وهو ما أعطى الفرصة لهذه الأخيرة، للضغط على الهيئة التشريعية من أجل التأثير على الانتخابات الجزئية لصالح الأشخاص القريبين من الاعضاء النافذين في المديرية التنفيذية، لضمان تجديد عهدتهم والحفاظ على مناصبهم، وعندما تفشل المناورات والضغوط تحت مختلف الأشكال، بوصول أشخاص لا يطمأن إليهم إلى الهيئة التشريعية كانت المديرية التنفيذية تركن إلى استخدام وسائل غير دستورية لإبعادهم، ومنعهم من البقاء في مناصبهم.

ففي ظرف أربع سنوات من عمر المديرية التنفيذية، استخدمت الجيش ثلاث مرات ضد الهيئة التشريعية لتطهيرها بالقوة من الأعضاء غير المرغوب فيهم. وعندما يستخدم للمرة الرابعة ضد الهيئة التشريعية في الحدث المعروف بانقلاب 18 بريمير (9 نوفمبر 1799) فإن ذلك يكون من أجل وضع حد لنظام المديرين، وإقامة نظام جديد بدله.

بقيام النظام القنصلي، أسدل الستار على الفصل الأخير من فصول الثورة الشعبية في فرنسا، ليبدأ عهد جديد سمته البارزة قيام سلطة الفرد، التي حلت محل سلطة الشعب، وبدا وكأن الأوضاع عادت بفرنسا إلى ما قبل سنة 1789. غير أن هذا التماثل كان ظاهريا فقط، فهناك اختلاف جوهري بين النظامين، فالقاعدة الاجتماعية للنظام القنصلي والنظام الإمبراطوري الذي سيخلفه، ليست النبلاء ورجال الدين، وإنما الطبقة البرجوازية، التي تمثل مركز الحركة الاجتماعية في فرنسا في هذه الفترة، يضاف إلى هذا، أن الحكم الفردي الذي تبناه النظام

القنصلي، والذي كان قد مهد له دستور سنة 1795، ونظام المديرية التنفيذية، كان يمارس من خلال مؤسسات دستورية، حتى وإن كانت هذه مدجنة ومسلوبة الإرادة، عكس ما كان عليه الوضع على عهد الحكم الملكي المطلق قبل سنة 1789.

وعندما يتحول النظام القنصلي، ليصبح نظاما امبراطوريا في سنة 1804 فلن يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير جوهري في النظام السياسي الفرنسي، فالتغيير حدث في الشكل وليس في المضمون، فنابليون أصبح إمبراطوراً «بإرادة الشعب» عن طريق الاستفتاء، وأعمدة النظام في جوهره بورجوازية، والبعض منهم ذي أصول شعبية، أصبحوا يشكلون أورستقراطية جديدة، صنعت بالأوامر والمراسيم، والنظام في جوهره بورجوازي المنشأ ولكنه متوج.

إن عودة الملكية البوربونية في «عربة الأجانب» إلى حكم فرنسا من جديد في سنة1814، قد قبلها الشعب الفرنسي لبعض الوقت، بسبب العناء الشديد الذي تكبده من جراء الصراعات الداخلية، والتي قاسى منها الكثير على امتداد عقد كامل من الزمن، ونتيجة للعياء الشديد الذي أصابه من جراء الحروب التي خاضها على مدى قرابة ربع قرن بدون انقطاع.

لن تستكمل رسم معالم خلفية الساحة التي جرت عليها وقائع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر من الجانب الفرنسي، ما لم تتم الإشارة إلى الصراع الساخن الذي اندلع في غرب القارة، ليمتد لهيبه إلى أجزاء أخرى منها، وإلى مناطق ما وراء البحار، وخاصة الجزء الجنوبي الشرقي للمتوسط، منذ سنة 1792 وحتى سنة 1814 بدون انقطاع تقريبا. لقد جثم هذا الوضع المتأجج على كاهل علاقات الطرفين بكل ثقله، وأثر عليها تأثيرا مباشرا تحت مختلف الأشكال.

بدأت الغيوم تتجمع، والسحب تتلبد في سماء العلاقات الفرنسية الأوروبية بمجرد أن تبين للقوى المحافظة في القارة، صعوبة التعايش بين الملك ومؤسسات الثورة في فرنسا، فالمبادرة التي اتخذتها بالتدخل في هذا الصراع الداخلي لصالح الملكية، عجل بمصير هذه الأخيرة من جهة، وأدى إلى انفجار الوضع برمته في غرب أوروبا من جهة ثانية.

لقد مرت فرنسا الثورة بمرحلة صعبة جدا خلال سنوات 1792، وحتى ربيع1795، حينما بدأ الموقف يتجلى لصالحها، عندما تمكنت من تحييد عدد من أطراف الائتلافية الأوروبية الأولى، التي تشكلت ضدها في سنة 1793، لقد استطاعت استرداد المبادرة العسكرية، وقامت بهجوم مضاد ضد القوى الرئيسية

المعادية لها في القارة، وعلى رأسها النمسا، وفي خريف سنة 1797 أجبرت هاته الأخيرة على الاستسلام، وتوقيع معاهدة كامبو فورميو، التي كرست الهيمنة الفرنسية على غرب أوروبا وشبه جزيرة إيطاليا.

إن بقاء انجلترا وحدها في الميدان شاهرة السلاح، كان يقض مضجع المديرية التنفيذية، ويحرمها من اقتطاف ثمار انتصاراتها العسكرية، والتمتع بالمكاسب التي حققتها في ظل سلم فرنسي عام، فالعدوان الذي شنته على مصر – وهي جزء من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية – والذي كان من بين أهدافه ضرب المصالح الإنجليزية بطريق غير مباشر، من أجل إضعافها، ما دامت قد عجزت عن النيل منها مباشرة بسبب موقعها الجزري سيؤدي إلى تأجج الوضع من جديد، وقيام الائتلافية أوروبية ثانية ضد فرنسا.

لم تنعم أوروبا بالسلم والاستقرار في ظل صلح أميان (مارس 1802) إلا لفترة قصيرة لم تتعد سنة واحدة، لينفجر الوضع من جديد بشكل أشد مما كان عليه من قبل، فرغم انتصارات نابليون على أعدائه القاريين واحدا بعد الآخر، فقد عجز عن ضمان استمرار السلم الفرنسي في ربوع أوروبا. وسعيا منه لتحقيق هذه الغاية، كانت حملته ضد روسيا في صيف سنة 1812، والتي تشبه المغامرة، وبفشلها بدأ العد العكسي لأفول نجمه وسقوطه، الذي سيتحقق في شهر أفريل 1814.

من الجانب الجزائري، فالعلاقات مع فرنسا جرت خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر في وضع جد مريح. فالوضع السياسي الداخلي كان مستقرا وهادئا، فلم يطرأ أي حدث ذو بال، من شأنه أن يعكره، فعصيان علي برغل، وكيل الحرج باي وتمرد صالح باي في قسنطينة، لم تتعد أصداؤهما جدران مكاتب الحكومة. فهو مجرد توترات خفيفة داخل القصر.

لقد جرى تنصيب الداي حسن باشا على كرسي الدايلكية خلفا للداي محمد بن عثمان باشا، الذي توفي في مستهل صيف سنة 1791 – في ظروف جد عادية، بناءا على وصية سلفه، نفس الظروف أحاطت بتعيين الداي مصطفى باشا خلفا لخاله حسن باشا،الذي وافته المنية عند نهاية ربيع1798.

على المستوى الاقتصادي، فالوضع كان جيدا، فالمواسم الزراعية كانت ذات محصول وفير في معظم سنوات هذا العقد، والمبادلات التجارية كانت منتعشة، خاصة بالنسبة للمواد المعاشية التي اشتد حولها الطلب الأوروبي، من جراء الحرب الدائرة في ربوع هذه القارة، فالقلق الوحيد بالنسبة للجزائر خلال هذا العقد،

يتمثل في المصاعب التي واجهتها تجارتها البحرية، من جراء نشاط القراصنة الأوروبيين، ومن كل الجنسيات في الحوض الغربي للمتوسط.

إن قرار المديرية التنفيذية بنقل الحرب إلى مصر في صيف سنة 1798، جعل الجزائر تواجه وضعا لم تكن تريد الانجرار إليه. وبالفعل وجدت نفسها مرغمة – حتى بعد جلاء الفرنسيين عن مصر – طرفا غير مباشر في الصراع المحتدم على ساحة القارة الأوروبية. لقد تواكب هذا الوضع غير المريح مع سلسلة من التوترات، والأزمات الداخلية التي تدافعت بوتيرة سريعة على طول امتداد العشرية الأولى من القرن التاسع عشر.

بدأ هذا الوضع المتأزم في سنة 1802، عندما اجتاحت موجة من الجفاف جميع مناطق البلاد، واستمرت لعدة سنوات متتالية، حيث عانى الناس كثيرا من شدة وطأة المجاعة. لقد ارتفعت أسعار الحبوب بشكل فلكي، بحيث لم تعد في متناول الأغلبية الساحقة من السكان، في نفس الوقت الذي شلت فيه التجارة البحرية شللا شبه كلي، بسبب الرعب الذي نشره القراصنة الأوروبيون، وأعمال السلب والنهب التي يقترفونها ضد تجارة المحايدين في المتوسط.

كان لهذا الوضع الاقتصادي المتأزم انعكاسات سلبية على الاستقرار الداخلي للبلاد. لقد شبت فتنة في بايلك الشرق منذ سنة 1803، تحت قيادة مغامر ذي انتماءات مشبوهة، يدعى ابن الأحرش، حيث أتت على الأخضر واليابس في منطقة الشمال القسنطيني. تناغمت معها فتنة أخرى شبت في غرب البلاد تزعمتها الطريقة الدرقاوية المشكوكة الدوافع والأهداف، إلى جانب الحركة العصيانية التي قادتها التيجانية في منطقة الأغواط. فهذه الفتن والحركات العصيانية سوف تستمر لسنوات طويلة وتكون سببا في استنزاف موارد البلاد وقدراتها المادية، كما ألحقت أضرارا خطيرة بروح السكان المعنوية.

امتد أوار الأزمات هاته، لتلفح بلهيبها النظام السياسي القائم نفسه، فاغتيال الداي مصطفى باشا عند نهاية شهر أغسطس 1805، سيفتح الباب على مصراعيه للاضطرابات، وحالة عدم الاستقرار داخل مؤسسات السلطة نفسها. فقد تعاقب على حكم البلاد ثلاث دايات في فترة لم تتجاوز ثلاث سنوات، ويعود الفضل للحاج علي باشا، بالتعاون مع الديوان في إخراج البلاد من هذه الدوامة، وتمكينها من استعادة استقرارها.

إن نهاية الحرب في أوروبا، لم تعط الفرصة للجزائر لكي تسترد أنفاسها التي

كانت مشدودة طوال مدة الصراع، وخاصة منذ سنة 1799. لقد وجدت نفسها مضطرة لمواجهة التحديات الأوروبية تحت مختلف الأشكال والأساليب، والذي يشكل العدوان الفرنسي عليها آخر فصل لها.

على هذه الأرضية السياسية العامة القائمة في كلا البلدين، تحركت وقائع العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال الأربعين سنة موضوع دراستنا. إن طبيعة هذه العلاقات، وخصوصيات الدوافع المحركة لها، تستوجب التمييز داخل الفترة المعنية بين ثلاث مراحل: الأولى تبدأ بتمديد معاهدة السلم المئوي لمائة سنة أخرى في شهر مارس 1790 لتنتهي عند إعلان الجزائر الحرب ضد فرنسا، بسبب احتلالها لمصر، عند نهاية شهر ديسمبر من سنة 1798؛ والمرحلة الثانية التي تنطلق من توقيع هدنة غير محدودة الأجل بين البلدين في شهر جويلية من سنة 1800، إلى سقوط نابليون، ونهاية الحرب الأوروبية في منتصف ربيع سنة 1814، والمرحلة الثالثة والأخيرة التي تبدأ بعودة الملكية في فرنسا، لتنتهي عند حدوث القطيعة بين البلدين، وقرار فرنسا بتجريد حملة عسكرية ضد الجزائر في مستهل سنة 1830.

إن تمديد معاهدة السلم المئوي لمائة سنة أخرى، كان حدثا ديلوماسيا ذو أهمية كبيرة بالنسبة للبلدين، خاصة وأن فرنسا كانت قد خطت خطواتها الأولى عن طريق الثورة والتغير. ماهي الأسباب التي جعلت باريس تلح على تمديد هذه المعاهدة؟ وكيف تمكنت الدولتان من إنجاز هذا العمل الديلوماسي في ظل تلك الأوضاع التي تنذر بحدوث اضطرابات شديدة على الساحة الفرنسية؟ كيف تعاملت الديلوماسية الجزائرية مع الأحداث التي ألمت بفرنسا، وانعكاساتها السلبية على مصالحها، خاصة لما أصبحت محاصرة من طرف أعدائها من الجهات الأربع؟ وهل حافظت فرنسا على خط السير الذي سلكته دبلوماسيتها مع الجزائر أثناء محنتها عندما انجلى الموقف في أوروبا لصالحها بعد سنة 1795. ماهي الدوافع العميقة والأسباب المباشرة التي جعلت الجزائر تقرر قطع العلاقات مع فرنسا وإعلان الحرب ضدها؟ إن موضوعات القسم الأول من الدراسة هي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات وأخرى غيرها.

إن قرار نابليون بإيفاد مبعوث خاص إلى الجزائر، مزودا بكل الصلاحيات من أجل التفاوض مع السلطات الجزائرية لإنهاء حالة الحرب بين البلدين، يبدو وكأنه نوع من المغامرة. ألم تسبق هذه المبادرة اتصالات سرية قام بها وسطاء غير رسميين، تكون قد مهدت لهذا القرار؟ كيف كان موقف انجلترا والدولة العثمانية عندما علمتا بحدوث تصالح بين فرنسا والجزائر؟ وهل أقر نابليون بالعرفان

للجزائر، للتضحيات المالية والسياسية التي بذلتها من أجل الحفاظ على صداقة فرنسا. عندما أنهى الحرب ضد الائتلافية الأوروبية الثانية لصالحه والذي كرس من خلاله المكاسب التي حققتها فرنسا بفضل انتصاراتها العسكرية؟ وهل تغير موقف الجزائر من فرنسا إثر أزمة سنة 1802، من جراء خيبة الأمل التي تجرعتها على يد نابليون، وكيف تعاملت مع الوضع الأوروبي المتأجج للدفاع عن مصالحها؟ إن فصول القسم الثاني من الدراسة هي محاولة للإجابة عن هذه التسؤلات.

إن السلم الذي عم أوروبا بعد سقوط نابليون، وإعادة ترتيب الأوضاع في القارة وفق الإطار الذي حدده مؤتمر فيينا، كانت له انعكاسات على العلاقات الأوربية الجزائرية. ففيم تبلورت هذه الانعكاسات، وكيف كان موقف فرنسا من الجزائر حتى انعقاد مؤتمر إيكس لاشابيل، الذي قرر إجلاء القوات المتحالفة عن الأراضي الفرنسية؟ وماهي الأشكال التي اتخذتها التحرشات الفرنسية ضد الجزائر خاصة، منذ سنة 1820 وحتى قرار هذه الأخيرة بإعلان الحرب ضدها عند منتصف شهر جوان 1827؟ ماهي حقيقة مسرحية «ضربة المروحة» وماهو مكانها في سياق هذه التحرشات؟

احتلت المعاملات التجارية بين الجزائر وفرنسا مكانا بارزا في العلاقات بين البلدين. كيف كان وضعها خلال الفترة المعنية بالدراسة؟ وماهي حقيقة مسألة ديون التاجرين بكري، وبوشناق، ومن هو الطرف الذي ناور بها لكي تصبح غير قابلة للتسوية، والغاية المنشودة من وراء ذلك؟

أثناء القطيعة، وقبل اتخاذ قرار بإرسال حملة ضد الجزائر، جرت اتصالات بين الطرفين، ماهو محتوى هذه الاتصالات ولماذا فشلت؟ إن موضوعات القسم الثالث سوف تنيرنا حول هذه الانشغالات.

لابد من الإشارة قبل الاختتام إلى مسألة التوثيق. لقد اعتمدنا أساسا على المصادر الفرنسية – وهو ما يبرر تقديم اسم فرنسا على الجزائر في عنوان الدراسة – وهي مصادر غير محايدة، بل تمثل وجهة نظر طرف واحد فقط. وكان المطلوب استشارة مصادر الطرف الآخر. لكن فقدان أرشيف الدولة الجزائرية غداة سقوط العاصمة، جعل تحقيق هذا الغرض أمرا متعذرا. والقلة القليلة المتوفرة من المخطوطات ذات الصلة بالموضوع لاتسد هذا النقص، وبصفة عامة، فالمعلومات ذات الطابع السياسي التي تتضمنها المخطوطات، لايمكن أن ترقى إلى مستوى الوثيقة الأرشيفية، خاصة إذا كان أصحابها بعيدين عن دوائر الحكم وسلطة القرار.

فالمعلومات عن الموقف الجزائري حول المسائل التي تمت معالجتها في فصول

الدراسة، مستقاة أساسا من تقارير القناصل المعتمدين في الجزائر، وهؤلاء ليسوا دائما نزهاء في رواياتهم. ورغم حرصنا وحذرنا في تجنب الانزلاق والانجرار وراءهم في أي خطأ يتعمدونه، فإننا لانستبعد أن نكون قد وقعنا على غير إرادة منا في بعض منها. فإذا حدث ذلك فلن يكون سوى حول بعض الجزئيات القليلة. ذلك أن الفحص المنظم والمتابع لمراسلات هؤلاء القناصل يعطي إمكانية فرز الحقائق عن غيرها وهو ما قمنا به.

ومن ناحية أخرى، فإن وجهة نظر الطرف الجزائري، وبصفة مباشرة، ليست غائبة كلية على امتداد كامل الفترة المعنية. ذلك أننا نتوفر على الرسائل التي كان يرسلها الدايات للمسؤولين الفرنسيين، والتي تتعرض لمختلف الشؤون التي تخص العلاقات بين البلدين، وهذا على امتداد العقد الأخير من القرن الثامن عشر، الذي يواكب مرحلة عهد الثورة الفرنسية.

ومع الأسف فإن هذا المصدر الهام للمعلومات حول الموقف الجزائري سوف يختفي منذ منتصف سنة 1802، عندما قرر نابليون إبطال هذا التقليد العريق، المتمثل في تبادل المراسلات بين الحكام في الجزائر وفي فرنسا عند بدء علاقاتهما في العصر الحديث. لقد حاول بعض الدايات إعادة العمل بهذا التقليد، وقاموا بمراسلة نابليون، ولكنه عندما امتنع عن الرد على رسائلهم أمسكوا بدورهم عن مكاتبته. وبعودة الملكية إلى فرنسا لم يكتب لهذا التقليد استعادة حيويته السابقة. وإنما اكتفى بجعلها مجرد رسائل مجاملات في مناسبات معينة، والقليل النادر تجاوز هذا الإطار.

وليسمح لي في الختام بالتعبير هنا عن تقديري العميق، لمسؤولي وأعوان المكتبات العمومية، ودور المحفوظات في فرنسا، وأخص بالذكر منها: المكتبة الوطنية بباريس، الأرشيف الوطني بباريس، أرشيف وزارة الخارجية، وأرشيف الحربية بقصر فانسان، على إخلاصهم وتفانيهم في أداء المهمة النبيلة المنوطة بهم، وعلى الرعاية والدفء الذي يحيطون به كل من يرتاد إلى هذه المعالم الموقرة. كما أن اعترافي العميق وشكري الخالص موجه بشكل خاص لمديرية المتحف الوطني للمجاهد، والتي لولا مساعدتها لما تيسر ظهور هذا العمل في الأجل المأمول.

والله ولي التوفيق

جمال قنان

الجزائر في 22 رمضان 1417

31 جانفي 1997

القسم الأول

الفصل الأول

تمديد معاهدة السلم المئوي والاعتراف بالنظام الجديد في فرنسا

سجلت العلاقات الفرنسية الجزائرية حالة هدوء واستقرار على امتداد القرن الثامن عشر، مقارنة بالحروب والتوترات المستمرة التي عاشتها في القرن الماضي. ومع مستهل العشرية الأخيرة من هذا القرن، تدخل فرنسا مرحلة مخاض جديدة، مليئة بالتحولات والتغييرات العميقة، تتجاوز تأثيراتها حدود فرنسا لتشمل منطقة غرب أوروبا والقارة الأوربية بكاملها، ولتتردد أصداؤها حتى في مناطق ما وراء البحار.

كيف كانت حالة هذه العلاقات عند بداية هذه الأحداث؟ وهل استطاع الطرفان التحكم في علاقاتهما، وتثبيت حالة السلم بينهما، رغم الأحداث الكبيرة المتلاحقة على الساحة الفرنسية وانعكاساتها السلبية في بعض الأحيان على مصالح الطرف الآخر؟

لقد شهدت فرنسا خلال هذه العشرية الحاسمة من تاريخها ثلاثة أنظمة سياسية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا يصل إلى حد التناقض. فمن نظام ملكي دستوري الذي انبثق عن أحداث يوم 14جويلية 1789 وسقوط قلعة الباستي في نفس هذا اليوم، وهو النظام الذي أقام دعائمه وكرسه دستور سنة1791، إلى قيام جمهورية راديكالية عقب أحداث شهري أغسطس وسبتمبر من عام 1792. وهو النظام الذي وجد تعبيرا له في دستور سنة1793 وفي جمعية الوفاق الوطني أداته التشريعية والتنفيذية في نفس الوقت؛ والذي انتهى بقيام حركة الترميدوريين (جويلية 1794)، التي أخذت على عاتقها مهمة تصفية القوى الشعبية في الثورة بمختلف الوسائل، وإعداد الساحة وتهيئتها لقيام جمهورية تهيمن عليها الطبقة البورجوازية وتسخرها

لخدمة مصالحها. وقد وجد هذا التوجه الجديد تكريسا له في دستور سنة1795.

كيف استطاع الطرف الجزائري المحافظة على علاقاته السلمية مع فرنسا في هذه الظروف المضطربة والمتغيرة باستمرار، بالرغم من انعكاساتها السلبية على بعض مصالحه المباشرة من جهة، والعروض والإغراءات التي كانت تلوح بها الأطراف المعادية لفرنسا من جهة ثانية؟ ألم يكن للثقل المعنوي للصداقة التقليدية بين البلدين دوره في توجيه الدبلوماسية الجزائرية هذه الوجهة؟

إن تتبع سير العلاقات بين البلدين، خلال هذه العشرية المضطربة يمكننا، بدون شك، من تلمس الإجابات عن هذه التساؤلات.

1 - تمديد معاهدة السلم المئوي:

تحركت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر في إطار المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين، بعد جهد كبير في عام 1689. ولقد أضيفت خلال هذا القرن، وفي مناسبات مختلفة، بعض الترتيبات التي أدمجت في صلب هذه المعاهدة وأصبحت جزءا لايتجزأ منها[1]، والتي سوف ينتهي أجلها عند نهاية العشرية الثامنة من هذا القرن.

لقد حدثت عدة توترات في العلاقات بين البلدين بسبب الانتهاكات التي تحدث لبعض ترتيباتها من حين لآخر. كانت السلطات الجزائرية تعاقب بكل صرامة المسؤولين عن هاته التجاوزات إذا كانوا جزائريين. لقد أكد القناصل الفرنسيون ذلك في التقارير التي كانوا يرسلونها لسلطات بلادهم. بل نجد من كان منهم يتوسط لدى السلطات الجزائرية لتلمس العفو عن الرايس المذنب، والتي بدون هذه الوساطة لن ينجو من العقاب[2].

ولكن الأمر ليس كذلك لدى الطرف الفرنسي. لقد تأكد مرارا، وبأدلة ثابتة تلاعب السلطات الفرنسية بمنح جوازات فرنسية لسفن بلدان معادية للجزائر، كما شكل البند التاسع من معاهدة سنة 1689، مادة خصبة لوقوع هذه التجاوزات من طرف وآخر

(1): حول معاهدة سنة 1689، والسير العام للعلاقات الفرنسية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر. راجع ج. قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830**، الجزائر 1987. الفصلين الثاني والثالث.

(2): إن التماس العفو عن المذنب كان عرفا جاريا لدى القناصل الأوروبيين المعنيين بالتجاوز، ونادرا ما كانوا يتحللون من هذا التقليد. وفي هذه الحالة فالضابط المتهم لن ينجو من العقاب الذي هو في الغالب الإعدام، مهما كانت مكانته ورتبته في سلم المسؤولية.

بسبب الغموض الذي يحيط به، وصعوبة تطبيقه بدقة. لقد نص هذا البند على تحديد نطاق المياه الإقليمية الفرنسية بعشرة فراسخ (حوالي 40 كلم[3]) – والعرف الجاري في قانون البحار الأوروبي آنذاك يحدد هذا النطاق بمدى رمي المدفعية – في إطار هذا المجال البحري لا يحق للسفن الجزائرية مهاجمة سفن الأعداء، مقابل تمتعها بحماية كاملة لها ولغنائمها. ففرنسا ملزمة بتعويض الخسائر التي قد تتكبدها داخل هذا النطاق. وغالبا ما تقترف هذه التجاوزات من جانب الطرف الفرنسي. فالتعليمات التي أرسلها الملك لويس السادس عشر إلى رؤساء الموانئ الفرنسية، عند نهاية السبعينات من هذا القرن(18) تدعم هذا الاعتقاد: «إنكم لاتجهلون أيها السادة، بكل تأكيد، أن معاهداتنا مع السيد الكبير (السلطان العثماني) ومع الدول المغربية[4]، تكرس مبدأ كون البضاعة الصديقة لا تفقد هذه الصفة عندما تشحن على سفينة معادية. لقد احترم المسلمون دائما هذا المبدأ، وجلالته من جهته، عازم على تنفيذه، وعلى عدم السماح لرعاياه بالمساس به بأية حال»[5]. لقد أمر الملك حكام الموانئ الفرنسية الواقعة على المتوسط بأخذ ضمانات مالية كافية من ربابنة السفن الفرنسية عند خروجهم للقرصنة لتعويض المتضررين في حالة حدوث تجاوزات من طرفهم تخل بهذا الترتيب.

إن انتهاك ترتيبات المعاهدات، لاتمثل السبب الوحيد للأزمات والتوترات التي تطرأ على العلاقات بين البلدين، فالمصالح الشخصية التي يعمل القناصل على تثمينها، اعتمادا على منصبهم والدوافع الذاتية التي تجعلهم يخلطون بين مصالحهم الشخصية، ومصالح الدولة التي يمثلونها، كثيرا ماكانت السبب في هذه التوترات[6].

في الواقع كان هناك خلاف أساسي في فهم وظيفة القنصل، بين المسلمين وبين الأوروبيين. فالأولون يرون فيه ممثلا للدولة التي اعتمدته ورمزا لها، وهذا ما يستوجب عليه مراعاة سلوك ملتزم ونشاط متزن يندرج في إطار دعم التفاهم والتعاون بين بلده والبلد المضيف. ويحس المسؤولون المسلمون بنفور شديد إلى

(3): انظر نص هذا الترتيب في ج. قنان ن. م. ص310.
(4): كان يطلق على منطقة المغرب في الأدبيات الجغرافية والدبلوماسية الأوروبية في العصور الحديثة اسم البلاد البربرية.
(5): م.و.ف/ و.ص البحرية ب7 رقم 538 – فرساي 18 حويلية 1778.
(6): حول تطور وظيفة القنصل في فرنسا. راجع:
Watbled E. Apeçu sur les premiers consulats français dans le levant et les etats barbaresques. in Rev. Af. T.16 (1872) p.p20 - 34.

درجة الاشمئزاز إذا كان القنصل يمتهن عملا آخر غير تمثيل بلاده، والأوروبيون ينظرون إلى هذه الوظيفة نظرة أخرى مغايرة تماما. فالقنصل عندهم هو تاجر في المحل الأول. ووظيفة القنصل كانت تباع وتشترى. وكثيرا ما يحدث أن صاحب الوظيفة الرسمي لايقيم ولا حتى يزور البلد الذي عين فيه، وإنما يستثمر هذه الوظيفة عن طريق وكلاء يقومون مقامه. فتداخل مصالح الدولة مع المصالح الشخصية لهؤلاء القناصل جثم بكل ثقله عل علاقات الطرفين منذ القرن السادس عشر. فالتطور البطيئ لوظيفة القنصل في اتجاه التفرغ لخدمة مصالح دولة بلاده ومصالح رعاياها في البلد الذي اعتمد لديه، لم تستكمل معالمها نهائيا حتى نهاية ما يسمى في تاريخ فرنسا بالنظام القديم، أي حتى عهد الثورة الفرنسية. كما لايجب الإهمال في هذا الصدد، الإشارة إلى العداء المضمر وإلى روح الاستعلاء لدى الأوربيين في تعاملهم مع الأطراف غير الأوروبية. يضاف إلى هذه العوامل بالنسبة للجزائر، كون القناصل المعتمدين لديها يشعرون بنوع من الضيق والحرمان بالمقارنة بوضعية زملائهم المعتمدين في الأقاليم العثمانية. وكثيرا ما كان ينعكس هذا الشعور وهذا التبرم، في مراسلاتهم إلى حكوماتهم، بالتهويل والتضخيم لأبسط حادث يقع، وتعمد تشويه مواقف الطرف الآخر ومطالبه.

هذه العوامل الضاغطة سلبيا على العلاقات الفرنسية الجزائرية، بالنسبة للفترة التي تعنينا، وهي العشرية التاسعة من القرن الثامن عشر، نجدها مجتمعه لدى دو كرسي الذي عين في وظيفة القنصل العام بالجزائر في شهر سبتمبر1781 ليلتحق بمنصبه في نفس الشهر من العام التالي[7].

في تقرير مطول أعده عن الجزائر، والذي قدمه لكاتب الدولة للبحرية الماركيز دو كاستري أثناء استقباله له يوم 7 ماي 1782، أكد فيه «أنه مهما كانت جهود أي قنصل، فإنه لا يستطيع أن يحمل الجزائريين على الإقلاع عن الأساليب السيئة التي أصبحت عادة لديهم منذ ألف قرن من الزمن فحصيلة علاقاتنا معهم هي نسيج من الفظائع وسلسلة لاتنقطع من الإهانات»[8] فالحل الذي يراه هو جرد حملة عسكرية

(7): كان دُ. كرسي يشغل وظيفة القنصل في كل من مدينتي رشيد ودمياط بمصر، ثم عين قنصلا في مدينة قونية بآسيا الصغرى، وقنصلا عاما بمدينة مورا ببلاد اليونان، ومنها انتقل الى الجزائر ليقيم بها حتى نهاية عام1790 عندما يتم استخلافه بالقنصل فالير.
(8): م.خ. ف/مج.م.و الجزائر 10 – فرساي 7 ماي 1782.

ضخمة يكون هدفها محو هذه الدولة من على الخريطة. واقترح لتحقيق هذا الهدف خطة كفيلة في رأيه لبلوغ الغاية[9]، والتي سوف تصفق لها أوروبا كلها وتدحض في نفس الوقت القول الشائع الذي يتردد في جميع أنحائها بأنه لو لم توجد الجزائر فإن فرنسا كانت ستعمل على إنشائها ولو أدى ذلك إلى دفع وزنها ذهبا وهو ما جعل الفرنسيين ممقوتين لدى جميع الأمم الأوروبية تقريبا»[10].

إن قنصلا يحمل مثل هذه الشحنة من الحقد للبلد الذي لم يسبق له أن عمل فيه، والذي لم يلتحق به بعد، يستوجب التعامل مع مراسلاته بكل حذر ويقظة. ذلك أن واقع العلاقات بين الجزائر وفرنسا عند تعيينه كانت عادية إن لم تكن ودية. كما أن التطورات التي شهدتها هذه العلاقات عندما يلتحق بمنصبه ستجعله يلمس بنفسه، وإن لم يقتنع بذلك، بأن الجزائر تعتبر فرنسا دولة صديقة، وفي المكانة الأولى بين الدول الأوروبية الأخرى. فهذا ما تؤكده الرسالة التي بعث بها وكيل الحرج، سيدي حسن[11]، لكاتب الدولة للبحرية الفرنسي، حيث أخبره بالتحاق القنصل الجديد بمنصبه، والتكريم الذي حظي به وإمداده بكل ما هو في حاجة إليه، حسب ما تقتضيه التقاليد المرعية في مثل هذه المناسبات.مؤكدا له في نفس الوقت، حرص الجزائر على دعم الصداقة التقليدية القائمة بين البلدين:«يمكن لسعادتكم أن تطلب منا كل ما في استطاعتنا من أجل خدمتها، وليكن واثقا من كوننا سوف لن ندخر أي جهد من أجل ترضيته»[12].

وعندما أوفدت أسبانيا،على غير انتظار، مبعوثا إلى الجزائر لطلب الصلح، وبدون سابق تهيئة لهذا المسعى، أعطت الجزائر مرة أخرى دليلا على صدق مشاعرها نحو فرنسا. فقد استدعى الداي قنصل فرنسا دوكرسي وطلب منع التوجه إلى السفينة المقلة للمبعوث الأسباني الراسية في الميناء،لمعرفة سبب قدومه والغاية من وفادته[13]. وعندما تبين أنه أرسل من قبل ملك أسبانيا لعرض عقد الصلح مع الجزائر، طلبت السلطات من دوكرسي استضافته ريثما تتخذ قرارا بشأن هذا العرض.

---

(9): اقترح أن تقوم قوات الحملة التي يقترحها، بإنزال تمويهي عند نقطة في شرق العاصمة، وإنزال حقيقي عند مكان في غربها في نفس الوقت الذي يضرب فيه الحصار على الميناء.
(10): المصدر السابق.
(11): سجلت وظيفة وكيل الحرج، منذ السبعينيات من هذا القرن بداية لتطور بطيء في اتجاه التحول إلى وزارة مكلفة بالعلاقات الخارجية للجزائر.
(12): عن Plantet ن. م ص.374.
(13): م.خ.ف/ م.و.ق الجزائر10. تقرير من ريدو حول الصلح المبرم بين اسبانيا والجزائر يوم 16 جوان1785.

فالقنصل الفرنسي عند التقائه بالمبعوث الإسباني قال له أنه سوف يقدمه للداي، ولكنه أردف ملاحظا «بكونه لم يتلق أية تعليمات من حكومته بخصوص الشؤون التي يحتمل أن يكون قد كلف بها، وعلى ذلك فليس بوسعه القيام بأي مسعى آخر بعد هذا»[14]. إن هذا الموقف يناقض ماروجته الأدبيات التاريخية الفرنسية بكون هاته الأخيرة هي التي سعت لهذا التقارب، وأنها هي التي أقنعت الجزائر بقبول هذا العرض[15].

إن هذا المسعى الاسباني الذي جاء بعد ثالث حملات متتالية، إحداها برية واثنتان بحريتان، والتي باءت كلها بالفشل، هو الذي أقنع الاسبان في النهاية بعدم جدوى الاستمرار في السير في هذا الطريق المسدود. وعلى مستوى الجزائر، فإن العرض الاسباني صادف وجود رغبة عميقة لديها لإنهاء هذا الصراع الذي يكاد لاينتهي، شريطة قبول الأسبان بالجلاء عن وهران والمرسى الكبير، ودفع التعويضات عن الأضرار التي تكبدتها من جراء الحملات الأسبانية الأخيرة[16]. وبقبول الأسبان لهذين الشرطين زالت العقبة الرئيسية التي كانت في الطريق، وتم توقيع الصلح بين الجانبين يوم16 جوان1785[17].

تعكرت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المنتصف الثاني من عام 1786، بسبب حادثة وقعت قرب السواحل الفرنسية عند نهاية ربيع هذه السنة. فحسب شهادة قائد السفينة الجزائرية وهي من نوع الشبك وشهادات زملائه: أنه بعد استيلائهم على مركبين جانويين وأسر بحاريتهما في البحار العالية، توجهوا إلى ساحل جزيرة هيير الفرنسية، الواقعة عند مدخل خليج ليون قرب مدينة طولون، حيث هاجمتهم سفن حربية فرنسية داخل المياه الإقليمية مما أدى إلى غرق الشبك الجزائري،

---

(14): م.خ.ف/ م.و.ق الجزائر 10. المصدر السابق.
(15): حول هذه الأطروحة راجع:
GRAMMONT (H.) Histoire d'Alger sous la domination turque 1515 - 1830. Paris, 1887.
الفصل الثاني والعشرين، وعنه نقل كل المؤرخين اللاحقين الذين تعرضوا للموضوع.
(16): انظر: فنان. معاهدات... ص.ص 178 – 179 هامش 61.
(17): موضوع الجلاء عن وهران والمرسى الكبير لم يتحقق بتوقيع هذه المعاهدة، وليست لنا معلومات عن متابعة الجزائر للمسألة مع السلطات الاسبانية. فالمسألة لاتزال غامضة، فبعض الوثائق الاسبانية التي نشرت مؤخرا حول هذه الفترة لاتثير هذا الموضوع. (انظر:يحي بوعزيز، **المراسلات الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني** مدريد 1870 – 1798، الجزائر 1993) ولكنها تسلط أضواء جديدة على الظروف التي تم فيها توقيع اتفاقية الجلاء عن وهران والمرسى الكبير عام 1791.

واضطرار البحارة وأسراهم إلى السباحة حتى الشاطئ للنجاة بأنفسهم.

لقد قامت السلطات الفرنسية بنقلهم إلى الحجر الصحي، في نفس الوقت الذي قامت فيه بإطلاق سراح الأسرى الجنويين. وبعدقضاء المدة القانونية في الحجر الصحي، خصصت لهم سفينة حملتهم إلى بلادهم التي حلوا بها عند أواخر هذه السنة (1886). اعتمادا على هذه الرواية الجزائرية، فإن السلطات الفرنسية تعتبر مسؤولة عن هذه الحادثة من زاوية كون غرق السفينة الجزائرية كان من طرف سفن فرنسية، وهذا يعتبر خرقا للصلح، إن لم يكن عدوانا ضد بلد صديق، وضياع الغنائم الجنوية داخل حرمة المياه الإقليمية الفرنسية؛ وهو مايجعل من فرنسا مسؤولة وملزمة بتعويض هذه الغنائم، لقد احتجت الجزائر بشدة على هذه التجاوزات، وأرسلت قائمة بالمطالب التعويضية الناجمة عن هذه الحادثة، وحددت أجلا لترضيتها.وفي حالة عدم الاستجابة،فإنها لمحت بأنها سوف تجد وسيلة لتعويض الأضرار التي لحقت بها ماديا ومعنويا.

لقد رد كاتب الدولة للبحرية الفرنسي على هذه المطالب برسالة مطولة بعث بها إلى الداي بتاريخ 19 جانفي 1789 حيث شرح فيها وجهة نظر فرنسا حول الحادثة.

فالهجوم الذي وقع على السفينة الجزائرية، لم تقم به السفن الفرنسية كما يدعي قائدها وزملاؤه وإنما قامت به سفن حربية تابعة لمملكة نابولي، وأن الرايس الجزائري كان قد تراجع عن أقواله الأولى، واعترف بأن المعتدين هم النابوليتان وليس الفرنسيين. كما يعترف كاتب الدولة بأن الهجوم وقع فعلا داخل المياه الإقليمية الفرنسية، وبالتالي فهو يقبل مبدأ تعويض الطرف المتضرر كما تنص على ذلك المعاهدات المبرمة بين البلدين[19].

أمابالنسبة للغنيمة الجنوية فالسلطات الفرنسية ترى أن السفينة الجزائرية هي التي هاجمت الجنويين داخل المياه الإقليمية الفرنسية، منتهكة بذلك ترتيبات البند التاسع من معاهدة سنة 1689.وبالتالي فإن الجزائر مطالبة من جهتها هي الأخرى تعويض الجنويين عن هذا الاعتداء، كما أعلن كاتب الدولة للبحرية بأنه سيوفد مبعوثا خاصا إلى الجزائر. ومعه كل الأدلة التي سيتم جمعها في عين المكان للتأكد من صحة الرواية الفرنسية[20]. ولم يلتحق

(18): م.و.ف/رص. الخارجية ب1 143 (1787 – 1788).

(19): Plantet، ن.م ص.ص 376 – 381.

(20): المبعوث الذي سيوفد إلى الجزائر لمساعدة القنصل دُ. كرسي لتسوية هذه القضية هو فانتور دُبرادي الذي سبق له أن عمل مترجما لدى السفارة الفرنسية بالقسطنطينية وفي قنصلياتها المختلفة في المشرق وفي تونس. أثناء إقامته بالجزائر اعتنى بجميع المعلومات وتقييد ملاحظاته حول مختلف جوانب الحياة الجزائرية في [illegible] جمعها [illegible]انيون بعد حوالي قرن من الزمن وأصدرها في كتاب تحت عنوان: [illegible] الجزائر في القرن 18.

هذا المبعوث بالجزائر إلا بعد حوالي سنتين من هذا التاريخ (في سبتمبر 1788)، كما يبدو أن الأدلة التي قدمها لم يقتنع بها سوى السلطات الفرنسية وحدها.

يلاحظ على الرواية الفرنسية لوقائع الحادثة كما عرضها المبعوث الموفد خصيصا إلى الجزائر لتسوية هذه المسألة، أنها تتسم بالتردد في بعض جوانبها، وبالتناقض مع ما سبق أن أعلنته في جوانب أخرى. ففي الوقت الذي تعتبر فيه أن الغنيمة الجنوية غير شرعية، لأنه تم الاستيلاء عليها داخل مجال المياه الإقليمية الفرنسية، تعترف فيه من ناحية أخرى بأن المكان الذي التجأ إليه البحارة الجزائريون مع أسراهم كان خاليا وغير محروس، وتتعهد من جهة ثانية بأنها سوف تسعى لإقناع النابوليتان بإطلاق سراح عدد من الأسرى الجزائريين يساوي عدد الأسرى الجنويين الذين أطلق سراحهم إثر هذه الحادثة. ويزداد موقفها اهتزازا عندما تسوق سابقة وقعت في سنة1742، وتحاول أن تستند عليها لتبرير موقفها بخصوص وضعية الجنويين الذين التجأوا مع البحارة الجزائريين إلى شواطئها. فهي تقول أن هؤلاء الأسرى كانوا عند التحاقهم بالشاطئ مفكوكي الأغلال، وهذا يعني أن ملكية السفينة الجزائرية لأسراها قد انقطعت بسبب ذلك.فلم تتساءل عن الدوافع التي جعلت الضابط الجزائري يفك أغلال أسراه. فالموقف الإنساني الذي اتخذه الرايس الجزائري لتمكين الأسرى من السباحة إلى الشاطئ، هو موقف يعاقب عليه بانقطاع ملكيته عن هؤلاء الأسرى[21].

لقد عبر كاتب الدولة الفرنسي عن رغبة بلاده في تسوية هذه المسألة، مؤكدا أنه أعطى تعليمات للقنصل دو كرسي في هذا الاتجاه، راجيا في نفس الوقت قيام السلطات الجزائرية بإعادة النظر في تقدير التعويضات المالية التي تطالب بها، والتي بدت له مغالية إلى حد ما. أما تعويض السفينة الجزائرية فقد عرض أن يتم ذلك نقدا، بدل سفينة حربية مشابهة لها كما طالبت به الجزائر، نظرا لصعوبة إيجاد

(21): الحادثة التي أشارت إليها رسالة كاتب الدولة للبحرية الفرنسي وقعت في الميناء الفرنسي سان تروبي سنة 1742 عندما قامت سفن انجليزية بمهاجمة سفن اسبانية التجأت إلى هذا الميناء وإحراقها مما أجبر البحارة الاسبان والأسرى الجزائريين الذين كانوا مجدفين في سفنهم إلى الخروج منها والالتجاء إلى المدينة. وعندما طالبت الجزائر بإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى الجزائر حسب ما نصت عليه المعاهدة القائمة بين البلدين. رد الفرنسيون بكون ملكية الاسبان لهؤلاء الأسرى لم تنقطع لأنهم نزلوا إلى المدينة وهم مكبلين. ويبدو أن السلطات الجزائرية كانت قد قبلت بهذا التفسير في ذلك الوقت. ويلاحظ أن هذه الحادثة لايمكن أن تقبل كسابقة بالنسبة للمسألة القائمة لاختلاف طبيعتيهما والملابسات المحيطة بكل واحدة منهما.

سفينة بمواصفات السفن من نوع الشبك الجزائرية[22]. كما اقترح كاتب الدولة، إبرام اتفاق جديد لضبط نطاق حدود المياه الإقليمية بشكل أكثر دقة، لتجنب المشاكل والنزاعات التي كانت كثيرا ما تحدث بسبب ذلك. ويرى أن يحدد هذا النطاق بمدى مرمى المدفعية. وهو المبدأ المعمول به في أوروبا. لكن في تعاقدها مع الجزائر حدد بعشرة فراسخ بناءا على طلب فرنسا التي أرادت من وراء ذلك توفير حماية كافية للملاحة الساحلية بينها وبين شبه جزيرة إيطاليا في ذلك الوقت. غير أن الإيطاليين رفضوا الاعتراف بهذا النطاق، فكانوا كثيرا ما يهاجمون السفن الجزائرية على مرأى من السواحل الفرنسية، ولكن خارج نطاق رمي المدفعية، مما كان يسبب انزعاجا كبيرا لسلطات هاته البلاد، حيث كانت تجد نفسها مضطرة لدفع التعويضات المستحقة للجزائر من خزينتها. كما اقترح كاتب الدولة للبحرية من جهة أخرى أن يتم التنصيص في هذا الاتفاق الجديد على بدء حساب سريان مفعول المعاهدة المئوية بسنة 1719 بدل سنة1689.

فالقنصل دو كرسي هو الذي أثار هذه المسألة الأخيرة وأقنع حكومة بلاده بتبنيها إلى أن أصبحت تشكل واحدا من مطالبها. وفي الحقيقة أن ما وقع في عام 1719 هو تثبيت وإقرار معاهدة سنة 1689 وإضافة ثلاثة بنود لها، ولم يسبق لهذا الموضوع أن أثير قبل هذا التاريخ. فالكل يعتبر أن حساب المائة سنة يبدأ بتاريخ توقيع معاهدة سنة1689.

لم تعر السلطات الجزائرية اهتماما لهذه الاقتراحات على ما يبدو. فقد علقت كل المسائل وتجنبت الدخول في أي نقاش قبل تقديم الترضيات بخصوص التعويضات التي تطالب بها، كما رفضت قبول اقتراح تعويض السفينة الجزائرية نقدا، وتمسكت بتعويضها عينا بنفس مواصفات السفينة الضائعة، وبعدد المدافع التي كانت تحملها (22 مدفعا). كما رفضت الرواية الفرنسية، عن الحادثة وتمسكت بمطلب التعويض عن الأسرى الجنويين الذين أطلق سراحهم، ودفع دية القتلى الجزائريين في الحادثة. وأمام تلكؤ الفرنسيين ومماطلتهم، وجد الداي نفسه مضطرا لضرب أجل لتسوية المسألة، والذي حدده بأربعين يوما، وبعده سوف يتصرف وفق ما يراه مناسبا لحماية مصالح بلاده[23].

(22): هذه الصعوبات هي مجرد ذريعة فقط. ففرنسا تجد حرجا لتمويل الجزائر بالمعدات والسلاح خاصة إزاء البابوية التي لاتزال متمسكة بالحظر الذي فرضته على الدول الإسلامية، نظرا لمكانتها كدولة حامية للكاثوليكية.

(23): م.ف/ م.و.ف الجزائر 14 – فرساي، جويلية 1788.

هذا الموقف الذي اتخذته الجزائر بعد انتظار يزيد عن عامين، وضع السلطات الفرنسية أمام خيارين: إما قبول التسوية بالشروط التي حددتها السلطات الجزائرية، أوقبول احتمال اندلاع حرب بين البلدين. وهي مسؤولية لا يستطيع أحد تحملها سوى الملك. ففي مذكرة أعدتها مصالح كتابة الدولة للبحرية والتي وجهتها للملك – بطلب من نيكير المراقب العام للمالية، في تلك الفترة –[24] في بداية شهر جويلية 1788، وبعد أن استعرضت سير المفاوضات ومواقف الطرفين من المشاكل القائمة أكدت على ضرورة حسم الموقف في أي من الاتجاهين، خاصة وأن الداي حدد أجلا لذلك.

في استعراضها للخيار العسكري، لاحظت المذكرة بأن الجزائر يمكن النظر إليها على أنه لايمكن مهاجمتها وإلحاق أضرار بها، وهو ما تأكد بالتجربة «فقصف المدينة من البحر والذي هو الوسيلة الوحيدة الممكنة، لايجبرها على الاستسلام، ذلك أن الأضرار التي يمكن أن تلحق بها هي أقل تكلفة من المصاريف التي تتكبدها الدولة الأوروبية التي تقدم على هذه العملية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القصف الذي حدث في الماضي للمدينة يصبح اليوم غير ممكن، ربما نظرا للاستحكامات الجديدة التي يتوفر عليها الميناء اليوم، إلى جانب وسائل الدفاع الجديدة التي أصبحت تتوفر عليها المدن البحرية ضد هجمات السفن وقاذفات القنابل. فالعبوات الحمراء تكفي اليوم لإحراق كل معتد»[25].

اقترحت المذكرة على الملك اعتماد الحل التفاوضي بإقناع الجزائريين بوجوب تعويض الجنويين بعد تقديم الأدلة بكون الغنيمة تم الاستيلاء عليها داخل المياه الإقليمية الفرنسية ومعاقبة قائد السفينة على هذا التجاوز، والاعتراف من جهة ثانية بحقهم في التعويض عن الشبك المفقود. ففي 17 جويلية (1788) أعطى الملك موافقته على هذا الاقتراح. وفي 28 سبتمبر من نفس السنة وصل المبعوث فانتور دُبراي إلى الجزائر، حاملا رسالة للداي ومزودا بالتعليمات الجديدة للقنصل دُكرسي والذي كلف في نفس الوقت بشد أزره في مفاوضاته مع السلطات الجزائرية[26].

لايبدو أن الجزائر رحبت بالاقتراحات الفرنسية الجديدة. فهذه ليس فيها جديد في الواقع، سوى أن فرنسا قبلت مبدأ تعويض الشبك الجزائري عينا وليس نقدا كما كانت

(24): وظيفة المراقب العام للمالية في النظام القديم تشبه وظيفة رئيس الوزراء في النظم المعاصرة.

(25): م.و.ف/ م.و.ف الجزائر 14. المصدر السابق.

(26): Plantet ن.م ص.ص 388 – 389.

تريده. أما موقفها من الغنيمة الجنوية فإنه لم يتغير، وهي لا تزال تعتبرها غنيمة غير مشروعة، وتصر على المطالبة بتعويض السفينة الجنوية الضائعة. ويلاحظ من جهة ثانية أن السلطات الجزائرية تخلت من جهتها عن موقفها المتشدد بالأجل الذي حددته للتسوية. والذي لم تعد متمسكة به، بل فضلت ترك الأمور معلقة والنتظار متجنبة توتير الموقف من جهتها، بالرغم من كونها تتوفر الآن على ذريعة قانونية لو أرادت ذلك. ذلك أن المعاهدة المئوية كان قد انتهى أجلها في عام 1787 بدءً من تاريخ التصديق عليها من الطرفين. فهي لم تثر هذه المسألة كما لم تتبنى صراحة وجهة النظر الفرنسية التي تبدأ حساب المائة سنة من تاريخ تثبيت المعاهدة وإقرارها في سنة 1719. هذا الموقف الثابت، القاضي بتجميد الوضع مع فرنسا دون تحريكه في اتجاه التوتر، لم يتغير عندما اكتشفت إحدى السفن الحربية الجزائرية أثناء عملية تفتيش لسفينة تحمل جوازا فرنسيا، بكونها سفينة جنوية يقودها ويقلها بحارة جنويون، ومايمثل ذلك من خرق صريح ومتعمد للمعاهدات القائمة بين البلدين(27). لقد اكتفت بحجز السفينة وأسر بحارتها وطوقت الحادثة عند هذا المستوى.

هذا الوضع لم يكن مريحا بالنسبة لفرنسا. فقنصلها بالجزائر أكد في عدد من مراسلاته عدم استطاعته تحريك الموقف الجزائري في الاتجاه الذي حددته له تعليماته، وطلب إيفاد مبعوث خاص ذي مكانة رفيعة ليتولى تسوية المسائل المعلقة بين البلدين(28).

إن الأحداث التي وقعت في فرنسا في غضون صيف سنة 1789، وما نجم عنها من تحريك الأوضاع الداخلية في العمق في اتجاه التغيير الجذري لنظام الحكم ولمؤسسات الدولة الفرنسية، وانعكاس هذه الأحداث على علاقاتها بجيرانها الأوروبيين، جعل المسؤولين الفرنسيين يشعرون بضرورة تصفية المشاكل المعلقة مع الجزائر، وتأكيد علاقات فرنسا السلمية بهاته البلاد. فمصلحة فرنسا، في هاته الظروف المضطربة تقتضي ذلك، ولو أدى الأمر إلى التخلي عن بعض المطالب التي كانت تتمسك بها حتى ذلك الوقت. فالموقف الصارم الذي اتبعته السلطات الجزائرية، والذي يقضي بمصادرة واستيلاء على كل سفينة تحمل جواز فرنسيا بصفة غير قانونية وأسر بحارتها، جعلها تشعر بأنه ينذر بحدوث القطيعة وانهاء حالة

(27): م.خ.ف/ مج. م. و الجزائر 14. ن.م.
(28): م.و.ب/ ص.خ. ب1 .143 مراسلات القنصل خلال المنتصف الثاني من سنة 1788 وسنة1789.

السلم، ربما، بين البلدين، خاصة وأن السلطات الجزائرية لم تعبر عن رأيها بوضوح بخصوص أجل نهاية المعاهدة المئوية.

تحسبا لهذا الاحتمال سعت فرنسا لدى الدولة العثمانية لاستصدار فرمان من السلطان ينصح الجزائر بعدم التسرع في احداث القطيعة مع فرنسا، ويحث الطرفين على ضرورة تسوية المشاكل القائمة بينهما بالتفاهم والحسنى(29).

حل بالجزائر في بداية شهر فبراير 1790 مبعوث السلطان، حسين أفندي زادة، حاملا الفرمان المذكور، ومزودا بتعليمات تقضي بدعم ومساندة المبعوث الفرنسي في مفاوضاته مع السلطات الجزائرية. وأثار المسعى الفرنسي لدى القسطنطينية غضب هذه السلطات. فقد استدعى الداي، فانتور دُ برادي وطلب منه توضيحات عن سبب إيفاد هذا المبعوث متسائلا «عن جدوى هذا الفرمان. فليس لدي أية نية لإعلان الحرب ضد فرنسا. فمعاهداتنا لا تزال سارية المفعول لمدة سبع وعشرين سنة أخرى، هذا صحيح، رد فانتور دو برادي. فوزراء الملك أكدوه عدة مرات ولكنكم لم تردوا على ذلك سوى بالمجاملات بدون أي تحديد»(30). لقد طلب الداي ترحيل هذا المبعوث، كماطلب إبلاغ القنصل دو كرسي بضرورة تسديد نفقات إقامته، لأن الجزائر لا تستطيع استضافته لمدة طويلة. وقد رد العون الفرنسي على لسان القنصل بأنه لا يملك صلاحيات القيام بذلك، ولا يستطيع أن يطلب من شخصية مرموقة مثل هاته أن تغادر الجزائر، فلم يكن هو الذي استدعاها(31)، لقد جددت السلطات الجزائرية هذا المسعى عدة مرات، وعندما وصل هذا المبعوث الفرنسي إلى الجزائر تأكد لديه أنه لن يستطيع إنجاز أي شيء من مهمته قبل رحيل مبعوث السلطان. وهو ما تحقق فعلا(32).

وصل المبعوث الفرنسي، الفارس دسانفيل، وهو ضابط سام في البحرية الملكية الفرنسية إلى الجزائر يوم 26 فبراير 1790، حاملا رسالتين للداي، إحداهما من الملك لويس السادس عشر، والثانية من كاتب الدولة للبحرية، الكونت دُلالوزيرن. فإذا

(29): كثيرا ما كانت فرنسا تلتمس وساطة الدولة العثمانية من أجل التفاهم مع الجزائر. وكانت هاته الوساطة تنجح فقط في إقناع الجزائريين بإعطاء مهلة لفرنسا لقبول مطالبهم، وعدم المبادرة بإعلان الحرب ضدها.
(30): م.و.ف/ رص.خ ب1 144 الجزائر – فرساي 7 فبراير 1790.
(31): تكلف استصدار الفرمان ومصاريف المبعوث العثماني إلى الجزائر مبلغ مائة وعشرة آلاف جنيه تورنوا (فرنكي) الذي سددته السفارة الفرنسية بالقسطنطينية وبدون جدوى. plantet ن.م ص390 هامش1.
(32): م.و.ف/ رص. خ.ب1 144 الجزائر – باريس 7 فبراير 1790.

كانت رسالة الملك هي رسالة مجاملة كما جرت به العادة، فإن رسالة كاتب الدولة للبحرية، تعرضت للمهمة التي أوفد من أجلها المبعوث دسانفيل، والتي تتلخص في التفاوض من أجل تسوية المسائل الخاصة بالتعويضات التي يطالب بها كل من الطرفين، إلى جانب تعديل بعض بنود المعاهدة المئوية، خاصة البند التاسع منها المتعلق بتحديد مجال المياه الإقليمية الفرنسية الذي هو مصدر لكثير من المتاعب؛ وضبط صور الجوازات التي تزود بها السفن الفرنسية لمنع التجاوزات التي تحدث بهذا الخصوص. لقد أكد الكونت دلالوزيرن في ختام رسالته بأنه زود المبعوث بكل الصلاحيات الضرورية التي تخول له تسوية هذه المسائل لمصلحة الطرفين[33].

لم يجد دسانفيل الطريق ممهدا أمامه لإنجاز مهمته كما كان يتمنى «لا أستطيع أن أقص عليكم كيف أن بداية مهمتي يوم 11 مارس كانت عاصفة. فكل طلب أتقدم به إلاوجد فيه الداي مناسبة للعتاب واللوم، يصل أحيانا لدرجة الغضب. فلم أفلح فقط في الحصول على تعويض عن السفينة التي تمت مصادرتها[34]، وإنما أكد لي أيضا أن طاقمها هم أسرى، وسيبقون كذلك»[35]، ويعتقد دسانفيل أن وكيل الخرج كان ورء هذا الموقف المتشدد الذي يبديه الداي، وأن عددا من أعضاء الديوان لا يشاطرونه هذا السلوك.

تهيأ الجو للتفاهم عندما قبل المبعوث الفرنسي تعويض الغنيمة الجنوية التي سلبت من البحارة الجزائريين عند نهاية ربيع 1786، ودفع دية القتلى وتعويض الجرحى من الجزائريين في هذه الحادثة[36]. هذه المسألة سويت، فمطالب فرنسا لم تعترض عليها الجزائر من قبل، وإنما جمدتها ريثما يتم تسوية هذه القضية، وبالتالي فلم يعد هناك عائق لترضيتها. ويأتي في مقدمة هذه المطالب ضبط مجال المياه الإقليمية الفرنسية. لقد تركت الحرية للمبعوث دسانفيل في تقدير الوضع، فيما إذا كان مناسبا إبرام معاهدة جديدة تكون أكثر استجابة لمصالح فرنسا من المعاهدات القائمة، أو الاكتفاء بتعديل بعض بنودها فقط «لقد شعرت أنه إذا ما اقترحت إبرام

(33): انظر نص الرسالتين في plantet ن.م ص.ص 389 – 392 يبدو أن تحركات كل من القنصل والمترجم دُ. برادي قد أزعجت السلطات الجزائرية في الآونة الأخيرة، مما جعل كاتب الدولة للبحرية يعبر في رسالته للداي عن أمله في أن يشمل برعايته كلا من الشخصين، مؤكدا له أنه بالنسبة للثاني، فسوف يعود مع السيد دُسانفيل وأما بالنسبة للقنصل، فإنه سيستدعى بعد انتهاء المفاوضات الجارية بين البلدين.

(34): وهي السفينة التي تحمل جوازا فرنسيا لكن طاقمها كان من الجنويين.

(35): م.و.ب/ رص.خ ب1 تقرير دُسانفيل عن مهمته في الجزائر. الجزائر – باريس 6 أفريل 1790.

(36): المصدر السابق.

معاهدة جديدة في ظل هذه الظروف، وهو ما يستدعي مناقشة كل بند على حدة، ويفتح الباب أمام مشاحنات لا حد لها، قد لاتسمح بإعادة بناء الهيكل القائم بعد تهديمه، لذلك فضلت الإبقاء على المعاهدات القديمة بعد إدخال التعديلات المنصوص عليها في التعليمات التي زودت بها، وتمديدها لمائة سنة أخرى»[37].

في يوم 29 مارس 1790 وقع الطرفان اتفاقا يكرس تسوية كل المسائل التي كانت محل خلاف، كما تمّ في هذا اليوم أيضا إقرار وتثبيت المعاهدات القديمة مع التعديلات التي أدخلت على البند التاسع من معاهدة سنة1689. حيث حدد مجال المياه الإقليمية الفرنسية بمدى مرمى المدفعية، وليس بعشرة فراسخ كما كانت من قبل، كما اتفق على أنه يحق لفرنسا أن تغير شكل جوازاتها شريطة أن لاتمنحها لغير الفرنسيين، ولأعداء الجزائر على وجه الخصوص. كما حرص الطرفان على التنصيص بأن سريان مفعول هذا التعاقد يبدأ من تاريخ هذا اليوم (29 مارس 1790) ولمدة مائة سنة أخرى[38].

في يوم 4 أفريل 1790 غادر دسانفيل الجزائر عائدا إلى بلاده، حاملا معه رسالتين موجهتين من الداي لكل الملك، ولكاتب الدولة للبحرية الكونت دولالوزيرن. لقد تمكن الجانبان من إنجاز عمل مفيد لكليهما، متخذين من مرجعية الصداقة التقليدية التي جمعت بينهما منذ زمن بعيد، حكما للفصل في الخلافات التي قد تحدث مستقبلا. فهل سيتمكن هذا الثقل المعنوي من حماية هذه الصداقة أمام الاضطرابات والتحولات السريعة المقبلة؟

(37): المصدر السابق.

(38): م.و.ب/ رص. خ.ب1 تقرير دُسانيل عن مهمته في الجزائر.

2 - اضطراب العلاقات: عجز أم تواطؤ؟

لم تستقر العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد تمديد معاهدة السلم المئوي، بسبب تحرك أطراف خارجية، بالعمل على تعكيرها، وفي بعض لأحيان دفعها إلى حافة الأزمة، خلال السنتين اللتين أعقبتا تمديدها، والتي تصادف في تاريخ فرنسا الداخلي نشوب الاضطرابات في عدد من مناطق البلاد، وانتشار الفوضى حتى داخل مؤسسات الدولة. وعم الشعور لدى الناس بعدم الاستقرار، والترقب في جميع أنحاء المملكة، لقد فشلت الجمعية التأسيسية في تحقيق الهدف الذي عملت من أجله، والرامي إلى تحقيق التعايش بين الملك والسلطة التشريعية كما تصوره دستور سنة 1791 من جهة، وبين الاستقراطية وطبقة العامة من جهة ثانية. وهي العقدة التي أدت في النهاية إلى سقوط الملكية وقيام الجمهورية في 22 سبتمبر 1792.

استغلت كل من مملكة نابولي وجمهورية جنوا الإيطاليتين هذه الوضعية التي كانت عليها فرنسا لمضاعفة نشاطيهما ضد البحرية الجزائرية في المياه الإقليمية وحتى داخل الموانئ الفرنسية. لقد ساد الاعتقاد في فرنسا أن سبب التحرشات التي تقوم بها بحرية هذين البلدين، يعود إلى عدم وضوح حدود نطاق المياه الإقليمية الفرنسية لتجاوزه العرف المتبع لدى الدول البحرية الأوروبية، والمحدد بمدى مرمى المدفعية، وعدم الاعتراف بالترتيب الفرنسي الجزائري المتميز لهذا المجال، حيث أعلنت مملكة نابولي بأنها لن تتقيد بهذا الترتيب ولن تعترف به، وإن إعادة تحديد هذا المجال وفقا لقانون البحار الأوروبي سيجعل هاتان الدولتان تمسكان عن تجاوزاتهما مما سيعيد الاستقرار والاطمئنان للعلاقات مع الجزائر.

لم يتحقق هذا التوقع. فبعد خمسة أيام فقط من تمديد المعاهدة، والمبعوث الفرنسي دسانفيل لايزال مقيما في الجزائر، وقع حادثان جديدان تسببا فيهما كل من النابوليتان والجنويين.

استولى الرايس إبن زمران على سفينة نابوليتانية محملة بالقمح في أعالي البحار، واقتادها إلى ميناء طولون الذي كان يوجد به عدد من النابوليتيان الذين أسرعوا وسلحوا ما بين عشرين إلى ثلاثين قاربا هاجموا بها السفينة الجزائرية في الليل، فقتلوا بحارا وجرحوا قائد السفينة وأحد رجاله، وافتكوا الغنيمة وهربوا بها[39]. كما قام الجنويون

(39): وقعت هذه الحادثة بمساعدة سلطات ميناء طولون وتشجيعها وقد اعترفت هذه الأخيرة بذلك. انظر التقرير عن هذه الحادثة في م.و.ب/ ر ص. خ ب1 .144 المؤرخ في 23 جوان 1790.

من جهتهم، بمهاجمة سفينة جزائرية من نوع الغليوطة، كان يقودها الرايس فوز الله، تحت نيران مدفعية الحصون الفرنسية. كانت هاته قد استولت على مركب جنوي محمل بالبن والرز في أعالي البحار، فاستولوا عليه واقتادوه ومن عليه من البحارة الجزائريين إلى بلادهم.

كان لهاتين الحادثتين وقع أليم في الجزائر. فقد أحدثتا صدمة شديدة سواء على مستوى المسؤولين، أولدى عامة الناس، وهو ما عكسته لهجة الداي الشديدة والغير المعتادة في الرسالة التي وجهها لكاتب الدولة للبحرية الفرنسي عقب هاتين الحادثتين[40]: «إن هذه الأعمال مخالفة لبنود المعاهدة التي جددناها مؤخرا مع فرنسا. فهي لم يمر على توقيعها خمسة أيام، إذا به يسمح لأعدائنا بالقيام بمثل هذه التجاوزات، فتترك لهم الحرية في أخذ غنيمتنا، واحدة تحت مرمى نيران مدافع حصونكم، والأخرى في مينائكم نفسه. ماذا يعني هذا الظلم وهذا الاحتقار لنا؟ ومتى تتوقف هذه الأعمال؟... إننا نطلب منكم أن تستردوا من أولئك الذين اقترفوا هذه الاعتداءات في أراضي تحت سيادة فرنسا، غنيمتنا المحملة بالقمح، عينا، ودفع خمسمائة سلطاني[41]، تعويضا للجريحين وألف سلطاني عن الجزائري الذي قتل أثناء الحادثة. كما ننتظر أيضا أن تصلنا السفينة الجنوية بحمولتها، وبالجزائريين الذين كانوا على متنها، والتي افتكت تحت نيران مدفعيتكم. إننا نلح بشدة على ضرورة ترضية هذين المطلبين»[42].

شجعت السلطات الفرنسية هذه الاعتداءات التي وقعت في أراضيها، وأعلنت أنها سوف ترضي المطالب الجزائرية حول هاتين الحادثتين، كما عبرت عن أسفها وقدمت اعتذارها عما وقع. لقد أكد كاتب الدولة للبحرية أن بلاده سوف تعمل كل ما في وسعها لحماية الرعايا الجزائريين المقيمين في أراضيها، كما تضمن لهم هذه الحماية في مجال مياهها الإقليمية. كما طلب من جهة أخرى بضرورة التأكيد على ضباط السفن الجزائرية باحترام مياه فرنسا الإقليمية وحرمة أراضيها. كما أبلغ السلطات الجزائرية من جهة أخرى بأن مبلغ التعويضات المستحقة لها سوف يرسل مع القنصل الجديد الذي

(40): إن الأدبيات الدبلوماسية الجزائرية تراعي دائما أصول أدب الرسائل التقليدي السائد في الثقافة العربية الإسلامية ولاتتجاوزه إلا نادرا، ويصيغ فيها الكثير من التورية: «هل يتلاءم وكرامة بلاطكم أن تتركوا بدون عقاب كل الأعمال الشريرة التي اقترفت ضد رجالنا في موانئكم نفسها. لقد قطعت ذراع واحد منهم وأصيب الثاني بـ 15 أو16 جرحا، وقتل الثالث وأحكم قيد الباقي، كما أحرقت لحية واحد منهم. لقد تألمنا في الجزائر، كبيرا وصغيرا، ألما شديدا لما حدث وخاصة أعضاء الديوان الذين تأثروا تأثرا شديدا من هذه الأعمال الدنيئة...» رسالة الداي لكاتب الدولة للبحرية الفرنسي في: plantet ن.م ص.ص 294 - 297.

(41): يصرف السلطاني عند هذا التاريخ بحوالي عشر جنيهات فرنسية (تورنوا) أوعشر فرنكات.

(42): م.و.ب/ ر ص. خ ب1 .144 الجزائر – فرساي 4 أفريل 1790.

سيصل قريبا إلى الجزائر خلفا لدو كرسي[43]. أما بخصوص الغنيمة التي افتكها الجنويون في المياه الإقليمية الفرنسية فقد أعلن أن بلاده تتابع المسألة مع جمهورية جنوا لاسترداد السفينة بحمولتها، وكذلك البحارة الجزائريين الذين كانوا على متنها، وطلب من السلطات الجزائرية التريث، لأن تسوية هذه المسألة تتطلب بعض الوقت.

وصل القنصل الجديد فالبير إلى الجزائر يوم 15 جانفي 1791 حيث استقبلته السلطات حسب التقاليد المرعية بهذا الخصوص. وفور نزوله توجه به القنصل السابق د. كرسي لمقابلة الداي[44]، الذي رحب به ولكن بنوع من البرودة ذلك أنه كان ينتظر أن يصطحب معه الأسرى الجزائرين الذين كانوا على متن السفينة الجنوية، وكذلك دفع ما تبقى من التعويضات التي وعدت فرنسا بتسديدها عند التحاق قنصلها الجديد بمنصبه[45]. لقد أحس القنصل من جهته بهذه البرودة خاصة لما طلب منه الداي تأجيل استقبال الهدايا التقليدية التي حملها معه، معلنا أنه ليس هناك ما يدعو للاستعجال. في مراسلة له لكاتب الدولة للبحرية، عقب هذا اللقاء ألح فالبير على ضرورة عمل كل ما هو ممكن من أجل ترضية الجزائر بخصوص طلبها المتعلق بالغنيمة الجنوية، ملاحظا بأن أي تسويف أوتباطؤ قد يؤدي إلى تعكير العلاقات، وهو مايزعجه كثيرا، لأنه لا يريد أن يستهل عمله الجديد بنشوب أزمة بين البلدين.

هذه الرغبة كانت أيضا متوفرة لدى الطرف الجزائري، الذي أظهر استعدادا لقبول تسوية مرضية لهذه المشكلة. لقد طلبت الجزائر في البداية رد الغنيمة الجزائرية عينا بحمولتها، وكذلك البحارة الجزائرين الذين كانوا على متنها، وعندما عرض القنصل تعويضها نقدا لم يتردد الداي في قبولها. كما أظهر ليونة كبيرة عند مناقشة مسألة تحديد مبلغ التعويضات، فبعد مبلغ الخمسة آلاف سلطاني جزائري الذي طالبت به الجزائر في البداية، قبل الداي اقتراح القنصل الذي عرض مبلغ ألفي سلطاني جزائري فقط «مراعاة لحقوق الصداقة»[46].

في شهر ماي 1791 وقع اعتداء جديد على غنيمة كان البحارة الجزائريون قد استولوا

(43): المصدر السابق فرساي – الجزائر 4سبتمبر 1790. حدد مبلغ التعويضات المتبقية على فرنسا دفعها قبل هاتين الحادثتين بمبلغ ستة آلاف وستمائة وخمسة وخمسين سلطاني جزائري. plantct ن.م ص.ص 398 – 400 .

(44): غادر دُكرسي الجزائر على متن نفس السفينة التي حملت القنصل الجديد ليلتحق بمنصبه الجديد كقنصل عام لبلاده في هامبورف. لقد أهدى له وكيل الحرج بمناسبة مغادرته، فرسا من نوع البارب وهي من الخيول المحلية المعتبرة جدا في أوروبا. م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145 فرساي – الجزائر17 أفريل 1791.

(45): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 144 الجزائر – فرساي 20 جانفي 1791.

(46): م.و.ب/ر ص خ. ب1 145 الجزائر – فرساي 12 جانفي 1791.

عليها في البحار العالية واقتادوها إلى مرسى فرنسي عند رأس سبير، حيث هاجمتهم سفن جنوية ونابوليتانية وافتكتها بالقوة مما اضطر البحارة الجزائريين إلى أن يلقوا أنفسهم في البحر، والسباحة حتى الشاطئ للنجاة بأرواحهم. وهذا الاعتداء هو الاعتداء الثالث الذي وقع بعد تمديد معاهدة السلم المئوي في السنة الماضية. لقد احتجت السلطات الجزائرية بشدة ضد هذه الحادثة. كما لاحظ فالبير في مراسلة له لكاتب الدولة للبحرية من جهته، أن هذه الاعتداءات أصبحت لا تطاق، ويجب وضع حد لها ومعاقبة مرتكبيها[47].

لقد تمكن الطرفان من تطويق هذه الحادثة الجديدة،وتم الإتفاق على اعتبار الغنيمة التي استولى عليها المهاجمون غنيمة غير مشروعة، مما يستوجب رد الغنيمة بشحنتها مع البحارة الذين كانوا على متنها. كما أبلغ قنصل فرنسا أنه في حالة تكرار مثل هذه الاعتداءات، فإن الجزائر سوف ترد عليها، وسوف لن تكون هي الخاسرة. كما أبلغ من جهة أخرى أنه أعطيت تعليمات لضباط السفن الجزائرية بالابتعاد عن الشواطئ الفرنسية، رغم احتجاج هؤلاء وشكواهم بكون هذه الاعتداءات كانت تتم دائما بمساعدة وحتى بالتحريض من أطراف فرنسية[48]. وبخصوص مقتل ضابط السفينة الجزائري فقد أكد وكيل الحرج للقنصل أنه إذا وقع أي حادث في المستقبل وذهب ضحيته أحد البحارة الجزائرين قتل غدرا أوخيانة، وليس أثناء معركة شريفة، فإنه سوف يتم الاقتصاص من لأسرى الجنويين المحتجزين في الجزائر. وطلب أن تقوم حكومته بتبليغ جمهورية جنوا بهذا القرار. كما طالب بإطلاق سراح علي الرايس المحتجز لدى الجنويين منذ عدة سنوات، تعويضا عن ضابط السفينة الذي قتل في هذه الحادثة.

في يوم 12 جويلية 1791 توفي الداي محمد عثمان باشا بعد مرض قصير عن عمر يناهز81 سنة بعد حكم امتد على مدى 26 سنة والذي يعتبر أطول عهد في تاريخ الجزائر الحديث. وقد خلفه على رأس الدولة ابنه بالتبني الخزنادار سيدي حسن، وجرت مراسيم الاستخلاف في ظروف عادية وبدون أدنى اهتزاز داخل مؤسسات السلطة[49].

(47): م.و.ب/ ر ص. خ ب1 145، الجزائر – فرساي 10 جوان 1791.

(48): ن.م.

(49): إن تحرك الآغا الذي كان يطمح هو الآخر إلى هذا المنصب سرعان ماتم تطويقه بالقبض عليه وإعدامه دون أن يشعر الناس بذلك. وبعث القنصل الفرنسي بتقرير لفرساي يعلن فيه عن تنصيب الداي الجديد والظروف التي جرت فيها عملية الاستخلاف. م.و.ب/ ر ص. خ.ب1 145 – الجزائر– فرساي 15 جويلية1791. ومن جهته أورد الحاج أحمد شريف الزهار أيضا تفاصيل عن الموضوع لاتختلف في مجملها عما سجله القنصل في حينه. (أحمد توفيق المدني. مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب الأشراف). الجزائر ط2 1980، ص ص 51 – 52.

جرت العادة أن يقوم القناصل الأجانب بتقديم التهاني للداي الجديد بهذه المناسبة. استغل الداي هذه الفرصة ليطلب من فالبير الاتصال بحكومته لترسل له سفينة تقل المبعوث الذي يريد إيفاده إلى القسطنطينية لتبليغ خبر تعيينه التماس فرمان التولية والخلعة كما جرت به العادة[50]. وهو الطلب الذي يعتبر تشريفا وتكريما لفرنسا وتميزا لها عن غيرها من الدول الأوروبية الأخرى. فهذا التقليد الذي حرصت الجزائر على مراعاته منذ القرن السادس عشر لم تشذ عنه إلا في حالات نادرة. كما بعث الداي بالمناسبة رسالتين إلى كل من ملك فرنسا وإلى كاتب الدولة للبحرية يخبرهما بتعيينه على رأس الدولة، ويشير فيهما إلى موضوع السفينة الذي أثاره مع القنصل. وقد بعث كل من لويس السادس عشر وكاتب الدولة للبحرية يتهانيهما للداي الجديد، كما عبرا عن غبطتهما لهذا التكريم الذي حظيت به فرنسا لتشريفها بهذا الطلب. شرح كاتب الدولة للبحرية في رسالته للداي أنه مقابل هذا التكريم فإنه من جهته قد أقنع جلالته بتسليم قيادة هذه السفينة للقبطان دومرق على الرغم من أن هذا الضابط لم يعد ضمن قائمة الضباط الذين يوكل إليهم جلالته قيادة سفنة ومع ذلك فقد روعي تجاوز هذه القاعدة المتبعة كمقابل لتفضيلكم للعلم الفرنسي الذي هوعلم أقدم صديق للأمراء المسلمين»[51].

كان لتأخر وصول السفينة الفرنسية لحمل المبعوث الجزائري إلى القسطنطينية ولمسائل أخرى طرأت خلال صيف سنة 1791 أن هددت العلاقات بين الجانبين بالاضطراب وحتى بالتوتر خلال خريف هذه السنة. وبالفعل فالداي منذ توليته لم ينفك عن استعجال قدوم هذه السفينة. وعند أواخر شهر جويلية كتب القنصل إلى باريس يستعجل قدومها «لأن السلطات الجزائرية تسأل عن أخبارها كل يوم تقريبا». ملاحظا بهذا الصدد بكون «الداي جزائري وبالتالي فهو متلهف وعديم الصبر، ويترجاني يوميا للإسراع في إرسال هذه السفينة»[52].

سجل القنصل المؤشرات الأولى لهذا التوتر في بداية شهر أكتوبر 1791 عندما طلب مقابلة وكيل الحرج عن طريق مترجم القنصلية الذي جاءه برفض هذا الأخير

(50): قدم القنصل الفرنسي فالير هدايا لكل من الداي والخزناجي والآغا بمناسبة تعيينهم في وظائفهم الجديدة،قدرت بمبلغ سبعة آلاف ومائتين وثلاث وثلاثين جنيه فرنسي (تورنو)، أي مايعادل حوالي2000 ريال برجو حسب سعر الصرف في تلك الفترة. م.و.ب/ ر ص.خ ب1 145. الجزائر – فرساي، 15 جويلية1791.

(51): م.و.ب/ ر ص خ.ب1 .145 فرساي – الجزائر 16 سبتمبر 1791.

(52): م.و.ب/ ر ص. خ.ب1 .144 الجزائر – باريس 28 جويلية 1791.

لمقابلته. مبررا ذلك بكونه لم يعد يثق في أقوال هذا القنصل الذي يعد ويخالف. فهو لايصدق القول. فالسفينة التي كان يعد بوصولها يوما بعد يوم لم تصل لحد الآن، وكذلك أشياء أخرى والتي لم يتحقق منها أي شيء[53]. وفي يوم 11 أكتوبر1791 بعث القنصل بتقرير مطول إلى حكومته أكد لها فيه هذه المؤشرات نحو التوتر، وبالفعل لقد أبلغته الحكومة الجزائرية في هذا اليوم عددا من المطالب التي تريد ترضيتها في أجل لايتعدى أربعين يوما. وتتمثل هذه: في إطلاق سراح الأسرى الموجودين في مالطة وسبعة أسرى موجودين في جنوة، والذي وعدت حكومة فرنسا بإرسالهم إلى الجزائر منذ مارس من السنة الماضية، وكذلك إطلاق سراح الجندي الذي كان على متن السفينة التي استولى عليها الجنويون في مرسى رأس سبير، ورد السفينة بشحنتها، إلى جانب إطلاق سراح علي الرايس تعويضا عن مقتل ضابط السفينة الجزائري في الحادثة الأخيرة التي وقعت في شهر ماي المنصرم. لقد هدد الداي باتخاذ إجراءات مضادة في حالة عدم ترضية هذه المطالب، مثل اعتقال القنصل وإرساله إلى الأشغال الشاقة. علق فالبير على هذا الموقف «بكوننا قد استغرقنا وقتا طويلا لإطلاق سراح الجزائريين السبعة الموجودين في جنوة، والذي كنا قد وعدنا به منذ وقت طويل، وسأكون سعيدا إذا عادوا قبل الأربعين يوما لكي لاتبدو هذه العودة بكونها تمت بفعل التهديد»[54].

في محاولة لتفسير هذا الموقف المتشدد الذي اتخذه الداي، يرى فالبير أنه من المحتمل أن يكون دافعه رغبة هذا الأخير في استعراض قوته في الوقت الذي يعتبر أن فرنسا في وضعها الحالي لا يمكن لها أن تختار طريق الحرب، وسيكون مزهوا أن يبدو في أعين رعاياه وعند الأجانب كذلك، بكونه استطاع أن يجعل فرنسا تنحني لمطالبه. فهو لايعتقد أن حسن باشا يريد الحرب حقيقة «فهو رب عائلة كبيرة ولم يتمكن بعد من تثبيت دعائم حكمه. فهو يفضل الاحتفاظ بمكانته، والتمتع بثرواته بدل الدخول في حرب مع دولة قوية». ويرى القنصل أن هذا هو الرأي الشائع عند جميع الناس في الجزائر. فالموقف المتشدد الذي أبداه الداي يوعزه فالبير إلى شخص قريب منه، ولكنه لايسميه في هذا التقرير، ويكفي إبعاده عنه لتعود الأمور إلى مجراها السابق[55].

ومن جهة أخرى فقد حمل القنصل في هذا التقرير على الأسبان بشدة، حين اتهمهم

(53): نفس المصدر، الجزائر – باريس 8 أكتوبر 1791.

(54): م.و.ب/ ر ص. خ. ب1، 144 الجزائر – باريس 11 أكتوبر 1791.

(55): المصدر السابق. الشخص الذي يعنيه القنصل هو وكيل الحرج سيدي علي.

بكونهم يسعون إلى زحزحة فرنسا واحتلال مكانتها، كما يصفهم بكونهم ناكرين «للجميل» لأنه لولاها – حسب قوله – لما قبلت الجزائر التصالح معهم[56]. وأن الوقوف في وجههم الآن هو شبه مستحيل «خاصة إذا كانت الأيدي فارغة» وبخصوص التعامل مع حالة التوتر القائمة، فإن القنصل إذا كان لايستبعد استخدام القوة فإنه يتساءل «أهل يليق استخدامها ضد سيدي حسن، وهو لايزال في بداية عهده، ولا نعرف نواياه الحقيقية. فتجاوزاته يمكن تجاهلها أوعلى الأقل غض الطرف عنها. ذلك أن الحرب هي علاج جد عنيف، وجد متطرف، كثير المخاطر وغير إنساني، لايجوز استخدامه إلا في الحالة القصوى عندما ينعدم خيار آخر». ويرى أنه قبل التفكير في هذا العلاج، يجب تصفية جميع القضايا المعلقة بين البلدين بطريقة مشرفة بقدر ما تسمح به الظروف، واتخاذ تدابير تسمح بعلاج كل المشاكل التي قد تطرأ في المستقبل، بواسطة اللين والتحلي بروح الصداقة والعدل بقدر الإمكان، وفي حالة فشل هذه الوسائل، فإن فرنسا ستجد نفسها مضطرة إلى اللجوء للحرب. ويعبر القنصل في آخر تقريره عن أمله في أن لا تصل الأمور إلى هذا الحد[57].

انتظرت السلطات الجزائرية وصول السفينة الفرنسية حتى العشرية الأولى من شهر أكتوبر. ولايمكن الانتظار أكثر، نظرا لتقدم فصل الخريف وما يمثل ذلك من مخاطر الإبحار في مثل هذا الوقت، بسبب شدة الرياح وقرب حلول فصل الشتاء. كان الأسبان قد عرضوا على الداي حمل المبعوث الجزائري إلى القسطنطينية منذ البداية. ولم يكتفوا بهذا، بل وضعوا سفينة بحرية كبيرة في خدمته، يستعملها متى أراد، والتي كانت راسية في الميناء منذ شهر جويلية الماضي. ولما تأخر وصول السفينة الفرنسية قرر الداي إيفاد مبعوثه سيدي علي وكيل الحرج على متن السفينة الأسبانية التي غادرت ميناء الجزائر يوم 14 أكتوبر 1791[58]، لقد أزعج هذا القرار الذي اتخذته الجزائر بحمل مبعوثها على متن السفينة الأسبانية – والذي فرضته الظروف العملية دون أية خلفية سياسية – السلطات الفرنسية ازعاجا شديدا، دفعها إلى إيفاد مبعوث خاص إلى الجزائر

(56): حول حقيقة دور فرنسا في التصالح الجزائري الاسباني. أنظر اعلاه.
(57): م.و.ب/ر ص. خ. ب1، 144 الجزائر – باريس 11 أكتوبر 1791.
(58): تتكون الهدايا التي حملها سيدي علي وكيل الحرج، مبعوث الداي حسن باشا للباب العالي من: 300 قطعة حنبل نسج تلمسان، بسكرة والمغرب و20 زربية كبيرة، 30 جلد أسد و60 حزاما من الحرير و22 غطاء سرير و13 ساعة و10 جرب من الجلد لوضع البارود و15 حزاما من الجلد لحمل الخراطيش و80 شبحة من العاج و60 سبحة من العنبر وتسع خواتم و11 زوجا من المسدسات و11 بندقية و35 أمة و37 عبدا.
(Devoulx A, tachrifat, recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne regence. Alger 1852.)

لتسوية المشاكل المعلقة، ولإعطاء التوضيحات عن سبب تأخر السفينة الفرنسية، إلى جانب التأكد بأنه ليس هناك أية خلفية لدى الجزائر من وراء قرارها الأخير.

نزل المبعوث الفرنسي بالجزائر، السيد ميسيسي، يوم 10 نوفمبر 1791 حاملا هدية من الملك للداي الجديد، ورسالتين منه ومن كاتب الدولة البحرية. لقد عبر هذا الأخير في رسالته عن انزعاج حكومته مما جرى. «في الوقت الذي كانت فيه السفينة على أهبة الإبحار قررتم استبدالها بالسفينة الاسبانية، وأضفتم لهذا التفضيل الغير المنتظر إلقاء اللوم الغير المحق على الأمة، والتهديدات القاسية ضد القنصل[59]. لقد تلقى جلالته باندهاش هذه اللهجة المخالفة لروح الصداقة التي تجمع بين الأمتين منذ أكثر من قرن، ومع نصوص المعاهدات ومشاعر التقدير التي كان يبديها سلفكم الأمجد، وحتى المشاعر التي عبرتم عنها أنتم أنفسكم في مراسلاتكم بمناسبة تنصيبكم. إن جلالته يأبى أن يوعز هذا التناقض إلى طبعكم، وإنما يرى فيها نتيجة لدسائس وضيعة تكون قد حبكتها أيدي أجنبية. إن سماحة جلالته جعلته يبعد عن خاطره كل هاجس ناجم عن هذا الخليط من الملابسات، ولايريد سوى التأكيد على رغبته في حفظ السلام المفيد جدا للأمتين، مما جعله يقرر إيفاد مبعوث على عجل، والذي أوكلت إليه مهمة إعطاء التوضيحات الكافية على كل مطالبكم»[60]. أنهى كاتب الدولة رسالته بالإعلان أنه في حالة ما إذا لم تجد توضيحات المبعوث قبولا، فإنه سوف يعتبر أن هذا ناجم عن إرادة مصممة على القطيعة، وبالتالي، فإن عاهله سيتخذ كل مايراه مناسبا لحماية مصالح بلاده.

إن هذه اللهجة الحادة التي خاطب بها كاتب الدولة للبحرية السلطات الجزائرية سوف لن تؤثر على المفاوضات التي سيجريها مبعوث الملك. ذلك أنه بالنسبة لها فإن التشدد الذي أبدته مع القنصل لايخفي أية نوايا أخرى غير المطالب المعلنة، وهي المطالب التي تم الاتفاق على تسويتها، والتي تلكأت فرنسا في تنفيذها رغم الوعود المتتالية التي أعطتها. فالقنصل نفسه كان يذرع بكونه كاتب حكومته بشأنها ولكن هاته لم تجبه.

إن التفسيرات التي أعطاها المبعوث ميسيسي لتبرير تأخر السفينة عن الوصول في الميعاد الذي تم الاتفاق عليه، والتي عزاها للظروف الداخلية التي عليها فرنسا، لم تجد تفهما فقط من طرف الداي، وإنما أثارت أيضا عطفه ومشاعره نحو هاته البلاد ونحو ملكها «فبمجرد إخطارنا بالأسباب التي كانت وراء تأخر هذه السفينة امتثلنا لنصيحة

(59): كان فالير قد أعلن للمسؤولين بأن السفينة الفرنسية قد أبحرت من طولون يوم 10 أكتوبر. وقد تبين أنه لم يكن صادقا فيما أعلنه، وإنما كان يريد كسب الوقت، وهو مايفسر ربما، اللهجة الشديدة التي استخدمت معه.
(60): م.و.ب/ر ص. خ ب1، 144. رسالة كاتب الدولة للبحرية للداي حسن باشا. 4 نوفمبر 1791. انظر كذلك plantet ن.م ص ص 411 – 413.

الحكيم التي تقول: إن المبررات المعقولة يجب أن تتقبلها الأرواح الطيبة...لم يحدث شيء من هذا القبيل في فرنسا منذ الأحقاب الغابرة. إنه شيء غريب هذا التجمع للمشاغبين، والاضطرابات التي أحدثوها وخروجهم عن الطاعة. إنه ليستحيل علينا أن نصف لكم مبلغ الغبطة والسرور الذي شعرنا به عندما بلغنا الخبر السعيد أنه بفضل العناية الإلهية وعونه الخالص، عاد كل شيء إلى مجراه الطبيعي، وكل شخص عاد إلى مكانه. قطع الله دابر العصاة والمتعنتين أينما وجدوا، آمين»[61].

لقد تمكن ميسيسي من تسوية جميع المسائل المعلقة خلال بضعة أيام فقط، كل شيء بدا وكأن التفاهم الذي شاب العلاقات خلال الأسابيع الأخيرة هو مجرد سحابة صيف سرعان ما انجلت دون أن «تترك أي أثر، وهو الاحساس الذي عبر عنه القنصل فالبير في رسالة لحكومته «لقد انجلت السحب نهائيا، فالسيد ميسيسي قد أرضى الداي وفقا للتعليمات التي زودتموه بها»[62]. فكما قدم المبعوث هدية باسم الملك للداي حسن باشا، فإن هذا الأخير رد عليها بهدية تمثلت في ثلاثة أحصنة من أحسن أصناف الخيول المحلية. وفي رده على رسالة المجاملة التي تلقاها من لويس السادس عشر، شرح الداي الظروف التي اضطرته لاستخدام السفينة الأسبانية، مؤكدا أن هذا لايعني أي تفضيل لهذه الأخيرة على فرنسا، بل على العكس «فالجزائر لاتزال متمسكة بتقاليدها في هذا الصدد، لما يمثله العلم الفرنسي من أمان في الإبحار، وللمكانة التي تحتلها فرنسا كأول دولة أوروبية صديقة للمسلمين». مؤكدا له أن هذه المكانة لم يطرأ عليها أي تغيير، بل سيحرص على أن تزداد رسوخا في المستقبل. وإذا كانت الرسالة الموجهة إلى الملك لم تتعرض للتفاصيل الأخرى مجاملة له، فإن الرسالة التي وجهت لكاتب الدولة للبحرية وضعت النقاط على الحروف، ولكن بلهجة لينة وبأسلوب لبق «إن المشاعر التي جمعت بين فرنساوالجزائر قديمة جدا. فالنابوليتان والجنويون والتوسكان هم أصدقاؤكم، وإذا كنتم تراعونهم، ألا نستحق نحن أن تراعونا كذلك؟وهل نحن أقل صداقة لكم منهم؟... ورغم هذا فاعتبارا للأوضاع المضطربة في فرنسا، فإننا سننسى كل شيء.ونحمد الله على أن صداقتنا لأمتكم تجعلنا لانسويها بمعاملاتنا مع الآخرين»[63]. وبعد أن ذكر كاتب الدولة بالفوائد التي تجنيها فرنسا في معاملاتها التجارية مع الجزائر،

(61): م.و.ب/ر ص. خ ب1، 144 رسالة الداي إلى ملك فرنسا. الجزائر، نوفمبر 1791.
(62): م.و.ب/ر ص. خ ب1، 144 الجزائر – باريس 16 نوفمبر 1791.
(63): م.و.ب/رص. خ ب1، 144 الجزائر–باريس 9نوفمبر1791.(وكذلك plantet ن.م ص ص 416 – 418) صدرت الجزائر لفرنسا هذه السنة كمية من القمح قدرت بـ خمسة وسبعين ألف كيلة جزائرية وهو مايعادل حوالي سبعة آلاف وخمسمائة طن.

في القالة، وعنابة، وفي الموانئ الأخرى والتسهيلات التي تحصل عليها تساءل هل أن مصالح الجزائر لا تستحق أن تحظى بمثل هذه العناية من طرف فرنسا؟ «هل من المقبول أن تتعرض لاعتداءات واغتصابات داخل موانئكم على يد أعدائنا الذين التجأوا إليها مثلنا؟ إنكم في موقع يجعلكم تدركون أكثر من غيركم أهمية هذه المسألة»[64].

بمجرد عودة المبعوث ميسيسي إلى بلاده، أعطت السلطات الفرنسية تعليمات مؤكدة لترضية جميع المطالب الجزائرية، سواء تلك التي تتعلق بالتعويضات المالية، أوتلك التي تخص الأسرى، ماعدا حالة الرايس علي الذي لايزال محتجزا في جنوة، والذي سيتطلب فك أغلاله بعض الوقت[65]. كما عبّر كاتب الدولة للبحرية عن استعداد حكومته لاستدعاء القنصل فالبير. إذا كانت هاته هي رغبة السلطات الجزائرية. كان المبعوث ميسيسي قد أبلغه بكون هاته الأخيرة متذمرة من القنصل[66] وتريد استخلافه بشخص آخر تفضل أن يكون السيد مايفرف وهو رجل سبق أن عمل في الجزائر، ويحتفظ بصداقات متينة. خاصة مع الداي سيدي حسن الذي تربطه به صداقة قديمة عندما كان وكيلا للحرج[67]. لقد اعتذرت فرنسا عن إمكانية تعيين هذا الشخص المناسب لتقدمه في السن، ولكنها أكدت بأنها سوف تحرص على أن تختار الشخص المناسب لهذا المنصب في أقرب فرصة[68]. هذا الموقف لقي ارتياحا كبيرا في الجزائر، مما جعل الداي يستغل فرصة مناسبة للتعبير عن هذا الرضى، ولطمأنة فرنسا على أن مكانتها المعنوية لم تتزعزع، ليطلب سفينة فرنسية للعودة بالمبعوث الذي أوفده إلى القسطنطينية[69].لكن هذا الهدوء لم يستمر طويلا، ففي منتصف الثاني من شهر ماي1792 وقعت حادثة في مرسى كافلير قرب مدينة طولون، ذهب ضحيتها مرة أخرى جزائريون.

(64): ن.م.
(65): م.و.ب/ ر ص. خ ب1، باريس – الجزائر 14 ديسمبر 1791.
(66): احتج القنصل فالير بشدة على حكم ميسيسي عليه. لقد أنكر أن يكون الدّاي قد طلب نقله، فهويقول إن المبعوث لايعرف اللهجة الفرنكوية، ولم ير الداي سوى لحظات، ومايحتمل أن يكون قد قاله حوله لاتعود مسؤولية ذلك إليه كقنصل، ولاتعني تراخيه في أداء واجبه. م.و.ب/رص.خ.ب1 .145، الجزائر – باريس 6 فبراير 1792.
(67): حول متانة هذه الصداقة والأثر الذي أحدثته على العلاقات الجزائرية الفرنسية فيما بعد. أنظر أدناه.
(68): وبالفعل فقد تم تعيين بيير دوفال (الذي كان يشغل في هذه الفترة، منصب نائب القنصل في بغداد) كقنصل عام في الجزائر في ديسمبر 1791. لقد أصيب هذا الأخير بصدمة شديدة لأنه لم يستلم منصبه بسبب تراجع الداي إثر الاعتذار الذي قدمه له فالير، وهو ما جعله يطلب إبقاءه في منصبه. – ولايستبعد أن يكون لمايفرن، وهو صهر القنصل فالير وصديق الداي في نفس الوقت، دورا في ذلك–وهو ماتم فعلا. وكان على دوفال أن ينتظر حتى سنة 1814 ليعين من جديد في هذا المنصب. وربما تكون خيبة الأمل هاته إحدى الأسباب التي تفسر مشاعر هذا الشخص الحاقدة ضد الجزائر، وتوضح الدور الذي سيلعبه فيما بعد. م.و.ب/رص.خ.ب1 145 .رسالة دوفال إلى كاتب الدولة للبحرية. القسطنطينية – باريس 20 نوفمبر 1792.
(69): م.و.ب/رص. خ.ب1 145. الجزائر – باريس. 19 مارس 1792.

ففي يوم 17 ماي 1792 لاحقت فرقاطة نابوليتانية مركبين جزائريين من نوع الشبك-أحدهما مسلح بعشرة مدافع، والآخر بإثنين وعشرين مدفعا – اللذين التجآ إلى مرسى كافلير قرب مدينة طولون،أملا في جعل الفرنسيين يتدخلون لإبعاد الفرقاطة النابوليتانية، وتوفير الحماية لهما، كماتستوجبه المعاهدة القائمة بين البلدين، لكن هذه المساعدة لم تأت. ويبدو أن السقينتين الجزائريتين صمدتا أمام الفرقاطة النابوليتانية طيلة يوم 17 وليلة 18 ماي، ولم تتمكن منهما على ما يبدو، إلا بعد أن نفذت منهما الذخيرة. لأن إغراقهما لم يتم إلا صباح يوم 18 ماي. فقوة نيران الفرقاطة النابوليتانية-التي كانت مسلحة بأربعين مدفعا-كان شديدا إلى درجة أنها أحدثت خسائر في الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية القريبة من مكان الحادث.

لم يظهر للسلطات الفرنسية أي أثر إلا في يوم 18 ماي، بعد أن انتهى كل شيء، عندما وصل إلى عين المكان المسؤول المكلف بالشؤون الصحية الذي جاء برفقة عساكر من الحرس الوطني لاقتياد بحارة الشبكين-الذين التجأوا إلى الشاطئ وكان عددهم ثلاثمائة وعشرة بحارة- إلى الحجر الصحي. وعندما استفسر المكلف بالشؤون الصحية ضابط السفينة النابوليتانية عن فعلته، أجاب بأن له تعليمات من ملكه بمقاتلة الجزائريين أينما وجدوا. وهو نفس الكلام الذي ردده أمام قائد ميناء سان تروبي الذي التحق بمكان الحادث بدوره ومعه مجموعات من الحرس الوطني، مضيفا بأنه لايريد ملاحقة أعدائه على الشاطئ مما جعل المسؤولين الفرنسيين ينذرونه بأن أية حركة يديها في هذا الاتجاه سوف تجابه بالقوة، وهو مادفعه إلى إرسال أشرعته والإبحار على وجه السرعة[70].

أثار هذا الاعتداء الجديد استياءا كبيرا لدى الناس عامة، ولدى المسؤولين بوجه خاص، حيث لم يكونوا ينتظرون حدوث انتهاك لحرمة التراب الفرنسي بهذا الشكل الاستفزازي السافر. وكان الداي قد أعطى تعليمات لضباط السفن، قبل هذه الحادثة الأخيرة، بعدم الاقتراب من الشواطئ الفرنسية، وعدم الالتجاء إلى موانئها، وأن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم لتجنب وقوع مثل هذه الحوادث[71]. فتحت تأثير الصدمة استدعى الداي قنصل فرنسا، وسحب منه المعاهدات المبرمة بين البلدين. فهذا الإجراء يعني في العرف السائد آنذاك إلغاءها وإعلان القطيعة. لكن تدخل الديوان الذي طلب

(70): م.و.ب/رص. خ.ب1 .144 تقريران عن الحادثة مؤرخين في طولون يومي 20 و22 ماي1792.
(71): كانت هذه التعليمات من الصرامة إلى درجة أنه عندما عاد الضابطان والبحارة الذين كانوا معهم إلى الجزائر، ألقي القبض عليهما فعوقب أحدهما بالإعدام، والثاني بثمانمائة جلدة. م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145. الجزائر – باريس 16 جوان 1792.

من الداي التريث إلى أن تكتمل وقائع الحادثة عندما يصل طاقما الشبكين للتأكد مما حدث. فإذا تبين أن للفرنسيين مسؤولية مباشرة فيما وقع، فلن يكون الوقت قد فات لاتخاذ الموقف المناسب للرد على ذلك، ويكون موقفا عادلا وله ما يبرره. لقد تبنى الداي هذا الموقف المتبصر، فاستدعى القنصل فاليير وأعاد له المعاهدات[72].

في رسالة احتجاج طويلة بعث بها الداي لكاتب الدولة للبحرية، ذكر فيها بالاعتداءات التي تكرر ضد السفن الجزائرية في المياه الإقليمية الفرنسية، وحتى داخل موانئها متسائلا كيف «أن بلاط فرنسا وهو بلاط قديم ومحترم، وأمبراطورها هو أقوى عاهل في أوروبا» يسمح لأمير صغير كأمير نابولي الذي لم يكن له أي اعتبار، وليس له أي وزن في العالم بإهانته ودوس كرامته باعتدائه على مركب جزائري كان تحت حمايته، «إننا نترك لكم التمعن في هذه التجاوزات وما يمثل ذلك من إهانة لاسم فرنسا نفسها»[73]، ليلاحظ من جهة أخرى أن السلطات الفرنسية لم تعر أي اهتمام، ولم تظهر في أي وقت حرصا جادا لوضع حد لهاته الانتهاكات، متسائلا فيما إذا لم يكن وراء هذا السلوك رغبة فرنسا في جعل الجزائريين يتجنبون ظهورهم «المقلق» في هذه الأماكن مبينا أنه إذا كان هذا هو الدافع الحقيقي فإنه يمثل خرقا للمعاهدات القائمة وإجحافا في حق الجزائر. كما ذكر الداي كاتب الدولة بمسلك الجزائر نحو فرنسا أثناء حربها الأخيرة ضد انجلترا[74]، عندما كان هو نفسه وكيلا للحرج. فقد كان يبعث بفرقاطة لنجدة أي مركب فرنسي يبدو في الافق تطارده سفن انجليزية، لاقتياده إلى الميناء سالما، أوإرسال تهديد للإنجليز بالابتعاد عنه، معلنا لهم «أن مجرد ظهور شاطئ البلد الصديق، فإن هذا يعني وقف جميع الأعمال العدائية. لأنه عندما تكون صديقا لأحد، فإن هذه الصداقة يجب أن تكون كاملة»[75]. ليتساءل عن أسباب هذا التراخي وغض الطرف عن هذه الاعتداءات المتكررة ضد الجزائريين. فهي في نظره إما أن يكون مردها إلى تذمر واستياء لدى فرنسا، ولكن الجزائر تجهل ذلك ولاتعرف أسبابه، وبالتالي فهي تريد أن تتصيد الفرص لإحداث القطيعة، بين البلدين. وفي هذه الحالة فإن الداي

(72): أرسلت السلطات الفرنسية طاقمي الشبكين على متن سفينة خاصة أرست بميناء الجزائر يوم15جوان1792.
(73): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145 الجزائر – باريس 15 جوان 1792. وكذلك plantet ن.م ص ص 426 – 432. كانت فرنسا تعيش في هذه الآونة ظروفا جد صعبة، حيث كانت مهددة بالغزو من طرف القوات النمساوية – البروسية، مدعمة بأعداد كبيرة من المهاجرين الفرنسيين أنصار الملكية الذين يتزعمهم الدوق دارتوا أخ الملك لويس السادس عشر.
(74): دخلت فرنسا الحرب ضد انجلترا مناصرة للأمريكيين في الحرب المعروفة بحرب الاستقلال الأمريكية.
(75): م.و.ب/رص. خ.ب1 145 الجزائر – باريس 15 جوان 1792.

يصرح أن بلاده لن تكون هي البادية، ولن تعطى ذريعة للقطيعة من جهتها أبدا. فإذا كان الأمر هو هذا فما على فرنسا إلا أن تعلن عن نيتها صراحة، ليتم الاتفاق على ترتيب الأمور للسماح لرعايا البلدين بتصفية أعمالهم في أجل معين، والعودة إلى بلديهم آمنين، وبعده تبدأ الأعمال العدائية؛ وإما أن يكون الفرنسيون يستفيدون من هذه التجاوزات خدمة لنظامهم السياسي، وفي هذه الحالة سيكونون مستعدين، بدون شك، لتعويض الأضرار والحفاظ على السلم بين البلدين، وهو ما يتماشى مع رغبة الجزائر الصادقة. لقد ألح الداي في ختام رسالته الطويلة على هذه الضرورة، وعلى المصالح التي يجنيها البلدان من وراء ذلك، مؤكدا بأن بلاده ستعمل من أجل ذلك بكل صدق وإخلاص[76].

لقد أبدى الطرف الفرنسي من جهته تفهما لهذا الاحتجاج، كما أظهر استعدادا لتسوية المسائل الناجمة عن هذا الاعتداء الذي شجبه بشدة، واعتبره خرقا صريحا «لحقوق البشر». لقد أصدر مجلس الدولة قرارا يقضي بتعويض السفينيتين، إما بإصلاحهما إن تيسر ذلك (وهو ما تم فعلا) أوبمد الجزائريين بمركبين بنفس مواصفات الشبكين، وتجهيزهما كما كانا عليه قبل الحادثة[77]. لقد أحدث هذا الموقف ارتياحا عميقا في الجزائر، خاصة لما أكدت سلطات فرنسا بأنها ستبدل كل ما في وسعها لفك قيود على الرايس، وستكون سعيدة إذا تمكنت من إرساله بصحبة الشبكين اللذين تجرى عملية إصلاحهما في مرسيليا على قدم وساق[78]،غير أن الوضع الذي ستعيشه فرنسا خلال صيف سنة1792 زحف القوات الأجنبية على أراضيها ونشوب اضطرابات داخلية خطيرة ستعرقل جهودها للوفاء بوعودها في الآجال المنتظرة. فالوضع في البلاد سوف لن ينجلي إلا مع بداية خريف 1792 عندما تتمكن قوات الثورة من وقف زحف القوات الغازية عند قرية فالمي الواقعة شرق العاصمة باريس في 20 سبتمبر 1792. وإعلان سقوط الملكية في21 من الشهر نفسه.

(76): ن.م

(77): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145 قرار مجلس الدولة باريس 30 ماي 1792.

(78): ماطلت جنوة كثيرا قبل أن ترضخ لطلب فرنسا بفك قيود على الرايس. انظر أدناه.

3 - الاعتراف بالنظام الجديد في فرنسا:

إن المتتبع لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها فرنسا حين تآلف ضدها أعداؤها في الخارج، تشد أزرهم قوى داخلية حانقة وموتورة لتصفية حسابها مع النظام الجديد، سيلفت انتباهه بدون شك، موقف الجزائر منها خلال هذه المحنة التي تمر بها والذي يتسم بالتجرد والمثالية، قل أن سجل نظيرا له في العلاقات بين الأمم. وهو الموقف الذي يجسد مبدأ أصيلا في الدبلوماسية الجزائرية منذ مطلع العصور الحديثة: فالصديق هو صديق السراء والضراء. ذلك أن الصداقة لاتقبل التجزئة فإما أن تكون كاملة أولاتكون. إن موقف الجزائر من فرنسا خلال هذه الفترة يجسد مرة أخرى، هذا المبدأ. فوقائع العلاقات بين البلدين يؤكد ذلك.

يبدو أن الطرف الفرنسي لايرقى في نظرته إلى العلاقات الدولية إلى هذا المستوى، ولايسترشد بمعايير الأخلاق والقيم المعنوية، بقدر ما تحركه الاعتبارات الظرفية ومصالح الدولة. فخلال التوتر الذي شهدته العلاقات بين البلدين من جراء الاعتداء على السفينتين الجزائريتين عند مرسى كافلير قرب مدينة طولون، بعث القنصل فالير بتقرير إلى باريس عبر فيه عن رأيه حول كيفية التعامل مع الجزائر. فليس هناك في نظره سوى أسلوبين: «المال أوالقسوة، مع أن الأول لا يغني عن الثاني، وإنما يؤجله فقط. فخزينة الدايلك تكفي بالواسع لتغطية نفقات حملة عسكرية ضد هذه البلاد. كما أن المدينة غنية جدا فكلاهما (الخزينة والمدينة) متخمتين بأسلاب المسيحية»[79]. وبالرغم من هذا الحكم الذي نجده يتواتر على لسان كل القناصل الذين توافدوا على الجزائر، خاصة منذ بداية الثمانينيات، فإن فالير سوف يتراجع عن هذا الرأي. فهو لايعتقد بضرورة هذه الحملة، إذ يكفي في رأيه تشديد اللهجة، والتظاهر بالاستعداد لاستخدام القوة. وإذا ما أدى ذلك إلى الحرب «فإن خسائرنا سوف لن تكون أشد من تلك التي نتكبدها ونحن في حالة السلم»[80]، لايبدو من جهة أخرى أن حكومة فرنسا مستعدة للسير في اتجاه تأزيم الوضع بل على العكس، لقد أبدت ارتياحا كبيرا إثر الرسالة التي تلقتها من الداي، متفهمة سبب غضبه ومرتاحة للموقف الذي اتخذه أعضاء الديوان، عندما سعوا لدى الداي وأقنعوه بعدم التسرع في إعلان القطيعة إلى

(79): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145. الجزائر - باريس 9 جوان 1792.

(80): المصدر السابق. فالقنصل كان مغتاظا جدا بسبب منح السلطات الجزائرية حق احتكار تجارة مقاطعة الجزائر لبيت تجاري اسباني كان قد قدم عرضا مغريا من أجل ذلك، وهو احتكار كان يستغله تاجر فرنسي يدعى جيمون، استقر بالعاصمة منذ الستينيات من هذا القرن، والذي لم يستطع مواجهة منافسة الاسبان بسبب إفلاسه من جراء القوانين الجديدة التي سيستها فرنسا بخصوص النشاطات التجارية، عندما ألغت الاحتكار في هذا القطاع.

أن يتضح الوضع بشكل جلي. كما وجه العتاب للقنصل لعدم تبليغه حكومة بلاده بموقف الديوان هذا، الذي لم تكن لتعلم به لو لم ترد الإشارة إليه في رسالة الداي[81].

في المراسلات التالية يعود القنصل إلى هدوئه، ليلح على ضرورة تسوية القضايا المعلقة بين البلدين في أقرب الآجال. لأن أي مماطلة ستكون سببا في تعكير الوضع بين البلدين[82]. وفي مقدمة هذه المسائل المعلقة، قضية علي رايس الذي وعدت فرنسا بالعمل لإطلاق سراحه منذ قرابة السنتين والنصف الآن.

يبدو أن فرنسا وجدت صعوبة لدى الجنويين لفك قيوده. خاصة وأن أوضاعها لم تمكنها من استخدام ثقلها في إقناع هؤلاء بترضية هذا المطلب. وبعد إلحاح كبير وضغوط قبل الجنويون في النهاية إطلاق سراح الضابط الجزائري مقابل إطلاق سراح ثلاثة أسرى جنويين موجودين بالجزائر تم تعيينهم بالإسم. لكن الجزائر رفضت هذا الاقتراح. لأنها لم تطلب شيئا من الجنويين. فطلب إطلاق سراح علي رايس موجه لفرنسا عوضا عن الضابط الجزائري الذي قتل على أرضها[83] وهو ما جعل فرنسا تضطر في النهاية إلى افتداء هؤلاء الأسرى الثلاثة من الجزائر[84]. وساعدت الجزائر من جهتها على تيسير تنفيذ هذه التسوية. لكن جنوة وضعت عراقل أخرى في آخر لحظة، عندما أعلنت بأنها لن تطلق سراح علي رايس إلا بعد وصول الأسرى الجنويين الثلاثة إلى بلادهم، وهو ما دفع فرنسا إلى تشديد لهجتها نحوها إلى حد التهديد. وقد قبلت هاته في النهاية الاقتراح الفرنسي الذي يقضي باستلام الأسرى الجنويين والأسرى الجزائريين من طرف قنصلي فرنسا في البلدين، ليتوليا عملية ترحيلهم إلى بلديهم، وهو ما تحقق فعلا. لقد وصل علي رايس إلى فرنسا يوم 17 أكتوبر 1792 ومنها التحق بالجزائر.

لم تحاول السلطات الجزائرية استغلال الظروف الصعبة التي كانت تجتازها فرنسا خلال صيف سنة 1792. لقد اجتاحت القوات النمساوية والبروسية الأراضي الفرنسية. وكرد فعل ضد هذا الخطر، نشبت ثورة شعبية عارمة خاصة في مدينة باريس، والتي نجم عنها تلك الحوادث الدامية التي عاشتها فرنسا خلال شهري أغسطس وسبتمبر 1792، وقيام جمعية الوفاق الوطني التي انتخبت في ظل هذه الأحداث، بإعلان سقوط الملكية يوم 21 سبتمبر1792، بل على العكس، لقد أبدت تفهما للتأخر الذي وقع بخصوص وفاء فرنسا

(81): م.و.ب/ رص. خ.ب1 145. باريس – الجزائر 30 جويلية 1792.
(82): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145. الجزائر – باريس 10 أوت 1792.
(83): حول هذه الحادثة انظر أعلاه.
(84): م.و.ب/رص. خ.ب1 145. باريس – الجزائر 7 أغسطس 1792. وباريس الجزائر 9 نوفمبر1792. كلفت هذه العملية خزينة فرنسا مبلغ ألفين وستمائة وتسعة وستين سلطاني جزائري، وثلاثة أرباع سلطاني، وهو ما يعادل حوالي ستة وعشرين ألف وسبعمائة فرنك فرنسي. م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر 32. الجزائر – باريس 18 ماي1793.

بالتزاماتها في نفس الوقت الذي أبدى فيه الداي حسن حزما وصرامة في الوفاء بجميع التزامات الجزائر نحو فرنسا. لقد رد سفينة فرنسية وأطلق سراح بحارتها، التي كانت البحرية الجزائرية قد أسرتها واقتدتها إلى الجزائر، لأن الجواز الذي كانت تحمله لايشتمل على المواصفات المتفق عليها[85]. وهدد الضابط الذي قام بهذه العملية بالقتل، لولا تدخل القنصل الفرنسي – بإيحاء ووساطة وكيل الحرج – لدى الداي وطلب العفو عنه. كما أعطى في نفس الوقت تعليمات لباي قسنطينة بمنح كل التسهيلات لأعوان الشركة الإفريقية لشراء الحبوب التي هم في حاجة إليها[86].

بعد وقف زحف القوات الأجنبية في الأراضي الفرنسية؟، وقيام قوات الثورة بمطاردتها داخل أراضيها بعد إجلائها عن فرنسا، بعث كاتب الدولة للبحرية الجديد، مونج، برسالة إلى الداي يبلغه فيها بقرب وصول السفينتين مع علي رايس إلى الجزائر، كما أكد له فيها حرص حكومة الثورة على احترام الالتزامات التي تربطها بالجزائر «والتي سوف تراعى إلى درجة التقديس من طرف الشعب الذي بعد أن استرد حريته لايجد ما هو أنبل من الوفاء بالالتزامات التي تربطه»[87]. كما أعرب عن أمله في أن يرى الجزائر تنتهج نفس المسلك متذرعا برغبته في اخطار الداي بالتطورات التي حدثت على المستوى العسكري، ليشير إلى أن فرنسا سوف لن تتوانى في الاقتصاص من أعدائها، لأنهم سمحوا لأنفسهم بالاعتداء عليها وإهانتها.

اعتبر المسؤولون الفرنسيون الجدد أن الوقت قد حان، بعد أن خف الضغط عليهم، للتباحث مع الجزائر حول عدد من المسائل التي كانت تشغل بالهم وفي مقدمتها الحصول على اعترافها بالنظام الجديد في فرنسا، إلى جانب مسائل أخرى تضمنتها التعليمات التي وجهت للقنصل فالبير والمؤرخة في نفس اليوم الذي أرخت فيه الرسالة التي وجهت إلى الداي.

تطرح هذه التعليمات، واللهجة التي صيغت بها، عددا من التساؤلات حول النفسية التي يتحلى بها القادة الفرنسيون الجدد، وحول نظرتهم إلى العلاقات بين الأمم الأوروبية منها وغير الأوروبية، ولعلاقاتهم مع الجزائر بوجه خاص، بسبب كثافة هذه العلاقات واستمراريتها منذ زمن طويل. إن مسار هذه العلاقات كما تتبعناها حتى الآن، لا يفسر هذا

(85): قامت فرنسا بإدخال تعديلات على الجوازات التي تزود بها سفنها، وتأخر وصول إخطار السلطات الجزائرية بذلك بسبب ظروف الحرب.
(86): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145. الجزائر – باريس 1 – 4 نوفمبر 1792. بلغ متوسط ما كانت ترسله الشركة الإفريقية وحدها من الحبوب إلى فرنسا خلال هذه السنوات الصعبة حوالي ثمانمائة ألف كيلة جزائرية سنويا وهو ما يعادل حوالي 352400 قنطارا.
(87): م.و.ب/رص.خ.ب1 145. رسالة كاتب الدولة للبحرية للداي، باريس – الجزائر 8ديسمبر1792.

السلوك الذي يريد النظام الجديد اتباعه نحو الجزائر. إن أقل مايوصف به أنه موقف جحود وتنكر ليد بيضاء مدت إليه، لتسعفه في وقت الشدة عندما تنكرت له جميع الأطراف الأوروبية حتى الصديقة منها، وتآلفت جميعها ضده لتجهز عليه.

في هذا الوقت العصيب، كانت الجزائر تعلن بصوت عال أمام الملأ بكونها ستبقى وفية لالتزاماتها ولصداقتها التقليدية مع فرنسا.

في التعليمات التي وجهت لفالبير، بدأ كاتب الدولة للبحرية -مونج- بلفت انتباه القنصل بكون التعليمات التي يزوده بها هي تعليمات تتعلق «بكرامة الجمهورية» من جهة، وبمصالحها الملاحية والتجارية من جهة أخرى[88]. فسعيه يجب أن يتركز من أجل الحصول على الاعتراف بالنظام الجديد من طرف الجزائر، ومايترتب عنه من ضرورة التثبيت والإقرار للمعاهدات المبرمة بين البلدين. كما يجب على القنصل أن يسعى من أجل الحصول على تسهيلات مفضلة للتجارة الفرنسية في الجزائر. ويلفت كاتب الدولة للبحرية نظر فالبير بكون العمارة البحرية التي ستكلف باقتياد السفينتين الجزائريتين عندما تتم عملية تصليحهما، لم ترسل لتكريم الداي وتشريفه «وإنما من أجل مساعدتكم في المفاوضات التي ستجرونها مع سلطات هاته البلاد، فإذا لم تجد المطالب التي ستقدمونها قبولا لديها، فإن التعليمات التي ستعطى لقائد العمارة هو أن يبقى مبحرا قرب السواحل الجزائرية في انتظار التعليمات الجديدة التي سيصدرها له المجلس التنفيذي بهذا الصدد»[89]. فعلى القنصل أن يختار الطريقة الملائمة لطرح هذه المطالب، باستخدام المرونة والحزم في نفس الوقت. وعليه أن يختار اللهجة التي سيستعملها، والتي يجب أن تتماشى والمستوى المطلوب الذي يجب أن يتحلى به «مبعوث شعب حر». ذلك أن المجلس التنفيذي يجب أن يكون على بينة من الأمر فيما إذا كان سيبقى في حالة سلم مع الجزائر، أوسيكون في حالة حرب. فكاتب الدولة للبحرية يعتبر أن تفتيش سفينة فرنسية من طرف البحرية الجزائرية على مقربة من ساحل أليكانت(بإسبانيا) على مرأى من سفن انجليزية وسويدية، التي لم تفتش حسب زعمه، هو عمل مهين في حق فرنسا. كما يعتبر أن اقتياد سفينة فرنسية إلى ميناء الجزائر، لم يكن ليحدث دون موافقة الداي[90]. اختتم مونج تعليماته للقنصل بأنه يجب أن يصرح للداي رسميا «بأن الجمهورية لاتبيع صداقتها كما أنها لا تريد أن تشتري صداقة الجزائر بالهدايا، وعليه فيجب أن لاتعود للمطالبة بها منذ الآن فصاعدا»[91].

إن مسألة تبادل الهدايا يشكل تقليدا قديما في العلاقات بين الدول. فالدول الإسلامية

(88): م.و.ب/ ر ص. خ.ب1 145. باريس - الجزائر 8 ديسمبر 1792.
(89): المصدر السابق.
(90): حول مسألة هذه السفينة. انظر أعلاه.
(91): م.و.ب/ر ص. خ.ب1 145. باريس - الجزائر 8 ديسمبر 1792.

كانت تبعث بالهدايا كما تتلقى الهدايا من الدول الأجنبية. فهدية الخليفة هارون الرشيد للأمبراطور شارلمان تمثل رمزا لهذا التقليد القديم[92]. والمثير للاستغراب هو، لماذا تعتبر القيادة الجديدة في فرنسا هذه العادة المتبادلة مساسا بكرامة الجمهورية وكرامة فرنسا. إن هذا الغلو في الاعتداد بالنفس، والنظرة الوطنية الضيقة سيجر على الإنسانية وبالا خطيرا يجعلها تدفع ثمنا غاليا بسبب ذلك.

أثارت هذه التعليمات الجافة والغير المتوقعة، مخاوف بلدية مرسيليا، التي خشيت أن تؤدي إلى حدوث القطيعة بين البلدين. مما سيعرض مصالحها التجارية لخطر كبير. لقد تحركت بسرعة وحزم في اتجاه المجلس التنفيذي لجعله يعدل من موقفه في اتجاه تفهم انشغالاتها وقلقها. ترى بلديةمرسيليا أن جمهورية فرنسا من مصلحتها، قبل أية دولة أخرى، الحفاظ على السلم مع الجزائر. إذ أن القطيعة معها ستؤدي لا محالة إلى القطيعة مع تونس، ومع طرابلس، وحتى مع المغرب كذلك. وهذا الوضع سيجعل المتوسط يتحول إلى رقعة ملتهبة، مما سينجم عنه خسائر وآلام لايمكن حصرها،ليس فقط بالنسبة لموانئ فرنسا المتوسطية، وإنما حتى بالنسبة للموانئ الواقعة على الأطلسي أيضا. ويأتي في مقدمة هذه الخسائر التي يمكن توقع أثارها الضارة منذ الآن،توقف الشركة الإفريقية عن تزويد البلاد بالحبوب التي لاغنى عنها لتموين العمالات الجنوبية للجمهورية، والتي إن توقفت،ستعرضها لمجاعة قاسية لامحالة، والتي قدتنجم عنها عواقب خطيرة.طلبت البلدية من المجلس التنفيذي أن يأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، وأن «يتعامل مع الجزائريين بالاعتدال وبروح طيبة»[93].

كما توجهت في نفس الوقت نحو القنصل فالبير، وطلبت منه أن يبلغ السلطات الجزائرية بكون الشبكين تم إصلاحهما وأنهما سيصلان إلى الجزائر في أقرب وقت. كما طلبت منه أن يخبر وكيل الحرج بأن طلب تزويده بثمانمائة قنطار من الرصاص هو في حالة التحضير[94].

استجاب المجلس التنفيذي المؤقت لمسعى بلدية مرسيليا. في مراسلة من كاتب الدولة للبحرية للقنصل فالبير، طلب منه أن يشطب من التعليمات التي وجهت إليه تلك الفقرة

(92): لاتقدم الهدايا من طرف واحد وإنما تتبادل. فالقنصل الجديد عندما يلتحق بمنصبه يقدم الهدايا لمسؤولي البلد الذي اعتمد فيه. وتتوقف قيمتها على ما يراد تقديمه ودرجة الاعتبار التي يراد التمتع بها في ذلك البلد. كما يتلقى من جهته هدايا من سلطات تلك البلاد. فمحل إقامته يمنح له مجانا، كذلك جراية من المؤن لفترة من الوقت. وعند انتهاء مهمته يتلقى هدايا الوداع. كما أن كل مبعوث جزائري يوفد في مهمة إلى الخارج يحمل معه الهدايا لمسؤولي ذلك البلد.
(93): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 32 باريس جانفي 1793.
(94): م.خ.ت/ م.ق.ت الجزائر 32 مرسيليا - الجزائر 4 جانفي 1793.

التي تنص على كون الجمهورية «لاتبيع صداقتها للجزائر، كما أنها لاتريد أن تشتريها منها بالهدايا»، مؤكدا أن له ثقة كاملة في حسه الوطني، وفي قدرته على تحقيق مهمته على أكمل وجه لمصلحة الجمهورية[95].

لم تصل السفينتان الجزائريتان التي أعلنت سلطات فرنسا عن قرب إرسالهما منذ شهر ديسمبر 1792 إلا في المنتصف الأول من شهر ماي1793 وهو ما دفع الداي إلى التعبير عن قلقه بهذا الشأن عند استقباله للقنصل فاليير يوم 26 مارس 1793 مطمئنا له من جهة أخرى بكونه أعطى تعليمات مشددة للبحرية بعدم التعرض لأية سفينة فرنسية لاتحمل الجواز الجديد. ملاحظا أن هذه معاملة خاصة ناجمة عن تفهمه للوضع الذي عليه فرنسا، معبرا في نفس الوقت عن أمله في تسوية هذه الحالة غير العادية في الأجل القريب. لأن كل الدول تزود سفنها بجواز واحد فقط[96].

أحدث وصول الشبكين اللذين رافقتهما عمارة فرنسية انشراحا كبيرا لدى السلطات الجزائرية التي استقبلت قائدها راندو، بكل ترحيب وحفاوة. لقد سلم هذا الأخير رسالة وزير الخارجية، لوبران[97] للداي، والتي طلب فيها تثبيت القنصل فاليير كممثل لجمهورية فرنسا. كما عبر فيها عن نية حكومته في العمل من أجل المحافظة على الانسجام والتفاهم «القائم لحسن الحظ بين أمتينا»[98]. لقد تخلت فرنسا عن اللهجة المتشددة التي تنوي استخدامها مع الجزائر قبل بضعة أشهر، وهو ما سهل مهمة القنصل فاليير حيث لم يجد أية صعوبة، ولم يلاحظ أية مماطلة لدى المسؤولين للاعتراف بجمهورية فرنسا، ولا في إقرار وتثبيت المعاهدات القائمة بين البلدين. بل على العكس. لقد استجابت الجزائر لطلب الاعتراف بالجمهورية بدون تردد. كما سارع الداي إلى إقرار وتثبيت كل المعاهدات المبرمة بين الطرفين، رغم مساعي الأطراف الأوروبية، وخاصة انجلترا، لإقناع الجزائر وإغرائها من أجل اتخاذ موقف آخر. كما التزمت هذه الأخيرة بمساعدة الفرنسيين على اقتناء ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية في الحدود التي تسمح بها إمكانيات البلاد. وفي رده على رسالة وزير الخارجية أكد الداي أن بلاده ستبقى وفية بالتزاماتها كما نصت عليها المعاهدات المبرمة بين البلدين وبأنها ستحترمها بكل دقة وإخلاص «ما لم يتم انتهاكها وخرقها بأمر من أعضاء حكومتكم» [99].

---

(95): المصدر السابق باريس – الجزائر 17 جانفي 1793.
(96): م.خ.ف/ م.ق.ت الجزائر 32 الجزائر – باريس 19 و27 مارس 1793.
(97): أحدث هذا المنصب مؤخرا في فرنسا وتحولت إليه صلاحيات متابعة العلاقات الخارجية التي كانت من صلاحيات كتابة الدولة للبحرية في النظام القديم وقبل سقوط الملكية.
(98): عن plantet ن.م ص ص 435 – 436.
(99): م.خ.ف/ م.و.ت الجزائر1. رسالة الداي حسن باشا لوزير الخارجية لوبران مؤرخة في 20 ماي1793.

الفصل الثاني

ثقل الصداقة التقليدية في الموقف الجزائري من فرنسا

إن الفترة التي أعقبت الاعتراف بالجمهورية الفرنسية وإقرار المعاهدات المبرمة بين البلدين وتثبيتها، أكدت استعداد السلطات الجزائرية لمساعدة فرنسا عندما تكون هاته في حاجة إلى هاته المساعدة. لقد بينت الوقائع الدبلوماسية لهاته الفترة أن الجزائر اتبعت خطا ثابتا لم يتزعزع، ولم يتأثر بالضرورات الظرفية ولا بالاعتبارات المصلحية. لقد كان لهذا الموقف أثره في التخفيف من عناء فرنسا وعزلتها، خاصة على الساحة المتوسطية، في خضم تلك الاضطرابات التي كانت تعيشها والأخطار التي كانت تحيط بها من كل جانب. وبالفعل فإن الصراع الداخلي لايزال محتدما سواء على المستوى الأهلي، وحتى على مستوى مؤسسات الجمهورية نفسها.

فالتخلص من النواب الجروند بطردهم من جمعية الوفاق الوطني إثر الحركة التي قامت بها وقادتها فصائل ذوي السراويل الباريسية، بمحاصرة هاته الأخيرة وإجبارها على طرد هؤلاء النواب من الجمعية أيام 31 ماي -02 جوان1793، لم ينه الصراع بين الجيروند واليعاقبة بصفة حاسمة على الرغم من تمكن هؤلاء الأخيرين من الإمساك بزمام الموقف مؤقتا، وتوجيه مسار الثورة الفرنسية وفق توجهاتهم وقناعاتهم – بل زاده اشتعالا أكثر. يضاف إلى هذا ازدياد ضغط القوى الخارجية المعادية للثورة حدة، حيث عبأت جيوش ضخمة من أجل القضاء عليها. وإلى جانب هذا، فإن الوضع الاقتصادي لم يسجل أي تحسن، بل بالعكس، ازداد تدهورا. فالأزمة المالية ازدادت استفحالا، كما أن الإنتاج الزراعي انخفض بشكل مريع مما جعل شبح المجاعة يهدد مناطق واسعة، خاصة

تلك الواقعة جنوب البلاد. لقد كانت هاته تغطي عجزها عادة باستيراد الحبوب من بلدان المغرب، ومن اسبانيا وإيطاليا، غير أن توقف حركة المبادلات معها بسبب انضمامها للائتلافية الأوروبية التي تشكلت ضدها، جعل الصادرات الجزائرية من الحبوب تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لفرنسا.

1 – منح التسهيلات لاقتناء المواد المعاشية:

في بداية شهر أغسطس 1973، تلقى القنصل فالبير تعليمات من لجنة الخلاص العام تدعوه للقيام بمساعي لدى السلطات الجزائرية لإقناعها بعدم التعرض لأية سفينة محملة بالحبوب تتجه نحو فرنسا مهما كانت جنسيتها. لقد اعتبر القنصل هذا الطلب مستحيل التحقيق وغير قابل للتنفيذ. لأنه يعني أن الجزائر تنهي حالة الحرب مع كل أعدائها دون أن تكون لها أية ضمانات تحمي بها سفنها وتجارتها من هؤلاء. لم يجد القنصل وجها مقبولا لتقديم مثل هذا الطلب الذي يعلم أنه لغرابته سوف لن يؤدي إلى أية نتيجة. واعتقد أنه من الأفضل أن يستبدله بطلب ثلاثين جواز سفر جزائري لتستعملها السفن الفرنسية. وبالرغم من كونه يدرك أنه سيكون «طلبا محرجا وغير لائق» ومع ذلك فهو يعتبر أنه حتى إذا لم تتم ترضيته كاملا، فإن الحصول على بعض منها سيسد حاجة لا محالة.

ففي لقاء له مع الداي حسن باشا، عرض عليه هذا الاقتراح «لقد استقبل الداي الطلب باستغراب ودهشة وبعد أن فكر قليلا رد قائلا إن هذا كثير جدا لأقدر عليه، فإذا قبلته فإن بحريتي سوف تثور ضدي، ثم إن الإنجليز والأسبان سوف لن يتوانوا في تقديم طلب مماثل. إنني أستطيع أن أزودك بالحبوب ولكن أيها القنصل لا أستطيع تلبية ما تطلبه مني فهو يشكل خطرا كبيرا علي»[1] استمر القنصل في الإلحاح على طلبه بالرغم من هذا الموقف، مما اضطر الداي إلى أن يمنحه جوازين وعندما علق القنصل أنه يستطيع أن يعلن له منذ الآن بأن «الجمهورية سوف لن ترضى بهذا الشيء القليل» رد الداي قائلا: «إنني أمنحهما لك كتعبير عن صداقتي، تصرف بهما كماتشاء، ولكن لاتطلب مني في

(1): م.خ.ف./م.ق.ت. الجزائر32 . الجزائر – باريس 10 أغسطس 1793 .

المستقبل شيئا من شأنه أن يلحق ضررا بي»[2]، كماتعهد الداي بإعطاء تعليمات للبحرية باحترام الجوازات التي قد تحصل عليها فرنسا من تونس لنفس الغاية.

في مراسلة للقنصل، عبر وزير الخارجية عن غبطته وسروره البالغ من قرار الجزائر بالاعتراف بالجمهورية، واستعدادها لتزويد بلاده بالمواد المعاشية التي هي في حاجة إليها. كما أبلغه أن جمعية الوفاق الوطني أبدت سرورا وابتهاجا من هذا الموقف، مؤكدا له من جهة أخرى على ضرورة عمل كل ما في وسعه من أجل المحافظة على هذا الوئام والسلام الراسخ بين البلدين.

خلال خريف هذه السنة (1793)، نجحت انجلترا في إحداث تقارب بين الجزائر والبرتغال والذي تكرس في توقيع هدنة مؤقتة بين البلدين. لقد أدرك الفرنسيون خلفية هذا المسعى وخطورته على مصالحهم التجارية في الأطلسي، ورأوا من ورائه يد انجلترا الخفية التي دفعت البرتغال في هذا الاتجاه. ذلك أن هاته الأخيرة تحولت إلى دولة تسير في فلك انجلترا منذ وقت طويل، وأن الغاية من وراء هذه العملية هي النيل من التجارة الفرنسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأخيرة كانت تصدر كميات كبيرة من القمح إلى فرنسا في هذه الفترة. فالهدنة الجزائرية البرتغالية ستفتح المضيق في وجه البحريات المغربية، مما سيشكل خطرا على التجارة الأمريكية وبالتالي الإضرار بواردات فرنسا من الحبوب. فالولايات المتحدة لم تبرم حتى الآن، أية معاهدة مع أي بلد من بلدان المغرب البحرية. فمعاهدتها مع المملكة المغربية (جوان 1786) لم تضع حدا لحالة الحرب القائمة بينها وبين بلدان المغرب الأخرى، ولم تيسر لها النفاذ إلى المتوسط.

(2): ن.م. ترجمة صيغة الجوازات.

«موضوع هذا المكتوب الذي حررناه في هذا اليوم التاسع والعشرين من هلال ذي الحجة والذي يجب أن يحظى بكامل التصديق والثقة من أجل الغاية التي منح من أجلها:

فإنه يتعين على كل رياس سفن الغزو التابعة لإيالة الجزائر، الكبيرة منها والصغيرة وعلى ضباط القليوطات التابعة لهذه المدينة، وكذلك قراصنة تونس وطرابلس عندما يكونون في رحلة الغزو، أنهم إذا التقوا بسفينة حاملة لهذا الأمر أن يأخذوا حذرهم، فلا يمسوها بأدنى أذى ولا إساءة معملة قائدها، أوأي أحد من أفراد طاقمها. وأن لايأخذوا أي شيئ من السلع التي تحملها. وإذا حدث أن بحارتنا هم الذين أقلقوها، فإن معاقبتهم ستكون مضمونة. أما إذا حدث هذا التجاوز من طرف بحارة تونس أوطرابلس فإننا سوف نخطر حكامهم وسيعاقبون بكل تأكيد. من أجل الامتثال لكل ما ذكر أعلاه وعدم مخالفته فقد منح هذا الجواز لاستعماله عندما تدعو الحاجة لذلك».

«حرر في الجزائر المحمية في 27 ذي الحجة 1207» (10 أغسطس 1793).

هذا الوضع الجديد دفع القنصل فاليير إلى مكاتبة وزير الخارجية لحثه على الترخيص له بالتوسط لعقد صلح بين الجزائر والولايات المتحدة[3] مذكرا كون فرنسا قد سبق لها وأن التزمت بالقيام بهذه الوساطة في معاهدتها الأخيرة مع أمريكا، ولكنها تحللت من هذا الالتزام عمليا. فالمبعوث الأمريكي الذي أوفد خصيصا لإنجاز هذه المهمة لم يستطع إبرام أي شيء مع الجزائر وكذا مع دول المغرب البحرية الأخرى حتى الآن[4]، ولقد أبلغه الداي مؤخرا بعد توقيع الهدنة مع البرتغال، بعدم جدوى قدومه إلى الجزائر «إنني أرى أيها المواطن أن فرنسا الحرة يجب أن تفي بالعهد الذي قطعته على نفسها لشعب حر والذي تحللت منه الحكومة القديمة. فالغيرة والحسابات المصلحية الضيقة لم تعد تليق بنا وبالتالي فإن الحكمة والعدل تحتم علينا أن نساعد الأمريكيين في مفاوضاتهم»[5] ملاحظا أنه إذا لم تقم فرنسا بهذا الدور الذي تستطيع أن توظفه كما تراه مناسبا، فإن الأمريكيين سوف لن يعجزوا عن إيجاد وسطاء آخرين للقيام بهذه المهمة[6].

انزعجت باريس انزعاجا شديدا، عندما أبلغها القنصل فاليير نبأ عقد الهدنة بين الجزائر والبرتغال. لقد عقدت العزم على العمل بسرعة لإجهاضها، وشل كل مفعول مضاد يستهدف النيل من مصالحها[7]. فكرت في البداية في إرسال مبعوثين إلى دول المغرب البحرية، دوشي إلى الجزائر، ولالمان إلى تونس وطرابلس، من أجل العمل على دعم العلاقات بين فرنسا وهاته الدول، ومواجهة كل المناورات التي تحبكها انجلترا وحلفائها ضدها. فهاته لم يكن يقلقها احتمال تحول دول منطقة المغرب ضدها لأنها متيقنة أن ذلك لن يحدث.فديبلوماسية هاته الدول لها خط ثابت كرسته ممارسات طويلةأصبحت الآن تقليدا لديها،وهومراعاة الحياد في

(3): م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر32 . الجزائر – باريس 2 ديسمبر 1793 .
(4): لمزيد من التفاصيل حول مساعي الولايات لإبرام معاهدات صلح مع دول المغرب البحرية انظر: ايروين، و.راى: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة. 1776 – 1816 . ترجمة إسماعيل العربي، الجزائر 1978 .
(5): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر32 . الجزائر – باريس 2 ديسمبر 1793 .
(6): المصدر السابق.
(7): م.خ.ف./ م.ق.ت. الجزائر 32 . باريس 14 بلوفيور السنة 2 (فبراير 1794).

النزاعات الأوربية وعدم اقحام نفسها والتدخل في هذه النزاعات بأي شكل من الأشكال، وإنما تريد أن تجعل من هذا الحياد حيادا متفهما نحوها خاصة في الميدان التجاري والمبادلات.

حرصت لجنة الخلاص العام في التعليمات التي أعدتها للمبعوث المزمع إيفاده إلى الجزائر، دوشي، إلى لفت انتباهه بأن مهمته في الجزائر تكتسي أهمية أكبر من تلك التي ستوكل لزميله الذي سيوفد إلى تونس وطرابلس،بسبب المكانة التي تحظى بها الجزائر لدى تونس ولدى الدول المغربية الأخرى. ومن هنا يتحتم على المبعوثين تنسيق جهودهما «وتجنب كل ما من شأنه أن يشكل ضررا على مصلحة الجزائر، لأنه منها يأتي التأثير الذي يجعل باي تونس متفهما إلى حد ما لمصالحنا»[8].

حددت هاته التعليمات مهام المبعوث الموفد إلى الجزائر والتي يأتي في مقدمتها الحصول على تسهيلات تسمح لفرنسا باقتناء كميات من الحبوب والمواد المعاشية الأخرى لتموين مقاطعاتها الجنوبية. مذكرة بكون الجزائر أصبحت منذ فترة بمثابة الخزان الرئيسي للحبوب بالنسبة للمقاطعات الجنوبية، وأن الشركة الإفريقية[9] دفعت ثمنا غاليا لكي تحتفظ بامتيازها، بالرغم من منافسة الأسبان الشديدة لها. وبعد تنازل هذه الأخيرة عن امتيازها للحكومة فإنه ينبغي عليها الآن أن تتكفل به باتخاذ إجراءات كفيلة بإنعاشه لأن ظروف فرنسا الحالية لاتسمح لها بالاستغناء عنه وإهماله.

المسألة الثانية التي يتعين على المبعوث دوشي الاهتمام بها، تتمثل في السعي لإطلاق سراح الفرنسيين الذين كانوا جنودا ضمن الحامية الإسبانية التي كانت بوهران قبل الجلاء عنها. لقد فضل هؤلاء الفرار والوقوع في الأسر عند الجزائريين على البقاء في الخدمة لدى الأسبان، بسبب الظروف المعاشية الصعبة التي لم يطيقوا تحملها. بعث هؤلاء الأسرى، الذين كان عددهم حوالي مائتي جندي، بملتمس لجمعية الوفاق الوطني يرجونها السعي لفك أغلالهم. لقد حولت هذه الأخيرة الملتمس لوزير الشؤون الخارجية مع توصية بالسعي لإطلاق سراحهم، ولن يكون هذا ممكنا إلا عن طريق افتدائهم. فعلى المبعوث أن يدرس المسألة في عين المكان

(8): م.خ.ف/م.و.ث. الجزائر 15 «تعليمات للمواطن دوشي المبعوث الخاص إلى الجزائر». في14 بلوفيور السنة 2 (2نبراير 1794).
(9): حول نشاط الشركة الإفريقية في هذا المجال انظر الفصل السادس.

ويقترح ما يمكن عمله في هذا الصدد[10] كما كان عليه أن يدرس وضعية القنصل فالبير وجدوى بقائه في الخدمة أوالاستغناء عنه. فالتحاق مايْفَرَنْ، وهو زوج أخته بالجزائر بدعوة من الداي حسن باشا، وهو المتورط مع غيره في تسليم مدينة طولون للإنجليز، جعل القنصل في وضع المشتبه فيهم في نظر سلطات الجمهورية[11] كما تضمنت هذه التعليمات توجيهات للمبعوثين بخصوص رغبة الولايات المتحدة في عقد الصلح مع دول المغرب البحرية. فعليهما أن يعيرا لهذه المسألة أهمية كتلك التي تخص فرنسا نفسها، ذلك أن وراء مسعى الإنجليز للتقريب بين الجزائر والبرتغال هو تجويع فرنسا، فضرر هذه المبادرة يتجاوز حدود هذه الدائرة ليشمل تلك الدول التي ليست لها معاهدات صلح مع الدول المغربية، وهو ماسيلحق لا محالة أضرارا بتجارتها، فعلى المبعوثين أن يبذلا كل ما في وسعهما لدى هاته الدول للحصول على ترخيص يسمح للسفن الأمريكية بالإبحار بكل حرية. ويعتقد المسؤولون الفرنسيون أن هذا ممكنا إن أحسن المبعوثان استعمال الهدايا التي يحملانها، «فهي وسيلة نافذة في أغلب الحالات لتحقيق المبتغى، خاصة وأننا ضمننا حسن استعداد الحكومة التركية التي سوف لن تدخر جهدا لاستخدام نفوذها المعنوي لدى هاته البلدان»[12] فالمبعوث دوشى مطالب أيضا بالعمل على إقناع السلطات الجزائرية بإعطاء تعليمات لضباط سفنها، بأنه في حالة استيلائهم على سفينة محملة بالمؤن تكون ملكا لرعايا دولة صديقة لفرنسا أن يقتادوها لإحدى الموانئ الفرنسية، وتلتزم فرنسا من جهتها بدفع تعويض مجزى مقابل ذلك[13].

لم تنجز هذه المهمة، فالمبعوث دوشى لم يصل إلى الجزائر على مايبدو[14]، عدد من المؤشرات تدعم هذا الاحتمال، فالمراسلات التي تبادلها القنصل مع باريس خلال هذه السنة (1794) لم تتضمن أية إشارة إلى المحادثات التي كان من

(10): حددت السلطات الجزائرية مبلغ فدية كل واحد من الأسرى مابين أربعمائة إلى ستمائة قرش إسباني (أي ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف فرنك فرنسي) حسب وضعية كل واحد. فهناك تمييز بين فدية الضباط والجنود. كما أن هناك فرق بين فدية جندي مشاة والجندي الذي يعمل في البحرية. فمبلغ الفدية بالنسبة لمجموعهم سيكلف الخزينة حوالي ستمائة ألف فرنك.

(11): حول مسألة مايفرن أنظر أدناه.

(12): م.خ.ف/مج.م.وت. الجزائر15 تعليمات للمبعوث دوشي. قدر مبلغ الهدايا التي سيحملها إلى كل من الجزائر، تونس وطرابلس على التوالي بمايلي: 110،000ف. و44000ف. و30000ف. م.خ.ف/م.و.ث. الجزائر14 .

(13): ن.م. التعليمات... كانت فرنسا قد أبرمت اتفاقا مع باي تونس حول نفس الموضوع.

(14): خلافا لما ذكره بلاتيي دون سند لذلك أنظر: Plantet. ن.م.ص، 441/ هـ. 2 .

المفروض أن يجريها هذا المبعوث في الجزائر في إطار مهمته. ومن جهة أخرى فإن الرسالة التي بعثها وزير الشؤون الخارجية للداي والمؤرخة في 7 أفريل(1794) والتي أبلغه فيها رسميا بمواصفات العلم الفرنسي الجديد (الذي أصبح مثلث الألوان) لم تتضمن أية إشارة للمبعوث دوشى، بل القنصل فالبير هو الذي كلف بالقيام بهذه المهمة وتسليم الرسالة للسلطات الجزائرية. ومن جهة أخرى، لقد جرت العادة أن أي مبعوث في مهمة ذات شأن يزود برسالة اعتماد موجهة إلى الداي توضح مهمة المبعوث وتترجى مده بالعون والمساعدة لإنجاز ما أوفد من أجله، فلم نعثر على أي أثر لرسالة في هذا المعنى. كما أن الرسائل المتبادلة بين لجنة الخلاص العام والسلطات الجزائرية في شهري أغسطس وأكتوبر لهذه السنة(1794)، لم ترد الإشارة فيها لا من قريب ولا من بعيد إلى بعثة دوشى. إلى جانب هذا، فإن مراسلة من وزير الشؤون الخارجية للجنة الخلاص العام، بتاريخ4 ماي(1794) تؤكد أنه لم ينجز أي من المبعوثين مهمته، وتلح على ضرورة إيفاد بعثات إلى بلدان المغرب، خاصة وأن عددا من الفرنسيين الذين فروا من مدينة طولون بعد استردادها من الانجليز، قد التجأوا إليها، وأن هؤلاء المهاجرين قد يقومون بنشاط مضاد من شأنه الإضرار بمصالح فرنسا في المنطقة[15].

لانعرف الأسباب التي عرقلت إيفاد دوشى إلى الجزائر. قد يعود ذاك للصراع الذي احتدم في جمعية الوفاق الوطني داخل تيار الجبل نفسه في بداية ربيع سنة1794. وهو الصراع الذي أسفر عن تصفية جماعة هيبرت الذين يطلق عليهم اسم المكلوبين، لتدور الدائرة بعد وقت قصير على جماعة دانتون الذين كانوا يوصفون بالرؤفين أي المعتدلين، وأسباب أخرى مثل تعثر الملاحة الفرنسية في المتوسط في هذه الفترة. فالقنصل فالبير اشتكى عدة مرات من انقطاع الاتصالات، وتوقف المراسلات بينه وبين فرنسا منذ صيف سنة 1793 [16].

بالرغم من هذا الانقطاع، فإن المصالح الفرنسية في الجزائر لم تتأثر. لقد وجد فالبير كل التفهم والمساعدة من طرف السلطات الجزائرية. لقد استعاد استغلال امتياز شراء الحبوب الذي نقدته شركة جيمُونْ، قبل بضع سنوات لصالح الأسبان. كما دعم وضعية الوكالة الإفريقية، التي كادت أن تفقد الألتزام بسبب

(15): م.خ.ف./م.وث. الجزائر 10/ باريس 15 فلوريال السنة 2 (4 ماي 1794).

(16): م.خ.ف/م.ق.ن. الجزائر 32 . الجزائر – باريس 3 نوفمبر 1793 و 6ميسيدور س. 2 .

يقلقها كثيرا. لقد تقرر إيفاد هيركولي الذي أوكلت إليه مهمة دراسة هذه المسألة عن كثب، واقتراح الإجراءات التي يراها مناسبة. كما كان عليه أن يدرس قضية المهاجر اللاجئ إلى الجزائر ما يفرن التي أصبحت تشكل عنصر قلق للعلاقات بين البلدين، خاصة لما تبناها الداي حسن باشا عندما قدم هو بنفسه طلبا مباشرا وصريحا بالعفو عنه، في رسالته الأخيرة للحكومة الفرنسية[25].

2 – مهمة المبعوث هيركولي في الجزائر:

سبق لهيركولي أن زار الجزائر قبل حوالي عشرين سنة، عندما اصطحب الكونت ديكيسي الموفد من طرف ملك اسبانيا لعقد الصلح خلال ربيع1785. وقد عاد إلى بلاده، وبرز أثناء أحداث الثورة الفرنسية كواحد من أنصار النظام الجمهوري المتحمسين، وقائد لواء في جيش الثورة[26] ويبدو أن زيارته للجزائر وحماسه الشديد للجمهورية هما اللذان رشحاه لهذه المهمة، خاصة وأن عددا من الملكيين أوالمتهمين بذلك كانوا قد التجأوا إلى بلدان المغرب واستقروا بها. لقد أبلغت لجنة الخلاص العام السلطات الجزائرية يوم15 أكتوبر 1794 بالقرار الذي اتخذته بإيفاد هيركولي في مهمة متعددة الجوانب، وترجتها منحه الدعم والمساعدة لتحقيق ما أوفد من أجله[27].

وبمقتضى التعليمات التي زود بها،فإن على هيركولي دراسة الاقتراح الذي سبق للداي وأن تقدم به، والخاص بإقامة اتصال منتظم بين البلدين، والبدء في وضعه موضع التنفيذ مع توسيعه ليشمل أيضا كل من تونس وطرابلس إن توفرت شروطا ملائمة لذلك[28].كما كان عليه أن يدرس عن كثب مسألة القنصل فالبير. فهذا الأخير أصبح وضعه دقيقا جدا، مما جعل من الصعب إبقاءه في

(25): Plantet: ن.م. رسالة الداي «إلى المواطن بيشو، محافظ العلاقات الخارجية» الجزائر – باريس 16 أكتوبر 1794 . ص ص442 – 446 .

(26): إن الترجمة التي وضعها بلنتي لهذا المبعوث يبدو فيها نوعا من التحامل انظر، ن.م.ص 441 هـ 1 . كما أن المعلومات التي أوردها عنه دوفو، شحيحة جدا.

Devoulx A. Relevé des principaux Français qui ont residé a Alger de 1686 à 1830. In rev. Afr. 1872 P439.

(27): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 32 تعليمات للمبعوث هيركولي، باريس 24 فاندمير س3 (24 أكتوبر1794).

(28): م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر 32 تعليمات للمبعوث هيركولي.

الخدمة، بسبب علاقة القربى التي تربطه بالمهاجر مايفرن. فالمبعوث كلف بالتحقيق في هذه المسألة واقتراح ما يراه ملائما بهذا الصدد. كما تعرضت هذه التعليمات لموضوع الوساطة بين الجزائر والولايات المتحدة، لتمكين هذه الأخيرة من عقد الصلح معها. وهي الوساطة التي ما انفكت واشنطن تلح عليها منذ فترة من الوقت. ففرنسا لم تكن في أي وقت متحمسة للقيام بهذا المسعى، ولم تكن ترغب في إبرام مثل هذا الصلح، لاعتقادها أن التجارة الفرنسية سوف تتعرض لمنافسة خطيرة في الموانئ الإسلامية المتوسطية، خاصة منها الموانئ المغربية من طرف الأمريكيين، وهي التي تتمتع بمكانة الصدارة، وحتى الهيمنة على ماعداها من البلدان الأوروبية الأخرى في هذا المجال. وترى فرنسا أن من مصلحتها عدم إبرام مثل هذا الصلح، ولكنها ترغب في نفس الوقت في عقد هدنة بين الجزائر والولايات المتحدة لتأمين تجارة هذه الأخيرة في الأطلسي. لكن بعد انقطاع الهدنة بين الجزائر والبرتغال أصبح هذا الهدف غير مطلوب، لأن البحرية الجزائرية قد انسدت في وجهها مرة أخرى بوابة المحيط. فسعي المبعوث هيركولي يجب أن ينحصر فقط في الوساطة لتمكين[29] الأمريكيين من افتداء أسراهم، ولايجوز له أن يسير إلى أبعد من هذا. هناك مسألة أخرى تناولتها التعليمات، وهي التي تتعلق بقضية الأسرى الفرنسيين الذين كانوا ضمن الحامية الإسبانية بوهران، وفضلوا الفرار والأسر عند الجزائريين بسبب الظروف القاسية التي كانوا عليها من جراء الحصار الخانق الذي فرضته الرباطات التي أقامها المتطوعة حول المدينة، والتي تتشكل أساسا من الطلبة[30]. فعلى المبعوث أن يقوم بعملية الفرز لهؤلاء الأسرى ليفتدي«الفرنسيين الطيبين منهم، ويهمل شأن الباقي». فإلى جانب هذه المسائل، فإن المهمة الرئيسية للمبعوث هيركولي هي السعي لاقتناءكميات كبيرة من الحبوب والمواد المعاشية الأخرى وإرسالها إلى فرنسا. ولايبدو أن هناك عقبات ستحول دون ذلك. فالداي حسن باشا قد أكد للمسؤولين الفرنسيين مرارا بأنه سوف لن يدخر أي جهد لتلبية طلبات فرنسا بهذا الصدد خاصة إذا تمت ترضيته بخصوص قضية اللاجئ مايفرن.

(29): المصدر السابق. استولت البحرية الجزائرية على حوالي خمسة وعشرين سفينة أمريكية عند هذا التاريخ.

(30): حول هذه الرباطات. أنظر أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني. تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي الجزائر 1973 . ص، 195 ومابعدها.

3 - مسألة مايفرن:

بيير جوزيف مايفرن من مواليد مدينة طولون سنة 1723، استقر بمدينة الجزائر لغرض التجارة منذ سنة 1752، حيث ارتبط خلال إقامته الطويلة بصداقات متينة مع عدد من الشخصيات الجزائرية، وخاصة مع ابن الداي محمد باشا بالتبني، حسن الذي شغل منصب وكيل الحرج لمدة طويلة قبل أن يخلف سلفه على كرسي الدايلكية في سنة1791. وفي عام 1777 كلف مايفرن من طرف كاتب الدولة للبحرية بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية حتى سنة 1782، عندما التحق القنصل الجديد دُ. كرسي بمقر عمله ليعود إلى مسقط رأسه ويستقر به إلى أن عين في سنة1789 قنصلا في مدينة طولون[31].أعلنت المدينة تمردها على النظام الجمهوري في غضون سنة1793 وفتحت ميناءها أمام الأسطول الإنجليزي. وعند نهاية هذه السنة تمكنت قوات الثورة من استرداد المدينة وطرد الأسطول الإنجليزي من مينائها. وفرّ مايفرن من طولون إلى مدينة قرطاجنة (بإسبانيا) حيث بعث الداي حسن باشا في طلبه وأرسل له سفينة خاصة لحمله مع عائلته إلى الجزائر حيث استقبل بكل حفاوة وتكريم. ولم يكتف الداي بهذا، بل اتخذ من مسألة إعادة الاعتبار له باستصدار العفو عنه وتمكينه من استرجاع ممتلكاته التي تمت مصادرتها مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة إليه، وتهمه شخصيا وبصفة مباشرة. لقد عبر عن هذه الرغبة في رسالة مطولة بعث بها إلى لجنة الخلاص العام، حيث عدد فيها مختلف الخدمات التي قدمها لفرنسا، ليختمها بتقديم طلب العفو عن صديقه مايفرن، معبرا عن تمنيه في أن يجد هذا قبولا لديها. فهو في نظره شيء هين بالمقارنة بالخدمات التي قدمها لفرنسا، ولايزال على استعداد لتقديم مثلها إذا طلبت منه ذلك. «إننا نلح مرة أخرى من أجل مايفرن، فهو ليس من صنف الخونة. نحن متأكدون من ذلك. فليس هناك إنسان ليست له عيوب.فنرجو أن تنسى عيوب هذا الأخير، فهو أهل لتقديركم وحمايتكم، وهو ما تؤكده لكم شهادتنا هاته»[32].

لقد أحرج هذا الطلب سلطات فرنسا إحراجا شديدا. فمايفرن في نظرها متهم بالشراكة في تسليم مدينة طولون للأعداء الإنجليز، ومتآمر ضد الجمهورية. وهو

(31): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 عرض حال مايفرن بدون تاريخ (1795) للمزيد من التفاصيل حوله انظرDevoulux ن.م. ص ص، 381 - 384 .

(32): Plantet، ن.م ص446 .

بالتالي مصنف في قائمة أعداء الثورة المتابعين قضائيا، والذين صدرت في حقهم أحكام لايمكن مراجعتها. لكن تدخل الداي في هذه القضية أضفى على مسألة هذا اللاجئ طابعا آخر من الصعب تجاهله. وهو ما جعل لجنة الخلاص العام تجيب بكونها لن تدخر جهدا في البحث عن وسيلة «من شأنها أن توفق بين رغبتها في ترضيته مع ما يتطلبه وجوب احترام قوانيننا»[33].

عاد الداي للتذكير بموضوع طلبه حول مسألة اللاجئ مايفرن، مستغلا حادثة وقعت في خليج مدينة الجزائر-عندما استولت سفنا حربية إسبانية على سفينة فرنسية خرجت من ميناء العاصمة، حيث قامت السلطات البحرية الجزائرية بتسليح اثنى عشر زورقا وجهوا لافتكاك السفينة الفرنسية من بين أيدي الإسبان بالقوة، وإجبارهم على إطلاق سراح طاقمها لتعود بها إلى الميناء حيث سلمتها للقنصل فالبير بتمام شحنتها وبحارتها-ليعبر عن أمله في أن تتم تسوية هذه المسألة في أقرب الآجال.

لقي الإجراء الذي اتخذته السلطات الجزائرية ضد العمارة الإسبانية ارتياحا كبيرا في فرنسا. لقد وجهت لجنة الخلاص العام رسالة شكر وتقدير للداي لهذه المبادرة. كما تعرضت لمسألة مايفرن حيث أعطت توضيحات جديدة من شأنها أن تجعل الداي يضع المسألة في حجمها الحقيقي «لقد كررت سعادتكم الطلب الذي سبق أن قدمتموه بخصوص المهاجر مايفرن. إن قلوبنا التي تعرف كيف تقدر المشاعر الكريمة حق قدرها كانت ستستجيب لهذا الطلب، وبأكثر مماتتوقعون، لوكان بإمكاننا تجاوز قوانين الجمهورية التي أقسمنا على احترامها والخضوع لها. إننا لانخفي عليك"بأن المهاجر مايفرن مذنب حقيقة في نظر هذه القوانين، وهو ما يتحتم عليه تبرأة ساحته، ليس فقط بسبب الهجرة، وإنما أيضا لجرائم أخرى تنسب إليه،لكي نستطيع الامتثال لشفاعتك.ولهذا أمرنا المبعوث الخاص، المواطن هيركولي، الذي أوفدناه لدراسة قضيته، وفي انتظار ذلك فإن طلبكم يبقى ماثلا في أذهاننا، وسوف نرضيك في الحين بقدر ماتسمح به القوانين وتستوجبه مصالح الجمهورية». كما أبلغ الداي بكون القنصل فالبير الذي هو في نفس الوقت صهر مايفرن، قد كلف بأن يشرح له الأسباب والعقبات التي تقف في طريق ترضية طلبه في الحين.

لم تجد باريس في الواقع، مخرجا من هذا المأزق الذي وضعت فيه بسبب هذه المسألة. فهي من جهة لاتستطيع ترضية الداي بسبب العوائق القانونية والسياسية

(33): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 باريس - الجزائر مارس 1795 .

التي تقف في طريق ذلك، ومن جهة أخرى فهي لاتريد أن تعلن للداي أنه لايمكن ترضية طلبه لما تتوقعه من انعكاسات سلبية على علاقاتها مع الجزائر، التي تحرص على عدم تعكيرها خاصة في هاته الظروف. ويرى المبعوث الخاص هيركولي أن سبب هذه العقدة يعود إلى دسائس القنصل فالبير عند الداي لمصلحة صهره[34]. وأن إبعاده عن الجزائر يمثل ضرورة حيوية بالنسبة للمصالح الفرنسية في هاته البلاد، كما سيساعد على حل مشكلة مايفرن بالكيفية التي ترتضيها فرنسا. وهو الموقف الذي تبنته هذه الأخيرة عندما قررت ترحيل فالبير عن الجزائر، وتعيين قنصل جديد له، في شهر ديسمبر من سنة1795[35].

إن التعليمات التي زود بها القنصل الجديد بخصوص هذه المسألة تعكس حالة التذبذب والاضطراب التي عليها المسؤولون الفرنسيون حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة. فمن بين التصورات التي اقترحت كمخرج من هذا المأزق، تقديم طلب تعجيزي للداي يكون غير قابل للترضية، وعندما يتذرع بذلك يعطى له الجواب النهائي حول مسألة المهاجر، مبررة ذلك بأن فرنسا تجد نفسها في نفس الوضع الذي هو فيه إزاء طلبها[36]. والحل الثاني هو الاستمرار في المماطلة والتسويف، إلى أن يأتي الظرف الملائم عندما يعطى له الجواب النهائي باستحالة ترضية طلبه.

لقد أخذت هذه المسألة من المماطلة والتسويف حدا جعل الداي يشعر أن فرنسا لاتنوي ترضية طلبه. وهو ما جعله يبدي بعض التحفظ نحوها، ووضع بعض العراقيل أمام التسهيلات التي سبق وأن منحها لها. فخلال استقباله للمبعوث الخاص هيركولي يوم 13 أفريل 1796 فإن أول شيء أثاره معه هي مسألة مايفرن. حيث عبر عن المرارة وخيبة الأمل التي أصابته بسبب الموقف «المتعنت» الذي أبدته الحكومة الفرنسية من

(34): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 32 . تعليمات لهيركولي، 24 فالدمير س 3 (15 أكتوبر 1794). لم يكن لفالير في الحقيقة مسؤولية مباشرة في هذه القضية فعلاقة الصداقة بين الداي ومايفرن تعود إلى ماقبل تعين فالير في الجزائر بوقت طويل. فموقف المبعوث الخاص من القنصل أملاه في الواقع طموحه الشخصي وحماسه المشوب بالرغبة في تصفية حسابات شخصية.

(35): غادر فالير الجزائر بصحبة مايفرن في اتجاه إسبانيا في آخر ربيع سنة 1796 ومنها كاتب المديرية التنفيذية متظلما من تجاوزات هيركولي في حقه والتي وصفها «بالتجبر والطغيان» التي لم يمارسها حتى أعوان النظام القديم. انظر مجموعة التقارير والمذكرات التي تخص مهمة هيركولي في الجزائر، وردود الفعل التي أثيرت ضده في م.خ.ف/م.ق.ن. الجزائر 33 . وكذلك:
Charles - Roux F, Les travaux d'Herculais ou une extraordinaire mission en barbarie. In.rev.H.C. 1927. P.P 1-32/201-258/321-368/534-580.

(36): ن.م. تعليمات للقنصل جان بون سانت أندري ديسمبر 1795 .

الخدمة «البسيطة» التي ترجاها منها. لاحظ المبعوث للداي أن هاته المسألة لها علاقة بالقوانين الأساسية لفرنسا لايمكن تغييرها ولا تجاهلها «فأنتم أنفسكم ستجدون من غير المقبول أن تطلب منكم فرنسا تعيين هذا أوذاك في منصب ما، أوتتشفع لمنع قطع رأسه». لايبدو أن هذه الحجة أقنعت الداي وأفحمته بل بالعكس، فهو لايزال يعتقد أنها مجرد خدمة بسيطة مقابل خدمات كثيرة قدمها لها «في الوقت الذي كانت فيه يائسة مسكينة، ولازلت مستعدا لأسدي لها خدمات كثيرة»[37].

خرج هيركولي من هذا اللقاء بانطباع، هو كون هذه المسألة سوف تجثم بشكل أشد على كاهل العلاقات بين البلدين في المستقبل إذا لم تتم تسويتها. خاصة وأن فرنسا لاتزال في حاجة إلى مساعدة الجزائر، وأن في محفظته مطالب لاتزال تنتظر الوقت الملائم لتقديمها للداي. انطلاقا من هذه الاعتبارات، اقترح على المديرية التنفيذية تسوية هذه المسألة بالكيفية التي ترضي الداي جزئيا على الأقل. وعندما وافقت هذه الأخيرة على اقتراحه، قام بإجراء اتصالات مع مايفرن، وتمكن من إقناعه بفكرة التخلي عن المطالبة بالعودة إلى فرنسا، مقابل تعويضه عن ممتلكاته التي تمت مصادرتها[38]. كماقبل مغادرة الجزائر للاستقرار في إسبانيا مع عائلته، وإبلاغ الداي بكونه راضيا كل الرضا بالاتفاق الذي توصل إليه مع المبعوث الخاص.

4 - واقع العلاقات بعد تسوية مسألة مايفرن:

تعامل الداي مع مسألة مايفرن بروح المسؤولية والاتزان. فعلى الرغم من الموقف الفرنسي الذي لم يرضه، فإنه مع ذلك لم يحاول الخلط بين هذه القضية كمسألة خاصة وطلب شخصي، وبين العلاقات العامة مع فرنسا في إطار علاقات دولة بأخرى. فهذا هو الانطباع الذي يستشف من نتائج استقباله للمبعوث الخاص هيركولي يوم 13 أفريل1796 ومسألة مايفرن لم تسو بعد[39]. اشتكى المبعوث الخاص من باي قسنطينة، لأنه حسب قوله يضع العراقيل أمام نشاط الوكالة

(37): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 الجزائر – باريس 24 جيرمينال س. 4 (13 أفريل 1796).

(38): قدم مايفرن جردا بممتلكاته التي قدرت بمائة ومتين ألف فرنك. وبعد أخذ ورد مع هيركولي اتفقا على مبلغ مائة ألف فرنك على أن يستلمه في الحين. اقترض المبعوث الخاص المبلغ من الداي الذي أمده به دون أن يطلعه على الغرض الذي سيستخدمه فيه. م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر 33 . الجزائر – باريس 1 فلوريال س4 (20 أفريل 1796).

(39): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 . الجزائر – باريس 13 أفريل 1796 .

الإفريقية ليحرمها من استغلال امتيازها كاملا. لقد وعد الداي بأنه سيستفسر حول الموضوع لمعرفة ما إذا كان هناك خلل أوتجاوز من طرف الباي خارج الإطار الذي حددته الاتفاقات لنشاط الشركة[40]. كما أبلغ هيركولي الداي بالقرار المتعلق باستدعاء القنصل فالبير وإنهاء خدمته، وعلى غير ما كان ينتظره فإن الداي فاجأه بقوله «إن هذه المسألة تخصكم ليس له أن يتدخل فيها، ولكنه للشهادة والحق يقال فإن فالبير قد خدم بلاده بكل إخلاص وتفان، ويتأسف أن تصل الصراعات الشخصية إلى هذا الحد، ويتحمل وزرها من ليس له شأن بها»[41]. كما اشتكى المبعوث الخاص من موقف باي تونس الذي سمح للانجليز بالاستيلاء على سفينتين فرنسيتين تحت مدافع مرسى حلق الوادي وهذا حسب قوله، يعتبر نوعا من التواطؤ، لأن المعاهدات المبرمة بين البلدين تحتم عليه حماية السفن الفرنسية بواسطة مدافع الميناء، ولكنه لم يفعل. لقد وعد الداي باستجلاء الأمر مع باي تونس، والتوسط لتسوية هذه المسألة بالتراضي بين الطرفين[42].

ففي الوقت الذي أظهر فيه الداي تفهما لكل المطالب الفرنسية التي تبدو له محققة، أبدى في الوقت نفسه حزما وصرامة في الدفاع عن مصالح الرعايا الجزائريين الذين نُهبت ممتلكاتهم من طرف القراصنة الفرنسيين، كماحدث لسفينة التاجر اليهودي الجزائري مواطي، التي استولى عليها هؤلاء القراصنة، واقتادوها إلى ميناء مرسيليا حيث أفرغت شحنتها وبيعت، كما بيعت السفينة نفسها. فالفرنسيون كانوا متذمرين من يهود الجزائر، بسبب معاملاتهم التجارية مع الانجليز، حيث يعتبرون أنها كانت تتم على حسابهم. لقد تأكد هذا الاعتقاد لديهم عندما منح الانجليز للتاجرين بكري وبوشناق، رخصة تموين الحامية الانجليزية بجبل طارق. فعملية السطو على سفينة التاجر صمويل مواطي تندرج في إطار المسعى الذي تهدف إليه فرنسا، والرامي إلى تحويل التجار اليهود،

(40): إن هذه الشكوى ليس لها ما يبررها على مايبدو، والعجز يعود في الواقع إلى الشركة نفسها التي لم تستطع القيام بنشاطها كاملا كما كان عليه الحال في الماضي، بسبب الإجراءات الجديدة التي أدخلت على طريقة تسييرها بعدما أصبحت تابعة للدولة منذ سنة 1793 . فباي قسنطينة لايتدخل في شؤونها. فالتدخل الوحيد الذي كان يقوم به، هو تذكيرها من حين لآخر بضرورة دفع الإتاوة المستحقة عليها عندما تجاهلت دفعها في الآجال المحددة. حول الوضع الذي كانت عليه الوكالة الإفريقية في هذه الفترة انظر...
Masson (P): Histoire du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1783),Paris 1903.

(41): ن.م.

(42): طلب الداي من وكيل الجزائر بتونس مقابلة الباي لاستجلاء الوضع. وبالفعل لقد أثمر المسعى. فالباي قبل بتعويض السفينتين بحمولتيهما وهو ماكلف الخزينة التونسية مبلغا جد ثقيل حوالي مليون ومائة ألف فرنك. م.خ.ف./م.ق.ت. الجزائر33 . الجزائر – باريس أفريل 1796 .

رعايا الجزائر، إلى رهائن لاستخدامهم كورقة ضغط في علاقاتها مع هاته البلاد[43].

وردت السلطات الجزائرية على هذا التجاوز بصرامة بالغة. لقد طلبت من المبعوث الخاص هيركولي رد السفينة بشحنتها، وإلا مغادرة البلاد والرعايا الفرنسيين المقيمين فيها معه[44]. بعث هذا الأخير بتقرير إلى حكومته إثر هذا الإخطار، بين فيه أن لهجة الداي المتشددة لاتعبر بالضرورة عن الرغبة في القطيعة مع فرنسا، وهذا لعدة أسباب. كما أشار إلى إمكانية اللجوء إلى وساطة السلطان العثماني، إذا كانت حكومة بلاده لاتزال تعتبر أن الحفاظ على السلم مع الجزائر يمثل ضرورة حيوية بالنسبة لها. كما ألفت الانتباه في هذا التقرير إلى دور اليهود ونفوذهم في الجزائر، حسب زعمه، والذي لايجوز تجاهله. بل سيكون مفيدا لمصالح فرنسا إذا عرفت كيف توظف ديونهم عليها، كأن يتم تسديدها بالتقسيط وفي آجال متباعدة. فالخوف على أموالهم سيجعلهم يبذلون كل ما وسعهم لإقناع الداي بضرورة الحفاظ على السلم مع فرنسا. لكن إذا رأت حكومته عكس هذا الرأي، فإن الظرف في نظره ملائم لإعلان القطيعة إذا كان هذا ضروريا. فالأوضاع العامة في أوروبا الآن تسمح بذلك[45]. كما أن الجزائر في هذه السنة ليس فيها حبوب، وليس لها ما تزود به فرنسا، وحتى عندما تتوفر، فإن هاته يمكن أن تصل إلى الأسواق الفرنسية عن طريق التجار الجزائريين أنفسهم، دون حاجة لوساطة الوكالة الإفريقية، وبثمن أقل[46].

لم تكن فرنسا تفكر في القطيعة مع الجزائر في هذه الفترة، رغم تحسن وضعها العسكري على ساحة القارة الأوروبية، فهي ما تزال في حاجة إلى مساعدتها في إطار التسهيلات التي منحت لها لاقتناء الحبوب والمواد المعاشية المختلفة الأخرى – لقد أفرغت في مرسيليا منذ وقت قريب ما يزيد عن أربعين ألف قنطار من الحبوب وصلتها من الجزائر، وهذا قبل حلول موسم الحصاد لهذه السنة(1796) – وهذا ما أكدته التعليمات التي تلقاها المبعوث الخاص مؤخرا حين طلب منه التوجه إلى

(43): انظر أدناه الفصل السابع.

(44): م.خ.ف./ م.ق.ت. الجزائر 33 . الجزائر – باريس 1 ماي 1796 .

(45): إن الانتصارات التي حققتها جيوش الثورة ضد قوات الائتلافية الأوروبية الأولى كرستها معاهدات الصلح التي أبرمتها فرنسا مع مختلف أطراف الائتلافية خلال سنة 1795 . ولم يبق في مواجهتها على ساحة غرب أوروبا سوى النمسا وحدها، وانجلترا في البحر.

(46): ن.م. الجزائر – باريس 1 ماي 1796 .

السلطات الجزائرية لطلب قرض بالفائدة، باسم الحكومة الفرنسية، بمبلغ مليون قرش إسباني (خمسة ملايين فرنك فرنسي) لأجل ما بين ثلاث إلى خمس سنوات. كما طلب منه أن يشعر المسؤولين بكون هذا المبلغ سيخصص لتسديد ديون الرعايا الجزائريين، وأن هذا قرار اتخذته الحكومة الفرنسية[47].

لقد استجاب الداي لطلب فرنسا بدون تردد – ذلك أنه هو نفسه سبق وأن عرض على هيركولي منحه قرضا يمكنه من تسديد ثمن مشترياته الضرورية من الحبوب – ولكنه في حدود ما تسمح به إمكانية الخزينة. فبدل المليون قرش إسباني الذي طلبته فرنسا، عرض عليها مبلغ مائتي ألف قرش (ما يعادل مليون فرنك فرنسي). لقد عبر الداي عن أسفه لعدم استطاعته توفير المبلغ الذي طلب منه، «أصدقائي الكبار الأعزاء، لقد استحال علينا استيفاء مبلغ المليون قرش الذي طلبتموه منا كقرض، وقد عملنا ما في إمكاننا ولكن لم نستطع جمع سوى ألفي ريال»[48]، ويضيف الداي أن كل الناس تعلم أنه لايوجد بالجزائر مناجم، وأن الضرائب التي تستخلص تكفي بصعوبة لدفع رواتب الجند[49].

في عرضه لوقائع المقابلة التي جمعته مع حسن باشا لغرض توديعه بعد انتهاء مهمته في الجزائر، قدم هيركولي صورة جد متفائلة عن وضعية العلاقات بين البلدين من زاوية المصالح الفرنسية. فعلى إثر هذه المقابلة، قرر الداي إطلاق سراح عدد من الأسرى الجنويين، نزولا عند الرغبة التي عبر عنها هيركولي باسم حكومته. كما ادعى هذا الأخير أن الداي وافق على طلبه القاضي بترحيل مايفرن عن الجزائر. فهو يتجاوز الحقيقة حول هذه المسألة ويبالغ في الإشادة بنجاح مهمته في الجزائر. إذ أن مسألة هذا اللاجئ كانت قد تمت تسويتها باتفاق أبرمه هو نفسه مع هذا الأخير،

(47): كمانبه هيركولي إلى ضرورة عدم إشعار الداي بكون الحكومةالفرنسية على علم بالمصالح المشتركة التي تجمع بين بكري وأبوتية وكيله في باريس، من جهة وبينه من جهة ثانية. المصدر السابق. باريس – الجزائر 15 جوان1796 .

(48): الريال الإسباني يساوي مائة قرش إسباني وهو مايعادل خمسمائة فرنك فرنسي.

(49): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر32 رسالة الداي للمديرية التنفيذية 1 جويلية1796 . سلم مبلغ القرض للقنصلية الفرنسية بالجزائر يوم27 جوان. وفي أغسطس من نفس السنة أصدرت المديريةالتنفيذية قرار تسجيل الاعتراف بهذا القرض من طرف الخزينة الفرنسية. «يرخص للخزينة الوطنية بالتسليم لداي الجزائر اعترافا بمبلغ مائتي ألف قرش بعد عامين. وبدون فائدة، ابتداء من تاريخ صرف هذا المبلغ لصندوق القنصلية الفرنسية بالجزائر» ملخص مستخرج من سجل مداولات المديرية التنفيذية بتاريخ 12تيرميدور س4(29جويلية 1796). م.خ.ث/م.ق.ت. الجزائر33 .

وأن زوجة مايفرن (التي هي في نفس الوقت أخت فالبير) كانت قد غادرت البلاد مع القنصل السابق منذ شهر جويلية. ولم يفعل مايفرن سوى الالتحاق بعائلته، وليس بسبب قرار الترحيل المزعوم الذي اتخذه الداي في حقه[50].

كان هيركولي ينوي التوجه إلى تونس لاستكمال بقية مهمته في المنطقة، غير أن المديرية التنفيذية قررت وضع حد لها واستدعائه للعودة إلى فرنسا في24 ديسمبر1796. فالتفسير الممكن لهذا القرار يكمن ربما في تغيير الطاقم القيادي في السلطة في فرنسا. فهيركولي كان قد أوفد من طرف لجنة الخلاص العام على عهد جمعية الوفاق الوطني. والسلطة القيادية في ظل دستور 1795 التي تجسدها المديرية التنفيذية في حالة تغير مستمر بحكم آليات هذا الدستور نفسه. فالمسؤولون الجدد الذي يغلب عليهم اتجاه الوسط وحتى بعض النزوع إلى اليمين، لايبدو أنهم ينظرون بارتياح لهيركولي المتهم بالتطرف «حتى أنه يجد في كل شخص لايروقه عدوا للجمهورية»[51].

5 – نظرة فرنسا الجديدة لعلاقاتها الخارجية:

إن الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسيها العلاقات مع الجزائر خلال هذه الفترة، جعلت المديرية التنفيذية تولي عناية خاصة لاختيار القنصل الذي ستعتمده في هاته البلاد. ذلك أن مسألة مايفرن التي حملت المسؤولية فيها للقنصل السابق فالبير، اعتبرت بمثابة سابقة جد خطيرة يجب أن لاتتكرر. فالقنصل الجديد جونيون سانت أندري، يتوفر على جميع الشروط التي تؤهله لهذا المنصب: يعقوبي سابق، تقلد عدة وظائف سامية على عهد جمعية الوفاق الوطني الجبلية[52]. وزير سابق، نائب في البرلمان عن مقاطعة لوط، عضو لجنة الخلاص العام، مكلف بمهمة لدى الجيوش في عدة جبهات، وآخر مهمة تقلدها هي إدارة مدينة طولون بعد استعادتها من بين أيدي الانجليز (ديسمبر 1793). اعتقل إثر قيام حركة الترميدوريين في آخر جويلية 1794، وبقي في السجن إلى أن صدر قانون العفو العام في شهر أكتوبر

(50): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر 33 . الجزائر – باريس 4 أكتوبر 1796 .

(51): Plantet: ن.م ص 441 هـ. 2 .

(52): عايشت جمعية الوفاق الوطني (سبتمبر 1792 – أكتوبر 1795) ثلاثة عهود أوأنظمة مختلفة، حيث يطغى فيها اتجاه داخل التيار الجمهوري العام على حساب الاتجاهات الأخرى؛ الاتجاه الجيروندي حتى 2 جوان 1793، والجبل (اليعقوبي) حتى نهاية شهر جويلية 1794 والاتجاه التيرميدوري حتى شهر أكتوبر1795 .

سنة1795، ليعين بعد ذلك مباشرة على رأس القنصلية بالجزائر(53).

إن الانطباعات الأولى التي استخلصها الداي من الرسالة التي استلمها من المديرية التنفيذية حول شخصية القنصل الجديد جد متفائلة «إنكم ذكرتم من بين الصفات الأخرى التي جاءت في مراسلتكم أنه رجل الثقة التامة، كريم مهذب، ومستقيم وذو مصداقية لدى جميع الفرنسيين. يبدو بالفعل بأنه خادم موهوب، ذو مقدرة وذكاء ومرونة ولباقة. نرجو من الله أن تكون أعماله وفق ما نتمنى»(54). إن هذه الأمنية سوف لن تتحقق، فمهمة جانيون سانت أندري، لم تكن مهمة تقليدية كالتي كان يقوم بها القناصل في الماضي، وإنما كان يراد أن تكون ضمن الطليعة التي ستعمل في الميدان ومباشرة من أجل إرساء الأسس الجديدة للعلاقات التي تريد فرنسا إقامتها مع الأمم الأخرى، وفقا لرؤاها ومصالحها الخاصة. وهو ما يثير الدهشة والاستغراب، وكأن هؤلاء المسؤولين على عهد المديرية التنفيذية ليسوا من نفس جيل جمعية الوفاق الوطني الذي أصدر ميثاق حقوق الشعوب، وفي الصفوف الأولى منه.

لقد زُود القنصل بتوجيهات إضافية حول مهامه وواجباته في مركز عمله، لأهمية هذه التعليمات التي تمثل الخميرة الأولى لماستكون عليه وظيفة القنصل في العصر الحاضر ومهامه، والتي تشبه في محتواها مقررا مدرسيا يستوجب الحفظ عن ظهر قلب. سنستعرض الجوانب المختلفة التي تناولتها بإيجاز(55).

حددت في البداية خط السير الذي يجب على القنصل أن يتبعه بخصوص معالجة المسائل التي لاتزال معلقة بين البلدين، إلى جانب حثه لبذل كل ما وسعه لإقناع سلطات هاته البلاد برفع الحصار عن تصدير الحبوب إلى فرنسا. وهو الإجراء الذي اتخذته مؤقتا كرد فعل ضد اعتداءات القراصنة الفرنسيين على سفن رعايا الجزائر.

أما الجانب التوجيهي في هذه التعليمات فهو ينطلق من مبدأ كون «قيام حكومة الجمهورية ينجم عنه بالضرورة تغيير في الإدارة الداخلية التي سوف ينعكس على علاقاتنا الخارجية بشقيها السياسي والتجاري.فكل المعاهدات والاتفاقات يجب أن

(53): Plantet، م.ن ص 453 هـ. 1 .
(54): Plantet، م.ن ص458 .
(55): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 . «تعليمات للمواطن جانيون سانت أندري» ديسمبر 1795 .

يعاد النظر فيها،لكي تجعل الحكومة في وضع يسمح لها باقتراح التعديلات الضرورية، والتي من شأنها أن تحقق وحدة النظرة والعمل في جميع المجالات.فعلى أعوان الجمهورية في الخارج أن يولوا أهمية خاصة لجمع الوثائق الضرورية، استعدادا لمثل هذه المفاوضات».

بعد هذه المقدمة العامة،عمدت التعليمات إلى توضيح المهام والواجبات الجديدة للقناصل المعتمدين في بلدان المغرب، والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي على وجه الخصوص.

يجب على القنصل أن يكتسب معرفة واسعة بأحوال البلد مكان إقامته، ومتابعة نشاط حكومته، وكذلك التعرف على سكانه وطبائعهم. فملاحظاته يجب أن لاتنصب فقط على الوضع القائم للبلد المضيف، وعلى علاقاته بفرنسا فقط، وإنما يجب أن تمتد أيضا إلى معرفة علاقاته بالبلدان الأخرى، وكذلك رصد التحولات المحتملة بالنسبة لمستقبل علاقاته مع هذه البلدان. كما يجب على القناصل أن تمتد عنايتهم إلى النشاط الزراعي، ومحاصيل الأرض وأنواعها، ووسائل النقل والمواصلات الداخلية، وكذلك حالة الملاحة الساحلية، ومسألة النشاط البحري، والنشاط الصناعي للسكان، والوضع المالي لهاته البلدان والعملات المتداولة بها، وقيمة الصرف وغيرها. وباختصار «كل فروع الاقتصاد ليصبح بالإمكان وضع تقدير حقيقي للموارد التي يتوفر عليه البلد المعني. وإلى جانب هذا، فقد شرحت التعليمات دور القنصل وعلاقاته برعايا بلاده. فمهمته في هذا الصدد لها وجهان: مدهم بيد المساعدة والتوجيه عند الاحتياج، ودور ضبطي وأمني إزاءهم. ذلك أن الخوف من أن تتحول الموانئ المغربية إلى مراكز للاجئين الفرنسيين الذين يطلق عليهم اسم المهاجرين، كان يؤرق سلطات الجمهورية، مما جعلها تركز في هذه التعليمات على ضرورة العناية بهذا الجانب من نشاط القناصل.

أما المهمة السياسية للقنصل الجديد في الجزائر، فقد لخصتها التعليمات فيما يلي: «إن الشكل الجديد لحكومتنا، وغزو المتوسط من طرف الانجليز واحتلالهم لجزيرة كورسيكا، وكذا إبرام الصلح بين الجزائر والولايات المتحدة، قد غيرت تماما طبيعة الأمور» على الساحة الغربية للمتوسط «وهو ما يستوجب علينا تقديم مقترحات بهدف إدخال تغييرات على شكل المعاهدات وفي محتواها أيضا. فالعمل السياسي هو الكفيل بتحقيق هذه الغاية. ومن هذه الزاوية فهناك أشياء كثيرة يجب أن تتغير».

ومن حيث المحتوى فالتعليمات لاتهدف إلى أقل من قلب أسس العلاقات الدولية،

كما انتظمت حتى الآن رأسا على عقب، وإحلال نظام جديد محلها دعامته القوة والقهر.

ألفت انتباه القنصل بوجه خاص، إلى الخطورة التي يمثلها الصلح بين الولايات المتحدة والجزائر على المصالح الفرنسية «إن إبرام المعاهدة مع الولايات المتحدة هو حدث جد مضر بالنسبة لنا... وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه حتى الانجليز ليسوا مرتاحين لها». فيجب على القنصل أن يبذل كل ما وسعه لتقصير أجل هذا الصلح، والعودة بالأمور إلى حالة القطيعة بين الجزائر وأمريكا.

على إثر التحاقه بالجزائر واستلامه لوظيفته في خريف 1776، عمد القنصل الجديد إلى التحرك على عدة جبهات في وقت واحد دون تروّ واتزان. فالتسرع وعدم التثبت فيما يصل إليه من إشاعات سيؤدي إلى إحراج العلاقات بين البلدين إحراجا شديدا.

فأول عمل ابتدر به هو إثارته لمسألة ملاحة المحايدين. وهي مسألة جد حساسة، ذلك أن أي إجراء غير عادي تتخذه فرنسا في هذا الصدد سيؤدي لا محالة إلى الأضرار بمصالح عدة أطراف. في تقرير إلى وزير العلاقات الخارجية، ذكر القنصل أنه ليس لأول مرة يثير موضوع «تجاوزات» المحايدين الذين يسمحون لأنفسهم، وبدون مراعاة للتسهيلات والخدمات التي تقدم لهم في الموانئ الفرنسية، بنقل بضائع يدعون أنها ملكا لهم، والتي هي في الحقيقة ملك للانجليز، وبالتالي «فإنه يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات رادعة لوضع حد لهاته الانتهاكات»(56).

وبالفعل، فقدبدأ القراصنة الفرنسيون يتعرضون لسفن المحايدين ويحتجزونها مماعرض أمن الملاحة في المتوسط لاضطراب شديد. لقد أثار هذا السلوك رد فعل مستاء لدى هؤلاء بمن فيهم الجزائر. لقد شجب هذا الموقف بشدة على اعتبار كونه يمثل خرقا صريحا لقانون البحار الذي تحترمه كل الدول لأنه يتماشى ومصالحها جميعا.

ردت الجزائر على هذا الإجراء بالإعلان أنها ستغلق موانئها في وجه القراصنة الذين استولوا على السفن المحايدة واعتبروها غنائم، ودخل هذا القرار حيز التنفيذ عندما اقتاد قرصان فرنسي سفينتين محايدتين إلى ميناء الجزائر في شهر أفريل(1797)،

(56): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 33 . الجزائر - باريس 17 أفريل 1 . 1797 .

ورفضت السلطات الجزائرية استقباله، معلنة أن السفينتين هما لرعايا محايدين ليسوا طرفا في الصراع الدائر بين الانجليز وفرنسا. فلو كانت الغنائم انجليزية فإن القرصان له الحق في الدخول بها إلى الموانئ الجزائرية والتصرف فيها بكل حرية وفقا للمعاهدات القائمة بين البلدين«والتي نراعيها حتى الآن ونفي»بكل التزاماتها كما كان الشأن في الماضي»(57).

أثار هذا الموقف انزعاجا شديدا في فرنسا، بسبب الأضرار التي ستنجم عنه بالنسبة لمصالحها. فلقد اعتبرت أن هذا القرار يحابي الانجليز على حسابها. وذهب القنصل جانيون سانت اندري إلى التأكيد في مراسلة له لحكومته بأن الجزائر اتخذت هذا الموقف بوحي وتشجيع من قنصلي كل من انجلترا وأمريكا(58). درس المسؤولون في الخارجية الفرنسية مختلف ردود الفعل الممكنة للرد على هذا الإجراء. في تقرير له للمديرية التنفيذية أكد وزير العلاقات الخارجية أن هناك خياران للتعامل مع هذه المبادرة: التفاوض أم الحرب. بالنسبة للخيار الأخير فإنه من الصعب اعتماده «نظرا لموقع تواجد قواتنا من جهة، كما أن محتوى المراسلات الواردة مؤخرا من الجزائر لاتستدعي مثل هذا الإجراء»(59).

وبالفعل، كان الجو العام الذي كانت عليه العلاقات بين البلدين في الوقت الراهن، لايحمل أي مؤشر على وجود توتر بين الطرفين. لقد استقبل الداي بارتياح نبأ انتصار القوات الفرنسية في شبه جزيرة إيطاليا، وعودة جزيرة كورسيكا إلى فرنسا بعد جلاء الانجليز عنها. وفي رده على رسالة المديرية التنفيذية التي أبلغته بالتطورات التي حدثت على ساحة الصراع بين فرنسا وأعدائها، أكد الداي حسن باشا عن استعداد الجزائر لمدّ الجيوش الفرنسية بالمواد المعاشية، عندما تزيد هاته عن حاجات استهلاك السكان. كما أعلن عن قبوله اعتبار الكورسيكيين رعايا فرنسيين، ولهم حماية كاملة في حالة إبحارهم تحت الراية الفرنسية. فمحاباة فرنسا حول هذه المسألة تبدو واضحة عندما نعلم بأن الانجليز بذلوا كل ما في وسعهم أثناء احتلالهم للجزيرة للحصول على اعتراف الجزائر بهذا الوضع، وبحقوقها الرعوية على سكانها، ولكن بدون جدوى.

(57): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر - باريس 18 أفريل 1797 .
(58): ن.م. تقرير وزير العلاقات الخارجية للمديرية التنفيذية للداي د.ت. (صيف 1797).
(59): Plantet، ن.م. رسالة المديرية التنفيذية للداي 6 فبراير1797 وردّ عليها حسن باشا في 18 ماي1797، ص ص،460 - 464 .

قررت المديرية التنفيذية التوجه إلى الداي مباشرة لشرح الأسباب التي دفعتها لاتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بملاحة المحايدين، والتي لاتستهدف تجارة هؤلاء الآخرين، وإنما لمنع الانجليز من استخدامها لمصلحتهم. ومن هنا فإن القرار الذي اتخذته الجزائر بمنع دخول غنائم المحايدين إلى موانئها، هو في نظرها يتنافى وروح المعاهدات القائمة بيننا.ذلك أن قبول غنائمنا الانجليزية لايوازن الأضرار التي تكبدها من رفضكم استقبال غنائم المحايدين في موانئكم. لأن التجارة الانجليزية في المتوسط لاتنقل سوى على متن سفن هؤلاء.ولن تجدوا سفينة تجارية واحدة تبحر تحت العلم الانجليزي... فلم تتخذ قرار الرد على هذه الوضعية إلا بعد سنوات من الصبر، وبدون جدوى.. من جهة أخرى فليس في هذا الإجراء أي ضرر بالنسبة لمصالح المحايدين[60]. لأنه عندما تتأكد هذه الصفة بالنسبة لكل سفينة وشحنتها فإنه سيتم إطلاق سراحها في الحال. عبرت المديرية التنفيذية في الختام عن أملها في أن ترى الجزائر تلغي هذا القرار لأنها تكرمة نطلبها منكم والتي تتماشى مع روح المعاهدات القائمة بيننا وكذا مشاعر الصداقة التي تربط بينكم وبين الجمهورية الفرنسية، إلى جانب كونها تنسجم مع كرامتكم التي ما انفك الانجليز يخدشونها[61].لقد استجاب الداي لطلب فرنسا وألغى القرار الخاص برفض استقبال غنائم المحايدين في الموانئ الجزائرية،عند نهاية شهر سبتمبر 1797 [62].

أظهر قنصل فرنسا اهتماما كبيرا بالعلاقات الجزائرية الانجليزية من جهة، والعلاقات الجزائرية الاسبانية من جهة ثانية، فهو من هذه الزاوية حريص على تنفيذ التعليمات التي زودته بها حكومته بهذا الصدد. غير أنه لم يكن يتحرى الدقة دائما في المعلومات التي يبلغها لهذه الأخيرة. لقدكان يمدها في بعض الأحيان بمعلومات خاطئة وحتى متناقضة في مراسلة واحدة. ففي أول مراسلة له حول واقع العلاقات بين الجزائر وانجلترا، أبلغ حكومته أن الانجليز أرسلوا عمارة إلى ميناء الجزائر تحمل الرد على طلب الترضية الذي تقدمت به السلطات الجزائرية، والذي يقضي إمابرد السفينة الفرنسية التي استولوا عليها على مقربة من ميناء عنابة، أودفع تعويض عنها، والذي حدد بمبلغ ستين ألف قرش اسباني (300 ألف فرنك). لم تكن العمارة تحمل

(60): Plantet، ﺫ.م. ص ص 464 - 466 .
(61): المصدر السابق.
(62): Plantet، ﺫ.م. رسالة الداي للمديرية التنفيذية 29 سبتمبر 1797 . ص ص468 - 470 .

في الواقع ردا حول هذه المسألة، وإنما أرسلت لغرض التزود بالمواد الماشية التي كانت في حاجة إليها. وقد وفرت لها سلطات الميناء كل طلباتها وفقا لماتنص عليه المعاهدات القائمة بين البلدين، بهذا الخصوص[63].

بلغ التنافس الانجليزي الفرنسي في الجزائر ذروته خلال هذه الفترة. فبقدر ما كانت هذه الأخيرة تحقق انتصارات عسكرية على الساحة الأوروبية، بقدر ما يشتد الضغط الانجليزي على تجارتها المتوسطية. من أبرز مظاهر هذا التنافس هو ذلك السباق القائم بين الدولتين، من أجل كسب صداقة دول المنطقة التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكليهما.

أوفدت انجلترا قنصلا جديدا إلى الجزائر، والذي أعلن بمجرد وصوله أن له تعليمات من ملكه لتصفية كل الخلافات والمنازعات، وكذلك العمل على تطوير المبادلات بين البلدين[64]، وهو ما سبب إزعاجا كبيرا لفرنسا، وبدرجة أقل لاسبانيا كذلك، خاصة لما بدأ القنصل يسعى لفتح مركزين تجاريين في كل من مدينتي الجزائر ووهران. تأكدت مخاوف هاتين الدولتين أكثر عندما أبلغ القنصل الانجليزي السلطات الجزائرية بكون بحرية بلاده ستحترم الراية الجزائرية، وأنها لن تقوم بأي عمل من شأنه الإضرار بملاحها عندما تكون سفنها مزودة بجوازات مصادق عليها من طرف القنصل الانجليزي المعتمد لديها[65].

كان القنصل الفرنسي يتابع نشاط الانجليز بقلق بالغ. فكلما لاحظ بعض الانتعاش لحركة المبادلات بين الجزائر وانجلترا أوجبل طارق، إلا واعتقد أن هناك مخطط محكم وضعه الانجليز لغرض تطوير مصالحهم في الجزائر على حساب المصالح الفرنسية. وأنهم يجدون كل الدعم والمساعدة من طرف يهود الجزائر خاصة بكري الذي كانت «أفضال» فرنسا عليه كبيرة، حتى إن إخوته في مرسيليا يرفلون في ظل الحماية التي أضفتها عليهم بلاده، وبوشناق الذي عينه المبعوث الخاص هيركولي صنصالا لفرنسا[66]. ورغم هذا فإنهما جحودان، في نظر القنصل في حق فرنسا وبالتالي يجب مساومتهما على الديون التي لهما على الخزينة

(63): زودت العمارة الانجليزية بخمسين خروفا وبالشعير وبكمية من لحوم الطيور. م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر33 . الجزائر - باريس 25 نوفمبر 1797 .
(64): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر 33 . الجزائر - باريس 21 ديسمبر 1797 .
(65): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر 33 . الجزائر - باريس 18 أفريل 1797 .
(66): الصنصال: هو السمسار، أي الواسطة في محالات القنصلية مع الأطراف المحلية.

مسألة الديون هاته، الفرنسية. لقد بدأ هيركولي بتوصية حكومة بلاده بتسييس وسوف يتولى جانيون سانت اندري متابعة المسألة، وبدون كلل، لتحويل هذه الرغبة التي أبداها المبعوث الخاص إلى أمر واقع. وبالفعل فقد تبنتها الحكومة الفرنسية، واستخدمتها كورقة ضغط للاستفادة من خدماتهما ومن نفوذهما في الجزائر. فمسؤولية هذا القنصل في هذا الانزلاق الذي حدث في مسألة هاته الديون، منذ هذا الوقت المبكر، كبيرة جدا.

لقد بذل كل ما في وسعه، رغم الوقت القصير الذي قضاه في الجزائر، لتكريس فكرة كون هذين التاجرين لايؤتمن جانبهما، وعلى ضرورة استخدام ديونهما للضغط عليهما وترويضهما. مبررا ذلك بكون النجاح الذي يحققه الانجليز في الجزائر يعود الفضل فيه إليهما، وكون المصاعب التي تعاني منها التجارة الفرنسية في هاته البلاد تعود أسبابها إلى دسائسهما(67). لقد أبلغ في إحدى المرات سلطات بلاده أن الجزائر تنوي انتزاع الامتيازات الإفريقية من الوكالة الفرنسية لتسليمها للانجليز، وذلك بتحريض من اليهود، لقد نفى الداي في رسالة للمديرية التنفيذية أن تكون راودته فكرة من هذا القبيل. كما كذب القنصل نفسه ضمنيا ما سبق أن كتبه بهذا الصدد عندما أخطر حكومة بلاده بأن السلطات الجزائرية تولي اهتماما كبيرا لتطوير صيد المرجان في منطقة القالة، وأن الداي عبر عن استعداده لمنح كل التسهيلات للوكالة الإفريقية من أجل هذه الغاية(68).

لم تقف انجلترا من جهتها مكتوفة الأيدي، بل بالعكس، لقد كانت تسعى دوما لجر الجزائر إلى القطيعة مع فرنسا، مستغلة التوترات التي تحدث بين الحين والآخر بين البلدين. وفي هذا الوقت سعت انجلترا لبلورة فكرة وجود خطر ضمني ضد الجزائر، ممثل في الفرنسيين، خاصة بعد تحالفهم مع الإسبان. تنطلق الفكرة في كون الفرنسيين، بعد الانتصارات التي حققوها في شبه جزيرة إيطاليا، وإجبارهم الامبراطور النمساوي على توقيع معاهدة صلح مهينة معهم(69)، فإنهم سيوجهون حرابهم، لامحالة، بالتعاون مع الإسبان، لغزو منطقة المغرب، التي تمثل حلما طالما

(67): أنظر أدناه الفصل السابع.
(68): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . الجزائر - باريس 26 ماي 1797 .
(69): وهي معاهدة كامبو فورميو التي أبرمت في شهر أكتوبر 1797، والتي بمقتضاها ضمت فرنسا الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى من نهر الراين إليها وتخلي النمسا عن كل من بلجيكا وميلان، مقابل حصولها على البندقية، منهية بذلك استقلال هذه الجمهورية التي امتد وجودها على مدى عشرة قرون.

داعيهم منذ وقت طويل، وفي مقدمتها الجزائر، التي تشكل القوى الرئيسية بها. فمصلحة الجزائر، من وجهة نظر انجلترا، تستدعي إحداث القطيعة مع فرنسا، وإعلان الحرب عليها في هذا الوقت بالذات، قبل أن تجمع قواتها، وتبدأ في تنفيذ مخططها. وتتعهد انجلترا من جهتها بمساعدة الجزائر في حربها هاته، بأن تعبئ إلى جانبها عمارة بحرية قوية لمساندتها(70).

لقد استشفّ جانيون سانت اندري، من خلال لقاءاته مع المسؤولين الجزائريين بعض التأثير لهذه الفكرة عليهم، مما تولد عنه بعض القلق وعدم الارتياح لديهم، نحو فرنسا دون أن يحدث ذلك تغييرا في تعاملهم معها(71).

إن بعض التوتر الذي سجلته العلاقات الدبلوماسية الجزائرية خلال صيف1797، لم يحدث مع فرنسا، كما كانت انجلترا تأمله، وإنما مع هذه الأخيرة نفسها، بسبب التماطل الذي اعتمدته في الرد على التظلمات التي قدمتها الجزائر منذ ما يزيد عن سنة الآن، والتي يأتي في مقدمتها تعويض السفينة الفرنسية التي استولى عليها الانجليز عند مدخل ميناء عنابة. لقد أبلغ قنصل انجلترا بمنحه مهلة ثلاثة أشهر لترضية هذا المطلب، وإلا فإنه يجب عليه أن يغادر البلاد ويرحل. كما أبلغ كلا من قنصلي السويد والدنمارك بأن عليهما الوفاء بالتجهيزات الإلزامية(72) قبل هذا التاريخ الذي حدد للقطيعة مع انجلترا. حاولت فرنسا من جهتها استغلال هذا التوتر لحمل الجزائر على إعلان الحرب علىهذه الأخيرة، ولكنها تدرك في نفس الوقت أن هذا المسعى سوف لن يكتب له النجاح، ما لم تتم تسوية الخلاف الذي نشب بينها وبين إسبانيا، وعودة العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعي.

لقد تعرضت هذه العلاقات لبعض الاهتزاز، بسبب مشكلة الأسرى الفارين من حامية وهران قبل الجلاء عنها، والذين بقوا يرزحون في الأسر منذ عدة سنوات، دون أن يظهر بريق الأمل في الانعتاق أمامهم. فهؤلاء الأسرى هم من

(70): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . الجزائر - باريس 23 جوان 1797 .
(71): ن.م. الجزائر - باريس 27 ديسمبر 1797 .
(72): نصت المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول شمال أوروبا على أن تقوم هاته بإرسال معدات عسكرية، وذخيرة حربية، وتجهيزات بحرية، حددت مقاديرها وفترات أدائها بدقة. فهاته الإتاوة هي التي تسميها الأدبيات اللاتينية بالجزية، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك، وإنما هي مقابل فتح الموانئ الجزائرية أمام تجارتها، وعدم ارتياد البحارة الجزائريين لموانئها.

أصل فرنسي. لقد حاولت السلطات الفرنسية في السابق، تلمس حل لمشكلتهم، ولكن عندما تبين لها أن ذلك يتطلب مبلغا من المال لافتدائهم بقيت مترددة(73). في آخر مذكرة وجهت للمديرية التنفيذية حول هذه المسألة أكد فيها أنه لايمكن فرز هؤلاء الأسرى بين «من هو فرنسي طيب ومن هو غير ذلك»، فإما افتداؤهم كلهم، أوتركهم كلهم. ولما كان المبلغ المطلوب لافتدائهم سيكلف الخزينة حوالي ستمائة ألف فرنك، وهو مبلغ ضخم، بالنظر للظروف المالية الصعبة التي كانت عليها فرنسا آنذاك، فقد أوصت المذكرة بتأجيل المسألة إلى نهاية الحرب وعودة السلم(74). أما بالنسبة للجزائر، فإنها كانت تسعى دوما لإقناع إسبانيا بافتداء هؤلاء، غير أن هاته الأخيرة بقيت دائما مترددة.

وقبل بضع سنوات، قام كل من القنصل الإسباني والراهب المشرف على المستشفى الإسباني بمدينة الجزائر، بمداعبة آمال هؤلاء الأسرى عندما لوحوا لهم بإمكانية افتدائهم، وبكون ملك اسبانيا قرر العمل لفك أغلالهم. مما ولد في نفوسهم آمالا كبيرة في قرب ساعة الخلاص، إلى أن انكشفت أمامهم الحقيقة بكون القنصل والراهب كانا يسخران منهم. لقد أدى هذا الإحباط بواحد منهم إلى الانقضاض على الراهب في محاولة لقتله، وجرحه في عدة أماكن من جسمه، مما عرض حياته للخطر(75).

لم تستسغ السلطات الجزائرية هذه المداعبة الثقيلة، فقامت بترحيل الراهب، وفر القنصل بدوره عن البلاد. وهو ما جعل الداي يطلب من ملك إسبانيا تعيين قنصل جديد خلفا له. وبرغم قبول شارل الرابع لطلب الداي وتبليغه بذلك، إلا أنه عاد وتراجع عن موقفه ليعلن أنه سيرسل نفس القنصل للالتحاق بمنصبه. وهو ما أثار غضب حسن باشا إلى جانب تصرفات أخرى قامت بها السلطات الإسبانية تجاه الجزائر، كاحتجازها للهدايا التي أرسلت إليها من الولايات المتحدة، واستيلائها على المراسلات الموجهة إلى الداي نفسه من طرف السلطات الأمريكية «وهل من اللائق أن تفتح وتقرأ رسالة تخصني أنا شخصيا؟! وهل

(73): أنظر أعلاه.
(74): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . مذكرة للمديرية التنفيذية حول مسألة الأسرى د.ت.
(75): حول سلوك الراهب والقنصل إزاء هؤلاء الأسرى، أنظر رسالتي الداي حسن باشا إلى ملك إسبانيا شارل الرابع في: د. يحيى بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780 - 1798 - الجزائر 1993 . ص ص174 - 173 . وص ص 142 - 142 .

صدرت في يوم ما عنّا مثل هذه النقائص والعيوب؟!»(76).

للرد على هذه التحرشات، اجتمع ديوان البحرية لدراسة الموقف، وانتهى إلى قرار يقضي بمكاتبة الداي لمطالبته بإعلان الحرب على إسبانيا أوهولندا للرد عليها، علق الداي على أن أي حرب ضد أي واحدة منهما تجعل الجزائر تواجه ثلاث دول في آن واحد لأن كلتيهما مرتبطتان بحلف عسكري مع فرنسا(77).

وحتى خريف هذه السنة(1797) كان الوضع لايزال متوترا مع إسبانيا. فاحتمال دفع الجزائر في اتجاه إعلان الحرب على انجلترا لن يتحقق، ما دام الوضع لايزال مشحونا من هذا الجانب. وهو ما جعل فرنسا تعرض وساطتها لتحقيق المصالحة بين البلدين. استغل القنصل جانبون مقابلة له مع الداي ليعرض عليه الفكرة التي رحب بها على مايبدو. كماقام من جهة أخرى بمكاتبة سفير بلاده في مدريد حاثا إياه على بذل كل ما في وسعه لإنهاء النزاع بين الدولتين والذي من شأنه دعم أواصر السلم بينهما من جهة،وجعل الجزائر تقرر السير في اتجاه القطيعة مع انجلترا من جهة ثانية(78).

يبدو أن هذه المساعي قد أعطت ثمارها، على الأقل في مستوى تصفية جو العلاقات بين إسبانيا والجزائر في غضون ربيع 1798 (79). وهو ما اعتبره الطرف الفرنسي شرطا لاغنى عنه لتحقيق الهدف المتوخى الرامي إلى دفع الجزائر لإعلان الحرب ضد انجلترا. هل الاتجاه العام لسير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف يحقق هذه الغاية المنشودة. إن سير الأحداث في المرحلة التالية سوف يجيبنا عن هذا التساؤل.

(76): ن.م. ص297 .
(77): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . الجزائر - باريس 23 جوان 1797 .
(78): «إنه لمن المؤكد أيها المواطن، أن الداي كان قد أعلن عدائه للإنجليز منذ وقت طويل لو حصل على الترضية حول المطلبين محل الخلاف (تعيين قنصل جديد وقضية أسرى وهران) كيف إذن؟ رغم وضوح المصلحة بشكل جلي، ومع هذا تستمر الحكومة الإسبانية في رفض ما كانت هي نفسها قد عرضته في السابق». م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33 - مدريد 9 أكتوبر 1797 .
(79): «انتهى التوتر في العلاقات بين الجزائر وإسبانيا في منتصف ربيع سنة 1798 عندما أوفد الملك الإسباني مبعوثا إلى الجزائر يحظى بالثقة والاعتبار لدى السلطات الجزائرية، التي عملت من جهتها كل ما في وسعها لتسهيل مهمته. فسلمت ثلاثمائة وستة أسرى الموجودين عندنا مع سفنهم ومراكبهم إلى السيد دون مانويل دولاس إيراس بدون مقابل». (د. يحيى بوعزيز: ن.م. ص211). كما قررت إسبانيا من جهتها تعيين هذا الأخير قنصلا لها بالجزائر، وقبول افتداء الأسرى الفارين من مدينة وهران من الأصل الإسباني.

6 - نحو القطيعة:

لم يكن هناك في أفق العلاقات الجزائرية الفرنسية، في بداية خريف ١٧٩٧ ما ينذر باستفحال توترها، لتصل إلى حد القطيعة خلال فترة لم تتجاوز سنة. لماذا هذا الانزلاق؟ وماهي دوافعه؟

في رده على رسالة المديرية التنفيذية التي تلقاها في بداية شهر جويلية المنصرم (١٧٩٧)، حول موضوع غلق الموانئ الجزائرية في وجه الغنائم المعادية[80]، أعلن الداي حسن باشا أنه ألغى القرار الذي اتخذه حول هاته المسألة، عندما أدرك أن فيه إجحافا في حق فرنسا، وهو البلد الذي ما انفك يعبر عن احترامه له وتمسكه بالصداقة التي تربطه بالجزائر. «إنني أقول وأكرر أمام الملإ أنه ليس هناك أمة في العالم أحب إلى قلبي، ولا حكومة أجل في نظري من الجمهورية الفرنسية»[81]. كما أكد أثناء لقائه مع القنصل استعداده لتلبية طلبات فرنسا الخاصة بالحبوب والمواد المعاشية الأخرى. «ما عليك إلا أن تطلب» كما رد الداي على القنصل جانبون عندما استفسره حول استعداده في هذا الصدد[82]. وخلال هذا اللقاء طلب من فرنسا أن تبعث له خبيرا في البناء للاستعانة به في تطوير تحصينات الميناء[83].

إن هذا الاستعداد الذي عبر عنه الداي، ورغبته في تطوير علاقات التعاون بين البلدين، فهم على ما يبدو فهما خاطئا، سواء على مستوى القنصل في الجزائر، أوعلى مستوى الخارجية في باريس، عندما الاستعداد، على أن دافعه الضعف والاحتياج، والذي يجب استغلاله لتغيير أسس العلاقات بين الجانبين من تعامل الند للند إلى علاقة التبعية والانقياد.

لقد عبرت هذه الذهنية عن نفسها، على مستوى القنصل بالجزائر في سلوك وتصرفات غير معهودة لم يسبق لأي قنصل لفرنسا أولأي بلد آخر أن اتصف به. لم يكن بإمكان أي قنصل تجاوز الحدود التي رسمت له، والتي ضبطتها

(80): أنظر أعلاه.
(81): رسالةالداي حسن باشا للمديرية التنفيذية في 22 أكتوبر1797 .عن Plantet، ن.م.ص ص470-472
(82): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر33 . الجزائر - باريس 2 أكتوبر 1797 .
(83): المصدر السابق.

المعاهدات، وكذلك الأعراف والتقاليد التي كرستها ممارسات طويلة من السنين. فالقنصل جانبون سالف الذكر، يبدو وكأنه شذ عن القاعدة، وأسباب ذلك قد تعود إلى التعليمات التي زود بها، والتي تكون قد أوحت إليه أنه جاء ليبدل ويغير ويتصرف حسب مزاجه وهواه. ولذلك اعتبر نفسه في حل من كل ضابط واتزان. لقد أخذت عليه السلطات الجزائرية بأنه غير مؤدب، وغير لبق في تعامله مع محيطه من أي كان. كما تعيب عليه قلة تخلقه، وسوء تأدبه عندما كان يطلق للسانه العنان ذاما وقادحا في الكل. ولم يسلم من لسانه حتى الداي نفسه. حيث أنه كثيرا ما كان يتعرض له بالنقد والتجريح، في أحاديثه الخاصة مع عامة الناس، إلى جانب طبعه الحاد الذي كان يدفعه للدخول في خصومات وشجار مع من يتعامل معهم. كما يؤخذ عليه النزوع للمبالغة، وحتى الكذب[84]، فهذه الصفة الأخيرة لم يخفها عنه حتى المقربين منه. فخليفته على رأس القنصلية، مولتادو أشار إلى هذا الطبع الذي لمسه عند سلفه في عدد من المراسلات مع حكومته[85].

يبدو أن تصرفات القنصل تجاوزت حد الاحتمال، حتى أنه كان يرفض الذهاب إلى الداي عندما يطلبه ويصر على أن يناقش كل المسائل معه شخصيا دون غيره، مما دفع حسن باشا إلى مكاتبة المديرية التنفيذية بشأنه، والمطالبة باستدعائه، وتعيين شخص آخر مكانه[86]. ويبدو أن المديرية التنفيذية كانت قد اتخذت قرارا باستدعائه في الأخير قبل أن تستلم رسالة الداي. فهذا ما توحي به رسالة اعتماد القنصل الجديد مولتادو[87]. أما القنصل جانبون فيرى أن سبب توتر علاقاته مع السلطات الجزائرية يعود لكونه لم يقدم الهدايا القنصلية التقليدية للداي، ولا لأي أحد من المسؤولين

(84): سجلت عليه السلطات الجزائرية هذا السلوك في إطار تعامله معها في كونه كثيرا ما كان يطلب أشياء باسم حكومته، ليتبين فيما بعد أنه طلبها لينتفع بها هو شخصيا أويوزعها على أصدقائه.
(85): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر...
(86): رسالة الداي للمديرية التنفيذية 22 أكتوبر1797 في Plantet، ن.م. ص ص470 - 472 .
(87): إن رسالة الداي التي طلب فيها استدعاء القنصل تحمل تاريخ 22 أكتوبر(1797) ورسالة اعتماد القنصل الجديد مؤرخة في 28 نوفمبر مما يجعل من الصعب ترجيح احتمال كون قرار استدعاء القنصل قد اتخذ قبل علم المديرية التنفيذية بطلب الداي، كما توحي بذلك رسالة اعتماد القنصل الجديد. فهاته الأخيرة تصرفت بكيفية توحي بكون استدعاء جانبون تم بناءا على اعتبارات فرنسية بحتة، وليس نزولا عند رغبة الداي؛ لما لهذه المسألة من حساسية بالنسبة لها.

كما جرت العادة، والتي لايزال يراعيها كل القناصل الأوروبيين.

سبق أن أشرنا أن هذه المسألة اكتست حساسية خاصة لدى الفرنسيين منذ سقوط الملكية، حيث أصبحوا يرونها وكأنها نوع من الجزية لايمكن تحملها، ولم يبق سوى اختيار الظرف الملائم لإبلاغ السلطات الجزائرية رسميا بالتخلي من هذه العادة[88]. فالقنصل جانبون من جهته لم يتلق تعليمات نهائية من حكومته حول هذه المسألة، مما جعله يلح في طلبها، حيث اعتبر أنه سوف تكون له خبير معين في مواجهة النشاط الانجليزي «المقلق» في هاته البلاد، ولكن بدون جدوى. لقد أبلغه وزير العلاقات الخارجية طاليران، عند نهاية شهر ديسمبر1797، أنه لايزال في انتظار تعليمات المديرية التنفيذية بهذا الشأن[89].

يلاحظ من جهة أخرى أن السلطات الجزائرية لم تثر الموضوع مع القنصل، وبالتالي فإن طلب استدعائه لايعود إلى هذا السبب كما يدعي هذا الأخير، لأن لها وسائل أخرى للرد على هذا «الإهمال»، خاصة وأنها تدرك أن المسألة ليست في يديه ولايعد مسؤول عنها. فالمآخذ المحسوبة عليه هي مآخذ شخصية، وهو ما يفسر مقاطعة التعامل معه رغم بقائه في منصبه حتى نهاية ربيع1798[90].

زود القنصل الجديد، دومينك جون ماري مولتيدو، الذي التحق بمنصبه في بداية شهر ماي 1798، بتعليمات محددة تخص مهمته في الجزائر. انطلقت هاته من اعتبار كون فرنسا تحظى بقدر عال من الاعتبار في البلاد «وأكثر من هذا فإن الداي يخشاها، فهذا العامل يوفر ظرفا ملائما لدعم مصالحنا في البلاد». ملاحظا من جهة ثانية، أنه بالرغم من كون فرنسا تحظى بالاحترام من طرف كل الشخصيات التي تشكل الحكومة - عدا بعض العراقيل والمضايقات التي تتعرض لها «من طرف بعض اليهود الأغنياء»[91] إلا أن هذه المكانة ليست بذات جدوى بالنسبة لمصالحها. فالجزائر قد أعلنت الحرب على كل من جانوا والبندقية، وهما

(88): أنظر أعلاه. اعتمدت السلطات الفرنسية أسلوب المماطلة والتسويف بدل الرفض الصريح، مخافة أن ينعكس ذلك سلبا على مصالحها في الجزائر. فالمبعوث الخاص هيركولي أعلن عند وصوله للجزائر أنه يحمل هدايا تقليدية، ولكن هاته تعطلت في مرسيليا، بسبب ظروف الملاحة الصعبة في المتوسط، وأن القنصل الجديد سيأتي بها معه عندما يصل إلى الجزائر.
(89): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . باريس - الجزائر 26 ديسمبر 1797 .
(90): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر34 . رسالة متعهد الوكالة الإفريقية لوزير الخارجية طاليران، الجزائر - باريس23 فبراير 1798 .
(91): م.ج.ف/ الجزائر 34 تعليمات القنصل مولتيدو باريس 9 نيفوز س6 (29 ديسمبر 1797).

حليفتا فرنسا ومحمياتها في الوقت الذي تعززت فيه علاقاتها السلمية مع كل من الولايات المتحدة والدنمارك والسويد، «التي تشكل معابر مأمونة للتجارة الانجليزية في المتوسط، عكس تجارتنا وتجارة إسبانيا التي لاتجد مثل هذه التسهيلات». يضاف إلى هذا كون رايات بعض حلفاء هاتين الدولتين (فرنسا وإسبانيا) لاتحظى بالقدر الكافي من الاحترام من طرف البحرية الجزائرية.

فالتوصية الأولى التي يجب على القنصل أن يراعيها هي: وجوب العمل بكل جد ومثابرة، وفي صمت «لإبعاد اليهود عن جميع معاملاتنا السياسية والتجارية على حد سواء. ذلك أن تدخلهم في معاملاتنا السياسية هو مهزلة لنا، ومن الزاوية التجارية فإن تدخلهم مضر بمعاملات مواطنينا»[92]. وكدليل على هذا تشير التعليمات إلى ماهو واقع الآن بالنسبة لاقتناء الحبوب من الجزائر، «فرغم كون الداي قد أعطى تعليمات لباي قسنطينة لتسهيل معاملات الوكالة الإفريقية لشراء هذه المنتوجات، غير أن هذا الأخير أبلغ أعوان الوكالة بأنه لاتوجد حبوب في السوق، لأن اليهود قد اشتروا كل شيء»[93].

وحول مسألة الخبير في التحصينات الذي طلبه الداي من فرنسا، والذي أخذ قسطا من النقاش والأخذ والرد بين المسؤولين: هل يجب إيفاد هذا الصانع، أم الاعتذار عن عدم إمكانية ترضية هذا الطلب.

في تقرير للمديرية التنفيذية حول الموضوع وبعد أن أكد وزير الخارجية، طاليران، بكون دول المغرب البحرية «هي عبارة عن مؤسسات تكونت أصلا لسلب ونهب ممتلكات المسيحيين»[94]. لاحظ بأن الضرورة تستدعي البحث عن صيغة «التماشي مع الشرف الوطني من جهة، ومصلحة فرنسا الآن، وهي في حربها ضد انجلترا من جهة ثانية». لقد روعي في اختيار هذا البناء عدة شروط تؤهله لتحقيق الغاية من وفادته. لقد زود بتوجيهات جد معبرة تنم عن سوء نية عميقة الدلالة. فعلى الصانع أن يعمل ببطء شديد، في نفس الوقت الذي يجب أن يتظاهر فيه بكونه يعمل الكثير، عن طريق بدء العمل في كل المشاريع في نفس الوقت، ولكن يجب أن لاينجز سوى القليل جدا يكفي لوضع المرسى

(92): المصدر السابق التعليمات...
(93): ن.م. التعليمات.
(94): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . تقرير للمديرية التنفيذية، باريس فريمير س6 (ديسمبر 1797).

والمدينة في حالة دفاع مرضية. «وبكلمة واحدة يجب أن يبدو وكأنه يعمل كثيرا لكن لاينجز في الحقيقة سوى النزر اليسير. فهذه الطريقة تحقق الهدف الوحيد الذي يهمنا نحن وهو تمكين موانئ هاته البلاد من صد الانجليز دون رفع إمكانية عدوانيتها الحالية»[95]. كما طلب من القنصل أن يعمل «بالتنسيق معه من أجل تحقيق أهدافنا الخاصة، التي على أساسها رخص لإرسال هذا البناء الصانع إلى الجزائر»[96].

كلف القنصل كذلك بجس نبض السلطات الجزائرية حول إمكانية إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الفارين من وهران. فالقنصل السابق جانيون أبلغ حكومته أنه تكفي رسالة من المديرية التنفيذية موجهة للداي، ليقرر هذا الأخير إطلاق سراحهم. ذلك أن الداي يسر كثيرا – حسب القنصل– عندما تصله مراسلة من فرنسا[97]. كما أن موضوع التوتر الجزائري الإسباني كان لايزال يقلق السلطات الفرنسية عند هذا التاريخ (ديسمبر 1797). فالقنصل مدعو لأن يبذل كل ما في وسعه لإزالته. وعليه أن يبلغ الحكومة الجزائرية بكون فرنسا سوف لن تنظر بعين الرضى لأي عمل من شأنه إلحاق الضرر بالمصالح الاسبانية. كما كان عليه أن يستطلع الوضع حول إمكانية الحصول على احتكار صيد المرجان في الناحية الغربية من الجزائر، والنظر في إمكانية استغلاله عن طريق المشاركة بين الطرفين الفرنسي والجزائري.

عندما وصل القنصل الجديد إلى الجزائر كان الداي حسن على فراش المرض، وقد وافاه الأجل صباح يوم 15 ماي 1798، وخلفه على كرسي الديلكية إبن أخته مصطفى الذي كان يشغل منصب الخزناجي. إن صلاحيات هذه الوظيفة في هذه الفترة تشبه وظيفة رئيس الوزراء. لقد تمت عملية الاستخلاف في هدوء، وسارت كما تم التخطيط لها من قبل. وبعد ظهر نفس اليوم توجه مولتيدو لتقديم تعازيه واستغل الفرصة ليطلب موعدا للقاء الداي الجديد.

(95): المصدر السابق. المطلوب من هذا الصانع هو وضع تصميم دقيق للمرسى وللمدينة وتحصيناتها «والتي قد تدعو الحاجة إلى استخدامها».
(96): عندما وصل المهندس جيولري إلى الجزائر بصحبة القنصل الجديد، كان الداي حسن باشا قد توفي ولم ير خليفته مصطفى باشا حاجة إلى خدماته فأعاده إلى بلاده.
(97): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر33 . تعليمات للقنصل مولتيدو باريس 9 نيفوس س. 6 (29 ديسمبر1797).

كان في جعبة القنصل عدد من المطالب يريد عرضها على الداي خلال هذه المقابلة. كطلب إطلاق سراح الفرنسيين وآخرين غيرهم[98]، والترخيص بتصدير خمسمائة قفيز من القمح، تضاف للثمانمائة قفيز التي سبق الترخيص بها[99]. لقد تردد القنصل في تقديم هذه المطالب مرة واحدة، خاصة وأنه كلف أيضا بتبليغ السلطات الجزائرية بكون حكومة الجمهورية ترفض من الآن فصاعدا «تقديم الهدايا القنصلية والهدايا العرفية الأخرى التي كانت الأمة الفرنسية تقدمها في الماضي» ولكنه قرر في النهاية أن يقدمها كلها «وبجرأة تليق بجمهوري فرنسي»[100].

لقد أصيب القنصل بنوع من الإحباط إثر هذه المقابلة الأولى التي أجراها مع الداي. لقد كان ينتظر،حسب الانطباع الذي استخلصه من أحاديث سلفه أن تلبى جميع مطالبه بدون تردد خاصة عندما قال له «إنني وجدت الجمهورية جاثية على ركبتيها عندما استلمت شؤونها، وأنني سأسلمها لك واقفة منتصبة». لقد اكتفى الداي الجديد مصطفى باشا، بسماع القنصل وهو يعدد مطالبه، وأجل الرد عليها إلى أن يتبين ماذا سيكون عليه رد فرنسا على مطالب الجزائر التي تبدو أكثر وجاهة وحقية لأنها ضمنتها المعاهدات.

خلال هذه المقابلة قدم الداي للقنصل هدية القدوم، التي تمثلت في تحرير أربعة أسرى من الفرنسيين دون مقابل. في الوقت الذي أمسك عن المطالبة بالهدايا القنصلية التقليدية التي كانت تقدم عادة خلال المقابلة الأولى «كما تقضي بذلك التقاليد الموغلة في القدم» حسب تعبير وزارة الشؤون الخارجية التي أرسلت مذكرة للمديرية التنفيذية بهذا الخصوص[101].

لقد حمل هذا التقليد على مر العصور، دلالات تعبر عن النية الخالصة،

(98): كان عدد هؤلاء الأسرى 161 أسير، ينتمون إلى أصناف ثلاثة: منهم الأسرى الفارين من وهران والأسرى المنتمين للجزر التي كانت تحت سلطة جمهورية البندقية وأولئك الذي أسروا في البحر بسبب تزييف جوازاتهم.
(99): هذا الطلب يعني وجوب توفير هذه الكمية من القمح للوكالة الإفريقية لتصدرها إلى فرنسا، بقطع النظر عما إذا كان متوفرا في السوق أم لا.
– القفيز وزن البابلك يساوي 660 كلغ ومجمل الكمية المطلوبة تقدر بحوالي 3300 قنطار. وإذا وافق الداي على هذا الطلب فستكون الحكومة ملزمة بتوفير ألف وثلاثمائة قفيز من القمح لتصدر إلى فرنسا سنويا حتى وإن لم يكن متوفرا في السوق الجزائرية.
(100): م.ع.ف.م.ق.ت. الجزائر.34 الجزائر – باريس 15 ماي 1798 .
(101): ن.م. الجزائر – باريس 21 ماي 1798 .

والرغبة الصادقة في إقامة علاقات ودية مع الطرف المهدى له.وعندما يكون هذا الأخير غير مستعد لربط مثل هذه العلاقات فإن الهدايا كانت ترفض ولاتقبل عادة. وكثيرا ما كانت مسألة قبولها موضوع وساطات والحاحات، لما توفره من ضمانات للسير الهادئ للعلاقات، إذا كان الطرف المهدى له، هو الطرف الإسلامي. فالقبول يعني توقيع صك على بياض بكون المعاهدات التي ستبرم تحترم احتراما «قدسيا» ولن يخل بها من جهته أبدا. وهذا ما يفسر كيف أن الداي مصطفى باشا، وبعد مرور أسبوعين على استقباله للقنصل، شعر بالحاجة إلى أن يبعث لهذا الأخير لكي يستفسر «فيما إذا كنا لانزال أصدقاء أم لا»، وعندما أبلغ بأنه لم يطرأ أي جديد على العلاقات بين البلدين تساءل «أين الهدايا إذن؟!»(102).

لم تكن الهدايا السبب الوحيد لاستياء السلطات الجزائرية من سلوكات فرنسا، بل هناك تصرفات بدأت تمارسها هذه الأخيرة، خاصة منذ منتصف ربيع(1798) والتي ليس لها ما يبررها من زاوية العلاقات بين الطرفين.

انتهز مصطفى باشا فرصة إبلاغ المديرية التنفيذية بوفاة حسن باشا وخلافته له، ليشتكي من هذه الممارسات التي طالب بإصلاحها. لقد استولت البحرية الفرنسية على سفينة دماركية تحمل بضائع وتجهيزات موجهة للجزائر. جزء من الشحنة ملك للداي نفسه، والباقي بضاعة استوردتها الرعيتين: بكرى وأبوقية لغرض التجارة وبأموال الخزينة. لهذا السلوك يمثل خرقا صريحا للمعاهدات القائمة بين البلدين، والتي تنص على عدم المساس بممتلكات الطرفين، سواء أكانت مشحونة على سفن محايدة وحتى على السفن المعادية. إلى جانب تماطل فرنسا في تسديد ديون التاجرين بكرى وبوشناق، والتي ما انفك الداي حسن باشا يذكر بها في مراسلاته مع الحكومة، أوفي لقاءاته مع القنصل. فالداي مصطفى باشا طلب تسوية هذه المسألة، وكذلك تسديد مستحقات الرعايا الجزائريين الآخرين، الذين صدروا لهما القمح ولم يتقاضوا ثمنه حتى الآن. مثل دين مولاي محمد الذي صدر القمح إلى فرنسا ولم يتقاض ثمنه. فالمبلغ الذي استثمره في هذه العملية، التي تعود إلى عدة سنوات مضت، هو ملك للحاج

(102): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34 . الجزائر – باريس 7 جوان 1798 .

علي، وكيل الجزائر بتونس وبوفاة هذا الأخير بدون وارث، فإن أمواله تعود إلى بيت المال، وبالتالي فإن الدولة أصبح لها الحق فيها. وهناك شؤون أخرى مشابهة لها، ولكن مراسلة الداي لم تتعرض لها، لأن الدولة ليست لها مصلحة مباشرة فيها(103). كما استولت البحرية الفرنسية على سفينة مشحونة بالقمح أرسلت إلى مرسيليا، مما جعل الداي يلح في مراسلته هاته، على ضرورة تسوية هذه المسائل التي عددها وفي أقرب الآجال لأهميتها ومعقوليتها من جهة، ولكونها تمثل تجاوزات يستلزم إصلاحها. كما طلب الداي تسديد مبلغ القرض الذي قدم للمبعوث الخاص هيركولي. وبالفعل انتهت السنتان اللتان حددتا كأجل للتسديد، إلى جانب إلحاحه الشديد على وجوب احترام السفن الجزائرية، وكذلك السلع الجزائرية المحملة على متن السفن الأخرى «كماتفعل الجزائر ذلك بالنسبة للسفن والممتلكات الفرنسية»(104).

عاد الداي لإثارة هذه المسائل مرة أخرى، في رسالة وجهها إلى المديرية التنفيذية وباللغة الفرنسية في 17 سبتمبر 1798، عندما بلغه أن رسالته الأولى لم تفهم فهما صحيحا «إما للجهل باللغة التركية أوبسبب سوء النية» ملحا على ضرورة تسويتها برد الحقوق لأصحابها في أقرب الآجال(105).

لم ترض فرنسا المطالب الجزائرية. لقد اتبعت سياسة المماطلة والتسويف إلى ما لانهاية، والتي تخفي في الحقيقة موقفا كانت قد اتخذته منذ بداية شهر مارس المنصرم(1798). وبالفعل ففي هذا التاريخ، أصدرت المديرية التنفيذية بناء على تقرير وزير العلاقات الخارجية، قرارا يقضي بمصادرة الممتلكات العثمانية وممتلكات رعاياها بفرنسا. كما نص هذا القرار في بنده الثاني على حجز ممتلكات رعايا الجزائر، تونس وطرابلس مؤقتا، وتعليق تسديد ديونهم(106). إن هذا القرار الذي يعني في حقيقته، إعلان القطيعة مع الدولة العثمانية، ومع دول المغرب البحرية لم تعلن عنه السلطات الفرنسية بل أبقته سرا لتتخذ من موانئها

(103): Plantet، ن.م. رسالة الداي للمديرية التنفيذية جوان 1798 ص ص 476 - 478 . مثلما حصل للتاجرين عبد السلام أمين محمد، وعبد الحفيظ إسماعيل. تقريري وزيري الشؤون الخارجية والبحرية المؤرخين على التوالي في 25 أغسطس و 3 سبتمبر 1798 . م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34 .

(104): ن.م. ص ص 480 - 482 .

(105): Plantet، ن.م. ص ص480 - 482 .

(106): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34 .قرار المديرية التنفيذية المؤرخ في شهر فانتوز س6 (مارس 1798).

مصيدة لتجارة رعايا هاته البلدان دون أن تتحمل تبعات ذلك تجارتها وملاحتها البحرية في المتوسط. فهذا السلوك الغريب، إن لم يكن الفريد من نوعه، على الأقل في العلاقات الفرنسية الإسلامية، كان السبب في التوتر الذي سيحدث وفي القطيعة التي سوف تنجم عنه. ففرنسا تمارس القطيعة دون أن تعلن عنها وتغزو دون أن تعلن الحرب.

عندما بدأت المديرية التنفيذية تتهيأ لتنفيذ مشروع حملتها ضد مصر، بدأ يتبلور لديها، ضرورة مسالمة دول المغرب البحرية. واتضحت هذه الضرورة أكثر عندما قامت الحملة في طريقها إلى مصر، بافتكاك جزيرة مالطة من بين أيدي فرسان القديس يوحنا، الذين اشتهروا باسم فرسان مالطة في 12 جوان1798، وضمها لفرنسا. فجزيرة مالطة كانت تتمون لإعاشة سكانها من شبه جزيرة إيطاليا، ولما كانت مملكة نابولي غير راضية عن احتلال الفرنسيين للجزيرة، فإن المسؤولين في باريس كانوا يتوقعون أن تقوم هاته بوضع العراقيل في طريق توفير المواد المعاشية لها. وهو ما دفعهم إلى التفكير في التوجه إلى بلدان المغرب لتعويض هذا الاحتياج. لقد طلب من القنصل مولتيدو العمل في هذا الاتجاه[107]. وبطبيعة الحال فواقع العلاقات بين هاته البلدان وفرنسا لاتدعو إلى التفاؤل، وهو مادفع بالمديرية التنفيذية إلى إعادة النظر فيما سبق أن قررته بخصوص حجز ممتلكات رعايا هذه البلدان في فرنسا. لقد طلبت من وزير البحرية أن يرفع لها تقرير حول الشكاوى التي رفعها هؤلاء أمام القضاء الفرنسي، ليصل إلى خلاصة كون الإجراءات التي اتخذت ضدهم تمثل خرقا لقانون البشر، الذي يستند في هذه الحالة على المعاهدات التي تضبط العلاقات بينهم وبين فرنسا، موضحا أن القانون الفرنسي عالج هذه المسائل من زاوية القضاء العام الأوروبي، لأنه ليست له إمكانية أخرى غير هذه. ولكنها كانت على حساب العدل، وعلى حساب المعاهدات التي تنظم علاقات هؤلاء الأطراف مع بعضهم البعض. فالمخرج الوحيد، يكمن في تدخل المديرية التنفيذية خارج إطار القضاء لإعادة الحقوق لأصحابها[108]. كما قدم وزير الشؤون الخارجية بدوره تقريرا لها حول نفس الموضوع، مركزا على الخصوص على

(107): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34 . باريس – الجزائر 8 جويلية 1738 .
(108): ن.م. تقرير وزير البحرية للمديرية التنفيذية (دون تاريخ).

ضرورة مسالمة هذه الدول بعد احتلال مصر، والعمل على منع إمكانية انجرارها وراء الدولة العثمانية «في حالة قيام هذه الأخيرة بإعلان الحرب ضدها»[109]. فبعد أن استعرض مختلف الشكاوى التي تقدم بها رعايا هاته الدول، وبين فائدة ترضيتها من زاوية مصالح فرنسا على ضوء الوضع الجديد الذي اكتسبته باحتلالها لمصر، اختتم الوزير تقريره بالتأكيد على «أن طريقة التعامل مع هذه البلدان بسيطة للغاية: الوفاء بالالتزامات، واحترام مواعيد تقديم الهدايا، التي هي تقليد متبع منذ عهد موغل في القدم، وتنفيذ المعاهدات بصدق وإخلاص، فهذه هي الطريقة التي تضمن التعايش معها، ومنع منافسينا من اكتساب مكانة مهيمنة لديها على حسابنا»[110].

حتى نهاية شهر سبتمبر (1798) لم يبد هناك ما يحمل على الاعتقاد بوجود تحول في الموقف الفرنسي إزاء المطالب الجزائرية. فسلوك قنصلها بالجزائر يدفع إلى الاعتقاد بأنها تتجه نحو التصلب أكثر. ففي لقاء جمعه بالداي عند منتصف شهر جويلية، قدم القنصل مطالب فرنسا للمرة الأخرى بلهجة فيها شيء من الحدة، جعلت الداي يفكر بعد انتهاء المقابلة في استدعائه من جديد لاستيضاحه ولكنه لم يفعل[111]. كما أن تدخل الخزناجي، حرصا منه على الإبقاء على أواصر الصداقة بين البلدين، لحمل السلطات الفرنسية على الاستجابة للمطالب الجزائرية، مؤكدا لها للأهمية التي يوليها الداي لترضية هذه الشكاوى، باء هو الآخر بالفشل[112]. وهو ماجعل الداي يراسل المديرية التنفيذية مرة أخرى، ولكن بلهجة شديدة هي أقرب إلى التهديد «عند استلامكم لهذه الرسالة الودية يجب عليكم أن تبادروا برد السفينة بشحنتها دون أن ينقص منها شيء. وإذا كان في نيتكم أن تعوضوا قيمتها حسب التقدير التي تضعونه، فإننا نعلمكم بأننا لن نقبل ذلك، حتى ولو عرضتم علينا مقابل المائة فضة ألفا من الذهب. يجب

(109): ن.م. تقرير وزير الشؤون الخارجية للمديرية التنفيذية مؤرخ في 30 سبتمبر 1798 .
(110): المصدر السابق.
(111): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر34 الجزائر – باريس 19 جويلية 1798 .
(112): بعث الخزناجي لوزير الشؤون الخارجية طاليران برسالتين أعطى في الثانية تفاصيل اضافية لإقناعه بشكاوى الجزائر المشروعة. (انظر Plantet ن.م. ص ص. 482 - 484). ولأول مرة تحدث مثل هذه المبادرة: أن يقوم مسؤول كبير في الدولة من غير الداي بمكاتبة مسؤول أجنبي في مستوى وزير الشؤون الخارجية، وهو مايعني أن مؤسسات الدولة وصلت إلى مستوى من التطور جعلها تتجه نحو التخصص، وتحديد الصلاحيات. رسالة الخزناجي تتصدرها العبارات التالية «سيدي مصطفى الخزناجي والوزير الأول للداي».

القسم الثاني

عليكم رد السفينة بشحنتها كما هي. كما نطلب منكم أن تسددوا وبأسرع ما يمكن كل المبلغ الذي أنتم مدينين به لليهودي بكري[113].

بقي الوضع في حالة السداد بين الطرفين. ذلك أن لباريس هي الأخرى طلبات تنتظر توضيحها، ولكنها ليست شكاوى عن تجاوزات كما هو شأن المطالب الجزائرية، وإنما هي طلبات تعضيلية، لم تجد الجزائر في ظل هذا التوتر ضرورة النظر فيها. كما أن المديرية التنفيذية لم ترد على رسالة الداي الأخيرة وإنما كلفت قنصلها، عند منتصف شهر ديسمبر، بتسليم مذكرة له تبلغه فيها باحتلال جزيرة مالطة وضمها لفرنسا، كما تطلب إطلاق سراح الأسرى المالطيين الموجودين بالجزائر مقابل إطلاقها من جهتها لسراح الأسرى المسلمين المحجوزين الذين كانوا بالجزيرة «والذي من المؤكد أن يكون من بينهم جزائريون» كما أعلنت بأنها تحتفظ بحقها في المطالبة مستقبلا، بمعاملة المالطيين مثل الفرنسيين. وهكذا فعند وصول مبعوث السلطات إلى الجزائر، ومعه فرمان يطلب من الداي إعلان القطيعة مع فرنسا والدخول في حرب ضدها، كانت العلاقات الثنائية في حالة توتر قصوى.

ففي صباح يوم 23 ديسمبر (1798) أعلنت الجزائر الحرب رسميا ضد فرنسا. وتم اعتقال القنصل ومعه ثمانية عشر فرنسيا كانوا مقيمين بمدينة الجزائر. كما أرسلت تعليمات لباي قسنطينة تأمره بإغلاق مراكز الوكالة الإفريقية في كل من عنابة والقالة وحجز ممتلكاتها[114].

---

(113): Plantet، ن.م. ص ص485 – 486 رسالة الداي للمديرية التنفيذية 23 أكتوبر 1798 .
(114): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34 .رسالة من أخت مرتّق القنصلية سيلف إلى القنصل السابق فالير. الجزائر 7 نيفوس س 7 . (23 ديسمبر 1798).

الفصل الثالث

من القطيعة إلى المصالحة

تمثل الحملة ضد مصر فصلا من فصول الصراع الساخن الذي احتدم بين فرنسا الثورة وأعدائها، والذي اندلعت شرارته الأولى منذ ربيع سنة 1792. وحتى سنة1798، فإن مسرح الحرب لم يتجاوز حدود أوروبا الغربية وشبه جزيرة إيطاليا، إلى جانب بعض المعارك البحرية المحدودة التي جرت وقائعها على مياه المتوسط والأطلسي.

لقد استطاعت جيوش الثورة كسب الجولة الأولى من هذا الصراع عندما تمكنت من تفتيت الائتلافية الأولى، وتشتيت أعضائها بدءا من سنة 1795، عندما أخرجت بروسيا من الائتلافية بتوقيع معاهدة صلح معها في مدينة بال في15 أفريل 1795، ثم تلتها هولندا (معاهدة لاهاي 16 ماي 1795) وإسبانيا (معاهدة بال الثانية في 22 جويلية 1795) بحيث لم يبق في المواجهة المباشرة ضد فرنسا على الساحة القارية سوى النمسا مدعمة من انجلترا.

لقد نجم عن هذا التغير في الموقف العسكري والسياسي الذي شهدته المنطقة أن تحول مركز الصراع الفرنسي – النمساوي إلى شبه جزيرة إيطاليا. إن اقرار المديرية التنفيذية بتعيين قائد جديد على رأس الجيش العامل على الجبهة الإيطالية، يعكس قناعة هذه الأخيرة بأن قرار الحسم ضد النمساويين سيكون في هذه المنطقة.

وبالفعل، فإن العمليات الأولى التي خاضتها القوات الفرنسية تحت قيادة نابليون بونابرت، الذي خلف على رأس جيش إيطاليا، أكدت هذه النظرة. لقد وجه القائد الفرنسي جهوده في البداية، ضد ملك سردينيا حليف النمسا وأجبره على توقيع الهدنة في 18 أفريل 1796، ثم معاهدة الصلح في الشهر التالي، تنازل بمقتضاها عن مقاطعة السافوا وعلى مدينة نيس والأراضي التابعة لفرنسا. بعد تحييد ملك سردينيا وجه جهوده ضد القوات النمساوية التي اشتبك معها في سلسلة من

المعارك انتهت كلها لصالح القوات الفرنسية. ويمثل استسلام القوات النمساوية أمام مدينة مونتو في 02 أفريل1797 انتصارا عسكريا حاسما أحرزته القوات الفرنسية، حيث أصبح الطريق إلى العاصمة النمساوية فيينا مفتوحا، وهو ما أجبر النمسا على توقيع الهدنة في 18 أفريل1797، ثم صلح كامبو فورميو في 18 أكتوبر من نفس السنة، الذي أرضى جميع مطالب فرنسا الإقليمية.

فالضفة اليسرى لنهر الران أصبحت تشكل الحد الشرقي للجمهورية. وكان رفض النمسا لهذا التنازل في السابق سببا في استمرار الحرب حتى هذا التاريخ، وعلى مسرح شبه الجزيرة، فإن فرنسا لم ترد كنس النفوذ النمساوي بها نهائيا، بل على العكس، فقد حاول نابليون أن يقيم توازنا بين مصالح النمسا ومصالح فرنسا، رغبة منه في عزلها عن انجلترا وكسبها إلى جانبه للتعاون معها. فالتنازل لها عن البندقية التي غزاها، وعن ممتلكاتها، محتفظا فقط بالجزر الأيونية (كورفو، زانت وسيفالوني) تؤكد هذه الرغبة[1].

لم تستسلم انجلترا للأمر الواقع الذي أقامته هذه التسويات التي فرضتها فرنسا على أعضاء الائتلافية القارية، والتي كرست حرية حركتها وهيمنتها على ساحة غرب أوروبا، وعلى شبه جزيرة إيطاليا. لقد بقيت وحدها في الميدان تحارب هذه الهيمنة عن بعد،بواسطة قواتها البحرية وتتصدى لها.لم يشكل هذا الوضع أي خطر مباشر على النفوذ الفرنسي، ومع ذلك فقدكان مصدر إزعاج وقلق بالنسبة للمديرية التنفيذية التي انبثقت عن انقلاب 18 فريكتيدور من السنة الخامسة (4 سبتمبر 1797) التي اتخذت من سياسة الغزو والهيمنة خيارا ثابتا في علاقات فرنسا الخارجية.

في ظل هذا الجو الذي اختلطت فيه الوطنية المتطرفة بحب الغزو من أجل السيطرة، فإن الموقف الانجليزي أصبح يشكل عائقا يجب التخلص منه بأي ثمن. ففي ظل هذا الانشغال، تبلورت فكرة إعداد جيش من الإيرلنديين، أعداء مملكة انجلترا التقليديين لإنزاله على أرض الجزيرة. وبالفعل، تكون هذا الجيش الذي وضع على رأسه الجنرال هوش، الذي يعتبر من ألمع قواد جيش الثورة، وأبحر فعلا في اتجاه انجلترا. لكن العاصفة شتّتت سفن الأسطول التي كانت تحمله (ديسمبر1796) واضعة بذلك حدا لهذه المحاولة.

---

(1): حول العلاقات الأوروبية على عهد الثورة والامبراطورية انظر على الخصوص:
Faugier, La revolution française et l'empire napoleonien. Paris 1954. p.A.ssim.
Droz. Histoire diplomatique 1684-1919.Paris, p.p201-219. 1972.

إن الانتصار الذي تحقق في هذه حرب إيطاليا جعل فرنسا تكتسب أكثر فأكثر ترويض النمسا وإخضاعها، وإثر توقيع معاهدة كامبو فورميو أقرت المديرية التنفيذية تكوين جيش لغزو الجزر البريطانية في 26 أكتوبر 1797 تحت قيادة الجنرال بونابرت.

كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق لتجهيز هذه الحملة، عندما الغزو في الجهة الشمالي عن فكرة على إثر التقرير الذي قدمه بونابرت في نهاية فبراير 1798 والذي أبرز فيه بأن المشروع يحمل نوعا من المغامرة ويكتنفه الكثير من المخاطر. لقد وجد وزير العلاقات الخارجية طاليران وجهة نظره، كما سانده وشجعه في تحويل الحملة إلى وجهة أخرى غير الجزر البريطانية، ودعى بمحاولة النيل من انجلترا مباشرة غزو أراضيها، وهي عملية غير مضمونة، فضلا لا بد من الجهود إلى الإضرار بمصالحها الحيوية المتمثلة في التجارة المشرقية على الخصوص، وذلك باحتلال مصر، وجعلها وضع اليد على تلك القارة الهندية التي هي منبع الثراء ومصدر قوة انجلترا.

فعدد من العوامل تساعد على تفسير قرار المديرية التنفيذية بنقل ساحة المواجهة ضد انجلترا من أوروبا إلى ما وراء البحار. إذا كانت قوة انجلترا هي التجارة، فهي أمة من أصحاب الدكاكين حسب تعبير نابليون، ونقطة الضعف فيها هي الوقوف على تجارتها من أي خطر قد يهددها، وهو ما يدفعها إلى الرضوخ للأمر الواقع وقبولها التعايش مع الهيمنة الفرنسية على غرب أوروبا. هذا العامل هو الذي قدمه الفرنسيون لتبرير عدوانهم على مصر، وهي جزء من الامبراطورية العثمانية للباب العالي نفسه، ولدول المغرب العربي، مؤكدين لهم بأنه ليست لهم أية نية للاستقرار بها، ولا النيل من أي بلد إسلامي آخر. وفي اتجاه الباب العالي يضيف الفرنسيون بأنهم جاؤوا من تمكين هذا الأخير من استعادة نفوذه الذي ضرب به المماليك عرض الحائط بخلعهم عصا الطاعة وما نجم عنه من إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار الذي أضر بمصالح فرنسا التجارية، إلى جانب انتهاك المماليك للمعاهدات المبرمة بينها وبين الدولة العثمانية[2]. إن هذا العامل في الواقع، لا يمكن أن يرقى إلى مستوى التعليل، وبالتالي غير مقنع لتفسير الموقف الفرنسي، ذلك أن التجارة الانجليزية تضررت هي الأخرى بسبب حالة الفوضى المتفشية في مصر في هاته الفترة، وأن تجارتها الأسيوية كانت تمر عبر مستعمرة الرأس التي افتكها الانجليز من الهولنديين

(2): حول الأوضاع السائدة في مصر قبل الحملة الفرنسية انظر د. فؤاد شكري، عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة 1952 ص31 - 42.

على إثر تحالفهم مع فرنسا. أما الطريق البري لهذه التجارة فمنافذها الرئيسية تقع في بلاد الشام وآسيا الصغرى وليس في وادي النيل.

إن الرغبة في التوسع والاستعمار هي الدافع الرئيسي لهذه الحملة. لقد تقاسم هذه الرغبة مع بونابرت كل من العضوين التنفيذيين القويين في هذه الفترة وهما: باراس، ووزير العلاقات الخارجية طاليران. ويعتقد البعض أن تحمس هذا الأخير للمشروع هو الرغبة في إبعاد الخطر على انجلترا التي يكن لها ولاء مضمرا لاعتبارات مصلحية[3].

وبونابرت من جهته كان لا يخفي شوقه إلى اليوم الذي تتاح له الفرصة لتحقيق حلمه المشرقي، فمنذ عام 1797 كان يردد دائما أن الوقت سوف لن يطول عندما يتأكد كل واحد أنه لكي نهزم انجلترا يجب احتلال مصر. وفي مناسبة أخرى أعلن أمام المندوب النمساوي أن الجمهورية الفرنسية تعتبر المتوسط بحرها، ويجب أن تسيطر عليه، فتنازله عن كل الأراضي التابعة البندقية للنمسا واحتفاظه فقط بالجزر الأيونية، تمثل الخطوة الأولى على طريق تحقيق هذا الهدف[4].

أدت الحملة ضد مصر لا إلى استسلام انجلترا، وإنما إلى انفجار الوضع من جديد على كامل الساحة الأوروبية. لقد اهتز البناء الذي أقامته المديرية التنفيذية، ومن قبلها حكومة الترميدوريين وضربت التسويات التي فرضتها فرنسا منذ معاهداتها مع بروسيا في بال ربيع 1795 إلى معاهدتها الأخيرة مع النمسا - في كامبو فورميو - عرض الحائط، وانقلب الموقف من جديد ليشهد قيام إئتلافية أوروبية ثانية ضد فرنسا.

لم يقدر الفرنسيون على ما يبدو، تقديرا جيدا درجة رد الفعل التي سيحدثها اعتداؤهم على بلد إسلامي يشكل جزءا من أراضي الدولة العثمانية الحليفة القديمة لفرنسا، أو أنهم كانوا يعتقدون أنه بإمكانهم امتصاص أي رد فعل من طرف القسطنطينية دون أن يؤدي ذلك إلى نشوب حرب معها، ويبدو أن طاليران كان واثقا من إمكانية تطويق أي استياء لدى القسطنطينية، حيث طمأن بونابرت بهذا الخصوص، ووعده بأن يقوم هو نفسه بزيارة العاصمة العثمانية لتسهيل مهمته في مصر[5]. فالتماطل والارتخاء الذي تعاملت به الدولة العثمانية مع المبادرة الفرنسية في البداية، يعطي بعض المصداقية لتقديرات طاليران التي يبدو أن لها ما يسندها.

(3): J.Droz، م.ن، ص214.

(4): A Soboul, Histoire de la revolution française, Paris, 1974, T.2, PP 265-267.

(5): J.Droz، م.ن، ص214.

هزم المماليك في معركة الأهرام يوم 21 جويلية 1798. وفي 23 منه دخل بونابرت مدينة القاهرة. وفي يوم ١ أغسطس فاجأت البحارة الأنجليزية بقيادة نلسون الأسطول الفرنسي عند أبي قير ودمرته عن آخره. لقد انقطعت السبل عن الحملة، وبهذا يكون الجيش الفرنسي قد وقع في مصيدة كبيرة يصعب عليه الخروج منها.

لم تتضح الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تتماطل في اتخاذ موقف ضد فرنسا من الضروري التذكير بهذا الصدد أن إمكانية الرد على هذا الغزو لم تكن متوفرة على أرض مصر نفسها، فليس للقسطنطينية وجود عسكري على أرضها كما أن وجود الأسطول الفرنسي على سواحلها قبل تدميره على يد الأنجليز يمثل عاملا مثبطا لأي مشروع يهدف إلى إرسال القوات عن طريق البحر. هذه الاعتبارات هي التي تفسر تأخرها في إعلان الحرب ضد فرنسا حتى يوم 10 سبتمبر 1798.

لقد اتخذ هذا القرار بعد تحالف مع روسيا في 23 ديسمبر من نفس السنة والتي فتحت بمقتضاه المضائق أمام الأسطول الروسي للنفاذ إلى المتوسط. وسوف يعزز هذا التحالف بعد أيام قليلة بالتحالف الآخر الأنجلو-العثماني-الروسي، حيث قامت هذه الأخيرة بإرسال قوات إلى شبه جزيرة إيطاليا. كما قامت باحتلال الجزر الأيونية وحصار الحامية الفرنسية التي كانت متمركزة في جزيرة كورفو على الاستسلام مع مستهل 1799. ومع حلول ربيع هذه السنة تحول الصراع إلى حرب طاحنة شملت كلا من غرب أوروبا وشبه جزيرة إيطاليا ومصر وبلاد الشام وتكبدت القوات الفرنسية هزائم متتالية على كامل الجبهات خلال المرحلة الأولى من هذه الحرب.

1 - موقف الجزائر من احتلال مصر:

لا تشير المعلومات الدقيقة اليوم إلى موقف الجزائر من احتلال مصر خلال الخمسة أشهر الأولى قبل إعلان القطيعة مع فرنسا عند نهاية شهر ديسمبر 1798.

فالاستعدادات العسكرية التي كانت تجري على قدم وساق في مدينة طولون، خلال ربيع هذه السنة، ووجهة الحملة التي ظلت سرا مكتوما محصورا فقط لدى عدد قليل من القادة الفرنسيين، أطلق العنان للتخمينات والتي من بينها احتمال توجهها نحو الجزائر. ومن المؤكد أن السلطات الجزائرية كانت قلقة من الأصداء التي كانت تصلها حول هذه الاستعدادات، ولكن ليس هناك ما يشير إلى كونها

عبرت عنه علانية، لا بمناسبة استقبالها للقنصل الجديد مولتيدو، ولا خلال لقاءات هذا الأخير مع المسؤولين، خاصة الخزناجي ووكيل الحرج. ويمكن اعتبار المبادرة التي اتخذها الداي حسن باشا - وهو على فراش الموت، عندما قام بمهادنة القنصل الجديد قبل استلام هدايا هذا الأخير، وهي بادرة لم تكن لها سابقة قبل هذا التاريخ[6] - كنوع من التعبير عن هذا الانشغال، والذي لم نجد له أي صدى لدى الداي الجديد مصطفى باشا، الذي شدد لهجته نحو فرنسا في أول استقبال له للقنصل مولتيدو[7].

لاشك أن السلطات الجزائرية تكون قد تنفست الصعداء عندما علمت أن الحملة الفرنسية قد استولت على جزيرة مالطة (12 جوان 1798)، التي تمثل المركز الرئيسي للقرصنة الصليبية منذ عدة قرون. كما تكون قد استقبلت بارتياح تلك المبادرة التي يكون نابليون قد اتخذها بإطلاق سراح مئات من الأسرى المسلمين من مختلف الأقطار الإسلامية المتحررين بها[8].

منذ احتلال مدينة القاهرة (جويلية 1798)، عمد بونابرت إلى [illegible] البحرية والمسالك العلوية حول [illegible].

لقد استغل [illegible] المغاربة [illegible] ليحصلوا نسخة من البيان الذي أصدره

(6) مراسلات [illegible] القنصلية الفرنسية [illegible]
(7) أنظر أعلاه.
(8) [illegible]

(Berbrugger, "La régence d'Alger sous le consulat et l'empire, correspondance de Napoléon" In.Rev.Af. T.19 (1875) PP.16-31).

[illegible] (أنظر

Grandchamp, La course maltaise le long des côtes barbaresques à la fin du XVIII siècle, in. rev.af 1952, PP. 105).

كما أن المذكرة التي بعثها [illegible] السلطات الجزائرية في النصف الثاني من شهر سبتمبر 1798 حول مسألة مالطة (أنظر أعلاه) لم تعط رقما محددا حول عدد الأسرى الذين أطلق سراحهم، وإنما اكتفت بالقول بأن عددهم كان كبيرا. كما لا يبدو أن الأسرى الجزائريين الذين قد يكونوا ضمن هذا العدد قد وصلوا إلى الجزائر قبل القطيعة. فالمراسلات الدبلوماسية لا تتضمن أية إشارة إلى ذلك.

والمتضمن الأسباب التي دفعت فرنسا إلى احتلال مصر والقضاء على سلطة المماليك بها، مؤكدا أن بلاده لاتستهدف من وراء ذلك لا النيل من سيادة الدولة العثمانية ولا الاضرار بمصالح دول المغرب. وهو نفس المنشور الذي حمله للأسرى المسلمين المشارقة الذين تم إطلاق سراحهم عند وصول الحملة الاسكندرية. كما حمّل بعض الأعيان منهم رسائل شخصية لحكام بلدانهم، يؤكد فيها نفس النوايا، ومعبرا عن أمله في استمرار العلاقات السلمية بينهم وبين فرنسا(9).

إن ضمان مساعدة، أوعلى الأقل حياد دول المغرب، يمثل انشغالا لدى فرنسا، وضرورة حيوية بالنسبة لقائد الحملة، خاصة بعد تدمير الأسطول الفرنسي عند أبي قير، وانقطاع سبل الاتصال مع فرنسا عن طريق البحر. فبونبرت كان يريد التخفيف من الحصار الخانق الذي فرضه عليه الأسطول الانجليزي بالتعاون مع الأسطول العثماني، عن طريق إيجاد متنفس له عبر منطقة المغرب يسمح له، على الأقل، بتبادل المراسلات مع بلاده، لقد طلب من القناصل العاملين في هاته البلدان خاصة في طرابلس وتونس، أن يبذلوا كل جهدهم من أجل ذلك. ولايبدو أن هاته البلدان أبدت تحفظات حول هذا المسعى خلال الشهور الأولى من احتلال مصر. ولقد ازدادت الحاجة إلى دول المغرب أكثر، عندما قررت مملكة نابولي الانضمام إلى الائتلافية المعادية لفرنسا.

فالنتيجة الأولى لهذا الوضع هي تهديد مالطة بالمجاعة، إن لم تقم دول المغرب بتموين الجزيرة. وبالفعل فالبوادر الأولى لهذا الخطر المتوقع تتمثل في تلك العراقيل التي بدأ يضعها حاكم جزيرة صقلية، منذ بداية شهر أغسطس(1798) لعرقلة تموين الجزيرة، والتي عوضتها التسهيلات التي منحتها السلطات الطرابلسية والتونسية في هذا المجال(10)، وهو موقف يندرج في الإطار العام للعلاقات بينهما وبين فرنسا في تلك الفترة قبل أن تحدد الدولة العثمانية موقفها من احتلال مصر والذي استمر حتى بعد اعلان هذه الأخيرة الحرب ضد فرنسا في 09 سبتمبر 1798 . وقد لوحظ بعد هذا التاريخ، توافد المبعوثين العثمانيين على المنطقة حتى نهاية السنة. فأول إشارة إلى وجود مبعوث عثماني في الجزائر كانت في 19 أكتوبر (1798).

في تقريره عن المصاعب التي تواجهها الوكالة الإفريقية والتي تعود لأسباب

(9): berbrugger، ن.م.
(10): berbrugger، مراسلات نابليون الأولى، ن.م.

داخلية للوكالة بالدرجة الأولى، لاحظ موثق القنصلية سيف أن هاته ازدادت استفحالا خاصة عندما وصلت الأنباء عن هزيمة الأسطول الفرنسي عند أبي قير، وقدوم المبعوث العثماني إلى الجزائر والتي حل بها منذ عشرة أيام(11).

لا نملك معلومات حول ماجرى بين المبعوث العثماني والسلطات الجزائرية، ففقدان الأرشيف الديبلوماسي الجزائري غداة الاحتلال، ترك فراغا لايمكن سده(12). وحسب الشائعات التي التقطها موثق القنصلية سيف حول مهمته، هو أنه يحمل فرمانا من السلطان يوصي فيه بإعلان الحرب ضد فرنسا. والبعض يقول أن السلطان طلب الاستعداد للحرب وليس إعلانها في الحين، وأن الداي ليس متحمسا للقطيعة. ونميل إلى الاعتقاد بأن الباب العالي يريد إعلان الحرب وليس الاستعداد لها فقط. ويؤكد هذا الاعتقاد قيام باي قسنطينة وقائد عنابة باتخاذ بعض الإجراءات ضد المصالح التجارية الفرنسية، مما اضطر الداي للتدخل لإلغائها، وتوبيخ المبادرين بها دون انتظار أوامره بهذا الصدد(13).

يبدو أن الموقف الجزائري من طلب القسطنطينية كان وسطا، فلم يكن هناك رفض قطعي، ولا استجابة آنية. ويحتمل أن يكون الداي قد وضع بعض الشروط لتلبية الطلب العثماني، ولكننا لانعرف طبيعتها. فهناك ما يشير إلى هذا الاحتمال، لقد كان هناك ذهاب وجيئة بين القسطنطينية والجزائر قام بها المبعوثون العثمانيون خلال هذه الشهور الثلاثة التي سبقت إعلان القطيعة مع فرنسا (أكتوبر- ديسمبر1798).

وعندما أعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا، كان مبعوث عثماني جديد قد وصل إلى الجزائر قبل أسبوع، حاملا معه هذه المرة فرمان التولية والخلعة مع رسالة من قيطان باشا للسلطات الجزائرية. فقد جرت العادة أن يقوم الداي عند توليته بإرسال مبعوث إلى القسطنطينية يحمل الهدايا التقليدية، ليلتمس فرمان التولية من السلطان. ونادرا ما تم تجاوز هذا التقليد(14)، لكن هذه المرة فإن السلطان هو الذي أوفد إلى الجزائر مبعوثا يحمل فرمان التولية والخلعة وهذا ما يحمل على الاعتقاد

(11): مراسلات سيف ن.م. ص225 .
(12): بعض الشذرات التي نشرها دولو في أعداد المجلة الإفريقية في القرن الماضي حول بعض محتوياته تعطي صورة عن أهميته وثراءه الضخم الذي لايعوض.
(13): علق موثق القنصلية على هذا الموقف بأنه لو لم يكن في نفس الداي شيئا ضد فرنسا، لكان عقاب هؤلاء أشد وأقسى. المصدر السابق ص 328 - 329 .
(14): مراسلات سيف، ن.م ص 332 .

يكون الجزائر وضعت شروطا لإعلان الحرب ضد فرنسا، والتي يمكن أن تتلمس من بينها تلك المساعدة العسكرية الضخمة التي قدمتها الدولة العثمانية للجزائر[15].

حمل هذا المبعوث رسالة معبرة من قبطان باشا للجزائريين والتي عقد الديوان جلسة خاصة لقراءتها. ومما جاء فيها «إن الفرنسيين الغدار قد هاجموا على حين غرة إقليم مصر، وإن أعدادا كبيرة من المؤمنين هم يرزحون الآن تحت أغلالهم من جراء هذا الفعل الغادر. إن ما حدث يهمكم أنتم كذلك، وأن الباب العالي قد عقد العزم على الرد على هذا العدوان. لقد أصدر أمره للأسطول بالخروج والتوجه إلى المتوسط لملاقاة السفن الفرنسية واقتناصها، ولقد طلب تبليغ ذلك للإيالات (دول المغرب البحرية) لأن من واجبها هي الأخرى أن تأمر سفنها بالإبحار لتشارك في الجهاد»[16]. بعد قراءة هذه الرسالة دار نقاش حول الموقف من فرنسا، والذي على إثره تقرر إعلان الحرب ضدها، واستنهاض الدول المغربية الأخرى لاتخاذ نفس الموقف. لقد بعث الداي برسائل لكل من تونس وطرابلس والمملكة العلوية، أبلغها بالقرار الذي اتخذته الجزائر، كما دعاها إلى اتخاذ نفس الموقف. كما أرسلت تعليمات لباي قسنطينة بإيقاف أعوان الوكالة الإفريقية وإرسالهم إلى مدينة الجزائر عن طريق البر. كما طلب القيام بنفس العمل منه في كل من القل وعنابة والقالة وحجز ممتلكاتها.

(15): تشتمل هذه المساعدة على خمسين مدفعا وست مدافع مهراس و400 قضيب من حديد وألف مكحلة [illegible] من نوع [illegible] وألف [illegible] وألف [illegible] وألف عارضة و40 دفة و60 قطعة حديد لصنع [illegible]، وألف وخمسمائة قنطار من البارود، ومائتي قنطار من الرصاص، وألف وخمسمائة قنطار من [illegible] وخمسمائة قنطار من ملح البارود، وألف كورة مدفع، وألف قنطار من [illegible] وثلاثة عشر ألف كورة مدفع ([illegible]) – مراسلات المبعوث الأولى، [illegible] ص122.

(16): من ذكر في...... A. Devoulx, Le rais Hamidou, Alger, pp 33 et suiv.
[illegible] «... وأول ما يجب عليكم عمله هو إيقاف القنصل الفرنسي الذي في مدينتكم مع رعايا أمته والزج بهم في السجن لإشعارهم باحتقاركم لهم... لقد قررت إيالتكم [illegible] وشجاعتها [illegible] أن تقاتل اللصوص الأعداء [illegible] الشريعة والشرف لن يكون مآلهم سوى الدمار، سارعوا إلى تلبية نداء الجهاد في سبيل الله وسيجازيكم بنصره على أعدائكم في سبيله.. إن أسطول الباب العالي، بالتعاون مع الأسطول الإنجليزي سيقوم بمحاصرة الأعداء الكفرة وعليكم أنتم أن تعملوا على منع أية سفينة تحمل المدد والمؤونة من الوصول إليهم. وسيأتي اليوم الذي يصبح فيه الفرنسيون الغادرون المحاصرون في الإسكندرية والقاهرة عاجزين [illegible]. إن هؤلاء الكفرة المحاصرين من كل جهة هم الآن على وشك الانهيار الكامل، وعندها سينكشف جورهم وفسادهم وسيلقون جزاءهم. إنكم مشهورون بجرأتكم وحماستكم وشجاعتكم وإخلاصكم، [illegible] للمشاركة في الجهاد، [illegible] سفن الفرنسيين [illegible] سفنكم لملاقاتها، اقضوا عليها واسرقوها، أسروها. لقد [illegible] أسلافكم بالانتصار [illegible] وكونوا في مستوى الآمال المعقودة عليكم فذلك هي رغبة مولانا السلطان».

في غياب المراسلات الدبلوماسية بسبب القطيعة، فإننا نتوفر على معلومات مفصلة عن وضعية الرعايا الفرنسيين أثناء احتجازهم، بفضل مراسلات موثق القنصلية سيف، التي كان يبعث بها من السجن إلى مقر الوكالة بمرسيليا. لقد ترك لنا وصفا دقيقا لما جرى في الأيام الأولى من حدوث القطيعة في رسالة مؤرخة في 26 ديسمبر أي بعد خمسة أيام من إيقافه «في هذا اليوم (21 ديسمبر) تم إيقاف جميع الفرنسيين وأرسلوا بنا إلى البحرية، حيث قيدونا في سلاسل واحدا واحدا، ووضعونا أمام المدفع الكبير معرضين لنظر الناس. وفي اليوم التالي تغير وضعنا حيث أرسلوا بنا إلى مخزن الأشرعة دون أن يكلفونا بالأعمال لنعود في المساء إلى السجن، حيث نقضي الليل في مسكن كبير كتاب العبيد، الذي هو رئيس السجن في نفس الوقت. لقد طمأنونا بما يجعلنا نأمل في كون هذه المعاملة ستتغير عندما يسافر المبعوث العثماني، وسيرجعونا إلى منازلنا ويردوا لنا حوائجنا وأمتعتنا. لقد أخبرونا بأن مساكننا مغلقة وأن مفاتيحها محفوظة عند الداي. أما النساء فقد أرسلن كلهن إلى منزل قنصل جمهورية بطافيا[17]. لقد قضينا ليلة واحدة فقط ونحن مكبلين، ثم أعطيت تعليمات لفك قيودنا عند عودتنا من البحرية إلى السجن في المساء. وفي الصباح نقيد من جديد. أما ابن القنصل وابن أخيه والمواطن جيمون الابن[18] فإنهم لم يبقوا معنا سوى يومين ولم يقيدوا سوى بالعقدة الخفيفة»[19].

كان عدد الرعايا الفرنسيين الموجودين في الجزائر عند إعلان الحرب، ثمانية عشر رجلا وخمس نسوة، أما أعوان الوكالة الإفريقية في شرق البلاد فكان عددهم 95 شخصا، بينهم أربعة عشر مسؤولا إداريا[20] لم تكن ظروف الحجز قاسية عليهم، خلافا للعادة في مثل هذه الحالات. فلم يخضع هؤلاء للتسخير والأعمال الشاقة سوى أيام قليلة وبصورة شكلية فقط، في الوقت الذي أعفي منها القنصل وابنه وابن كاتبه، وشخص يدعى لافوري[21]، كما لم تنقطع

(17): وهو الاسم الذي أصبح يطلق على هولندا التي أصبحت جمهورية على غرار الجمهورية الفرنسية على عهد المديرية التنفيذية، وأصبحت تابعة لها وتدور في فلكها.
(18): جيمون الابن، استقر أبوه بمدينة الجزائر منذ عام 1759، وأسس شركة تجارية تعتبر أكبر شركة فرنسية بالعاصمة حتى نهاية القرن.. راجع... Devoulx A, Releve...
(19): مراسلات سيف نفس المصدر.
(20): م.ع.ف/م.ك.ت. الجزائر 34، تقرير للمديرية التنفيذية، باريس 27 مارس 1799.
(21): السيد لافوري تاجر وسمسار الداي الخاص، استقر بالجزائر منذ سنة 1763 وتوفي بها في 12 نوفمبر 1800 (Devoulx, Releve... p.422).

اتصالاتهم بخارج السجن. فكان قناصل كل من بريطانيا وإسبانيا والدنمارك يمدونهم بما هم في حاجة إليه[22]. كما عمل كل من الخزناجي ووكيل الحرج، وكذلك التاجران بكري وبوشناق على تخفيف ظروف اعتقالهم، في نفس الوقت الذي كانوا يسعون فيه لدى الداي لإقناعه بالسماح لهم بالعودة إلى منازلهم. وهذا ما تم فعلا، بعد أقل من شهر ونصف من احتجازهم[23] مع إشعارهم بضرورة البقاء في منازلهم، والخروج في الليل فقط، لكي لا يراهم الناس، ويبلغ ذلك مسمع الداي فيتراجع عن موقفه «وبما أننا في شهر رمضان ومن تقاليد المسلمين أن يجعلوا من الليل في رمضان نهارا، وبالتالي سيكون هناك كثير من الناس في الشوارع، وهذا يعني أنه عندما سمح لنا بالعودة إلى منازلنا فكان منتظرا منا أن نبقى محجوزين بها»[24]. إن هذا الإشعار يمكن تفسيره على أنه إجراءا وقائيا من أجل أمنهم وسلامتهم. لقد كان هناك استياء شديد لدى الناس ضد فرنسا، بسبب غزوها لمصر. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى محاولة النيل من رعاياها المقيمين في الجزائر. هذا الاحتمال تدعمه الإشارة التي وردت في إحدى رسائل سيلف، في كون الفرنسيين فقدوا المكانة التي كانوا يتمتعون بها لدى الناس، حيث أصبحوا ينظر إليهم بازدراء وعدم اكتراث[25].

يبدو أن هناك شخصيات في السلطة لم تكن مقتنعة بالموقف الذي اتخذ ضد فرنسا. ويأتي في مقدمة هؤلاء الخزناجي (رئيس الوزراء) ووكيل الحرج وربما الداي مصطفى باشا نفسه. فالقرار اتخذ من طرف الديوان، وهو يستجيب في نفس الوقت للاتجاه العام السائد لدى الناس[26]. ولم يكن من السهل التصدي له والوقوف في وجهه علانية، وهذا ما يفسر ظهور ما يمكن وصفه بالدبلوماسية السرية التي انتهجتها الدايلكية، والتي كان التاجران بوشناق وبكري أداتها

---

(22) قام القنصل مولتيدو، بموجب عدة رسائل إلى حكومته كان يبعثها من طريق التاجرين بكري وبوشناق، ومن طريق القناصل الأوروبيين م.ع ف.أ.م ق.ش الجزائر34 . سجن الجزائر - باريس في بلوفيوز سنة 3 (22 جانفي 1799).
(23) انظر مراسلات سيلف في تدم. والمؤرخة في 25 و 27 ديسمبر 1798 و 25 جانفي 07 فبراير 1799، ص 332 - 334 و 401 - 404 .
(24) سيلف، مراسلات تدم ص405 .
(25) المصدر السابق.
(26) أثر الاحتلال الفرنسي لمصر السيئة صيتا لدى الناس. ولدينا موقف معبر عن هذا الاستياء سجله أحد شعراء تونس في أقصى الغرب العربي من البلاد. ومن المؤكد أن هذا الاستياء كان عاما في جميع مناطق الغرب العربي.

الرئيسية. وقبل أن نتعرض لهذا الجانب في العلاقات الجزائرية الفرنسية والنتائج التي انتهى إليها، فمن الضروري التعرف أولا على رد فعل فرنسا ضد القرار الجزائري.

2 - رد فعل فرنسا:

أثارت الأقاويل التي شاعت في الأوساط الأوروبية بالجزائر، والتي نقلتها إلى أوروبا وخاصة فرنسا حول كون الداي أرغم على الموقف الذي اتخذه بإعلان الحرب ضدها نوعا من التردد لدى الحكومة الفرنسية، التي تباطأت في اتخاذ موقف للرد على القرار الجزائري. وهو ما دفع طاليران، على ما يبدو، إلى تقديم تقرير مطول حول العلاقات مع الجزائر، ركز فيه على الخصوص على دحض فكرة كون الداي أجبر على الموقف الذي اتخذه، وأنه كان فوق إرادته. «كيف نفسر سرعة خروج السفن الجزائرية إلى البحر، مزودة بتعليمات تقضي بالاستيلاء على كل السفن المحملة بالمؤن، والمتجهة إلى موانئنا؟ وكيف نفسر تسرع الداي في مكاتبة كل من تونس وطرابلس ومراكش ليطلب منهم التضامن معه ضدنا» وإذا كان قد أرغم فعلا، فأين السفن والقوات التي أجبرته على ذلك، وأرغمته على العمل ضد إرادته؟ إن الجزائر ليس لها ما تخشاه من جانب السلطان، [27] ويضيف طاليران «أنه لو كان الداي مصطفى باشا يراعي حقا مكانة ممثل الخلافة فلماذا تجاهل - وقد تربع على كرسي السلطة منذ ثمانية أشهر - إرسال السفارة التقليدية إلى القسطنطينية؟ ليخلص إلى القول بأن الداي لم يرغمه أحد على هذا الموقف الذي اتخذه ضد فرنسا؟ وإنما حز في نفسه عدم تقديم الهدايا القنصلية التقليدية وحنق بسبب ذلك على الفرنسيين. ولقد استغل هذه الفرصة ليعلن الحرب ضدها، ولكن «مراعاة منه لما بقي لديه من الاعتبار القديم الذي كان بيننا، فهو يقول، كما أنه يقال عنه أنه كان مرغما»[28].

في 15 فبراير 1799 أصدرت المديرية التنفيذية قرارا، يقضي بقيام السفن الحربية، وكذلك سفن القراصنة الفرنسيين بمهاجمة كل سفينة حربية كانت أم

---

(27) م.ع ف.أ.م ق.ش. الجزائر34 تقرير المديرية التنفيذية في 16 بلوفيوز سنة 7 (4 فبراير 1799).
(28) المصدر السابق.

تجارية تحمل الراية الجزائرية أوالتونسية أوالطرابلسية(29). كما ينص القرار كذلك على إيقاف رعايا الدول الثلاثة، ووضع اليد على ممتلكاتهم لتصرف عائداتها على تعويض الفرنسيين الذين يكونون قد تضرروا بسبب إجراءات مماثلة تكون قد اتخذت ضدهم في هاته البلدان، كما ينص القرار أيضا على عدم إعفاء السفن المحايدة من هذا الإجراء، في حالة شحنها للسلع التي هي ملك لهذه الدول أولرعاياها(30).

بعد صدور هذا القرار بأيام قليلة قدم طاليران تقريرا آخر للمديرية التنفيذية جاء فيه «أنه يوجد بفرنسا مصالح للمسلمين العثمانيين والمغاربة، كما يوجد بها أيضا رعايا لهذه الدول، وكلهم لهم ممتلكات وأموال معتبرة تتمثل في السفن والسلع، وديون على الجمهورية وعلى الخواص من الفرنسيين كذلك.

لقد أحضرت وزير المالية في الوقت المناسب وطلبت منه تعليق تسديد ديون هؤلاء الأجانب على الخزينة، فهذا الاقتراح له ميزته. ذلك أنه عندما تبدأ المفاوضات التي ستفتح عاجلا أم آجلا مع هاته الدول أومع بعض منها سيكون لدى فرنسا ورقة جديدة تستعملها»(31).

لقد راجع طاليران رأيه حول موقف الداي الحقيقي في تقرير مطول للمديرية التنفيذية مؤرخ في 27 مارس 1795 استعرض فيه الوضع في منطقة المغرب من زاوية المصالح الفرنسية، وتصور ما يجب عمله في هذا الصدد في هاته الظروف. فبعد أن سجل الموقف المتضامن لدول المغرب الثلاثة ضد فرنسا، واعترافه بكون غزو مصر

(29): استثنيت السفن المراكشية من هذا القرار بسبب رفض سلطان المغرب الاستجابة لطلب الدولة العثمانية وطلب الجزائر بإعلان الحرب ضد فرنسا. أثار حجز ممتلكات الرعايا الجزائريين بفرنسا استياء عميقا في الجزائر، خاصة لدى التاجرين ولدى الخزناجي، ذلك أن المعاملة التي حظي بها الرعايا الفرنسيون سواء أثناء إيقافهم أوبعد إطلاق سراحهم، والخدمات التي قدمها لهم التاجران جعلهما يعتقدان أن فرنسا سوف تستثنيهما من قرارها. لقد أعلن بوشناق لقنصل فرنسا وللأعوان أنه في حالة حجز ممتلكاتهم من طرف الحكومة الجزائرية فإنه سيقوم باشترائها منها ليردها لهم بدون مقابل. غير أن هذه الأخيرة لم تتخذ مثل هذا القرار. أما بخصوص السلع التي تم حجزها في مراكز الوكالة الإفريقية، فقد اقتطعت منها مستحقات الخزينة، والمتمثلة في متأخرات أقساط اللزمة وكذلك مستحقاتها من إتاوة المرجان التي تأخر دفعها لبضع سنوات، أما الباقي وبعد أن تم تقديرها حسب الأسعار الجارية فقد سلمت لبوشناق كجزء من مستحقاته على الخزينة الفرنسية. لقد طلب الخزناجي من موثق القنصلية الفرنسية ضبط هذه الأمور بالاتفاق مع بوشناق، غير أن هذا الأخير وضع هذه السلع التي استلمها من الحكومة أمامه، معلنا أنه «لايريد أخذ أي شيء هو ملك للفرنسيين وتحت أي عنوان كان». سيلف، مراسلات في ن.م. ص407 - 409 .

(30): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر34، قرار المديرية التنفيذية المؤرخ في27 بلوفيوز س7 (15فبراير 1799).

(31): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34، تقرير للمديرية التنفيذية فانتوس س7 (مارس 1799).

قد أثار استياء جميع المسلمين «الذين تعودوا أن ينظروا لأراضيهم نظرة التقديس» ومع ذلك فلم يكن هذا كافيا في نظره للقرار الذي اتخذته الجزائر بإعلان الحرب ضد فرنسا. ولو كان الأمر عكس هذا لأعلنت الحرب بمجرد علمها بسقوط القاهرة بين أيدي الفرنسيين، ولكن هذا لم يحدث، ولقد تطلب الأمر تدخل السلطان وإلحاح شديد، ولم يتحقق ذاك إلا بصعوبة، فالتقارير الأخيرة الواردة من الجزائر تؤكد بأن «الداي ووزرائه والأعيان والشعب كلهم كانوا يرغبون في الإبقاء على حالة السلم مع فرنسا، ولكن الجيش هو الذي ضغط وأجبر الداي الضعيف على اتخاذ هذا القرار»(32). وبعد أن حيا موقف الداي السابق حسن باشا، الذي كان يتهيأ حسب قوله لإعلان الحرب ضد انجلترا، استعرض بعض المواقف «غير الودية» للداي الجديد، مثل مطالبته بتسديد القرض الذي قدمه سلفه لفرنسا بمجرد اعتلائه كرسي الدايلكية. كما تعرض لوضعية الرعايا الفرنسيين، مؤكدا أنهم لم يفقدوا شيئا من ممتلكاتهم، كما لم يلحق بهم أي ضرر ما عدا كونهم لايستطيعون الخروج إلا بالليل فقط. كما تعرض التقرير لدحض فكرة كون نفوذ التاجرين اليهوديين يطغى على كل نفوذ في الجزائر، مؤكدا أن «أكبر واحد من هؤلاء اليهود، هو أدنى اعتبارا بألف مرة من آخر واحد من بين الأتراك» ومع هذا يجب معاملتهم بلباقة ومراعاة نظرا للخدمات التي أسدوها والتي لايزالون يقدمونها للرعايا الفرنسيين بالجزائر، ولقيامهم بإرسال عدة سفن محملة بالمؤن إلى جزيرة مالطة. ويختم طاليران تقريره بالتأكيد على ضرورة العمل في اتجاه تحييد المغرب البحرية في الصراع الدائر مع الدولة العثمانية ومع الانجليز، مع كونه يستبعد إمكانية تحقيق شيء ملموس في الوقت الراهن. كما يفترض أن الداي نفسه لايستبعد فكرة تحقيق المصالحة، ولكن ليس في الحين. وبناء على هذا فهو يرى ضرورة البدء في العمل من أجل هذه الغاية «عن طريق المفاوضات التي يتحتم علينا فتحها في أقصر وقت» ومن أجل إنجاح هذا المسعى تقدم للمديرية التنفيذية باقتراحين: أولهما تفويضه وبصفة منفردة، للتعامل السياسي مع الرعايا الجزائريين والمغاربة المقيمين في فرنسا، مطالبا منذ الآن بإخراجهم من السجن، ووضعهم تحت إقامة جبرية في منازلهم تحت حراسة واحد أواثنين من رجال الدرك. وإذا كان هذا غير ممكن وتصر المديرية التنفيذية على إبقائهم تحت حراسة الشرطة، فإنه يطلب من وزير الشرطة أن لايعمل

(32): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر34، تقرير للمديرية التنفيذية 7جيرمينال س7 (27 مارس 1799).

شيئا مخصوصا بهم إلا بالاتفاق معه ومن ناحية أخرى، فهو يطلب أن يرخص له بأن يتكفل تدخل القنصل [illegible] (موليندو) بالجزائر لصالح الرعايا الفرنسيين [illegible] للسماح لهم بعمارة البلاد مع كل ممتلكاتهم. كما نصت [illegible] المعاهدات المبرمة بين الطرفين مقابل حصول الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا على نفس التسهيلات(33).

3 - دور التاجرين بكري وبوشناق في الدبلوماسية السرية للبلدين:

تميزت الأدبيات التاريخية الفرنسية بالتركيز على دور التاجرين بوشناق وبكري في العلاقات الجزائرية - الفرنسية منذ بداية القرن التاسع عشر، من خلال مسألة الديون التي حملت بكل ثقلها على كاهلها، جعلتها تعيش في حالة توتر مزمن أفضت إلى القطيعة بين البلدين عام 1827. لن نتوقف عند هذه المسألة لتأكيد حقيقة هذا الزعم أو دحضه(34) بل سنكتفي هنا بمحاولة تلمس الظروف والملابسات التي دفعت بهذين التاجرين إلى الواجهة، ليصبحا أداة العمل الدبلوماسي السري بين يدي الدولتين.

إن الظروف الصعبة التي كانت عليها فرنسا أثناء حكم اليعاقبة والترميدوريين وجزء من عهد المديرية التنفيذية، عندما كانت تصارع أعداءها على جميع الجبهات وفي الجهات الأربع، وتعاني حصارا بحريا خانقا في المتوسط والأطلسي إلى جانب حرب أهلية مضطرمة في عدة جهات من البلاد. فحرص الجزائر على مد يد العون والمساعدة لدولة «عريقة» في صداقتها مع المسلمين، بقدر ما تسمح به وضعية دولة محايدة في الصراع الدائر في أوروبا، فهي كدولة لها التزامات مع أطراف الصراع، لا يمكن لها أن تتجاوز حدودا معلومة لموقف الحياد الذي اختارته مهما كان متفهما جعلها تتلمس أنفذ وسيلة لتحقيق هذه الرغبة دون الاخلال ظاهريا بالتزاماتها كدولة محايدة. إن الخواص من التجار لبلد محايد يتوفرون على إمكانية العمل بحرية أكثر مما يتوفر للدولة. لقد استخدم الداي حسن باشا، هذه الإمكانية ليكون في مستوى المثل لمتطلبات «الصداقة الحقة». فدفع بالتاجرين دفعا، ترغيبا وترهيبا إلى فتح المعاملات التجارية مع فرنسا، وتزويدها بالمواد المعاشية المختلفة، وخاصة

(33): المصدر السابق.

(34): أنظر حول هذه المسألة الفصل السابع أدناه.

الحبوب. لقد كانت حتى معاملاتهما في الماضي تتم مع انجلترا وجميع البلدان الإيطالية. فأصبح حد لكل تردد لديهما، أنشئ بالأموال من الحرية للقيام بعملياتهما التجارية لمصلحة فرنسا. هكذا بدأت جذور هذه المسألة.

منذ بداية هذه المعاملات، لم يكن الفرنسيون مرتاحين لهذين التاجرين. لقد كانوا يتعاملون معهما بكل حذر وريبة. ففي الوقت الذي كانوا يطالبونهما بالمزيد من شحنات القمح كانوا يسددون قيمتها بالتقطير. ولم يكن بوسعهما وقف معاملاتهما نظرا لتشعب عملياتهما في فرنسا نفسها من جهة، وضغط الداي عليهما باستمرار من جهة ثانية.

هناك إلى جانب هذه الدوافع العملية التي أملت على الفرنسيين هذا الموقف، أسباب نفسية ومعنوية لا نتوقف عندها. فالمعاملات التي كان التاجران يجريانها مع انجلترا كانت تغيظ الفرنسيين وتقلقهم لدرجة كبيرة. لقد تبين لهم منذ وقت مبكر إمكانية استخدام الدين الذي لهما على فرنسا لضمان ولائهما من جهة، والضغط بواسطتهما على الجزائر من جهة ثانية. وبذلك تحولت مسألة هذا الدين من إطارها الطبيعي كإحدى أدوات المعاملات التجارية لتأخذ وجها سياسيا في نظر الفرنسيين.

بالنسبة للجزائر، حاولت تبديد هذه النظرة وإزالتها لدى الفرنسيين كلما سنحت مناسبة لذلك، فعندما اشتكى القنصل جانيون سانت أندري من التاجرين، متهما إياهما بتفضيل التعامل مع الانجليز على حساب مصالح فرنسا، تصدى الداي حسن باشا لدحض هذا الاعتقاد، مؤكدا له أن معاملاتهما هي تجارية بحتة. وعندما جدد القنصل الجديد موليتيدو هذه الشكوى أمام الداي مصطفى باشا، طلب منه هذا الأخير تقديم الدليل على ما يقول، وهو كفيل بردعهما في الحين. لم يراجع الفرنسيون موقفهم بالرغم من التطمينات التي سمعوها من المسؤولين. لقد ازداد اعتقادهم بأهمية الورقة التي بين أيديهم، والمتمثلة في الدين رسوخا أكثر بعد حدوث القطيعة واحتياج فرنسا إلى حياد الجزائر، الذي أصبح يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لها، لقد عبر وزير العلاقات الخارجية، عن هذا الانشغال بكل وضوح في تقريره الأخير للمديرية التنفيذية(35).

تمت الإشارة لأول مرة للدور السياسي للتاجرين، بوشناق وبكري، في مراسلة لموثق القنصلية لإدارة الوكالة الإفريقية بمرسيليا قبل أسابيع قليلة من القطيعة. عندما

(35): أنظر أعلاه.

تشير إلى الجهود التي كانا يبذلانها لدى الخزناجي ووكيل الخرج لمنع إعلان الحرب ضد فرنسا[36]. كما بذلا بعد ذلك مساعي حثيثة ومتواصلة لمساعدة الرعايا الفرنسيين الموقوفين والتخفيف عليهم، وبالفعل فإن ظروف الحجز لم تكن قاسية على هؤلاء. كما احتوت ممتلكاتهم وأمتعتهم سواء تلك التابعة للأفراد أو الشركات، مثل الوكالة الإفريقية المستقرة في شرق البلاد، أو بيت جيمون وراقل اللذان استقرا بالعاصمة. لقد كان للتاجرين انشغالا خاصا من هذه الناحية، لما لهما من علاقة مباشرة بممتلكاتهم الموجودة في فرنسا، ووضعية أفراد من عائلتيهما الذين استقروا بها.

لقد ساعدهما على السعي في هذا الاتجاه شخصيات في الدولة لم تبد حماسا حول موضوع الحرب مع فرنسا، والتي أبدت عطفا نحو رعاياها في الجزائر أثناء احتجازهم. وتشير مراسلات موثق القنصلية إلى موقف ثلاثة من هؤلاء: وهم الخزناجي، ووكيل الخرج، ووكيل باي وهران بالجزائر. وبخصوص الشخصية الأولى، فإن علاقة الصداقة التي كانت تربطه بالتاجر بوشناق معروفة لدى الخاص والعام، حتى أن الناس كانوا ينعتون هذا الأخير بكونه أخ الخزناجي[37]. أما وكيل الخرج فصداقته بالتاجرين تفرضها عليه طبيعة وظيفته كمشرف على العلاقات الخارجية للجزائر وعلى مصالح رعاياها في البلدان الأجنبية. ولايستبعد أن يكون قد نسجت من خلالها بعض المعاملات التجارية بينهما وبينه، ولكنها معاملات محدودة بكل تأكيد كما سيتبين بعد ذلك. أما وكيل باي وهران الذي تشير إليه المراسلات بكونه كان يسعى هو الآخر لصالح الرعايا الفرنسيين، فصداقته مع الداي مصطفى باشا رشحته ربما في نظر التاجرين لأن يلعب دورا في هذا المسعى. وقد تكون له علاقة بالمعاملات التجارية لليهوديين في غرب البلاد، لأن لهما وكلاء في مختلف المدن يقومون بشراء الحبوب لحسابهما[38].

لقد توقف التاجران بعض الوقت عن متابعة مساعيهما لصالح الفرنسيين، عندما وصلتهم الأخبار عن الإجراءات القاسية التي اتخذتها فرنسا ضد ممتلكاتهم وأقاربهم المقيمين بها، والتي لم يكونا يتوقعانها ولكنهم استأنفوها بالرغم من إبقاء السلطات الفرنسية على بعض الإجراءات التضييقية على أقاربهم. لقد تمكنا من الحصول على

(36): سيلف، مراسلات. م.س. ص ص 332 - 333 .
(37): أحمد شريف الزهار: مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر 1980، ص.77.
(38): مراسلات سيلف. م.س. ص ص 407 - 409 .

الإعفاء من أعمال التسخير، بالنسبة لعمال الوكالة الإفريقية الذين اقتيدوا إلى العاصمة، والذين تم إطلاق سراحهم بعد فترة قصيرة. كما فعلا نفس الشيء بالنسبة للجنود الذين تم أسرهم في البحر أثناء عودتهم إلى بلادهم[39].

أثار احتجاز ممتلكات التاجرين في فرنسا استياءا عميقا لدى المسؤولين الذين لم يكونوا يتوقعونها على ما يبدو، اعتبارا لمبدأ المعاملة بالمثل. لقد رفعت السلطات الفرنسية يدها عن ممتلكات الرعايا الجزائريين الآخرين، عندما علمت أن ممتلكات رعاياها في الجزائر لم تمس، وأبقت إجراءاتها على ممتلكات التاجرين. كما فرضت قيودا على تحركات أفراد عائلتيهما المقيمين في فرنسا، وهو مادفع الداي إلى مكاتبة ملك اسبانيا يطلب منه التوسط لإلغاء هذه القيود[40]. لم تبادر فرنسا إلى تلبية هذا الطلب، لأن الجزائر ستعود لطرح الموضوع مرة أخرى بعد بضعة أشهر، وبلهجة شديدة. لقد استدعى الخزناجي قنصل فرنسا واثنين من مسؤولي الوكالة الإفريقية، ليصرح لهم بأنه بلغه أن الحكومة الفرنسية لاتزال تعامل بقسوة أفراد أسرتي التاجرين وتضيق عليهم، كما أنها لاتزال تحتجز ممتلكاتهم «في الوقت الذي أطلقت فيه سراح كل الرعايا الجزائريين والتونسيين الآخرين وردت لهم ممتلكاتهم». فهو مغتاظ من هذا السلوك الذي يميز بين رعايا بلد واحد، في الوقت الذي عاملت فيه الجزائر كل الفرنسيين معاملة واحدة وبدون تمييز. ليختم تصريحه أنه في حالة ما إذا لم يتغير الوضع ويعامل أقارب اليهوديان كما يعامل الفرنسيون هنا «فإن البحرية في حاجة إلى العمال»[41]، مشيرا بهذا إلى احتمال احتجاز الرعايا الفرنسيين من جديد، وإرسالهم إلى البحرية للأشغال الشاقة. لقد حضر بوشناق هذه المقابلة، وهو الذي قام بترجمة تصريح الخزناجي للأعوان الفرنسيين.

وفي باريس، قام يعقوب بكري من جهته بتقديم عريضة للمديرية التنفيذية، استعرض فيها مختلف المظالم والتجاوزات التي تعرض لها هو وأفراد أسرته

(39): كان هؤلاء الجنود وعددهم 250 جندي يشكلون الحامية التي أرسلها بونبرت إلى جزيرة كارفو التي ألحقها مع الجزر الأيونية الأخرى بفرنسا، لقد استسلمت الحامية للعثمانيين الذين تركوا سبيلها للعودة إلى فرنسا مزودة بجوازين عثماني وروسي، لكن البحرية الجزائرية اعترضت طريقها واقتادت أفرادها أسرى إلى مدينة الجزائر.
(40): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر34 باريس 3 جيرمينال س7 (24 مارس 1799).
(41): سيلف، مراسلات... في 1872Rev.afr. ص ص 2 -3 .

المستقرين في هاته البلاد. وبعد أن أشار إلى كونه مضى على استقراره الآن في مرسيليا خمس سنوات، ومع ذلك فإن التجاوزات التي تقترف ضدهم من طرف أعوان الحكومة لم تنقطع، لتصل في الفترة الأخيرة إلى حد لا يحتمل. ملفتا نظر المديرية التنفيذية بكون الداي يعتقد أن رعاياه يعاملون في فرنسا بعدل ومراعاة، شأن الرعايا الفرنسيين في الجزائر، فهو لايعلم أنهم موقوفون، وأملاكهم محجوزة، وأنهم يعانون من سوء المعاملة منذ وقت طويل «فلو علم بهذا، لتصرف في حق الفرنسيين المقيمين في بلاده بنفس الطريقة، ولأعادهم إلى الوضعية البائسة التي كانوا بها، والتي أخرجوا منها بفضل عناية الله ومساعي بيت بكري»(42) ليطلب في الأخير أن تعامله السلطات الفرنسية كرعية لأمة متميزة، تتشكل أساسا من التجار، وليست لهم أية علاقة بالنزاعات والحروب(43). وفي مرسيليا حيث مقر شركة بكري، قدم اليهود الجزائريون المقيمون بها عريضة في نفس المعنى للقنصل تانفيل، ليبلغها لحكومته، حيث طالبوا فيها بحرية الاتجار في فرنسا وفي غيرها من البلدان، على اعتبارهم ينتمون إلى أمة هي في حالة «ترحال دائم وبالتالي يجب اعتبارهم مواطنين عالميين لايمكنهم أن يكونوا في حالة حرب ضد أية حكومة»(44)، علق القنصل على هذا الطلب بكونه «فريد من نوعه».

لايبدو أن السلطات الفرنسية قد توقفت عند هذا الطلب بأكثر من نظرة استغراب وازدراء. ولكن في المقابل، فصنفتهم كرعايا للجزائر، وعلاقاتهم الوطيدة مع بعض رجال الحكم في البلاد، لم يكن بالإمكان تجاهلها، ويبدو أن القيود التي فرعت عليهم قد رفضت نهائيا عند أواخر سنة 1799. فلم تسجل أية شكوى في هذا الصدد بعد شهر نوفمبر من هذه السنة. ومع مطلع سنة 1800 كان الدور السياسي للتاجرين وخاصة بكري بدأ يظهر جليا.

ففي منتصف جانفي سنة 1800 قدم بكري، باسم الداي مصطفى باشا، مشروع اتفاق للفرنسيين لوقف الحرب بين البلدين. وينص هذا المشروع على

(42): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34، عريضة يعقوب بكري للمديرية التنفيذية في أغسطس 1799 .

(43): في تقييد على هامش الوثيقة وصف هذا الطلب الأخير بكونه «غريب». وهو فعلا كذلك. فالقانون الدولي العام، أوقانون البشر كما كان يسمى لايتوفر على سوابق مماثلة يمكن الاستناد عليها لمعالجة مثل هذا الطلب.

(44): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34، مرسيليا 9 فريمير س8 (30 نوفمبر 1799).

وقف الأعمال العدائية بين الطرفين، وإعادة العمل بالمعاهدات المبرمة بينهما في الماضي، إلى جانب تعهد فرنسا بدفع مبلغ ستة ملايين فرنك للحكومة الجزائرية والتزامها بتسديد ديون التاجرين. أما بالنسبة للامتيازات الإفريقية فسوف تبقى تحت حراسة السلطات الجزائرية إلى حين توقيع صلح عام بين الباب العالي ودول المغرب البحرية مع فرنسا، حيث يعقد اتفاق جديد بشأنها يراعي توازن مصالح الأطراف المتعاقدة(45).

تمثل هذه المقترحات تطورا في الموقف الجزائري من الصراع الدائر في المشرق، بين الدولة العثمانية وانجلترا من جهة، وفرنسا من جهة ثانية، من زاوية كون الجزائر أصبحت لاتجد حرجا الآن في التفاوض مع فرنسا، بعد أن تأكد لديها أن مشاريع هاته في مصر وفي الشرق قد انهارت، ولم يبق لديها أي طمع للاستقرار والبقاء. ذلك أن شغل فرنسا الشاغل أصبح مركزا الآن على البحث عن السبل التي تجنبها مذلة استسلام جيشها، وتمكينه من الجلاء والعودة إلى فرنسا.

في إطار هذا المسعى انطلقت المفاوضات الفرنسية العثمانية قبل خروج نابليون من مصر في شهر اغسطس 1799، والتي أنهاها خليفته كليبير بتوقيع اتفاقية العريش، بين مفوض جيش الاحتلال، الجنرال ديزييه، ومفوضي الباب العالي مصطفى رشيد أفندي ومصطفى رايس أفندي في 24 جانفي 1800، لقد

(45): م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر 35 .... باريس 28 بلوفيوز س8 (16 جانفي 1800). يحتوي مشروع الاتفاق على ستة بنود هي الآتي:

البند الأول: تجري أحكام المعاهدات المبرمة في الماضي بين البلدين ابتداءا من يوم توقيع هذا الاتفاق من طرف القنصل الأول للجمهورية الفرنسية (نابليون بونبرت) من جهة، وسيدي يعقوب بكري مفوض الداي لعقد الصلح من جهة ثانية.

البند الثاني: إن فرنسا التي كانت تتمتع بحق استغلال الامتيازات الافريقية للتجارة وصيد المرجان قبل الحرب. فإن هاته تبقى تحت سلطة الجزائر إلى حين عودة السلام العام بين الباب العالي والأيالات المغربية وبين فرنسا. وحينها يعقد اتفاق جديد حولها يراعي فيه مصالح الأطراف المتعاقدة.

البند الثالث: تلتزم الحكومة الفرنسية بدفع مبلغ ستة ملايين فرنك في شكل إتاوة للداي.

البند الرابع: تلتزم الحكومة الفرنسية بتسديد كل الديون التي يطالب بها بكري، كما تتعهد من جهة أخرى بدفع قيمة ثلاث شحنات (سفن) هي ملك لبكري التي استولى عليها قرصان فرنسي قبل الحرب، والتي لم يبث في شأنها (أمام المحاكم الفرنسية) حتى الآن.

البند الخامس: تتوقف جميع الأعمال العدائية بين الجانبين بمجرد توقيع الاتفاق، وفي حالة سقوط غنائم بين أيدي الطرفين في فترة تبادل المصادقة فسيتم ردها من كلا الجانبين.

البند السادس: يطلق سراح أسرى الأمتين من كلا الطرفين دون أي تعويض.

بصفة عامة على جلاء الجيش الفرنسي بكامل أسلحته ومعداته[46].

ومن الضروري ملاحظة تزامن وصول مقترحات الداي إلى فرنسا، وتوقيع اتفاقية العريش، حيث يمكن القول بكونها خلصت السلطات الجزائرية من عقدة طالما أرهقتها منذ القطيعة مع فرنسا. فما دامت الدولة العثمانية قد تعاقدت مع هذه الأخيرة، أو في طريقها إلى ذلك، وأعيدت مصر إلى دار الإسلام، فليس هنالك ما يقف حائلا بعد الآن في نظر هؤلاء المسؤولين من إنهاء القطيعة معها، وهم الذين أطلقوا عددا من الإشارات منذ الربيع الماضي[47] في اتجاه إشعار الفرنسيين أن إعلان الحرب ضدهم ليس دافعه خلافا في المصالح بقدر ما يعود إلى ضرورة التضامن التي تفرض على المسلمين الوقوف صفا واحدا لمواجهة أي خطر يهدد جزءا من بلاد الإسلام، واستجابة لدعوة السلطان لمساعدته على إبعاد هذا الخطر.

رغم الاستجابة الظاهرية لنداء السلطان، ومع ذلك فلم تقم القوات البحرية بكل ما يجب أن تقوم به في هذا الصدد، فلم تضع حدا ضد الفرنسيين في المتوسط. فهذا الموقف له دلالته على ما يبدو، فهو يعني أنها ترفض أن تكون مجرد تابع تجرها السياسة العثمانية كما يحلو لها دون أن يكون لها تأثير على هذا التوجه[?].

والملاحظ الثاني على ما يبدو هو حول حلفائها الظرفيين. فمن المؤكد أن الجزائر لم تكن تنظر بعين الرضا لتنامي القوة الانجليزية في المتوسط، ولا تريد أن تساهم في دعم هذه القوة والزيادة من شأنها. هذا الاحتمال يدعمه رفضها لأي تعاون مع الانجليز ضد الفرنسيين كما أوصى السلطان بذلك. أما روسيا فإن سمعتها في الجزائر كانت في الحضيض بسبب جهدها الصليبي المتواصل ضد الأراضي الإسلامية في شمال البلقان وفي منطقة القوقاز، ومعاملتها القاسية لمسلمي هذه المناطق. فقدوم الأسطول الروسي إلى المتوسط [illegible] نتيجة هذا التحالف العثماني الروسي الذي فرضته الظروف. ويبدو أن الديبلوماسية الجزائرية في تعاطيها مع هذه الأوضاع قد استرشدت بهذين الاعتبارين: التعبير عن التضامن

---

(46) [illegible]

(47) [illegible]

مع الدولة العثمانية من أجل إخراج الفرنسيين من مصر، مع الاحتفاظ بكامل حريتها فيما عدا ذلك. هذا ما يفسر ربما موقف الداي من الإشارات التي جاءته من فرنسا لاستعادة العلاقات العادية بين البلدين، والتي رحب بها، لكنه اعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتجسيدها[48]. لقد أزاحت اتفاقية العريش المانع الذي يقف في طريق عودة العلاقات، وتهيأ الطرفان للتفاوض لتسوية كل المسائل المعلقة قبل القطيعة، وكذلك تلك التي نجمت عنها.

منذ شهر سبتمبر 1798، قررت المديرية التنفيذية تعيين قنصل جديد بالجزائر خلفا للقنصل مولتيدو، الذي لم يستلم وظيفته إلا في شهر ماي المنصرم. لم تبين بوضوح الأسباب والدوافع التي كانت وراء هذا التغيير السريع. بالتأكيد فإن مولتيدو، حسب مراسلاته الأولى، لا يتوفر على صفات تؤهله للنجاح في مهمته بالجزائر في منظور مشاريع فرنسا الشرقية، ولكنه ليس أسوأ من سلفه جانبون الذي طلبت الجزائر استدعاءه إذ لم يكن أحسن منه. وعلى كل لم تعط له الفرصة الكافية لإبراز قدراته الحقيقية في هذا المنصب الذي أصبح يكتسي أهمية خاصة في هذا الظرف.

ونميل إلى الاعتقاد بأن هذا الاختيار الخاص لمهمة القنصل في الجزائر هو الذي كان وراء هذا التغيير. فالقنصل الذي خلفه - شارل ديبوا تانفيل - كان يتمتع بنوع من الشهرة في الأوساط العلمية في فرنسا كمستشرق وعارف بمسائل الشؤون الشرقية بحكم إقامته في [illegible] أزمير منذ عام 1785 كمحافظ عام لفرنسا، حيث كانت تتبعه جميع القنصليات والمراكز التجارية الفرنسية في الامبراطورية العثمانية[49]. يدعم هذا الاحتمال قرار المديرية التنفيذية تعيينه بالجزائر، بتكليفه بمهمة لدى بونابرت بمصر قبل التحاقه بمنصبه، وهي المهمة التي لم ينجزها بسبب [illegible]، ودعوته إلى الالتحاق بالجزائر في أسرع وقت. لكن قيام الحرب عرقل سفره وبعد أن انتظر مدة في سفينة حاملة

---

(48) [illegible]

(49) لمزيد من التفاصيل حول المسار الوظيفي لهذا القنصل راجع:
Esquer G., Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger par le chef de bataillon Boutin (1808), suivie des mémoires sur Alger par les consuls de Kercy (1791) et Dubois-Thainville (1809), Paris, 1927.

تحول إلى مرسيليا وبقي يتحين الظرف المناسب للالتحاق بالجزائر[50].

من مرسيليا كان القنصل تانفيل يتابع ما يجري عن كثب، ويبلغ حكومته وجهة نظره حول مستجدات الساحة. ففي إحدى مراسلاته الأولى، أبلغها أن أعوان شركة بكري اتصلوا به ولكنه التزم جانب التحفظ نحوهم، كما أخطرها في نفس الوقت بأن المراسلات التي يتلقاها من المشرق تشير إلى الضغوط الكبيرة التي تمارسها كل من روسيا وانجلترا على الدولة العثمانية لربطها بتحالف ضد فرنسا[51]، وعندما اتخذت الدولة العثمانية إجراءات ضد الرعايا الفرنسيين اقتضتها ظروف الحرب، لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة مراقبة ما يجري على الساحة المغربية التي بدت له مقلقة من زاوية المصالح الفرنسية. ففي رأيه، أنه يجب العمل في اتجاه ضمان حياد دول المنطقة، والعمل على «تخويفها» من التواجد الانجليزي الروسي المكثف في المتوسط، وما يمثله ذلك من خطر عليها، واحتمال قيامهما باحتلال مراكز على الساحل والدفع بها في فيافي الصحراء. كما يجب تحسيسها بالأضرار التي سوف تحيق بتجارتها في حالة القطيعة مع فرنسا. مؤكدا من جهة أخرى أن فرنسا سوف تتضرر كثيرا من جرائها خاصة فيما يتعلق بتموين مقاطعاتها الجنوبية وجزيرة مالطا[52].ويعتبر تانفيل أن أفضل وسيلة لضمان حياد الجزائر هي ديون رعاياها «فهو أحسن مافي أيدينا يمكن أن نضمن به صداقتها»[53].

ومنذ ربيع 1799 بدأ تانفيل يلح على حكومته لإعادة ربط العلاقات مع الجزائر، استنادا إلى المعلومات التي كان التاجران بكري وبوشناق يمدانه بها، بعدما أصبح على اتصال وثيق بهما، مكنته من متابعة موقف المسؤولين في الجزائر عن قرب، مما جعله يؤكد بأنه على يقين بأن الجهود التي سيبذلها في هذا الاتجاه سوف تثمر. كما عاد ليلح مجددا عند استلامه للعريضة التي قدمها له أعوان شركة بكري في مرسيليا في بداية خريف 1799، ليعود إلى نفس الموضوع بعد وقت قصير وبإلحاح أشد «كل الرسائل الواردة من الجزائر تتفق على تأكيد حسن استعداد المسؤولين بها ولازلت مصمما على تحمل مسؤولية نجاح هذه المفاوضات أمام الحكومة»[54].

(50): م.خ.ف/م.و.ث. الجزائر4، تقرير القنصل عن نشاطه في الجزائر مؤرخ من اليكونت (بإسبانيا) في 8 ترميدور س9 (29 جويلية 1801).
(51): م.خ.ف./م.ق.ت الجزائر 34،... مرسيليا - باريس 11 فنديمير س7 (2 أكتوبر 1798).
(52): ن.م. جانوا - باريس 24 بريمور س7 (14 نوفمبر 1798).
(53): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 35 مرسيليا - باريس 25 فلوريال س7، (14 ماي 1799).
(54): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 35، مرسيليا - باريس 9 و 22 فرمير س8 (30 نوفمبر - 12 ديسمبر 1799).

4 - عودة العلاقات:

في الأسبوع الأخير من شهر ماي (1800) تلقى القنصل تانفيل أمرا بالتوجه إلى الجزائر للتفاوض من أجل إعادة العلاقات بين الدولتين. لقد زوده وزير الخارجية طاليران بتعليمات محددة حول مهمته التي أقرت من طرف القنصل الأول بونبرت الذي كان بإيطاليا في هاته الفترة[55] بدأت هاته بالتأكيد على كون إعادة السلم مع الجزائر ومع دول المغرب البحرية يكتسي أهمية بالغة، ويجب على القنصل أن يسعى بكل ما لديه من جهد من أجل تحقيق هذه الغاية التي حددتها في أربعة أهداف: إبرام الصلح وإعادة العلاقات مع الجزائر، ومع دول المغرب البحرية الأخرى لتنظيم تموين جزيرة مالطة انطلاقا منها، وربط الاتصالات مع الجيش الفرنسي المحاصر في مصر، والسعي لإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الموجودين بالجزائر[56]. كما حمل القنصل رسالة من بونبرت موجهة إلى الداي والتي جاء فيها: «أن ما حدث لاتعود أسبابه إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، وأن هاته قد زالت الآن، فليسن هناك ما يستدعي استمرار القطيعة التي ترى الحكومة الفرنسية بأنها ضد مصلحة الشعبين كما نعتقد أن هذا هو رأيكم كذلك». كما أبلغ مصطفى باشا بأن القنصل قد زود بكل الصلاحيات. وعبر بونبرت عن أمله في أن يجد مبعوثه المساعدة الضرورية لإنجاز مهمته «كتلك التي كان سيجدها أي موفد من عندكم لدينا»[57].

في بداية شهر جوان توجه القنصل تانفيل إلى الجزائر عن طريق اسبانيا، ومن برشلونة استقل سفينة أمريكية في اتجاه الجزائر، لقد تعرض لمغامرة أثناء السفر كادت أن تضع حدا لمهمته. فقد تم تفتيش السفينة الأمريكية من طرف البحرية الانجليزية مرتين، ففي المرة الأولى أسعفه الحظ ولم يكتشف أمره، وخوفا من أن تتعرض السفينة للتفتيش مرة أخرى، ألقى بكل أوراقه ومستنداته في البحر لإخفاء هويته. وبالفعل لقد حدث ما كان يخشاه، لقد تعرض الانجليز للسفينة الأمريكية مرة أخرى، واقتادوها إلى جبل طارق ثم إلى ميناء ماهون بميورقة، حيث تعرض

(55): مراسلات نابليون الأول. ت.م.
(56): كان عدد الأسرى الفرنسيين الموجودين في الجزائر عند هذا التاريخ يتراوح ما بين سبعة إلى ثمانمائة أسير، من بينهم مائتين وخمسين جنديا، الذين كانوا يشكلون حامية جزيرة كورفو الذين تمّ أسرهم في البحر.
(57): Plantet، ن.م. ص ص 488 - 489 .

لاستجواب دقيق. لقد نجح في تضليل الانجليز عندما ادعى بأنه من «المهاجرين»[58]، فأطلقوا سراحه وسمحوا له بمتابعة رحلته حيث استقل سفينة جزائرية من ماهون، لينزل في مدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1800 [59].

قبل استقباله من طرف الداي، كان له لقاء طويل يوم 15 جويلية «مع الأشخاص الذين يسيرون حكام الجزائر، والذين بالرغم من تظاهرهم بالضعف والتواضع، إلا أنهم هم السادة الحقيقيين في الواقع»، يقصد بذلك التاجرين بوشناق وبكري. لقد دار الحديث في هذا اللقاء حول الأسس التي سيرتكز عليها الصلح المقبل. فمشروع الاتفاق الذي قدمه بكري في شهر جانفي المنصرم، شكل بدون شك إطار هذه المقابلة التي مهدت للقاء مع الداي في اليوم التالي. كما سمحت للقنصل تانفيل بمعرفة انشغالات الداي، والاستعداد للرد عليها بما يرضيه وييسر له مهمته[60].

فأول موضوع تطرق له الداي عند استقباله للقنصل، هو مسألة احتلال مصر، حيث ندد بهذه العملية بشدة وأفاض حولها طويلا بلهجة تخللتها نبرات من الغضب. رد القنصل بأنه لم يكن من هدف وراء هذه العملية سوى الرغبة «في النيل من انجلترا عدوتنا المشتركة، وأن بلاده لم يخطر على بالها الاستيلاء على أي جزء من الأراضي الإسلامية قط. «إن أعداءنا الذين يحسدوننا على الصداقة القديمة التي تجمع بيننا، ينسبون إلينا مشاريع وتطلعات لانفكر فيها أبدا. والدليل على هذا هو أننا بادرنا بمجرد ما سنحت الفرصة، بوضع مصر بين أيدي السيد الكبير (السلطان العثماني) وكنا أحرارا في الاحتفاظ بها»[61]. رد الداي على كلام القنصل باستفسار يحمل معنى التحدي «لماذا لم تخرجوا إذن، ولماذا أنتم مستمرون في محاربة جيش الباب العالي؟». سجل القنصل أنه كان من السهل الرد على هذا الاستفسار بتحميل المسؤولية فيما حدث للإنجليز الذين عارضوا اتفاقية العريش. وأن بلاده لاتزال عند موقفها. فلا تزال راغبة في الجلاء عن مصر، والدليل على هذا، حسب قوله، هو أنها بدأت فعلا في تنفيذ هذا الاتفاق عندما سحبت قواتها من دمياط، وبدأت تتهيأ للجلاء عن القاهرة لولا تدخل الانجليز «ومنعونا من الخروج من

(58): م.خ.ف/م.و.ث. الجزائر14، الجزائر – باريس8 تيرميدور س9، كلمة المهاجر في قاموس الثورة الفرنسية تعني المعادي للثورة، وعند أعدائها تعني المعارض للنظام الجديد في فرنسا.
(59): انظر تفاصيل هذه الرحلة كما سجلها القنصل تانفيل نفسه في مراسلته لوزير العلاقات الخارجية في: م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر35، الجزائر – باريس 26 ميسيدو السنة8 (14 جويلية1800).
(60): المصدر السابق.
(61): م.خ.ف/م.و.ث. الجزائر14، أليكونت – باريس8 تيرميدور السنة8 (26 جويلية 1800)،ن.م.

مصر»[62]، مؤكدا أن فرنسا لاتزال تحتفظ بكامل قوتها، والدليل على ذلك «أنها استطاعت استرداد المواقع التي أخلتها بكل سهولة عندما اضطرها الانجليز إلى ذلك». لقد بدا للقنصل أن الداي قد اقتنع بهذه التوضيحات التي قدمت له، حيث نقل الحديث إلى المسائل التي تخص العلاقات الثنائية بين البلدين.

فأول مسألة طرحت في هذا الإطار، هي موضوع ديون التاجرين عندما طلب الداي تسديد مستحقاتهما في أقرب الآجال. لقد التزم القنصل بذلك، وأكد له أن الانشغال الأول لحكومة بلاده هو استئناف دفع أقساط هذه الديون لإنهائها، وأن هذه العملية ستستأنف بمجرد عودة العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين[63].

أسفرت هذه المقابلة عن نتائج جد مشجعة. فبعد يومين وقع اتفاق يقضي بإقرار هدنة غير محددة الأجل بين البلدين[64]. تمثل هذه الأداة الدبلوماسية أول نموذج من نوعه في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث تعطي الحرية لكلا الطرفين، إما بالعمل في اتجاه تطوير علاقاتهما، إذا كانت لديهما رغبة في ذلك، وهو ما يستلزم متابعة المفاوضات حول كل المسائل التي تهمهما، وتكريس اتفاقهما حولها بتوقيع معاهدة جديدة، أوتجميد علاقاتهما دون الاضطرار إلى إعلان الحرب والقيام بعمليات عسكرية ضد بعضهما البعض. فعودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي هي رغبة كلا الجانبين. ومن أجل ذلك استمرت المفاوضات بينهما.

شكلت مسألة الإتاوة التي تطالب بها الجزائر حكومة فرنسا – والتي حددها مشروع الاتفاق الذي عرضه بكري على وزير الشؤون الخارجية في شهر جانفي المنصرم، بستة ملايين فرنك – عقبة كبيرة في طريق الاتفاق، ففي مقابلته مع الداي حاول تانفيل إقناع هذا الأخير بالتنازل عن هذا الطلب، مؤكدا أن بلاده لن تقبل أبدا دفع مبلغ من المال مقابل معاهدة الصلح، وأن هذا الطلب يمثل إهانة ويمس كرامة «أمة قوية تريد السلم ولكنها لاتخشى الحرب»[65]. كما حاول القنصل إقناع مصطفى باشا بالمكاسب الكبيرة التي ستجنيها الجزائر من تصالحها مع فرنسا، وخاصة في المجال التجاري. لقد أظهر الداي الاستعداد للتنازل بخصوص المبلغ، والذي خفضه إلى مليون فرنك، ولكنه أكد في نفس الوقت بأنه لن يتنازل عن مبدأ

(62): المصدر السابق.
(63): م.خ.ف/م.وث الجزائر14، أليكونت – باريس8 تيرميدور س8 (26 جويلية 1800).
(64): أنظر ترتيبات هذا الاتفاق في جمال قنان، معاهدات ص ص 339 - 340 .
(65): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر36، الجزائر – باريس 13 تيرميدور س8 (1 أغسطس 1800).

دفع الإتاوة بأي حال من الأحوال. كما أشعر القنصل من جهة أخرى بأن بقية مطالبه ستلبى. وهذا لرغبته إذا تمت ترضيته حول هذه المسألة.

تعتبر مطالبة فرنسا بدفع إتاوة مقابل معاهدة الصلح، سابقة في تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية، فلم يسبق أن قدم الفرنسيون طلبا من هذا النوع، ولا يعود هذا إلى أن لها ثقل عسكري وسياسي، يميزها عن بقية الدول الأوروبية الأخرى، وإنما يرجع لتلك الحظوة والمكانة الخاصة التي ميزها بها السلطان سليم الأول، وتأكيد استقلالها عن الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، ودعم جهودها للتصدي لمحاولات الامبراطور شارل الخامس الهادفة إلى فرض سيطرته عليها(66).

تأكد هذا الدعم والمساندة بمنح السلطان العثماني لقب الامبراطور لملك فرنسا، وهو اللقب الذي يحظى به ملوك فرنسا في مراسلاتهم مع الملوك والأمراء المسلمين، ولكنهم كانوا لا يجرؤون على التسمي به أمام نظرائهم الملوك والأمراء الأوروبيين. لقد سار خلفاء فرانسوا الأول على هذا التقليد حتى سقوط شارل العاشر، آخر ملوك أسرة البوربون في فرنسا، في عام1830. فخروج الجزائر على هذا التقليد العريق في التعامل مع فرنسا، بمطالبتها بدفع الإتاوة يدعو إلى التساؤل عن الأسباب التي دفعتها لذلك. وهي المعروفة بشدة تمسكها بالتقاليد إلى درجة الجمود.

يبدو أن هناك سببان وراء هذا الموقف نحو فرنسا: الأول يعود إلى كون حكومة هذه البلاد، قررت منذ عهد جمعية الوفاق الوطني الترميدورية(1794)، عدم الترخيص لقنصلها بتقديم الهدايا القنصلية التقليدية عند التحاقه بمنصبه. لأول مرة لا يجوز الانسياق بهذا الصدد، وراء التفسيرات التي تبدو لنا غير موفقة في فهمها للدلالة الرمزية التي تعنيها هذه الهدايا، فليس الجانب المادي هو الطاغي في نظر الجزائريين لها، وإنما جانبها المعنوي والسياسي(67). لقد وفد على الجزائر منذ سنة1794 مبعوث خاص وثلاثة قناصل، آخرهم ديبوا تانفيل، ولم يقدم أي واحد من هؤلاء الهدايا التقليدية المعهودة، متذرعين بمختلف التبريرات، فهذا الأخير الذي كان يدرك القيمة الرمزية لهذا التقليد لدى المسؤولين المسلمين، أشعر وهو لايزال في

(66): شكلت هذه المحاولات فصلا صراعيا شديد التعقيد في تاريخ العلاقات الأوروبية في مستهل العصور الحديثة، والذي اشتهر باسم الحروب الإيطالية، للتعرف على آخر النتائج التي انتهت إليها الدراسات حول هذا الموضوع راجع:

Lapeyre H. Les monarchies européennes du XVIe siècle. Les relations internationales. Paris, 1967 Passim.

(67): أنظر أعلاه.

مرسيليا في انتظار الإذن له للالتحاق بمنصبه، وأنه سوف يقوم بتقديم الهدايا القنصلية كما جرت العادة. لكن الظروف التي وصل فيها إلى الجزائر جعلت المسؤولين يتحرجون في المطالبة بها وهو على تلك الحال. والسبب الثاني في نظرنا يعود إلى غزو فرنسا لمصر، فعدوان هذه الأخيرة على بلد إسلامي جعلت المسؤولين يعتبرون أنفسهم في حل من الالتزام بضوابط الصداقة التقليدية التي جعلتهم يعاملونها معاملة متميزة، ويريدون أن ينزعوا عنها هذه الصفة لتصبح كبقية الدول الأخرى.

لم تفلح مساعي تانفيل في إقناع السلطات الجزائرية بالتخلي عن المطالبة بهذه الإتاوة، وهو ما جعله يطلب العون من التاجر بوشناق الذي كان على صلة وثيقة بالخزناجي والذي يملك أذن الداي. تساءل تانفيل أمام التاجرين عن الفائدة التي ستجنيها الجزائر إذا أهلكت مصالحها مع فرنسا إلى حين تمكن هذه الأخيرة من قهر أعدائها وفرض السلم الذي تريده على كل الشعوب بقوة جيوشها، ففي هذه الحالة سوف لن تجني شيئا. كما توسع القنصل في شرح الوضع السائد الذي يرى أنه يتجه نحو التحسن لصالح فرنسا. فلقد طرد الروس من الأفلاقية وهزمت النمسا في عدة معارك، وعن قريب ستضطر إلى وقف الحرب وستحذو الدولة العثمانية حذوها وتطلب المصالحة، وعند هذا قد يخطر على بال حكومة فرنسا الرغبة في الانتقام من تجاوزات ارتكبت في حقها والتي هي الآن على استعداد لنسيانها(68)، عدد القنصل بعض هذه «التجاوزات» المتمثلة في نظره بالسماح للانجليز بشراء كل ما يريدونه من المواد المعاشية وحرمان فرنسا منها، واحتجاز مائتين وخمسين جنديا فرنسيا من حامية كورفو على «غير وجه حق» بالرغم من ثلاث فرمانات أصدرها السلطان العثماني لإطلاق سراحهم ولكن بدون جدوى. وفوق هذا كله فالداي يدعي بكونه صديقا لفرنسا، ولكن في نفس الوقت يريد أن يفرض عليها الإتاوة «فالقنصل الأول لم يرسلني إلى هنا لشراء الصلح ولكنه أوفدني لأعيد ربط عرى صداقة ولأبين للمسلمين مصالحهم الحقيقية التي نسوها عندما استسلموا لمؤامرات أعدائهم»(69). اعتقد القنصل أن هذا الكلام أبلغ لمصطفى باشا بتفاصيله، لأنه لاحظ دلائل توحي بذلك، لقد زاره ابن أخ الداي في منزله بصحبة الخزناجي، وتناولوا وجبة الغذاء معا، كما قبل الهدية التي قدمها له القنصل والتي

(68): م.خ.ث/م.ق.ت. الجزائر35، الجزائر – باريس13 تيرميدور س8(7 أغسطس 1800).
(69): م.خ.ث/م.ق.ت الجزائر35 الجزائر – باريس 13 تيرميدور س8 (1 أغسطس 1800).

رد عليها بعد أيام قليلة «بهدية أثمن مع رسالة رقيقة مكتوبة باللغة الفرنسية»(70).

تابع القنصل الأول بونبرت مساعي قنصله في الجزائر خطوة خطوة، من خلال الملخصات التي كان يزوده بها وزير العلاقات الخارجية طاليران. لقد أكد له هذا الأخير أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق «ما لم تقبل فرنسا القيام بتضحية مالية والتي خفضت الآن إلى مبلغ مائتي ألف قرش إسباني فقط»(71). أما بالنسبة للمسائل الأخرى، فإن طاليران يرى أنه من السهل تحقيق الاتفاق بشأنها إذا ما تم تذليل هذه العقبة.

في محاولة منه لتحقيق هذه الغاية، وذلك برفع الالتباس عن دلالة الإتاوة، رفع طاليران تقريرا للقنصل الأول ذكر فيه أنه يجب أن لاينظر إلى هذه المسألة على أنها شيء جديد، وأن المقصود منها هو إهانة فرنسا وإذلالها، وإنما هي تندرج ضمن العادات الدارجة في تقاليد البلدان المغربية في معاملاتهم مع الأوروبيين. فالمطالبة بها «يعود إلى احتياجها وجشعها أيضا. فلم يحدث، ربما، أن وقعت اتفاقا أيا كان، بينها وبين الدول الأوروبية دون أن ينص فيه صراحة على ترتيبات مالية، أوأي شيء آخر معادلا لها لصالح الأمراء المغاربة»(72).

اضطر الطرف الفرنسي في النهاية إلى قبول دفع الإتاوة ولكن أحاطها القنصل بكثير من اللبس والغموض. فبعد أن أعلن لبوشناق قبول دفع الإتاوة شريطة أن يخفض مبلغها إلى مائتي ألف قرش اسباني (مليون فرنك فرنسي) عوض المائتين والخمسين ألف التي كان الداي قد اشترطها كحد أقصى لتنازله، تراجع موقفه ليلوم التاجر «عن تسرعه» في إخطار السلطات بموافقته. «يستحيل علي أن أقبل التضحية بمبلغ ضخم مثل هذا» فرد عليه بوشناق بحدة «إذن فقد بطل كل شيء»(73)، ثم عاد ليعلن قبول دفع المبلغ شريطة خصم مبلغ ما بين ثلاثين إلى أربعين ألف قرش، الذي سيخصص للهدايا التي ستقدم للداي وللمسؤولين. عارض التاجر هذا الاقتراح، مؤكدا أن السلطات لن تقبل انتقاص ولو ريالا واحدا عن المبلغ الذي

(70): المصدر السابق.
(71): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر35، تقرير طاليران للقنصل الأول في 29 تيرميدور س8 (16 أغسطس1800).
(72): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر35، باريس 7 تيرميدور س8 أضاف طاليران في هذا التقرير ملاحظا أنه رغم ثراء الجزائر وشهرة (خزينتها)المكتنزة بالأموال ومع ذلك فلا يستطيع الداي مد يده إليها، لأن الجزائريين ينظرون إليها نظرة تقديس، فلا يمكن التصرف في محتوياتها خارج الضوابط والاجراءات التقليدية المتبعة في هذا الصدد فإذا مد الداي يده خارج هذا الإطار فسوف يعرض نفسه لأشد الأخطار.
(73): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر35، الجزائر - باريس11 فندمير س9 (2 أكتوبر 1800).

حددته كحد أقصى لتنازلها. حاول تانفيل تعويض تكلفة الإتاوة في مجال آخر، عندما طلب إعفاء الوكالة الإفريقية من الرسوم الجمركية عندما تبدأ في استغلال الامتياز، شرح التاجر للقنصل أنه لايمكن للداي، ولايستطيع أن يقدم مثل هذا التنازل الذي سيحرم الخزينة العمومية من مدخول ضمنته المعاهدات(74) قبل تانفيل في النهاية دفع المبلغ، ولما كان توقيع المعاهدة وإشهارها مشروطا بصبه في الخزينة، فقد اتفق مع التاجرين بأن يتوليا دفعه على أن تقوم فرنسا بتسديده لهما في باريس(75).

في تقرير لوزير العلاقات الخارجية طلب تانفيل دفع تسبيق للتاجرين لطمأنتهما، ملفتا الانتباه في نفس الوقت إلى ضرورة عدم تصفية ديونهما، ليبقيا دائما في وضعية رهينة يسهل الضغط عليهما. كما أفصح عن نيته الحقيقية بخصوص التسوية التي التزم بها حول الإتاوة، عندما أوصى حكومته بعدم إدراجها في إطار حساب خاص، وإنما يجب إدماجها ضمن ديون التاجرين(76).

من المؤكد أن نية القنصل لم تكن صادقة منذ البداية. فالطريقة التي اقترحها وقوبلت عن حسن النية تضمن الكثير من الخداع والمكر، وهو ما سوف يتضح بكل جلاء فيما بعد.

عرضت المعاهدة الجديدة مع فرنسا على الديوان الذي ناقش ترتيباتها في جلسة عقدها يوم 28 سبتمبر 1800، لقد واجهت بعض المعارضة ولكنها أقرت في النهاية وتمت المصادقة عليها مع التحفظ على عدم توقيعها من طرف الداي إلى أن يتم تسديد مبلغ الإتاوة الذي تم الاتفاق عليه(77).

نص التعاقد الجديد على إقرار وتثبيت المعاهدات المبرمة في الماضي، كما نص على إعادة الامتيازات للوكالة الإفريقية، ورد الممتلكات والسلع التي تم حجزها عند القطيعة، بعد استخلاص المتأخر من مستحقات اللزمة التي لم تدفع للخزينة. كما منع استرقاق أي فرنسي في المستقبل تحت أي مبرر كان. وليس هذا امتيازا منح لفرنسا، وإنماهو ترتيب متوازن يسوي في الاتجاهين لمصلحة رعايا البلدين(78).

(74): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر36، الجزائر - باريس 11 فندمير س9، (2 أكتوبر 1800).
(75): ل.م. الجزائر - باريس 4 فندمير س9 (25 سبتمبر 1800).
(76): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر36 الجزائر - باريس11 فندمير س9 (2 أكتوبر 1800).
(77): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر36 الجزائر - باريس 11 فندمير س9 (2 أكتوبر 1800).
(78): أنظر ترتيبات هذه المعاهدة في جمال قنان، معاهدات... ص ص340 - 344.

أعاد هذا الاتفاق، العلاقات بين البلدين إلى مجراها العادي كما كانت قبل القطيعة. لقد رد الداي على رسالة بونبرت التي حملها القنصل عند قدومه معبرا عن سروره بهذا الاتفاق الجديد، ومؤكدا نيته في العمل على دعم أواصر الصداقة بين البلدين. ومن جهة أخرى فالتفاهم الذي تحقق مع الجزائر فتح الباب أمام فرنسا لتوقيع الصلح مع كل من تونس وطرابلس[79]، بالرغم من مناورات الانجليز الذين أشاعوا بأن مساعي فرنسا في الجزائر سوف لن تؤدي إلى أية نتيجة، مما أحدث مفاجأة في البلدين عند ذيوع خبر الاتفاق.

أثار التصالح مع الجزائر ارتياحا كبيرا في فرنسا، خاصة لدى القنصل الأول الذي رأى فيه مكسبا سياسيا واستراتيجيا بالغ الأهمية. لقد كان جيش الحملة ضد مصر شبه ميئوس منه، وكذلك الحال بالنسبة لمالطة، وكان بونبرت على ما يبدو، يعتبر نفسه مسؤولا إلى حد ما عن هذه الوضعية. فالتصالح مع دول المغرب فتح أمامه فرجة من الأمل في إمكانية تجنيب جيش الحملة مذلة الاستسلام بدون قيد أوشرط، والاحتفاظ بجزيرة مالطة كموطئ قدم لفرنسا في وسط المتوسط، تحسبا للمستقبل. فتعليمات بونبرت لقناصل فرنسا المعتمدين في المغرب تعكس هذا الانشغال.

على إثر الاتفاق مع الجزائر، هنئ القنصل تانفيل على النجاح الذي حققه، كما أخطره بأنه وضع تحت تصرفه مبلغ ثلاثمائة ألف فرنك لتموين جزيرة مالطة، كما طلب منه إرسال مركبين صغيرين أوثلاثة إلى مصر لحمل البريد إلى الجنرال كليبير. كمارخص له أن يعلن أن كل مركب جزائري يقوم بهذه الرحلة ويعود إلى ميناء طولون سوف يحصل زيادة على أجرة الكراء على مكافأة مالية مقدارها خمسمائة لويزة[80] ومن جهته، هنأ طاليران قنصل فرنسا بتونس دوفيز، على الاتفاق الذي أبرمه مع تونس، وحثه على شراء كميات كبيرة من القمح وإرسالها إلى جانوا ومرسيليا. كماطلب من القنصل أن يسعى لإقامة اتصالات منتظمة مع

(79): على إثر توقيع اتفاق الهدنة في شهر جويلية 1800 قام الداي بمكاتبة كل من بايي تونس وباشا طرابلس في شأن التصالح مع فرنسا، لقد أثمر هذا السعي بعد وقت قصير حيث وقع البلدان هدنة مع فرنسا على غرار التي وقعتها الجزائر، وسوف يوقع البلدان معاهدة صلح جديدة بعد أسابيع قليلة من الاتفاق مع الجزائر سيباقف، مراسلات. ن.م. ص15 .

(80): اللويزة عملة ذهبية فرنسية قيمتها في هذه الفترة أربع وعشرين فرنكا، أي ما يعادل سلطانين جزائريين وثلث سلطاني تقريبا.

جيش الحملة في مصر، مرتين في الشهر بواسطة المراكب المغربية تحمل البريد وأخبار أوروبا إلى قائد الجيش، على أن يتم تسديد أجرة هذه المراكب بواسطة شحنات من القهوة وسلع أخرى مطلوبة في الأسواق المغربية. كما رصدت مكافأة مالية تبلغ إثني عشر ألف فرنك لكل سفينة مغربية تحمل بريدا من مصر في مدة لاتتجاوز 35 يوما[81].

في إطار هذا الانشغال الهادف إلى تخفيف الحصار على جيش الحملة، كلف القناصل الفرنسيون في المغرب واسبانيا ببذل كل الجهود لإقناع التجار بفائدة التعامل مع مصر. وحمل السلع الأوروبية إليها لتزويد الجيش. ولما كان الخمر سلعة تندرج في مصاف المواد الضرورية له، والبلدان المغربية لاتتعامل فيها فقد توجهت المساعي إلى التجار الاسبان الذين يمكن لهم اكتراء المراكب المراكشية لنقلها إلى مصر، ملوحين لهم بالأرباح الكبيرة التي سوف يحققونها. ذلك أن «قارورة من الخمر العادي جدا يصل سعرها في الاسكندرية إلى 40 صولدي»[82]. كما أن السلع التي سينقلونها من مصر ستوفر لهم أرباحا لاتقل قيمة. كما توجهت الجهود نحو شركة بكري في الجزائر وفي مرسيليا لحثها على التعامل مع مصر[83].

حاول بونبرت توسيع دعائم المكسب السياسي الذي حققه في المغرب، بمحاولة التقارب مع الدولة العثمانية. يجب على هذه الأخيرة أن تدرك بأن الانجليز هم الذين وقفوا في وجه جلاء القوات الفرنسية عن مصر «وأن من مصلحة الدولة العثمانية أن تستعيد علاقاتها القديمة مع فرنسا»[84].

يبدو أن بونبرت لم يضع في حسبانه بالقدر الكافي الإحساس المرير الذي أحدثه عدوانه على مصر لدى كل المسلمين؛ وقدرة انجلترا على توظيف هذا الإحساس لإحباط مساعيه. إن رد فعل هذه الأخيرة ضد الصلح الذي عقدته الجزائر، وحسن توظيفها لهذا الإحساس، سوف يجهض مساعي فرنسا، ويعيد الوضع في منطقة المغرب إلى نقطة الصفر من جديد.

(81): مراسلات نابليون الأول في مج.رإفـ. سنة 1875 ص ص30 - 34 ، وص ص 115 - 116 .
(82): صولدي عملة فرنسية قديمة واسمها الشائع هو السو sous و20 صولدي تساوي فرنكا واحدا.
(83): مراسلات نابليون الأول ن.م. ص119 .
(84): مراسلات نابليون الأول ن.م. ص119 .

5 - نحو «قطيعة» جديدة:

منذ احتلال مصر، عمدت الدولة العثمانية إلى تكثيف علاقاتها مع دول المغرب البحرية، عن طريق إيفاد مبعوثين بصفة شبه منتظمة، إذ نادرا ما يمر شهران أوثلاثة دون أن يوفد مبعوث إلى المنطقة تحت مبررات مختلفة. ويلاحظ من جهة أخرى أنه في حالات قليلة فقط، تمكن هؤلاء من إنجاز المهام التي أوفدوا من أجلها. وفي بعض الأحيان كانت السلطات الجزائرية تطلب من هؤلاء الرحيل قبل انقضاء «حق الضيافة» الذي حددته العادة بثلاثة أيام، والبعض منهم لم تعط لهم حتى فرصة انتظار سفينة تقلهم إلى القسطنطينية فرحلوا بالقوة عن طريق البر إلى تونس للانتظار هناك[85].

لقد بدت بعض المطالب التي أوفد من أجلها بعض المبعوثين غير قابلة للتنفيذ، لأنها تمس بسيادة البلاد، وباستقلالية قرارها. لقد طلب من الجزائر أن ترسل الرعايا الفرنسيين الذين تم احتجازهم إلى القسطنطينية، ورفض هذا الطلب رفضا باتا[86]، وكذلك كان موقفها بالنسبة لطلب الدولة العثمانية إطلاق سراح الأسرى النمساويين والروس واليونانيين وهؤلاء الأخيرين هم رعايا السلطان. ولم يتم ترضيتها في النهاية إلا بعد آخذ ورد، وجيئة وذهاب لعدد من المبعوثين حاملين فرمانا تلو فرمان، وتقديم تعويضات جد مرضية كمقابل. وكذلك كان الشأن بالنسبة لمسألة الجنود الفرنسيين الذين كانوا يشكلون حامية جزيرة كورفو، لقد بعث السلطان بثلاث فرمانات بشأنهم ولكن بدون جدوى، وتم إطلاق سراحهم فيما بعد، بعد توقيع الهدنة مع فرنسا، وعودة بحارة سفينة جزائرية كانوا قد أسروا من طرف الفرنسيين في المياه الإقليمية الاسبانية إلى بلادهم. ومن جهة أخرى لاحظت السلطات العثمانية أن الجزائر لم تكن جادة في حربها المعلنة ضد فرنسا، وبعثت بعدد من الفرمانات تحثها على تصعيد المواجهة ضدها، وذلك بمحاصرة شواطئها، والضغط على ملاحتها التجارية، خاصة في اتجاه اسبانيا وشبه جزيرة إيطاليا. فحصيلة نشاط البحرية الجزائرية في فترة القطيعة تعكس هذا الانشغال العثماني، بقدر ما تؤكد موقف الجزائر المتحفظ من السير وراء السياسة العثمانية، وتبني

(85): سيلف، مراسلات، ن.م. ص ص1 .

(86): أبدى موثق القنصلية الفرنسية قلقه بهذا الصدد عندما استقبل من طرف الخزناجي ضاربا المثل بالموقف الذي اتخذته طرابلس بهذا الشأن. ردّ عليه الخزناجي بكون الجزائر ليست طرابلس. سيلف، ن.م.

تحالفاتها الظرفية التي لاتطمئن إليها، حتى أنها وجدت نفسها معزولة عن كل من التكتلين: العثماني الانجليزي الروسي النمساوي من جهة، والفرنسي الاسباني من جهة ثانية، ومستهدفة من كليهما. وهو ما أجبر البحرية على التحرك بحذر شديد، درءا لكل خطر محتمل في ظل تلك الأوضاع التي تتسم بالاضطراب واختلاط الأمور.

كانت العلاقات الجزائرية العثمانية عند توقيع الهدنة مع فرنسا، في حالة توتر تكاد تصل إلى حد القطيعة. لقد استدعي القنصل الانجليزي من الجزائر إثر رفض سلطات البلاد إطلاق سراح الأسرى النابوليتان والمالطيين، الذين كانوا مبحرين بجوازات انجليزية، وجاء الاتفاق مع فرنسا ليزيد الوضع تأزما، لقد استوعبت انجلترا وبسرعة، كل المكاسب الضمنية، السياسية منها والاستراتيجية التي يمكن لفرنسا أن تحققها من وراء تصالحها مع الجزائر، وما يمثله ذلك من مخاطر على مصالحها الآنية والمستقبلية في الحوض الغربي للمتوسط وفي المشرق. فالورقة العثمانية كما استخدمتها حتى الآن لم تحقق النتائج المرجوة، والمتمثلة في غلق الموانئ المتوسطية كلها في وجه الملاحة الفرنسية، وإجبار جيشها المحاصر في مصر على الاستسلام بدون قيد أوشرط. لذلك قررت أن تأخذ بيدها زمام الموقف وهو ما سيجعلها في مواجهة مباشرة مع الجزائر.

بعد أقل من أسبوعين من توقيع الهدنة مع فرنسا، أرست سفينة حربية انجليزية في مرسى الجزائر، تحمل مبعوثا موفدا من قبل الأميرال كيث، يحمل رسالة موجهة للداي. استهل الأميرال رسالته بالتعبير عن دهشته من الاستقبال والحفاوة التي حظي بها «سفير أمة فرنسا التي هي أكبر عدو للمسلمين، عند قدومه لإفريقيا، وباتفاقه مع الداي على هدنة غير محدودة الأجل»[87]، وفي محاولة منه للتقليل من شأن هذا الأخير (قنصل فرنسا) الذي يدّعي بكونه موفد من طرف أمة جد قوية، لم يتمكن من الوصول إلى وجهته إلا متنكرا، لقد أخفى هويته وصفته، وهو ما ضلّل يقظة حاكم ماهون، عكس قناصل بلاده الذين يستقلّون سفنا حربية للالتحاق بمناصبهم، فإن قنصل فرنسا قد أرسى في الجزائر «على متن سفينة رقوستية جد بائسة». بعد هذا التقديم، أفصح الأميرال الانجليزي عن هدفه من وراء هذه الرسالة، فهو يريد من

(87): م.خ.ف/م.وث الجزائر14، تقرير القنصل تانفيل الذي يحمل عنوان «ملخص عملياتي في افريقيا البكانت 26 جويلية 1801 .

الجزائر أن تقطع علاقاتها من جديد مع فرنسا وترفع السلاح ضدها وتطرد قنصلها من البلاد. وفي مقابل هذا سيقوم بإطلاق سراح سفينة جزائرية كانت محملة بسلع جد ثمينة كانت قد احتجزت في ميناء ماهون. أوصى الأميرال كيث مبعوثه بعدم الدخول في أية مفاوضات، فمهمته تقتصر فقط على حمل جواب الداي عن المسائل التي تضمنتها رسالته(88). كان رد الداي على المبعوث الانجليزي بأنه سيد في وطنه، فهو يقود حكومة الجزائر كما يفعل جورج الثالث بالنسبة للانجليز. اعتبر مصطفى باشا أن رسالة الأميرال الانجليزي هي في غير محلها، فليس له أن يقدم حسابا أوتبريرا لقرار تتخذه لأية جهة خارجية كانت. لقد اكتفى بإبلاغ مبعوث كيث بأنه سيقوم بإيفاد مبعوث إلى لندن. وبالفعل فقد توجه هذا المبعوث نحو انجلترا على متن سفينة دنماركية يوم 22 أغسطس 1800.

لانتوفر على معلومات مفصلة حول التعليمات التي زود بها المبعوث الجزائري إلى لندن، وإنما يمكن أن نستشف إطارها العام في كونها ترتكز على طلب توضيحات وتأكيد مبدأ. فالتوضيحات المطلوبة تتعلق بسلطات وصلاحيات الأميرال كيث. فبأية صفة يعطي لنفسه الحق في مراسلة قادة الدول الأجنبية، ليس من موقع الند للند فقط، وإنما موقع السيد للتابع؟ فهذا شيء جديد في تاريخ العلاقات بين البلدين. فلم يسبق للجزائر أن تفاوضت مع أي أحد من الانجليز، دون أن يكون مزودا بتفويض صريح من طرف ملكه وحكومة بلاده. فالسلطات التي يتمتع بها كيث هي ذات طبيعة داخلية، تخص انجلترا وحدها ولاتعني شيئا بالنسبة لبلد أجنبي. يكون الأمر مختلفا لو كان هذا الأخير يحمل تفويضا من قبل حكومته للتباحث مع السلطات الجزائرية. ومن هنا ندرك لماذا استنكف الداي في الرد على رسالته، وفضل إيفاد مبعوث من قبله للحكومة الانجليزية. وإقرار مبدأ، هو إبلاغ الانجليز والتأكيد لهم بعدم قبول المساومة على حرية القرار السياسي للجزائر تحت أي مبرر، ولو كان دينيا، مهما كانت الإغراءات والتهديدات. لانعرف نتائج محادثات المبعوث الجزائري في لندن، وإنما الشيء الذي يلاحظ هو أنه لم يطرأ أي تحول على الموقف الجزائري من فرنسا، بل على العكس، فالتصالح مع هاته البلاد سيتدعم أكثر، بتوقيع معاهدة صلح معها في 28 سبتمبر 1800(89).

(88): ن.م تقرير القنصل تانفيل اليكانت 26 جويلية 1801 .

(89): إثر الإعلان عن إيفاد مبعوث إلى لندن أبلغ تانفيل حكومة بلاده أنه ليس هناك ما يقلق من جراء هذا القرار، فالداي مصطفى باشا مصمم على عدم الرضوخ للانجليز، م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 4 فريكتيدور س8 (21 أوت 1800).

في يوم 24 أغسطس 1800 وصلت رسالة جديدة من الأميرال كيث عبر فيها عن رغبته في مقابلة الداي والتحادث معه وأنه سوف يكون على رأس أسطوله بعد 48 ساعة من استلام هذه الرسالة «والله وحده القادر على أن يحمي من تنفيذ ما سوف ألتزم به أمامكم»(90)، كما جدد في هذه الرسالة طلبه المتعلق بإطلاق سراح الأسرى النابوليتان والمالطيين.

فسرت هذه الرسالة على أنها تهديد بقصف مدينة الجزائر، وحتى باحتمال قيام الانجليز بإنزال قوات على الساحل. فالشائعات التي كان يروجها بعض أعوانهم في المدينة تفيد أن هناك حوالي 25 ألف جندي على متن سفن أسطول الأميرال(91). كما أن الجملة الأخيرة التي ختم بها كيث رسالته تحمل أيضا نوعا من الإغراء. لم يتوقف المسؤولون عند هذا الجانب من الرسالة، وإنما الذي شغلهم هو الجانب الآخر منها، وبالتالي فقد أعلنوا التعبئة على مستوى العاصمة وتهيأوا لكل الاحتمالات. ولتأكيد موقفهم بعدم الاستعداد للتباحث تحت تهديد مدافع السفن الانجليزية، أهمل الرد على هذه الرسالة، وأشعر كيث أن قدومه إلى الجزائر على تلك الحالة غير مرغوب فيه، وإذا أصرّ فإنه سوف يستقبل بما تفرضه الظروف، أي المواجهة والحرب.

ومن جهته فقد بذل تانفيل كل ما في وسعه خاصة عن طريق التاجرين، لإحداث القطيعة «إذا رددتم عن كل التجاوزات الانجليزية بإعلان الحرب ضدها، فإنها سوف تسارع إلى طلب الصلح، ولن تتاح لكم مثل هاته الفرصة لإذلال الانجليز، والنيل من أنفتهم.. فماهو الشيء الذي يخيفكم منهم؟ فإذا كانت لهم سفن، فليس لهم قوات ينزلونها إلى البر. فانجلترا سوف تتحرز كثيرا لتتجنب القطيعة مع الأمراء الأفارقة، في الوقت الذي هي في أشد الحاجة إلى هذه المناطق، لتموين ماهون وجبل طارق، وكان هذا ضعفا منكم عندما سهلتم لها ذلك»(92).

لقد اختار الانجليز في نهاية الأمر طريق التراجع بدل المواجهة، فمصلحتهم تفرض عليهم ذلك. فلم يجدوا غضاضة من الانحناء والعودة إلى الوراء، فبدل الأسطول الذي كان منتظرا أرست في ميناء الجزائر سفينة متواضعة تحمل القنصل الذي كان قد غادر الجزائر غاضبا ليعود إلى منصبه، مزودا بتعليمات جد لينة، تحثه

(90): م.خ.ف/ م.و.ث، الجزائر14، تقرير القنصل تانفيل. أليكانت 26 جويلية 1801 .

(91): سيلف، مراسلات. ن.م. ص ص14 - 16 .

(92): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر36، الجزائر - باريس 21 أغسطس 1800 .

على تجنب كل ما من شأنه أن يحدث توترا في العلاقات بين البلدين، بما فيها إهمال مسألة المطالبة بإطلاق سراح الأسرى المالطيين والنابوليتان التي كانت سببا في مغادرته الجزائر في السابق، وعدم إثارتها إلا عندما تتاح فرصة مواتية لتسويتها. كما حمل القنصل معه هدايا كثيرة وثمينة للداي وللمسؤولين بمناسبة عودته إلى منصبه، إضافة لهدية خاصة للداي بمناسبة اعتلائه كرسي الدايلكية[93].

إن هذا التراجع لايعني أن الانجليز قد تخلوا عن موقفهم من التواجد الفرنسي في المغرب واستسلموا للأمر الواقع، ففشل محاولات الترهيب والترغيب لم يدفع بهم إلى اليأس، والانسحاب من الساحة، بل على العكس، لقد دفعهم ذلك إلى تغيير أسلوبهم في التعامل مع هذه الوضعية، ليتجهوا مرة أخرى إلى الدولة العثمانية. فهذه الأخيرة لها من وسائل الضغط والتأثير أكثر مما لديهم من وسائل التهديد والترهيب.

لم يقم الداي مصطفى باشا حتى الآن، وبعد مرور قرابة عامين من اعتلائه كرسي الدايلكية، بإيفاد مبعوث إلى القسطنطينية لحمل الهدية التقليدية للسلطان كما جرت به العادة، نظرا للظروف التي نجمت عن غزو مصر. اعتقد المسؤولون في الجزائر أن الوقت قد حان لأداء هذا الواجب الذي لم تعد الظروف تبرر تأجيله. انتدب الداي وكيل الحرج، الحاج يوسف ليكون على رأس البعثة الموفدة إلى القسطنطينية، والتي غادرت ميناء الجزائر على متن سفينة أمريكية ضخمة (جورج واشنطن) يوم 17 أكتوبر 1800. كان الانجليز قد أعربوا عن استعدادهم لوضع سفينة تحت تصرف وكيل الحرج، لكن السلطان آثر خدمات السفينة الأمريكية، كما أبحرت بعد يومين سفينتان أخريان في اتجاه كل من رودس وأزمير، وعلى متنها عدد كبير من كبار تجار مدينة الجزائر، يحملون معهم مبالغ ضخمة قدرت ما بين خمسة عشر إلى ستة عشر مليون فرنك، لغرض إبرام صفقات تجارية في الشرق. كما أبحرت على متن السفينتين أيضا بعثة لتجنيد المتطوعين.

عندما نزل وكيل الحرج بالقسطنطينية يوم 19 نوفمبر 1800 وجد هناك مبعوثا

(93): سيباف، مراسلات ق.م. ص18 رسالة مؤرخة في 29 فريكتيدور س8 (6 سبتمبر 1800)، علق موتي القنصلية على هذا الموقف بقوله: إن هذا السلوك قد أدهش الجميع فبدل العمارة التي كانت منتظرة إذا بنا نرى يوم 13 فريكتيدور (31 سبتمبر) قدوم فرقاطة صغيرة، ولكي تبرر الانجليز شجاعة أميرالهم، أشاعوا أنه في الوقت الذي كان يتهيأ فيه للابحار بسفنه لنقل 25 ألف جندي نحو الجزائر وصلته تعليمات من حكومته تأمره بالتوجه نحو الشرق.

انجليزيا قد سبقه، يحمل رسائل من الأميرال كيث إلى المسؤولين العثمانيين، يخبرهم فيها بالصلح الذي تم إبرامه بين الجزائر وفرنسا، كما يحثهم فيها على الضغط على الجزائر لحملها على قطع علاقاتها مع فرنسا، وطرد قنصلها من البلاد. لقد اشتكى الانجليز مر الشكوى من دسائس القنصل تانفيل ضدهم، والذي يسعى بكل جهد كما يقولون، لقطع المواد المعاشية عن كل المراكز الانجليزية في غرب المتوسط: جبل طارق، ماهون وجزيرة مالطة[94]. وصادف أن وجد في نفس الوقت مبعوثا تمساويا في القسطنطينية يشتكي هو الآخر من الجزائريين، الذين قاموا بالاستيلاء على سفن وأسر عدد من رعايا الامبراطور.

أعطى وصول البعثة الجزائرية إلى القسطنطينية فرصة للدولة العثمانية للتحرك ضد الجزائر ودول المغرب البحرية الأخرى. وبالفعل ففي يوم 20 جانفي، عادت السفينة الأمريكية إلى ميناء الجزائر وعلى متنها أحد أعوان وكيل الحرج، يحمل أخبارا جد مقلقة عن البعثة التي توجهت إلى القسطنطينية. لقد حمل هذا الأخير فرمانا من السلطان ضمنه عددا من المطالب، ورسائل موجهة لعدد من كبار المسؤولين في الدولة. شرحت هذه الرسائل كيف استقبل وكيل الحرج استقبالا سيئا من طرف السلطات العثمانية، وأنه الآن وكل أفراد البعثة في حالة إيقاف كرهائن، كما تم إنزال أعلام دول المغرب البحرية وتدنيسها، ورفض قبول الهدايا التي تم احتجازها، وصودرت أموال الرعايا المغاربة من التجار وغيرهم، وأن السلطان وقبطان باشا يعتبران «أن أمراء إفريقيا هم الأعداء الأشد خطرا على الامبراطورية العثمانية» كما أعلن أمام الملإ في القسطنطينية بكونهم «قد اتحدوا مع الكفار ضد المؤمنين الحقيقيين».

في خضم هذا الجو المحموم ضد المغاربة، تجمع ما يزيد عن عشرين ألف يوناني يلتمسون من السلطان الاقتصاص لهم «من الاعتداءات التي تقترف ضدهم من طرف البحارة المغاربة». لم يكن مبعوث تونس أحسن حالا من مبعوث الجزائر، بل كانت معاملته أشد وأقسى حيث غل في الأصفاد وزج به في السجن مع طاقم سفينته. كما أعلن في كامل أنحاء الامبراطورية عدم السماح للرعايا العثمانيين بالعمل كجنود متطوعين تحت الرايات المغربية[95].

(94): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر 35 أليكانت – باريس 17 بلوفيوز س9 (5 فبراير 1801).
(95): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر35، أليكانت – باريس 17 بلوفيوز س9 (5فبراير 1801).

في الفرمان الذي وجهه السلطان للداي طلب منه إطلاق سراح الرعايا النمساويين الأسرى، وكذلك النابوليتان والمالطيين الذين تم أسرهم بجوازات فرنسية، وكذلك رد السفن النمساوية التي تم الاستيلاء عليها بشحناتها التي قدرت قيمتها بثلاثة ملايين قرش سنوي (حوالي 15 مليون فرنك). كما طلب أن يتم الإعلان في الحين عن إلغاء معاهدة الصلح مع فرنسا، وطرد قنصلها وكل رعايا دولته من الجزائر[96] وحدد الأجل لتنفيذ هذه المطالب بستين يوما، وإذا انقضى دون تنفيذها فسيتم شد وثاق جميع المغاربة المقيمين في الأراضي الامبراطورية والزج بهم في السجن، كما ستتم مصادرة جميع ممتلكاتهم وأموالهم. كما سيأمر الباب العالي أسطوله بالتوجه نحو الجزائر للتعاون مع الأسطول الانجليزي للقضاء على هؤلاء الكفار بأجمعهم. وبعث قبطان باشا من جهته برسالة لمصطفى باشا، جاء فيها: «إنكم تدعون بكونكم أحرزتم على الصالح مع فرنسا، إنه تبرير ليس له أساس وغير مقبول. فسموكم مصطفى باشا (كذا)، أخبرنا بكل شيء، إن الإسلام كله يستعد لاسترجاع مصر، والانجليز من جهتهم عبأوا أسطولا على متنه ثلاثون ألف جندي لتخليص مصر ومساعدة الباب العالي، والكل يستعد للقتال، فأنتم وحدكم تشذون عن الإجماع، منتهكين بذلك تعاليم الله، ومعرضين أنفسكم لغضب سيدنا، وباختصار إنكم تمدون يد العون للأعداء، وتقترفون أعمالا عدائية ضد الباب العالي وأمة محمد»، وبعد أن أشار إلى كون هذه المعركة توفر ثواب الجهاد لمن يرومه كما تتيح فرصة للكسب لمن يريد الغنيمة، استعرض جمل الإجراءات التي تنوي الدولة العثمانية اتخاذها ضد المتقاعسين عن المشاركة في هذه المعركة «التي هي معركة كل المسلمين». اختتم قبطان باشا رسالته بترك الباب مفتوحا للتوبة «من الضروري أن تفكروا في الموضوع وبسرعة، فالفرنسيون يريدون هدم الإسلام ولقد أمددناكم بالمعلومات والأوامر سدد الله خطاكم»[97].

أحدثت الإجراءات العثمانية ضد البعثة، والرعايا الجزائريين في القسطنطينية انزعاجا شديدا في الجزائر على المستويين الشعبي والرسمي. فقد تجمع أقارب

(96) ما يثير الدهشة أن قبطان باشا الذي لم يتمالك أعصابه من شدة الغضب، لم يجد غضاضة ولم يشعر أن ذلك سوف ينتقص من قدره ومكانته فقام بمكاتبة قنصل انجلترا مباشرة ليطلب منه السهر على تنفيذ كل ما جاء في فرمانات السلطان، وأنه إن لم يتم إلا بها سوف يحكيه له لأنه لم يعد يثق في الداي الذي يسيطر عليه اليهود حسب قوله الذين يعتبرهم مسؤولين عن السياسة التي سلكها، ومن أجل ذلك فهو يطالب برؤوسهم. م.خ.ف.ا.م.ق.ت.ف.الجزائر 33، البكوت - باريس 17 بلوفيوز س9 (6 فبراير 1801).

(97) رسالة قبطان باشا للداي مصطفى باشا عن: Devoulx A. Rais Hamidou... p10 et suiv.

المحجوزين وأصدقائهم للضغط على السلطات في اتجاه البحث عن مخرج يكفل سلامتهم وأمنهم. اجتمع الديوان في جلسة استثنائية لدراسة الموقف، واتخاذ القرار المناسب بخصوص مطالب الباب العالي. إن أكثر ما يزعج من هذه الإجراءات بالنسبة للسلطات هو التهديد بمصادرة الممتلكات وأموال الرعايا الجزائريين، التي تمثل على ما يبدو مبالغ هائلة لايمكن تحمل ضياعها. فبالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي حملها معهم التجار الذين رافقوا البعثة، هناك عقارات وأموال منقولة مستثمرة من طرف الجزائريين في الأراضي الامبراطورية التي لاتزال تمثل الساحة الرئيسية للنشاط التجاري بالنسبة لعموم البلدان الإسلامية المتوسطية منها وغير المتوسطية. ويمكننا أن نتصور درجة الارتباط وتشابك المصالح لأطراف سوق واسعة تتمتع باستقرار شبه كامل على امتداد قرابة ثلاثة قرون. لقد ضغط هذا العامل بكل ثقله على المناقشات التي دارت في الديوان، وبما أنه كان شديد التأثير إلى درجة أنه في ظرف آخر، فضلت الجزائر تحمل أعباء حرب ضد انجلترا على التحلل من التزامها نحو فرنسا. فالاتجاه العام داخل الديوان، كما في خارجه، هو قبول المطالب العثمانية، والتي على رأسها إعلان الحرب من جديد ضد فرنسا. وبالفعل فقد قرر إلغاء الاتفاق مع هذه الأخيرة رغم محاولات الداي والخزناجي لتهدئة الموقف، وتأجيل اتخاذ القرار. ولكنه اضطر في النهاية إلى مسايرة الاتجاه العام السائد داخل هذه الهيئة. كما قرر الديوان إطلاق سراح الأسرى رعايا الامبراطور النمساوي، وكذلك الأسرى النابوليتان والمالطيين، ومجموعهم حوالي أربعمائة أسير[98]، أما بخصوص السفن الامبرطورية وتعويض شحناتها فقد أجل البت فيها.

أبلغ القنصل الفرنسي بهذا القرار بعد ظهر نفس اليوم الذي اجتمع فيه الديوان (22 جانفي 1801) بواسطة ترجمان القنصلية، كما أشعر بأن له الحرية في الخروج من الجزائر مع كل أفراد عائلته. وعندما عبر عن رغبته في مقابلة الداي رد عليه بكونه هو في حالة احتجاز لايستطيع مقابلة أحد[99]. ففي الوقت الذي كان فيه قناصل كل من اسبانيا، باطافيا (هولندا)، الدنمارك والسويد يعرضون خدماتهم على القنصل الفرنسي لتسهيل خروجه من الجزائر، كان قنصل انجلترا يدعو إلى وجوب احتجازه تكبيله وسجنه «كما تنص بذلك فرمانات السلطان». لكن السلطات الجزائرية حسمت الموقف عندما أعلنت أن الرعايا الفرنسيين لهم الحق في الخروج

(98) م.خ.ف.ا.م.ق.ت.ف.الجزائر 33، البكوت - باريس 17 بلوفيوز س9 (6 فبراير 1801).

(99) كلف قبطان باشا قنصل انجلترا بالجزائر بمراقبة تنفيذ قرارات القسطنطينية.

[illegible] القنصل [illegible] أن ينسحب إلى أقرب ميناء إسباني من الجزائر بكل حرية [illegible] لتزويد فرنسا القنصل [illegible] للاستقرار به [illegible] طرف الخزناجي في [illegible] يوم 23 جانفي 1801 توجه إلى [illegible] هذه بالقطيعة النهائية.

[illegible] الجزائر لتتخذ هذا القرار في الوقت [illegible] فرنسا فهي تسيطر على [illegible] الوضع [illegible] في أوروبا لصالح فرنسا [illegible] خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات كما أن كلا من روسيا وبروسيا قد أعلنتا الحرب ضد انجلترا، وعقد قيصر روسيا [illegible] من جهته [illegible] القطيعة إلا لم تغلق موانئها في وجه السفن الانجليزية، بالإضافة إلى أن دول الشمال: السويد والبروسيا والدانمارك [illegible] للانضمام إلى فرنسا [illegible] وسط هذه الأحداث تتحول الحرب [illegible] منتصرة [illegible] وحليفكم [illegible](101) علق الخزناجي على كلام القنصل بأنه يجب أن لا ننظر إلى هذه القطيعة على أنها قطيعة حقيقية، فالذي دفعنا إلى ذلك هي رغبتنا في تخليص رعايانا من السخط الذي يثير الكثير من القلق والفوضى هنا، ولكي نتجنب مصادرة مبالغ هائلة من الأموال. إننا متألمون أكثر منكم من هذا الوضع، فباسم الصداقة أرجو منكم أن تتوجهوا إلى أحد الموانئ، وبعد رحيل مبعوث السلطان الذي أصر على عدم السفر قبل رحيلكم، فسوف تصلكم رسالة من الداي يؤكد لكم ما صرحت لكم به الآن(102).

أسفر هذا اللقاء عن عقد اتفاق سري بين الطرفين كما سبق للداي أن أشعر به القنصل عن طريق ترجمان القنصلية، والذي نص على السماح للفرنسيين بالخروج من الجزائر بكل حرية بأموالهم وأمتعتهم، كما رخص للسفن الفرنسية المتواجدة في الموانئ الجزائرية بالإبحار، وإبقاء موانئ الجزائر مفتوحة أمامها ترتادها متى شاءت كما في حالة السلم. وتعهدت الجزائر من ناحية أخرى بمراسلة باي تونس لحثه على احترام الرعايا الفرنسيين وممتلكاتهم، وكإجراء استثنائي للتخفيف من وقع هذه القطيعة التي لم يكونوا يتوقعونها، أعفي الرعايا الفرنسيون من الإجراءات الجمركية. لقد أكمل الخزناجي هذه المبادرات ذات الطابع الإنساني وكنوع من التعويض عن

(100): م.ع.ف/م.ق.ت، الجزائر35، البكلات - باريس 17 بلوفيوز س9 (5 فيفري 1801).
(101): المصدر السابق.
(102): المصدر السابق.

الموقف الذي اتخذه ضد فرنسا فتم إطلاق سراح أسيرين فرنسيين من حاشية [illegible] كانا في خدمة القنصل بدون فدية. وفي يوم 30 جانفي 1801 غادر القنصل مدينة الجزائر في اتجاه أليكانت بإسبانيا، ليتخذ منها مقرا مؤقتا لمتابعة شؤون القنصلية عن كثب، كما اقترح عليه المسؤولون في الجزائر(103).

لم تحدث هناك قطيعة حقيقية بين البلدين كما لم تقع أية مواجهة حربية أو أعمال عدائية بين الطرفين رغم تمكن الأسطول الفرنسي في الأطلسي من النفاذ إلى المتوسط خلال ربيع 1801. لقد كان التواجد البحري الفرنسي في المتوسط شبه منعدم بعد الكارثة التي حلت بأسطولها العامل في هذا البحر عند أبي قير في منتصف الأول من شهر أغسطس 1798. ومما يؤكد استمرار نفاذ الهدنة غير المحدودة الأجل بين الطرفين القرار الذي اتخذته الجزائر بمنع سفنها من التعرض للسفن الفرنسية، والتعليمات التي وضعتها البحرية الفرنسية لوحداتها، بضرورة احترام رايات دول المغرب البحرية الثلاثة وراية مملكة مراكش التي لم تقطع علاقاتها مع فرنسا(104). وجددت هذه التعليمات بعد حدوث هذه القطيعة الشكلية في 10 مارس 1801(105).

بالرغم من انقطاع العلاقات رسميا بين البلدين، ومع ذلك فإن مصطفى باشا لم يتردد في مكاتبة القنصل الأول لشرح الدوافع التي حملته على إعلان القطيعة من جهة، وطلب مساعدته من جهة ثانية. «لقد طلب منا السلطان أن نعلن الحرب ضدكم، وبما أننا تحت رعايته فلا يمكن لنا أن نخرج عن طاعته، فهي من واجبات العقيدة، فالخروج عنها يعني الخروج عن الدين «حتى أن نساءنا يصبحن محرمات علينا».. أيها الصديق، لقد انكشف سر اتفاقنا حول الهدنة، ووصل خبرها إلى القسطنطينية من طرف البعض الذين لايعملون سوى على تعكير الأجواء.. لقد سألنا الباب العالي لماذا سلكنا هذا الطريق؟» يضيف الداي، أنه وصلته أخبار عن عزم القسطنطينية على توجيه سفن وقوات ضد الجزائر لضمان خضوعها لها، فإذا تأكد هذا «فهذا يعني أن هناك نية مبيتة ضدنا، فإذا تأكد لديكم ذلك، فيجب عليكم أن تبرهنوا على مدى تقديركم لقدم الصداقة التي تجمع بيننا، فإذا أبحر

(103): م.ع.ف/م.ق.ت، الجزائر35، تقرير تانفيل البكلات، باريس17 بلوفيوز س9 (5فيفري 1801).
(104): مراسلات نابليون الأول، تعليمات لوزير البحرية المؤرخة في 23 جانفي 1801، ق.م، ص 120 - 122
(105): «يجب إبلاغ كل الموانئ الفرنسية بكون المنع الذي أبلغوا به بعدم مهاجمة السفن المغربية هو قائما، كما يمكن للسفن الفرنسية أن ترتاد الموانئ المغربية بكل اطمئنان، دون أن تخشى شيئا». ق.م.

وبما أنكم تعتبران أعداء لبعضكم البعض، الأسطول العثماني في اتجاه هذه النواحي، فما عليكم إلا أن تجهزوا عددا من السفن الحربية وتزودوها بما هي في حاجة إليه لترصده عند الممرات للاستيلاء وحرق كل السفن المتجهة نحونا، بإبعادكم عنا مثل هذه الأخطار، تكونوا قد قمتم بما تستلزمه واجبات الصداقة، ونتمنى أن تتاح لنا الفرصة عن قريب، إن شاء الله، لرد مثل هذا الجميل»(106)، ختم مصطفى باشا رسالته بالتنبيه على ضرورة كتمان أمر هذه الرسالة، وكرر هذا التحذير عدة مرات، موضحا أنه في حالة ما إذا انكشف أمرها «فإنكم ستكونون سببا في عداوة ومآسي لا حصر لها بيننا وبين الباب العالي» مؤكدا من جهته، أنه لايعرف أحد سرها سوى اليهوديين بوشناق وبكري». علق طاليران على هذه الرسالة بكون صاحبها ذو شخصية ضعيفة ومهزوزة ويمكن «الحصول على كل شيء من رجل يمثل هذا الطبع»، ليوصي قنصله في أليكانت بالعمل بكل ما بإمكانه لرفع معنويات الداي «يجب عليه أن يفهم أنه إذا استمر في إبداء الخنوع والضعف بهذا الشكل أمام الباب العالي، فإنه سيفقد كل اعتبار أمام الأوروبيين وكل نفوذ في بلاد المغرب»(107).

في مذكرة وجهها للقنصل الأول، عبر وزير العلاقات الخارجية عن اعتقاده بناء على ما توفر لديه من معلومات، عن احتمال وجود مشروع معاد انجليزي عثماني ضد الجزائر. ويرى أنه بمجرد ظهور الراية العثمانية في منطقة المغرب، فإن كل مقاومة سوف تنهار، وهذا ما سيمكن الانجليز من فرض سيطرتهم على كامل المنطقة ومن شأنه أن يلحق ضررا كبيرا بمصالح فرنسا، ستضيع الامتيازات الإفريقية ومعها تجارة فرنسا المربحة مع هذه المنطقة، وستتضرر بالخصوص المقاطعات الجنوبية التي تعتمد في تموينها بدرجة كبيرة على الحبوب المستوردة من هذه البلدان. فالداي محق في إحساسه بالخطر الذي يحدق به. اختتم طاليران مذكرته بتوصية في صيغة التساؤل «ألا يرى القنصل الأول أنه من الضروري طمأنة الداي والتأكيد له بأنه يمكن أن يعتمد على مساعدة فرنسا في حالة تجسد هذا الخطر، والتي بدونها لن يستطيع الصمود»(108).

لم يرد بونبرت في الحين على هذا الاقتراح، فالمحادثات التمهيدية لإعداد صلح

(106): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36 باريس - أليكانت 26 بريريال س9 (14 جوان 1801)، لقد نشرPlantet نص هذه الرسالة راجع ن.م. ص ص 491 - 495 .
(107): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر 36، باريس - اليكانت 26 بريريال س9 (14 جوان 1801).
(108): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر36 مذكرة للقنصل الأول باريس 13 فريكتيدور س9 (31 أغسطس1801).

أميان كانت قد استوعبته. وعندما توجت هاته بالنجاح ردّ على رسالة الداي عبر له فيها عن تفهمه للظروف التي أملت عليه موقفه الأخير «وأن ما مضى قد مضى. لقد حرصت أثناء التفاوض حول الصلح بين الجمهورية وبين انجلترا والباب العالي على الاطمئنان بأنه ليست هناك أية مشاريع مبيتة ضدكم»(109).

من أليكانت كان القنصل تانفيل يحترق حماسا للعودة إلى منصبه في الجزائر في أقرب وقت. لقد بالغ في ذلك إلى درجة أنه تعمد الكذب على حكومته، في كون السلطات الجزائرية هي التي طلبته، ولم يكن ذلك صحيحا. فردا على المساعي التي كان يبذلها في هذا الاتجاه بواسطة التاجرين، بوشناق وبكري. وكذلك عن طريق قنصل هولندا، أبلغه الخزناجي عن طريق نفس القنوات بأن عليه أن ينتظر في مكانه إلى حين عودة وكيل الحرج من القسطنطينية. ولطمأنته أبلغه أنه أعد فرقاطة واختار لها قائدا ثقة، وهي تنتظر الإشارة منه للعودة به(110). ومن جهته، فإن وزير العلاقات الخارجية، ردا على إلحاحاته، أبلغه أنه لن يرخص له بالعودة إلى منصبه إلا بشرطين: أن ترسل إليه المعاهدة المبرمة مع الجزائر في 28 سبتمبر من السنة الماضية مختومة من طرف الداي، وقبول الجزائر بتعيين سفير لها لدى فرنسا(111).

إثر توقيع البروتوكول التمهيدي لمعاهدة أميان بين فرنسا من جهة، وانجلترا والدولة العثمانية من جهة ثانية في شهر أكتوبر 1801، أبلغ الداي بهذا الحادث بواسطة التاجرين، كما سلمت له نسخة من هذا الاتفاق. وبناء على هذا قرر الداي من جهة القيام بإشهار المعاهدة التي أبرمت مع فرنسا في السنة الماضية. لقد وضع خاتمه على النسختين الأصليتين اللتين كانتا في حوزته، فأرسل واحدة منها إلى القنصل تانفيل بأليكانت، واحتفظ بالنسخة الثانية. كما طلب من التاجرين إبلاغه بأن لايعود إلا ومعه مبلغ الإتاوة الذي تم الاتفاق عليه.

طلب القنصل الترخيص له بالعودة إلى الجزائر لإنهاء «المفاوضات» لأن النسخة التي بعثها له الداي من المعاهدة(112) لاتضمن كل المطالب الخاصة بالامتيازات الإفريقية حسب قوله.

(109): عن Plantet ن.م. ص495 .
(110): م.خ.ف/م.ق.ث. الجزائر35، اليكانت - باريس 14 ماي 1801 .
(111): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر36، باريس - أليكانت 14 فانتوز س9 (4 مارس 1801).
(112): قام طاليران بنشر نص المعاهدة في النشرة الرسمية التي تصدرها الحكومة:
Le moniteur universel ou la gazette nationale n°138 date le 18 pluviuse ann10.).
مغايرا بعض الشيئ للنص الأصلي.

وافق طاليران على طلب القنصل ورخص له بالتوجه إلى الجزائر، وأوصاه ببذل كل ما في وسعه للحصول على شروط أفضل للامتيازات الإفريقية. وفي 11 ديسمبر 1801 التحق تانفيل بمهمته وبدأ في الحين استكمالا للمفاوضات حول شروط استغلال الامتياز. بالنسبة للشق السياسي من المعاهدة، فيما عدا الترتيب الخاص باعتماد سفير للجزائر في فرنسا، وهو الطلب الذي وافقت عليه هذه الأخيرة بدون تردد، فإنه لم يحدث أي تعديل أو إضافة لترتيبات المعاهدة كما تم الاتفاق عليها في السنة الماضية. فالفرق الوحيد بين المعاهدة المبرمة في 28 سبتمبر من السنة الماضية وهذا الاتفاق الأخير هو في كون الأولى تحتوي على تسع عشرة مادة، والاتفاق الأخير على أربع عشرة، بسبب تكثيف صياغة مواده دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في محتوى كليهما(113). أما بالنسبة للمطالب الخاصة بالامتيازات الإفريقية فقد لبت السلطات الجزائرية بعضا منها، ورفضت الأخرى(114). كما قبل طلب تحرير المعاهدة في ثلاث نسخ أصلية، وإرسال واحدة منها إلى باريس حسب رغبة فرنسا. كان التقليد المتبع في الماضي هو تحرير المعاهدة في نسختين أصليتين إحداهما تحفظ في أرشيف الدولة، والثانية تسلم للقنصل المعني للاحتفاظ بها في القنصلية.

اعتبر طاليران أن المعاهدة مرضية في مجملها بالرغم من استبعاد الترتيبات التي أرادت فرنسا إدخالها عليها، والتأكيد فيها على مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للجزائر «فالقنصل تانفيل عندما وضع توقيعه عليها لم يتجاوز تعليماته، التي تنص بكل بساطة على إقرار وتثبيت المعاهدات السابقة فقط»(115). وفي 4 مارس1802 صادق القنصل الأول على المعاهدة(116) التي أصبحت بعد الآن ملزمة للطرفين.

(113): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر35، مذكرة للقنصل الأول نوفمبر 1801 .

(114): أنظر نص هذه المعاهدة الأخيرة في ح. قنان معاهدات..ز ص ص 340 - 344 .

(115): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر36، تقرير للقنصل الأول حول المعاهدة. مؤرخ في 18 بلوفيوز س10 (6 فبراير 1802).

(116): جاء في صيغة المصادقة «أن هذه المعاهدة تتفق تماما مع نواياه (القنصل الأول) في مجملها كما في كل مادة من موادها، ولذلك فهو يقرها ويصادق عليها ويتعهد باحترامها وتنفيذها بكل إخلاص ولن يقبل أي مساس بها سواء بطريق مباشر أم غير مباشر وبأي شكل من الأشكال» م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر36، 14 فانتوز س10 (4 مارس 1802).

الفصل الرابع

تحرشات نابليون

لم تستعد العلاقات الفرنسية الجزائرية الاستقرار المنتظر، إثر توقيع معاهدة الصلح الجديدة. لقد بينت الأحداث التي توالت منذ نشوب النزاع الأوروبي في عام 1792 أنه لم يعد ممكنا لمنطقة المغرب تجنب انعكاساته السلبية عليها، خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي. لقد ولى الزمن الذي كان بإمكانها إدارة الظهر لهذه النزاعات، واتباع سياسة الحياد إزاء الصراعات الناشبة على ساحة القارة الأوروبية. لقد بينت الفترة الماضية مدى الصعوبة والعناء اللذين واجههما الدبلوماسية الجزائرية للحفاظ على حيادها في الوقت الذي كان فيه هذا الصراع محصورا فقط في منطقة غرب أوروبا. وعندما يخرج عن هذا المجال، ويتخذ طابعا امبرياليا، - والذي مهدت له الحرب الإيطالية ليتجسد بشكل بارز في الحملة ضد مصر -، فإن هذه السياسة تبدو شبه مستحيلة. إن رهانات الفترة المقبلة، حتى سقوط نابليون وانعقاد مؤتمر فيينا تجعل وضع الجزائر يشبه كتلة ثقيلة مشدودة بحبل يجذبه طرفان في اتجاهين متعارضين (فرنسا وانجلترا) وتحاول هي التشبث والالتصاق بمكانها.

إن هذا الشد والجذب لم يكن يحدث في فراغ خارج حدود التاريخ، بل كان يتكرس في تحركات وممارسات تتخذ شكل مخططات وضغوط ومحاولات لا يمكن أن لا يكون لها تأثير على الوضع الداخلي للجزائر. فالحصار القاري الفرنسي والحصار البحري الانجليزي سوف تنعكس آثارهما السلبية على البلاد في شكل أزمة اقتصادية حادة سرعان ما تتحول إلى أزمة عامة متعددة الجوانب: فتن تشتعل وتخبو في عدة مناطق من البلاد. أزمة معنوية ونفسية، أزمة في النظام السياسي القائم، والتي عبرت عن نفسها في

شكل تغيرات سريعة ومتلاحقة، وفي ظروف مضطربة في قمة هرم السلطة وانعكاساتها السلبية على الوضع العام للبلاد. سنحاول فيما يلي تتبع مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل هذه الظروف.

1 – هل كان بونابرت ينوي غزو الجزائر؟

إن تتبع موقف نابليون وتحركاته نحو الجزائر خلال هذه السنة (1802)، التي شهدت توقيع صلح أميان في 25 مارس، وعودة السلم إلى ربوع أوروبا، بعد صراع محتدم امتد على مدى عشر سنوات بدون انقطاع تقريبا، يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كان لهذا الأخير نية في غزو الجزائر خلال هذه السنة. وهل عاد ليبعث من جديد حلمه المشرقي، الذي طالما داعب خياله وألهب طموحاته، والذي شهد نهاية مأساوية على أرض مصر باستسلام جيش الحملة للانجليز والعثمانيين، ليحاول تجسيده هذه المرة على أرض المغرب.

إن موقف الدبلوماسية الفرنسية وتعاملها مع الجزائر خلال هذه السنة وحتى انقطاع صلح أميان عند نهاية ربيع 1803 يدفع إلى الاعتقاد في احتمال وجود نية في هذا الاتجاه.

فعلى عكس ما كان منتظرا من عودة العلاقات بين البلدين بعد توقيع معاهدة الصلح إلى حالة الاستقرار، والتفاهم الذي تميزت به منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، خاصة وأن الجزائر ساندت حكومة فرنسا في ظروف جد صعبة كانت تمر بها. وليس هذا فقط، بل سارت أبعد من ذلك، عندما عرضت نفسها لمخاطر القطيعة مع الدولة العثمانية ومع انجلترا من أجل المحافظة على علاقاتها السلمية مع فرنسا. فعندما أجبرتها الظروف على إعلان الحرب ضدها في المرة الثانية، لم يكن ذلك أكثر من مجرد إجراء شكلي لترضية الرأي العام في الداخل، ولتجنب الظهور بمظهر الخارج عن الإجماع أمام الرأي العام الإسلامي. فلم تنطل هذه المناورة لا على الدولة العثمانية، ولا على انجلترا، فهاته الأخيرة سوف لن تنسى هذا الموقف للجزائر، وسوف تتحين الفرصة للرد عليه في الوقت المناسب.

لم تكن لهذه الاعتبارات أي تأثير في السياسة الفرنسية نحو الجزائر. فالذي سيلاحظ هو أنها سوف تحاول استغلال التذمر الذي أحدثه موقفها الموالي لفرنسا

لدى كل من انجلترا والدولة العثمانية لعزلها وتوجيه ضربة لها إذا سمحت لها الفرصة بذلك.

يتضح هذا من خلال المواقف التي اتخذتها باريس إزاء بعض الحوادث التي وقعت خلال هذه السنة (1802)، والتي هي في حد ذاتها حوادث عادية ليس لها أية خطورة تميزها عن بقية الحوادث المشابهة، والتي تقع باستمرار في أي مكان، محاولة استغلالها للتحلل من التزاماتها، والسعي لإحداث تغيير في أسس العلاقات بين البلدين لصالحها. فهذه المواقف والسلوكات تبدو وكأنها استفزاز وتحرش تهدف إلى إحداث القطيعة، وإضفاء تبرير لعدوان مبيت، سنستعرض هذه الحوادث التي استغلها القنصل الأول لافتعال أزمة مع الجزائر، والنتائج التي انتهت إليها وتأثير ذلك على العلاقات المستقبلية بين البلدين.

بعد أسابيع قليلة من مصادقة بونابرت على المعاهدة الأخيرة[1]، انتشرت إشاعة مقلقة في مدينة الجزائر حول احتمال قيام الفرنسيين بغزو البلاد، مستخدمين في هذه العملية القوات التي بعثوها لمساعدة ملك إسبانيا شارل الرابع في حربه ضد البرتغال. في تقرير لحكومته علق تانفيل على هذه الإشاعة بأنه لا يعلم مصدرها، ولكنه يميل إلى الاعتقاد بأن قناصل «الدول الصغيرة» هم الذين كانوا وراءها، وأنه من جهته لم يرد تفنيدها بشكل قاطع، لأن خوف الجزائريين يخدم مصالح فرنسا، وبالفعل، لقد تعمد استخدام أسلوب غامض، واصطناع التحفظ أمام من يريد استجلاء حقيقة الأمر منه، مما زاد من مصداقية ما يشاع، وهو ما أحدث قلقا لدى السلطات الجزائرية. ففي لقاء مع إحدى الشخصيات القريبة من المسؤولين، والتي حاولت جس نبض القنصل حول الموضوع بطريق غير مباشر دون أن تبدي أنها تعير أدنى اهتمام لما يشاع.

رد القنصل بأنه يشاطره نفس الرأي، دون أن يضيع الفرصة لتوجيه تهديد شبه سافر «ليس للقنصل الأول أية رغبة سوى التعايش في وئام مع أمراء إفريقيا. غير أنه من واجبي أن أذكركم بعزمه الصارم على العمل من أجل احترام اسم فرنسا، والالتزام الدقيق بمضمون المعاهدات التي بيننا.. فالقنصل الأول قد نسي تجاوزات الماضي، ولكن يجب الاحتراز بتذكيره بها بأي شكل من الأشكال، لأن ذلك لن يسمح به أبدا»[2].

(1): تحت ضغط نابليون وإلحاحه أعلن ملك إسبانيا الحرب ضد البرتغال لإجباره على التخلي عن تحالفها مع انجلترا، وبمساعدة القوات الفرنسية هزم البرتغال وفرضت عليه معاهدة في سنة 1801 تلزم بغلق موانئه أمام السفن الانجليزية.

(2): م.ع. ف.أ.م. ق.ر.ت. الجزائر 36 الجزائر – باريس 18 فانتوز س10 (8 مارس 1802).

شكل تغييرات سريعة ومتلاحقة، وفي ظروف مضطربة في قمة هرم السلطة وانعكاساتها السلبية على الوضع العام للبلاد. سنحاول فيما يلي تتبع مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل هذه الظروف.

1 – هل كان بونابرت ينوي غزو الجزائر؟

إن تتبع مواقف نابليون وتحركاته نحو الجزائر خلال هذه السنة (1802)، التي شهدت توقيع صلح أميان في 25 مارس، وعودة السلم إلى ربوع أوروبا، بعد صراع محتدم امتد على مدى عشر سنوات بدون انقطاع تقريبا، يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كان لهذا الأخير نية في غزو الجزائر خلال هذه السنة. وهل عاد ليربت من جديد على حلمه المشرقي، الذي طالما داعب خياله وألهب طموحاته، والذي شهد نهاية مأساوية على أرض مصر باستسلام جيش الحملة للانجليز والعثمانيين، ليحاول تجسيمه هذه المرة على أرض المغرب.

إن موقف الدبلوماسية الفرنسية وتعاملها مع الجزائر خلال هذه السنة وحتى انقطاع صلح أميان عند نهاية ربيع 1803 يدفع إلى الاعتقاد في احتمال وجود نية في هذا الاتجاه.

فعلى عكس ما كان منتظرا من عودة العلاقات بين البلدين بعد توقيع معاهدة الصلح إلى حالة الاستقرار والتفاهم الذي تميزت به منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، خاصة وأن الجزائر ساندت حكومة فرنسا في ظروف جد صعبة كانت تمر بها. وليس هذا فقط بل سارت أبعد من ذلك، عندما عرضت نفسها لخطر القطيعة مع الدولة العثمانية ومع انجلترا من أجل المحافظة على علاقتها السلمية مع فرنسا، عندما أجبرتها الظروف على إعلان الحرب ضدها في المرة الثانية، لم يكن ذلك أكثر من مجرد إجراء شكلي لترضية الرأي العام في الداخل، وتفادي الظهور بمظهر الخارج عن الإجماع أمام الرأي العام الإسلامي. فقد تمكن هذه المناورة لا على الدولة العثمانية ولا على انجلترا. فهذه الأخيرة سوف لن تنسى هذا الموقف للجزائر، وسوف تنتهز الفرصة للرد عليه في الوقت المناسب.

لم تكن هذه الاعتبارات لتؤثر في السياسة الفرنسية نحو الجزائر. فالذي يلاحظ هو أنها سوف تحاول استغلال النصر الذي أحرزته مواقعها [illegible] الفرنسية

لدى كل من انجلترا والدولة العثمانية، لعزلها وتوجيه ضربة لها إن سمحت لها الفرصة بذلك.

يتضح هذا من خلال المواقف التي اتخذتها باريس إزاء بعض الحوادث التي وقعت خلال هذه السنة (1802)، والتي هي في حد ذاتها حوادث عادية ليس لها أية خطورة تميزها عن بقية الحوادث المشابهة، والتي تقع باستمرار في أي مكان، محاولة استغلالها للتحلل من التزاماتها، والسعي لإحداث تغيير في أسس العلاقات بين البلدين لصالحها. فهذه المواقف والسلوكات تبدو وكأنها استفزاز وتحرش، تهدف إلى إحداث القطيعة، وإضفاء تبرير لعدوان مبيت، سنستعرض هذه الحوادث التي استغلها القنصل الأول لافتعال أزمة مع الجزائر، والنتائج التي انتهت إليها وتأثير ذلك على العلاقات المستقبلية بين البلدين.

بعد أسابيع قليلة من مصادقة بونابرت على المعاهدة الأخيرة[1]، انتشرت إشاعة مقلقة في مدينة الجزائر حول احتمال قيام الفرنسيين بغزو البلاد، مستخدمين في هذه العملية القوات التي بعثوها لمساعدة ملك إسبانيا شارل الرابع في حربه ضد البرتغال. في تقرير لحكومته علق تانفيل على هذه الإشاعة بأنه لا يعلم مصدرها، ولكنه يميل إلى الاعتقاد بأن قناصل «الدول الصغيرة» هم الذين كانوا وراءها، وأنه من جهته لم يرد تفنيدها بشكل قاطع، لأن خوف الجزائريين يخدم مصالح فرنسا، وبالفعل، لقد تعمد استخدام أسلوب غامض، واصطناع التحفظ أمام من يريد استجلاء حقيقة الأمر منه، مما زاد من مصداقية ما يشاع، وهو ما أحدث قلقا لدى السلطات الجزائرية. ففي لقاء مع إحدى الشخصيات القريبة من المسؤولين، والتي حاولت جس نبض القنصل حول الموضوع بطريق غير مباشر دون أن تبدي أنها تعير أدنى اهتمام لما يشاع.

رد القنصل بأنه يشاطره نفس الرأي، دون أن يضيع الفرصة لتوجيه تهديد شبه سافر «ليس للقنصل الأول أية رغبة سوى التعايش في وئام مع أمراء إفريقيا. غير أنه من واجبي أن أذكركم بعزمه الصارم على العمل من أجل احترام اسم فرنسا، والالتزام الدقيق بمضمون المعاهدات التي بيننا. فالقنصل الأول قد ينسى تجاوزات الماضي، ولكن يجب الاحتراز من تذكيره بها بأي شكل من الأشكال، لأن ذلك لن يسمح به أبدا»[2].

---

(1) [illegible] 1802 [illegible]

(2) [illegible]

والاستفزاز، انتهت الدبلوماسية تحرك آخر في نفس هذا الاتجاه نحو التحرش

الفرنسية في هذه الفترة. فبعد توقيع مقدمات معاهدة أميان في شهر أكتوبر من السنة المنصرمة (1801)، أصدر بونابرت أمرا للقيادة البحرية بتنظيم مظاهرات استعراضية دورية على السواحل الجزائرية، وأمام مدينة الجزائر بوجه خاص «الترهيب الجزائريين». ففي حالة عدم توفر وحدات متفرغة للقيام بهذه العملية فإنه يجب على السفن المتوجهة إلى سان دمنك بالاكتفاء بالظهور أمام السواحل الجزائرية لفترة من الوقت - يومين أو ثلاثة - قبل أن تأخذ طريقها نحو وجهتها[3].

في إطار تطبيق هذه التعليمات جنحت سفينة فرنسية - كانت متجهة نحو سان دومنك عند شاطئ غرب مدينة تنس، وعلى متنها سبعمائة وثمانية وثلاثين شخصا - من بينهم مائتا بحار وخمسمائة وتسعة وعشرين جنديا وتسع نساء - لقد تمكن عدد كبير منهم من النجاة بأنفسهم والوصول إلى الشاطئ سالمين، ولكنهم وقعوا أسرى في قبضة سكان المنطقة الذين جردوهم من الأمتعة والنقود التي كانت في حوزتهم. وبمقتضى المعاهدات السارية بين البلدين والتي توقعت حوادث مثل هاته، فإن الأشخاص الناجين من الغرق، توفر لهم الحماية والأمن لأشخاصهم وأمتعتهم وأموالهم. وبالفعل، فبمجرد وصول نبأ الحادث إلى وهران، أرسل الباي وحدة عسكرية تحت قيادة خليفته إلى المنطقة، للبحث عن الناجين من الغرق والعودة بهم إلى المدينة، وتمكن فعلا من جمع أربعمائة وخمسة وأربعين شخصا والعودة بهم. غير أن الأخبار التي شاعت تؤكد وجود عدد آخر من الأشخاص لا يزالون في قبضة السكان. لقد عبر قنصل فرنسا عن استعداده لإيفاد شخص إلى المنطقة من أجل التفاوض معهم لافتداء الأشخاص المتبقين «وفي حالة رفضهم فإن القنصل الأول على استعداد لإرسال ما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف جندي لتطويعهم»[4]. أعطيت تعليمات لباي وهران بإرسال حملة قوية للمنطقة للبحث عمن تبقى من الفرنسيين بها. ورغم الجهود التي بذلتها فإنها لم تستطع جمع أكثر من خمسة وثلاثين شخصا آخر، وليس هناك مؤشر بين عن وجود غيرهم بالمنطقة. ورغم اعتراف تانفيل بالحرص الذي أبدته السلطات الجزائرية، والجهد الذي بذلته من أجل إنقاذ هؤلاء المنكوبين، ومع ذلك فقد بقي مصرا على أن هناك مفقودين لا

(3): مراسلات نابليون الأول في: مج.باريس سنة 1875 ص127 .
(4): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 6بلوفيوز س10 (25 جانفي 1802).

يزالون أسرى في قبضة السكان، وأن هناك من قتل على أيديهم، مطالبا بمعاقبتهم ورد ما سلبوه من هؤلاء الضحايا[5].

من الصعب تأكيد ادعاءات القنصل أو تفنيدها بخصوص حدوث قتل متعمد لهؤلاء الناجين من الغرق. قد يكون وقع شيء من هذا القبيل في البداية خطأ. إذ كيف يمكن تصور رد فعل سكان آمنين في منازلهم وفجأة يرون أمامهم أشخاصا قادمين من جهة البحر، البعض منهم شاهرا سلاحه. فرد الفعل الأولي في هذه الحالة هو الدفاع عن النفس. وما يكون قد وقع من قتل قد يكون في البداية قبل معرفة حقيقة ما حدث. وهناك ما يشير إلى أن هؤلاء المنكوبين حظوا بالرعاية والمساعدة من طرف السكان عندما عرفوا حقيقة أمرهم. حتى أن واحدا منهم أعلن إسلامه وهو ما جعل تانفيل يحتج ويطلب تطبيق ترتيبات البند 19 من معاهدة سنة 1689 بهذا الصدد[6].

قبل أن تتم تسوية هذه المشكلة أثار بونابرت مسألة أخرى، تتعلق بالمعاهدة الأخيرة التي أبرمت عند نهاية شهر ديسمبر من السنة الماضية وصادق عليها في بداية شهر مارس من هذه السنة (1802).

لقد رفض القنصل الأول اعتماد الترجمة التي وضعت للمعاهدة الأخيرة، وطلب اعتماد الترجمة التي نشرت في جريدة المونيتور في 26 نوفمبر الماضي. لقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك بعض الخلاف بين هذه الترجمة الأخيرة والمعاهدة الأصلية[7]، فبونابرت طلب إعادة صياغة المعاهدة لتصبح مطابقة للنسخة المنشورة شكلا ومضمونا[8].

عندما عرض القنصل تانفيل الموضوع على التاجرين (بوشناق وبكري) أبديا تحفظا شديدا إزاء هذه الفكرة. كما عبرا عن خوفهما مما سيكون عليه رد فعل الداي عندما سيقال بأن فرنسا تريد من وراء هذه المحاولة التحلل من تعهداتها والتراجع عن التزاماتها. وهو ما جعل القنصل يقوم بنفسه بطرح الموضوع أمام

(5): مذكرة القنصل للسلطات الجزائرية في Plantet، ن.م. ص ص499 - 500 .
(6): تلزم السلطات الجزائرية بمقتضى هذا البند، بعدم قبول إسلام أي فرنسي إلا بعد تسليمه للقنصل الذي يحتجزه في بيته لمدة ثلاثة أيام، ويبقى بعدها متشبثا بدينه الجديد.
(7): أنظر أعلاه.
(8): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، باريس - الجزائر16 فانتوز س10 (6مارس 1802) والجزائر - باريس 5 جيرمينال س10 (25 مارس 1802).

مصطفى باشا عندما طلب مقابلته بدعوى أنه يريد تقديم الشكر له على الجهود التي بذلت لإنقاذ منكوبي السفينة التي جنحت عند شاطئ مدينة تنس.

لم يكن اللقاء مع الداي وديا. فالتحركات الفرنسية خلال الشهور الأخيرة كانت قد أقلقته إلى حد كبير. لقد أصبح يشعر بمرارة عندما راهن على صداقة بلد كان يظنه أهلا لذلك، وقدم من أجل هذا تضحيات كبيرة: فقدان ثقة السلطان، والسماس الخطير تبدأ حزم على كل الجزائريين الذين حرصوا على رعايته، ودعمه حيلا بعد حيل والتمثل في التضامن الجزائري العثماني ليس أقلها شأنا. لقد أصيب بخيبة أمل كبيرة اتجاه الفرنسيين[9]. فعلى شكر القنصل تانقيل بخصوص منكوبي السفينة الفرنسية، رد الداي بنبرة حادة تنم عن غليان داخلي شديد مستفسرا: «ماذا جاءت تفعل هنا هذه السفينة (الحربية) التي أرست في المرسى؟ وماذا يعني هذا الذهاب والإياب لسفنكم في المدة الأخيرة؟ تحمل تلك الرسائل كما تقول، هل تريد الضحك علي؟ إن ما أريده هو أن تحمل لي الهدايا الموعودة»[10].

كانت فرنسا قد وعدت بتقديم الهدايا القنصلية التقليدية أثناء المحادثات التي جرت في غضون صيف سنة 1800، وأكدت هذه العهد بشكل قاطع مرة أخرى عند قيام السلطات الجزائرية بإشهار معاهدة الصلح الأخيرة عند نهاية شهر ديسمبر1801، ومع ذلك فحتى هذا التاريخ لم تف فرنسا بهذا العهد، كما لم تبلغ السلطات الجزائرية بصفة رسمية برفضها لهذا التقليد والتحلل من هاته العادة. وهو ما جعل قناصلها يستفيدون من الامتيازات التي يمنحها هذا التقليد، كالحصول على مسكن لائق مجانا، وجراية معاشية مدة من الزمن بدون مقابل، إلى جانب استلام الهدايا من سلطات البلاد في المناسبات التي حددتها العادة دون أن يقوموا بتأدية مايقابلها. فالموقف المبدئي كالذي تتذرع به حكومة فرنسا، يستوجب عليها دفع ثمن كراء المسكن القنصلي وعدم قبول الجراية المعاشية أودفع ثمنها، إلى جانب الاعتذار عن قبول الهدايا التي تقدم لقناصلها في المناسبات، وهذا ما لم يحدث. ففي إشارة الداي إلى مسألة الهدايا، وجد القنصل تانقيل فرصة ملائمة لطرح

(9): إن إعلان الفرحة في الجزائر والاحتفال بعودة مصر إلى كنف الامبراطورية العثمانية لمدة ثلاثة أيام لايمحي من ذاكرة السلطان الموقف «المتخاذل» الذي اتبعه الداي نحو فرنسا. ومع ذلك ففي رسالة إلى الداي، حذر الباب العالي على لسان قبطان باشا، مصطفى باشا ولفت انتباهه بوجوب الاحتراز من فرنسا. م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 18 فانتوز س10 (8 مارس1802).

(10): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر – باريس 18 فانتوز س13 (8 مارس 1802).

الموضوع الذي جاء من أجله: «إن الترجمة التي وضعت لمعاهدة الصلح كانت سيئة، فالقنصل الأول أمرني أن أبلغكم بأنه سوف يتخذ القرار حول موضوع طلبكم بمجرد حصوله على ترجمة دقيقة للمعاهدة».

في تقريره عن هذه المقابلة، أشار تانقيل إلى أنه حرص على أن يقدم الموضوع على أنه مجرد تعديل في الشكل لا أكثر[11]. لقد رد الداي مقاطعا «لقد أبرمت صلحا معكم، وأطلقت سراح كل الأسرى الفرنسيين، وأثرت بسبب ذلك غضب السلطان. وليس هذا فقط، بل وجدت نفسي مجبرا على دفع مبالغ ضخمة للقسطنطينية من أجل إطلاق سراح الرعايا الجزائريين الموقوفين ورفع الحجز عن ممتلكاتهم»، وعندما رد تانقيل بأن «بلاده قوية جدا لن تسمح لنفسها بالرضوخ لما يراد فرضه عليها»[12]، انتفض الداي غاضبا، مغادرا القاعة، معلنا بذلك عن نهاية المقابلة.

لقد تولى الخزناجي متابعة موضوع ترجمة المعاهدة. فترجمت النسخة الفرنسية إلى العربية لتسهيل مهمة كتاب الحكومة الرسميين. لقد أعد هؤلاء ترجمة جديدة عرضت على القنصل الذي أبدى ملاحظات عليها، وقام بتعديلها بمساعدة موثق القنصلية سيلف. فأرسلت إلى مصلحة الكاتب الكبير التي استخرجت منها صيغة باللغة التركية في ثلاث نسخ أصلية كما طالب بذلك الفرنسيون.

لقد أرضيت فرنسا حول جميع المطالب المتصلة بموضوع المعاهدة، وزيد عليها إدخال ترتيب جديد لم يتم التنصيص عليه في المعاهدات السابقة، كما لم تتضمنه المعاهدة الأخيرة في صيغتها الأصلية باللغة التركية، وهو اكتساب حق الحصانة التي أصبح يتمتع بها منزل القنصل الفرنسي بمقتضى هذه النسخة المنشورة باللغة الفرنسية عن المعاهدة والتي تنص في البند 17 منها على أن «مسكن المفوض (القنصل) الفرنسي يعتبر حرمة لا يجوز لأية قوة عمومية (شرطة جمارك وغيرها) الدخول إليه، إلا إذا طلب المفوض الفرنسي نفسه ذلك من رئيس حكومة الجزائر»[13]. وأغلب الظن أن هذا الترتيب لم يدرج أصلا في المعاهدة الأصلية باللغة التركية، وإنما كان مدرجا في النص الفرنسي الذي نشرته جريدة المونيتور،

(11): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 5 جيرمينال س10 (25 مارس 1802).

(12): المصدر السابق.

(13): انظر جمال قنان. معاهدات. ص 343 .

وهو ليس النص الرسمي للمعاهدة. ومما يؤكد هذا الاحتمال، هو أن القنصل تانفيل نفسه، سوف يكون من بين المحركين لحركة القناصل الأوروبيين الذين سوف يطالبون بهذا الامتياز في وقت لاحق[14]. وهو الحريص على أن تكون لفرنسا مكانة متميزة في الجزائر عن غيرها من الدول الأوروبية. فلا يعقل أن تكون فرنسا قد اكتسبت هذا الحق، وأن يساند قنصلها حركة لإشراك القناصل الآخرين في التمتع بهذا الامتياز.

إن تسوية موضوع المعاهدة لم ينه المصاعب في طريق استقرار العلاقات بين الجانبين. ولا يبدو أن الطرف الفرنسي حريص على ذلك. ففي لقاء جرى بين الخزناجي وتانفيل، أعطى هذا الأخير من الإشارات ما ينبئ بأنه ليس في نية حكومة بلاده الوفاء بما التزمت به حول مسألتي الإتاوة والهدايا القنصلية. لقد اعترف أمام الخزناجي أنه كان قد التزم فعلا بذلك، ليضيف بأن تحلل الجزائر، - حسب رأيه - من التزامها نحو فرنسا بإعلان الحرب ضدها مرة أخرى، جعلت حكومة بلاده في حل مما التزمت به. لم يقبل الخزناجي هذا الطرح الذي خرج به القنصل، مبينا له أن الجزائر دفعت مبالغ هائلة للباب العالي بسبب حرصها على المحافظة على العلاقات السلمية مع بلاده[15].

من خلال تحركات هذا القنصل وسلوكاته، والذي يبدو أنه محى تماما من ذاكرته الحالة التي وصل عليها إلى الجزائر لأول مرة، وكيف استقبلته سلطات البلاد وأحاطته بكل رعاية واعتبار، متحدية بذلك كلا من انجلترا والدولة العثمانية. يبدو أن الهدف الذي يسعى إليه ويعمل من أجله، ليس إعادة الاستقرار للعلاقات بين البلدين، وإنما تأزيمها وجعلها في حالة غليان دائم. وبالفعل، فقد كان هذا وضعها طوال مدة إقامته في الجزائر. ولا نبالغ إذا قلنا أنه كان هو نفسه يمثل عنصر قلق لها. فبدل تقديم النصح لحكومته في اتجاه الاعتدال، وحثها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، نجده يسبقها في العمل في اتجاه تصعيد التوتر وافتعال الأزمات. وهذا ما يؤكده مرة أخرى موقفه من مسألة الإتاوة والهدايا القنصلية حين أبدى رأيا لم تتبناه حكومته بعد.

في التقرير الذي رفعه وزير العلاقات الخارجية إلى القنصل الأول حول نتيجة

(14): أنظر أدناه.
(15): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 5 جيرمينال س10 (26 مارس 1802).

المحادثات مع الجزائر، أكد له فيه أن جميع مطالبه قد أرضتها هذه الأخيرة، وأنه من الضروري الآن اتخاذ موقف بخصوص مطالبها. لقد ذكر التقرير بالظروف التي ظهرت فيها هذه المطالب، وبكون بونابرت كان قد قبلها في حينها. كما اعتبر التقرير أن المبلغ الذي التزمت فرنسا بدفعه للجزائر، وهو مائتي ألف قرش يجد ما يعوضه في الترضيات التي حصلت عليها «فالسلم أصبح الآن نهائيا، كما أن كل مطالب القنصل الأول قد قبلت وأرضيت»[16].

لم تسر الأمور في الاتجاه الذي أوصى به طاليران، والذي يبدو وكأنه يعارض رغبة بونابرت العميقة في تأزيم الوضع مع الجزائر في هذا الوقت بالذات. فتحرشات تانفيل ستتيح له الفرصة لتصعيد الوضع ليتفجر في شكل أزمة حادة عند منتصف شهر جويلية (1802).

وقبل ذلك وقع عدد من حوادث البحر، كما كنت تقع دائما، والتي تتوفر على آليات تسويتها وامتصاصها، شحذتها التقاليد وكرستها الممارسات أصبحت مرجعية في كل ما له علاقة بشؤون البحر. والجزائر ككل بلد بحري تتوفر على هذه الأداة التي تسمى بديوان البحرية، شبيهة بالمحاكم الأميرالية في الدول الأوروبية.

يتشكل ديوان البحرية من وكيل الحرج، والأميرال قائد البحرية، وقائد الميناء، إلى جانب الرياس، ضباط السفن. وله صلاحيات البت في كل النزاعات البحرية مثل شرعية الغنائم وتقدير التعويضات، والفصل في المنازعات المختلفة ذات العلاقة بالملاحة وشؤون البحر. كما يحق للقناصل الأوروبيين حضور مداولاته والمشاركة فيها، عندما يكون رعايا بلادهم طرفا في النزاع. كما جرت العادة أن يستدعي جميع القناصل المعتمدين في الجزائر لحضور مداولاته عندما تكون القضية موضوع المداولة تتطلب ذلك. ويبدو أن تعاون القناصل مع هذه الهيئة كان يسير في انسجام وبدون تشنج.

بدا للقنصل تانفيل أنه لم يعد من اللائق «بمكانته» تلبية دعوة ديوان البحرية لحضور مداولاته. «فالمعاهدات القديمة وكذلك الجديدة تنص على أن ممثل الحكومة (الفرنسية) لا يتعامل إلا مع السلطات الأولى في البلاد»[17]. فأعضاء ديوان البحرية ليس من بينهم شخص واحد عضو في الديوان، الذي هو المؤسسة السياسية الأولى في الجزائر.

(16): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36 تقرير للقنصل الأول مؤرخ في 26 بريريال س10 (15 جوان1802).
(17): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر.36 الجزائر - باريس 21 بريريال س10 (9 جوان 1802).

لقد تفاعل القنصل [illegible] الإشارة إلى الأسرة التي [illegible] وظيفة وكيل الخرج منذ [illegible] على عهد الداي [illegible] والتي تمر [illegible] باستمرار في [illegible] في العلاقات الخارجية للجزائر، إلى [illegible] وكيل الخرج [illegible] الحرية. وهو ما [illegible] بعد بضع سنوات[19] [illegible] مجرد رئيس للعمال وحارس السيد الكبير، ولا يستطيع أن يشغل وظيفة دستورية. وما يسمى بالأحوال هو مجرد رئيس [illegible][20].

وقعت حادثة خلال شهر جوان 1802، [illegible] قيام أحد ضباط السفن الجزائرية بالقبض على سفينة نابوليتانية إلى ميناء الجزائر كانت محملة بالقمح ومتجهة إلى فرنسا. قيل أنه استولى عليها داخل المياه الإقليمية الفرنسية. وهي رواية النابوليتانيين، والأخرى هي قيام الرايس علي ططار بجلد ضابط سفينة فرنسي في ميناء تونس كما تسبب في وفاته. فالسبب الذي دفع الرايس الجزائري إلى هذا العمل هو رفض الضابط الفرنسي التوقف للتفتيش بعد تلقيه الإشارة في أعالي البحار، وحاول الهروب متجها إلى ميناء تونس حيث تعقبه. كما وقع في نفس الفترة توقيف عدد من صيادي المرجان من الكورسيكيين مزودين بجوازات فرنسية ورخص لصيد المرجان، موقعة من طرف بونابرت نفسه، واحتجاز مراكبهم وأمتعتهم. وبررت السلطات الجزائرية هذا الإجراء بكون الوكالة الإفريقية صاحبة الامتياز لم تستقر بعد في مراكزها، ولم تبدأ في استغلال امتيازاتها. فقيام الصيادين الكورسيكيين باستخراج المرجان خارج إطار هذه الهيئة هو نوع من السرقة واللصوصية التي يجب قمعها[21]. لقد استغلت هذه الحوادث التي جاءت متسلسلة، وفي وقت قصير لتصعيد الموقف مع الجزائر والوصول به إلى حافة القطيعة.

(19) هناك تشابه من زاوية تاريخ المؤسسات بين التطور الذي حصل بالنسبة لوظيفة كاتب الدولة للبحرية في فرنسا في النظام القديم ووظيفة وكيل الخرج في الجزائر.

(20) م.ع.أ.م.ف. [illegible] الجزائر - باريس 21 [illegible] (جوان 1802). [illegible]

(21) م.ع.أ.م.ف. [illegible] الجزائر - باريس [illegible] (جوان 1802).

[illegible] طاليران [illegible] بونابرت [illegible] التي حرمت [illegible] 1802. فالمرحلة التي [illegible] العلاقات الخارجية [illegible] نفس المرحلة التي [illegible] في [illegible] مع [illegible] في أواخر شهر مارس [illegible][22]. كما [illegible] العلاقات الخارجية على أقوال [illegible]. فالقول [illegible] من بنود المعاهدة الجديدة يساوي مائة ألف قرش إسباني، وهي [illegible] الإعفاء الذي منح للوكالة الإفريقية من دفع اللزمة لمدة سنة، بأن هذا الإعفاء ليس تفضيلا وإنما هو حق مشروع لتعويض الوكالة عن خسائرها. كما أن إطلاق سراح جنود حامية كارفو بدون فدية، هو أيضا ليس تكرما، لأنه كان على الجزائر أن لا تقوم بأسرهم في نظره، مع أنها كانت في حالة حرب مع فرنسا. أما وساطة الجزائر لدى تونس لإطلاق سراح الرعايا الفرنسيين الذين كانوا محتجزين لديها، وسعيها لإقناع الباي بإنهاء حالة الحرب مع الفرنسيين، فإن فرنسا ترى الآن أنها لم تكن في حاجة إلى هاته الوساطة لحماية مصالحها، مع أنها ألحت عليها إلحاحا شديدا في ذلك الوقت. كما طلب طاليران من القنصل [illegible] لإلغاء إيفاد سفارة صالح خوجة التي نصت عليها المعاهدة الأخيرة، والتي ليس لها ما يبررها في الظروف الراهنة. كان تانفيل سبق وأن أبلغ حكومته بأنه بإمكانه إلغاء إيفاد هذه السفارة إذ كانت حكومته ترى أنه لم يعد هناك ما يستدعي إيفادها[23].

في المراسلة التي وجهها القنصل الأول لطاليران يوم 7 جويلية 1802، والتي أعلن فيها قراره برفض دفع الإتاوة، طلب منه إصدار تعليمات للقنصل تانفيل للمطالبة بإعدام الرايس الجزائري الذي جلد ضابط السفينة الفرنسي في ميناء تونس، كما يجب عليه أن يشدد لهجته في تعامله مع المسؤولين الجزائريين. «أكتب للمواطن تانفيل بأن عليه أن يطالب وبصرامة إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين.. يجب أن لا يخشى القطيعة مع الداي، وعليه أن يخاطبه باللهجة المناسبة في مثل هذا الحال... إنني بالفعل أفضل القطيعة مع الجزائر، وتلقينها درسا جيدا عند الضرورة، على أن أتحمل أية زلة ترتكب في حقي من طرف قطاع الطرق هؤلاء، والذي يشكل بقاؤهم وصمة عار في جبين أوروبا.. يجب أن لا يتوقف (القنصل) عن تذكيرهم (حكام الجزائر وتونس) بأن لي

(22) م.ع.أ.م.ف. [illegible] الجزائر... باريس - الجزائر 22 مسيدور س.10 (11 جويلية 1802).

(23) م.ع.أ.م.ف. [illegible] الجزائر - باريس 2 [illegible] س.10 (28 [illegible] 1802).

خطأ يرتكبونه في حقي، فإنني سوف أعاقبهم كما عاقبت بايات مصر. كما يجب عليه أن يوضح لهم بأن هناك فرق بين فرنسا وانجلترا. فإذا كان بإمكان هذه الأخيرة أن ترسل ضدهم بعض السفن فإنها لاتستطيع أن تعبئ ضدهم جيشا مثلما أستطيع أن افعله أنا، وفي أي خطة»[23].

قبل أن تصله المعلومات من القنصل تانفيل حول موقف الحكومة الجزائرية من تظلماته، ومطالب الترضية التي تقدم بها، وكذلك رد فعلها بخصوص رفض دفع الإتاوة، قرر بونبرت تصعيد الموقف إلى درجة أعلى. لقد اعتبر على ما يبدو، أن السلوك الذي أمر القنصل باتباعه في علاقاته مع السلطات الجزائرية لن يكون كافيا لتصعيد التوتر إلى المستوى الذي كان يريده، لذلك قرر أن يقوم هو نفسه بهذا الدور، بمراسلة الداي شخصيا باللهجة التي ارتآها. ولكي يصبغ على هذه المبادرة طابع الخطورة التي يريد أن يضفيها عليها، أوفد ضابطا من أركان حربه الخاصة لتسليم الرسالة إلى الداي مباشرة، والبقاء في الجزائر إلى حين استلام الرد عليها. استهل نابليون الرسالة بالتهديد والوعيد معطيا لنفسه الحق في التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية للجزائر عندما اتهم وكيل الحرج صراحة بكونه «يضلل» الداي بنصائحه، وبسعيه لدفعه إلى معاداة فرنسا «إنني أكتب لكم هاته الرسالة مباشرة، لأعلمكم بأنه يوجد من بين وزرائكم، من يضللكم ويحملكم على اتباع سلوك من شأنه أن يجر عليكم ويلات كبيرة»[24]. كما طالب القنصل الأول في هذه الرسالة بإعدام الرايس علي ططار لجلده ضابط سفينة فرنسية في ميناء تونس تسبب في وفاته. وطلب من جهة أخرى إطلاق سراح سفينتين فرنسيتين كانتا محملتين بالحبوب متجهتين نحو فرنسا. كانت السفينتان لاتحملان جوازات، ولهذا السبب اقتادتهما البحرية إلى الجزائر. وهو إجراء مشروع في قانون البحار في ذلك العهد. حاولت السلطات الفرنسية الالتفاف حول الموضوع بالادعاء بكونهما سفينتين حربيتين، ولكن هذا لا يغنيهما عن ضرورة التزود بجوازات. ونابليون نفسه يعترف في مكان آخر، بأن هذا تقليد جار به العمل، ولايرغب في تجاوزه[25]. كما ادعت الرسالة بكون البحارة الجزائريين قد استولوا على مركب نابوليتاني في المياه الإقليمية الفرنسية – عند جزيرة هيير قرب ميناء طولون –. أثار بونابرت في هذه الرسالة موضوع السفينة التي جنحت في الشتاء الماضي قرب مدينة تنس مرة أخرى، مطالبا

(23): مراسلات نابليون الأول. في مج.إف 1875 ص129 .
(24): Plantet، ن.م. ص ص 500 – 502 .
(25): مراسلات نابليون الأول ن.م. ص128 .

بإطلاق سراح من تبقى من ركابها المحتجزين–حسب قوله–من طرف «المتوحشين» الذين يزيد عددهم عن «مائة وخمسين شخصا»؛ مختتما رسالته بتحذير الداي مرة أخرى من بعض وزرائه «الذين هم أعداء فرنسا». وبعد عشرة أيام من تاريخ الرسالة الأولى، أوفد بونبرت مبعوثا آخر يحمل رسالة جديدة للداي مصطفى باشا ولأنه «يريد قبل القطيعة معكم أن أجعلكم في وضع تفكرون جيدا عما يجب عليكم عمله»[26]. وبعد أن أكد في هذه الرسالة وجوب ترضية جميع مطالبه السابقة، أضاف بونبرت طلبين جديدين هما: معاقبة الضابط الجزائري الذي استولى على مركب يحمل جوازا فرنسيا، وإلغاء منع صيد المرجان على الكورسيكيين المزودين برخص فرنسية. فالمركب الذي احتجز كان يصطاد المرجان لحسابه الخاص، وليس لحساب الوكالة الإفريقية صاحبة الامتياز. وبالتالي فليس هناك تجاوز في هذين الإجراءين من منظور السلطات الجزائرية. عاد بونبرت في هذه الرسالة الثانية إلى التهديد والوعيد وبلهجة أشد «إنني أعبر لكم عن نقمتي بخصوص الطلب الذي قدمه وزراؤكم والذي يقضي بأن أدفع لكم مبلغ مائتي ألف قرش إسباني. إنني لم أدفع أي شيء لأي كان. والحمد لله، لقد فرضت إرادتي على أعدائي كلهم، وحطمت امبراطورية المماليك، لأنهم بعد أن أهانوا الراية الفرنسية تجرأوا وطلبوا النقود بدل الترضية التي كانت من حقي أن أطالبهم بها. يجب أن تتعظوا بما حاق بهم خشية أن يحل بكم نفس المصير، إذا لم يكن الله قد أعمى بصيرتكم وجعلكم تسعون إلى حتفكم بأنفسكم. إعلموا من أنا وماذا أستطيع أن أفعله. لقد أخطرت سفير الباب العالي، الذي جددت التحالف معه بهذه الأمور قبل أن أسير لكم جيشا بريا وبحريا. إنني أقول لكم وأكرر، بأنني أريد أن أبقى معكم في صداقة ووئام، فليس لي أي تطلع أو طموح، ولست في حاجة إلى أراضيكم لأتسنم المرتبة الأولى من بين الدول. ولكن إذا رفضتم ترضيتي، ولم تضعوا حدا لتحرشات وزرائكم الذين يتجرأون على شتم أعواني، وتجاوزات بحارتكم الذين يعتدون على رايتي، فإنني سأنزل بثمانين ألف رجل على سواحلكم، وسأخرب بلادكم، لأنني لا أطيق أن تعاملوا رايتي كما تعاملون الدول الصغيرة من شمال إيطاليا. يجب عليكم التمعن، أنتم ومجلسكم جيدا في محتوى هذه الرسالة، لأنني إذا اتخذت قراري فلا رجوع فيه[27].

(26): مراسلات نابليون الأول. ن.م. ص ص134 – 135 وكذلك Plantet، ن.م. ص ص502 – 504 .
(27): المصدر السابق.

في نفس اليوم الذي حررت فيه هذه الرسالة، بعث تاليران تعليمات لمدير العلاقات الخارجية يأمره فيه بالاتصال بالمبعوث العثماني، محمد غالب أفندي – الموجود بباريس لعرض إبرام الصلح مع فرنسا – وتسليمه مذكرة تتضمن شكوى فرنسا من الجزائر من جهة وقرارها بتجهيز حملة عسكرية ضدها في حالة رفض السلطات الجزائرية تلبية مطالبها. كما ألح القنصل الأول على ضرورة إقناع المبعوث العثماني حثه على مراسلة الداي مصطفى باشا في هذا الشأن. وليؤكد له من جهة خطورة الوضع المتردي مع فرنسا وما قد ينجم عنه من مخاطر على الجزائر، وتنبيه الباب العالي من جهة بالقرار الذي اتخذته فرنسا في حالة عدم الاستجابة لمطالبها، ولإعطاء كل فرصة قد يعطل بها السفير العثماني لتجنب القيام بهذا المسعى، تحفظ من طرفه. ثم وردت مذكرة يعترف له مبلغ ستين ألف فرنك ليصبح مضمونة تحت تصرفه خص المبعوث العثماني إلى الجزائر[46].

في المذكرة التي سلمتها الخارجية الفرنسية للمبعوث العثماني، اشتكت باريس من كون السلطات الجزائرية منعت الكورسيكيين من صيد المرجان في منطقة القالة رغم المعاهدات بين الحكومات الحارة الجزائريين ضد السفن الفرنسية. كما أشارت المذكرة من جديد موضوع ركاب السفينة التي جنحت عند شاطئ مدينة تنس معتبرة أنه لا يزال هناك مائة وخمسون شخصا في قبضة سكان المنطقة، وتطلب بإطلاق سراحهم وترحيلهم في الحين إلى فرنسا. وتعرضت المذكرة لمسألة الإهانة المتمثلة بأن الداي قد هدد فرنسا بإعلان الحرب ضدها إذا لم تسدد المبلغ في أجل أقصاه أربعين يوما متحديا بهذا الموقف ومستذكرة لكون الداي يعامل فرنسا وكأنها بمثابة دولة صغيرة من شمال إيطاليا. واختتمت بالتأكيد على أن القنصل الأول قد قرر الرد على الإهانة بالمثل، وأنه سيقوم بتسيير جيش يحل هو بنفسه قيادته، وأنه أراد تنبيه الباب العالي بهذا القرار لكي لا يجد مبررا للشكوى. كما عبر الخارجية على حد تعبير بأن (الباب العالي) سيلاحظ بأن القنصل الأول قد استنفد جميع الوسائل السلمية[47].

أبدى محمد غالب أفندي تحفظا إزاء هذا المسعى الذي تطلبه منه فرنسا، حيث كان

(46) [illegible]

(47) [illegible]

بكونه ليست له أية صلاحية ولا أية صفة تجعله يتدخل بالكيفية التي ترغبها هذه الأخيرة. لقد اختار في النهاية أن يكون وسيطا تبليغ مراعيا الحياد الذي حرص أن يبقى ميالا لأي طرف. كما لم ينس أن يعتبر الجزائر إزاء حقيقة على موقفها السابق عندما عادت الباب العالي من أجل فرنسا. لم يرد محمد غالب أفندي عن ترجمة المذكرة التي سلمت له مع رسالة ودية للداي مصطفى باشا. "لقد استلمت مذكرة خاصة بالجزائر، مكتوبة بالفرنسية، من مدير الخارجية تاليران الذي طلب مني وإرسالها إليكم. علما بأن السلم بين الجمهورية الفرنسية والجزائر كان قد عقد قبل أن يتم الصلح بين الباب العالي وفرنسا، ومع كوني لست مخولا للخوض في هذه الأمور، ومع ذلك فإني أخبر أنه من غير اللائق أن تحدث القطيعة، ويشب النزاع بين الطرفين. ولذلك فإني أمرت بتبليغكم ترجمة هذه المذكرة حرفيا، كما أني سوف أرسلها إلى القسطنطينية، وسأسمح لنفسي بأن أخبركم بانطباعي الودي. إنه مما لا شك فيه أن من حسن السياسة احترام المعاهدات المبرمة بدقة بين الأطراف المعنية. فسعادتكم يعرف جيدا حساسية مثل هذه الأمور، ولستم في حاجة إلى نصائحي. إني على يقين بأن الصداقة القديمة وحسن التفاهم التقليدي بين الجزائر والجمهورية الفرنسية كفيل بوضع حد لهذه الخلافات"[48].

إذا كان التوجه نحو الدولة العثمانية وإخطارها بأسباب التوتر القائم مع الجزائر، يجد ما يبرره في طبيعة العلاقات التي تربط الأقطار الإسلامية المتوسطية بالإمبراطورية العثمانية، فليس هناك ظاهريا ما يبرر سعي نابليون في محاولة إقحام قيصر روسيا في خلافه مع الجزائر، اللهم إلا إذا كان يهدف من وراء هذه المبادرة حث هذا الأخير وبطريق غير مباشر على التحرش بالدولة العثمانية من منطلق إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في المتوسط بوضعه حرية الملاحة تكون في مصلحتهما. ففي رسالة لقيصر روسيا اشتكى نابليون من تصرفات حكومة الجزائر تجاهه. كما أنه بأنه أرسل مطالبه مضمنة بسفن حربية لإجبارها على تتابع التوضيحات والتي التي تلقى فيها الباخص رسالته بقوله: "ألا يوجد هناك الصرحى خطر في حين كان الدول الأوروبية المتكبرة بين التعقيب بأن يحصل الاتفاق بحرصهم على العيش كأنهم مستقبل [illegible] حرب مع الهلال، فسعادة الانكليزية المعمعة [illegible]

(48) [illegible] رسالة المبعوث العثماني للداي مصطفى باشا [illegible]

أراضي خصبة، وبالتالي فإن سكانها يمكن أن يموّنوا الجيش دون اضطرابات خصوصية(31).

إن هذه الأحكام التي أطلقها بونابرت على الجزائر وسكانها لا تعود أهميتها إلى ما تحتوي عليها من حقائق والتي نفتها الوقائع ليس فقط بالنسبة لهذه الفترة من تاريخ العلاقات بين البلدين وإنما بعد أن بدأت هذه العلاقات تأخذ شكلا مختلفا بحكم المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومات، بقدر ما تعبر عن تلك الروح العدوانية التي أصبح يتصف بها هذا الجيل من الفرنسيين، خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية. هذه الروح التي لا تقبل الآخر، ولا تعترف له بحقه في أن يكون له وجود متميز عنه، هي التي سوف تطغى وتسيطر على الذهنية الأوروبية بعد زوال نابليون، والتي ما يسمى في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية باسم الوئام الأوروبي، وهي التي ستحدد أسس العلاقات الجديدة التي سوف تقيمها أوروبا مع بلدان العالم غير الأوروبي منذ هذا التاريخ.

في نفس الوقت الذي كانت تصعد فيه التوتر مع الجزائر، بدأت فرنسا من ناحية أخرى في التهيؤ لتجريد حملة عسكرية ضدها. ففي إطار هذا الاستعداد والتهيؤ بعث وزير البحرية مراسلة للمحافظ العام للحكومة في العمالات الجديدة على الضفة اليسرى من نهر الراين، جانبون سانت اندري الذي كان قنصلا سابقا في الجزائر وأعفي من هذه الوظيفة بطلب من الداي حسن باشا(32). لقد طلب منه وزير البحرية الإجابة على عدد من الأسئلة تتعلق بالوضع العسكري والحالة السياسية للجزائر، فهو يسأل عن وضع تحصينات مدينة الجزائر من جهة البحر، وعن نوع الإجراءات التي يحتم على فرنسا اتخاذها في حالة اندلاع الحرب، والتي من شأنها تلافي الأضرار التي يمكن أن تلحقها بها البحرية الجزائرية. وعن نوعية الدوريات البحرية التي يتعين تشكيلها لهذا الغرض. كما استفسر عن الطريقة التي يراها كفيلة بإلحاق أكبر ضرر بالجزائر بالوسائل البحرية وحدها. وفي حالة ما إذا تقرر تجريد حملة برية كيف يرى تشكيلها، وعدد القوات التي يجب أن تعبأ لهذا الغرض. وكذلك كيفية القيام بالإنزال إلى البر والمكان الذي يصلح لذلك، والطريقة التي يراها ملائمة للاقتراب من العاصمة والاستيلاء عليها(33).

(31): مراسلات نابليون الأول د.م. ص137.
(32): أنظر أعلاه.
(33): م.ت.ح فانسان/1314 1H.

في سياق هذه الانشغالات، طلب الوزير إمداده بمعلومات تتعلق بالجيش الجزائري، تشكيلاته وتركيبه، وعن عدد سكان البلاد بصفة عامة، وسكان مدينة الجزائر بصفة خاصة، وكذلك حول القدرة البحرية الضخمة التي تتوفر عليها البلاد، ولا سيما لاحتمال اضطرار الجيش الغازي إلى فرض حصار على مدينة الجزائر لمدة من الزمن، كيف يمكن لهذا الجيش أن يتزود بالمواد الغذائية والأعلاف والوقود، مستفسرا عما إذا كانت المنطقة المحيطة بالعاصمة تتوفر على هذه المواد، والمواد الأخرى الضرورية التي من شأنها تلبية احتياجات الجيش. كما طلب من القنصل السابق أن يعد ترسيم مفصل عن مختلف العناصر الطوبوغرافية والعمرانية في المنطقة. وفي احتمال ما إذا تقرر تجريد حملة محدودة لغرض مهاجمة إحدى مقاطعات البلاد، لتخريب مدنها وقراها، وإتلاف محاصيلها وتدمير ممتلكاتها، إلى جانب شن حرب بحرية ضدها، تساءل الوزير عن نوع الحملة التي يمكن تخصيصها لهذه الغاية، وعن الجهة التي تتوجه إليها لإلحاق أكبر ضرر ممكن بحكومة هذه البلاد(34). ويختتم الوزير استفساراته بالسؤال عن شخصية الداي وطبعه، وعن فكرته عن قوة فرنسا، وإلى أي مدى يكون تأثره إذا ما هددناه بإعلان الحرب ضده(35).

في رده عن استفسارات وزير البحرية، عبر جانبون سانت اندري عن أسفه الشديد لضياع أوراقه التي لو بقيت عنده كما قال، لوجد في اليوميات التي سجلها أثناء إقامته في الجزائر من المعلومات ما يستجيب لاحتياجات الأسئلة التي التي طرحت عليه، خاصة ما يتعلق منها بالمسائل ذات الطابع العسكري. ولسد النقص الذي يشعر به حول هذه الموضوعات، طلب من الوزير الاستفادة من التقارير التي كتبها د. كرسي القنصل الأسبق في الجزائر، وخاصة تقريره الأخير الذي كتبه عند نهاية سنة 1791، والذي ضمنه معلومات عن تحصينات مدينة الجزائر، وعن مدفعية الحصون، وعن القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر في تلك الفترة، والتي لم يطرأ عليها تغيير كبير، حسب رأيه منذ ذلك الوقت(36). كما طلب منه الاستماع إلى عدد من الأشخاص الذين سبق لهم وأن أقاموا بالجزائر، منهم مدير الامتيازات الإفريقية، الذي أقام مدة طويلة في شرق

(34): المصدر السابق.
(35): المصدر السابق.
(36): أنظر أعلاه. نشر هذا التقرير كاملا في: Esquer، د.م.

الجزائر، كما يعرف لغة أهل البلاد. وكذلك المهندس جيوفري الذي أوفد إلى الجزائر بناء على طلب الداي، ومع أنه لم يقم طويلا في الجزائر[37]، ومع ذلك قد تكون له صورة عن وضع تحصينات المدينة (لأن الوزارة كانت قد أوصته بأن يزودها بمعلومات مفصلة ودقيقة عن هذه المسائل[38]. وهناك أيضا ضابط سفينة فرنسي كان قد مكث في ميناء الجزائر مدة تزيد عن شهر، في انتظار إصلاح سفينته. والذي أبدى فضولا اعتبرته سلطات الميناء زائدا عن الحد مما جعلها تلفت انتباهه وتراقب تحركاته. ومن المحتمل أن تكون لديه معلومات من شأنها وأن تستجيب لانشغالاتكم في هذا المجال»[39].

بعد هذه التوضيحات حاول القنصل الأسبق الرد على أسئلة الوزير، معتمدا على ذاكرته. وبعد أن أعطى وصفا مجملا لتحصينات العاصمة، اقترح أن يكون الهجوم عليها من ناحية البر أفضل، لانعدام التحصينات بها. ملاحظا أنه يكفي تجنب الأخطاء التي ارتكبها الإسبان أثناء حملتهم في سنة1775، والتي وقعت على جميع المستويات، لكي تكلل عملية الإنزال والاستيلاء على المدينة بنجاح. كما اقترح عددا من التدابير تقوم بها البحرية الفرنسية لمنع اقتراب الوحدات البحرية الجزائرية من سواحل فرنسا. كما أعطى معلومات عن الجيش الجزائري الذي يتشكل من صنفين من الوحدات: وحدات نظامية وقوات مساعدة تعبأ في حالة الضرورة فقط. غير أن هذا الجيش يشكو نقصا كبيرا من جميع الجوانب، بحيث لا يمكن اعتباره جيشا نظاميا بمعنى الكلمة. وبالتالي سوف لن يشكل عقبة من شأنها إعاقة قوات الحملة عن بلوغ هدفها. ويرى من جهة أخرى أن حربا محدودة محصورة في نطاق العمليات البحرية فقط سوف لن تقلق الجزائر ولن تؤثر فيها، بل على العكس، فربما يكون ضررها أشد على فرنسا نفسها. أما فكرة تجريد حملة صغيرة توجه لإحدى مقاطعات البلاد لإلحاق أضرار بها، فجانبون يعتبرها عملية لا جدوى منها، لأنها سوف لن تحدث التأثير المطلوب على الحكومة المركزية. فإذا كانت المقاطعة التي ستستهدف هي مقاطعة الجزائر، فالأفضل في هذه الحالة توجيه الحملة ضد مدينة الجزائر نفسها، لأن بها كل مخازن الحكومة وترساناتها، وكذلك خزينة

(37) أنظر أعلاه.
(38) تقرير جانبون سانت أندري في: م.ع. فالساد.
(39) المصدر السابق.

الدولة. ويخص القنصل الأسبق تقريره بإعطاء لمحة عن طبع الداي الذي يقول عنه إنه رجل أحمق، عنيد وطاغية، وعن حاشيته بكونهم جماعة من المتملقين المنفعيين يتقدمهم الخزناجي والتاجرين اليهوديين بكري وبوشناق. لقد نقد جانبون في تقريره نقدا شديدا بهذين الشخصين اللذين يعتبرهما من ألد أعداء فرنسا، واللذين يعملان كل ما في وسعهما حسب رأيه، للإضرار بمصالحها[40].

من المفيد التذكير بهذا الصدد، بكون جانبون سانت اندري كان من الأوائل الذين طلبوا اعتبار دين التاجرين رهينة بين يدي فرنسا، واستخدامه من أجل الضغط عليهما. لقد نجح هذا المسعى فعلا وأعطى ثماره المرجوة. ويبدو أن القنصل الأسبق لم يكن يعرف قيمة الخدمات التي قدماها لفرنسا بعد استدعائه من الجزائر، والتي مازالا يقدمانها لحد الآن. وقد يكون تحامله عليهما مبعثه دوافع عنصرية والروح المعادية للسامية.

بناء على المعلومات التي أعطاها القنصل الأسبق حول الأشخاص الذين بإمكانهم تزويد البحرية بالمعلومات العسكرية عن الجزائر، طلب بونابرت تقرير ذو كرسي من وزارة الخارجية، كما طلب البحث عن الأشخاص الذين ذكرهم جانبون سانت اندري للاتصال بهم[41].

في سياق الاستعدادات العسكرية، أعد الضابط بير هولان من هيئة الأركان الخاصة للقنصل الأول، الذي أوفد إلى الجزائر لحمل رسالة هذا الأخير إلى الداي، تقريرا مفصلا عن الجزائر، ضمنه معلومات عسكرية جديدة، كان القنصل تانفيل قد اعتنى بجمعها تحسبا لهذا الظرف[42].

يتضمن هذا التقرير معلومات تاريخية جد هامة عن الجزائر في هذه الفترة. فسكان العاصمة عند هذا التاريخ، كان عددهم حوالي تسعين ألف نسمة، والقوات العسكرية الجزائرية تضم قرابة أربعة عشر ألف جندي مشاة، وما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس. وبإمكان الحكومة تعبئة ما بين خمسين إلى مئتين ألف جندي في حالة الحرب. غير أن الجيش يشكو نقصا شديدا في مدفعية الميدان، حيث لا يتوفر لديه أكثر من 60 قطعة مدفع. أما القوات البحرية فهي تتشكل من ست عشرة سفينة من

(40): تقرير جانبون سانت أندري في: د.م.
(41): مراسلات نابليون الأول د.م. ص137 .
(42): م.ع.ف.ا.م.و.ث. الجزائر10 . تقرير الجنرال هولان مؤرخ في شهر أكتوبر 1802 .

مختلف الأحجام، من بينها ثلاث فرقاطات، اثنان منهما مسلحتان بأربع وأربعين مدفعا، والثالثة بست وثلاثين مدفعا. إلى جانب خمسين زورقا مخصصة للدفاع عن الميناء كل واحد منها يحمل مدفعا واحدا. ويتوفر الأسطول في مجموعه على 424 فوهة مدفع. ويرى التقرير أن موقف السكان سيكون إلى جانب الفرنسيين لأن هناك شبكات منتشرة في أوساطهم مفادها بأنه سيقع خلاصهم على أيدي المسيحيين، فعلى عاتق بونابرت يقع عبء إنجاز هذا الفتح[43].

يتضمن التقرير من جهة أخرى معلومات تتعلق بالنظام السياسي للبلاد، ومؤسسات الدولة المختلفة وعن الإدارة المركزية والمحلية وعن النظام القضائي والإدارة المالية. كما تعرض التقرير لأسلوب تعامل الجزائر مع الدول الأوروبية، الذي يرتكز في نظره على المضايقة والضغط المستمر لإحداث القطيعة، لإجبار الأطراف الأوروبية على التفاوض لعقد صلح جديد، والذي لن يتحقق بدون دفع مبلغ من المال في شكل إتاوة، والتي تعتبر إحدى مصادر الدخل الهامة بالنسبة للخزينة. ويتوقف الأمر على فرنسا لحمل حكومة الجزائر على التحلي بليونة أكثر في معاملاتها وعليها يقع عبء إخضاعها في الوقت المناسب[44].

كما استعرض التقرير الحالة الاقتصادية للجزائر في هذه الفترة، مركزا على الفلاحة بوجه خاص، لأنه القطاع الذي يهم الفرنسيين بالدرجة الأولى. فالنشاط الفلاحي يرتكز على قطاعين رئيسيين: تربية الماشية وخاصة الأغنام والزراعة. وتصدر الجزائر سنويا من المحاصيل الزراعية والحبوب بالدرجة الأولى ما معدله مائة وخمسين شحنة سفينة. وقيمة الشحنة في المتوسط هي حوالي التي عشر ألف قرش إسباني[45] في اتجاه كل من إسبانيا وفرنسا والبرتغال وإلى المدن الإيطالية، خاصة مدينتي جانوا والليفورنة. وقيمة الواردات الجزائرية من أوروبا سنويا، حسب هذا التقرير هي حوالي مليون قرش إسباني والتي تتكون أساسا من السلع الترفيهية كالحلي والأقمشة الفاخرة والأدوات المنزلية الحديدية

---

(43): تقرير الجنرال هولاند م.م.
(44): المصدر السابق.
(45): اعتمادا على هذا التقرير فإن قيمة الصادرات الزراعية نحو أوروبا هي حوالي مليون وثمانمائة ألف قرش إسباني أي ما يعادل تسعة ملايين فرنك فرنسي. فالتاجران بوشناق وبكري، هما اللذان يحتكران هذه التجارة مقابل دفع مبلغ ستمائة ألف قرش إسباني للخزينة، أي ما يعادل ثلاثة ملايين فرنك فرنسي يضاف إليها الرسوم الجمركية. وهو ما يمثل دخلا معتبرا بالنسبة للخزينة.

والمحاسبية[46]. ويختتم كاتب التقرير عرضه عن وضع الجزائر بإعطاء لمحة عن الشخصيات التي لها دور رئيسي في إدارة شؤونها: الداي، الخزناجي ووكيل الحرج. وعن هذا الأخير يقول أنه كان يعتبر من ألد أعداء فرنسا، ولكن موقفه تغير في الآونة الأخيرة ليصبح من أكبر أنصارها[47].

في إطار جمع كل ما تيسر من المعلومات عن الجزائر طلب من الأسير السابق لدى باي معسكر تيديما، الذي يشغل حاليا منصب محافظ الملحقات التجارية بمدينة سافون بإيطاليا موافاة وزير البحرية بما لديه من المعلومات عن هذه البلاد. إن التقرير الذي أعده هذا الأخير يشبه في محتواه عريضة اتهام أمام محكمة ضد الجزائر. لقد جاء خاليا من أية معلومات عملية يمكن الاستفادة منها. قيمته التاريخية هو كونه يمثل عينة مميزة للذهنية السائدة عند هذا الجيل من الفرنسيين والأوروبيين عموما، ونظرتهم للآخرين من غير الأوروبيين[48].

في يوم 5 أغسطس 1802، أرست فرقة بحرية فرنسية في مرسى الجزائر، وعلى متن إحدى سفنها مبعوث بونابرت، الجنرال هولاند. لقد زود قائد الفرقة بتعليمات تقضي بفرض حصار على الميناء في الحين والبدء في أعمال عدائية ضد الجزائر في حالة رفض الداي للمطالب الفرنسية.

لقد أثار وصول هذه الفرقة قلقا شديدا لدى السلطات ولدى سكان المدينة على السواء. وأعطيت تعليمات للبحرية للاستعداد لكل احتمال. وعندما استفسر التاجران، القنصل تانقيل عن سبب قدوم هذه الفرقة، رد عليهما بأنها رافقت مبعوث القنصل الأول، الذي هو شخصية ذات مقام رفيع، يحمل رسالة للداي مصطفى باشا. غير أن هذا التبرير لم يقتنع به أحد، فالمسؤولون مثل المواطنين رأوا فيها مظاهرة استفزازية مقصودة من طرف فرنسا.

وحسب القنصل تانقيل، الذي كان يتتبع تعينات قصر الحكومة بكل دقة، بفضل العلاقات التي نسجها مع التاجرين اللذين أصبح يطلق عليهما اسم «المستشارين» أي

---

(46): تأتي هذه الواردات مصدرها مدينة مرسيليا الفرنسية والليفورنة الإيطالية وكانت السفن التي تنقلها كل من إنجلترا وجبل طارق، ومدينتي تريست وجانوا الإيطاليتين.
(47): تقرير الجنرال هولاند م.م.
(48): م.ج.ف.أ.م.و.ت. الجزائر 10 تقرير تيديما مقدم على إيالة الجزائر إلى ... 10 أغسطس 1802. لمزيد من التفاصيل حول هذا الشخص راجع:
Emerit M., Les aventures de thedenat, esclave et ministre d'un bey d'Afrique. In Rev.Af. T.92. (1948).

مستشاري الداي، فإن مصطفى باشا لم يتأثر بوصول هذه الفرقة، بل بقي متشبثا بموقفه السابق، وبالأجل الذي حدده للقنصل لدفع الإتاوة، وتقديم الهدايا القنصلية التقليدية[49]. لقد فشلت كل المحاولات التي بذلها هذان الشخصان لإقناعه بتغيير موقفه، مما ألجأهما إلى طلب المساعدة من الشخصيات التي لها وزن وكلمة لدى مصطفى باشا. لقد استقبل هذا الأخير في اليوم الموالي لوصول الفرقة البحرية الفرنسية وقبل نزول مبعوث بونابرت إلى المدينة عددا من الشخصيات. ولا نعرف محتوى الحديث الذي دار خلال هذه اللقاءات. لكن ما يلاحظ هو أن موقف الداي لم يتغير على ما يبدو. فإذا كان قد أبدى استعدادا لاستقبال مبعوث القنصل الأول، واستلام الرسالة الموجهة إليه، والتي كان يعرف مضمونها مسبقا، إلا أنه لم يبد استعدادا للتنازل عن مطلبيه الخاصين بالإتاوة والهدايا القنصلية. ولا بقبول ترضية المطالب الفرنسية. لقد أعلن بصوت محتد أمام مترجيه بأنه «يفضل حرق المدينة على الاستسلام»[50]. ومن ناحية أخرى فإن الجيش وسكان المدينة أصبحوا يتململون بدورهم، وبصوت مرتفع، معبرين عن استيائهم وتذمرهم الشديد من التواجد الفرنسي الاستفزازي في مرسى المدينة.

تحسبا لمثل هذا الوضع كان بونابرت قد طلب من وزير العلاقات الخارجية الاتصال بالتاجرين عن طريق أقربائهم في فرنسا لحثهما على الضغط على مصطفى باشا لقبول المطالب الفرنسية[51]. وطريقة العمل هي الترهيب والتخويف من قوة فرنسا وسطوة نابليون. وبالفعل، فقد وصلت سفينة من مرسيليا إلى ميناء الجزائر غداة وصول الفرقة البحرية الفرنسية تحمل رسائل للتاجرين. وفي الغد انتشرت إشاعة في أرجاء المدينة تقول أن حاكم فرنسا قد عقد العزم على تسيير جيش قوامه80 ألف رجل ضد الجزائر إذا لم تلب جميع مطالبه[52].

وفي يوم 7 أغسطس 1802 استقبل الداي مبعوث بونابرت الذي سلم له الرسالة التي كان يحملها، والتي طلب الداي قراءتها حيث تولى القنصل ترجمتها له «حرفيا وبكل دقة». لقد كان موقف الداي مفاجأة حقا، حين أعلن استعداده لترضية جميع المطالب التي تضمنتها. ولم تكن رسالة التهديد الثانية

(49): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 25 ثيرميدور س10 (12 أغسطس 1802).
(50): المصدر السابق.
(51): مراسلات نابليون الأول في مج. إف عدد 19 (1875) ص129 وما بعدها.
(52): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 25 ثيرميدور س10 (12 أغسطس 1802).

قد وصلت بعد، والتي تضمنت شكاوى بخصوص الصيادين الكورسيكيين. فقام تانفيل بإضافة هذه الشكوى إلى قائمة المطالب الأخرى. لقد وعد الداي بإرسال تعليمات جديدة لباي قسنطينة لإزالة كل العراقيل في طريق استغلال هذا الامتياز من طرف أصحابه. وخلال هذه المقابلة قبل الداي الاعتراف بالجمهورية الإيطالية[53]، كما وعد بالرد على مضمون رسالة القنصل الأول مسألة بمسألة[54]، إلى جانب تعهده بمعاقبة الرايس علي ططار بالقتل والرايس حسن بالعزل، نزولا عند رغبة بونابرت. الأول بسبب حادثة ميناء تونس، والثاني لاستيلائه على سفينتين فرنسيتين كانتا غير مزودتين بالجوازات القانونية المعترف بها. أما بالنسبة لمشكلة الإتاوة التي برر الداي مطالبته بها لتعويض جزء من المصاريف التي تكبدها من جراء احتجاز الرعايا الجزائريين في القسطنطينية، فقد أعلن أنه لم يعد متمسكا بها «سواء دفعها بونابرت أم لم يدفعها، – رد معقبا –، فلن يؤثر هذا على حسن صداقتنا» وألح الداي من جهة أخرى أثناء هذه المقابلة على ضرورة تسوية مسألة ديون التاجرين. لقد حرص تانفيل على طمأنته بهذا الخصوص، مؤكدا له أن القنصل الأول قد أعطى تعليمات في هذا الاتجاه، وسوف تسدد لهما مستحقاتهما على دفعات في أقرب الآجال[55].

لا نتوفر على معلومات مقنعة عن الأسباب التي جعلت الداي يغير موقفه بهذه الصورة المفاجئة. فالمعلومات المتاحة توعز هذا التحول إلى مساعي التاجرين التي تبدو لنا مبالغ فيها. لأن تحرك هذين الشخصين مسموح به خارج الخطوط الحمراء فقط. فاضطرارهما إلى الاستنجاد بشخصيات لها مكانتها لدى الداي يؤكد هذا. لقد رسم مصطفى باشا هذا الخط عشية استقباله لمبعوث بونابرت، عندما أعلن أمام مترجيه بأنه يفضل حرق المدينة على الاستسلام. كما أننا نستبعد أن يكون تدخل وكيل الحرج في اتجاه إقناع الداي بقبول كل المطالب الفرنسية بدون استثناء. وهو ما يعني الرضوخ

(53): أقامت فرنسا بعد زحزحة النمسا عن شبه جزيرة إيطاليا (1797) عدة كيانات سياسية أطلقت عليها «الجمهوريات الشقيقات» هناك جمهورية الألب الأدنى وعاصمتها ميلان، وجمهورية ليقور وعاصمتها جانوا، وجمهورية روما بعد احتجاز البابا وجمهورية بارثينوبين التي قامت على انقاض مملكة نابولي والتي تسمى أيضا بجمهورية إيطاليا.
(54): انظر هذا الرد في الرسالة المؤرخة في 13 ربيع الثاني1217 (12 أغسطس1802)في Plantet، ن.م. ص ص504 – 507 .
(55): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 25 ثيرميدور س10 (12 أغسطس 1802).

والاستسلام لإرادة خارجية. ففكرة مثل هذه لا تخطر على بال جزائري هذا الجيل. فتدخل الحاج يوسف، وهو شخص له خبرة ودراية بشؤون السياسة الدولية، بحكم وظيفته وأقدميته فيها، تجعلنا نتصور أن نصائحه ربما كانت في اتجاه منع الأزمة من الانفجار وليس بالاستسلام، وإنما عن طريق تجزئة المطالب الفرنسية، بقبول تلك التي لا تشكل مساسا بسيادة الدولة وكرامتها، وترضية المطالب الأخرى ترضية جزئية عن طريق ربطها بمطالب تقدمها الجزائر لفرنسا، لكي تكون التسوية متكافئة، ومصالح الطرفين متوازية. إن هذا التحول يفسر ربما بطبع الداي ومزاجه الشخصي، أونتيجة لضغوط من محيطه الشخصي خارج الإطار الرسمي.

أثار هذا الموقف الذي اتخذه الداي استياء شديدا لدى مختلف أوساط سكان العاصمة. وهناك مؤشرات عن وجود تذمر وغضب في الجيش ولدى البحرية. لقد أصبح الداي يتهم علنا بكونه عرض نفسه للمهانة والإذلال. إن الحالة النفسية التي عليها الناس «جعلتني أتبع بيقظة شديدة كل ما يشاع هنا. فتخوفاتي لها ما يبررها، لقد أحدث اعتقال الرايس علي ططار استياءا عميقا. فالناس هنا يعتبرونه مظلوما. ويحملون الضابط الفرنسي مسؤولية ما وقع. كما استاء الرياس من هذا الإجراء استياء شديدا جعلهم يتفوهون بعبارات غير لائقة ضد الداي وضد فرنسا»[56].

أمام هذا التذمر الشديد، حاول الداي التراجع عن بعض المطالب التي وعد بترضيتها أثناء استقباله لمبعوث نابليون. لقد استدعى الخزناجي مترجم القنصلية الفرنسية ليبلغه أن الداي يرفض إطلاق سراح الاسرى النابوليتان وتعويض شحنتي سفينتهما. كما اعتبر أن علي رايس لايستحق عقوبة الإعدام التي اعتبرها تتعدى كثيرا حدود التجاوز الذي ارتكبه.

انزعج القنصل تانفيل من هذا الموقف الجديد انزعاجا شديدا. وقرر الالتجاء مرة أخرى إلى خدمات «المستشارين» ليبذل كل ما في وسعهما لإرهاب الداي وتخويفه من «الويلات التي ستحل به» نتيجة لموقفه الجديد هذا. إن الموضوع الأكثر حساسية في كل هذا، بالنسبة للسلطات الجزائرية، هو مسألة إعدام الرايس علي ططار. فتعبئة الرأي العام في العاصمة كانت على أشدها ضد هذا الإجراء الذي إن نفذ فقد يشعل فتيل فتنة عامة لا قبل لها على مواجهتها. لا نستبعد أن تكون هناك تسوية قد تمت بين المبعوث والقنصل تانفيل من جهة، والخزناجي من جهة ثانية.

(56): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 25 تيرميدور س10 (12 أغسطس 1802).

فالمراسلات الرسمية لاتشير إلى ذلك. كما أن الرواية الشعبية للحادثة كما سجلها الحاج شريف الزهار لا تتحدث عنها[57]. ففي اللقاء الثاني الذي جمع بين الطرفين استهل الخزناجي حديثه موجها كلامه للقنصل «لا تكن غاضبا، لقد فعلت كل ما طلبته مني». لقد أكد هذا الأخير قبول الداي لجميع المطالب الفرنسية. أما بخصوص ما يزعم أنه تخلف من ركاب السفينة الفرنسية التي جنحت في الشتاء الماضي عند ساحل مدينة تنس، فقد أكد الخزناجي أن هؤلاء المفقودون هم في حكم الموتى، لأن كل الأحياء تم جمعهم وترحيلهم إلى فرنسا. لكن الرايس علي ططار لم يعدم. لقد جرت العادة عندما يصدر الحكم بالإعدام على أحد ضباط السفن الجزائرية بسبب مخالفات ارتكبها، يقدم قنصل الدولة المعنية بالقضية ملتمسا لدى الداي. فنادرا ما يحدث تجاوز هذا التقليد، لأن عدم مراعاته يثير استياء شديدا لدى السلطات ولدى البحرية على الخصوص، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مسار العلاقات بين الجانبين. وهو التقليد الذي لم يرد القنصل تانفيل الخروج عنه - أوأنه نتيجة لاتفاق مسبق مع الخزناجي حول هذه المسألة - فقد التمس العفو عن الرايس علي ططار مشترطا عدم تمكينه من قيادة أية سفينة في المستقبل[58]. وحول موضوع الهدايا القنصلية فإن تانفيل أكد للخزناجي أن القنصل الأول «يعرف كيف يرد الجميل بالجميل وأكثر».

إن تسوية هذه الأزمة التي اشتعلت فجأة وبكيفية مفتعلة، وفق الشروط التي حددها بونابرت، والتي تمثل انتصارا جديدا تحقق في بلاد بعيدة تضاف إلى انتصاراته الأخرى، دفعته إلى العمل على استغلال هذا النجاح الجديد، وتوظيفه داخليا وعلى المستوى الأوروبي. لقد طلب من وزير العلاقات الخارجية أن يقدم تقريرا مفصلا عن الأزمة مع الجزائر، والنتائج التي انتهت إليها في جلسة عامة، لمجلس الشيوخ.

(57): أساس هذه التسوية المحتملة تكون حول مسألة الرايس علي ططار التي اكتسف أهمية بالغة في نظر الرأي العام بالعاصمة. راجع. **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، ص77 .

(58): ذكر القنصل أن عائلة الرايس علي: أبناؤه الصغار بصحبة أقاربهم جاؤوه يلتمسون منه العفو عنه، وأنه وجد نفسه مضطرا للنزول عند رغبتهم. (م.خ.ف./م.و.ت. الجزائر36 . الجزائر - باريس25 تيرميدور س10 (13 أغسطس 1802).

تؤكد رواية الحاج أحمد الشريف الزهار وقائع هذه الحادثة ممزوجة ببعض الخيال الشعبي الذي نسج حولها، وهي تمثل نموذجا لرواية المخطوطات للوقائع السياسية التي تنبه إلى وجوب الاحتراز وأخذ الاحتياطات الضرورية عند التعامل مع هذا النوع من المصادر بخصوص الموضوعات السياسية. أنظر تفاصيل هذه الرواية في مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار. ص ص. 77 - 78 .

بدأ طاليران تقريره بالملاحظة بأن البلاد التي تقع ما بين الحدود المصرية وجبل طارق، والتي تمثل شمال إفريقيا، هي بلاد يحكمها أناس غرباء عن القانون العام الأوروبي. فالمبادئ والأعراف السائدة في المجتمعات الأوروبية جعلت منها وكأنها مجتمع واحد. فهذه المبادئ التي ترفض التسلط، وتوصي بحسن استقبال تجار الشعوب المسالمة، ومدهم بيد العون والمساعدة في حالة الاحتجاج، والتي تدين كل عمل عدائي غير مشروع، كما تشجب كل شجاعة مشوبة بالقسوة، وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان التي تعتبرها مقدسة «فهذه المبادئ لا تزال مجهولة بالنسبة لشعوب هذه المناطق»[59]. لقد انفردت الجزائر بجرأة متميزة برزت بشكل أكثر في الحوادث التي وقعت أخيرا. استعرض التقرير بعد هذا المدخل الذي يعبق برائحة فكر عهد الاستنارة- والذي لاعلاقة له بالواقع العملي كمامارسته فرنسا، خاصة منذ انقلاب الترميدوريين(نهاية جويلية 1894). وكما يمارسه الآن القنصل الأول ووزير خارجيته - الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة بين البلدين، كما تعرض لمسارها. فقرأ الرسالة التي بعثها بونابرت للداي في 18 جويلية الماضي، ورد هذا الأخير عليها حيث قبل جميع المطالب الفرنسية إلا ماتعذر منها، معبرا عن رغبته العميقة في الإبقاء على الصداقة مع فرنسا، وعن استعداده لتجنب كل ما من شأنه التسبب في تعكيرها. «إذا ما طرأ أي حادث في المستقبل اكتبوا لي أنتم بأنفسكم وكل شيء سيتم على ما يرام»[60]

إن الإشهار بالموقف الذي اتخذه الداي من مطالب فرنسا وبحفاوة الاستقبال الذي حظي به مبعوث بونابرت و«الذي لم يسبق له مثيل» - والذي فسر على أنه كان بدافع الخوف - أمام مؤسسة ذات وزن كبير في فرنسا القنصلية، والتي تأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد القنصل الأول يعنى أنه لم يعد هناك ما يبرر ،في نظر بونابرت، تجريد حملة عسكرية ضد الجزائر. وهل يعني هذا أن تحرشات نابليون ستتوقف عند هذا الحد؟ إن مسار العلاقات بين البلدين في الشهور التالية سيجيبنا عن هذا التساؤل.

لم تؤد التسوية التي تمت للأزمة الأخيرة إلى عودة الاستقرار للعلاقات بين

(59): تقرير طاليران لمجلس الشيوخ مؤرخ في 20 فريكتيدور س10 (7سبتمبر1802)، في:Rev.Af. سنة1862 ص128 ومابعدها.

(60): رسالة الداي لبونبرت في 12 أغسطس 1802 في Plantet، ن.م. ص ص 504 - 507 .

الجزائر وفرنسا. ويبدو أن هذه قد أصيبت في الصميم، باختفاء تلك الثقة التي طالما ميزتها وخاصة من الجانب الجزائري، الذي كان يحرص دائما، ولأسباب تاريخية، على معاملة فرنسا معاملة متميزة عن بقية الدول الأخرى. فانعدام الثقة وعدم الاطمئنان والحذر، سيكون الطابع البارز في موقف الجزائر من فرنسا، دون أن يصل بها ذلك إلى حد التربص والكيد، واستغلال الظروف لإلحاق أضرار بمصالحها. فالخط المحوري البارز لدبلوماسية الجزائر، في علاقاتها مع فرنسا، في المرحلة التالية سيتسم بالحذر والاحتياط. أما الدبلوماسية الفرنسية خلال هذه المرحلة فستبقى دبلوماسية متحفزة ومتربصة، على استعداد لاصطياد أول فرصة مواتية لضرب الجزائر. فليس منتظرا في ظل هذا الجو المتكدر أن تسترد هذه العلاقات هدوءها التقليدي.

بالرغم من انتهاء الأزمة وتسويتها بالتراضي، فإن الجزائر لم تعد مطمئنة إلى الجانب الفرنسي، بل بقيت متشككة في نواياه الحقيقية. ومما يؤكد هذا الشعور بالقلق وعدم الاطمئنان، تلك الجهود التي كان يبذلها الداي مصطفى باشا، عقب هذه الأزمة، لتقوية استحكامات العاصمة وتطويرها، حتى أنه كان يقضي معظم وقته إلى جانب العمال والبنائين[61]. كما أعطيت تعليمات لبايات المقاطعات الثلاثة بالتهيؤ والاستعداد للتحرك في أي وقت[62].

وفي عهده أيضا تم بناء أول سفينة حربية عصرية، ذات 48 مدفعا في الترسانة التابعة للأميرالية بالجزائر. كما حاول مصطفى باشا من جهة أخرى استطلاع رأي بعض القناصل الأجانب حول التسوية التي عقدها مع الفرنسيين، مستفسرا على الخصوص عما إذا كان عليه أن يثق في وعودهم[63].

إن تحرك الدبلوماسية الفرنسية بعد هذه الأزمة يشير إلى اعتبار كون التسوية التي

(61): مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار ص ص80 - 82 .

(62): م.خ.ف./م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 10 فريكتيدور س10 (28 أغسطس 1802).

(63): ذكر القنصل تانفيل أن مصطفى باشا سأل قنصل أمريكا كاتكارت الذي كان أسيرا سابقا في الجزائر عما إذا كان عليه أن يثق بوعد فرنسا بعدم مهاجمة الجزائر، والذي ردّ عليه بالإيجاب. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر - باريس 10 فريكتيدور س10 (26 أغسطس 1802). هذه رواية تانفيل، أما القنصل الأمريكي فإنه لم يشر في مذكراته للأزمة الجزائرية الفرنسية لا من قريب ولا من بعيد. راجع مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب. ترجمها عن الإنجليزية وعلق عليها وقدم لها إسماعيل العربي. الجزائر1982 .

لك هي مجرد عملية تأجيل لمجابهة مقبلة، لا محالة، عندما تتهيأ الظروف الملائمة لذلك. هذا ما أكده تحركات الوحدات البحرية الفرنسية عند السواحل الجزائرية خلال هذه الفترة، وتصرفات قنصلها بالجزائر في الشهور التالية. لقد أمر نابليون وزير البحرية والمستعمرات، باتخاذ التدابير التي تجعل من التواجد البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية تواجدا شبه دائم (64)، كما استخدم أسلوب بث الإشاعات للنيل من معنويات الجزائريين، مثل تلك التي كانت تتردد بين حين وآخر حول الاستعدادات الفرنسية لغزو الجزائر، والتي يتولى القنصل تانفيل توظيفها محليا، فعندما يستفسر منه عن حقيقة ما يشاع، كان يتعمد الرد بطريقة غامضة من شأنها أن تضفي نوعا من المصداقية عليها. كما يؤكد في مراسلاته لحكومته بأن أفضل طريقة لخدمة مصالح بلاده في الجزائر ودعم مركزها بها هو جعلها «تعيش في حالة خوف دائم من فرنسا». فالتسوية التي تمت هي في نظر القنصل، استسلام وليس اتفاق بين طرفين متكافئين. هذا ماعبرت عنه تصرفاته وموقفه من مسألة هروب بعض الأسرى من حامية وهران، والتجائهم للسفن الفرنسية التي كانت راسية في المرسى، اثناء وجود مبعوث بونابرت، الجنرال هولان بالجزائر، والذي تم بمساعدته وتحت سترته. فالمطالبة بإطلاق سراح هؤلاء كانت في قائمة المطالب التي تقدمت بها فرنسا خلال هذه الأزمة والتي لم تتم ترضيتها بشأنها.

شكلت عملية التجاء الأسرى إلى السفن الراسية في الميناء موضوع قلق شديد للعلاقات الجزائرية - الأوروبية في الماضي، وخاصة مع فرنسا. وقد تم إزالته بمنع السفن الفرنسية من قبول اللجوء إليها. وهو ما تم التنصيص عليه صراحة في المعاهدة المبرمة بين الجانبين في شهر سبتمبر سنة1689 (65). فالقنصل تانفيل تعمد انتهاك هذه المعاهدة التي تشكل العمود الفقري الذي التأمت حوله العلاقات بين البلدين منذ هذا التاريخ. فعندما عاتبه بعضهم لاستغلاله للثقة التي منحت له، وتحرج السلطات الجزائرية في اتخاذ الإجراءات العادية للتفتيش والمراقبة، مراعاة لشخصه، رد على معاتبه بأن الخطأ هو خطأ حكومة الجزائر «لأنها لم تطلب منه أن يعطيها كلمة شرف» (66).

إن تحرشات تانفيل لم تتوقف عند هذا الحد، بل كان يعمل باستمرار على

(64): مراسلات نابليون الأول. ن.م. ص 141 .

(65): للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة راجع. ج. قنان. معاهدات... الفصل الثاني، ص.ص97-133 .

(66): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر - باريس 10فريكتيدور س10 (28 أغسطس 1802).

استغلال كل ما من شأنه أن يزعزع العلاقات ويثقل كاهلها أكثر. ففي أعقاب تسوية الأزمة مباشرة، والتوتر لم يتم تطويقه بعد، قدم للخارجية اقتراحا يطلب منها الإذن للعمل من أجل تكريسه وفرضه على السلطات الجزائرية. مفاد هذا الاقتراح رفع العلم الفرنسي على مبنى القنصلية وحمل السلاح عند استقباله من طرف الداي. لقد جرت العادة في الجزائر أن لا ترفع الأعلام الأجنبية على مقرات القنصليات في المدينة. ولكن السلطات كانت تغض الطرف عن رفع القناصل لأعلام بلدانهم على منازلهم الريفية. كما جرت العادة على أن لا يمتشق القناصل أسلحتهم عند استقبالهم من طرف الداي (67)، ويبدو أن السلطات الجزائرية لم تعر اهتماما في البداية لهذه المسألة، حيث كان المبعوثون والقناصل يتقلدون أسلحتهم في مختلف المناسبات، وحتى عند استقبالهم من طرف رأس السلطة. ولكن منذ نهاية القرن السابع عشر أصبحت تراقب هذا التقليد وتراعيه بدقة شديدة. فلم يكن يسمح للقناصل والمبعوثين تقلد أسلحتهم عند استقبالهم من طرف الداي البتة. ومحاولة تانفيل خرق هذا التقليد وانتهاكه يعني التسبب في خلق أزمة جديدة، لأن السلطات الجزائرية سوف لن تقبل ذلك. لكن حكومة فرنسا، نظرا للوضع المقلق الذي بدأ يرتسم في أفق السياسة الأوروبية والمتميز في هذا الظرف بالخلافات الحادة بين فرنسا وانجلترا، أوصت قنصلها بعدم إثارة أي موضوع من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاع جديد مع الجزائريين. لقد امتثل تانفيل لهذا التوجيه حيث تجنب إثارة الموضوع أثناء لقائه مع أحد المسؤولين، ولا حتى التلميح إليه «لأن الظروف لا تسمح بذلك» (68).

2 - مسألة الهدايا القنصلية وقضية أسرى حامية وهران.

شكلت مسألة الهدايا القنصلية موضوع قلق للعلاقات بين الجانبين من جديد خلال هذه المرحلة. سبق أن تعرضنا لهذه المسالة في السابق وبيننا كيف كانت نظرة كل من الطرفين إليها، والحساسيات المتناقضة التي تثيرها لدى كل منهما. لقد

(67): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، مذكرة رفعت لوزير العلاقات الخارجية في شهر بريمير س11 (نوفمبر1802).

(68): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس 17 نيفوس س11 (6 جانفي 1803).

طغت هذه المسألة على ساحة الانشغالات أثناء أزمة الصيف الماضي، وتعهد تاتفيل باسم القنصل الأول تقديمها عندما يتم ترضية المطالب الفرنسية. وكان من الطبيعي أن ينتظر الداي وصول هذه الهدايا ولكن بدون جدوى. غير أن بونابرت غير موقفه فيما بعد وتراجع عن الالتزام الذي تعهد به القنصل باسمه، وطلب أن يكون هناك تبادل للهدايا وليس تقديمها من طرف واحد. ولا يبدو أن القنصل وجد صعوبة في إقناع السلطات الجزائرية بهذه الصيغة. لقد تقبلت الاقتراح بدون اعتراض، وذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث صرح الخزناجي للقنصل أن الهدايا التي سترسل للقنصل الأول ستكون هدايا معتبرة ولم يسبق للجزائر أن قدمت مثلها لأحد(69).

في نهاية سنة 1802 توترت العلاقات فجأة إلى درجة جعلت مصطفى باشا يهدد بإعلان الحرب ضد فرنسا، وطلب من قنصلها مغادرة البلاد، ولكنه تراجع ليطلب منه البقاء. وفي تقريره عن هذه الحادثة فسر القنصل هذا السلوك من طرف الداي على أن دافعه الغضب والمرارة التي كان يشعر بها من جراء عدم وصول الهدايا الفرنسية. لقد اكتست هذه المسألة في نظر الداي أهمية بالغة، ليس لقيمتها المادية، وإنما لدلالتها المعنوية إلى درجة أنه أصبح يعتبرها مسألة شخصية تمس بكرامته ومكانته المعنوية لدى رعاياه وأمام الدول الأجنبية. لقد أعلن للقناصل الأوروبيين في مناسبات مختلفة أن الإمساك عن تقديم الهدايا التقليدية هو دليل على سوء النوايا وانعدام الصدق. كما أعلن في إحدى المرات لأحد القناصل بأن تحية الكافر بدون هدية هي تحية شبيهة(70). ولم ينفك محيط الداي من جهته عن تذكير تاتفيل بالأهمية الكبيرة التي يوليها مصطفى باشا لهذه المسألة، مؤكدين له بأنه مقتنع بأن فرنسا تضمر السوء للجزائر. فمنعها من تقديم الهدايا دليل قاطع بالنسبة له على صدق قناعته، والتي لن يغيرها ما دامت هذه لم تمسه(71). ويضيف تاتفيل في محاولته تفسير أسباب هذه الحادثة، ملاحظا أن مصطفى باشا يتأثر بالصيام في شهر رمضان، وأنه يفقد في بعض الأحيان السيطرة على تصرفاته التي قد تذهب به بعيدا دون أن يقصد ذلك.

يمكن أن يكون موضوع الهدايا هو أحد الأسباب التي جعلته يتصرف بهذه الكيفية وليس السبب الوحيد. فتحركات تاتفيل وسعيه لكي يجعل من نفسه

(69): م.ع.ف.أ.م.ف.د.ت. الجزائر 32، الجزائر - باريس 7 فريمير س11، (27 نوفمبر 1802).
(70): م.ع.ف.أ.م.ف.د.ت. الجزائر 32، الجزائر - باريس 17 نيفوز س11 (6 جانفي 1803).
(71): المصدر السابق.

واسطة بين الحكومة الجزائرية والقناصل الأوروبيين أثار قلق هذه الأخيرة وإزعاجها كثيرا.

في هذه الظروف بالذات توترت العلاقات مع الدانمارك، وطلب من قنصلها مغادرة البلاد، كما قررت الجزائر إعلان الحرب ضد هذه الدولة، ويعود سبب هذا التوتر إلى محاولة تملص هذه الأخيرة من التزاماتها، والتي تتمثل في تزويدها بمعدات عسكرية وتجهيزات بحرية، حددت أصنافها ومقاديرها ومواعيد استلامها باتفاق بين الطرفين(72).

طلب قنصل الدانمارك من تاتفيل التوسط لدى الحكومة الجزائرية، ولكن هذه الأخيرة رفضت الاعتراف له بهذا الدور. وهو ما يفسر مطالبته بمغادرة البلاد الذي تزامن مع مطالبة قنصل الدانمارك بالخروج من الجزائر. لقد استهجنت حكومة باريس سعي قنصلها، وطلبت منه أن لا يبادر بأي مسعى من هذا النوع مستقبلا، إلا بأمر منها(73). وكرد فعل من جهة أخرى على موقف الداي، أمر بونابرت بتحويل بعض السفن الحربية الراسية في موانئ الأطلسي وبحر المانش إلى التوسط وتجميعها في طولون لتوجيهها نحو الجزائر. ويرى القنصل الأول أن استعراض القوة هو أفضل وسيلة لحماية المصالح الفرنسية في البلدان الإسلامية المتوسطية، وخاصة البلدان المغربية. كما أمر قنصله بالضغط من جديد لإطلاق سراح أسرى حامية وهران(74).

فموقف الجزائر الآن حول هذه المسألة التي طرحت منذ ما يزيد عن ثماني سنوات هو المطالبة بدفع فدية هؤلاء. لقد أظهر الفرنسيون في البداية الاستعداد لافتدائهم ثم تراجعوا عن موقفهم(75). وبقوا يتصيدون الفرصة المناسبة لفك أغلال هؤلاء بدون مقابل. ورغم أن نابليون وضع هذا الطلب ضمن قائمة المطالب التي قدمت للسلطات الجزائرية خلال الأزمة الأخيرة إلا أنه فشل في (تخويف الداي) وبقيت المسألة معلقة، ليعود إلى إثارتها مرة أخرى في هذه المناسبة.

حاولت السلطات الجزائرية من جهتها مساعدة فرنسا لحل هذه المشكلة، عندما قامت بمساعي ملحة لدى الحكومة الإسبانية من أجل إقناعها بضم الفرنسيين إلى قائمة

(72): هذه التجهيزات هي التي تسميها الأدبيات اللاتينية (بالجزية) أنظر حول هذه المسألة ج. فالن. معاهدات... ص ص251 - 252.
(73): مراسلات نابليون الأول. م.س. ص ص143 - 144.
(74): م.س. ص142.
(75): أنظر أعلاه.

أصبحت تثقل كاهل العلاقات بين البلدين [illegible]

[illegible]

لم [illegible] [illegible]

[illegible] قضية الهدايا [illegible]

لم تستطع [illegible] السلطات الجزائرية [illegible] مسألة الهدايا [illegible] [illegible] غير أن السلطات الجزائرية لم تتحرك [illegible] كيف يمكن تعليل هذا الموقف؟

إن التفسير الذي نميل إليه والذي نرجحه [illegible] الهدايا [illegible] فرنسا [illegible] الجزائر [illegible] هذه المسألة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الهدايا [illegible]

[illegible] فرنسا [illegible] الجزائر [illegible] العلاقات بين البلدين [illegible] حول هذه المسألة [illegible] حول هذه المسألة التي

[illegible]

فليس على الجزائر وقد تغيرت هذه الظروف باندلاع الحرب من جديد في أوروبا، أن تمنح هذا الضمان لفرنسا في ظل هذا الوضع الجديد. وهناك احتمال آخر في أن قبول مبدأ المهاداة، مبادرة شخصية من الخزناجي نفسه، بدون إذن الداي، حيث كان يعتقد أنه بإمكانه إقناعه بمهاداة نابليون عندما تصل هدايا هذا الأخير إلى الجزائر. ولما اشترط الفرنسيون أن يتم إرسالها من الجهتين في وقت واحد، تعذر على الخزناجي القيام بمسعاه. ونلاحظ بهذا الصدد، أنه رغم تعود تانفيل على اختلاق الأشياء من عنده دون أن يكون لها أساس من الصحة، فإننا نستبعد أن يكون قد اعتمد التضليل حول هذه المسألة بمغالطة حكومته.

كان لانقطاع صلح أميان، واندلاع الحرب من جديد بين فرنسا وانجلترا في شهر ماي 1803 تأثيرا مباشرا على العلاقات الفرنسية الجزائرية. لقد توقفت التحرشات والضغوط المستمرة التي مارستها فرنسا ضد الجزائر منذ بداية ربيع1802. ومع ذلك لم تستعد العلاقات بين البلدين الاستقرار والهدوء الذي تميزت به قبل حدوث القطيعة بينهما في عام 1798.

أثارت السياسة النابوليونية في القارة الأوروبية، وفي مناطق ما وراء البحار مخاوف انجلترا التي أصبحت ترى نفسها الطرف الخاسر في التسوية التي أبرمت في أميان، وفي مختلف المجالات. فعلى الصعيد الاقتصادي، كانت تعتقد أن فرنسا سوف تعيد العمل بالمعاهدة التجارية المبرمة بين البلدين في سنة 1786، وبالتالي فإن الأسواق الفرنسية سوف تفتح أبوابها أمام السلع الانجليزية. لكن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها القنصل الأول، والتي تقضي بتشجيع المنتوجات والسلع الفرنسية، وحمايتها من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية، أدت عمليا إلى سد الأبواب أمام الصادرات الانجليزية، ليس فقط بالنسبة للسوق الفرنسية، وإنما أيضا أسواق البلدان الأخرى التي تتبع فرنسا، أو تمارس هيمنة مباشرة عليها. كما أن الترتيبات الإقليمية التي يحاول بونبرت تثبيتها في شبه جزيرة إيطاليا وفي الأراضي المنخفضة وسويسرا وألمانيا، وكذلك تقاربه مع إسبانيا، أثارت انزعاجا شديدا في لندن. فقيام هيمنة أحادية في غرب القارة يمثل في نظر انجلترا خطرا مباشرا ضد مصالحها الحيوية. فهذا المبدأ الذي كرسته وقائع العلاقات الدبلوماسية الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن السابع عشر، أصبح عقيدة لدى الانجليز، لا يمكن السماح به، ولا التعايش معه.

كما أن تحركات فرنسا فيما وراء البحار: في العالم الجديد، وفي منطقة المغرب

زاد من شكوك الانجليز في كون بونبرت لم يتخل عن حلمه في بناء امبراطورية استعمارية واسعة. فإذا كان حلمه المشرقي قد أجهض، فهناك من الدلائل ما يشير إلى وجود نوايا لتجسيد هذا الحلم على ساحة المغرب. وفي هذا السياق تبدو أهمية جزيرة مالطة بالنسبة للانجليز. فبمقتضى معاهدة أميان، كان على هؤلاء الجلاء عن هذه الجزيرة التي انتزعوها من بين أيدي الفرنسيين سنة 1800. ونظرا للمرارة التي أصبحوا يشعرون بها، بسبب خيبة الأمل التي أصابتهم من جراء تصالحهم مع فرنسا، وانعكاساته الضارة على مصالحهم، فإنه لم يعد مقبولا لديهم الجلاء عنها.

ففي يوم 26 أفريل 1803 قدمت انجلترا مذكرة للحكومة الفرنسية طالبتها فيها بالانسحاب من كل من هولندا وسويسرا، وتعويض ملك سردينيا عن مقاطعة بيدمونت، التي ضمنتها فرنسا إليها. حاول نابليون تدارك الوضع عندما طلب وساطة قيصر روسيا الاسكندر الأول، لكن انجلترا لم تمهله. ففي 12 ماي غادر سفيرها العاصمة الفرنسية باريس. وأعلنت الحرب رسميا ضد فرنسا في يوم 16 ماي1803(84).

اتخذ الصراع الانجليزي الفرنسي في هذه المرحلة شكل حرب بحرية مسرحها المتوسط والأطلسي، وانحصرت في هذا الإطار حتى شهر سبتمبر من سنة1805، عندما تشكلت الائتلافية الأوروبية الثالثة ودخول النمسا الحرب من جديد ضد فرنسا.

إن موقع الجزائر الجغرافي ووزنها السياسي والعسكري في الحوض الغربي للمتوسط، جعلها في وضع وكأنها طرف غير مباشر في الحرب المستمرة في أوروبا على غير إرادة منها. فعلى الرغم من تشبثها، وبعناد شديد، بسياسة الحياد التقليدية التي تتبعها إزاء الصراعات الأوروبية، فإن تأثيرات الحرب على علاقاتها الخارجية، وعلى وضعها الاقتصادي كان كبيرا.

فعلى الصعيد الدبلوماسي، انعكس هذا الصراع في اهتزاز العلاقات واضطرابها مع طرفي الصراع على الساحة المتوسطية: فرنسا وانجلترا. والذي عبر عن نفسه في شكل تموجات تراوحت بين التوتر والانفراج مع كلتا الدولتين على امتداد كل هذه

---

(84): Droz.J. Histoire diplomatique de 1648 - 1919. Paris, 1972 P.P. 226-233.
بدأت انجلترا الأعمال العدائية ضد الملاحة التجارية الفرنسية قبل إعلان الحرب ضدها رسميا. م.خ.ف/ م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 5 نيفوس س12 (25 ديسمبر 1803).

الفترة حتى سقوط نابوليون. كما أنه لا يبدو من ناحية أخرى أنها قد استخلصت درسا مفيدا من أزمتها الأخيرة مع فرنسا. فلم تكلف نفسها عناء التأمل وبعمق، في دوافع هذه الأزمة التي افتعلها الجانب الفرنسي، والمؤشرات التي يحملها بالنسبة للمستقبل. لقد أتاحت لها الحرب الأوروبية الجديدة الفرصة مرة أخرى لكي تعيد تقييم علاقاتها الأوروبية وفق المستجدات التي طرأت على ساحة هذه القارة، لكن يبدو أنها لم تدرك طبيعة هذه المستجدات، ولا أبعادها المستقبلية. لقد رفضت أخذ يد انجلترا التي امتدت لها عدة مرات خلال هذه الفترة، في محاولة تحالف معها ضد فرنسا، وقدمت لها شواهد وأدلة على حقيقة نوايا فرنسا نحوها، ولكن بدون جدوى[85]، على الرغم من كون هذه الأخيرة لم تعد تحظى بالمكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها لدى السلطات الجزائرية. كما أن حياد هذه الأخيرة لم يعد حيادا متفهما لصالح فرنسا، كما كان الشأن في الماضي.

يمثل اشتداد التنافس الفرنسي – الانجليزي – إحدى انعكاسات الحرب الأوروبية على الساحة الجزائرية. ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن بأن هذا التنافس كان من أجل الظفر بالنفوذ والسيطرة. فهذا المضمون للتنافس لم يجد له مكانا في الجزائر، لا في هذه الفترة ولا فيما بعد حتى سقوط الدولة الجزائرية. فمحوره إنما كان من أجل الظفر بالحظوة لدى الحكومة الجزائرية.

يندرج في هذا السياق ذلك التحول الذي طرأ على الموقف الفرنسي تجاه الجزائر، والذي ظهرت بوادره الأولى قبيل القطيعة مع انجلترا بوقت قصير. فمن سياسة التحرش والضغط والاستفزاز، التي اعتمدتها دبلوماسية بونبرت، إلى سياسة الملاينة وتهدئة العلاقات، وذلك بتجنب كل ما من شأنه التسبب في حدوث توتر بين البلدين. في هذا الاتجاه تندرج تلك التعليمات التي أعطيت للقنصل تانفيل بعدم التدخل والتوسط في أي نزاع قد ينشب بين الحكومة الجزائرية ودولة أوروبية، إلا بإذن صريح من باريس. ضبط القنصل موقفه في هذا الاتجاه، عندما استرد الرايس علي ططار قيادته. لقد احتج على هذا القرار الذي اعتبره نكثا لعهد كان قد أعطي له[86]. وعندما رُدَّ عليه بأن الرايس قد شمله

(85): مثال على هذه المساعي التي كان يقوم بها الإنجليز لجعل الجزائر تقف إلى جانبهم، هو أنهم عندما استولوا على السفينة التي كانت تقل الضابط الجاسوس بوطان في صيف 1808، أبلغوا السلطات الجزائرية بطبيعة المهمة التي كلف بها هذا الأخير أثناء إقامته في الجزائر. أنظر أدناه ص...

(86): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، باريس – الجزائر 19 فريكتيدور س11 (6 سبتمبر 1803).

العفو، كما شمل ضباطا آخرين في البحرية بمناسبة ازدياد الولد الثاني للداي، لم يلح وأهمل المسألة[87]. ومن هذه النظرة الجديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات مع الجزائر، علق القنصل مصححا على ما كتبته بعض الصحف الباريسية في معرض تنديدها بالأعمال التي يقوم بها الانجليز ضد التجارة الفرنسية، والتي شبهتها بالتي كان «يقوم بها الجزائريون»، بكون هؤلاء الأخيرين كانوا دائما يحددون آجالا للبدء في الأعمال العدائية مع أية دولة عند إعلان الحرب ضدها، موردا أمثلة عن ذلك من الماضي القريب، وكيف أن السلطات الجزائرية قامت برد ما استولى عليه بحارتها من السفن، قبل انقضاء أجل المهلة[88]. كما بذل القنصل كل ما في وسعه لدحض الإشاعات التي تتردد من حين لآخر حول النوايا العدوانية لفرنسا ضد الجزائر.

مع مستهل سنة 1804 كانت العلاقات الجزائرية الانجليزية في حالة توتر للغاية. ويعود سبب ذلك إلى طرد القنصل فالكون من البلاد[89]. فالجزائر كانت قد طلبت استبداله بشخص آخر، والانجليز أصروا من جهتهم على إبقائه في منصبه، وهددوا بإرسال أسطول بقيادة الأميرال الشهير نيلسون لقصف العاصمة. قبلت الجزائر التحدي واستعدت لمواجهة الموقف، غير أن الانجليز تراجعوا في النهاية، وعينوا شخصا آخر على رأس القنصلية. لقد سعى تانفيل من جهته لاستغلال هذا التوتر، والوصول به إلى حالة الانفجار، ولكن بدون جدوى. فالسلطات الجزائرية حاصرت الأزمة في إطارها الثنائي ولم تسمح لأية جهة باستغلالها لخدمة مصالحها[90].

(87): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 30 جيرمينال س11 (19 أفريل 1803).

(88): «بعض الصحف شبهت الانجليز بالجزائريين، لن أتهم بالدفاع عن هؤلاء الأخيرين لكن قول الحق يفرض علي أن أبرأهم من مثل هذا التشبيه، الذي يمثل في بعض جوانبه سبة في حقهم. فالإنجليز قد استولوا على سفننا دون إعلان الحرب، وحتى عندما كان السفراء في باريس ولندن يعملون في هدوء ووئام. أما الجزائريون فإنهم عندما يعلنون الحرب ضد دولة، وحتى إذا كانوا لايحترمون الاتفاقات في بعض الأحيان بدقة، فإنهم يعطون أجلا لبدء الأعمال العدائية». م.خ.د/م.ق.ت. الجزائر36 ... الجزائر – باريس 5 نيفوس س12 (26 ديسمبر 1803).

(89): اتهم هذا القنصل وكاتبه بجنحة أخلاقية اعتبرتها السلطات غير مقبولة، وقامت بترحيلهما، وهو ما أثار حفيظة حكومة لندن التي هددت وتوعدت لتتراجع في النهاية وتخضع للأمر الواقع. لقد استمرت حالة التوتر بين البلدين بسبب هذه المشكلة من شهر أفريل سنة 1803، حتى شهر جويلية من العام التالي. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 5 فلوريال س11 (24 أبريل 1803)، وكذلك د.م. الجزائر37، الجزائر – باريس 21 مسيدور س12 (9 جويلية 1804).

(90): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37 الجزائر – باريس 12 نيفوس س12 (2 جانفي 1804) والمراسلتين المؤرختين في 15 و 21 ميسيدور س12 (3-9 جويلية 1804).

شهدت العلاقات الفرنسية - الجزائرية نوعا من الاستقرار والهدوء حتى المنتصف الثاني من سنة 1804، حيث وقعت حادثة مؤلمة ذهب ضحيتها 26 شخصا من بين عمال الوكالة الإفريقية القائمة على استغلال امتياز الباستيون.

اندلعت فتنة في شمال مدينة قسنطينة، وتركزت على الخصوص في جبال جيجل والقل، تحت قيادة مدعي يسمى بابن الأحرش، الذي يزعم بأنه ينتسب لأصل شريف، وتتفق الروايات حول هذا الشخص، على أنه كان على رأس مجموعة من المغاربة - مراكشيون، جزائريون، تونسيون، ليبيون - شاركت في مقاومة الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر. وتذكر المصادر الفرنسية بأنه تحول فيما بعد لخدمة الانجليز. وهم الذين أوعزوا له وشجعوه على إعلان التمرد في الجزائر[91]. ويذكر شريف الزهار، أن حمودة باشا باي تونس، هو الذي أوعز لهذا المغامر بهذه الفعلة[92]. وليس هناك تعارض حول أصل التمرد بين الروايتين بل هناك تكامل بينهما، فالانجليز يقدمون المال، وحمودة باشا المساعدة المباشرة بحكم الموقع الجغرافي، والعلاقات المتوترة في هذه الفترة بين الجزائر وتونس.

قام ابن الأحرش بأسر خمسة وخمسين شخصا من صيادي المرجان التابعين للوكالة الإفريقية. واشترط لإطلاق سراحهم دفع مبلغ مائة قرش إسباني عن كل واحد منهم. كما أعلن أنه سوف يقوم بقتلهم إذا لم يلب طلبه[93]. حاول تانفيل إقناع السلطات الجزائرية بقبول هذا الشرط، وأعلن عن استعداده لتسبيق مبلغ الفدية على أن تسدده له الخزينة الجزائرية فيما بعد. لكن السلطات رفضت ذلك. فقد أعلن مصطفى باشا أنه لن يخضع لأي اعتبار يجعله يتعامل مع «قاطع الطريق» ويريد أن يقضي عليه بالقوة[94]. لم يقتنع تانفيل بهذا الموقف، وأوعز لمسؤول الوكالة الإفريقية بعنابة بإجراء اتصال مع ابن الأحرش، والذي أسفر على ما يبدو عن اتفاق يقضي بإرسال مبلغ الفدية مقابل إطلاق سراح الأسرى.

(91): تشير هذه المصادر إلى أنه كان لايحترم سوى الراية الانجليزية.
(92): أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، ص85 .
(93): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس 26 فريمير س13 (16 ديسمبر 1804).
(94): المصدر السابق.

وقع حادث غامض تمثل في انفجار صندوق كان معبئا بالمتفجرات، سلم لأنصار المتمرد على أنه يحتوي على مبلغ الفدية، لإيصاله إلى قائدهم. وقد دفع بهم الفضول إلى فتحه أثناء الطريق فانفجر الصندوق، ونجم عن ذلك قتل وجرح تسعة عشر شخصا من بينهم، عندما علم ابن الأحرش بما وقع لأصحابه، اعتبر أن ذلك كان مؤامرة دبرت لقتله، فانتقم من الأسرى الفرنسيين الذين كانوا في قبضته بقتل ستة وعشرين منهم[95].

طلب القنصل مقابلة الخزناجي للاحتجاج على ما حدث، وكذلك من أجل ترضية طلب كان قد تقدم به في السابق، والذي يقضي «بتعويض» الوكالة الإفريقية عن الأضرار التي تكبدتها أثناء القطيعة التي حدثت عند نهاية سنة1798. خلال هذه المقابلة عاد تانفيل إلى استخدام لغة التهديد والوعيد، مؤكدا أن بلاده سوف لن تقلد انجلترا في موقفها المتخاذل - مشيرا بذلك إلى مسألة القنصل فالكون-[96]، وأن الامبراطور قد عقد العزم على إنصاف نفسه بالقوة إن لم تفلح المفاوضات[97]. عمد الخزناجي إلى تهدئة القنصل وطمأنته، كما عبر له عن بالغ أسفه لما حدث. ولم يجد مايبرر به ماوقع سوى تحميل الداي كامل المسؤولية فيما آلت إليه الأوضاع، سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقات الجزائر الخارجية. ففي رأيه أن مصطفى باشا غير كفء وغير قادر على تحمل عبء المسؤولية وثقلها، فمزاجه الحاد والمتكدر دائما جعل من الصعب على أي أحد من معاونيه مناقشة المشاكل معه بهدوء واطمئنان، لينتهي إلى القول بأنه «إذا كان الرأس مريضا فالأيدي والأرجل التي تأتمر بأمرها ستتحرك، بالتأكيد، بطريقة معوجة»[98].

إن لهجة القنصل المتشددة في هذه المقابلة تفسر، على ما يبدو، بذلك الاعتقاد الذي كان سائدا لدى الفرنسيين بقرب تصفية حسابهم مع انجلترا. وبالفعل فإن الامبراطور نابليون كان يشرف بنفسه على الاستعدادات التي كانت تجري على قدم وساق في معسكر قرب مدينة بولونيي، الواقعة على

(95): مراسلة القنصل تانفيل حول هذه الحادثة جزء منها كان بالشفرة لم يتم تفكيكها. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس 27 فلوريال س13 (16 ماي 1805).
(96): أنظر أعلاه.
(97): م.خ.ف/م.ق.ت. 37 الجزائر - باريس 27 فانتوس س13 (17 مارس 1805).
(98): المصدر السابق.

ساحل بحر المانش لغزو انجلترا، وكان الاعتقاد السائد، أن هذه البلاد التي ليس لها جيش، سوف لن تصمد أمام جيش صقلته المعارك المتتالية مثل مابريد عن الذي عشرة سنة تحت إمرة قائد عسكري قد لم يعرف الهزيمة حتى الآن.

إذا كان بونبرت منهمكا في الاستعداد لإنجاز مشروعه الكبير هذا، فإن ذلك لم يصرفه عن العمل من أجل ترسيخ وكالز سيطرته في الأقاليم الجديدة التي ضمها إلى فرنسا بأشكال مختلفة[99]. وفي هذا الإطار، فإن شبه جزيرة إيطاليا تمثل أهمية بالغة في نظر الامبراطور، لاعتبارات استراتيجية، وسياسية، ومعنوية. فهو يريد أن يعيد في شخصه الحياة للامبراطورية المسيحية الغربية كما كانت عليه في عهد شارلمان، ومن هنا فإن إحكام قبضته على شبه جزيرة إيطاليا وعلى مدينة روما التي تمثل الرمز المعنوي والقاعدة الروحية لهذه الامبراطورية، تشكل ضرورة حيوية لتحقيق هذا التطلع، وهذا ما يفسر القرار الذي اتخذه عقب تتويجه مباشرة ملكا على مملكة إيطاليا، بإيفاد أخيه جيروم، على رأس فرقة بحرية، إلى الجزائر لغرض التفاوض من أجل إطلاق سراح كل الأسرى الإيطاليين والفرنسيين الموجودين بالجزائر. فهدف هذه البعثة كما هو واضح، هدف سياسي بالدرجة الأولى، والغاية منها كسب ثقة الإيطاليين وترسيخ مكانة بونبرت في قلوبهم[100]. ونظرا لما يحف البعثة من المخاطر من جانب الأسطول الانجليزي، فإن الامبراطور أوصى أخاه بأن لا يطيل إقامته في مرسى الجزائر لأكثر من ستة أيام كأقصى حد، مهما كانت نتائج محادثاته، وأن لا ينزل إلى المدينة لمقابلة الداي. فإذا كان هذا الأخير يرغب في ذلك، فعليه أن يقبل بأن تتم المقابلة في الميناء وليس في قصر الحكومة[101]. هذه الاحتياطات تعكس في الواقع المخاطر التي كانت تحف بهذه البعثة من جهة، والأهمية التي أولاها لها بونبرت من جهة ثانية. وبالفعل، فبعد إبحار جيروم من مرسى الجزائر بوقت قصير، ظهرت سفينة استطلاعية انجليزية في الأفق تبحث عنه[102].

(99): حول التنظيم الجديد للأقاليم التابعة لفرنسا بعد تتويج نابليون امبراطورا راجع:
Godechot J. Les empires. In Histoire universelle T.3. coll. Encyclopedie de la pleade. P.P.422 et suiv.

(100): مراسلات نابليون الأول. د.م. تعليمات بونبرت لأخيه جيروم ص146-147.

(101): لم يستقبل الداي جيروم بونبرت، لأن العادة تقضي بأن الوافد هو الذي يلتمس الاستقبال من طرفه.

(102): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر — باريس 16 فريكتيدور س13، (3 ديسمبر 1805).

وصلت التعليمات بشأن الأسرى إلى القنصل ثانفيل عن طريق سفينة خاصة أرست في ميناء الجزائر قبل وصول الفرقة البحرية الفرنسية بثلاثة أيام، وعلى إثر ذلك استقبل من طرف الوزير الأول (الخزناجي)[103] وعرض عليه المسألة. غير أن هذا الأخير، عبر له عن صعوبة قبول هذا الطلب، ولكنه وعد بأن يرتب له مقابلة مع الداي. وبالفعل فقد استقبل من طرف هذا الأخير، وحاول القنصل خلال هذا اللقاء إقناع مصطفى باشا بإطلاق سراح هؤلاء الأسرى بدون مقابل. ولتبرير طلبه ذكر القنصل أن بونبرت كان قد أطلق سراح مئات من الأسرى المغاربة عند احتلاله لجانوا والبندقية والجزر الأيونية، وكذلك أثناء احتلاله لجزيرة مالطة وهو في طريقه إلى مصر. وعبر ثانفيل عن أمله في أن يرد الداي على هذا الصنيع بالمثل، بإطلاق سراح هؤلاء الأسرى، مراعاة للامبراطور الذي يطلبهم بإلحاح. لقد علق مصطفى باشا على أقوال القنصل بأنه لا يتذكر متى أسدى هذا الصنيع، وأنه لن يرد ولو نصف مسيحي، بدون دفع الثمن. كما ذكره بأن مبلغ الفدية الآن هو ألفي قرش إسباني، تضاف إليه الرسوم الأخرى التي قد تصل إلى حوالي ثلاثمائة قرش، ولكن مراعاة للامبراطور فهو يخفض المبلغ إلى ألف قرش فقط، عن كل رجل[104]. لم يبلغ ثانفيل الداي، ولا الخزناجي بقرب وصول الفرقة البحرية الفرنسية إلى مرسى الجزائر خشية ربما من أن يتسرب الخبر للانجليز، فيقومون باقتناصها أثناء الطريق، أوكان يريد أن يجعلها مفاجأة علّها تحدث تأثيرا إيجابيا لإنجاح مسعاه. وإذا كان هذا الاعتبار الأخير هو الذي كان يتوخاه، فإن وصولها أحدث رد فعل مضاد، عكس ما يكون قد تمناه.

وبالفعل، فبمجرد ماظهرت ملامحها في الأفق، أعلنت حالة الطوارئ القصوى في البحرية وفي الحصون الرابضة داخل المدينة وعلى مشارفها. لقد اتخذت المدفعية ترتيباتها وأشعلت الفتائل استعدادا للرمي، وهو ما جعل ثانفيل يهرع لمقابلة وزير البحرية (وكيل الحرج) لتبليغه بأن السفن القادمة هي سفن فرنسية تحت قيادة أخ الامبراطور نفسه، ليتساءل «هل نحن في سلم أم في

(103): بدأت المراسلات القنصلية تستخدم كلمة الوزير الأول، عند الحديث عن الخزناجي منذ بضع سنوات، ولكن ليس بصفة ثابتة، وبعد هذا التاريخ سوف تصبح هذه التسمية هي الدارجة في هذه المراسلات.

(104): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر — باريس 9 فريكتيدور س13 (27 أغسطس 1805).

حالة حرب؟ وهل يمكن لسفننا أن تقترب لترسو آمنة؟» فرد وزير البحرية بأن السفن لما بدت في الأفق، لم تكن ترفع أية راية، وهو ما أدى إلى اعتبارها سفنا معادية، واستلزم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات[105].

أبلغ القنصل جيروم بونبرت بفشل مفاوضاته. فقد أصرت الحكومة الجزائرية على عدم إطلاق سراح أي أسير دون دفع الفدية. كان هذا الأخير يحمل رسالة من الامبراطور للقنصل، ترخص له بالتفاوض على أساس قبول دفع الفدية. لاحظ تانفيل أن التعليمات الأولى التي وصلته حددت أصناف الأسرى المطلوب إطلاق سراحهم، وهم الجانويون، والإيطاليون، والفرنسيون، وأضيف إلى هؤلاء في الرسالة الأخيرة القورنيون، وأنه عندما يتم إطلاق سراح هؤلاء فإن بقاء الآخرين «من فرنسيي جزيرة إليا ويبدمونت، وبرانت، وبؤساء حامية وهران سيصبح غير محتمل. لقد اتفق مع جيروم على ضمهم إلى القائمة، ويفتدى الجميع وعددهم مائتين واثنين وثلاثين أسيرا.

في يوم 15 أغسطس 1805 استقبل تانفيل من طرف الداي، وأبلغه وصول جيروم والغاية التي أوفد من أجلها. كما شرح له الظروف التي جعلته لا ينزل إلى المدينة والقدوم لتحيته في قصره. وإذا كان الداي قد تفهم الوضع فإنه لم يرد من جهته التنازل عن التقاليد التي كرست منذ قرون بنزوله هو إلى الميناء لاستقبال أخ الامبراطور. ومن جهة أخرى أبدى مصطفى باشا تساهلا حول مبلغ الفدية المطلوب، بعد أن قبل الفرنسيون بمبدأ الدفع. فخفض المبلغ من ألف قرش إسباني إلى ألف قرش جزائري[106]، وهو ما يعني أن المبلغ خفض بنسبة أربعين في المائة عن المبلغ الذي سبق أن حدده في اللقاء الأول مع القنصل.

قبل الفرنسيون دفع الفدية على مضض. إذ أنهم يعتبرون أن هذا يمثل نوعا من المساس بكرامتهم وكرامة امبراطورهم الذي يعتبر نفسه ككل الناس. فقبوله دفع الفدية يجعله يبدو أمام رعاياه في فرنسا وأمام الآخرين خارجها، ومثل أي حاكم آخر، وهو ما لا يريد الظهور به. هذا الاعتبار هو الذي حمل

(105): المصدر السابق.

(106): الفرق في الصرف بين القرش الجزائري والقرش الإسباني بالعملة الفرنسية هو أن الأول يصرف بحوالي ثلاث فرنكات والثاني بخمس فرنكات ونصف.

قنصله على الذهاب بعيدا، سعيا منه لتجاوز هذه العقبة السياسية والنفسية معا، عندما أراد ارتشاء الداي بالاتفاق مع جيروم إن لم يكن بإيحاء من نابليون نفسه[107]، عندما عرض عليه مبلغ خمسين ألف، ثم رفعه إلى ستين ألف قرش إسباني في شكل هدايا. غير أن الداي رفض هذا العرض رفضا قاطعا، مما جعل تانفيل يلوح بالتهديد بأن «وراء جيروم مائة ألف جندي»[108]. أحال الداي الموضوع أمام الديوان للبت فيه نهائيا. فحدد هذا الأخير مبلغ الفدية عن كل الأسرى – وعددهم 232 أسيرا – بثمانين ألف قرش إسباني. وافق الفرنسيون على هذا العرض، وتم الاتفاق على أن يتم نقل هؤلاء على متن سفن الفرقة البحرية الفرنسية الراسية في المرسى. غير أن عقبة ظهرت في آخر لحظة. فالقنصل ليس تحت يده المبلغ المطلوب، وعرض على أن يلتزم بدفعه في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر. لكن الآغا عارض الفكرة، وطلب أن يتم دفع المبلغ في الحين. فتانفيل في رأيه، لا يؤتمن جانبه، وسيجد طريقة للتحلل من هذا الالتزام، وله سوابق معروفة بمثل هذه التصرفات[109]. ذللت هذه العقبة عندما تقدم قنصل الدانمراك وأعلن أنه على استعداد لضمان قنصل فرنسا «ليس في ثمانين ألف قرش فقط وإنما حتى في ستة ملايين»[110].

تعاملت السلطات الجزائرية مع هذه المسألة من زاوية مصلحية بحتة، دون أي تأثر بالتهديدات المستمرة، والمكشوفة أحيانا التي كان يلوح بها القنصل من حين لآخر. كانت الخزينة في حاجة إلى المال، ووضع البلاد الاقتصادي كان جد متردٍ. فالكساد التجاري الذي جثم بكل ثقله من جراء الحرب الأوروبية ضاعف من الأزمة الاقتصادية العامة الناجمة عن موجة القحط والمجاعة التي احتاجت مختلف مناطق البلاد، والتي استمرت على مدى سنوات متتالية. إلى جانب شدة وطأة الوباء الذي كان يخطف بمعدل مائة نفس يوميا في العاصمة وحدها خلال هذه السنة (1805). يضاف إلى كل هذا، الأضرار التي خلفتها الفتن التي اشتعلت في شرق وغرب البلاد، وحالة التذمر العامة التي كان عليها

(107): بعث الأمبراطور برسالة خاصة للقنصل ربما تضمنت توجيهات في هذا الاتجاه.

(108): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر – باريس 9 فريكتيدور س13 (27 أغسطس 1805).

(109): المصدر السابق.

(110): المصدر السابق. يضاف إلى الثمانين ألف،مبلغ حوالي إثني عشر ألف قرش تدفع في شكل عوائد ورسوم جمركية،فهذه الرسوم المختلفة تصل نسبتها إلى مابين 15 و17 في المائة من مبلغ الفدية.

السكانية، والتي عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة، بما فيها محاولة اغتيال المسؤولين عنه. كلها عوامل يمكن من خلالها تفسير الموقف اللين الذي اتبعته الحكومة في تعاملها مع هذه المسألة. لقد كانت في حاجة إلى المال لأن موارد الدخل الأخرى كانت في حالة تدهور شبه كلي. أما مقدار الاعتبار الذي لفرنسا لدى السلطات الجزائرية وصورة دولة يمكن لها أن تستخف من خزينة مصداقية فضلها الذي هو تفضيل دولة صغيرة كالجزائر.

وعلى مستوى آخر فإن هذه التسوية تمثل صفقة رابحة بالنسبة لفرنسا. فتاليران لم يغفل عن التذكير في مراسلاته بالنجاح الذي حققه من خلال هذا الاتفاق(١١١). وبالفعل فإن الإسبان الذين افتدوا أسراهم بعد الفرنسيين دفعوا مبلغا أعلى مما دفعه هؤلاء وهو خمسمائة فرنك عن كل أسير، والأطاليين فعلوا من جهتهم في افتداء أسراهم بنفس السعر الذي دفعه الفرنسيون، ويبدو أن المبلغ الإجمالي للفدية كان له دور حاسم في جعل الحكومة تخفض مبلغ الفدية عن كل أسير. فعدد أسرى الإسبان والأطاليين كان أقل بكثير من عدد الأسرى الذين افتدتهم فرنسا.

(111): انظر على سبيل المثال مراسلته المؤرخة في 4 فريكتيدور س13 (21 أغسطس 1805). والمراسلة المؤرخة في 5 برمير س14 (26 أكتوبر 1805). في م.خ/م.ق.ت. الجزائر37 .

الفصل الخامس

العلاقات بين الشد والجذب

تميزت العلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٠٥ - ١٨١٤ بنوع من التموج بين التوتر والانفراج مقارنة بالمرحلة السابقة. فالوضع الأوروبي الذي تأجج من جديد بعد قيام الائتلافية الأوروبية الثالثة (١٨٠٥) والانتصارات التي حققها نابليون ضد أعدائه، لم تؤد إلى عودة السلم والاستقرار في أوروبا.

فخلال الفترة القصيرة التي شهدت قيام سلم فرنسي في ربوع القارة، برزت من جديد النوايا العدوانية الفرنسية ضد الجزائر. لكن الانعكاسات السلبية للحرب الاسبانية، واهتزاز دعائم السلم الفرنسي الذي أقامه بونبرت، ستضطره إلى طي مشاريعه ضد الجزائر قبل أن ترى النور. كماستؤدي من جهة أخرى إلى انهيار الوضع الأوروبي من جديد في وجه فرنسا. مما سيدفع هذه الأخيرة إلى تجنب القطيعة مع الجزائر، والحرص على الإبقاء على العلاقات السلمية معها ولو في حدها الأدنى.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الوضع المتدهور في أوروبا سينعكس سلبا على الوضع الداخلي للجزائر. وستجتاز البلاد بعد اغتيال مصطفى باشا، فترة تميزت بالاضطراب وعدم الاستقرار، والتي ستستمر لبضع سنوات. فلن تستعيد البلاد استقرارها نهائيا إلا في سنة 1809.

1 - مقتل الداي مصطفى باشا:

بعد أيام قليلة من تسوية مشكلة الأسرى الفرنسيين، ثارت مجموعة من الجند بتحريض من أحمد خوجة[1]، فقتلته كما قتلت الوزير الأول (الخزناجي)، مساعده الأيمن. وقع هذا الحدث في يوم الجمعة 5 جمادى الثانية من سنة 1220 هـ[2]. تعبر هذه المأساة في الواقع، عن حالة الأزمة العميقة التي كانت تعتمل في البلاد في السنوات الأخيرة، والتي استفحلت واشتدت وطأتها خلال هذه السنة بوجه خاص. فمكونات هذه الأزمة لايمكن تلمسها في مجال واحد، بل يجب البحث عنها في مختلف الجوانب: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمعنوية. كما لايجب إهمال عامل الضغط الذي أحدثه الوضع الدولي المتميز بالاضطراب والتناحر، وما نجم عنه من فوضى في العلاقات السياسية، ومن كساد إلى درجة الاختناق في العلاقات التجارية في الحوض المتوسطي عموما، والجزء الغربي منه بوجه خاص.

بدأت اعتمالات الأزمة على الساحة الجزائرية تعطي إشارات من حين لآخر في شكل الفتن التي بدأت في الاشتعال في منطقة الشمال القسنطيني، لينتقل لهيبها بعد قليل إلى الغرب والجنوب الغربي من البلاد. لتتكرر مؤشراتها بوتيرة أسرع. فظهور حركات تمردية محلية في عدة جهات، وهي وإن كانت محدودة إلا أنها تعبر عن حالة التذمر الشديد لدى السكان في هذه الفترة. كما عبرت الأزمة عن نفسها أيضا، بالتمرد الذي قاده باي الغرب ضد السلطة المركزية، وبالمحاولة المماثلة التي قادها باي الشرق لنفس الغاية والتي أعقبها قيام باي تونس بشن حملة ضد مدينة قسنطينة، التي حاصرها بدعم ومساعدة باي سابق، الحاج الانجليزي

(1): كان أحمد خوجة واحدا من الكتاب الأربعة الكبار في الحكومة، وتم عزله من وظيفته من طرف مصطفى باشا، مما دفعه إلى التآمر ضده والإطاحة به.

(2): الموافق ليوم 29 أغسطس 1805، التفاصيل التي أوردها شريف الزهار حول هذه الحادثة، تتطابق مع ماسجله القنصل تانفيل في تقريره، عدا مايتعلق بالسنة. فالأول ذكر أن الحادثة وقعت في يوم الجمعة 5 جمادى الثانية من سنة 1222 هـ. وهو مايوافق سنة 1807 ميلادية وهو بالطبع خطأ، وسيصحح نفسه بطريق غير مباشر عند كلامه عن تولية أحمد باشا عندما يقول أنّ هذا الأخير جلس على كرسي الدايلكية «في يوم الجمعة من جمادى الثانية 1220، دون تحديد تاريخ اليوم، ليضيف أن ذلك يصادف اليوم الثاني من فصل الخريف. وهو مايوافق يوم 29 أغسطس (1805) وهو نفس التاريخ الذي سجله تانفيل في تقريره. ومن المعروف أن بيعة أحمد باشا تمت في نفس اليوم الذي اغتيل فيه مصطفى باشا. الحاج أحمد شريف الزهار ن.م. ص ص89 - 95 وكذلك م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37 الجزائر- باريس 16فريكتيدور س13 (3سبتمبر1805).

وأنصاره. كما قامت عناصر من الجيش بمحاولة تغيير الحكومة بالقوة. وهي المحاولة التي فشلت، لأن الآغا الحاج علي، الذي كان على رأس الحملة، رفض مسايرة المتمردين[3].

ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة الاقتصادية قد اشتدت وطأتها أكثر خلال هذه السنة، حيث عمت المجاعة مختلف مناطق البلاد. ورغم أن الدولة بذلت جهدا من أجل التخفيف من هذه الضائقة باستيراد كميات من الحبوب من منطقة البحر الأسود، لتوزيعها على السكان. لكن نظرا لمواردها المحدودة، وانعدام توفر وسائل المواصلات وهياكل التوزيع الملائمة، فإن هذه العملية لم تؤد إلى التخفيف من وطأة المجاعة والحد من تأثيراتها الضارة على الناس إلا بشكل محدود جدا في مدينة الجزائر وحدها، وحتى في هذه الأخيرة فإن سعر القمح في هذه السنة بلغ سبعة قروش اسبانية ونصف للكلية الواحدة[4]. وهو رقم فلكي بالنسبة لقدرة الناس الشرائية في ذلك الوقت. وكان سعرها في السنوات العادية لايتجاوز قرشا واحدا للكيلة.

في مثل هذه الظروف الاجتماعية المتوترة، تجد الأقوال المغرضة ميدانا خصبا لتعمل عملها. لقد انتشرت الإشاعة بأن الداي والخزناجي قد أطلقا سراح الأسرى الفرنسيين بدون دفع الفدية. وهو ما أدى إلى ازدياد التذمر من الحكومة القائمة لدى الناس. حتى أن بعضا منهم كان يعبر عن الاستياء ضد الداي وضد الخزناجي بكتابات معادية على الجدران. وهي ظاهرة تسجل لأول مرة في الجزائر على مايبدو، حسب رواية القنصل تانفيل الذي كان شديد التحسس لما يجري على مستوى الرأي العام في المدينة، خلال هذه الفترة[5].

لقد وقعت المحاولة الأولى لاغتيال الداي مصطفى باشا يوم 16 مارس(1805)، وهو يتابع أعمال كسر الحجارة في محجرة قريبة من باب عزون، حيث هاجمه أربعة أشخاص في فترة الاستراحة وكان منفردا وبدون سلاح، فأطلقوا عليه ثلاث رصاصات أصابته اثنتان منهما في رقبته إصابة خفيفة، ثم هجموا عليه بسيوفهم، فقاومهم مقاومة شديدة إلى أن أنجده الحرس الذي تمكن من قتل اثنين من المعتدين

(3): الشريف الزهار، ن.م. ص ص84 - 85 .

(4): أي مايعادل 12 ريال جزائري... ووزن الكيلة أوضاع مدينة الجزائر هو 44،05 كلغ.

(5): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس 16 ماي 1805 .

وفرّ الآخرين [6]، وبعد هذه الحادثة بشهور قليلة، قُتل التاجر نفطالي بوشناق، رئيس الطائفة اليهودية، الذي كان جالسا عند باب دكان قريب من قصر الحكومة، على يد جندي، الذي أطلق عليه النار ثم انسحب بهدوء إلى معسكره، حيث بقي معتصما به إلى أن جاءه العفو من الداي[7].

وفي اليوم التالي هاجمت بعض العناصر من الجندحي اليهود، فقتلوا حوالي اثنين وأربعين شخصا[8]، كما جرحوا آخرين لم يتحدد عددهم، ثم انضم إليهم الغوغاء فقاموا بنهب وتخريب بعض المحلات التجارية لسكان الحي.

قاد الخزناجي حملة قمعية شديدة ضد من اشتبه فيهم بالتورط في أعمال القتل والنهب ضد اليهود. لقد استدعى رئيس الشرطة وطلب منه إلقاء القبض على كل مشتبه فيه وطلبه على أن لايقل عدد من يصلب منهم يوميا، - حسب رواية الشريف الزهار -، عن عشرة أشخاص «وإذا نقص واحد من العشرة أصلبك مكانه. فأخذ في قبض المسلمين وصلبهم إلى أن صار كبير الحراس يقبض على من وجده يتشاجر مع صاحبه ليكمل له عدد المصلوبين. واستمر ذلك في البلاد أياما[9]». لقد ساهمت هذه الحملة القمعية في تأليب الناس أكثر ضد الداي وضد الخزناجي. استغل أحمد خوجة هذا الاستياء لتنفيذ المؤامرة التي حبكها بالتعاون مع عناصر من الجند للتربع على كرسي الدايلكية. وهو ما تحقق له فعلا، حيث تمت مبايعته في نفس اليوم الذي قتل فيه مصطفى باشا.

---

(6): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس27 فانتوز س13 (17 مارس 1805). وكذلك الشريف الزهار. ن.م. ص82 .

(7): استقبل اغتيال التاجر بارتياح كبير لدى الناس، حيث كانوا ينظرون إليه على أنه المتسبب في المجاعة التي تعاني منها البلاد، لقيامه بتصدير الحبوب إلى الخارج بكميات كبيرة زمن الرخاء، عندما أغرى الفلاحين عن طريق الأسعار المغرية التي يعرضها عليهم ببيع كل مالديهم من المحاصيل دون التحسب للمستقبل، حتى أن بعضا منهم زار القاتل في معسكره لتقبيل يده تبركا به وتقديرا لفعلته.

(8): تضاربت الأرقام حول عدد ضحايا هذه الحوادث مابين الخمسمائة إلى مائتي قتيل، وهو تقدير مبالغ فيه حتى بالنسبة لهذا الرقم الأخير الذي اعتمده شريف الزهار وثبته. أما القنصل تانفيل الذي يتطابق تسجيله للحادثة مع رواية الزهار، فقد أشار إلى كونه يجهل عدد الضحايا. كما ذكر من جهة أخرى، أن عدد اليهود الذين التجأوا إلى القنصلية الفرنسية كان يزيد على المائتين. الشريف الزهار. ن.م. ص88 وكذلك م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر-باريس 11 ميسيدور س13 (29 جوان1805). لقد اعتمدنا الرقم الذي أثبتته المصادر العبرية لعدد هؤلاء الضحايا راجع:

Gisenbeth M., Les juifs en Algerie et en tunisie à l'epoque Turque. 1516-1830. In.Rev.af. T.96 (1952)P.337.

(9): الشريف الزهار. ن.م. ص88 .

2 - تقلص المصالح الفرنسية في الجزائر:

اعتبر القنصل تانفيل أن هذا الوضع الذي عليه الجزائر، هو ظرف جد ملائم لمهاجمتها. لقد راسل حكومته في هذا الشأن عند أواخر شهر جويلية[10]، لكن انشغالات بونبرت كانت متوجهة نحو هدف آخر في هذا الوقت بالذات. لقد كانت أنظاره، وهو في معسكره عند مدينة بولوني على ساحل بحر المانش، متجهة نحو انجلترا في انتظار الفرصة، التي كان يترقبها بفارغ الصبر، والتي تمكنه من الإبحار بجيشه إلى انجلترا لاحتلالها. لقد كان في انتظار الإشارة الخضراء من أميرالاته، تبلغه بتنفيذ الخطة التي أعدت لاستدراج الأسطول الانجليزي بعيدا عن بحر المانش «ولو يومين اثنين فقط»، لكن الإشارة لم تأت، في نفس الوقت الذي بدأت فيه السحب تتلبد من ناحية الشرق. لقد نجحت انجلترا في تشكيل ائتلافية جديدة «الائتلافية الثالثة» ضد فرنسا. والتي ضمت إلى جانبها كل من النمسا وروسيا والسويد. لقد اعتبرت فيينا أن الترتيبات الإقليمية التي أحدثها بونبرت في شبه جزيرة إيطاليا تشكل خرقا لمعاهدة لونيفيل المبرمة بين الطرفين، وأنّ انشغال نابليون بمشروعه ضد انجلترا، قد أتاح لها الفرص الملائمة لاستعادة نفوذها في ألمانيا، تعويضا عما ضاع منها في شبه الجزيرة. فقامت بغزو مقاطعة بفاريا الواقعة تحت الحماية الفرنسية. كان رد فعل بونبرت ضد التحرك النمساوي سريعا وحاسما في نفس الوقت. لقد تحول بالجيش الذي عبأه عند بولوني، بسرعة نحو الشرق وألحق بالجيش النمساوي هزيمة أولى عند مدينة أولم (20 أكتوبر1805) ثم أجهز عليه، كما انهزم الجيش الروسي أمامه في معركة أوستيرلتز عند بداية شهر ديسمبر[11] وعند نهاية السنة(1805)، كانت الائتلافية الثالثة قد اندثرت، وبدأت فرنسا في ترتيب الأوضاع في ألمانيا ووسط أوروبا، وفق هذا الوضع الجديد الذي حققته انتصاراتها العسكرية الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، فلم يعد ممكنا لنابليون التفكير مرة أخرى في غزو انجلترا رغم انتصاره على حلفائها في القارة. لقد ضاع هذا الأمل وتبدد بتدمير الأسطول

---

(10): «إن الاضطراب والفوضى العامة المنتشرة في هذه الربوع إلى جانب المجاعة التي تجثم عليها بكل ثقلها. فليس هناك ظرف أفضل من هذا للهجوم عليها».م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر - باريس 5 تيرميدور س13 (23 جويلية 1805).

(11): Droz J. O.P.C. P.P 326-332.

الفرنسي من طرف الانجليز بقيادة الأميرال نيلسون، عند الطرف الأغر، قرب مدينة قادش الاسبانية يوم 21 أكتوبر (1805). لقد نجم عن هذا الانتصار الذي حققه الانجليز، والذي لم يسعف نيلسون الحظ للتلذذ به – حيث قتل في خضم المعركة – اختفاء التواجد البحري الفرنسي في المتوسط لسنوات طويلة[12].

سجلت العلاقات الفرنسية الجزائرية في خضم هذه الأحداث التي تجري وقائعها على الساحة الأوروبية هدوءا واستقرارا لفترة من الوقت، فالداي الجديد أحمد باشا أقر وثبت المعاهدات القائمة بين البلدين – كما جرت العادة عند تنصيب كل داي جديد – دون أي تلكإ أومماطلة. وعندما لاحظ تانفيل أن وثيقة الإقرار والتثبيت للمعاهدات صيغت بكيفية جديدة وطلب استبدالها بالصيغة التقليدية المعهودة استجيب لطلبه دون تردد[13]. ويلاحظ من جهة أخرى، أنه بالرغم من اختفاء الحضور الفرنسي في المتوسط، فإن الجزائر لم تحاول استغلال هذا الظرف لمضايقة فرنسا، والنيل من مصالحها، بل العكس، ففي أول لقاء للقنصل تانفيل بالداي الجديد، عبر هذا الأخير عن رغبته الشديدة في دعم العلاقات بين البلدين، والعودة بها إلى سابق عهدها. كما لام القنصل بكونه لم يحرك ساكنا، لمد يد المساعدة عندما كانت البلاد تعاني من ضائقة المجاعة معاناة شديدة، مذكرا بأن الجزائر لم تقف متفرجة عندما كانت فرنسا تجتاز مثل هذه الضائقة [14]. شعر القنصل بارتياح لتطرق الداي إلى هذا الموضوع، ووجد في ذلك فرصة للتعبير عما في صدره بخصوص العلاقات التجارية بين البلدين: لاحظ تانفيل للداي، أن هناك سياسة تجارية جديدة بدأت ملامحها الأولى ترتسم في الأفق منذ «ثماني إلى عشر سنوات» والتي استهدفت وضع العراقيل لتثبيط جهود التجار الفرنسيين في الجزائر. ذكر ببعض الوقائع في هذا الصدد، والتي هي حسب رأيه دليل على زعمه، مثل

(12): لم ينج من الأسطول الفرنسي المدعم بالأسطول الإسباني الذي كان تحت الأميرال فيلنوف سوى ست سفن من بين مايزيد عن أربعين سفينة شاركت في المعركة.

(13): استعملت في وثيقة الإقرار كلمة كرال، التي تعني بالتركية الملك بدل كلمة باديشاه، التي تعني الأمبراطور، وفسر هذا من طرف الفرنسيين على أنه انتقاص من مكانة عاهلهم في نظر السلطات الجزائرية. سوف يتكرر هذا «الخطأ» في مناسبات أخرى فيما بعد، كما سيتم تداركه في كل مرة دون أي اعتراض مما يحملنا على الاعتقاد بعدم وجود أية نية من وراء ذلك.

(14): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس (10 مارس1806) ابتداءا من شهر جانفي1806، أصبحت المراسلات الفرنسية تؤرخ بالتقويم الميلادي بدل من التقويم الجمهوري الذي كان معمولا به منذ 22 سبتمبر 1792 .

إيقاف أعوان الوكالة الإفريقية عند حدوث القطيعة بين البلدين، وتمكين اليهود من الاستحواذ على تجارة الحبوب، وموقف نفطالي بوشناق الذي يزعم أنه قال بأنه لن يسمح بخروج حبة واحدة من القمح من البلاد، على غير طريقه «حتى ولو قام موتى باب الوادي من قبورهم»[15]. ليتساءل مستطردا متى بدأت المصاعب الاقتصادية تتراكم في الجزائر؟ ليردف على أن ذلك بدأ عندما توقف الفرنسيون عن التعامل مع الجزائر، لأنهم لم يعودوا يجدون الحبوب التي يرغبون في شرائها مقابل البضائع التي يقدمونها. فليس هناك مكان للتجارة في مثل هذا الوضع. «فاليهود يصدرون كل الحبوب التي يحصلون عليها حتى لأعداء الجزائر، لكنهم لايعوضون ذلك بتوريد السلع التي تحتاجها البلاد. وأنتم ليس عندكم لا مصانع ولا ورش. ففقدان هذه السلع الضرورية هي السبب في تذمر شعبكم، وهي السبب في التمردات التي تحدث في المقاطعات، وإليها تعزى المجاعة التي اجتاحت بلادكم، والتي لم يسجل مثيل لها من قبل. فالسلع التي يأتي بها الانجليز من أماكن بعيدة تكلفتها غالية جدا بالمقارنة بالأسعار التي يعرضها الفرنسيون في الماضي. أما الاسبان، فكلنا نعلم أنه ليس لديهم ورش ولا صناعة، فلا يستطيعون أن يوفروا لكم أي شيء. فالفرنسيون جيران بلادكم، بفضل موقعهم وصناعتهم يستطيعون تلبية احتياجات التجارة المغربية. فتجربة قرون عديدة تؤكد ذلك. فسكان مدن الجزائر وعنابة ووهران، يرحبون بالفرنسيين. فبحريتكم هي وحدها عدوتنا لأنها بطبيعتها هي عدوة للتجارة»[16]. علق الداي، الذي هو في نظر القنصل رجل حصيف ومتبصر، على كلام القنصل، بعد أن استمع إليه باهتمام، بأنه يرغب في عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها. كما طلب منه بإلحاح أن يبذل كل ما في وسعه لاستقدام التجار الفرنسيين، ووعده بأن يمنح لهم حق احتكار تجارة الشمع والصوف والجلود، وحتى القمح، عندما يكون متوفرا[17].

لقد تجنب القنصل ذكر الأسباب الحقيقية في تدهور التجارة الفرنسية في الجزائر. فاختفاء التجار الفرنسيين، وتعطل أعمال الوكالة الإفريقية، لم يكن سببه ظهور التاجرين بوشناق وبكري في السوق الفرنسية، وإنما يعود إلى انقطاع سبل التجارة

(15): مقبرة باب الوادي كانت تضم أضرحة المسؤولين في الدولة الذين تعاقبوا على الحكم منذ القرن السادس عشر.

(16): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس (6 مارس 1806).

(17): المصدر السابق.

البحرية الفرنسية في المتوسط من جراء الحرب مع انجلترا، وتمكن هذه الأخيرة من القضاء على التواجد البحري الفرنسي فيه إثر معركتين بحريتين حاسمتين في أبي قير (أغسطس 1798) وعند الطرف الأغرّ (أكتوبر 1805). فصلح أميان كان أجله قصيرا جدا، حيث لم يعمر أكثر من سنة وبضعة شهور، لكي يحدث أي تحسن لصالح التجارة الفرنسية في هذا البحر. فاختفاء التجارة البحرية الفرنسية في المتوسط هو الذي يفسر صعود نشاط هذين التاجرين وتناميه، ولم يكن ذلك على حساب هذه الأخيرة كما تزعم بعض المصادر الفرنسية، لأنها في الواقع كانت قد تدهورت قبل ظهورهما. لقد أسديا خدمات كبيرة لفرنسا، عندما كانت تجارة هذه الأخيرة في حالة شلل شبه تام، وعندما كانا يمونان بانتظام مقاطعاتها الجنوبية أفضل مما كان يفعله التجار الفرنسيون والوكالة الإفريقية، وبتكلفة أقل[18]، ومما يلفت الانتباه، هو أن أحمد باشا لم يعارض وجهة نظر القنصل، بل على العكس، لقد بدا حسب رواية تانفيل، وكأنه مقتنع بها. علق طاليران على هذه المقابلة بكون الداي أصبح يشعر أن من مصلحته أن يبقى مرتبطا مع فرنسا وتفضيلها على أعدائها، حاثا القنصل على بذل كل ما في وسعه لاستغلال هذا الشعور لديه «لجعل اسم فرنسا في المقام المعتبر الذي من حقنا أن نتطلع إليه»[19]، لقد أكد الداي حسن استعداده إزاء فرنسا، عندما أمر بتعويض شحنات سفن كانت البحرية قد استولت عليها واعتبرتها غنيمة مشروعة، لأنها كانت مزودة بجوازات فرنسية مع أن أصحابها هم من النابوليتان أعداء الجزائر. لقد ذكر تانفيل في إحدى مراسلاته بهذا الخصوص، أن معاهدة سنة 1790 تمنع تزويد السفن المعادية لأحد الطرفين بجوازات الطرف الثاني[20]، وفي مقابلة أخرى مع القنصل كرر الداي طلبه بإرسال التجار الفرنسيين إلى الجزائر.

يفسر هذا الإلحاح باستقدام التجار الفرنسيين، بكون سلع التصدير التقليدية في شرق البلاد، والمتمثلة في الشمع والجلود، والصوف، لم تجد من يشتريها. وبقيت في حالة كساد على مدى سنوات عديدة. وبالفعل، فقد سبق للداي مصطفى باشا أن أثار الموضوع مع القنصل تانفيل في عدة مناسبات، لأن الفرنسيين كانوا

(18): انظر أعلاه.
(19): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، باريس – الجزائر. 16 فريكتيدور س13 (3 سبتمبر 1805).
(20): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، باريس – الجزائر (27 مارس 1806).

يحتكرون تجارة هذه السلع منذ وقت طويل. كما تم إقرار هذا الاحتكار وتثبيته في آخر معاهدة بين الجانبين في سنة 1801. بقيت المسألة بدون حل. فالسلع كانت تتراكم سنة بعد سنة، وأصبحت مسألة تسويقها تمثل مشكلة تزداد حدة باستمرار.

قبل أن يتأزم الموقف بين البلدين، بسبب مسألة الامتيازات الإفريقية التي تمثل تسويق هذه السلع أحد جوانبها، أثار تانفيل مسألة هي من صميم صلاحيات كل دولة ذات سيادة. لقد أدخلت الحكومة تغييرا في نظام التشريعات المعمول بها حتى الآن. فلم يعد يسمح للقناصل بالاتصال مباشرة بالداي، بل يتحتم عليهم التوجه أولا إلى ترجمانه أو إلى الخزنادار، وعرض موضوع المقابلة عليهما، ثم يخطر القنصل بالقرار الذي اتخذ بخصوص طلبه. فالترجمان أحمد خوجة والذي هو في نفس الوقت صهر الداي أحمد باشا «والذي لايعرف لغة أوروبية واحدة ويجهل حتى التركية» والخزنادار هما في نظر القنصل مجرد خدم مثل خدم المنازل. ليس لهما أن يتسنما مثل هذه المكانة «لقد أبلغتهم وبصفة قطعية، بأنني لن أخضع أبدا لهذا التجديد»[21]. وفي مقابلة له مع الداي هدد بالانسحاب من الجزائر ليرد عليه هذا الأخير بأنه حر في تصرفاته. ملاحظا أنه قبل مغادرته عليه أن يدفع الأقساط المتأخرة من اللزمة، والتي لم تسددها الوكالة الإفريقية. اعتبر تانفيل أن إثارة هذه المسألة هي دعوة غير مباشرة لبقائه في الجزائر. «ولما كان يعلم أنه من الصعب علي توفير المبلغ المستحق في مثل هذه الظروف، فقد منح لي كل الوقت الضروري لتدبير ذلك»[22].

طرحت فرنسا في هذه الفترة مسألة الاعتراف بمملكة نابولي، فازداد الوضع تعقيدا. طلب من تانفيل إبلاغ السلطات الجزائرية بضم هذه المملكة إلى فرنسا، والعمل على إقناعها بالكف عن اعتبار النابوليتان أعداءها، بل عليها أن تعتبرهم من الآن فصاعدا أصدقاء، وتعامل راياتهم بنفس الاعتبار الذي تعامل به راية فرنسا. لم تعترف الجزائر بهذا الضم. فعندما خرجت السفن إلى البحر رفعت علم مملكة نابولي منكسا كدليل على أنه لاتزال تعتبرها دولة معادية. وعندما احتج تانفيل لدى وكيل الحرج، وشرح له أن هذه البلاد أصبحت الآن جزءا من فرنسا، وأن على رأسها ملكا جديدا، هو جيروم بونبرت، أخ الامبراطور نابليون نفسه، رد عليه بكون

(21): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس (1 أغسطس 1806).
(22): المصدر السابق.

الداي لم يتلق رسالة من هذا الأخير في هذا المعنى[23]. كما أعطيت تعليمات للبحرية بالسهر على عدم السماح للنابوليتان باصطياد المرجان في الامتيازات الإفريقية. ومن جهة أخرى فقد ألقت سلطات عنابة القبض على قائد مركب وبحارته عند نزولهم في مياه المدينة. وحسب ادعاء تانغيل فإن السفينة فرنسية وبحارتها فرنسيون. لكن المعلومات التي كانت في حوزة سلطات الميناء هي أنهم من جنسية برتغالية. كما طالب القنصل كذلك، بإطلاق سراح أسير فرنسي تم إيقافه مع طاقم سفينة برتغالية كانت البحرية قد استولت عليها في أعالي البحار، على اعتبار كون المعاهدات الجارية بين البلدين تنص على عدم أسر أي فرنسي حتى ولو كان على متن سفينة معادية، إلا إذا كان واحدا من بين بحارتها وأسر وفي يده سلاح. وبطبيعة الحال، فمن الصعب في وضعية مثل هاته، التمييز بين من كان مجرد عابر، وبين من هو فرد من طاقم السفينة، خاصة إذا كان هناك تواطؤ بين الجانبين. قدم تانغيل عدة مذكرات احتجاج للحكومة على ما اعتبره انتهاكا وخرقا للمعاهدات القائمة بين الطرفين[24].

لم يكن القنصل دقيقا في المعلومات التي أعطاها لحكومة بلاده حول مسألة توقيف صيادي المرجان النابوليتان. فاعتمادا على تقرير نائبه بمدينة عنابة، أكد لوزير الخارجية أن هؤلاء الصيادين كانوا مزودين بجوازات فرنسية موقعة من طرف الامبراطور نفسه. ولكن تبين فيما بعد بأن الجوازات استخرجت باسم نابليون، ولكنها كانت بالإيطالية، وموقعة من طرف أحد موظفي البحرية الفرنسية في إحدى موانئ شبه الجزيرة[25].

لم يكن الظرف مناسبا في نظر الخارجية الفرنسية لتصعيد التوتر مع الجزائر،

(23): ألست بوبرت عن مراسلة الدايات ضد الرسالة التهديدية التي وجهها لمصطفى باشا في 27 جويلية1802، حيث رد الداي على هذه الرسالة لم ألست بتحريره عن مراسلة نابليون. وعندما تولى أحمد باشا، قام بمكاتبة هذا الأخير على الرغم من أنه لم يتلق منه رسالة التهنئة التقليدية كما جرت العادة، ولكنه لم يتلق ردا على مراسلته، مما دفعه إلى التوقف عن تحريره وكذا الدايات الذين خلفوه عن مراسلة حكام فرنسا إلى سنة 1814، عندما قام لويس الثامن عشر بإخطار الداي بعودة أسرة البوربون إلى حكم فرنسا، وتتويجه ملكا وعلى عرش آبائه وأجداده كما قام نابليون نفسه بمكاتبة الداي عمر باشا، ليخبره بالظروف التي عاد فيها إلى حكم فرنسا، وليؤكد بأن مبدأ الثابت في سياسة فرنسا وهي المعتزة باستقلالها، سيكون الاحترام الكامل لاستقلال الأمم الأخرى. عنPlantet، م.م. ص ص 531 - 532 .

(24): قدم تانغيل ثلاث مذكرات احتجاج على هذه الحوادث فيما بين شهري جويلية وسبتمبر1806 انظرPlantet، م.م. ص ص505 - 516 .

(25): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر38، عنابة – الجزائر 6 سبتمبر 1806 .

فالمعلومات التي أعطيت للقنصل بخصوص التغيير الذي أحدثته الحكومة الجزائرية في نظام التشريفات، والذي يمثل في نظرها تجاوزا وخرقا للتقاليد المتبعة حتى الآن، فهي مع ذلك لاتعتبرها إهانة للأمة الفرنسية، فعلى تانغيل أن ينسق تحركه حول هذه المسألة مع بقية القناصل المعتمدين في الجزائر[26].

لقد صادف في هذا الوقت، أن وقع البريد المرسل إلى تانغيل من فرنسا بين أيدي السلطات الجزائرية التي استقرأته[27]، وبطبيعة الحال فمحتوى هذا البريد لايمكن أن يكون محل رضا المسؤولين خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار كون مراسلات القنصل يغلب عليها دائما طابع التهجم والتنديد، حتى عندما تكون العلاقات بين البلدين هادئة للغاية. أما في هذا الظرف حيث الجو متكدّر، فإن الطرف الجزائري يشعر بأن الجانب الفرنسي يمارس اتجاهه نوعا من الابتزاز. إذ كيف تراءى له المطالبة بمعاملة نابولي كأن شيئا لم يكن. مع ما لهذه الدولة من عداء مستفحل ضد الجزائر على امتداد ما يزيد عن قرنين ونصف، حتى أنها بقيت وحدها في الميدان، رافعة لواء العداء، بعد التصالح مع اسبانيا واختفاء فرسان مالطة، دون أن تبدي أي استعداد للتقارب والمصالحة. فالبرتغال التي ما تزال في حالة عداء مع الجزائر قامت على الأقل بعدة محاولات من أجل لتصالح. أما نابولي فإنها لم تبد أي استعداد في هذا الاتجاه في أي وقت حتى سقوط أسرة البوربون. فإزاحة هذه الأخيرة عن الحكم، وتنديد نابليون بمفاسد هذه الأسرة، لايسقط مسؤولية هذه المملكة في الأضرار التي ألحقتها بالجزائر. فهذه الأخيرة تعتبر نفسها محقة في المطالبة بالتعويضات قبل طي صفحة الماضي واستهلال صفحة جديدة.

قام الداي أحمد باشا بتوجيه إشعار غير مباشر للفرنسيين بخصوص موقف الجزائر من مسألة الاعتراف بمملكة نابولي، قبل أن تتقدم فرنسا رسميا بهذا الطلب. لقد كان يعلن في أحاديثه الخاصة، أنه لو كان في الحكم لما قبل الاعتراف بمملكة إيطاليا ولا بضم جانوا إلى فرنسا. كما كان سيرفض رفضا قاطعا افتداء

(26): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر، باريس – الجزائر 18 سبتمبر 1806 .

(27): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس 25 سبتمبر 1806 استولت البحرية الانجليزية على سفينة فرنسية كانت متجهة نحو الجزائر، فوضعت يدها على بريد القنصل تانغيل الذي سربت الحكومة الانجليزية تسليمه للسلطات الجزائرية. سجل القنصل الفرنسي أن عملية استعمارية أثارت استياءا كبيرا في الأوساط الجزائرية التي شجبته بشدة، واعتبرته عملا غير لائق لايجوز القيام به والذي لم تكن له سابقة في الماضي.

للأسرى الفرنسيين بالسعر المحدد الذي تمت به هذه العملية. ومن جهة ثانية سوف لن يقبل بافتداء أي أسير نابوليتاني بأقل من ألف زد محبوب[28] عن كل أسير مع دفع كافة الرسوم الملحقة بالعملية، وأنه لن يقف أمامه أي شيء يجعله يتخلى عن اعتبار النابوليتان أعداء ومعاملتهم على هذا الأساس[29].

تميزت لهجة المسؤولين مع القنصل تانفيل بعد اطلاعهم على محتوى المراسلات التي وجهت إليه من حكومته. لقد أشعر بأنه سيطلب منه دفع الأقساط المتأخرة من الإتاوة المستحقة عن الامتيازات الإفريقية، وكذلك مطالبته بتقديم الهدايا القنصلية التي توقفت فرنسا عن تقديمها منذ سنوات طويلة، إلى جانب تسديد ديون التاجرين عن آخرها، كما أخطر بطريق غير مباشر بنية الحكومة في سحب الالتزام من الفرنسيين، وهو ما دفعه إلى تسديد الأقساط المتأخرة من الإتاوة وفق الاقتراح الذي عرض عليه[30]، وعندما حاول سبر نية المسؤولين حول هذه المسألة، رد عليه بأن دفع مستحقات الإتاوة لايكفي وحده للاحتفاظ باستغلال هذا الامتياز؛ فهناك عادات أخرى مرتبطة بهذا الالتزام، والتي أخلت بها فرنسا ولم تراعها، مما يجعل الجزائر في حل من التزامها نحوها بهذا الخصوص[31].

3 - فرنسا تلتجئ للوساطة العثمانية:

في تقرير لوزارته، أبلغ القنصل أن الداي أحمد باشا يشتكي من فرنسا ويتظلم من موقفها حول مسائل أربعة: التوقف عن تقديم الهدايا القنصلية التقليدية التي كانت ترسلها في الماضي دون مبرر واضح؛ عدم ظهور التجار الفرنسيين في الجزائر بالرغم من إلحاح سلطات البلاد واستعدادها لمنحهم كل التسهيلات الضرورية للقيام بنشاطهم، عدم الرد على الرسالة التي وجهها الداي للامبراطور، والتي طلب فيها إيقاف ميشال بوشناق بسبب التجاوزات

(28): قيمة صرف السلطاني زد محبوب عند هذا التاريخ هي 7,75 فرنكات. وبالتالي فإن مبلغ فدية كل أسير هو 7750 فرنك وبإضافة الرسوم الملحقة التي تقدر بنسبة 16 إلى 17 من مبلغ الفدية فإن التكلفة الإجمالية ستصل إلى حوالي 9067,5 فرنكا ونصف عن كل أسير.

(29): انظر أدناه الفصل السابع.

(30): انظر أدناه الفصل السادس.

(31): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر - باريس 30 أكتوبر 1806 .

التي ارتكبها ضد قريبه وشريكه في نفس الوقت يعقوب بكري[32]، وتدخل القنصل تانفيل في النزاع القائم بين مواطنا والجزائر[33].

عند نهاية شهر جانفي 1807 أرسلت باريس التعليمات لتانفيل تحدد له خط السير الذي يجب عليه اتباعه في تعامله مع مختلف المسائل المطروحة على ساحة العلاقات مع الجزائر. فعليه أن يرفض كل ادعاء مالي لم يتم التنصيص عليه حرفيا في المعاهدات وعدم دفع أي شيء ليس مستحقا بمقتضاها. وفي حالة ما إذا ذهب الداي في رد فعله ضد هذا الموقف إلى درجة إنكار صفة التمثيل لتانفيل، وشعر بأنه مهدد في أمنه الشخصي، ففي هذه الحالة يمكن له أن ينسحب إلى أحد الموانئ الفرنسية أو الاسبانية. أكدت التعليمات على عدم استعمال هذا الترخيص بالانسحاب إلا لضرورة قصوى «لأنكم تدركون بدون شك أن خروجكم من الجزائر سيترك المجال مفتوحا لأنصار الانجليز ليمارسوا تأثيرا ضارا ضد مصالحنا في إفريقيا. وتعلمون جيدا من ناحية أخرى، فائدة التصرف بحكمة في مثل هذه الظروف القلقة والمضطربة التي تجتازها البلاد، خاصة وأن الامبراطور قد عقد العزم على طلب تدخل الباب العثماني لوضع حد لتجاوزات داي الجزائر. وضمان تطبيق معاهدة سنة 1604 [34]، التي تمثل القاعدة التي ترتكز عليها هذه الامتيازات التي تتمتع بها في الجزائر. كما أطلب منكم في حالة اضطراركم إلى الخروج من الجزائر، أن تراعي الاعتدال في تصرفاتكم، وتبلغوا الداي بالطريقة التي ترونها مناسبة بأن اضطراركم للانسحاب بسبب التصرفات غير الودية ضد فرنسا، لايعني الإشعار بحدوث القطيعة بين البلدين[35].

عقدت فرنسا آمالا كبيرة على الوساطة العثمانية للحصول على ترضية طلباتها

(32): تضمنت مراسلات يعقوب بكري بعض التفاصيل حول النزاع الذي نشب مع ابن أخيه ميشال بوشناق، أنظر:
Hildesheimer F. Grandeur et decadence de la maison Bacri de Marseille. In Rev.E. Juives T.36 juillet - dec. 1977 P.P. 407-411.

(33): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر - باريس 28 ديسمبر 1806 .

(34): لأول مرة تتم الإشارة إلى هذه المعاهدة والإدعاء على أنها الأساس الذي ارتكزت عليه العلاقات الفرنسية-الجزائرية منذ نهاية القرن السابع عشر. حول موقف الجزائر من هذه المعاهدة راجع: جمال قنان. معاهدات... ص ص38-45 .

(35): تعليمات نابليون للقنصل تانفيل مرسلة من فارسوفيا. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، فارسوفيا - الجزائر30 جانفي 1807 .

في الجزائر، ويبدو أن هذه الأسرة عندما وقفت على هذا الأمل أنها كانت قد كلفت نتائج المحاولات المماثلة التي بذلتها في الماضي في هذا الاتجاه والتي كانت الإغراق وأدت إلى عكس النتائج المرجوة. لكن إعلان الحرب ضد روسيا من طرف القسطنطينية في هذا الوقت الذي كانت فيه الحرب مستمرة بين فرنسا والإيالة القارية التي وضعتها روسيا بعمل تاريخي تحاول تحويل هذا الموقف الطارئ في الوقت قيد عدو مشترك لحماية مصالحها في الجزائر بواسطة العثمانيين. لقد أراح دانفيل أن الإمبراطور قبل أن ينعقد أي موقف، ينتظر ما سوف تسفر عنه الوساطة العثمانية[illegible]، وهو من جهته يعلن لكل من يريد أن يسمعه في الجزائر بأن هناك تحالفا فرنسيا عثمانيا ضد روسيا وبعد موقف الجزائر التي أطلقت سراح البحارة وتطرح أسرا روسيا، حسب زعمه، كما وعدت بتعويض خسائر السفن الروسية التي غنمتها بفضل الوساطة الإنجليزية. وهكذا فالروس والذين هم في حرب ضد السيد الكبير(السلطان العثماني)والذين لم يوقعوا أي صلح مع الجزائر، أصبحوا والفرنسيون الذين هم حلفاء الباب العثماني، ويقاتلون عدوا مشتركا والذين تربطهم بالجزائر معاهدات مضمونة تجعلهم مكبلين بالأغلال[illegible].

في هذا الوقت، كان الداي أحمد باشا قد أوفد الرايس حميدو على رأس بعثة كبيرة إلى القسطنطينية تحمل الهدايا التقليدية للسلطان والقبطان باشا الجديد. اعتقد دانفيل أن الفرصة مواتية لدفع السلطات العثمانية للضغط على الجزائر بطريقة تجعلها عن طريق حميدو يحضرها في عاصمة الإمبراطورية كما حدث قبل سنوات أثناء احتلال الفرنسيين لمصر[illegible]. عرض الاقتراح على بونابرت الذي رحب به وأعطى الإشارة الخضراء لتنفيذه، وأرسلت التعليمات للسفير الفرنسي بالقسطنطينية للعمل في هذا الاتجاه[illegible]. ولا يبدو أن القسطنطينية قد رحبت بالفكرة وأيدتها، فالرايس حميدو وأفراد البعثة الذين سافروا معه عادوا إلى الجزائر دون أن يتعرضوا لأية مضايقة أو ضغط. ويبدو أن الباب العالي قد اكتفى بإعطاء وعد للفرنسيين بإيفاد مبعوث إلى الجزائر لتسوية الخلاف القائم مع فرنسا.

[illegible] مرج عام[illegible] الجزائر[illegible] - الجزائر 3 ماي 1807.
[illegible] المصدر السابق الجزائر - باريس 3 أفريل 1807. قسم كبير من هذه المراسلة مسجل بالشفرة التي بقيت مغلقة لم يتم تفكيكها.
[illegible] انظر أعلاه.
[illegible] مرج عام[illegible] الجزائر[illegible] - الجزائر 24 جوان 1807.

والقنصل، فقد سمحت الثاني في شهر أغسطس 1807، وصول نيكوله عاصيا إلى الجزائر في مهمة خاصة أهدافها الظاهرة الرغبة فرنسا بإطلاق سراح الأسرى النابوليتانيين والكورسيكيين، فالكاتب كان الوساطة في النزاع القائم بين الجزائر وتونس وإقناع الجزائر بإعلان الحرب ضد روسيا، لاعتبارات ما يحيط بين أحمد باشا والبحرية العثماني. ولكننا نعرف أن هذا الأخير كان له لقاء واحد مع الداي بحيث أن هذا الأخير أراد قبله لولا الصداقة التي تربطه أحد الأولياء واستعداده بعد إلى أن يعطيه المد والأسرى على إثره رحل تحت حماية سفينة إسبانية[illegible]. لقد أعلن الداي برأيه سببا في بلده وأنه لن يستخدم لا لإرادة السيد الكبير (السلطان) ولا لأية دولة أجنبية على التدخل على هذه الحالة وكون تحصيله الجزائريين العثمانيين كانت دائما صداقة فرنسا، ولكن بعد الآن من يستطيع التعامل مع حكومة يمكنها أن تذهب إلى أقصى درجة في القسوة[illegible].

عند بداية سنة 1808، حدثت عدة تطورات أدت في بداية الأمر بموقف أحمد باشا نحو فرنسا، فخلال شهر جانفي استقبل القنصل دوبوا كما تلقى هذا الأخير بإمكانية إعادة الامتيازات الإفريقية إلى أيدي الفرنسيين. وكأول بادرة اتخذها في هذا الاتجاه تمكين الوكالة الإفريقية من الحق الذي كانت تتمتع به في دفعة عادية والذي انتقل منها في السنة الماضية، وخلال لقائه الثاني مع الداي خلال هذا الشهر (في 25 جانفي)، حاول القنصل استغلال حسن استعداده نحو فرنسا إلى أقصى حد، لقد طالب بإطلاق سراح النابوليتانيين، وكذلك الاعتراف بحجة ملكية الذين وحانوا لفرنسا، وهو ما أعطى الفرصة للداي ليعبر عن استيائه من موقف بونابرت منه، وكيف أن أول سيد في العالم تجاهله فلم يرسل له لا الهدايا ولا حتى رد على رسائله[illegible]. حاول دانفيل عبثا إقناع الداي بأن هذا السلوك لا يعني أبدا الاستخفاف به وتجاهله، كما ذكره بأنه كان قد هنأه باسم الإمبراطور عند تنصيبه على رأس الدولة، لقد برر عدم رد بونابرت على رسالة أحمد باشا بأن التقاليد الدبلوماسية الجديدة تقضي بأن لا يتم الاتصال بين الحكام مباشرة، وإنما عن طريق ممثليهم وأن هذا ما يجري به العمل في علاقات فرنسا مع كل الدول، وحتى مع

[illegible] مرج عام[illegible] الجزائر[illegible] الجزائر - باريس 25 أغسطس 1807.
[illegible] المصدر السابق.
[illegible] مرج عام[illegible] الجزائر[illegible] الجزائر - باريس 5 جانفي 1808، والجزائر - باريس 25 جانفي 1808.

القسطنطينية نفسها، لكن الداي لم يبد اقتناعا بهذه التبريرات. خلال هذا اللقاء أثار موضوع احتلال البرتغال من طرف الفرنسيين، ومسألة الاعتراف بضم جانوا إلى فرنسا ليؤكد للقنصل أنه لن يطلق سراح أسير واحد دون دفع الفدية، وأنه لن يعترف بالجنويين كرعايا فرنسيين[43]. في تقريره عن هذه المقابلة علق ثالفيل على تصريح الداي بأن الجزائر هي الرقعة الوحيدة في الأرض التي يمكن أن تسمع فيها مثل هذه الوقاحة[44].

4 - عودة التوتر من جديد:

بعد فشل الوساطة العثمانية، وترتب الأوضاع في وسط أوروبا وفق أهداف السياسة النابليونية إثر الانتصارات العسكرية التي أحرزها نابليون ضد أعدائه الرئيسيين: النمسا وروسيا خلال العمليات العسكرية التي امتدت منذ شهر أكتوبر من سنة 1805 إلى غاية شهر جوان من عام 1807، عندما تمكن من إحراز نصر حاسم ضد روسيا التي بقيت وحدها في الميدان، في معركة فريدلان في 14 جوان1807، وتوقيع الصلح الذي اشتهر باسم صلح تيلسيت معها، في 9 جويلية1807 - اعتبر بونبرت أن الظرف الآن ملائما لتصفية الحساب مع الجزائر.

فمنذ منتصف شهر ديسمبر (1807) أرسلت تعليمات لسلطات مقاطعة مصب نهر الرون (مرسيليا) بعدم السماح للجزائريين المتواجدين بها بمغادرة التراب الفرنسي، وأكدت هذه بالخصوص على ضرورة منع صهر الداي المدعو محمد البربري من الخروج واحتجازه كرهينة[45]. لكن هذا الأخير كان قد غادر التراب الفرنسي يوم 16 ديسمبر (1807) عائدا إلى الجزائر، مما جعل سلطات باريس تأسف لافلات هذه الورقة من بين يديها والتي كانت تنوي الضغط بواسطتها على الداي لتلبية مطالبها. وخلال شهر جانفي (1808) عممت هذه التعليمات لتشمل

---

(43) حول مسألة ضم جانوا إلى فرنسا كان القنصل قد أبلغ الحكومة الجزائرية بهذا القرار، كما أبلغت الدول الأخرى، وحسب قوله فإن السلطات الجزائرية لم تبد أية ملاحظة حول المسألة في ذلك الوقت. م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر - باريس 7 فبراير 1808.
(44) المصدر السابق، الجزائر - باريس 23 جوان 1808.
(45) ورد في مذكرة للخارجية الفرنسية مؤرخة في 28 أكتوبر 1807 أن أحمد باشا رحل صهره محمد البربري إلى مرسيليا للإقامة بها خوفا على حياته بسبب كره الناس له من جراء تجاوزاته. م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر38، باريس 28 أكتوبر 1807.

البلدان الأخرى التي يرتادها الجزائريون خاصة مدينتي ليفورنة وجانوا[46].

تبنت هذه التعليمات ووسعت بصدور مرسوم امبراطوري في 17 فبراير1808، والذي يقضي بإيقاف كل الجزائريين في الموانئ الامبراطورية - التي تشمل فرنسا وألمانيا والأراضي المنخفضة وموانئ مملكة إيطاليا - وحجز ممتلكاتهم المنقولة منها والثابتة إلى حين تسوية الجزائر للمطالب الفرنسية المتعلقة بالأسرى الجانويين والنابوليتان[47]. حصيلة هذه الإجراءات لم تكن مشجعة بالنسبة لفرنسا، فهي لا توازن مصالح فرنسا في الجزائر في حالة احتجازها من طرف الحكومة الجزائرية[48]. كانت باريس قد اعتبرت بهذه الإجراءات ظنا منها أن ذلك يجعلها في وضع أفضل، ويمكنها من ممارسة الضغط على هذه الأخيرة. ومن جهة أخرى فقد أرسلت تعليمات للقنصل تدعوه فيها إلى المطالبة بإطلاق سراح الأسرى الجانويين والإيطاليين (النابوليتان) في أجل لا يتعدى ثماني وأربعين ساعة، وإذا مرت المهلة دون تلبية الطلب فعليه أن يغادر البلاد بعد وضع الرعايا الفرنسيين وممتلكاتهم في مكان مأمون، أن يعلن للحكومة أن فرنسا هي في حالة حرب ضدها[49].

---

(46) م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، تعليمات تخص جانوا وليفورنة مؤرخة في 4 فبراير 1808.
(47) يحتوي المرسوم الامبراطوري على خمس مواد تنص على مايلي: حجز كل السفن الجزائرية المتواجدة في الموانئ الامبراطورية وفي مملكة إيطاليا، وإيقاف كل الرعايا الجزائريين [illegible] وحجز كل السلع والأمتعة سواء كانت ملكا للداي الجزائر أو رعاياه [illegible] الأراضي الامبراطورية ومملكة إيطاليا، [illegible] إجراءات الحجز سارية المفعول [illegible] الإيطالية في الأسر رغم المعاهدات. م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، باريس - الجزائر 4 فبراير 1808.
(48) عدد الجزائريين الموجودين في محافظة مصب نهر الرون في هذا الوقت كان قليلا [illegible] محافظ المقاطعة، فلا يتجاوز عددهم 21 شخصا [illegible] هؤلاء قد استقروا في مرسيليا منذ فترة من الوقت [illegible] الفرنسية. أما اليهود [illegible] م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، مرسيليا - باريس 15 فبراير 1808.
أما بالنسبة لجانوا فقد جاء في تقرير محافظ المدينة أنه بعد البحث والتقصي تبين أنه لا يوجد أحد من رعايا الجزائر في هذه المدينة، كما لا توجد أية ملكية [illegible] أما بالنسبة لليفورنة فيوجد بها ستة من رعايا الجزائر، وكلهم من اليهود وقد طبقت إجراءات الحجز [illegible] م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، جانوا - باريس 15 فبراير1808. وليفورنة - باريس 16 فبراير 1808.
(49) م.ح.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر39، باريس - الجزائر 4 فبراير 1808.

قبل وصول هذه التعليمات للقنصل حدث هناك تحول في الموقف الجزائري إزاء المطالب الفرنسية.

لقد تمكن هذا الأخير خلال هذه الشهور الأخيرة من نسج علاقات مع أشخاص من أقارب الداي. ويبدو أن تواجد أحد أصهار هذا الأخير في مدينة مرسيليا، والإشاعة التي راجت حول احتمال احتجازه كرهينة من طرف الفرنسيين، كانت قد مهدت الطريق لإقامة هذه العلاقات. ومما يدعم هذا الاحتمال، هو أن القنصل كان قد أشار في عدد من مراسلاته بكونه يوجد في وضع يشبه الرهينة، في انتظار عودة صهر الداي إلى الجزائر(50). وبالفعل لقد عاد هذا الأخير إلى بلاده قبل صدور التعليمات التي تقضي باحتجازه - ومنذ بداية شهر جانفي (1808) بدأت هذه العلاقات الخانية التي أقامها القنصل تعطي ثمارها الأولى. فقد استقبل تانفيل مرتين من طرف الداي خلال هذا الشهر، دون المرور بالقناة الرسمية لترتيب هذين اللقائين. لقد أصبحت أبواب قصر الحكومة مفتوحة أمامه وأمام من يتقدم باسمه.

في يوم 3 فبراير (1808) استقبل أحمد باشا مترجم القنصلية الفرنسية، حيث عبر له مرة أخرى عن استيائه من موقف بونبرت الذي لم يرد على رسالته، ولم يرسل إليه الهدايا التقليدية المعتادة. أوصى تانفيل مترجم القنصلية بما يجيب به الداي لأنه كان يعلم أنه سوف يثير هذا الموضوع من جديد. لقد أجاب هذا الأخير، أنه إذا كان لديه ما يلوم به امبراطور فرنسا، فإن لهذا الأخير أيضا ما يلومه بهذا الصدد. ذلك أن كل الحكام المسلمين قد أوفدوا رسلا وسفراء محملين بالهدايا الثمينة لتهنئة الامبراطور، كالسلطان العثماني، وشاه فارس وملك المغرب، ما عدا الجزائر التي تجاهلته ولم توفد إليه أي أحد. مضيفا إلى هذا أن المعاهدة الأخيرة الموقعة بين البلدين تنص على قيام الجزائر بتعيين سفير للإقامة في باريس، لكنها تجاهلت هذا الالتزام فلم تقم بتعيين أي أحد لدى بلاط فرنسا، وهو ما يعتبر نوع من عدم المراعاة للامبراطور، ولمكانة فرنسا لدى الحكومة الجزائرية(51). لم يقتنع الداي بهذا الكلام، بل بقي متمسكا بموقفه

(50) [illegible] 1808.
(51) [illegible] 1808. [illegible]

ليختم المقابلة قائلا: «فليكاتبني امبراطور فرنسا وليرسل لي الهدايا، ويبقى اللوم علي!»(52).

بعد هذا اللقاء بأيام قليلة، سجل ظهور ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الموازية مرة أخرى - في الماضي القريب على عهد مصطفى باشا قام بهذا الدور التاجران بوشناق وبكري، والأول منهما بوجه خاص -، والآن يتحول هذا الدور إلى أحد أقارب الداي: أبو زوجته سيدي قدور.

التقى هذا الأخير بتانفيل، ودار حديث طويل بينهما حول واقع العلاقات بين البلدين، وعند نهاية اللقاء طلب سيدي قدور أسماء الأسرى، ووعد بأنه سيسوي المسألة في الأيام القريبة(53). حاول القنصل استخدام التلويح برحيله كورقة ضغط، وهذا قبل أن تصله تعليمات حكومته الأخيرة. ففي يوم 14 فبراير (1808) أبلغ سيدي قدور بأنه لن يستطيع تأجيل رحيله لمدة طويلة. وفي اليوم التالي اتصل به صهر الداي ليبلغه بأنه قد تمكن من تسوية مسألة إطلاق سراح الأسرى الذين يطالب بهم شريطة إطلاق سراح تسعين أسيرا محتجزين في البرتغال، التي احتلتها القوات الفرنسية والاسبانية المتحالفة مؤخرا(54). علق تانفيل على هذا الشرط بأنه ليس في استطاعته الالتزام بهذا التعهد، وكل ما يستطيع عمله هو مكاتبة عاهله بهذا الخصوص. طلب منه سيدي قدور التوجه إلى قصر الحكومة لمقابلة الداي وأنه لايشك في أن الداي سيأمر بإطلاق سراح الأسرى الذين يطالب بهم عندما يشرح له الموقف. لكن اللقاء مع أحمد باشا لم يسفر عن أية نتيجة. فهذا الأخير لايزال مصرا على مكاتبته من طرف نابليون وإرسال الهدايا القنصلية التقليدية. كما جعل من مسألة إطلاق سراح الأسرى الجزائريين الموجودين في البرتغال شرطا مسبقا لإطلاق سراح الأسرى الذين تطالب بهم فرنسا. كما أعلن لتانفيل أنه له كامل الحرية في المغادرة أو البقاء في الجزائر.

وصلت السفينة التي حملت التعليمات الأخيرة إلى القنصل، والمؤرخة من باريس في 8 فبراير [illegible]، [illegible] هذا الأخير الداي بعد ظهر يوم [illegible] من نفس الشهر، عقب أحمد باشا على كلام القنصل [illegible]

(52) [illegible] 1808.
(53) [illegible] 1808.
(54) المصدر السابق.

فهذه اللهجة لاتليق في هذه البلاد، لست أنا الذي يتكلم عاليا، أجاب القنصل، وإنما تعليمات سيّدي»(55). أنهى الداي المقابلة مؤكدا لتانفيل أن بإمكانه مغادرة البلاد فلن يعترض سبيله أحد.

غداة هذا اللقاء مع الداي، ذهب القنصل لمقابلة سيدي قدور الذي وجد بصحبته الآغا الجديد. دار حديث طويل بين الثلاثة، ومن خلاله فهم القنصل أن العائق الذي يقف في وجه تلبية طلبه هو خشية المسؤولين في أن يروا فرنسا لا تقف عند حد، وإنماسوف تستمر في تقديم طلبات جديدة في كل مرة. لقد أكد الآغا من جهته خلال هذا اللقاء على ضرورة إطلاق سراح الجزائريين المحتجزين في البرتغال. وجد القنصل في كلام الآغا فرصة ليتطرق إلى الموضوع في إطار أوسع – دون أن يدرك بأنه يؤكد بذلك مخاوف المسؤولين في أن فرنسا سوف لن تقف عند حد والتي سبق أن لاحظها هو بنفسه– عندما عبر عن رغبته في أن يرى الجزائر تعامل الانجليز كمايجب أن يعامل أعداء الباب العالي، وفي هذه الحالة فإنه يمكن لجلالته (نابليون) عندما يلاحظ أن هناك تغير طرأ على مشاعر الداي أن يسدي له هذا المعروف،(56) أي إطلاق سراح الأسرى الجزائريين المحتجزين في البرتغال.

مارس بعض المسؤولين وعلى رأسهم الآغا، ووكيل الحرج في آخر لحظة، ضغوطا على الداي، إلى جانب ضغوط صهره وأقاربه ليقنعوه في النهاية بإطلاق سراح الأسرى الجانويين والنابوليتان، وعددهم مائة وستة أسرى. إلى جانب اعترافه بالترتيبات الإقليمية التي أحدثتها فرنسا لصالحها في شبه جزيرة إيطاليا، واعتبارها جزءا من فرنسا ومعاملتها على هذا الأساس(57).

ويمكننا أن نتساءل حول مدى تأثير التهديد الفرنسي بإعلان الحرب ضد الجزائر في القرار النهائي الذي اتخذ بشأن الأسرى، ومسألة الترتيبات الإقليمية في شبه الجزيرة، فالتقرير الذي بعثه القنصل حول هذه التسوية لايتحدث عن أي تأثير لهذا التهديد، بل على العكس، فعندما أبلغ الداي بمحتوى التعليمات التي تضمنت التهديد بالحرب، رد عليه بأنه يمكنه الرحيل متى شاء وسوف لن يعترض سبيله

(55): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 10 مارس 1808 .
(56): المصدر السابق.
(57): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 27 مارس 1808 .

أحد. ومن جهة أخرى فالتقرير يحتوي على فقرات مكتوبة بالشفرة التي بقيت مغلقة دون فك رموزها، والتي كان من المحتمل أن تعطى لنا تفاصيل أكثر حول مختلف الجوانب التي أحاطت بهذه المسألة. فالفقرة الأخيرة من التقرير تشير إشارة واضحة إلى الجهة التي كان لها دور حاسم في التأثير على الداي لاتخاذ هذا القرار «فلكي أتغلب على عناد أمير متعصب، والذي يشعر بمرارة شديدة من جراء الاعتقاد بأن كرامته الشخصية قد مست، والذي باستطاعته أن يذهب إلى أقصى حد من التطرف نحو الرعايا الفرنسيين، ونحو ممثل جلالته في هاته البلاد، دون أي اعتبار سياسي، فقد تحتم علي أن أكسب ثقة كل عائلته، والتي كان لي دائما أصدقاء من بين أفرادها، لكي أحصل على هاته النتيجة التي حققتها»(58)، وهناك جانب آخر من المسألة الذي تجاهله القنصل في مراسلاته حول هذه التسوية، أوتناوله في إطار الفقرات المكتوبة بالشفرة، هو كونه دفع في شكل هدايا من أجل إطلاق سراح الأسرى، ما قيمته ثلاثة وثلاثون ألف وتسعمائة فرنك. وهو ما يعني أن فرنسا قد أرضت الداي حول واحد من المطلبين اللذين كان يلح عليهما دائما في جميع مقابلاته مع القنصل(59)، لكن التنازل عن المطالبة بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين المحتجزين في البرتغال سوف يحدث استياء شديدا في أوساط الجيش والبحرية، ولدى الرأي العام في العاصمة. وسوف يكون هذا الموضوع أحد العناصر التي ستغذي حركة التمرد ضد أحمد باشا في الشهور القادمة.

5 – مهمة بوطان:

بالرغم من هذه التسوية التي أرضت فرنسا بخصوص الأسرى الإيطاليين، فإن السحب لم تنجل نهائيا عن أفق العلاقات بين البلدين. فهناك عدد من المؤشرات تؤكد أن نابليون عاد إلى التفكير من جديد في غزو الجزائر كخطوة أولى على طريق فرض سيطرة فرنسا على كامل منطقة المغرب. بعد شهرين من الانفراج الذي أعقب التوتر الأخير، ومكانة القنصل تانفيل تزداد حظوة لدى السلطات وخاصة لدى أقارب الداي أحمد باشا، حتى أنه كتب في أحد تقاريره يقول بأنه

(58): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 10 مارس 1808 .
(59): نفس المصدر. الجزائر – باريس 19 جويلية 1808 .

«في قمة العز بالجزائر»[60]، قررت فرنسا إيفاد الضابط المهندس بوطان إلى الجزائر في مهمة تجسسية. كلف هذا الضابط بأخذ التصاميم، ووضع الرسومات لكل التحصينات الموجودة في المدينة وفي المنطقة المجاورة لها، واستيفاء المعلومات ذات الطابع العسكري، إلى جانب جمع المعلومات ذات الطابع الجيور السياسي الخاصة بالبلاد، واستكشاف كل المنطقة المحيطة بالعاصمة لتحديد أفضل مكان للإنزال يكون قريبا من المدينة وأحسن طريق للاقتراب منها، لمحاصرتها من ناحية البر والاستيلاء عليها.

وصل بوطان إلى الجزائر على متن سفينة حربية صغيرة يوم 25 ماي(1808)، وتمكن بفضل العلاقات التي نسجها مع الأشخاص القريبين من دوائر السلطة من زيارة كل الأماكن الحساسة، إلى درجة أنه أثار الشبهة حوله وحول القنصل الذي كان يرافقه «حتى أننا هددنا بأن ندفن أحياء إذا عدنا لزيارة هذا المكان أوذاك»[61]. وفي 16 جويلية(1808) أبحر بوطان ليعود إلى فرنسا بعد أن أنجز مهمته بعد إقامة دامت قرابة شهرين[62].

أكد بوطان في مقدمة التقرير الذي أعده حول مهمته، أن النقطتين الأساسيتين اللتين تستدعيان الاهتمام أكثر هما: اختيار المكان اللائق لإنزال القوات قرب العاصمة والمقاومة التي ستجابهها عند الإنزال. وبالنسبة للأولى فإن أفضل مكان للإنزال هو ساحل سيدي فرج، مبينا العيوب ومحاذير الإنزال شرق العاصمة مؤكدا وجهة نظره بفشل المحاولات المتتالية التي قام بها الاسبان في الماضي في هاته الناحية. أما في ناحية الغرب، فإلى جانب كون الشاطئ كله رملي في هذا المكان، فإن المنطقة كلها خالية من التحصينات. وبرج سيدي فرج الصغير الذي

(60): إن الثقة التي أصبح يتمتع بها قنصل فرنسا عند أقارب الداي، دفعت هذا الأخير إلى التفكير لفترة من الوقت عندما بدأت المصاعب الداخلية تتكدس في وجهه، في الالتجاء إلى فرنسا. وحسب رواية القنصل فإن وكيل الحرج فاتحه في هذا الموضوع بناء على رغبة الداي، وأنه رحب بالفكرة وأعلن له أن السفينة الحربية الفرنسية (روكان) الراسية في الميناء – وهي السفينة التي حملت بوطان إلى الجزائر، وبقيت تنتظره للعودة به إلى فرنسا عند إنجاز مهمته – هي تحت تصرفه، وأن الاستعدادات كانت على قدم وساق للابحار به، عندما وصلته مراسلة في آخر لحظة من قسنطينة أخبرته بانهزام المتمردين، وقيام عساكر الحملة بإعلان ولائهم له من جديد، فأهمل المشروع. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 23 جويلية 1808 .

(61): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 15 جويلية 1808 .

(62): لم يتمكن بوطان من العودة إلى فرنسا مباشرة فقد احتجزه الانجليز في البحر واستولوا على مالديه من رسومات والتصاميم التي وضعها للتحصينات والمعلومات التي جمعها حول الجزائر.

لايزيد علوه عن خمس عشرة أوعشرين قدما لايستحق أي اهتمام، لكونه قديما وشبه مهترئ من جهة، ولأنه لايوجد به سوى قطعة مدفع صغير واحدة من جهة أخرى. فهو لن يستطيع الصمود أمام قصف مدفعي مركز. وبخصوص النقطة الثانية، فإن الجزائر لاتستطيع – في نظره – تعبئة أكثر من ستين ألف جندي. وأن القيمة القتالية لهذه القوات هي بالنسبة للمشاة في مستوى المشاة المصريين، أما بالنسبة للفرسان، فإن خيالة المماليك، تفوق كما بدا له الخيالة الجزائرية. ويرى التقرير أنه لتوفير كل الظروف الملائمة لنجاح الحملة، فإن قيام حرب بين الجزائر وتونس يكون شيئا مفيدا. لأن ذلك سيشغل باي قسنطينة ويمنعه من الانضمام بقواته التي تفوق عدديا محلتي وهران والتيطري مجتمعتين. كما أن إرسال وحدات إلى وهران سيجبر باي الغرب على البقاء في مكانه وهو ما سوف يحقق التفوق العددي للقوات الغازية الموجهة نحو مدينة الجزائر. ويرى بوطان أن العمليات العسكرية ضد العاصمة لن تستغرق أكثر من شهر. كما حدد الوقت الملائم للإنزال فيما بين شهري ماي وأكتوبر. ولكن أفضل فترة هي التي تقع ما بين10 ماي و10 جوان[63].

هناك تساؤل يفرض نفسه حول المشروع الذي يعده بونبرت لغزو الجزائر، وهو على أي طريق ينوي النفاذ إليها ومهاجمتها. وسبل البحر مسدودة في وجهه. ذلك أن من المعروف أن تدمير الأسطول الفرنسي عند الطرف الأغر في شهر أكتوبر من عام 1805، كان قد قضى على التواجد البحري لفرنسا في المتوسط، ولسنوات طويلة.

بينت المبادرات التي قام بها نابليون خلال ربيع وحتى منتصف صيف1808، أن هناك علاقة عضوية بين برنامجه الخاص باسبانيا، ومشروع حملته ضد الجزائر. ففي معاهدة تالسيت (جويلية 1807) كان قد رتب الأوضاع في وسط أوروبا وفق ما يرضي طموحاته[64]، كما أن تحالفه مع قيصر روسيا، جعله يعتقد أنه قد وفر للوضع الجديد الأمن والاستقرار على مدى سنوات طويلة. فليس هناك إذن ما يمنعه من تحقيق حلمه القديم في بناء امبراطورية واسعة على الضفة الجنوبية للمتوسط. فالتوجيهات التي زود بها ممثله لدى البلاط الاسباني تصب في هذا الاتجاه. بقي

(63): م.خ.ف/م.وث. الجزائر 14 .

(64): Droz، ن.م. ص ص238 – 239، وكذلك، Bainville J. Napoleon PP. 330 - 363.

[illegible] كانت ولا تزال تهدد كل مشروعاته. فلم يعد ممكنا [illegible] شبح الخطر الإنجليزي [illegible] في الماضي، فلم يبق هناك سوى خيار واحد [illegible] التفكير في [illegible] كما كان [illegible] إلا بالسيطرة الكاملة [illegible] في وجهها [illegible] البرتغال [illegible] خطوة أولى في [illegible] فالاحتلال الفرنسي الإسباني [illegible] هذا الاتجاه غير أن البلاط الإسباني [illegible] فرنسا.

هناك العديد من تصرفات ملك إسبانيا [illegible] سوء الظن [illegible] الأعم هو التخلص نهائيا من أسرة البوربون [illegible] على حدود الفرنسية الإسبانية [illegible] عرش إسبانيا (ماي [illegible]) من الأب شارل الرابع والابن فرديناند السابع، الذي [illegible] على أبيه [illegible] نفسه ملكا على البلاد لينصب أخاه جوزيف ملكا على إسبانيا بدلا منهما[illegible].

إن بقايا سفن الأسطول الفرنسي التي نجت من التدمير في معركة الطرف الأغر كانت قد التجأت إلى ميناء قادش، حيث بقيت محاصرة فيه. فحشد هذه السفن مع ما تبقى من سفن الأسطول الإسباني والسفن البرتغالية التي تم الاستيلاء عليها [illegible] كانت راسية في ميناء لشبونة [illegible] في وجه الإنجليز [illegible] سوف يسمح له بنقل حملة عسكرية [illegible] الجزائر في [illegible] بالسيطرة [illegible] على هذا البحر، [illegible] هذه السفن الموجودة في فرنسا [illegible] وفي إسبانيا والبرتغال [illegible] وكانت تقديراته أن هذه السيطرة سوف تتحقق في ظرف أقل من سنة عندما [illegible] أكثر من [illegible] سفينة حربية [illegible] وهو عدد كاف جدا في نظره للقضاء على السيطرة الإنجليزية[illegible].

ولكن عددا من الأحداث وقعت متسارعة في اتجاه معاكس لما كان يتوقعه الإمبراطور، فقد [illegible] بقايا الأسطول الفرنسي في ميناء قادش، بعد أن [illegible] في وجهه كل أبواب الاتصال والتموين من ناحية البر، أما من ناحية البحر فقد

([illegible]) المزيد من التفاصيل حول هذه [illegible]

Altamira R. Histoire d'Espagne. Paris, [illegible], pp. [illegible].

([illegible]) [illegible]

[illegible] منها [illegible] منذ وقت طويل، عندما انقلبت كل الأشياء في وجه السيطرة الفرنسية. فالقوات التي أرسلها [illegible] كانت [illegible] من طرف [illegible] الإسبان [illegible] وأجبروها على الاستسلام. وبعد أقل من شهرين من هذه الوقعة اضطرت القوات الفرنسية الموجودة في البرتغال إلى إخلاء [illegible] إثر تقدم الإنجليز [illegible] ولم تحصل على شروط تسمح لها بالانسحاب [illegible] الانتكاسات التي تعرض لها الجيش الفرنسي أول هزيمة [illegible] قوات الإمبراطور منذ [illegible] في الاستيلاء على عكا في فلسطين في [illegible].

على إثر هذه الأحداث امتد لهيب الثورة ضد الفرنسيين إلى جميع المقاطعات الإسبانية، كما اضطر الملك جوزيف [illegible] الخروج من العاصمة مدريد والاتجاه إلى المناطق الشمالية القريبة من الحدود الفرنسية. وعندما تمكن نابليون من الدخول إلى مدريد في السنة الموالية ([illegible]) [illegible] أخيه على عرش البلاد مرة أخرى، كان مشروع غزو الجزائر قد [illegible] المتوسط مع بقايا الأسطول الفرنسي عند ساحل قادش عند نهاية شهر [illegible] من السنة [illegible].

[illegible] الوضع [illegible] في إسبانيا [illegible] على الساحة الجزائرية. [illegible]

([illegible]) [illegible] 1808.

([illegible]) المصدر السابق.

الفكرة(69). ولايبدو أن أحمد باشا كان قد بلغه شيئا عن مهمة بوطان التجسسية ولا بمشروع بونبرت ضد الجزائر قبل قتله(70).

6 – ثقل سياستي الحصار القاري والحصار البحري على العلاقات بين البلدين:

لم يحدث أي تغيير في موقف الداي الجديد علي باشا من فرنسا. لقد قام بإقرار وتثبيت المعاهدات المبرمة. ولما كان من بين هاته المعاهدات تلك التي تمنح استغلال امتياز الباستيون وملحقاته لفرنسا، فقد تراءى لتانفيل أن يثير هذه المسألة من جديد. لقد رد عليه بأنه سوف يتم عرض المسألة أمام الديوان ليقرر بشأنها ما يراه مناسبا(71).

لم تطل مدة حكم علي باشا، الذي قتل بدوره بعد أربعة أشهر من تنصيبه على كرسي الدايلكية (في 4 مارس 1809)، وخلفه في هذا المنصب الحاج علي الذي كان يشغل وظيفة خوجة الخيل. فالمبادرات الأولى التي قام بها الداي الجديد هي سعيه لإعادة ترتيب الأوضاع في مجال العلاقات الخارجية للجزائر – التي اختلت خلال هذه السنوات الأخيرة – وفق ما تمليه مصلحة الدولة، وليس بدافع المزاج الشخصي والمصالح الذاتية.

مباشرة بعد تنصيبه على رأس الدولة طلب من القنصل تانفيل الذي كان يستعد للخروج في إجازة، عدم مغادرة البلاد قبل تصفية كل معاملاته سواء مع المصالح الحكومية أو مع الرعايا الجزائريين. ويأتي في مقدمة هذه المسائل قضية الأسرى الجزائريين المحتجزين في البرتغال(72). فهذه المسألة كان قد تم تجاهلها وإهمالها بعد

---

(69): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 30 أكتوبر 1808 . هذه المراسلة كانت شفرية فلم تتبين الاعتبارات التي جعلت الداي يقلع عن فكرته.

(70): أغتيل أحمد باشا على يد مجموعة من جنود البحرية يوم 7 نوفمبر 1808 . كان هؤلاء قد تمردوا في البحر وأجبروا ضباطهم على قطع رحلتهم والعودة إلى الجزائر حيث قاموا بالتمرد ضد الداي بعد أسبوعين من عودتهم. م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 17 نوفمبر 1808، وكذلك الشريف الزهار، ن.م. ص ص98 – 99 .

(71): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 3 ديسمبر 1908 .

(72): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 3 ديسمبر 1908 .

أن كانت من بين المطالب التي طرحتها السلطات أثناء المفاوضات حول الأسرى الإيطاليين في ربيع السنة الماضية(1808). فإثارتها من جديد تطرح تساؤلا حول ما إذا كان قد تم التنازل عنها، وأن السلطات قد اكتفت بوعد مبدئي قدمه القنصل بهذا الخصوص. فالتقاليد التي سارت عليها الدبلوماسية الجزائرية منذ القرن السادس عشر وحتى الآن، تبين أنه لم يكن من عادتها التراجع عن تعهد كانت قد التزمت به، حتى وإن كان على حساب مصلحتها، مهما حدث من تغيير للأشخاص الذين يتداولون على السلطة. فإلزام السلطة الجديدة للقنصل باستقدام هؤلاء الأسرى أودفع فدية المائة وستة أسرى الذين أطلق سراحهم في السنة الماضية، تدفع إلى الاعتقاد بوجود اتفاق بهذا الشأن. فالحاج علي باشا لم يقرر ويثبت المعاهدات المبرمة، ويسمح للقنصل بمغادرة البلاد، إلا بعد أن التزم بدفع مبلغ ثمانين ألف قرش اسباني في حالة ما إذا لم يصل الأسرى المحتجزون في البرتغال في ظرف ستة أشهر. تعهد قنصل السويد بضمان قنصل فرنسا، كما التزم داوود وبكري من جهته بدفع المبلغ للخزينة. كما تمت بالمناسبة تسوية المشاكل المعلقة بين الجزائر وهولندا، مع القنصل وخاصة مسألة الإتاوة(73).

خلال الفترة التي أعقبت مشروع نابليون ضد الجزائر، وتنامي المقاومة الاسبانية ضد الوجود الفرنسي في هاته البلاد، أصبحت العلاقات الفرنسية الجزائرية تمثل مرآة عاكسة لحالة الاضطراب والفوضى العامة الناجمة عن سياسة الحصار القاري التي اتبعها نابليون في صراعه ضد انجلترا، والتي ردت عليها هذه الأخيرة بالحصار البحري وإحكام الخناق على الملاحة الساحلية. فهذه الوضعية جعلت الملاحة المحايدة في وضع مستحيل. وتسببت في نشوب نزاعات ومشاحنات لا حد لها وبدون مخرج.

وبالفعل، فإن امبراطور فرنسا بعد أن رتب الأوضاع في غرب أوروبا ووسطها،

---

(73): ن.م. تقرير تانفيل للخارجية مؤرخ من الحجر الصحي عند مارسيليا في 2 جويلية 1809 . غادر القنصل العاصمة في إجازة على متن سفينة جزائرية بصحبة مسؤولين فرنسيين كانوا قد التجأوا من إسبانيا إلى الجزائر يوم 21 جوان 1809 . وفي الطريق تعرضت السفينة للتفتيش من طرف الإنجليز مرتين: الأولى كان التفتيش عاديا. لكن بعد أن أخلوا سبيل السفينة ببضع ساعات عادوا لملاحقتها مرة أخرى، مما يشير إلى أنه توفرت لديهم معلومات بأن القنصل بصحبة شخصيات فرنسية أخرى كانوا على متنها. لقد أخفاهم ضابط السفينة في غرفته الخاصة ومنع الإنجليز من النزول إليها لتفتيشها. وتمكن بذلك من تأمين سريتهم إلى أن أوصلهم إلى الأراضي الفرنسية. م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر39، من الحجر الصحي عند مرسيليا في 2 جويلية1809 .

انجلترا لاتزال شاهرة سلاحها ضده. فهي
بقي مقتنعا بأنها سوف لن تستقر ما دامت
التي بقيت عقبة على طريق الاستقرار وسيادة السلم النابليوني في ربوع القارة.
فاستخدام القوة العسكرية لإجبارها على الاستسلام، كما حدث مع دول القارة،
غير ممكن. فلم يبق من سبيل آخر لإخضاع هذه الأمة «من أصحاب الدكاكين»
سوى الحرب الاقتصادية.

فغلق أسواق القارة في وجه تجارتها سيؤدي بها لا محالة، في نظره، إلى الخضوع للأمر الواقع أوالاختناق[74]. لقد رد الانجليز على القوانين التي استنها نابليون لتجسيد هذه السياسة بإجراءات مضادة، تلزم كل سفينة تريد ارتياد أي ميناء انجليزي للحصول على رخصة لكي تستطيع الإبحار بكل حرية. فالحصاران القاري والبحري وضعا ملاحة المحايدين بين المطرقة والسندان. فالفرنسيون يصادرون كل سفينة مرت بأي ميناء بريطاني، والانجليز يستولون على كل سفينة لاتحمل رخصة من أحد موانئهم.

احتجت الجزائر ضد هذا الوضع لدى كلا الطرفين. لقد أبلغ تانفيل شكاوي الجزائر بهذا الخصوص، وعرضت هاته أمام الامبراطور أثناء إقامته في مدينة بايون على الحدود الفرنسية الاسبانية ليرد «أن على الداي أن يفرض احترام رايته على الانجليز ويمنعهم من تفتيش سفنه». ولكنه مراعاة للداي فإنه سيستثني سفينتين جزائريتين من الخضوع لإجراءات الحصار القاري، شريطة أن لاتكونا قد أرستا في مالطة، ولا في صقلية، ولا في جبل طارق، ولا دفعتا أي شيء للانجليز[75]. أبدى هؤلاء الأخيرين تفهما أكثر لشكاوي الجزائر، حيث عقد اتفاق بين الطرفين ينص على حق السفن الجزائرية في شحن كل السلع من أصل جزائري، والإبحار بها بكل حرية شريطة أن لاتشحن سلعا أجنبية من الجزائر لتصديرها إلى فرنسا[76].

ردت السلطات الجزائرية على هذا الضغط الذي تمارسه الدول المتحاربة على

(74): صدر أول مرسوم في إطار ما اشتهر باسم الحصار القاري في برلين في 21 نوفمبر 1806، والذي ينص على منع كل سفينة أرست في ميناء إنجليزي من التوقف في أي ميناء من موانئ القارة. ثم شدد هذا الإجراء بمرسوم ثان صدر في فونتيلو (قرب باريس) في 13 أكتوبر 1807 . الذي ينص على مصادرة كل سفينة أرست في ميناء انجليزي، والمرسوم الثالث صدر في ميلان في 17 نوفمبر من نفس السنة والذي ينص على اعتبار كل سفينة محايدة خضعت للإجراءات الإنجليزية على أنها غنيمة مشروعة. راجع Droz J، ن.م. ص ص240 - 245 .

(75): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر39، بايون - الجزائر 29 جوان 1808 .

(76): أبرم هذا الاتفاق في 9 سبتمبر 1809 وألحق بالمعاهدة المبرمة بين البلدين كأحد بنودها. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر. الجزائر - باريس سبتمبر 1809 .

تجارتها، وخاصة على الموقف الفرنسي، الذي تميز بالتشدد وعدم التفهم لمصالحها، برفض استقبال غنائم القراصنة الفرنسيين في موانئها[77]. فقد طلبت من القنصلية الفرنسية إخراج الغنيمتين اللتين اقتادهما قرصان فرنسي إلى ميناء الجزائر في الحين، وبعد إلحاح منحتها أجلا لإصلاح عطبيهما قبل الإبحار.

لقد أبدى القراصنة الفرنسيون نشاطا محموما في تصيد السفن التجارية الانجليزية والاسبانية التابعة لحكومة المقاومة خلال هذه الفترة. ففي ظرف أقل من شهرين اقتادوا تسع غنائم إلى ميناء الجزائر، وهو ما جعل هاته البلاد تبدو وكأنها طرف في الصراع الدائر. وقد يكون هذا العامل واحدا من الاعتبارات التي استرشدت بها الحكومة لاتخاذ هذا الموقف. وقد سبق للجزائر أن فكرت في الماضي، على عهد حسن باشا، في غلق موانئها في وجه غنائم قراصنة الدول المتحاربة، ولكن عندما تبين لها أن الطرف الفرنسي سيكون هو المتضرر أكثر من هذا الإجراء عدلت عن هذا الموقف[78].

أثار الفرنسيون عند نهاية ربيع 1809 مشكلة جديدة، عندما طلب حاكم الجزر الأيونية من حكومته القيام بمسعى لدى دول المغرب البحرية، لدعوتها إلى احترام المعاهدة المبرمة في الماضي بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية، والتي تنص على امتناع البحارة الأتراك والمغاربة من الاقتراب من شواطئ هاته الجزر وعلى مسافة ثلاثين ميلا. لاحظ الحاكم الفرنسي أن هناك عدد من السفن المغربية تجوب سواحل هاته الجزر، مما يسبب إزعاجا للملاحة الساحلية في هذه الأماكن[79]. أبلغ نائب القنصل الفرنسي طلب حكومته للسلطات الجزائرية، وقد لاحظ وكيل الحرج - الذي أصبح يمارس فعلا وظيفة وزير العلاقات الخارجية منذ اعتلاء الحاج علي باشا كرسي الديلكية وقطع كل اتصال مباشر بينه وبين القناصل، كما لايستقبل أي من هؤلاء إلا عن طريقه- على الطلب الفرنسي بأن هذه الأراضي أصبحت الآن تابعة لفرنسا، مما يتيح للجزائر من الناحية القانونية التمتع فيها بكل المزايا التي تمنحها لها معاهداتها مع فرنسا. وهذا يعني أن حرمة المياه الإقليمية قد حددت في المعاهدة المبرمة مع فرنسا بمرمى المدفع، وليس على امتداد ثلاثين ميلا. ليضيف أن ما تريده فرنسا «كان منصوصا عليه في المعاهدة المبرمة بيننا (الجزائر) وبين جمهورية البندقية، لكن مقابل التزام هذه الأخيرة بدفع مبلغ عشرة آلاف سلطاني بندقي سنويا، وهو المبلغ الذي خسرناه منذ وقت مبكر ولم نطالب

(77): المصدر السابق. الجزائر - باريس 20 أغسطس 1809 .

(78): أنظر أعلاه.

(79): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر39، ميونيخ - الجزائر 10 ماي 1809 .

حتى بتعويضنا عنه. وفي هذه الحالة أليس من العدل أن نستفيد في هذه الأماكن بنفس المزايا التي نتمتع بها في الأراضي الفرنسية»[80].

عدد من المؤشرات تؤكد بأن الجزائر في تعاملها مع فرنسا في هذه الفترة، لم تكن ترغب في استغلال ظروفها الصعبة، والانتكاسات التي حاقت بها على الساحة المتوسطية على الخصوص، لتقليص علاقاتها معها. بل الذي يلاحظ هو حرصها على إقامة علاقات متكافئة ومتوازنة معها. فعندما زار القنصل تانفيل وكيل الحرج لتوديعه قبل سفره، طلب منه هذا الأخير أن يبلغ مسؤولي بلاده بأن الجزائر سوف لن تنحاز إلى جانب الدولة العثمانية في أي نزاع قد ينشب بينها وبين فرنسا[81]. وبعد شهور قليلة عرض على نائب القنصل اقتراحا حول إمكانية استرداد الامتيازات الإفريقية إذا ما قبلت فرنسا رفع قيمة الإتاوة التي كانت تدفعها في الماضي. وطلب من جهة أخرى تبليغ حكومته رغبة الجزائر في شراء ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف قنطار من البارود، وثلاثمائة قنطار من الخيوط النباتية، وأنه سوف يدفع ثمنها نقدا ويرسلها مع السفينة التي ستشحنها إلى الجزائر. ملاحظا أنه في مقدور الجزائر الحصول على ما تحتاج إليه من هذه المواد من انجلترا ولكنها لاتريد أن تطلبها منهما – علق نائب القنصل في مراسلاته على هذا الطلب، بأن العلاقات الجزائرية الانجليزية هي في حالة برود بسبب مصادرة شحنة سفينة جزائرية في جبل طارق، ورفض الانجليز تأجير سفينة لحمل هدايا الداي الجديد التقليدية للقسطنطينية[82]. ومن جهة أخرى، وتأكيدا لهذا التوجه الذي تبنته الدبلوماسية الجزائرية نحو فرنسا، فإنها أصبحت لاتتشدد في تطبيق القرار الخاص بمنع اقتياد الغنائم لبيعها في موانئها، بل كثيرا ما كانت تغض الطرف بالنسبة للقراصنة الفرنسيين رغم احتجاجات قنصل انجلترا. في مقابلة مع نائب القنصل وبعد أن ذكره بالطلب الخاص بالبارود والخيوط النباتية، أكد الأهمية التي يوليها الداي لهذا الموضوع «الآن، يقول الداي، سوف أرى فيما إذا كان الفرنسيون وامبراطورهم أصدقاء لي. لقد عملت كل ما في وسعي دون أن ألبي كل ما طلبوه مني، لأن أي ملك ليس بوسعه عمل كل ما يريده دائما. لكن على امبراطور فرنسا أن يتأكد بأني سأدين له باعتراف عميق إذا ما أسدى لي هذه الخدمة التي لا أريد أن أطلبها من أحد غيره»[83].

(80): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 20 سبتمبر 1809 .

(81): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر... من الحجر الصحي عند مرسيليا في 12 جويلية 1809 .

(82): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... الجزائر – باريس 24 فبراير1810 .

(83): المصدر السابق.

في بداية شهر أفريل (1810) وقعت حادثة تسببت في تعكير العلاقات من جديد، حيث اقتاد قرصان فرنسي غنيمة انجليزية لميناء مدينة الجزائر، وكان من بين ما في شحنتها كمية من الزيت، طلبت السلطات من نائب القنصل بيعها بسعر السوق (أي حسب التسعيرة) لأن تسويقها عن طريق المزايدة سيزيد من سعره بحوالي النصف. ولما كانت كل مواد التموين تخضع لتسعيرة صارمة، فإن بيعها عن طريق المزاد سيؤدي لا محالة إلى ظهور سوق موازية، من شأنها أن تحدث خللا في معاش السكان. وهو شيء غير مقبول في منظور السياسة الاقتصادية التقليدية التي لاتزال الحكومة تسير على نهجها بكل دقة وحرص. غير أن نائب القنصل تجاهل هذا التنبيه وأراد بيع الزيت عن طريق المزاد. فاستدعي لوكالة الحرج (البحرية) وذكر بالوعد الذي سبق وأن أعطاه، ولكنه رفض رفضا قاطعا قبول ما طلب منه، وهو ما جعل وكيل الحرج يحتد في وجهه «إن الداي يريد أن يكون مطاعا، ولن يقبل أن يقوم شاب بإملاء إرادته عليه، والتجرؤ بإلقاء قاذورات على لحيته البيضاء» رد العون الفرنسي بأنه لن يطيع سوى أوامر امبراطوره «وأن على الداي أن يحكم في عبيده فقط». أثار هذا الرد الوقح حفيظة وكيل الحرج، ليعلن أنه لن يعبأ له ولا بإمبراطوره. «وأنتم الفرنسيون تعتقدون أنكم تأمرون في كل مكان، ولتعلموا أن الجزائر، هي على الأقل، في مناعة منكم»[84] لقد رحل نائب القنصل في الحين على متن سفينة أمريكية في اتجاه مرسيليا[85].

لم يفعل القنصل تانفيل، وهو يقضي إجازته الطويلة في باريس أي شيء لتهدئة الموقف بين البلدين، برغم تعهده للمسؤولين قبل سفره، بأنه سيعمل كل ما في وسعه لتلبية المطالب الجزائرية، والعمل على إزالة كل المصاعب التي من شأنها تعكير سير العلاقات وزعزعة استقرارها. بل على العكس، بقي وفيا لخط السير الذي سار عليه، والمتمثل في العمل بكل الوسائل لتبقى حالة التوتر هي السمة البارزة لهذه العلاقات، حتى وإن انتفى أي مبرر لذلك. تأكد هذا للمرة الأخرى أثناء تواجده في فرنسا عندما كان يتصيد أي حادثة فيضخمها ويهولها، ليجعل منها نقطة قطيعة لارجعة فيها. فمسألة طرد نائبه بالجزائر اعتبرها قضية «تمس بالشرف الوطني». ولو أن وكيل الحرج تفوه بالكلام الذي قاله لنائب القنصل أمامه هو شخصيا «لما كان يدري كيف سيكون

(84): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... مرسى مرسيليا 17 أفريل 1810 .

(85): ن.م. الجزائر40 ... باريس 30 أفريل 1810 .

تصرفه[86]. وعندما بلغه خبر لم يتأكد بعد، والذي مفاده أن فرقة بحرية جزائرية اعترضت المضيق، ولكن عندما أرادت العودة وجدت عمارة برتغالية ترصدها، فاضطرت إلى الالتجاء لأحد الموانئ الإسبانية، اقترح على حكومته أن تقوم باحتجاز هذه الفرقة المحاصرة بها[87]. كما اقترح عليها أن لا تعترف بالجوازات التي يصدرها قنصل السويد بالجزائر باسم فرنسا، بسبب شغور وظيفة القنصل ونائبه. وكان وكيل الخرج قد طلب من هذا القنصل تزويد السفن الجزائرية بالجوازات التي هي في حاجة إليها، كما جرت العادة باعتباره ضامنا للقنصل الفرنسي أمام السلطات الجزائرية.

يبدو أن وظيفة القنصل العام، لم تعد ترضي ديبو تانفيل، لقد كان يسعى إلى الحصول على وظيفة أعلى، ولكن دائما في الإطار القنصلي وفي منطقة المغرب. فاعتماده أسلوب التضخيم والتهويل، هو بمثابة مدخل لما كان يريد الوصول إليه. قدم لوزير العلاقات الخارجية مشروعا في هذا الاتجاه ابتدأه بهذه المقدمة. «بدون أن يكون لدي فضول لمعرفة مشاريع الامبراطور بخصوص إفريقيا، والتي مهما تكن فإنني أعتقد أن جلالته لا يمكن أن يتحمل، ولمدة طويلة، وجود حفنة من لصوص البحر، والذين لا تتوفر لديهم وسائل الهجوم ووسائل الدفاع عن أنفسهم، يأسرون المسيحيين حتى على مدى مرمى مدافعنا، ليقتادوهم إلى أقسى أنواع العبودية، ويمارسون هذه الأعمال حتى مع أعوان أقوى الحكومات»[88].

يرى تانفيل ضرورة إيفاد مبعوث «كفء» مزود بصلاحيات واسعة، تغطي بلدان المغرب كلها، يكون عارفا بعادات وتقاليد هذه البلاد، تمكنه من جمع معلومات وافية عنها، من مختلف الجوانب. لأن المعلومات التي يجمعها القناصل، بسبب ظروفهم هي عبارة عن شذرات معزولة عن بعضها البعض لاتفي بالغرض. وليعمل بالتنسيق مع القناصل المعتمدين في كل بلد، للحصول على الترضيات عن التجاوزات التي اقترفت في حق فرنسا. كما يعمل على إقناع سلطات هاته البلدان باعتماد قناصل فرنسا على أنهم قناصل لاسبانيا أيضا في نفس الوقت، وطرد قناصل حكومة فرديناند السابع المناوئة من هاته البلدان. وعليه أيضا أن يعمل على توفير المواد المعاشية من كل نوع، لإرسالها إلى فرنسا. اقترح أن يلحق برفقة هذا المبعوث ضابط من سلاح الهندسة، يقوم بوضع الرسومات والتصاميم لمختلف

(86): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... تقرير تانفيل لوزير الخارجية باريس 30 أفريل 1810 .

(87): المصدر السابق، تقرير تانفيل للخارجية في 13 جوان 1810 .

(88): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... تقرير تانفيل - باريس 19 جوان 1810 .

الاستحكامات الموجودة على السواحل[89]، والذي سيقدم القدوة لسلطات البلاد على أنه كاتبه الخاص، رد الوزير على هذه المقترحات بأنها قد تكون مهمة في وقت آخر، ولكن ما هو مطلوب الآن هو أن يوجد أحد في عين المكان يقوم بخدمة الامبراطور[90].

تأكدت هذه الضرورة بوصول مراسلة من الجزائر تفيد بأن الحاج علي باشا قد أوفد سفارات إلى لندن والقسطنطينية، كما أوفد مبعوثا إلى ملك المغرب، محملا بالهدايا. اعتبر الفرنسيون أن هذه التحركات كانت بدافع من الانجليز الذين يسعون لإقامة تكتل معاد لفرنسا في المغرب، بالتعاون مع الدولة العثمانية[91]. تأكد هذا الإحساس بوصول معلومات عن قيام السلطات الجزائرية بطرد نائب القنصل الفرنسي من مدينة وهران. فهذا الإجراء الذي لم تعرف في ذلك الوقت دوافعه[92]، اعتبرته فرنسا وكأنه إجراء استفزازي بدون مبرر. والذي ردت عليه بإصدار قرار يقضي بحجز الممتلكات الجزائرية في فرنسا والأقاليم التابعة لها. كما أبلغ تانفيل أن بونبرت طلب عودته إلى الجزائر في أقرب الآجال، وهو ما دفعه إلى الكشف عن رغبته صراحة، في أن تعطى له سلطات واسعة، وتحت أية صفة كانت لاعتقاده وأن هذا ضروري ليس فقط من أجل نجاح مهمته، وإنما أيضا من أجل حماية كرامة الامبراطور عندما تتوفر لديه هذه الصفة[93].

استجيب لرغبة القنصل حيث زوّد بصلاحيات تشمل بلدان المغرب البحرية الثلاثة. وفي الواقع فإن هذه الترقية لا تعدو أن تكون مجرد عملية شكلية، لجبر خاطره ربما، أومنحتها الخارجية كإجراء احتياطي في حالة ماذا إذا رفضت السلطات الجزائرية استقباله. وهو شيء كان متوقعا نظرا لسمعته البائسة لديها. واضطراره إلى النزول في تونس، فهذا الاحتمال الأخير هو المرجح، لأن الخارجية أكدت في تعليماتها له أنه إذا تيسر له النزول في الجزائر فعليه أن يتفرغ لشؤون قنصليته فقط، ولا يتدخل في شؤون القنصليات الأخرى[94].

(89): لأن الرسومات والتصاميم التي وضعها بوطان قد استولى عليها الإنجليز عند احتجازهم لهذا الأخير.

(90): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... باريس 14 أغسطس 1810 .

(91): المصدر السابق.

(92): ارتكب هذا الموظف تجاوزات خطيرة: منها إزالة العلم الجزائري من إحدى السفن الراسية في الميناء ليرفع بدله العلم الفرنسي كما جعل من منزله مخزنا للأسلحة بدون إذن السلطات. م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر40، الجزائر - باريس، 16 فبراير1811 .

(93): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر40 ... باريس 14 أغسطس 1810 .

(94): نفس المصدر، فيهيلو 13 أكتوبر 1811 .

زود تانفيل بتعليمات مفصلة حول مهمته في الأقطار الثلاثة، وخاصة في الجزئر. ولما كان موضوع ما يسميه نابليون «بالنظام القاري» هو الشغل الشاغل بالنسبة للمسؤولين المغاربة، فإن تعليمات القنصل بهذا الخصوص ليست مشجعة، وبالفعل، فلقد رفض طلبه من أجل الحصول على رخص للسفن التجارية الجزائرية. ففي نظر فرنسا، فإن حرية التجارة التي تطالب بها هذه الأخيرة لا يمكن السماح بها الآن. فالقنصل تانفيل عليه أن يشرح ذلك ويبين في نفس الوقت، أنّ الباب لم يغلق نهائيا في هذا الاتجاه. وهذا يتوقف على وجود تفاهم تام بين الجانبين. فلم يتم شرح محتوى هذا التفاهم في التعليمات، ولكن يبدو أن ذلك مرتبط بعقد اتفاق سياسي تكون قاعدته الأساسية طرد الانجليز من المنطقة. وعليه أن يشرح كذلك، أن بلاده ترغب هي الأخرى في تشجيع العلاقات التجارية وتطويرها، لكن يجب أن يندرج ذلك في إطار مبادئ «النظام القاري». «حسب الطلبات التي تقدم إليكم والمقترحات التي تأتينا من الجزائر، وعندها يمكن للامبراطور أن يتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن»[95] تؤكد هاته التعليمات للقنصل على وجوب الإلتحاق بمنصبه في أقرب الآجال، لمواجهة المناورات التي سيقوم بها الأعوان الانجليز في الجزائر، عندما تصلهم الأخبار عن احتجاز ممتلكات الجزائريين في فرنسا، ليزيدو الموقف تعكيرا. رخص لتانفيل بتقديم الهدايا القنصلية التقليدية، كما طلب منه عدم الإلحاح حول مسألة ترحيل نائبه من الجزائر، ولا المطالبة بتعويض الغنائم الفرنسية التي تمت مصادرتها. فهذه تجد تعويضا لها «فيما لحق السفن الجزائرية من أضرار في موانئنا»[96] ومن جهة أخرى، فعلى القنصل أن يلح أمام السلطات الجزائرية بكون الحكومة الفرنسية هي التي لها الحق وحدها في البت في شرعية أية غنيمة يقتادها القراصنة إلى الموانئ الجزائرية، وأن تعتبر أن السفن التي يستولي عليها هؤلاء هي سفن فرنسية. تركت للقنصل حرية تقدير الموقف فيما إذا كان ملائما تحرير مادة جديدة لضبط هذه المسائل تضم للمعاهدات القائمة، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى إضعاف التزامات الطرف الآخر المترتبة عنها.

تعرضت هذه التعليمات لمسألة التزامات هولندا نحو الجزائر بمقتضى المعاهدات المبرمة معها في الماضي. «لم يدفع الإمبراطور أية إتاوة لأي أحد قط. ولن يقبل بالتأكيد دفعها إذا طلبها الداي من هولندا الآن، أما إذا كانت هاته الأخيرة مدينة للجزائر عند

(95): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر40 ... تعليمات للقنصل تانفيل فونتنيلو 10 نوفمبر 1810 .

(96): المصدر السابق.

انضمامها لفرنسا، فإن هذا الدين سوف يسددبدون شك مثل بقية الديون الأخرى»[97].

وصل تانفيل إلى مرسى الجزائر يوم 27 أفريل 1811، بعد صعوبات جمة اعترضت طريقه بسبب الحصار الذي فرضه الانجليز على الملاحة الفرنسية. وكما كان متوقعا، رفضت السلطات الجزائرية السماح له بالنزول إلا بشرطين: تقديم الهدايا القنصلية التقليدية، ودفع الإتاوة المستحقة على هولندا. وعبثا حاول إقناع المسؤولين بالسماح له بالنزول، ولكن بدون جدوى، قام قنصل السويد بمساعي حثيثة ومتواصلة لتذليل هذه العقبة، وقد وفّق في النهاية وسمح لتانفيل بالنزول إلى المدينة[98].

قدم القنصل هدايا معتبرة وزعت على حوالي مائة وستين شخصا، والتي كلفت الخزينة الفرنسية ما يزيد عن مائتي ألف فرنك[99]، وهو مبلغ كبير لم يسبق لفرنسا أن قدمت هدايا قنصلية بمثل هذه القيمة. فآخر هدية قنصلية قدمنها كانت عند التحاق القنصل فالبير بمنصبه في سنة 1791، والتي كلفت في ذلك الوقت حوالي تسعين ألف فرنك. ومن الغريب أن القنصل يتكلم في مراسلاته على أنه قدّم «بعض الهدايا الخفيفة» وهناك وصل يبين أن قيمة الهدايا التي رخص له بتقديمها لا تتجاوز مبلغ الخمسة والثلاثين ألف فرنك[100]. كيف تصرف القنصل لتقديم هدايا بمثل هذه القيمة؟ هذا ما لا نملك الإجابة عنه، خاصة أن بعض مراسلاته خلال هذه المدة كانت تتضمن فقرات مرقومة بالشفرة لم يتم تفكيك رموزها. والشيء المؤكد هو أن القنصل سوف يجابه صعوبات جمة أثناء مراقبة حساباته. مبالغ كبيرة كان قد صرفها فلم يستطع تبرير وجوه صرفها[101].

(97): ن.م. إشارات هذه التعليمات إلى موضوع الأسرة الجزائريين المحتجزين في البرتغال لتطلب من القنصل فيما إذا كان بالإمكان فصل هذه المسألة عن بقية مهامه الأخرى.

(98): من الصعب تبيّن نسبة الصحة من الكذب في كلام القنصل، فهو يحكي أنه بينما كان يتأهب لإطلاق أشرعة سفينته ليعود أدراجه أويتوجه إلى تونس، بعث إليه الداي قنصل السويد ليطلب منه النزول. وفي حالة إصراره على الإبحار فإن ذلك سوف يعتبره بمثابة إعلان الحرب. بينما يروي في نفس المراسلة أن الانجليز تعقبوه حتى مرسى الجزائر للقبض عليه في حالة إخفاقه في النزول إلى المدينة. كما أن كلامه حول كون الداي قد تخلى عن المطالبة بإتاوة هولندا، واستعداده لتعويض الغنائم الفرنسية التي تم بيعها في ميناء وهران، وكون الحاج علي باشا قد قبل إرسال هدايا للأمبراطور مقابل الهدايا التي بعثها له هذا الأخير، ليس له مايسنده. فتانفيل قام بمناورات وعمليات جد غامضة في هذا الظرف، والتي كلفت الخزينة الفرنسية مبالغ كبيرة من الأموال. وهي العمليات التي سيكتشف أمرها عند مراقبة حساباته في سنة 1814، حيث أصبح مطالبا بتسديد مبالغ للخزينة، وهذا ما أدى إلى مصادرة ممتلكاته، مما عرض عائلته لوضع مادي جد قاس عانت منه سنوات طويلة بعد وفاته.

(99): قيمة الهدايا التي وزعها القنصل كلفت بالضبط مبلغ 202307،53 فرنك حسب المحضر المسجل في القنصلية الذي يتضمن أسماء الموظفين والأشخاص المستفيدين والذي تم التصديق عليه واعتماده من طرف القنصلية بتاريخ 15 نوفمبر 1811 .

(100): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر... باريس 10 ديسمبر 1810 .

(101): انظر أدناه.

استقبل القنصل بحفاوة من طرف الداي يوم 30 أفريل 1811، الذي ابتدره مستفسرا عما إذا كان يحمل رسالة من بونبرت. ورد القنصل بالنفي، وأردف معلقا أنه لا يريد «التدخل في الخلاف الذي بينهما». لم يتوقف الحاج علي باشا عند هذه المسألة. وعند نهاية المقابلة كان تانفيل راضيا جدا. في تقرير لحكومته عن هذه المقابلة أكد لها أن عودته إلى الجزائر قد أفشلت كل المؤامرات التي كان أعوان الإنجليز يحبكونها في غيابه، وأن أعوان حلائه قد استرد كل الاعتبار الذي هو أهلا له، وأستطيع أن أقول أن وضعي أصبح فعلا جيدا»[102]. ملاحظا من جهة أخرى أنه من الصعب عليه المحافظة على هذه المكانة في الجزائر، التي هي في نظره بمثابة المنفى بالنسبة للأجانب، وحتى القناصل منهم[103]، إلا إذا توفرت عدة شروط والتي لخصها فيما يلي:

استدعاء كل التجار المقيمين في البلدان المغربية إلى فرنسا، بحيث لن يبقى من الفرنسيين إلا العدد الضروري لتسيير القنصليات، خاصة وأن معظم هؤلاء كانوا لاجئين في اسبانيا ولهم علاقة مشبوهة مع الثوار الاسبان، حيث يقومون بتموينهم ومدهم بالأسلحة، مستخدمين أسماء مستعارة من سكان البلاد. التعامل مع الدول المغربية بطريقة غير تلك المتبعة مع الدول الأخرى، كما كان الشأن في الماضي، تجنيب ملاحيهم عبء المصادرات والمضايقات المرتبطة بالإجراءات الجمركية، سواء عن طريق تزويدهم بالرخص أو بجوازات خاصة. وبدون هذا، فإن النزاعات والقلاقل سوف لن تتوقف. وما صرح به الداي للقنصل أثناء استقباله له كان واضحا وحاسما في نفس الوقت. لقد ترجى القنصل وزير الخارجية بإلحاح ليعمل كل ما في وسعه من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة. ودائما في سياق دعم مكانة فرنسا في الجزائر، طلب من حكومته السعي لاستدعاء قنصلي السويد والدانمارك من الجزائر. ففي نظره فإن هذين الدبلوماسيين «بالإتاوات التي يدفعونها، والهدايا المعتبرة التي يقدمونها دون أن يجنوا مقابل ذلك أي مكسب لا سياسي ولا تجاري، فإنهما يقومان بتموين هؤلاء الناس، كما أنهما كثيرا ما كانا يتآمران ضدنا». فعزل الجزائر، وجعلها وجها لوجه أمام فرنسا وحدها هو السبيل الوحيد لربطها بها، إذ أن فرنسا لم يعد بإمكانها الاستغناء عنها، وهذا أخطر إجراء تخشاه حكومة هاته البلاد»[104].

لم يبد الفرنسيون أي استعداد لمراجعة إجراءات الحصار القاري لتصبح منسجمة في

(102): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 7 جوان 1811 .

(103): أشار القنصل إلى أن الحكومة أصدرت مؤخرا منشورا يمنع الأوروبيين بمن فيهم القناصل من الخروج من منازلهم بعد غروب الشمس.

(104): م.خ.د/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 7 جوان 1811 . هذه الفقرة من المراسلة مرقومة بالشفرة في بدايتها وعند نهايتها.

إطارها المبدئي على الأقل، مع الالتزامات التي تفرضها عليها تعاقداتها مع الجزائر. ومن الغريب أن باريس في الوقت الذي تلح فيه على ضرورة الالتزام بما نصت عليه الاتفاقات بين البلدين، تتناسى في نفس الوقت أنها هي الأخرى ملزمة باحترام هذه الاتفاقات. فإجراءات الحصار القاري تمثل خرقا صريحا لها، وهو ما دفع الجزائر إلى وضع بعض القيود على بيع غنائم القراصنة في موانئها. فلم يعد مسموحا لأي قرصان تمون في ميناء جزائري باقتياد غنائم إليه. في مراسلة لتانفيل في بداية شهر أكتوبر 1811، عبر وزير الخارجية عن خيبة أمله في كون هذا الأخير لم يفلح في إقناع السلطات الجزائرية بإلغاء هذا القرار «إنها مسألة جد مهمة بالنسبة لنا، لكي نتخلى عنها ونهملها. بل يجب عليكم أن تعملوا كل ما في وسعكم وتستغلوا كل الفرص من أجل إلغائه. فمصلحتنا في إزالة هذه العوائق تبدو أكثر إلحاحا خاصة عندما بلغنا أن باي تونس، اقتداء بالجزائر، بدأ يفكر هو الآخر في فرض مثل هذه القيود»[105].

هناك نوع من حوار الطرشان أخذ مكانه على ساحة العلاقات بين البلدين. فالمساعي الفرنسية في اتجاه المحافظة على المكاسب التي تمنحها لها اتفاقاتها مع الجزائر ... مقابل، باءت كلها بالفشل. وتطور الوضع بين الجانبين حيث أصبح كل واحد يطبق الإجراءات التي استنها دون مراعاة مصالح الطرف الآخر. فالفرنسيون يستولون على السفن التي ترتاد موانئهم، ويحتجزون ممتلكات الجزائريين في أراضيهم والجزائريون يستولون من جانبهم على الغنائم التي يسوقها القراصنة الفرنسيون إلى موانئهم. كما يفرضون على القنصلية الفرنسية دفع التعويضات لأصحاب السفن المتضررين من أعمال هؤلاء داخل حرمة المياه الإقليمية الجزائرية. ويلاحظ بهذا الصدد،

(105): تعرضت هذه المراسلة إلى القرار الذي اتخذته السلطات الجزائرية بإخراج الأوروبيين من البلاد، والسماح لتاجر واحد فقط، من كل دولة بالإقامة بها إلى جانب موظفي قنصلياتهم. فالخارجية الفرنسية تعتبر هذا الإجراء لايضر بمصالحها في الظروف الراهنة، ومع ذلك فهو يمثل في نظرها انتهاكا للمعاهدات حيث لايوجد أي ترتيب ينص على تحديد عدد المؤسسات التجارية الأجنبية في الجزائر. إن هذا الإجراء يثير بعض الاستفسارات عن دوافعه: ففي الماضي القريب كانت الجزائر تلح بشدة على استقدام التجار الأوروبيين. فلماذا أصبحت الآن تضع القيود على استقبالهم؟ يبدو أن هذا الإجراء له علاقة بما يجري في أوروبا وإسبانيا بصفة خاصة. فالجالية الأوروبية في مدينة الجزائر، كانت تعيش حالة غليان شديد، وأغلبها كان مناصرا للقضية الإسبانية وضد سياسة نابليون في شبه الجزيرة وفي أوروبا عموما. فالجالية الإسبانية كانت جد نشطة، فهي توزع المنشورات، وأصدرت حتى بعض النشرات الصحفية التي تندد بفرنسا وإمبراطورها. ويحتمل أن تكون حالة الغليان التي تعيشها هاته الجاليات هي التي دفعت السلطات إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء. م.خ.د/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 26 أكتوبر 1802 .

(106): وضعت ممتلكات عائلتي بكري وبوشناق المقيمتان في فرنسا وإيطاليا تحت الحجز مرة أخرى. م.خ.د/م.ق.ت. الجزائر... باريس – الجزائر 30 أفريل 1812 .

أنه ليست فرنسا وحدها المستهدفة من هذه الإجراءات، وإنما كل الدول الأخرى، حتى أنها كانت تستفيد هي نفسها منها عندما يقع الضرر عليها(107).

عند أواخر شهر أفريل 1812 وأمام عجزه عن فعل أي شيء ضد الجزائر، إلى جانب عدم استعداده لتلبية طلباتها المشروعة، لأنها تجد سندها في المعاهدات القائمة بين البلدين، قرر بونبرت التوجه مرة أخرى إلى وساطة الدولة العثمانية. حيث قام بوضع جرد لتظلمات فرنسا ضد الجزائر، وطلب من سفيره بالقسطنطينية السعي لدى الباب العالي من أجل استصدار فرمانات، وإيفاد مبعوثين من طرفه إلى الجزائر للعمل على ترضيتها.

اشتكت فرنسا من كون الداي يرفض استقبال قنصلها، وإقامة علاقات مباشرة معه «فعون جلالته كان يتمتع دائما بحق التعامل المباشر مع الداي، دون وساطة، يجب أن يعاد إليه هذا الامتياز، فهو ضروري بالنسبة لكرامة حكومتنا، ومن أجل الإبقاء على علاقاتنا مع هاته البلاد»(108). كما اشتكت من سلوك المسؤولين الجزائريين، وتشكك في إمكانية عودة العلاقات العادية بين الجانبين مع بقاء هؤلاء في مراكزهم. وعلى السفير الفرنسي بالقسطنطينية أن يوصي المبعوث العثماني الذي سيوفد إلى الجزائر، بضرورة الاتصال والتنسيق مع القنصل تانفيل لتحديد أسماء المسؤولين الذين يجب التخلص منهم. كما اشتكت من الإجراءات المقيدة لحرية تصرفات القراصنة الفرنسيين في غنائمهم في الموانئ الجزائرية، والتي اعتبرتها تشكل خرقا للاتفاقات القائمة بينها وبين الجزائر. وتشتكي كذلك من قيام السلطات الجزائرية بافتكاك مبلغ من المال من القنصلية الفرنسية، لتعويض الأضرار التي ألحقها قراصنتها بملاحة الآخرين داخل نطاق مياهها الإقليمية، أو بسبب انتهاكهم للإجراءات المفروضة على بيع الغنائم. كما تطالب برد المبالغ التي تمثل حصيلة بيع غنائم قراصنتها في ميناء وهران. كما تريد من جهة أخرى، العمل على إجبار التاجر بكري التخلي عن شكاواه ومتابعته للحكومة الفرنسية بشأن تعدياتها على ممتلكاته، وإرغامه على التخلي عن ديونه نحوها.

(107): بينما كانت إحدى السفن الفرنسية تقترب من الميناء حاولت سفينة حربية انجليزية كانت راسية الاستيلاء عليها، وفي الحين أرسلت الأميرالية زوارق مسلحة ومدافع نحو السفينة الفرنسية لحمايتها، في نفس الوقت الذي أطلقت فيه مدافع حصون الميناء قذائف تحذيرية في اتجاه السفينة الانجليزية لإجبارها على الابتعاد والتخلي عن مطاردة السفينة الفرنسية. وهو ما تم فعلا، كما قام وكيل الخرج بتقديم احتجاج شديد للقنصل الانجليزي الذي قدم اعتذاراته.

(108): م.ع.ن/م.ق.ت، الجزائر... باريس – الجزائر 30 أفريل 1812.

وقع اعتداء على سفينة جزائرية من طرف قرصان فرنسي، وتمكنت البحرية من إيقاف المعتدي، وتحت التهديد بالأسر أجبر هذا الأخير على دفع حوالي أربعة وثلاثين ألف فرنك تعويضا عن الخسائر التي ألحقها بالشبك الجزائري. ففرنسا تطلب من الدولة العثمانية أن تسعى لدى الجزائر ليردهذا المبلغ «على أن يتم تعويض المركب الجزائري بصفة عادلة». يلاحظ على هذه الشكاوي أن مصدرها كلها يعود لإجراءات الحصار القاري الذي تطبقه فرنسا، ومع هذا فلم تظهر أي استعداد لإعادة النظر فيها، على الأقل من زاوية معاملاتها مع الجزائر. فهذه الأخيرة لها هي الأخرى تظلمات عديدة ضد فرنسا، فمصالحها التجارية أصبحت شبه مشلولة بسبب هذه الوضعية.

لايبدو أن القسطنطينية تحمست لدعم مطالب الفرنسيين، ففي شهر أغسطس(1812)، أي بعد مرور حوالي أربعة أشهر على مسعى باريس لدى الباب العالي، وصل مبعوث عثماني رفيع المستوى: سليم أفندي إلى الجزائر، مرفوقا بشاوشين واثنين وثلاثين شخصا من الأتباع الذين بقوا على متن السفينةولم ينزلوا إلى المدينة. كانت مهمة سليم أفندي هي الوساطة بين الجزائر وتونس لإنهاء النزاع بينهما، والسعي لإطلاق سراح أربعمائة أسير من اليونانيين رعايا السلطان. لقد رفض الحاج علي باشا استقباله، وطلب منه التوجه إلى ديوان البحرية لعرض مطالبه التي رفضت كلها، مما اضطره إلى الرحيل بعد إقامة لم تتجاوز أسبوعا تحت نوع من الحراسة والمراقبة الشديدة. وعندما استفسره القنصل بالواسطة، حول ما إذا كلف بشيء يخص شؤون فرنسا أجاب سليم أفندي بالنفي(109).

لم تصل الفرمانات الخمسة الخاصة بالشؤون الفرنسية إلى الجزائر إلا في أواخر شهر ماي 1813، أي بعد مرور ما يزيد عن سنة على المسعى الفرنسي، وتوصي هاته الفرمانات بالاستجابة للتظلمات الفرنسية(110). لم يحض المبعوث العثماني، ولا الفرمانات الخمسة التي حملها بأي اعتبار. لقد أمره الحاج علي باشا بالتوجه إلى ديوان البحرية لعرضها عليه. وبالفعل فقد تمت مناقشتها في جلسة عقدها الديوان خصيصا لهذا الموضوع بحضور القنصل تانفيل. حيث تم دحض الشكاوي الفرنسية واحدة بعد الأخرى وبحجج أقنعت – على ما يبدو – المبعوث العثماني نفسه، وهو ما جعل تانفيل يصفه بكونه «مجرد خادم بسيط للقبطان باشا، أرسله كمتسول

(109): م.ع.ن/م.ق.ت، الجزائر... الجزائر – باريس 21 أغسطس 1812.

(110): ن.م. الجزائر – باريس 27 جوان 1813.

[illegible]

[illegible] القنصل في حالة حدوث القطيعة بين البلدين(120)، فعشية سقوط نابليون وعودة الملكية البوربونية إلى عرش فرنسا، كان على العلاقات الفرنسية الجزائرية [illegible]

(117) [illegible] 1812 [illegible] 1813.

(118) [illegible] 30 [illegible] 1813.

(119) [illegible] 30 [illegible] 1813.

(120) [illegible] 1814.

[illegible]

من بين الملفات المقلقة التي تشغل بال الدبلوماسيين الفرنسيين.

رحبت الحكومة الجزائرية بالنظام الجديد الذي قام في فرنسا[121]. لقد رد الداي الحاج علي باشا على رسالة لويس الثامن عشر – التي أخطره فيها بعودته للجلوس على «عرش آبائه وأجداده» وأبلغه من جهة أخرى اعتماد القنصل ديبوا تانفيل من جديد كقنصل عام لفرنسا في الجزائر – بكل لباقة وعطف مؤكدا استعداد الجزائر للعمل بكل صدق وإخلاص «من أجل دوام الصداقة بين البلدين»[122].

في عرضه عن واقع العلاقات بين الطرفين، أكد القنصل تانفيل من جهته، أن السبب في اضطرابها وعدم استقرارها «يعود إلى تلك العوائق الغريبة التي وضعتها الإدارة السابقة على طريق التجارة، وليس هناك من شك، في أن العودة إلى اتباع مبادئ العدل والانصاف كفيل بوضع حد لكل النزاعات مع دولة الجزائر»[123]. بالرغم من يقظة الضمير هاته وهذا الشعور بقوة الحقيقة، فإن تانفيل لم يستطع التخلص من ممارساته القديمة، مما اضطر السلطات الجزائرية إلى وضع حد لمهمته وطرده من الجزائر، عند منتصف شهر أكتوبر (1814). وكانت حكومته قد قررت استدعاءه قبل هذه الحادثة وتعويضه بقنصل جديد[124].

وعندما عاد إلى الجزائر في شهر جوان من السنة التالية (1815) معتمدا من طرف نابليون خلال الفترة المعروفة في تاريخ فرنسا بفترة «المائة يوم»[125]، وجد الأبواب مقفلة في وجهه مرة أخرى. لقد كتب الداي عمر باشا رسالة لبونبرت[126] يعتذر له فيها عن عدم قبول اعتماد القنصل تانفيل من جديد في الجزائر.

---

(121): م.خ.ف./م.ق.ت. الجزائر42 ... الجزائر – باريس 7 ماي 1814 .

(122): أنظر هاتين الرسالتين في Plantet ذ.م. ص ص 516 - 517 .

(123): م.خ.ف./م.ق.ت. الجزائر41 ... الجزائر – باريس 7 ماي 1814 .

(124): ذ.م. باريس – الجزائر 24 سبتمبر 1814 .
كتب الداي الحاج علي باشا رسالة للملك لويس الثامن عشر شرح له فيها الأسباب التي دفعته لطرد القنصل من البلاد، والتي جاء فيها «إن هناك مثلا عندنا يقول إن الإنسان يربط بلسانه، والحيوان برأسه، ولكن هذا القنصل لايمكن ربطه لابلسانه ولابرأسه». Plantet ذ.م. ص 527 - 529 .

(125): أنظر أدناه.

(126): أنظر رسالة الداي عمر باشا في: Plantet ذ.م. ص ص 536 - 538 .

القسم الثالث

الفصل السادس

الامتيازات الإفريقية

تمثل التجارة جانبا بارزا في العلاقات الفرنسية الجزائرية، إذ هي الوجه الآخر لهذه العلاقات إلى جانب العلاقات السياسية.

ومثل هذه الأخيرة، فهي لم تسجل تواجدا دائما وتطورا مستمرا إلا عند منتصف القرن السادس عشر. فهذه الفترة تتزامن مع ظهور المملكة الفرنسية الحديثة، وسعيها لإقامة دولة مركزية تضم جميع الأقاليم الفرنسية تحت لواء مملكة موحدة من جهة، وقيام الدولة الجزائرية الحديثة وجهودها المتواصلة من أجل لم شتات الأقاليم الجزائرية تحت كنف دولة مركزية، من جهة ثانية. كما تعرضت هذه العلاقات للتقلبات والاهتزازات التي عرفتها العلاقات السياسية طوال القرن السابع عشر، كما عرفت النمو والازدهار الذي واكب استقرار العلاقات السياسية والتعامل الهادئ بين البلدين خلال القرن الثامن عشر.

1 - الامتيازات الإفريقية قبل سنة 1790:

إن هذا الترابط العضوي بين المجالين السياسي والتجاري، يمثل عنصرا ثابتا في العلاقات بين الطرفين على امتداد الفترة الحديثة بكاملها، فما من معاهدة يبرمها البلدان، إلا ويتلوها اتفاق حول التجارة واستغلال الامتيازات الإفريقية على وجه الخصوص، بالرغم من محاولات الجزائر الفصل بين المجالين، عن طريق منح ضمانات وتسهيلات للتجار الفرنسيين بوجه عام، وللقائمين على استغلال الباستيون بوجه خاص، والتأكيد لهم على التزامها بتأمين مصالحهم وحماية نشاطهم حتى وإن كانت حالة الحرب قائمة بينها وبين فرنسا، غير أن هذه المساعي لم تفلح، لأن كل قطيعة تحدث ينجم عنها انسحاب التجار الفرنسيين من البلاد، وتعطل استغلال

الالتزام، مما يستوجب تجديد هذه الاتفاقات دائما عند عقد صلح جديد. كما كانت الاتفاقات التجارية تقر وتثبت مثلها مثل المعاهدات السياسية عند تعيين كل داي جديد.

يجب التمييز في العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية بين مجالين: الأول، ويتمثل في العلاقات التجارية العامة الذي يخص تجارة التصدير والاستيراد، ونسب التعريفة الجمركية والرسوم المختلفة الأخرى، وحقوق الرعايا التجار في كلا البلدين وواجباتهم، فهذه المسائل كانت تضبط دائما في إطار المعاهدات السياسية، والمجال الثاني وهو الخاص بالحقوق وواجبات التجار القائمين على استغلال الامتياز، سواء فيما يتعلق بصيد المرجان، أو حق احتكار تصدير بعض السلع الذي يمثل نشاطا مكملا للنشاط الأول.

يمثل الساحل الواقع بين رأس الوردة، شرق مدينة عنابة، في الأراضي الجزائرية وطبرقة على الحدود التونسية منطقة غنية بالمرجان، وخاصة النوع الجيد منه، حيث كان شائعا أنه لا يوجد ما يماثله في أية جهة أخرى في حوض المتوسط. لقد كانت له قيمة كبيرة في العصور الوسطى عندما كان يعتبر من بين الأحجار الكريمة كالجوهر واللؤلؤ. وهو مطلوب في صناعة الحلي بمختلف أشكالها. لقد سجلت تجارته رواجا كبيرا في الأسواق الإسلامية المتوسطية. وهو ما كان سببا في ظهور وانتعاش مركزين هامين على هذا الشريط تخصصا في عملية استخراجه وتسويقه، وهما طبرقة ومرسى الخرز (قرب مدينة القالة الحالية)[1] الذي تطلق عليه الكتابات الأوروبية في هذا العصر (القرن الحادي عشر) اسم مرسكريس، تحريفا لكلمة مرسى الخرز. تعرض هذان المركزان للتخريب على يد القراصنة الأوروبيين في المنتصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، ولم يبدأ في استعادة بعض نشاطهما التقليدي إلا عند منتصف القرن الثاني عشر[2]، ولكن هذه المرة على أيدي الأوروبيين. لقد تحصل بعض التجار من مدينة بيزا الإيطالية على امتياز صيد المرجان على هذا الساحل لفترة من الوقت. وعند قيام الدولة الحفصية، توسعت العلاقات التجارية بين

(1): حول ماضي هذا المركز قبل القرن السادس عشر راجع: د. ناصر الدين سعيدوني، حصن القالة: من مركز إسلامي إلى محطة عثمانية، في: م.ت.ع.د.ع، العدد 9 أوت 1994.

(2): Primaudaie E. Le commerce et la navigation de l'Algerie avant la conquête française. Paris, 1861 P.P 41-57.
Voir aussi, Julien ch.a. Les voyages de decouvertes et les premiers etablissements xv et xvi siecles. Paris 1948. P.P. 45-61.

المغرب وأوروبا، خاصة مع شبه جزيرة إيطاليا، ومملكة أراقون الاسبانية[3] ازداد اهتمام التجار الأوروبيين بتجارة المرجان، بازدياد الطلب عليه في الأسواق الأوروبية، مع مطلع العصور الحديثة. حين بدأ التجار الفرنسيون، من مقاطعة بروفانس، يترددون بين الحين والآخر على هذه المنطقة للقيام بتبادل السلع مع السكان والعودة إلى بلادهم. ولم يقم هؤلاء بأية محاولة للاستقرار على هذا الشريط الساحلي قبل المنتصف الثاني من القرن السادس عشر. كان الجنويون قد استقروا قبلهم عند طبرقة إثر حصولهم من خير الدين باشا على امتياز صيد المرجان على شواطئها[4].

تعود جذور الامتيازات الإفريقية إلى الاتفاق العثماني الفرنسي المبرم سنة1535 والذي بمقتضاه منح السلطان سليمان القانوني امتيازات تجارية واسعة للفرنسيين، من بينها الترخيص لهم بصيد المرجان على الساحل الواقع شرق مدينة عنابة. ومنذ عام 1561 استقر التاجران، توماس لانش وكارلين ديدبي في مكان قريب من مرسى الخرز، أي القالة القديمة. أطلقا عليه اسم باستيون فرنسا، وكونا شركة لغرض القيام بصيد المرجان. لقد أثارت هذه التسمية الغريبة نوعا من الفضول والتساؤل، مما جعل البعض يتوهم أن هناك حصنا شيد في هذا المكان، كانت تقوم فيه حامية عسكرية فرنسية. لقد أدى هذا الوهم بالقنصل دوفال فيما بعد، في محاولاته لتأكيد حق فرنسا «الأبدي» في هذا الجزء من الأراضي الجزائرية [5]. إلى الاعتقاد بأنه قد وجد الدليل على هذا الحق في تسمية مدينة القالة نفسها، والتي هي في نظره تحريف لكلمة القلعة التي تعني الحصن «أي الباستيون»[6].

إن احتمال وجود هذا الحصن هو مجرد وهم. فالوقائع التي أفرزتها الظروف التي كان عليها الباستيون منذ تأسيسه حتى سنة 1628 – وهي السنة التي سجلت فيها البداية العملية لاستغلال هذا الامتياز بكيفية منظمة – ليس فيها ما يشير إلى وجود مثل هذا الحصن، فإمكانيات التاجرين كانت محدودة، ومواردهما ضعيفة لاتسمح لهما بتحقيق مثل هذا الإنجاز. لقد عجزا عن تحقيق أية منفعة مادية إلى

(3): ج. قنان، معاهدات... ص.ص. 27-31 .

(4): منح خير الدين باشا هذا الامتياز مقابل إطلاق سراح سنان باشا وهو واحد من ضباطه البارزين الذين تربوا على يديه ويدي أخيه عروج الذي كان هؤلاء قد أسروه على إثر معركة بحرية، قبل بضع سنوات.

(5): أنظر أدناه.

(6): حول بدايات الامتيازات الإفريقية أنظر: Primaude، ن.م. ص ص14 – 17 .

درجة أنهما أصبحا مهددين بالإفلاس، مما اضطرهما إلى التنازل عن استغلاله لشخص آخر يدعى مويسك، الذي تمكن من تحقيق بعض النجاح، ولكن ليس إلى درجة تسمح له بإنشاء حصن، وتحمل تكلفة إقامة حامية عسكرية [7]. ومن ناحية أخرى فالسلطات الجزائرية كانت متيقظة، وترتاب من كل نشاط لا تراقبه ولاتتحكم فيه. لقد وجدت فرنسا صعوبات كبيرة في إقناع هاته بقبول اعتماد قنصل لها في البلاد في هاته الفترة [8]. فكيف يمكن تصور إمكانية قبولها تشييد حصن يأوي حامية عسكرية أجنبية، سوف تكون مصدر تهديد دائم للأمن والاستقرار في البلاد. ومن ناحية أخرى فهذه السلطات ترفض حتى الاعتراف بحق استغلال هذا الامتياز الذي منحه السلطان العثماني للفرنسيين الذي تعتبره غير ذي موضوع.

قد يكون للفرنسيين نية ربما، في تشييد مثل هذا الحصن لإيجاد موطيء قدم يسمح لهم بالدفاع عن إدعاءاتهم بأنه ليس للحكومة الجزائرية أن تتدخل في شؤون هذا الامتياز، ماداموا قد حصلوا عليه من السلطان العثماني نفسه، خاصة وأن علاقاتهم مع القسطنطينية كانت جيدة للغاية خلال هذه الفترة، أي عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.قد يكونوا بدأوا في إنجاز الأعمال الأولى في إطار هذا المشروع الذي كان واحدا من الأسباب التي جعلت السلطات الجزائرية ترسل قوات عسكرية لهدم مقر الامتياز، وطرد الفرنسين منه، مما أدى إلى نشوب حرب بين الجانبين لأول مرة، استمرت قرابة عشرين سنة[9]. وفي التعهد الذي منح لصانصون نابلون لاستغلال الالتزام، لم ترد فيه أية إشارة إلى حق هذا الأخير في إعادة بناء «الحصن» لو أنه كان موجودا في الماضي، مع أنه رخص له بإقامة تحصينات خفيفة، تمكنه من الدفاع عن نفسه ضد الغارات التي قد يتعرض لها من ناحية البر، أومن ناحية البحر. خاصة وأن الجنويين الذين استقروا في طبرقة، لم يكونوا مرتاحين لرؤية نشاط الباستيون المنافس لهم ينتعش من جديد. وسوف لن يضيعوا أية فرصة تتاح لهم للإضرار به. ولدرء أي خطر محتمل، رخص لنابلون بتسليح أفراد من عماله لغرض الدفاع عن أنفسهم. ويلاحظ بهذا الصدد أن الامتياز منحته الجزائر لنابلون بصفة شخصية ولمدى الحياة. وبعد وفاته فقط، يمكن لملك

(7): المصدر السابق.

(8): للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة راجع: ج.قنان، معاهدات... ص ص36 – 42 .

(9): ج. قنان. معاهدات... ص ص38-45 .

فرنسا أن يعين شخصا من قبله لإدارة شؤون الامتياز[10].

يبدو أنه أثناء الإدارة القصيرة لنابلون وبعد وفاته[11]، كان الفرنسيون قد بنوا بعض التحصينات تجاوزت المواصفات التي رخصت بها السلطات، مما جعلها تستغل فرصة حدوث القطيعة مع فرنسا لهدمها، والتنصيص بعد ذلك في المعاهدات المبرمة لاحقا على عدم جواز إقامة مباني تتجاوز مواصفات محددة.

لم تستقر أوضاع الباستيون خلال القرن السابع عشر، ففي بدايته رفض الفرنسيون التعاقد مباشرة مع الجزائر لاستغلال الالتزام، وهو مادفع بها إلى منعهم من الاستقرار بالمنطقة، وكان ذلك سببا في إطالة أمد الحرب بين الجانبين[12]. ومن جهة أخرى فإن الجزائر ينت الطريق الواجب سلوكه لكل من يريد الاستفادة من التجارة الجزائرية ومواردها، وهو التعاقد المباشر معها. وعن هذا الطريق تمكن الإنجليز من الحصول عل امتيازات تجارية في منطقة عنابة [13]. وهو الطريق الذي اضطرت فرنسا إلى إتباعه في نهاية الأمر، بسبب الأضرار الكبيرة التي تكبدتها تجارتها المتوسطية من جهة، والرغبة في الاستفادة من امتياز صيد المرجان الذي يمثل مصدر ربح كبير للتجارة الفرنسية من جهة ثانية.

وقع الجانبان سبع اتفاقات خاصة بالامتيازات الافريقية خلال هذا القرن[14]. كما توالت على استغلالها عدة شركات، فشلت كلها في تثمين هذا الامتياز[15]. وعند نهاية القرن تدخل الامتيازات الإفريقية مرحلة جديدة تتسم بالاستقرار والمردودية.

– حددت هذه المعاهدات مراكز لصيد المرجان التي اقتصرت في البداية على كل من الباستيون والقالة القديمة (مرسى الخرز) ورأس الوردة. وشمل الامتياز التجاري، إلى جانب مراكز صيد المرجان كل من عنابة والقالة. وفي معاهدة سنة1679 وسع

(10): لمزيد من التفاصيل حول الباستيون على عهد نابليون راجع:
Dan,P. Histoire de barbarie et de ses corsaires. 2°Ed. Paris, 1649. P.P.117-121.

(11): قتل نابلون أثناء غارة شنها على الجنويين المستقرين في طبرقة في سنة 1633 .

(12): ج. قنان، معاهدات، الفصل الأول.

(13): Grammont H. De, Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830). Paris,1887.

(14): ج.قنان. معاهدات... الفصل الثاني.

(15): حول الشركات التي توالت على استغلال الباستيون خلال القرن 17 راجع: غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن17 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1986، رسالة مرقونة مودعة في مكتبة الجامعة.

امتياز التجارة، وصيد المرجان إلى كل من السواحل شتورة وجيجل وبجاية. وفي معاهدة سنة 1686 أضيفت جزيرة قاليط[16] لتصبح جزءا من الامتيازات التابعة للباستيون وسحبت من الالتزام كل من جيجل وبجاية[17].

قدمت السلطات الجزائرية تسهيلات محفزة لتمكين أصحاب الامتياز من القيام بأعمالهم في ظروف جيدة. وفي هذا الإطار التزمت بمعاملة عمال الباستيون من غير الفرنسيين مثل الفرنسيين حتى ولو كانوا رعايا دولة معادية للجزائر، كما رخصت لهم بشحن سفينتين من القمح لإرساله إلى مرسيليا لغرض إعالة عائلات المستخدمين في الباستيون، وسمحت من جهة أخرى بإقامة رحى واحدة لطحن الحبوب من أجل صنع الخبز لسد احتياج العاملين في الالتزام، ثم رخصت برفع عددها إلى أربع ليتيسر لهم رحي الحبوب في أي اتجاه يهب منه الريح، وليتقلص عددها في آخر معاهدة أبرمت خلال القرن السابع عشر إلى رحى واحدة فقط، يختار لها المكان المناسب. كما رخص لهم باقتناء كل المواد المعاشية الضرورية لاستهلاكهم اليومي حسب سعر السوق. ومنحت الحكومة نوعا من الحصانة للباستيون والمراكز التابعة له، بحيث يمنع على كل شخص ارتيادها إلا برخصة من المسؤولين القائمين على شؤونها، ما عدا الجمارك والقوى العمومية، وحتى بالنسبة لهذه الأخيرة، فقد قيدت تحركاتها في المعاهدة التي أبرمت في سنة 1679، بصدور أمر من السلطة المركزية بالعاصمة في هذا الاتجاه.

بالنسبة للسلع التي يشملها الاحتكار الممنوح للامتيازات الإفريقية، في بداية الامتياز، حددت بثلاث مواد وهي: الشمع، والجلود، والصوف. غير أن الاحتكار امتد عمليا على عهد صانصون نابلون وخلفائه المباشرين، ليشمل منتوجات زراعية أخرى. وهو ما دفع بالسلطات إلى التأكيد في معاهدة سنة1640 على أن الاحتكار لا يشمل سوى المواد التقليدية المحددة في البداية. وفي سنة1679 ضمت الشحوم إلى المواد التي يشملها الاحتكار. كما كان يرخص للباستيون بتصدير كميات من زيت الزيتون والفول من حين لآخر. أما بالنسبة للحبوب، والقمح في المقام الأول، فقد كان تصديرها محظورا. غير أن متعهد الامتياز من حقه اقتناء كمية من الحبوب تفي بحاجة مستخدميه لاستهلاكها محليا فقط. وبعد إلحاح شديد رخصت

(16): جزيرة تقع في عرض البحر قبالة مدينة طبرقة التونسية.

(17): لمزيد من التفاصيل حول هذه المعاهدات راجع. قنان، ن.م.

السلطات في سنة 1679 بشحن مركبين من القمح لإرسالهما إلى مرسيليا لسد حاجيات عائلات مستخدمي الالتزام.

في مقابل هذه الامتيازات نصت الاتفاقات على قيام متعهدي الالتزام بدفع إتاوة سنوية يطلق عليها إسم «اللزمة» مقدارها أربعة وثلاثون ألف دوبلة[18]، (34000) للخزينة المركزية تدفع على ستة أقساط مرة كل شهرين. وفي سنة 1661 أضيف إلى هذه الإتاوة، إتاوة أخرى تدفع لفائدة حامية عنابة، مقدارها ثلاثة آلاف بطاقة شيك[19] تدفع على ستة أقساط في نفس الآجال التي تدفع فيها إتاوة الخزينة المركزية. كما التزم متعهد الباستيون بإرسال مركبين مشحونين بالسلع إلى مدينة الجزائر مرة في السنة، وعند تعذر ذلك يدفع للخزينة ستة آلاف دوبلة عوضا عنهما، كما يدفع رسما مقداره عشرة في المائة لقائد مدينة القل على المبلغ المرسل لشراء الجلود في هاته المدينة[20]. وفي مقابل ذلك حصل متعهدو الالتزام على تثبيت سعر السلع المحتكرة عند المستوى الذي كانت عليه على عهد صانصون نابلون. ومن جهة أخرى، ففي الاتفاق الذي أبرم مع متعهد الباستيون، ديسو، في سنة1679 التزم هذا الأخير بعدم إدخال أي شخص في شركته إلا بموافقة الحكومة الجزائرية. كما منح له هذا الاتفاق إمكانية تحوله إلى مفوض معتمد من طرف هذه الأخيرة لمتابعة تسيير شؤون الالتزام، في حالة حدوث القطيعة مع حكومة بلاده[21]. في المعاهدة الأخيرة التي أبرمت خلال هذا القرن (السابع عشر)[22]، أضيفت بعض الترتيبات الجديدة إلى ماسبق التنصيص عليه في المعاهدات السابقة، فالإتاوة التي كانت تدفع في الماضي لقائد حامية عنابة تصب من الآن فصاعدا في الخزينة المركزية، كما وسعت مراكز الامتياز لتشمل من جديد كل من جيجل وبجاية. كما أحدث رسم

(18): الدوبلة عملة ذهبية كانت كثيرة التداول في الجزائر حتى القرن السادس عشر. وقد تقلص التعامل بها شيئا فشيئا بعد هذا التاريخ لتختفي بشكل شبه كامل عند نهاية القرن الثامن عشر. كانت قيمة صرفها في الثلث الأول من القرن السابع عشر عند ظهور الامتيازات هي 1,65 جنيه تورنوا (أي فرنك) لتنخفض عند نهاية القرن الثامن عشر إلى حوالي 0,77 فرنك.

(19): البطاقة شيك هي عملة حسابية في الجزائر تساوي ثماني موزونات. وثلاث بطاقة شيك تساوي بالا جزائريا، وقيمتها بالجنيه الفرنسي أي الفرنك هي 1,2ف.

(20): هناك التزامات أخرى في شكل إكرامات لم تثبت في الاتفاقات، ولكنها كانت تؤدى في آجال حددتها التقاليد.

(21): معاهدات سنة 1679 .

(22): تؤرخ المصادر الفرنسية هذه المعاهدة بسنة 1694 وهذا خطأ. فالذي كان على رأس الديلكية في هذه السنة هو الداي شعبان الذي قتل في15 أغسطس من السنة التالية(1695)؛ والمعاهدة تحمل خاتم الحاج أحمد داي الذي خلف الداي شعبان وتحمل تاريخ أواخر شهر محرم سنة1107 للهجرة وهو ما يوافق مطلع شهر سبتمبر 1695 .

جديد خاص باحتكار تصدير الشمع، حيث يدفع على كل قنطار مصدر، مبلغ واحد بطاقة شيك. وفي المقابل فإن مبلغ الإتاوة الأساسية بقي ثابتا كما كان على عهد صانصون نابلون.

خلال القرن الثامن عشر لم يطرأ أي تغيير أساسي على عقد الامتياز الذي منحته السلطات الجزائرية لصانصون نابلون عام 1640. فهذا الأخير بقي هو الإطار المرجعي الذي ارتكزت عليه كل الاتفاقات التي عقدت خلال هذا القرن حول الامتيازات الإفريقية.

في 16 أفريل 1716، أبرم اتفاق يقضي بفتح ميناء تكوش من جديد، أمام تجار الباستيون، كما نص في نفس الوقت على منع أية زيادة في المباني التابعة للالتزام في مدينة القالة. وفي إطار تشجيع الحركة التجارية في البلاد عموما، وفي الشرق الجزائري بوجه خاص، ومن أجل تحفيز متعهدي الالتزام على توسيع نشاطهم في هذا القطاع إلى جانب عملية صيد المرجان، قررت الحكومة تخفيض الرسوم الجمركية من عشرة إلى خمسة في المائة على الواردات، والاثنين ونصف في المائة على الصادرات، كما رخصت للتجار الفرنسيين ارتياد موانئ بايلك الغرب، وقبول اعتماد نائب قنصل لفرنسا بوهران. وفي سنة 1731 صادق الداي عبدي باشا على الاتفاق الذي أبرمه باي قسنطينة حسن مع ذمارل متعهد الامتيازات الإفريقية في عام 1714، والذي يرخص لهذا الأخير بتصدير كمية من القمح إلى فرنسا[23]. لقد حددت صيغة التصديق كمية القمح المرخص بتصديرها بمائتي قفيز، وبسعر عشرة قروش قسنطينية للقفيز الواحد[24]. كما أكد الاتفاق امتياز احتكار تصدير الفول، والشحم، من طرف متعهدي الالتزام، وأكد من جهة أخرى الحظر على أي أحد آخر التعامل بالسلع المحتكرة لغرض التصدير، ويشمل هذا المنع كذلك الفرنسيين غير التابعين للامتيازات الإفريقية. لقد سبقت الإشارة إلى وجود إتاوات عرفية لم يتم التنصيص عليها في المعاهدات والاتفاقات. ففي معاهدة سنة 1767 تم ضبط العوائد التي كانت تدفع عند تعيين كل مدير جديد على رأس الامتيازات، والتي حدد مبلغها بعشرة آلاف قرش قسنطيني يدفع إلى الخزينة المركزية وستة آلاف

(23): انظر نص هذا الاتفاق في: ج. قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر 1987، ص.ص160 – 163 .

(24): قفيز قسنطينة له وزنان: وزن البايلك ومقداره 750كغ، 660كلغ والوزن العادي ومقداره 700كغ و616كلغ. والقرش القسنطيني هو نفس الريال بوجو.

صايمة[25] لسلطات الميناء. فمنذ الآن فصاعدا، فإن هذه الإتاوة سوف لن تدفع إلا مرة كل عشر سنوات، مهما كان عدد الذين توالوا على إدارة الالتزام. كما تشمل هذه العوائد العرفية إتاوة من المرجان حدد مقدارها بقنطارين[26] من النوع الجيد للحكومة المركزية، وقنطار من النوع المتوسط لبايلك الشرق[27].

شهدت الامتيازات الإفريقية، منذ بداية القرن الثامن عشر تحسنا كبيرا في إدارة نشاطها، واستقرار معاملاتها. حيث توالى على الإشراف عليها عدد من المسيرين، امتازوا بالكفاءة وحسن التسيير، والتي انعكست بصفة إيجابية على مردودية نشاطاتها من الناحية المالية، واتساع دائرة معاملاتها التجارية. حيث لم تعد تقتصر على السلع المحتكرة تقليديا، وإنما امتدت لتشمل أيضا سلعا أخرى، وخاصة القمح الذي يزداد الطلب عليه سنة بعد سنة منذ بداية القرن. ففيما بين سنتي 1701 و1709 كان معدل ما صدّرته الامتيازات الإفريقية من القمح في اتجاه مرسيليا، مائتي ألف قنطار في السنة[28]، وبإدماج امتياز شركة رأس العبد الواقعة في الأراضي التونسية، بالامتيازات الإفريقية في سنة1707 سوف يعطي دفعا قويا لنشاطات الالتزام خاصة بالنسبة للقطاع التجاري، الذي تبدو آفاقه جد مغرية، وهو ما حفز عددا من التجار، ودفعهم إلى الاستثمار فيه. الأمر الذي استدعى حل الشركة القائمة على إدارته، التي أسسها تاجر يدعى هيللي قبل عشرين سنة، واستوجب أيضا تكوين شركة جديدة تحت اسم الشركة الإفريقية في عام 1713. ويبدو أن هذه الأخيرة لم تعط النتائج التي كانت منتظرة. إذ بعد سنوات قليلة تحولت الامتيازات الإفريقية، لتصبح تحت إشراف شركة الهند لمدة أربع وعشرين سنة في البداية (1719) ثم بصفة دائمة. غير أن هذه الأخيرة سوف تتخلى عن استغلال الامتيازات الإفريقية بعد سنوات قليلة (1730) لتعطى لمتعهد يدعى أوريول ولمدة عشر سنوات.

لقد تمكن هذا الأخير من إعطاء دفع قوي لنشاطات الالتزام، سواء بالنسبة لقطاع صيد المرجان أوالنشاط التجاري، والتي سوف تتسع وتنمو بصفة مطردة في

(25): الصايمة تساوي سدس ريال بوجو.
(26): يجب التذكير بأن وزن القنطار ليس واحدا، بل هو يختلف من بلد إلى بلد، وحتى داخل البلد الواحد بين مدينة وأخرى ،فقنطار مدينة الجزائر مثلا يزن 63،356 كلغ، وقنطار مدينة عنابة يزن58،740 كلغ، وقنطار مرسيليا يزن 48،95 كلغ، وقنطار باريس 49،00كلغ. والقنطار المعني بالإتاوة هو قنطار مدينة عنابة.
(27): م.ع.ف./م.و.ث. الجزائر 10 ورقة22 .
(28): Primaudaie، ن.م. ص57 .

إطار من الاستقرار وحسن التنظيم على امتداد ستين سنة بدون انقطاع. خاصة منذ سنة 1741، عندما تم تأسيس شركة إفريقيا الملكية بدعم من الحكومة من جهة، والغرفة التجارية لمدينة مرسيليا من جهة ثانية.

قسم رأس مال الشركة الذي كان مقداره مليون ومائتي ألف جنيه تورنو (فرنك) إلى ألف ومائتي سهم، كان نصيب الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا ربع الأسهم والباقي وزعت عن طريق الاكتتاب. كما التزمت الحكومة من جهتها بتقديم مساعدة مالية للشركة مقدارها أربعين ألف جنيه تورنوا، ولمدة خمس سنوات. ولتشجيع الناس وإغرائهم باقتناء أسهم الشركة، فإن الغرفة التجارية ضمنت للمكتتبين نسبة من الأرباح حددتها بستة في المائة سنويا.

سجلت الامتيازات الإفريقية على عهد شركة إفريقيا الملكية أزهى فترة وأكثرها ازدهارا في تاريخها. ففي قطاع صيد المرجان، انضبطت العلاقات بين الصيادين والشركة، وتقننت بما وفر له الاستقرار والنمو المطرد. يبدأ موسم الصيد مع مستهل شهر أفريل ليستمر حتى نهاية شهر جويلية من كل سنة. يقوم بالصيد 25 مركبا في المعدل سنويا، ويتكون طاقم كل منها من سبعة أشخاص. يقدر محصول كل مركب من المرجان خلال الموسم ما بين20 إلى 25 قنطارا (وزن مرسيليا)[29]. والمحصول الإجمالي في كل موسم يبلغ في المتوسط حوالي 26 طنا من المرجان. تضع الشركة من جهتها تحت تصرف الصيادين مراكب الصيد بتجهيزاتها الضرورية. كما توفر لهم المواد المعاشية والمأوى بسعر ثابت متفق عليه. وفي المقابل، فإن الصيادين يبيعون للشركة ما يستخرجونه من المرجان، بسعر حددته بخمس فرنكات وثمانين سنتيما للكيلوغرام الواحد[30]، لتقوم هي ببيعه في مدينة مرسيليا بسعر يتراوح ما بين 20 إلى 35 فرنكا للكيلوغرام الواحد. وهو ما يوفر لها ربحا سنويا صافيا يزيد عن أربعمائة ألف فرنك في قطاع صيد المرجان وحده[31].

كما طورت الشركة نشاطها التجاري ووسعته، ليشمل مختلف موانئ الشرق الجزائري. فكان نشاط تجارها يغطي كل المنطقة الواقعة بين رأس العبد بالأراضي التونسية شرقا، إلى ميناء بجاية غربا. لقد اتسع هذا النشاط ليشمل إلى جانب

(29): أي ما بين 979 إلى 1223 كلغ.
(30): يمنع على الصيادين بيع المرجان لأي أحد غير الشركة صاحبة الالتزام فالتجاوزات كانت تقمع بشدة سواء عن طريق غرامات مالية أوبإنزال عقوبات بدنية صارمة على المخالفين.
(31): Primaudaie، ن.م. ص57 .

السلع المحتكرة تقليديا: الجلود، والشمع، والصوف إلى مواد أخرى حيث تمكنت الشركة من الحصول على حق احتكار تصدير الشحم والفول وزيت الزيتون والحبوب والتي يأتي في مقدمتها القمح في بعض الفترات. فكان معدل صادراتها السنوية من الشمع، من مدينة القالة وحدها حوالي مائة قنطار، ومن الجلود عشرة آلاف قطعة جلد، وحوالي عشرة آلاف طن من الحبوب[32]. وهناك مؤشر آخر يدل على ازدهار أعمال الشركة، خاصة منذ بداية السبعينيات من القرن الثامن عشر، حيث أنها كانت تستأجر ما بين مائة إلى مائة وعشرين سفينة سنويا، لنقل السلع التي كانت تشتريها محليا لتصديرها إلى مرسيليا. وهو ما كان يكلفها حوالي ثلاثمائة ألف فرنك سنويا في المعدل. كما تضاعف رقم أعمال الشركة خلال الأربعين سنة الأخيرة عدة مرات. من مليون ومائتي ألف فرنك عند تأسيسها في عام 1741 إلى حوالي ستة ملايين ومائتي ألف فرنك في عام 1788[33].

ومن ناحية أخرى، فإن تكلفة استغلال الامتياز لم تزد من زاوية قيمتها الحقيقية، عما كانت عليه في عهد صانصون نابلون. كانت هذه التكلفة تقدر بحوالي 135 ألف جنيه تورنوا (فرنك) سنويا في المعدل عند بداية استغلال الالتزام، لتصل عند أواخر القرن الثامن عشر إلى حوالي أربعمائة ألف جنيه تورنوا. فالفرق ما بين الرقمين يعكس في الواقع الاتجاه العام الذي سجلته حركة الأسعار نحو الارتفاع منذ منتصف القرن السابع عشر، كما يعكس حالة الانخفاض العام لقيمة العملات المتداولة، والذي وصل عند نهاية القرن الثامن عشر بالنسبة لبعض منها، كالعملة الفرنسية إلى نصف القيمة التي كانت لها في بداية القرن السابع عشر.

إن هذا النجاح الذي حققته شركة إفريقيا الملكية، أثار بعض القلق لدى مسؤوليها حول إمكانية الاستمرار في الانتفاع بالامتيازات الإفريقية بنفس الشروط الجاري بها العمل حتى الآن. خاصة وأن البلدان يتهيآن للبدء في مفاوضات جديدة من أجل تمديد معاهدة الصلح المئوي.

(32): المصدر السابق.

(33): Masson P. Histoire des etablissements et du commerce en Afrique barbaresque (1560-1793). Paris, 1903 chap18-20.

2 – الامتيازات الإفريقية بين سنتي 1790 – 1798:

إن الأحداث التي توالت على الساحة الأوروبية، وفي الحوض الغربي للمتوسط عموما، وعلى الساحة الفرنسية، منذ اندلاع الثورة في هاته البلاد بوجه خاص، سيكون لها تأثيرها المباشر وبصفة سلبية على أوضاع شركة إفريقيا الملكية. فهي تبدو وكأنها ودعت عهد الرخاء والازدهار الذي عاشته، خلال الخمسين سنة الأخيرة، إلى غير رجعة. لقد تظافرت عدة عوامل على المستويات الثلاثة التي تمت الإشارة إليها، لتعمل مجتمعة، رغم ما تحمله من تناقضات فيما بينها، على وقف نمو هذه الشركة ووضع حد لتطورها. فالأحداث التي عاشتها فرنسا خلال هذه المرحلة الأولى من الثورة، وحالة الغليان الذي كانت عليها أثرت على الشركة تأثيرا مباشرا ضارا، هز حتى وجودها نفسه وخيم عليها ضباب كثيف سد عليها منافذ آفاقها المستقبلية.

إن هذه المؤسسة التي تجسد نموذجا عمليا للفكر الاقتصادي السائد على عهد النظام القديم، والذي عصفت به رياح الثورة الفرنسية، كما عصفت بأفكار ومبادئ في مجالات أخرى كانت مهيمنة في هذا العصر. فالمركنتلية لم تعد مقبولة، ولا مستساغة في ظل هذا التيار الجديد، الذي انطلق بشدة ليحدث دويا شديدا في ربوع أوروبا الغربية، وأصداءا قوية في مناطق أخرى مجاورة. والذي اتخذ من شعار تجسيد الحرية في كل المجالات غايته، وسبب نجاحه. فالامتيازات سواء منها السياسية أوالاقتصادية، هي من مكونات النظام القديم الذي يجب طرحها كلية وبجميع صورها. ولم يكن منتظرا من سلطات الثورة الفرنسية أن تبقي على نظام الامتيازات في القطاع الاقتصادي، في الوقت الذي ألغته سياسيا ودجنته اجتماعيا. وبالفعل، فرغم أن شركة إفريقيا الملكية كانت من بين المؤسسات القليلة جدا في فرنسا، التي يمكن لها أن تفتخر بحصيلة أعمال جد مشجعة وواعدة، ومع ذلك فلم يكن بوسع السلطات الجديدة الإبقاء على هياكل الشركة كما كانت عليه، لارتباط ذلك بمبادئ يعتبرها الثوار الفرنسيون غير قابلة للتنازل مهما كان الثمن. لقد أصدرت الجمعية التأسيسية عددا من القرارات ألغت بمقتضاها كل أشكال الاحتكار في أي نشاط اقتصادي تجاريا كان أم صناعيا. وأصبح من حق المواطن الفرنسي أن يختار بكل حرية نوع النشاط الذي يريد امتهانه وفي أية جهة تكون. لقد نجم عن هذه القرارات إلغاء الشركات الاحتكارية لتجارة ما وراء البحار. ففي

يوم 21 جويلية 1791 صدر قرار يقضي بحل الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا، وهي الهيئة التي كانت المحرك والموجه لشركة إفريقيا الملكية. وإذا كانت الجمعية التأسيسية قد أبقت على هذه الأخيرة – وهي الشركة الاحتكارية الوحيدة على ما يبدو والتي لم يتم حلها – بسبب الدور الاستراتيجي الهام الذي كانت تقوم به في تلك الظروف العسيرة، والمتمثل في تموين مقاطعات جنوب فرنسا، وتزويدها بالمواد المعاشية المختلفة، وخاصة القمح، حيث ساهمت مساهمة فعالة في إبعاد شبح المجاعة عنها، غير أن نزع محركها منها، بحل الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا سيكون من آثاره إضعاف وتيرة نشاطها إلى حده الأدنى، حتى أنها لا تتحرك إلا بجهد كبير وبتكاليف ثقيلة تتحمل عبئها خزينة هي في الأصل في حالة عجز مزمن.

فإلى جانب هذه العوامل المرتبطة ذات الطابع الداخلي، فإن الامتيازات الإفريقية سوف تتضرر كذلك بالظروف العامة الصعبة الناجمة عن اندلاع الحرب في أوروبا منذ ربيع سنة 1792، ليمتد لهيبها سنة بعد ذلك ليشمل البحار والمحيطات، بانضمام انجلترا إلى الائتلافات القارية المعادية لفرنسا. فالصراع البحري الانجليزي الفرنسي في الحوض الغربي المتوسط وجه ضربة قاضية لنشاط الالتزام ولمصالحه، حيث أصيب بشلل شبه تام وهذا قبل هزيمة الأسطول الفرنسي عند أبي قير بمصر في بداية شهر أغسطس من سنة 1798. وسنحاول تتبع وضع الامتيازات في ظل هذه الظروف وتحت هذه الضغوط إلى أن يتم انتزاعها من بين أيدي الفرنسيين عند نهاية 1806.

في المفاوضات التي أجراها الفارس [illegible] مبعوث الملك لويس السادس عشر إلى الجزائر لغرض تجديد معاهدة السلم الموقعة في بداية سنة 1790، حاول هذا الأخير جس نوايا الحكومة الجزائرية حول موضوع الامتيازات الإفريقية[40] – ذلك أن مسألة التفاوض حول الالتزام لم تكن ضمن مهمته، لأن العادة الجارية بها العمل أن يتم التعامل بين السلطات الجزائرية من جهة، والقائمين على استغلال الالتزام بصفة مباشرة من جهة ثانية – حيث تبين له أن هناك نية في سحب الالتزام من الفرنسيين لأسباب مالية بحتة، لقد أكد له الداي محمد بن عثمان باشا ذلك صراحة عندما أعلن استعداده لإبقائها بين أيدي الفرنسيين إذا ما قبلوا دفع مبلغ أعلى في شكل الإتاوة. فالمبلغ الذي كان يدفع كان زهيدا بالنظر للأرباح التي كان يجنيها المستفيدون من الالتزام.

(40) أنظر أعلاه.

وبالفعل، فإن الإتاوة الأساسية – وهي غير العوائد التقليدية والهدايا العرفية – لم تتم مراجعتها منذ سنة 1628، عندما حصل صانصون نابلون لأول مرة على امتياز استغلال الباستيون، والتي حددت قيمتها آنذاك بمبلغ أربعة وثلاثين ألف دوبلة. وهو ما يعادل حوالي ستة وعشرين ألف وثلاثمائة فرنك يدفع للخزينة المركزية، ومبلغ ثلاثة آلاف قرش كامل (ريال بوجو) أي حوالي أحد عشر ألف فرنك لخزينة بايلك قسنطينة، بسعر صرف سنة 1790. وهو ما يعني أن مبلغ الإتاوة لم يتغير منذ مائة وسبعين سنة[35]. مع العلم أن سير حركة الأسعار كان في اتجاه ثابت نحو الارتفاع خلال هذه المدة. ومن ناحية أخرى فإن قيمة العملة الفرنسية قد انخفضت هي الأخرى بالنسبة للعملة الجزائرية خلال نفس الفترة بما يزيد عن الثلث: فالقرش الجزائري أي الريال بوجو الذي كان يستبدل بأكثر من جنيهين فرنسيين عند بداية الالتزام أصبح يصرف عند نهاية الثمانينيات من القرن الثامن عشر بما يزيد عن ثلاث جنيهات فرنسية[36].

حددت السلطات مبلغ الإتاوة الجديد الذي تطالبه باثني عشر ألف سلطاني جزائري سنويا، موزعا على ستة أقساط تدفع مرة كل شهرين[37]. فقد أعطت لشركة إفريقيا الملكية مهلة لثلاثة أشهر لتحديد موقفها بقبول دفع المبلغ أو التخلي عن الامتيازات[38].

في يوم 21 من شهر جوان 1790، أمضى الطرفان اتفاقا يحدد مبلغ اللزمة الجديد على النحو التالي: تلتزم شركة إفريقيا بدفع مبلغ 4500 قرش جزائري (ريال بوجو) كل شهرين للخزينة المركزية، ومبلغ ثلاثة آلاف قرش سنويا لبايلك الشرق، يدفع على ستة أقساط تدفع في نفس الآجال التي تدفع فيها إتاوة الخزينة المركزية[39]، مما

(35) اعتمدنا في تحويل أسعار صرف العملات المتداولة [illegible]

(36) القرش الجزائري [illegible]

(37) أي ما يعادل حوالي [illegible] ألف فرنك فرنسي.

(38) [illegible] 1790.

(39) وهو ما يجعل مبلغ الإتاوة الإجمالي يصل إلى [illegible]

جعل نسبة الزيادة في الإتاوة يقارب أربعة أضعاف ما كانت عليه[40] وأقل بحوالي العُشر من المبلغ الذي كان الداي قد اشترطه في البداية.

منذ بداية سنة 1790 بدأت الصعوبات تتراكم أمام شركة إفريقيا الملكية. فهاته لايمكنها أن تعيش بمعزل عما يجري على الساحة الفرنسية من الاهتزازات والاضطرابات، والتحولات الكبيرة التي كانت تتوالى بسرعة. لقد أصدرت الجمعية التشريعية قرارا يقضي بحل الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا، وهو ما جعل الامتيازات تبدو وكأنها جسم بلا رأس. لقد أبقي عليها من الناحية القانونية، ولكنها أصبحت بدون إدارة ولا قيادة توجه نشاطها وتراقبه. فالحل المؤقت الذي اعتمدته بلدية مرسيليا، بتعيين إدارة مؤقتة للإشراف على نشاطها، ماهو إلا علاج تسكين مؤقت ريثما تتضح الرؤية بخصوص مصيرها النهائي. وبطبيعة الحال، فوضع مثل هذا ليس من شأنه أن يشجع على النشاط والمبادرة، خاصة عندما تكون الموارد المالية شحيحة. فيما بين شهر أكتوبر من سنة 1791 وحتى 2 فبراير 1794، وهو اليوم الذي قررت فيه لجنة الخلاص العام حلها وتصفيتها نهائيا[41]، عاشت في وضع ترقب وانتظار. وبطبيعة الحال فليس منتظرا في حالة مثل هاته أن يتطور نشاطها ويتسع. فسنة التسيير الذي طرأ على إدارتها، والشركة تشكو مصاعب تلو الأخرى، حتى أن القنصل فالير نصح حكومته بأن أفضل حل لها هو تخليها عن الامتيازات الإفريقية والتنازل عنها، لأنه ليس بإمكانها التغلب على هاته المصاعب وتذليلها[42]. ويرى فالير أنه قد يكون من المفيد لها التلويح باستعدادها للتخلي عن الالتزام. إذ أن هذا قد يدفع السلطات الجزائرية إلى تخفيض مبلغ الإتاوة، كما تم الاتفاق عليه في السنة الماضية حرصا منها على جعل الشركة تبقى محتفظة بالتزامها. فالقنصل فالير الذي وصل حديثا إلى الجزائر، كان عندما أبدى مثل هذا الاقتراح لايتوقع ظهور بعد وقت قصير، متعاملين تجاريين جدد على الساحة الجزائرية، وهم التجار الأسبان.

وبالفعل فبمجرد الجلاء عن مدينة وهران، وانتهاء حالة التوتر بين الجزائر وإسبانيا، هرع عدد كبير من تجار هاته البلاد إلى الجزائر، حيث جعلوا من بايلك الغرب مركزا لنشاطهم، لينطلقوا منه إلى وسط البلاد، وحتى إلى بايلك الشرق. وهو ما سبب إزعاجا شديدا للفرنسيين الذين يسيطرون حتى الآن على التجارة البحرية

(40): م.ع.ف/م.و.ث. الجزائر 10 ورقة 22 .
(41): م.و.ص/أرص.ع.ب III، مرسيليا 16 أكتوبر 1791 . وكذلك Primaudaie. ش.م. ص51 .
(42): م.و.ص/أرص.ع.ب 145II، الجزائر – باريس 11 أكتوبر 1791 .

المغربية، التي تدر عليهم أرباحا كبيرة، ويخشون من مغبة المنافسة التي قد تفقدهم المكانة المرموقة التي يحتلونها في تجارة هاته البلدان. أظهر الإسبان حماسا كبيرا من أجل الحصول على مكانة متميزة في التجارة الجزائرية. فكانوا يشترون كل ما تقع عليه أيديهم من السلع. وإذا ما استمروا على هذه الوتيرة فإن الفرنسيين كانوا يخشون أن تمتد أيديهم إلى الامتيازات الإفريقية نفسها[43]، فقد وقعت أخيرا حادثة أكدت لديهم هذه التخوفات.

لاكان بيت جيمون التجاري قد استقر في الجزائر منذ فترة من الزمن، وسجل نجاحات مشجعة في بداية نشاطه، حتى أنه حصل على احتكار تجارة الشمع، والزيت، والجلود في وسط البلاد[44]، غير أن أحداث الثورة الفرنسية أصابت مصالحه في الصميم مما جعله عاجزا عن الوفاء بالتزاماته المالية إزاء الخزينة الجزائرية. وهو ما اضطر السلطات إلى انتزاع احتكار هذه المواد منه – عدا الجلود – وعرضها على المزاد حيث تحول إلى أيدي التجار الإسبان[45]. وأشد ما كان يؤرق الفرنسيين هو خشيتهم من أن يحصلوا على احتكار تجارة الحبوب، لاعتماد مقاطعات جنوب فرنسا في تموينها على القمح الجزائري. لقد خرج من ميناء الجزائر وحده من الحبوب في اتجاه مرسيليا في السنة الماضية (1791)، خمسة وسبعون ألف كيلة من القمح أي مايزيد عن ثلاثة وثلاثين ألف قنطار[46].

هذا ما يفسر القلق الشديد الذي شعرت به مدينة مرسيليا على إثر التوتر الذي شاب العلاقات بين البلدين، بسبب حادثة إغراق الشبكين الجزائريين في ميناء طولون من طرف القراصنة النابوليتان[47]. لقد ألحت البلدية على المجلس التنفيذي المؤقت الحاكم في فرنسا، على ضرورة الحفاظ على السلم مع الجزائر، حتى وإن تطلب ذلك القيام ببعض التضحيات، لأن القطيعة مع هاته البلاد، ستؤدي حتما

(43): م.و.ص/أرص.ع.ب 1451 الجزائر – باريس 1 جوان 1792 .
(44): لمزيد من التفاصيل حول جيمون راجع:.. Devoulx A. Relevs...
(45): م.و.ص/أرص.ع.ب I 145، الجزائر – باريس 19 سبتمبر 1792 .
(46): وزن القنطار في هذا السياق هو مائة كلغ.
رسالة الداي حسن باشا في: Plantet ش.م. ص ص416 – 418، الكيلة الجزائرية (أو صاع مدينة الجزائر) تزن 90 رطلا، وزن مدينة مرسيليا وهو ما يعادل 44,03 كلغ. ليست هذه هي القناة الوحيدة التي تصل منها حبوب الجزائر إلى فرنسا. فهناك رخص لتصدير القمح يمنحها بايات المقاطعات منذ سنة 1791، وإدارة الاكترام الإفريقي كانت تحصل دائما على هذه الرخص من بايات المقاطعة الشرقية، يضاف إلى هذه الشركة الإفريقية الملكية كانت حصلت على حق تصدير خمسمائة قفيز من القمح إلى مرسيليا.
(47): أنظر أعلاه.

إلى القطيعة مع تونس وطرابلس، ومع مراكش أيضا. وسينجم عن ذلك انتشار القراصنة وبأعداد كبيرة في المتوسط مما سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالتجارة الفرنسية، وخاصة تجارة الحبوب التي هي ضرورية لإعالة سكان المقاطعات الجنوبية[48].

ازداد الاحتياج للقمح الجزائري في فرنسا باندلاع الحرب واتساع رقعتها، بتشكيل الائتلافية الأوروبية الأولى ضد فرنسا في ربيع سنة 1793، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى وضع حد للتوتر مع الجزائر، بتقديم ترضيات عن تظلماتها. كما طلبت منها في نفس الوقت، مساعدتها بتزويدها ببعض المواد منها الأسلحة والخيول إلى جانب المنتوجات الزراعية المختلفة الأخرى[49]. وطلب من جهة أخرى، من القنصل فالبير القيام بمساع لدى السلطات الجزائرية من أجل إقناعها بعدم التعرض لأية سفينة تكون محملة بالقمح تتجه نحو فرنسا مهما كانت جنسيتها. رد فالبير على مراسلة حكومته بأن الجزائر تتوفر على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في مخازنها، ولكنها لن تقبل التنازل عن أي شيء منها أبدا. كما لاحظ أن هناك حظر مفروض على تصدير الخيول، ولكنه بالإمكان الحصول على أعداد منها في منطقة القالة، أما فيما يتعلق بالطلب الخاص بعدم التعرض لأية سفينة محملة بالحبوب تكون متجهة نحو فرنسا، فقد بدا للقنصل نفسه أنه طلب غريب لايمكن تصور إمكانية قبوله على الإطلاق. لذلك رأى أن يعوضه باقتراح آخر يقضي بمنح ثلاثين جوازا جزائريا للسفن الفرنسية[50]، أبدى الداي دهشته عند سماعه لهذا الطلب، فاعتذر بأسف شديد متعللا بأن هذا فوق طاقته، ولكنه من جهة أخرى أبدى استعداده لتقديم كل مساعدة لفرنسا من المواد التي تنتجها البلاد، كالقمح والمواد المعاشية المختلفة الأخرى.

وبالفعل، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تجتاز أصعب فترة عرفتها، منذ بداية الثورة: حرب عامة في مواجهة كل الدول الأوروبية مجتمعة، وحرب أهلية طاحنة تدور رحاها في مختلف مناطق البلاد، وخاصة في المقاطعات الغربية، إلى جانب الصراعات السياسية المحتدمة والمخضبة بالدماء داخل مؤسسات الجمهورية نفسها،

---

(48): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر32، مرسيليا 8 ديسمبر 1792 و4 جانفي 1793 .

(49): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر مرسيليا 8 ديسمبر 12 و4 جانفي 1793 .

(50): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر32 – الجزائر – باريس 10 أغسطس 1793 .

في هذه الظروف الصعبة، والتي بلغت ذروتها في الفترة ما بين شهري جوان 1793 إلى جويلية 1794 والتي انقطع فيها كل اتصال للقنصل مع بلاده، تمكن فالبير من الحصول على مساعدات وتسهيلات هامة لتموين بلاده بالمواد المعاشية، كما تمكن من استرداد امتياز احتكار تجارة الشمع، والصوف، وزيت الزيتون، الذي كان لبيت جيمون الفرنسي من الأسبان، وتولت القنصلية نفسها استغلاله لفترة من الوقت، قبل أن توكله إلى شركة رافيل التي ستتشكل بعد وقت قصير[51]. كما منح للقنصل[52] ترخيص بتصدير كميات معتبرة من القمح نحو فرنسا. لقد تمكن فعلا من إيصال نسبة كبيرة منها إلى ميناء مرسيليا وفي ظرف قصير، بفضل الراية الجزائرية التي وفرت لها الحماية والأمن أثناء العبور. كما تدخل لدى السلطات الجزائرية لصالح الامتيازات الإفريقية، في بايلك الشرق، التي لم تتمكن بعد من الوقوف على قدميها، بعد التغيير الذي طرأ على وضعها الإداري والقانوني على إثر حل الشركة الإفريقية في 2 فبراير 1794 لتحل محلها مؤسسة جديدة هي الوكالة الإفريقية. وفي نفس هذه الفترة منح الداي حسن باشا قرضا للقنصل فالبير بمبلغ 72 ألف قرش اسباني[53] لتسديد ثمن بعض مشترياته الملحة[54].

لم تتحسن وضعية الامتيازات الإفريقية في إطارها الجديد عندما أصبحت مؤسسة تابعة للدولة تحت إشراف وزير الداخلية، وأعوانها موظفون يتقاضون أجورا ثابتة، بل ازدادت حالتها تدهورا عندما أظهرت عجزا كاملا في الوفاء التزاماتها بشراء السلع التي تحتكرها في شرق البلاد من المنتجين. وهو ما أدى إلى الإضرار بهم إضرارا شديدا، مما أدى إلى حدوث اصطدامات بينهم وبين أعوان الوكالة. مثل الذي حدث في مدينة القل سنة 1796. فمركز القل كان قد اختص بتجارة الجلود. وكانت الشركة تشتري مايقدمه لها المنتجون. وهناك أعراف وتقاليد ارتبطت بهذه المعاملات منذمدة طويلة. فالسعر كان ثابتا لايتغير ومواصفات قطع الجلد بأسعارها كذلك. لكن الوكالة التي لم تعد في حاجة إلى الكمية التقليدية التي كانت تقتنيها لأسباب مختلفة، بدأت تضع شروطا شبه تعجيزية لمواصفات قطع الجلد التي تحظى

---

(51): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر32 الجزائر – باريس 10 أغسطس 1793 .

(52): بعد إفلاس بيت جيمون، أسس رافيل شركة تجارية في مدينة الجزائر لتخلفه في نشاطه بدعم ومساعدة من طرف الحكومة الفرنسية. أنظر: Devoulx A, Relev...

(53): وهو مايعادل قرابة أربعمائة ألف فرنك. م.خ.ق/م.ق.ت. الجزائر32، الجزائر–باريس 24 جوان 1794 .

(54): كان القنصل يجري معاملاته إما عن طريق قروض خاصة يحصل عليها محليا أوبواسطة التسديد، بعد أجل في فرنسا نفسها.

برضاها، مما جعلها ترفض معظم ما يقدم لها من هذه السلعة. دفع هذا السلوك بالمنتجين إلى الضغط على أعوان الشركة لقبول كمية الجلود التي حددتها التقاليد بنفس المواصفات التي كانت مرعية في السابق. لقد ردت الوكالة على ذلك بغلق مركز القل والخروج من المدينة(55). وهو إجراء اعتبر جد قاسيا على ما يبدو من طرف سكان المنطقة لأنه سد أمامهم بابا من أبواب الدخل المتواضع المتاح لهم، وهو ما دفعهم إلى إرسال وفد من كبرائهم للاتصال بالمسؤول الرئيسي عن الامتيازات، الذي كان مقره في مدينة عنابة. حيث قدموا له الضمانات الخاصة بحماية وأمن أعوان الوكالة كما تعهدوا بمعاملتهم بالحسنى، معبرين عن أسفهم على الذي حدث في الماضي. ومن جهة أخرى، قبل الوفد التنازل عن السلع مقابل تسديد ثمنها بعد أجل، وعدم التزام أعوان الشركة بأخذ القطع التي لاتتوفر فيها المواصفات التي حددوها(56)، إن هذه الحادثة تبين مدى حدة الضائقة والاحتياج التي عليها سكان المنطقة، عندما تشبثوا بمثل هاته الشدة ببقاء مركز الوكالة مفتوحا في بلدتهم.

فهذه الحادثة تعطي لنا صورة حية عن الصعوبات والمشاكل التي يواجهها المنتجون عندما وجدت الوكالة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن احتكارها لبعض السلع، لعدم توفر المال اللازم من جهة، وعدم استعدادها للتنازل عن هذا الاحتكار من جهة ثانية. لقد تبنت الوكالة خطة لتغطية عجزها، تمثلت في المبادرة بالتذمر والشكوى من انتهاك حقوقها وخرق الاتفاقات المبرمة معها، عندما بدأ بعض التجار الأسبان والصقليين والكورسكيين، – الذين كانوا في هذه الفترة تحت حكم انجلترا – يرتادون هذه المناطق. ليس هناك في الواقع ما يمنعهم من ارتيادها فالامتيازات الإفريقية تحتكر مواد محددة، وليس كل منتوجات شرق البلاد. فحرية التجارة مكفولة في غير المواد المحتكرة، وبالتالي ليس هناك ما يمنع نشاط هؤلاء التجار. لكن الوكالة اعتبرت أن مجرد وجود بعض من هؤلاء يمثل تعديا على حقوقها وانتهاكا لاحتكارها. ومما زاد من قلقها أكثر، هو انتشار إشاعة في هذه الفترة – والتي قد يكون الانجليز هم الذين

(55): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر – باريس 3 فنديمير س3 (24 سبتمبر 1796). حول هذه المسألة راجع كذلك:
Feraud (L.CH.), Cause de l'abondon du comptoire du Collo par la compagnie d'Afrique in 1795. In Rev.Af. T21 P.P. 124-140.

(56): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 3 فنديمير س3 (24 سبتمبر 1796).

اختلقوها – مفادها أن السلطات الجزائرية تنوي انتزاع الامتيازات من بين أيدي الفرنسيين، لتسليمها إلى الانجليز. خاصة وأن الوكالة كانت قد توقفت عن صيد المرجان في الموسمين الأخيرين(57)، وهو ماجعل المبعوث الخاص-هيركولي – ينتهز فرصة استقباله من طرف الداي ليستفسره حول حقيقة نواياه بهذا الشأن. لقد رد عليه الداي بما يطمئن خاطره: «أبلغ حكومتك أن لي كلمة واحدة»(58)، ورغم هذا التطمين فقد بقي المبعوث الخاص متشائما حول مستقبل الامتيازات الإفريقية. ففي رأيه أن هذا مجرد امتياز وهمي فقط بالنسبة لقدرات الشركة. لأن الظروف جعلتها في وضع لايسمح لها بالاستفادة منه، كما كان الحال في الماضي، حتى ولو أمدتها الحكومة بمساعدات ذات شأن. وبالتالي فهو لايجد لها أي دور مفيد يمكن أن تقوم به. وحتى في مجال تصدير الحبوب إلى فرنسا، فإن قمح بلاد المغرب يصل إليها عبر قنوات مختلفة، وطريق الوكالة أقلها شأنا، كما أنه أغلى تكلفة، لأن القمح الذي يصدره اليهود إليها يباع بسعر أقل من سعر قمح الوكالة(59).

إن الوضع المتردي الذي آلت إليه الوكالة الإفريقية ومن ورائها المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر، والذي أشار إليه عرضا المبعوث الخاص هيركولي، كان موضوع الانشغال الرئيسي للقنصل الجديد جانيون سانت آندري. خاصة وأن التعليمات التي زود بها، خصص قسم كبير منها لموضوع التجارة مع بلدان المغرب عموما، والجزائر بوجه خاص. وكإجراء أولي لعلاج هذا الوضع، يرى ضرورة إقامة اتصال منتظم بين مرسيليا والجزائر عن طريق تخصيص سفينة تكرى شهريا أوسنويا لهذا الغرض. والتي ستقوم بنقل البريد الرسمي، والأشياء الأخرى الخاصة بالحكومة من مرسيليا إلى الجزائر والعكس. ويمكنها كذلك، نقل عدد محدود من الأشخاص الموفدين من طرف الحكومة أوالقنصلية في الجزائر في الاتجاهين بسعر معتدل(60)، ويرى القنصل أن تحقيق هذا المشروع يشكل اللبنة الأولى للنهوض بالتجارة الفرنسية في هاته البلاد. كما ألح من جهة أخرى على ضرورة استئناف عملية صيد المرجان ملاحظا أن الموسم على الأبواب، والسلطات الجزائرية من جهتها تلح على ذلك.

(57): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 7 بريريال س5 .

(58): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر... مراسلتي هيركولي المؤرختين في 13 أفريل و1 ماي 1796 .

(59): المصدر السابق.

(60): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 7 بريريال س5 (26 ماي 1797).

وأن إهماله سيدفع بالصيادين الإيطاليين والكورسكيين إلى الاستحواذ عليه[61]، مما سوف ينعكس سلبا على الصناعة التحويلية لهذه المادة في فرنسا من جراء فقدان المرجان الخام. لقد أكد القنصل في تقريره أن النهوض بهذا النشاط كفيل وحده بتغطية تكاليف الالتزام بما فيها مبالغ الإتاوة، دون الاضطرار إلى الاستعانة بعناصر التجارة الجزائرية الأخرى كما كان الشأن في الماضي[62]. ويقترح من جهة أخرى، أنه من بين الإجراءات التي يمكن أن تخفف من الأخطار التي تهدد هذا النشاط، إجبار الصيادين الكورسكيين والإيطاليين على تفريغ محاصيلهم في مرسيليا. كما طلب من حكومته الترخيص له بفتح مفاوضات مع الجزائر لغرض الحصول على ترخيص صيد المرجان على سواحل غرب البلاد. لقد اقترح صيغة جديدة لاستغلال هذا الالتزام الجديد. فبدل دفع الإتاوة يقسم المحصول مناصفة بين الطرفين[63]. لم يعرض هذا الاقتراح على الحكومة الجزائرية لمعرفة كيف يكون رد فعلها، لأن باريس طلبت من جانيون التريث إلى حين دراسة المشروع. لكن الأحداث التي توالت بسرعة على الساحة المتوسطية خلال هذه السنة (1798)، جاءت بأوضاع جديدة تجاوزت إطار العلاقات التجارية البحتة بين البلدين.

ومن جهة أخرى، فإن وضع الامتيازات الإفريقية لم يتحسن في إطار النظام الجديد الذي أصبحت عليه منذ شهر فبراير 1794، بل على العكس، فحالتها تزداد ترديا سنة بعد أخرى. فمراسلات موثق القنصلية سيلف[64]، الذي تولى الإشراف على شؤونها، تعكس بكل حدة الوضعية الصعبة التي آلت إليها هذه الشركة عند بداية 1798. حتى أنها اضطرت إلى وقف جميع نشاطها بسبب نفاذ ما عندها من المال. والمبلغ الذي طلبته من باريس لتمويل نشاطها تأخر في الوصول، ولايبدو أنه سيصل. فالوضع العام في أوروبا قد انهار من جديد أمام فرنسا في هذه الفترة، مما اضطرها إلى إعادة النظر في ترتيب أولويات شؤونها. فالمليون فرنك المطلوب توفيره للالتزام، ليقوم بنشاطه في حده الأدنى بدا وكأنه مشكلة صعبة الحل. فالخزينة لم ترد على هذا الطلب بالقبول أوبالرفض، وإمكانية الاقتراض محليا أصبحت عملية صعبة، إن لم تكن مستحيلة في ظل هذه الظروف المملوءة بالغموض، والمفعمة بكل

(61): م.ح.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 7 بريريال س5 (26 ماي 1797).

(62): نفس المصدر.

(63): نفس المصدر.

(64): انظر هذه المراسلات في مج إف. المجلد 15 (1871) ص.ص 243 - 321/259 - 334 .

الاحتمالات. وسيتأزم وضع الالتزام أكثر ليصل إلى حد الاختناق، إثر الحملة ضد مصر، وما أعقبها من تدمير للأسطول الفرنسي قرب مدينة دمياط عند ساحل أبي قير، والذي كان من نتائجه المباشرة اختفاء التواجد البحري الفرنسي في المتوسط، واشتعال نار حرب عامة من جديد في أوروبا. وكرد فعل على الحملة ضد مصر أعلنت الجزائر من جهتها الحرب ضد فرنسا في 18 ديسمبر من هذه السنة (1798).

3 – الالتزام من القطيعة إلى سنة 1807:

توقف نشاط الامتيازات الإفريقية، وتم أسر العمال التابع عددهم 41 شخصا إلى جانب الطاقم الإداري المكون من 19 فردا. لقد اقتيد هؤلاء إلى مدينة الجزائر وأطلق سراحهم بعد بضعة شهور من احتجازهم، كما تم احتجاز السلع والنقود ومواد أخرى كانت موجودة في المراكز التجارية الفرنسية الثلاثة: القالة، عنابة، القل.

غداة وصول عمال الالتزام إلى مدينة الجزائر طلب الخزناجي موثق القنصلية، سيلف، ليبلغه أنه تم استخلاص مبلغ أقساط اللزمة الخمسة التي لم تسدد للخزينة من المال الذي تم حجزه في مراكز الامتيازات. وما تبقى منه وكذلك السلع فقد سلمت للتاجرين بوشناق وبكري مقابل الديون التي لهما على فرنسا، وأنه عليه الاتصال بهما لضبط الاتفاق فيما بينهم[65]، لكن بوشناق سارع برد ما استلمه من السلطات للفرنسيين، وفيها سبعة عشر صندوقا مملوءا بالمرجان، وبعض الحلي، منها خاتمان كانت الوكالة قد أعدتهما لتقديمهما كهدية، وثلاث ساعات هي ملك لأعضاء من الهيئة الإدارية، وكيس صغير فيه صرف خفيف من العملة التونسية. لقد أعلن بوشناق أنه لايريد الاحتفاظ ولو بسنتيم واحد يكون ملكا للفرنسيين، كما تم جرد السلع التي استلمها التاجران، وفيها القمح والشمع والجلود وكمية من الفول. قدرت قيمة ماتم الاستيلاء عليه بحوالي مائة وعشرة آلاف فرنك[66].

عندما أبلغ موثق القنصلية بالقرار الذي اتخذته الإدارة، بتسليم ما احتجزته من الوكالة للتاجرين، على أن يتم استنقاص ثمنه من الدين الذي لهما على الخزينة الفرنسية، لم يثر أي اعتراض على الجرد الذي وضع لهذه الأشياء، فلو لاحظ أن هناك نقص فيما سجل بالمقارنة بما كان موجودا لفعل في حينه، خاصة وأن هذا

(65): مراسلات سيلف في ن.م. ص ص 407-409 .

(66): م.و.ب/رص.خ.ب III 304، باريس 24 نيفوس س9 (13 جانفي 1801).

الإشعار وقع غداة وصول مسؤولي الوكالة وعمالها إلى مدينة الجزائر، والذي يفترض أن يكون مع مدير الوكالة نسخة منه، لأن عملية الجرد تمت بحضوره وحضور أعوانه. غير أن الموضوع سوف يثار وبشكل غامض فيما بعد. هناك مذكرة غير مؤرخة ولكنها حررت على ما يبدو، بعد الاتفاق على ترتيبات معاهدة الصلح الأولى التي تلت القطيعة (28 سبتمبر1800)، حددت مبلغ الخسائر التي تكبدتها الوكالة والخواص المرتبطين بها بما يزيد عن ثلاثة وتسعين ألف قرش اسباني[67]، كما ورد فيها رقم آخر تحت عنوان عام غامض: «المجموع العام للخسائر بالنسبة للوكالة وكذا الخواص» أقل قليلا عن الرقم الأول[68]. هناك إشارة في المذكرة توحي بكون هذا الرقم ليس تقديرا للخسائر العينية للوكالة، وإنما هو المبلغ الذي متطالب به كتعويض في حالة قرار فرنسا بالتخلي عن الالتزام. مما يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الأخيرة تعتبر أن حقوقها فيه بمثابة حقوق الملكية، ولكن لاتفصح عن ذلك صراحة الآن. فالمبلغ الذي ثبت في المذكرة هو مبلغ التنازل عن «هذا الحق» أي بيعه، وهو ما تعنيه على ما يبدو التسمية المبهمة التي سبقت الإشارة إليها.

ومن ناحية أخرى، فهناك جرد آخر مؤرخ في 18 جانفي 1801 والذي يحتوي على قوائم السلع التي استلمها التاجران بكمياتها مع تقدير المبالغ المقابلة لها نقدا في مراكز الوكالة في كل من القالة وعنابة والقل، والتي حدد قيمتها بعشرين ألف ومائتين وثمانية قروش إسبانية. وهو نفس الرقم الذي ثبت في الجرد الأول الذي سلمته السلطات الجزائرية لموثق القنصلية في بداية القطيعة. وإذا أضيف إلى هذا الرقم قيمة السبع عشرة صندوقا من المرجان الذي رده بوشناق لموثق القنصلية، وعلى اعتبار كون سعر الصندوق الواحد هو ألف قرش اسباني[69]، فإن القيمة الإجمالية للسلع التي كانت موجودة بمراكز الوكالة عند الاحتجاز هي حوالي مائة وخمسة وثمانين ألف فرنك. وهو رقم بعيد جدا عن الرقم الذي أوردته المذكرة التي سبقت الإشارة إليها الذي يقارب مبلغ النصف مليون فرنك. ويستبعد من جهة أخرى، أن يكون للوكالة مبالغ مالية معتبرة في الاحتياط، لأنها كانت عند حدوث القطيعة تشكو ضائقة مالية خانقة[70]. إن الأرقام التي أوردتها المذكرة التي سبقت

(67): أي مايعادل مبلغ حوالي 468340 فرنك فرنسي.
(68): وهو مبلغ حوالي 458115 فرنك.
(69): مراسلات سيليف ن.م. ص ص 43-44 .
(70): المصدر السابق.

الإشارة إليها حول الخسائر التي تكبدتها الوكالة الإفريقية، هي أرقام وهمية، وضعت من أجل المناورة والمساومة تحسبا للمفاوضات القادمة.

انطلقت هاته في شهر جويلية من عام 1800، ووصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي عند نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة. ونظرا للمستجدات التي طرأت[71] فقد تأجل العمل به إلى نهاية شهر ديسمبر 1801 حين وقع الجانبان معاهدة صلح نهائية.

شغل موضوع الامتيازات الإفريقية حيزا معتبرا من اهتمامات الطرف الفرنسي، الذي سعى بكل ما لديه من جهد لتحقيق عدد من المكاسب في هذا المجال. وبالفعل، لقد تم التأكيد في هذا الاتفاق على إعادة الامتيازات الإفريقية لفرنسا بنفس الشروط التي كانت تستغلها قبل القطيعة. حاول القنصل تانفيل الذهاب إلى أبعد من هذا، حين سعى بكل إلحاح من أجل إقناع الإدارة الجزائرية بتخفيض مبلغ الإتاوة – الذي هو باهظ في نظره، وكان السبب حسب رأيه في إعاقة نمو نشاطه وتعثره – إلى المقدار الذي كان عليه قبل سنة 1790 [72]، غير أن جهوده لم تؤد إلى نتيجة. لقد رد عليه بأن الجزائر تحملت خسارة مالية معتبرة، عندما قررت إبقاء الالتزام بين أيدي الفرنسيين مقابل إتاوة خفيفة، بالنظر إلى المبلغ لذي كان الاسبان قد عرضوه عليها في ذلك الوقت. كما تم الاتفاق على أن تسترد الشركة ما احتجز منها عند القطيعة، وأن يعد الطرفان حسابهما لتسوية هذه المسألة بالتراضي فيما بينهما. كما قبلت الجزائر إعفاء الوكالة من دفع الإتاوة لمدة سنة، تعويضا عن الخسائر التي تحملتها من جراء القطيعة، على أن لايبدأ في حساب هذه إلا عند عودة الفرنسيين للاستقرار في مراكز الامتيازات. إن عدم تحديد الأجل لهذا الاستقرار، سيؤدي إلى حدوث نوع من سوء التفاهم فيما بعد، لقد تعمد القنصل تانفيل ترك الموضوع بدون تحديد، ولم نجد ما يفسر السبب الذي جعل الإدارة الجزائرية تسايره في هذا التعميم.

في إطار هذه المفاوضات حرص القنصل على الحصول على التسهيلات الخاصة بتصدير القمح إلى فرنسا، لقد طلب رفع حصة التصدير المرخص بها للامتيازات من خمسمائة إلى ألف قفيز في السنة، ومنح تسهيلات للحصول على كمية أخرى من القمح، تتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة آلاف قفيز، حسب سعر السوق، إلى

(71): انظر أعلاه.
(72): م.غ.ت/م.ق.ت. الجزائر 36، الجزائر – باريس 6بلونيوز س10 (25 جانفي 1802).

بعائدات التعويض بعملية الالتزام التي لم تستغل أثناء القطيعة. وأخذ القنصل صعوبات في إقناع السلطات بقبول هذه المطالب، ولكنه كان مقتنعا بأنه سوف ينجح في مسعاه عندما يقدم الهدايا الموعود بها المسؤولين(73).

لم تتمكن الامتيازات الإفريقية من الانطلاقة في نشاطها، بسبب التغيير الذي حدث في مراكزها التنظيمية. فقد قررت السلطات الفرنسية حل الوكالة الإفريقية وإعادة الشركة الإفريقية من جديد لتتولى استغلال الالتزام. كما منحوها مساعدة مالية بمبلغ 300.000 ألف فرنك، إلى جانب قيامها بدفع مبلغ الإتاوة من خزينة الدولة، لتخفيف عبء الشركة في بداية طريقها. غير أن هذه الأخيرة رفضت البدء في نشاطها قبل استرداد امتياز صيد المرجان الذي كانت السلطات الفرنسية قد سحبته منها بنية إنشاء شركة خاصة به يكون مقرها في أجاكسيو عاصمة كورسيكا(74)، وهو ما أدى في النهاية إلى حلها مرة أخرى، وبقيت وضعية الامتيازات تسير إداريا من طرف القنصلية، وفي حالة غموض، إلى أن انتزعت من فرنسا عند نهاية1806.

تسببت هذه الحالة في نشوب بعض الخلافات بين البلدين، خاصة في بداية هذه المرحلة. ففي ربيع سنة 1802، منحت السلطات الفرنسية رخصا لصيادي المرجان من الكورسكيين، لارتياد الامتيازات الإفريقية دون أن تخطر السلطات الجزائرية بذلك، وبدون أن يكون للالتزام إدارة قائمة في عين المكان، مما جعل هذه الأخيرة توقف عددا منهم وتصادر محاصيلهم. لقد كان هذا الإجراء أحد الأسباب التي استغلها نابليون لافتعال الأزمة مع الجزائر في غضون صيف 1802 (75)، كما أن تحديد الوقت الذي يبدأ فيه دفع أقساط الإتاوة بعد انقضاء سنة الإعفاء، كان موضوع خلاف بين الجانبين كذلك. إن إهمال تحديد الأجل أعطى فرصة للقنصل لتأجيل دفع الإتاوة متذرعا بكون الظروف لم تسمح للفرنسيين بالاستقرار في التزامهم(76). بالنسبة للإدارة الجزائرية، فإن هؤلاء كانوا قد عادوا إلى نشاطهم منذ ربيع1802، وبالتالي فإن سنة الإعفاء تبدأ عند هذا التاريخ، وبحلول صيف سنة1803 تكون قد انتهت، للبدء في دفع اللزم في آجالها كل شهرين. لقد أبلغ القنصل بهذا

(73): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 7 بلوفيوز س10 (26 جانفي 1802).

(74): Primaudaie، ن.م. ص ص53-54 .

(75): أنظر أعلاه.

(76): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر36، تقرير القنصل الأول أغسطس 1803 .

الوقف وحاول هذا الأخير التملص، ولكن السلطات ردت على ذلك بحزم، فالفرنسيون دخلوا في التزاماتهم بالفعل عند هذا التاريخ. لقد وفرت لهم السلطات الجزائرية الحماية الكافية بتنظيم دوريات بحرية منتظمة لحراسة منطقة الامتيازات. لقد وضع الفرنسيون أمام خيارين: إما الاحتفاظ بالالتزام، وبالتالي البدء في دفع أقساط الإتاوة في آجالها، أو التخلي عنها. لقد أشعروا أن هناك من هو مستعد لدفع مبالغ أعلى بكثير من المبلغ المتواضع الذي يدفعونه. طلب القنصل تعليمات من حكومته بهذا الشأن(77)، وتم الاتفاق في النهاية على البدء في حساب آجال أقساط اللزم من شهر سبتمبر1803.

صعوبات أخرى نجمت عن هذا الوضع غير المستقر الذي عليه الامتيازات الإفريقية، والتي ستزداد حدة باختفاء التواجد البحري الفرنسي تماما في الساحة المتوسطية إثر تدمير الأسطول الفرنسي على يد الإنجليز عند الطرف الأغر في شهر أكتوبر 1805، والتي تتمثل في كساد المنتوجات الخاضعة لاحتكار هذه الهيئة وهي الشمع، والجلود والصوف. ومنذ ربيع 1804، طلبت الحكومة الجزائرية توضيحات رسمية حول هذه المسألة: هل في نية أصحاب الالتزام استغلال الامتياز كاملا كما كان الشأن في الماضي، وهو ما يستلزم استقبال السلع المعنية بالاحتكار، أم ينوون التخلي عنه. لأن بقاء هذه السلع بين أيدي المنتجين في حالة كساد يلحق بهم ضررا كبيرا لا يمكن لهم تحمله لمدة طويلة(78)، خاصة وأن هناك من يطلبها وبالتالي فإن تسويقها لا يشكل أية صعوبة. لقد وجد تانفيل نفسه أمام وضعية جد مقلقة. فالتنازل عن هاته السلع يجعلها تقع بين أيدي آخرين من بينهم أعداء فرنسا بدون شك، أواستقبالها، ولكن بأي طريق؟ وليس هناك تاجر فرنسي واحد في الجزائر يمكن أن توكل إليه مهمة اقتناء هاته السلع. لقد وجد الحل في النهاية بتكليف رعية جزائرية من اليهود، وهو إسرائيل سابورتيس الذي هو في نفس الوقت صنصال القنصلية الفرنسية(79) باستقبالها، كماكلف من جهة أخرى نائب القنصل بمدينة عنابة بالإشراف على هذه العملية(أي اقتناء السلع المحتكرة) وعلى نشاط صيد المرجان مؤقتا ريثما يتم تعيين هيئة تتولى إدارة شؤون الامتيازات، وهي الهيئة التي سوف لن ترى النور خلال هذه الفترة.

(77): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، باريس – الجزائر 14 فريمير س12 (4 ديسمبر 1803).

(78): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر 37، الجزائر – باريس 6 فاندمير س13 (17 أكتوبر 1804).

(79): كلمة الصنصال تعني السمسار، وهو الشخص الذي تخصص في الوساطة في المعاملات التي كانت تتم بين القنصليات الأوروبية وبين سكان البلاد، ويحق لكل قنصلية أوروبية اختيار أي شخص من أهل البلاد لاعتماده في هذه المهمة.

إن هذا الإجراء الذي اتخذه القنصل هو مجرد إجراء ترقيعي ظرفي لايحل المشكلة. فاختفاء التجار الفرنسيين في السوق الجزائرية خلال هذه الفترة، ألحق ضررا كبيرا بالمنتجين بالنسبة لمختلف السلع، وخاصة تلك التي يشملها الاحتكار في بايلك الشرق. حتى أن صيادي المرجان أنفسهم اضطروا، من أجل تصريف محصولهم، إلى قبول عرض الانجليز بهذا الخصوص، وهو العرض الذي رفضه نائب قنصل فرنسا بعنابة، وندد به تانفيل تنديدا شديدا[80]. فالمتعاملون الجدد الذين ظهروا في السوق الجزائرية كالاسبان واليهود، ركزوا نشاطهم على تجارة الحبوب والقمح منها بوجه خاص، نظرا لاشتداد الطلب عليه في الأسواق الأوروبية. وهو ما تعذر توفيره لتعويض مداخيل تسويق السلع الأخرى بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد، وحالة المجاعة التي شملت كل المناطق، والتي امتدت على مدى ثلاث سنوات، لتصل إلى ذروتها في عام 1805. هذا الوضع الاقتصادي الصعب الذي تجتازه البلاد، هو الذي يفسر إلحاح المسؤولين وطلبهم المتكرر بضرورة قدوم التجار الفرنسيين إلى الجزائر[81].

في لقاء له مع الداي يوم 8 مارس 1806، وعندما عبر هذا الأخير عن دهشته في كونه لم ير قنصل فرنسا يحرك ساكنا، ولم يقم بأية مبادرة من شأنها تخفيف وطأة المجاعة التي عانت منها البلاد في السنوات الماضية – مذكرا بالسلوك المخالف تماما لهذا الموقف الذي اتبعته الجزائر نحو فرنسا، عندما تعرضت لأزمة مشابهة – وجد القنصل فرصة ليقول كل ما لديه حول أسباب انحسار المبادلات التجارية بين البلدين، والآثار الناجمة عن ذلك بالنسبة للجزائر. ففي رأيه أن السبب في ذلك يعود إلى النظام الذي اتبعته الجزائر منذ بضع سنوات، والذي أضر بمصالحها قبل مصالح غيرها. فالتجارة الجزائرية لايمكن أن تزدهر في نظره بدون الاعتماد على التجار الفرنسيين. وهذا ماأكدته حسب اعتقاده التجربة الطويلة للعلاقات التجارية بين البلدين. فمنذ ثماني إلى عشر سنوات والتجارة الفرنسية تواجه مؤامرات ودسائس للقضاء عليها في هاته البلاد، كما أن «تسلط اليهود غير المحدود» على المبادلات الجزائرية، والذين

(80): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر، الجزائر – باريس 17 فريكتيدور س12 (4 سبتمبر 1804).
(81): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر – باريس 6 فاندمير س13 (27 أكتوبر 1803) كرر الداي مصطفى باشا هذا الطلب عدة مرات قبل اغتياله.

لايقبلون رؤية أي منافس لهم على الساحة. فاختفاء المبادلات، جعل من قدوم التجار الفرنسيين إلى الجزائر دون أي جدوى[82]، لاحظ القنصل من جهة أخرى أنه لا اليهود ولا الاسبان يستطيعون تعويض تجارة الواردات الفرنسية، كما لايمكن للانجليز تعويض الفرنسيين في هاته المكانة، فالسلع التي يأتون بها من جهات بعيدة تكلفتها غالية، والأثمان التي يعرضونها للسلع المحلية هي أقل من التي يشتريها بها الفرنسيون. إن وجهة نظر القنصل حول أسباب ركود المبادلات بين الجانبين هي ذات طابع تبريري، أكثر مماتعكس حقيقة الصعوبات الموضوعية التي تقف عائقا في طريق هذا النشاط. والتي تتمثل أساسا في الحصار البحري المحكم الذي يفرضه الانجليز. إلى درجة الاختناق على التجارة البحرية الفرنسية في المتوسط. استمع الداي أحمد باشا لوجهة نظر القنصل، باهتمام كبير. وأنهى اللقاء بالإلحاح مرة أخرى على ضرورة قدوم التجار الفرنسيين الذين سوف يجدون كل التسهيلات الضرورية للقيام بنشاطهم[83]. لم يظهر التجار الفرنسيون في الأسواق الجزائرية، كما ازدادت شؤون الامتيازات تدهورا في الشهور الموالية.

منذ بداية شهر أغسطس (1806)، اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات غير معهودة في الظروف العادية ضد صيادي المرجان في الامتيازات. تمثلت هاته في الاستيلاء على كمية من المرجان في مقر الشركة، قدرها القنصل تانفيل بمائة وأربعة وعشرين قنطارا (وزن مرسيليا). كما قامت بحجز جوازات ضباط مراكب الصيد وتسجيل أسماء أفراد طواقمها. ومن جهة أخرى، فقد قامت بتجريد مراكب الصيد من كل التجهيزات المزودة بها لمنعها من الإبحار ووضعتها تحت حراسة مشددة[84]. كما قامت بوضع جرد لكميات المرجان المحتجزة بدقة، ونصيب كل واحد من رياس المراكب منها، حيث قام كل واحد منهم بتحديد الكمية التي هي ملك له وسلم له وصل بذلك.

لم تتضح الأسباب التي جعلت السلطات الجزائرية تقدم على هذه الإجراءات

(82): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر، الجزائر – باريس 14 مارس 1806 . استشهد القنصل لتأكيد وجهة نظره بما وقع لتجار فرنسيين قدموا إلى الجزائر قبل ثلاث سنوات ومعهم سلعا من فرنسا يريدون استبدالها ببضائع من منتوجات البلاد. لكن اليهود سدوا الأبواب أمامهم، مدعما كلامه بما يكون نفطالي بوشناق قد قاله: «يقوم موتي باب الوادي قبل أن تخرج حبة واحدة من القمح».
(83): م.خ.ف/م.ق.ت، الجزائر38، الجزائر – باريس 19 مارس 1806 .
(84): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر38، تقرير نائب القنصل بعنابة لتانفيل مؤرخ في 6 سبتمبر 1806 .

سيفضل الفرنسيين إذا عرضوا مبلغا يزيد عن الذي يقترحه الانجليز(93). لم يكن منتظرا أن يقبل الفرنسيون دفع مثل هذا المبلغ نظرا للوضع المتردي الذي هي عليه، حيث أصبحت تشكل عبئا ماليا يثقل كاهل الخزينة الفرنسية، وليس عملية تجارية مربحة كما كانت في الماضي. لقد سبق لفرنسا أن قبلت دفع إتاوة تضاعفت قرابة أربع مرات دفعة واحدة، عندما كانت الامتيازات تدر أرباحا معتبرة على أصحابها. أما الآن وقد أصبحت عبئا على الخزينة، فلم يكن متوقعا أن يقبلوا دفع مثل هذا المبلغ، خاصة في ظروف الشلل الشبه التام الذي عليه التجارة البحرية الفرنسية في هذه الفترة.

لم تنتظر السلطات الجزائرية طويلا رد الحكومة الفرنسية على مقترحاتها الأخيرة. فبعد أيام قليلة من إبلاغ تانفيل بالعرض الانجليزي، قررت سحب الامتيازات الإفريقية من أيدي الفرنسيين ومنحها للانجليز في 02 جانفي 1807. لقد قبل هؤلاء دفع مبلغ خمسين ألف قرش اسباني كإتاوة سنوية، وهو ما يعادل ربع مليون فرنك. أي بزيادة قرابة مرة وثلث عن المبلغ الذي كان يدفعه الفرنسيون(94)، وفي يوم 05 جانفي 1807، نصب الرعية الاسباني اسكوديرو كوكيل للانجليز على الامتيازات الإفريقية. وطلب من تانفيل سحب السلع والمواد المختلفة الموجودة في مستودعات الشركة الفرنسية، وتسليم مفاتيح مقراتها للسلطات المحلية. لم يمنع رفض القنصل تسليم مفاتيح المقرات من وضع اليد عليها. واكتفى هذا الأخير بالاحتجاج والتسجيل بأن ممتلكات الشركة الفرنسية الموجودة في هذه المخازن تصل قيمتها إلى مائة ألف قرش اسباني(95).

أثناء التقارب المفاجئ الذي حدث بين القنصل وأقارب الداي أحمد باشا مع بداية سنة 1808، استغل تانفيل هذا الظرف الجديد، وحاول افتكاك الامتيازات الإفريقية من بين أيدي الانجليز. يبدو أنه وفق في مسعاه على ما يدعي، وأنه أقنع أحمد باشا الذي حرر له عقدا مختوما من طرفه، أعاد فيه الامتيازات الإفريقية للفرنسيين(96) لكن اغتيال الداي أحمد باشا يوم 7 نوفمبر (1808)، أضاع هاته

(93): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس 28 ديسمبر 1806 .
(94): انظر أعلاه.
(95): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس 7 جانفي 1806 .
(96): لم نعثر على نسخة من هذا العقد الذي يزعم تانفيل أنه حصل عليه من الداي أحمد باشا. فمبالغاته وفي بعض الأحيان كذبه يدركها كل من تصدى لدراسة مراسلاته.

الفرصة على الفرنسيين. وبالفعل، فقد استقبل طلب القنصل باستردادها بدهشة كبيرة، من طرف السلطات الجديدة التي خلفت حكومة الداي المتوفى. فهذه الأخيرة لم تهضم فكرة كون الداي السابق يجرأ على اتخاذ مثل هذا القرار غير القابل للتطبيق. لأن الامتيازات كانت بين أيدي الانجليز، وهؤلاء لم يخلوا بأي شرط من شروط العقد. لقد اتهمت القنصل في البداية بالتزوير، ثم قررت عرض المسألة على الديوان للبث فيها، باعتباره السلطة العليا المخول لها الحسم في مثل هذه المسائل(97)، لم يكن منتظرا من هاته الهيئة أن تبث لصالح عقد تحوم حوله شكوك كثيرة، على حساب اتفاق مستوفي لجميع شروط العقد.

لم تعر السلطات الفرنسية أي اهتمام لموضوع الامتيازات الإفريقية بعد هذا التاريخ. كما أنها لم تساير قنصلها في النظر إليها كحق «أبدي» منح لفرنسا من طرف السلطان العثماني. فما عدا مسألة «منزل عنابة» الذي أوصى تانفيل نائبه، عند خروجه في إجازة طويلة، بالعمل كل ما في وسعه من أجل استرداده «لما له من علاقة بالشرف الوطني(98)»، فإن فرنسا أظهرت عزوفا عنها بعد هذا التاريخ. فخلال سنة 1810 لمح وكيل الحرج لنائب القنصل بإمكانية استرداد فرنسا للالتزام، إذا رضيت بدفع إتاوة أعلى قليلا مما كانت تدفعه في الماضي، لكن العون الفرنسي لم يظهر أي حماس نحو هذا العرض(99). ومن ناحية أخرى فإن التعليمات التي زود بها تانفيل عند عودته للجزائر في عام 1811 لم تتضمن أي شيء عن موضوع الامتيازات(100)، كما أن عريضة التظلمات التي قدمتها فرنسا للباب العالي طالبة وساطته لدى الجزائر لم تضمنها طلب استرداد الامتيازات الإفريقية(101).

4 – رد الالتزام الإفريقي لفرنسا:

إن سقوط نابليون، وعودة أسرة البوربون للتربع من جديد على عرش فرنسا، يمثل فصلا جديدا في العلاقات الفرنسية الجزائرية. فبالرغم من المشاكل العديدة التي كانت تتخبط فيها في هذه الفترة، كوطأة الاحتلال الأجنبي، والغرامة المالية الثقيلة

(97): م.خ.ف/م.ق.ت، الجزائر39، الجزائر – باريس 8 ديسمبر 1808 .
(98): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 18 نوفمبر 1809 .
(99): م.خ.ف/م.ق.ت، الجزائر40، الجزائر – باريس 6 فبراير 1810 .
(100): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، تعليمات القنصل تانفيل، فونتنبلو 10 نوفمبر 1810 .
(101): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر، تاريخ العريضة.

التي فرضت عليها في شكل التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحروب التي تسببت فيها، إلى جانب الصعوبات الداخلية التي كانت تقف في وجه النظام الجديد الذي عاد إلى حكم البلاد وفي عربة الأجانب»، ومع ذلك فإن هذا لم يصرف فرنسا عن الاهتمام بملف العلاقات مع الجزائر. ومما يلفت الانتباه بهذا الصدد، هو كون هذا الملف حظي باهتمام كبير وعناية خاصة من طرف المسؤولين الجدد، مما يوحي بأنه أدرج ضمن قائمة المسائل ذات الأولوية التي تتطلب تصفيتها وإزالة المصاعب والنزاعات التي علقت بها خلال الفترة السابقة(102).

في إطار هذا الانشغال عاد اهتمام الحكومة الفرنسية من جديد بمسألة الامتيازات الإفريقية. فبعد أقل من شهرين من عودة الملكية، أبلغ القنصل تانفيل بأن هناك احتمال بتخلي الإنجليز عن الالتزام، لأنهم لم يعودوا في حاجة إليه بعد انتهاء الحرب. والدافع الذي جعلهم يقبلون دفع إتاوة مرتفعة، والتمثل في الحصول على المواد الماشية لقواتهم البحرية والبرية لم يعد قائما، وأن الانفتاح الذي قامت به الإدارة الجزائرية في اتجاهه حول هذه المسألة يؤكد هذا الاحتمال، عندما عبرت عن رغبتها في أن ترى الفرنسيين يطلبون استرداد الالتزام(103). أوصت باريس قنصلها بعدم التسرع، وعدم إظهار الرغبة في قبول هذا العرض، والاكتفاء فقط بسماع الاقتراحات وتبليغ الحكومة بها. فالتوجيه الذي أعطي للقنصل بهذا الصدد، لا يعني العزوف عن الموضوع، بقدر ما كان يهدف إلى الضغط على الطرف الآخر لكي لا يطالب بإتاوة مرتفعة.

فالظروف التي عاشتها فرنسا خلال سنة 1814 وفي منتصف سنة 1816 لم تكن ملائمة لمتابعة موضوع الامتيازات، خاصة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين. وبالفعل ففي بداية خريف 1814، قررت الحكومة الجزائرية ترحيل القنصل تانفيل التي لم تعد تصرفاته محتملة في نظرها. وعلى مستوى باريس فإن مصداقية هذا الأخير كانت قد تزعزعت حتى قبل سقوط نابليون، حيث بدأت مصالح الخارجية تراقب حساباته عند نهاية شهر ديسمبر 1813(104)، ويبدو أن التغيير الذي

(102): انظر أعلاه.
(103): م.ع. ف.أ.م ف.ت. الجزائر 41، الجزائر - باريس 3 جوان 1814.
(104): م.ع. ف.أ.م ف.ت. الجزائر 41، الجزائر - باريس 10 ديسمبر 1813. يحتوي هذا السجل على تقارير تتعلق بالتسيير المالي للقنصلية وحسابات القنصل تانفيل خاصة ذلك التقرير الطويل الذي أعد عند نهاية هذه السنة (1813) والذي يغطي ورقات 120-149 من السجل 41.

حدث في قمة هرم السلطة في فرنسا في شهر أفريل 1814 أجل موضوع استدعائه لبضعة أشهر أخرى، والتي في أثنائها قررت السلطات الجزائرية ترحيله عن البلاد. لقد تم استخلافه من طرف القنصل بيير دوفال، الذي سوف لن يلتحق بمنصبه الجديد إلا عند نهاية شهر فبراير من سنة 1816.

من بين التعليمات التي زود بها القنصل الجديد هي: بذل كل ما في وسعه لإقناع المسؤولين في الجزائر برد الامتيازات الإفريقية للفرنسيين، استنادا لكون الجزائر كانت قد التزمت بردها إليهم في الاتفاق المبرم سنة 1801، إلى جانب اتفاقات أخرى سابقة تسمح باستغلال الالتزام(105)، كانت الجزائر قد ردتها فعلا، واستغل الفرنسيون الالتزام حتى نهاية 1806. وسحبت منهم عندما رفضوا دفع مبلغ الإتاوة الجديد. إن هذا الادعاء الفرنسي البريء في مظهره كما بدا للسلطات الجزائرية، يخفي في حقيقة الأمر موقف كون هؤلاء يعتبرون الاتفاقات المبرمة مع الجزائر لها مفعول أبدي غير قابلة للإلغاء ولا حتى للتعديل. وهو ما سوف يشكل مصدرا جديدا لتوتر العلاقات بين البلدين في السنوات القادمة. ويبدو من جهة أخرى أن المسؤولين الجزائريين لم يحملوا هذا الادعاء محملا سيئا، بل اعتبروه مجرد تذكير للتعبير عن قدم الصداقة القائمة بين البلدين. هذا ما يوحي به ردود فعل هؤلاء إزاء مساعي دوفال المتكررة وإلحاحاته المتواصلة لاسترداد الالتزام.

لقد كانت هناك مصاعب تقف في وجه هذا الطلب، فالامتيازات هي الآن بين أيدي الانجليز، وهؤلاء لم يقوموا بأي عمل من شأنه الإخلال بالعقد المبرم يمكن أن يتخذ كذريعة لسحبها منهم.

ومما يجب تسجيله بهذا الصدد، هو أن هناك بعض المسؤولين في قمة هرم السلطة لم يكونوا مرتاحين كثيرا للجانب الانجليزي. لمسنا هذا الشعور لدى بعض هؤلاء منذ السنة الأولى من بدء الانجليز في استغلال الالتزام. ونلمسه الآن لدى المسؤولين الجدد الذين خلفوهم في مناصبهم. فالداي عمر باشا، وكذلك الخزناجي الذي عينه، ووكيل الحرج يتقاسمون شعور عدم الارتياح للانجليز الذي كان لدى كل من الحاج علي باشا ووزيره الأول، وكذا وزيره للخارجية. لم نتبين سبب هذا الشعور(106)، فهؤلاء المسؤولون كانوا يجيبون دوفال عن إلحاحاته بكونهم سوف

(105): م.ع. ف.أ.م ف.ت. الجزائر 42، تعليمات دوفال باريس 25 أكتوبر 1815.
(106): فالمراسلات الديبلوماسية الإنجليزية المتعلقة بهذه الفترة والتي لم تتح لنا الفرصة لاستطلاعها قد تحمل الإجابة عن سبب هذا الضغط نحو الإنجليز.

يقومون بترضية فرنسا في أول فرصة تتاح لذلك. كما صرح الداي عمر باشا للقنصل في إحدى المرات، بأنه سوف يقوم بافتعال الظرف الملائم، وإن ذلك سوف لن يطول كثيرا(107).

وبالفعل، ففي يوم 3 سبتمبر (1816)، أي بعد أقل من أسبوع من الغارة الانجليزية ضد العاصمة، وحرق الأسطول في الميناء غدرا، أبلغت السلطات الجزائرية القنصل ماكدونالد بقرارها المتعلق بسحب الالتزام من الانجليز، وإلغاء التعاقد بشأنه معهم(108). فالحجة التي تذرعت بها الحكومة لتبرير هذا الموقف، هي كون الالتزام كان السبب الرئيسي في القطيعة التي حدثت مؤخرا بين الطرفين، وأنه لم يعد يمثل أية منفعة بالنسبة للانجليز(108).

انتظر دوفال بقلق الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بعرض رد الالتزام للفرنسيين. وطال هذا الانتظار ليستمر حتى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر (1816). ويبدو أن السلطات الجزائرية قد ترددت كثيرا قبل أن تقدم على هذه الخطوة، وبالفعل، فإن الداي عمر باشا كان يريد أن تقوم الإدارة الجزائرية نفسها باستغلال هذا المورد، لكنه تراجع عن هذه الفكرة، إما لكونه وجد معارضة لها من طرف عناصر نافذة في السلطة، خاصة وأن وضعه المعنوي لم يكن على ما يرام، حيث اعتبر بكونه المسؤول عن الكارثة التي حاقت بالأسطول في الميناء بسبب الأوامر التي أعطاها بعدم إطلاق النار إلا بأمر مباشر منه، أم لكونه اعتبر كون الإدارة الجزائرية في المستوى الذي هي عليه تنظيميا وبشريا لن تنجح في إدارة الالتزام الذي يمثل موردا هاما للخزينة، خاصة في هذا الظرف الصعب، الذي توالت فيه على البلاد نكبات متتالية، ومن كل نوع. كما ترددت فكرة إمكانية منح الالتزام لباي قسنطينة بصفة شخصية. لقد تقدم هو نفسه بطلب في هذا الاتجاه، وعرض دفع إتاوة تزيد عن المبلغ الذي كان يدفعه الانجليز. لم تتضح الأسباب التي جعلت الإدارة تستبعد هذا الاقتراح، في الوقت الذي عرضت على التاجر يعقوب بكري أخذ الالتزام باسمه الشخصي أو باسم الطائفة اليهودية في الجزائر. لكن هذا الأخير رفض العرض لأسباب سياسية على ما يبدو(109)، ذلك أن المفاوضات مع فرنسا

(107): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 نوفمبر 1806 .
(108): المصدر السابق. ذكر بعض المؤلفين مثل (Primaudaie د.م.). أن الإنجليز هم الذين تخلوا عن الالتزام عندما رفضت الجزائر منحهم امتياز بناء قاعدة بحرية في المنطقة. والواقع كما أكدته المراسلات الدبلوماسية هو أن الالتزام سحب منهم وأنهم لم يتمكنوا من المطالبة باسترداده في السنوات التالية.
(109): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 نوفمبر 1816 .

لتسوية مشكلة ديونه كانت قد اقتربت من نهايتها عند هذا التاريخ(110)، ويخشى إن قبل العرض الذي اقترح عليه أن يعتبر الفرنسيون، مع حساسيتهم المفرطة نحوه، أن ذلك مساسا بمصالحهم مما قد يدفعهم إلى تأجيل تصفية هذه الديون مرة أخرى. ومن جهة أخرى، فإن قنصل نابولي، بمجرد وصوله إلى الجزائر، بعد عقد الصلح مباشرة بين البلدين بواسطة انجلترا، أبدى استعداد بلاده للدخول في الالتزام، غير أن عرضه لم يرض الإدارة الجزائرية. ذلك أن نابولي كانت تريد الحصول على امتياز صيد المرجان فقط، دون العناصر التجارية الملحقة به، والجزائر من جهتها لاتريد الفصل بين العنصرين لأسباب مالية(111) وبعد تردد طويل تقرر الانفتاح في اتجاه فرنسا.

ففي يوم 18 نوفمبر (1816) استدعي ترجمان القنصلية الفرنسية لمقر الحكومة، ليسأل فيما إذا كان القنصل له صلاحيات عقد اتفاق بشأن الالتزام، رد هذا الأخير بالإيجاب، وبدأت المفاوضات بين الطرفين حول الموضوع. في لقاءاته المتعددة مع المسؤولين، بذل دوفال كل ما في وسعه لتثبيت فكرة كون الامتيازات لن تكون مفيدة للجزائر إلا إذا منحت لفرنسا. وبالتالي فإن أحسن عمل تقوم به لمصلحتها هو أن تردها لفرنسا. فهذا من أجل رفاهيتها وتنمية مواردها، وكذلك من أجل الاستقرار السياسي لحكومتها. لم يعلق الخزناجي الذي كان يصغي باهتمام على كلام القنصل، واكتفى بالتأكيد على مدى حاجة الجزائر إلى هذا المورد، وخاصة في هاته الظروف الصعبة التي تجتازها البلاد، والمصاريف الضخمة الناجمة عن هذا الوضع، الذي يتحتم على الحكومة تحمله. ولتوضيح السبب الذي جعل الحكومة تقرر رفع مبلغ الإتاوة، شرح الخزناجي للقنصل كيف أنه في الماضي كان قسم كبير من الإتاوة يخصص لرواتب الجند، أما وقد ارتفعت هذه الرواتب بمقدار الضعف(112)، بسبب ارتفاع الأسعار الذي هو ظاهرة عامة في جميع البلدان، فلم يكن هناك بد من رفع مبلغ الإتاوة الذي تقرر عند نهاية عام1806 والذي على إثره تخلت فرنسا عن الالتزام. لقد عرض الخزناجي على القنصل إمكانية استرداد فرنسا للامتيازات إذا ما قبلت دفع مبلغ خمسين ألف قرش اسباني كإتاوة سنوية. لاحظ

(110): أنظر أدناه.
(111): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 نوفمبر 1816 .
(112): رفعت رواتب الجند في بداية عهد أحمد باشا (1805) بنسبة مائة في المائة: فمن 8 ريالات ثقيلة كل شهرين الى 16 ريالا ثقيلا، والريال الثقيل، أو ريال الراتب كما كان يسمى يساوي 30 موزونة أي مائتي ريال بوجو وربع.

دوفال للخزناجي أن مبلغ الإتاوة عندما يدفع بالقرش الاسباني (عينا) أصبح يفوق ما كان يدفعه الانجليز من الناحية العملية. لأن الاتفاق مع هؤلاء، كان ينص على أن قيمة القرش الاسباني بالعملة الحسابية الجزائرية هي خمس بطاقة شيك، أما الآن فإن قيمة هذه الأخيرة قد انخفضت بمعدل الخمس، حيث أصبح ستة منها تساوي قرش اسباني واحد. وهو ما يعني أن المبلغ المطلوب من الفرنسيين يفوق الذي كان يستخلص من الانجليز بنسبة عشرين في المائة[113]. ردّ الخزناجي على القنصل، أن هذه هي كلمته الأخيرة، وعلى فرنسا أن تقرر ما تراه مناسبا لها، علق القنصل على موقف الخزناجي بأن «جلالته على استعداد للمساهمة في تخفيف هذه الضائقة على الجزائر، ولكن ليس على حساب رعاياه»[114]. قد يبدو هذا التعليق مبهما وغير واضح، ولكن عندما يربط بما سيأتي يتضح مدلوله. وبالفعل، فالتعليق هو عبارة عن مدخل للمقولة الجديدة التي سيدعو إليها دوفال في البداية بكل إلحاح، إلى درجة أنه سيقنع حكومة بلاده لتتبناها فيما بعدو لتصبح عنصرا ثابتا في سياستها نحو الجزائر خلال العقد الثالث من هذا القرن.

ترتكز ادعاءات القنصل على كون الالتزام منح للفرنسيين في إطار معاهدات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا، وخاصة معاهدة سنة1604 حيث تم التنصيص صراحة على منح الفرنسيين حق صيد المرجان على ساحل شتورة حتى طبرقة، واحتكار التجارة في هذا الجزء من البلاد. ومن جهة أخرى، وحسب رأيه فإن المعاهدات المبرمة بين فرنسا والجزائر نصت هي الأخرى من جهتها على التزام الجزائر بتطبيق ترتيبات المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية، والتي ستبرمها مع فرنسا في المستقبل. ويلاحظ بهذا الصدد أن دوفال يتعامل مع وقائع التاريخ، وخاصة وقائع العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها في القرن السادس عشر، باستخفاف كبير. إما لكونه يجهل بنياتها وتفاعلاتها وبالتالي نتائجها، وإما أراد أن يفصلها ويخيطها حسب المقاس الذي يريده.

لن نتوقف عند التشويهات التي ألصقها عمدا أوجهلا بهذه الوقائع هنا[115]، وإنما سنكتفي بعرضها، وكذا عرض وجهة نظر المسؤولين الجزائريين بقدر ما تسمح

(113): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 28 نوفمبر 1816 .
(114): نفس المصدر.
(115): لأخذ نظرة عامة حول العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ القرن السادس عشر حتى سنة 1830، راجع دراستنا تحت عنوان: معاهدات....

به حالة الوثائق المتاحة. ويلاحظ من جهة أخرى، أن هذه الأطروحة لم تكن جديدة تماما، وليس دوفال هو الذي ابتدعها، لقد كانت تظهر بين الحين والآخر خلال القرن السابع عشر، لتختفي نهائيا عند نهايته أمام الحقائق الجارية. فقد لاحظنا أنه قبل بضع سنوات فقط حاول القنصل تانفيل ترويجها من جديد، ولكنه فشل في إقناع حتى مسؤوليه بها. فدور دوفال يتميز فقط بالدعوة لها وبإلحاح مستمر ودون كلل. لقد ساعدت الظروف السياسية العامة في أوروبا على جعل الحكومة الفرنسية تختار في النهاية الانزلاق إلى هذه الأطروحة والتموقع فيها.

لم يكتف دوفال بعرض هذه النظرة أمام الخزناجي، وإنما أكملها بتوجيه تهديد شبه سافر، وعندما أردف موجها كلامه للخزناجي أنه يجب عليه أن لايندهش «إذا قامت الحكومة الفرنسية بالإعلان أمام الملأ بكون صيد المرجان هو حق لها غير قابل للتنازل بمقتضى المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية، وقيام مائة وبضع مراكب صيد فرنسي بارتياد هذه المناطق لصيد المرجان تحت حراسة السفن الحربية الفرنسية»[116]. علق الخزناجي على هذا التهديد بأنه لايعتقد أن فرنسا تتصرف بهذه الطريقة إلى هذا الحد، مردفا أنه يمكن أن يكون السلطان قد رخص للفرنسيين بصيد المرجان في هذه المناطق في الماضي البعيد، عندما كان هو نفسه الذي يدفع رواتب جند الجزائر، أما وأن الدولة العثمانية قد تركت الجزائر وشأنها منذ وقت طويل «وأن هاته أصبحت حرة في إدارة شؤونها وتدبير أمورها وفق ما تراه في مصلحتها، فصيد المرجان وتجارة الالتزام تمثل موردا هاما بالنسبة للخزينة تساعد الحكومة في تحمل بعض الأعباء الملقاة على عاتقها. فأسعار كل المواد قد ارتفعت في كل مكان منذ بضع سنوات وفي الجزائر على وجه الخصوص، مما يستوجب استغلال كل الموارد المتاحة»[117]. وعندما استقبل القنصل من طرف الداي أكد له موقف الخزناجي بكيفية قاطعة: إذا كانت فرنسا تريد استرداد الالتزام، فعليها أن تدفع مبلغ خمسين ألف قرش اسباني، وإلا تعلن صراحة بأنها ليست معنية، وأنه ينتظر جوابها في أجل لايتعدى ثلاثة أشهر بدءا من تاريخ هذا اليوم (21 نوفمبر) وخلال هذا اللقاء كرر القنصل أطروحته حول حقوق فرنسا «التاريخية» في استغلال الالتزام أمام الداي، الذي

(116): م.خ.ث/م.ف.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 23 نوفمبر 1816 .
(117): م.خ.ث/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 نوفمبر 1816 .

اكتفى بالاستماع دون أن يعلق في هذه المقابلة على هذا الموضوع(118).

في المراسلة التي وجهتها باريس لدوفال عند نهاية شهر فبراير (1817)، أبلغته أنها كلفت سفيرها بالقسطنطينية للقيام بمساعي لدى السلطات العثمانية من أجل الوساطة لدى الجزائر، لتمكين فرنسا من استرداد الالتزام بدون شروط، على اعتبار أن السلطان هو الذي منح هذا الحق لها في عام1604 (119). ومن أجل كسب الوقت، في انتظار ما سوف يسفر عنه هذا المسعى، ونظرا لكون الجزائر قد حددت أجلا لتبليغها بالقرار النهائي، والذي هو الآن عند نهايته، فإن باريس رخصت لدوفال بإبرام اتفاق مؤقت لمدة سنة مع الإدارة الجزائرية، كما أبلغته بتوجيهاتها بخصوص محتوى هذا الاتفاق.

على القنصل السهر على أن يشمل هذا التعاقد الجديد كل الامتيازات التي تضمنتها المعاهدات السابقة حول هذه المسألة من جهة، وأن لايلزم فرنسا بدفع إتاوة أعلى مما كان يدفعه الانجليز من جهة ثانية. وإلى جانب هذا فعليه الحصول على تعهد من الطرف الآخر بعدم اعتبار هذه الإتاوة المؤقتة حجة ومبررا للمطالبة بمبلغ مماثل عند التفاوض لعقد اتفاق نهائي فيما بعد. لأنه سيتم تحديد مبلغها بالتراضي «نظرا لحقوقنا الناجمة عن ملكيتنا القديمة لها (الامتيازات الإفريقية) بمقتضى معاهداتنا مع الدولة العثمانية ومع الجزائر»(120)، وترى باريس أنه من المستحسن أن يتضمن الاتفاق المؤقت تعهد الجزائر بتسليم الالتزام لفرنسا بالمبلغ المتفق عليه «مع ربط ذلك وتقييده بموافقتنا عليه».

لم يجد اقتراح عقد اتفاق مؤقت أي استحسان لدى الإدارة الجزائرية. هذا ما استخلصه القنصل دوفال على إثر لقاءاته مع المسؤولين: الخزناجي ووكيل الحرج على الخصوص ولكي يتأكد أكثر طلب مقابلة الداي. لقد ابتدره هذا الأخير بأن صرح له أنه عقب استطلاعه واستفساراته عن طبيعة المؤسسات الأوروبية في الامتيازات الإفريقية، تأكد لديه أنه لم يكن لفرنسا أي حق فيها بأي وجه من الوجوه. وأن هذا الالتزام منح مرات عديدة للانجليز الذين استغلوه بدورهم مدة طويلة، ومن جهة أخرى فإنه قام بتصفح المعاهدات المبرمة مع الوكالة الإفريقية، وتبين له أن هذه العقود تضمنت عدة صيغ متتالية حسب توالي السنين، وأنه كثيرا

(118): نفس المصدر.

(119): م.ع.ف/م.ل.ث. الجزائر42، الجزائر – باريس 21 فبراير 1816 .

(120): م.ع.ف/م.ل.ث. الجزائر43، الجزائر – باريس 25 فبراير 1817 .

ما تم تعديل بنود منها وإلغاء بنود أخرى حسب ما تفرضه مصالح الطرف المانح، مذكرا من جهة أخرى، أنه خلال المدة الأخيرة عدلت الترتيبات المالية لهذه المعاهدات مرة في سنة1790، ومرة أخرى في عام 1806 حيث رفع مبلغ الإتاوة إلى خمسين ألف قرش اسباني، والذي بسبب ذلك تخلت فرنسا عن الالتزام ومنح للانجليز. وأضاف الداي عمر باشا، أنه كان يعتقد أنه بالنظر للطلب المتكرر والإلحاح الذي كان يبديه القنصل لاسترداد الالتزام، أن فرنسا على استعداد لدفع ثمن أعلى مما كان يدفعه الانجليز، مما جعله يفاجأ بالموقف الذي يبديه الآن. عمد دوفال في جوابه إلى التلويح بالتهديد الشبه السافر مرة أخرى، مذكرا أن سبب النزاع الذي وقع بين فرنسا والجزائر على عهد لويس الرابع عشر (خلال الثمانينيات من القرن السابع عشر) كان حسب زعمه بسبب الامتيازات الإفريقية، وأن هذا النزاع وضع له حد عندما دخلت فرنسا في الالتزام من جديد «وأنه من الحكمة تجنب الوقوع في مثل هذا الوضع»(121). رد الداي وبلهجة حازمة أنه لايجب التفكير في عقد اتفاق مؤقت، وعلى فرنسا أن تبعد هذه الفكرة نهائيا عن خاطرها.

في يوم 14 مارس (1817) استدعي القنصل لمقابلة الداي، ليعلن له أنه جمع الديوان يوم أمس للتداول حول مسألة الالتزام، وأن هذا الأخير عبر عن رغبته في تفضيل فرنسا عن غيرها وبالشروط التي كان الانجليز يستغلونه بها مع إضافة مبلغ ضئيل حدده الداي بثلاثة آلاف قرش اسباني، كما ألفت انتباه القنصل إلى أن الإتاوة التي كان الانجليز يدفعونها لبايلك قسنطينة، والتي مقدارها ثمانية عشر ألف ريال بوجو، يجب أن تؤدي إليه كاملة، ولاينتقص منها أي شيء. كما أشعره من ناحية أخرى أن مينائي جيجل والقل لم يعودوا مفتوحين للتجارة الأوروبية. وأن منتوجات هذه المناطق أصبحت تسوق إلى مدينة عنابة حيث يمكن اقتناؤها. واختتم المقابلة بتقديم نصيحة للقنصل بقبول العرض في أقرب الآجال، لأنه سوف لن ينتظر إلى ما لانهاية(122).

(121): إن الإشارة إلى هذه الوقائع التاريخية كما أثارها القنصل لاتعكس الحقيقة التاريخية كما جرت. فالسبب الرئيسي لنشوب هذا الصراع كان إصرار لويس الرابع عشر على تطبيق ترتيبات المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الدولة العثمانية في الجزائر، ورفض هذه الأخيرة لهذا الطلب، ومن جهة أخرى فإن الجزائر هي التي كانت تطالب في هذه الفترة بضرورة الفصل بين العلاقات التجارية والعلاقات السياسية. وتبنت هذا الموقف ووضعوا في المعاهدات التي أبرمتها مع فرنسا خلال هذا القرن. وفرنسا أخيرا هي التي سعت لوضع حد للحرب بين البلدين دون أن تحقق أي هدف من الأهداف التي من أجلها شنت الحرب، ولصالح الجزائر.

(122): م.ع.ف/م.ل.ث. الجزائر43، الجزائر – باريس 29 مارس 1817 .

الذي تفاوض بشأنه لإبرام اتفاق شهر مارس المنصرم على عهد الداي عمر باشا. لقد وجد هذا الأخير بشكل كل ما في مستطاعه لإقناع علي خوجة بإقرار الاتفاق وبالفعل فقد استمع مع الداي وبصفة سرية كيفية معالجة هذه المسألة التي أصبحت مشكلة بسبب إلحاح الأخير على سحب الأموال وتمسك الفرنسيين بالاتفاق الموقع مع عمر باشا(135).

وقبل أن يتم الحسم في المسألة جرى استعجاله عن الموقف، رأسا على عقب. فقد اكتشف دوفال أن مستشار القنصلية الفرنسية وهو رجل يهودي يدعى [illegible] له علاقة قوية مع شخص يدعى شالوم، وأن هذا الأخير هو المتكفل بالمعاملات التجارية لدى شركة الخواجة مصطفى، أي القاضي المالكي. وهذا الأخير هو أب زوجة الداي علي خوجة. لقد وجد دوفال هذه العلاقة بوثيقة سرية [illegible] عليه منكبا فوق ما كان يحيكه ضد بعد مشاورته مع الوسيط لدى الداي لإقناعه بإقرار الاتفاق حول الامتيازات الإفريقية، وإنه أخذه بإعادة العمل بترتيبات معاهدة شهر مارس مقابل منحه عن حرك يقضي بقيام فرنسا بتقديم سفينة حربية كبيرة في شكل هدية للداي(136)، عرض هذا الاتفاق الجديد على الديوان في اجتماع عقده يوم 23 أكتوبر 1817، وتمت المصادقة عليه بدون أي اعتراض. وعند استقباله لدوفال غداة هذه المصادقة أشعر علي خوجة القنصل بأنه ينتظر وصول سفينة حربية كبيرة وجميلة بطراز العصر وفي أقرب الآجال، لأن مياهه أصبحت مرغوبة فيها(137).

يمكن معاينة حجم الضرر الذي لحق بالخزينة الجزائرية من جراء هذه التسوية بمقارنة مبلغ الإتاوة المستحقة بمقتضى اتفاق مارس الماضي وهذا الاتفاق الأخير. مبلغ الإتاوة الإجمالي المستحق للخزينة التركية وخزينة بايلك الشرق في الاتفاق الأول يقدر بحوالي ثلاثمائة ألف فرنك. أما بالنسبة لهذا الاتفاق الأخير فإنه لا يتعدى ثمانين ألف فرنك(138)، ومن جهة أخرى، فإنه إذا أخذ بعين الاعتبار انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة لكل العملات في هذه الفترة بالنظر لما كانت عليه في سنة 1790 وارتفاع أسعار جميع المواد في كل البلدان،

(135) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 42، الجزائر - باريس 27 سبتمبر 1817

(136) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 42، الجزائر - باريس 25 أكتوبر 1817

(137) المصدر السابق.

(138) نفس المصدر.

فإنه يتبين أن القيمة الحقيقية للإتاوة في هذا الاتفاق قد انخفضت بنسبة حوالي 85 بالمائة على ما كانت عليه في اتفاق سنة 1790.

وما يجب ملاحظته بهذا الصدد، هو تسجيل مدى الضرر الذي يلحق بمصالح الدولة عندما تختلط فيه بالمصالح المالية على مستوى العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1790، سجلت حادثتان من هذا النوع الأولى في سنة 1803 على عهد أحمد باشا(132)، والحادثة الثانية هي هذه. مع ملاحظة أن الأولى لم تلحق أي ضرر مادي بالخزينة بسبب اختفاء أحمد باشا بعد وقت قصير من جهة، وكون التعاقد إن وقع فعلا، قد تم بطريقة سرية من جهة ثانية. مما سهل للديوان عملية التحلل منه، خاصة وأن الأموال كانت في تلك الفترة بين أيدي [illegible]. أما في هذه المرة فإن الاتفاق عرض على الديوان الذي صادق عليه، والامتيازات الإفريقية هي بين أيدي الفرنسيين. مما سوف يشكل عقبة كبيرة أمام الإدارة الجزائرية لإصلاح هذا الضرر. ونجهل من ناحية أخرى المبالغ التي قدمها دوفال كرشاوي للحصول على هذه الصفقة. فالحظ كان هو الآخر إلى جانبه. فلم يحدث هناك تغيير في قمة السلطة في فرنسا استوجبت تصفح مراسلاته ومراقبة حساباته كما كان الشأن بالنسبة لسلفه السيء الحظ ديبوا تانفيل، والذي تم عنه تجريده من ممتلكاته الشخصية، مما جعله يعاني من وطأة الاحتياج التي قد تكون سببا في التعجيل بوفاته(133).

لايمكن التكهن بما سيكون عليه موقف الداي علي خوجة، وكيف سيتصرف عندما يتبين له أن الفرنسيين لم يوفوا بعهدهم. وبالفعل، فبعد خمسة أشهر من توقيع الاتفاق، لم يبد هؤلاء أي استعداد في هذا الاتجاه. كما أن وزير البحرية في فرنسا عارض الفكرة من أساسها معارضة شديدة. لقد أرسلت تعليماته إلى القنصل من أجل العمل في اتجاه تمييع هذا الطلب، وإسدال ستار النسيان عليه، حتى وإن تطلب الأمر تقديم الرشاوي للمسؤولين إن تيسر ذلك(134).

(132) أنظر أعلاه.

(133) توفي ديبوا تانفيل في أواخر عام 1818 تاركا وراءه زوجة وأربعة أطفال بدون مورد وفي حالة احتياج شديد، لأن ممتلكاته كانت تحت الحجز وحقه في منحة كموظف قديم معلق، مما جعل أسرته ترفع دعوى أمام القضاء للاستفادة من حقها في هذه المنحة. م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 44، الجزائر - باريس 12 ديسمبر 1818

(134) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 43، الجزائر - باريس 14 ماي 1818

توفي الداي علي خوجة في أواخر شهر فبراير 1818 على إثر إصابته بداء الكوليرا، الذي اجتاح العاصمة في هذه الفترة، قبل أن يتمكن من إنجاز برنامجه الإصلاحي الواسع الذي كان يطمح إلى تنفيذه. خلفه على كرسي الدايلكية الحاج حسين خوجة، الذي كان يشغل منصب خوجة الخيل، - أي وزير الداخلية - على عهد عمر باشا.

من بين الانشغالات ذات الأولوية بالنسبة للداي الجديد،هي إصلاح الخلل الذي وقع من جراء الاتفاق الأخير مع فرنسا حول الامتيازات الإفريقية.

ففي يوم أفريل 1818، أبلغ الخزناجي ترجمان القنصلية الفرنسية أن هناك اتفاق وقع بين البلدين في 15 مارس من السنة الماضية، وأن الداي علي خوجة علق تنفيذه، وأعاد العمل باتفاق جوان 1790، والذي كان مشروطا بتقديم سفينة حربية كبيرة للجزائر. فهذا الشرط لم يتحقق، ومن ناحية أخرى فإن الداي يرى أن هذا الاتفاق لايتماشى مع مصلحة الجزائر، وبالتالي فإنه يتحتم العودة إلى العمل بالاتفاق الأول، واعتبار الاتفاق الأخير مع علي خوجة لاغيا. طلب دوفال مقابلة الخزناجي لتوضيح الموقف، وخلال هذا اللقاء الذي احتد فيه النقاش بين الرجلين، أعلن القنصل أن الوعد بتقديم سفينة حربية ليس شرطا مقيدا في الاتفاق، وبالتالي فإن ما وقع هو إعادة العمل بترتيبات العقد المبرم سنة 1790، دون قيد أوشرط. مضيفا أن ما تم يستند على أساس مشروع، ويرتكز على قاعدة متينة بالنظر للحقوق التاريخية لفرنسا في الامتيازات، مكملا عرضه أمام الخزناجي بالتلويح، بطريق غير مباشر، باستعمال القوة عند الضرورة من أجل إثبات هذا الحق. كما لاحظ أن الداي الجديد أقر ولبث هذا الاتفاق الجديد وصادق عليه والتراجع عنه وإلغاؤه من شأنه أن يلحق ضررا بسمعة الجزائر نفسها[135]، رد الخزناجي على ادعاءات القنصل في حق فرنسا في الامتيازات بكونه ادعاء باطل لايستند على أي أساس، وأن الاتفاق نفسه يفتقر إلى مشروعية كونه غير واقعي بالنظر للتغير الذي طرأ على الوضعية الاقتصادية في مجملها، وانخفاض قيمة جميع العملات، وانتهى اللقاء دون أن يسفر عن أية نتيجة.

(135): م.ع.د/م.ق.ت. الجزائر - باريس 30 أفريل 1818 .

يلاحظ من ناحية أخرى بأن كلا من الطرفين كان يتهيأ لتقديم تنازل من أجل الوصول إلى اتفاق يرضي الجانبين. فباريس رخصت لقنصلها بقبول إعادة العمل بالاتفاق الموقع مع عمر باشا، إذا اضطرته الظروف إلى ذلك[136]، والجزائر من جهتها اختارت التعامل مع المشكلة بمرونة، وتجنب طريقة الحسم، التي من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع الأزمة بين البلدين في هذا الظرف غير الملائم بالنسبة لها. هذا الاعتبار هو الذي يفسر الموقف الذي اتخذه الخزناجي فيما بعد، عندما طلب من دوفال القدوم إلى الديوان مصحوبا بالإتاوة المستحقة كما حددتها ترتيبات الاتفاق الأخير، معلنا من جهة أخرى أنه سوف يبذل جهده لكي تسير الأمور على هذه الوتيرة خلال هذه السنة[137].

إن الطريقة التي اختارتها الإدارة الجزائرية للتعامل مع هذه المشكلة بكيفية جعلتها تبقى معلقة على امتداد ما يقرب من سنتين ونصف، نجد تفسيرا لها، ربما في اعتبارات سياسية عامة، ولأسباب تخص العلاقات القائمة بين البلدين في هذه الفترة. فانتزاع الالتزام من بين أيدي الفرنسيين، وما سوف ينجم عنه من تأزم العلاقات، في الوقت الذي كانت فيه انجلترا لاتزال تتزعم الدعوة إلى تكوين تكتل مضاد لدول المغرب البحرية، من شأنه أن يؤدي ربما إلى تليين الموقف الفرنسي المتحفظ من هذا المشروع[138]، ومن جهة أخرى فالمفاوضات لتسوية مشكلة ديون التاجر بكري قربت من نهايتها، ووراء الاتفاق ملايين من الفرنكات من مستحقات الخزينة[139]. فتأزم العلاقات بين الجانبين من شأنه أن يؤثر في مسار هذه التسوية المرتقبة منذ سنوات طويلة. ومن جهة أخرى فالموقف الفرنسي لايزال غامضا. ففي الوقت الذي رخص فيه القنصل دوفال بقبول إعادة العمل باتفاق شهر مارس 1817، نجد باريس تستمر في تشجيع قنصلها على مواصلة المناورات والتلاعب دون أدنى شعور بالمسؤولية، إلى درجة جعلت

(136): م.ع.د/م.ق.ت. الجزائر43، الجزائر 14 ماي1818 .

(137): ن.م. يذكر القنصل في تقريره أنه قدم بهذه المناسبة هدية للمسؤولين قدرت بثلاثة آلاف ومائتي قرش إسباني (ستة عشر ألف فرنك فرنسي) مما يؤدي إلى الاعتقاد بكونها قدمت من أجل إرشاء المسؤولين. فالمعلومات من هذا النوع يجب أن تؤخذ بتحفظ شديد إذا لم نجد ما يسندها من مصدر آخر، فخراب ذمة معظم القناصل بوجه عام أشهر من أن تحتاج إلى دليل، فكثيرا ما كانوا يقومون باختلاس أموال قنصلياتهم تحت عنوان هدايا قدمت إلى المسؤولين في البلدان الشرقية على الخصوص التي اعتمدوا فيها.

(138): أنظر أدناه.

(139): أنظر الفصل السابع.

تصرفاته تصل في بعض الأحيان إلى حد الاستفزاز.

ففي أثناء التحضير لإرسال الهدية التقليدية إلى السلطان بمناسبة تنصيب الداي الجديد، طلبت السلطات من القنصل تسليم الإتاوة المستحقة من المرجان. لقد نفى القنصل أن تكون فرنسا ملزمة بتقديم مثل هذه الإتاوة. ففي لقائه مع الخزناجي حول هذا الموضوع، نفى دوفال بإصرار شديد أن تكون فرنسا قد تعهدت بشيء من هذا القبيل، مما اضطر المسؤول الجزائري إلى تحويل الموضوع لكاتب الدولة الأول (الكاتب الكبير). قام هذا الأخير وبحضور القنصل دوفال باستعراض ترتيبات مختلف المعاهدات الخاصة بالامتيازات الإفريقية، فلم يجد أي أثر لهذه الإتاوة في ترتيباتها. وتذكر الكاتب الكبير أن معاهدة مارس 1817، كانت قد نصت بالفعل على هذه الإتاوة، وبناءا على تعليمات من الداي عمر باشا نفسه، وعندما طلبها من القنصل رد هذا الأخير بأن هذه المعاهدة لم تعد موجودة، وأنه تم إتلافها بناء على أمر أصدره الداي علي خوجة بهذا الخصوص[140]. وهو ما جعله يشعر بإحراج شديد. فالداي حسين باشا «سوف يعتبرني إما كاذبا أوجاهلا، لأنني أكدت له أن هذه الإتاوة موجودة، وأنها كانت تؤدى بكيفية منتظمة»[141]، سجل دوفال بخبث، بأنه رد على مطالبة الداي بهذه الإتاوة أنه لو كان المرجان متوفرا لما تردد بتسليمه له، ولو تطلب ذلك دفع ثمنه من جيبه الخاص، «ولكن يستحيل علي تلبية هذه الرغبة بالنسبة لهذه السنة»[142]، وعندما استقبله الداي سنة بعد هذه الواقعة (أغسطس 1819) أعلن له بخصوص هذه الإتاوة بأنه «لم تنص المعاهدات عليها، وأنه لايستطيع التصرف خارج ترتيباتها، وأن هذا هو السبب الرئيسي الذي منعه من تلبية رغبته بهذا الصدد» علق الداي على كلام القنصل بأنه «يريد أن يبحث معه مطوّلا موضوع هذه المعاهدات (الخاصة بالالتزام) الذي فيه التباس كبير، لكن الوقت غير مناسب. فنحن الآن في أواخر شهر رمضان وبعد عيد الفطر سوف

(140): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر43، الجزائر – باريس 21 أغسطس 1818 .
(141): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر – باريس 21 أغسطس 1818 .
طلب كاتب الدولة الأول من دوفال نسخة المعاهدة التي من المفروض أن تكون محفوظة في القنصلية، لأن أرشيف الإدارة الجزائرية لم يتم ترتيبه بعد في مقر الحكومة الجديد الذي تحول إليه علي خوجة، والواقع في أعالي القصبة بباب الجديد.
(142): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر – باريس 21 أغسطس 1818 .

استقبلكم لتوضيح هذه المسألة بصفة نهائية»[143]، خرج القنصل من هذا اللقاء بانطباع كون الداي يعتزم سحب الالتزام من فرنسا. ومما أكد لديه هذا الاعتقاد هو أن القنصل الانجليزي لايزال يبذل المساعي لاسترداد الالتزام، لاستغلاله بالتعاون مع النابوليتان. لقد ذهبت الشكوك به إلى درجة أنه أصبح يعتقد أن هناك ائتلافية معادية للمصالح الفرنسية في الجزائر، ينشطها كل من قنصلي انجلترا واسبانيا، ويدعمهما كل من وزيري البحرية والداخلية ووكيل باي قسنطينة بمدينة الجزائر. وهدفهما حسب اعتقاده هو إشعال نار الحرب بين البلدين، «وهو ما سوف يعرض مصير الدولة الجزائرية للخطر. لأن فرنسا سوف لن تكتفي بقصف المدينة، مثل ما فعل الانجليز، وإنما ستقوم أيضا بإنزال قوات برية لاحتلال العاصمة». ردد دوفال هذا الكلام أمام بعض المسؤولين المؤثرين في قرارات السلطة بالجزائر، وخاصة الخزناجي والآغا. ويبدو أن هذا التهويل للموقف كان له تأثيره على هؤلاء. فقد عقد اجتماع مصغر ضم إلى جانب الداي، كل من الخزناجي، والآغا، ووكيل الحرج، فقرر على إثره عدم البث الموقف بخصوص الطلب الانجليزي والنابوليتاني، خاصة وأن الحكومة تنتظر في هذا الظرف استقبال وفد دول مؤتمر إيكس لاشابيل الذي سوف يصل إلى ميناء الجزائر يوم 18 أغسطس 1819).

عند نهاية هذه السنة قررت السلطات الجزائرية انهاء مشكلة الامتيازات: إما بإبقائها بين أيدي الفرنسيين بشروط اتفاق 15 مارس 1817 أوسحبها منهم. فعند استقبال الداي للقنصل أعلن له أن على فرنسا أن تختار: إما أن تحتفظ بالالتزام بالشروط المثبتة في الاتفاق الذي وقعه عمر باشا، أوأن تتخلى عنه. وعندما قام دوفال بعرض أطروحته حول حقوق فرنسا «التاريخية» فيه وباحتمال إرسال قوات لاحتلاله رد الداي حسين باشا «خذوه إن استطعتم»[144].

عند منتصف صيف 1820 قررت الحكومة حسم موضوع الامتيازات دون انتظار. أرسلت تعليمات لباي قسنطينة بمنع الوكيل الفرنسي المقيم في مدينة عنابة من شراء المواد المحتكرة من طرف الالتزام، كما أشعر دوفال بالقرار الذي

(143): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر – باريس 31 أغسطس 1819 . من المعروف أن هذه الإتاوة ولم تكن مسجلة بالنص في المعاهدات حول الامتيازات، إلا أنها كانت تؤدى بانتظام في أحقابها المتعددة، ولم يسبق لأي عون فرنسي قبل دوفال أن شكك في استحقاقها.
(144): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر – باريس 24 ديسمبر 1819 .

اتخذ بسحبه من الفرنسيين إذا لم يتم الوصول إلى تسويته على أساس الاتفاق المبرم في شهرمارس(1917)[145]. وفي29 جويلية (1820) توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بإعادة العمل بهذا الاتفاق في مجمله، مع تخفيض محدود في مبلغ الإتاوة الإجمالي المقدر الآن بمائتين وأربعين ألف فرنك بدل الثلاثمائة ألف فرنك[146]، كما حرص الطرف الجزائري على التأكيد في هذا الاتفاق، على عدم السماح لإدارة الالتزام باقتناء أكثر من ثلاث إلى أربع محلات في مدينة عنابة فقط، كما منع أصحاب مراكب الصيد من اقتناء محلات بأسمائهم تحت أي شكل كان. ومن جهتها فإن باريس صادقت على هذه التسوية بدون تردد، والتي علق عليها وزير الخارجية في مراسلة للقنصل بأنها «وإن كانت لم تتضمن ترتيبات مفصلة كما كنا نتمنى، فإن ذلك لايعود إلى تقصيركم وإنما بسبب الظروف الصعبة التي وقفت عائقا في طريق النجاح التي تستحقه جهودكم»[147]، ومن جهته فإن دوفال اعتبر أنه حقق نجاحا كبيرا بجعل الداي يقر ويثبت كل المعاهدات السابقة الخاصة بالالتزام، والتي من بينها وأهمها معاهدة سنة 1695 والتي حسب زعمه، تتضمن كل ما تطمح إليه فرنسا في هذا الصدد.

---

(145): م.خ.د/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر - باريس 25 جويلية 1820 .

(146): يدّعي دوفال أنه حصل على هذا التخفيض بفضل الرشوة التي وعد بتقديمها لوكيل الحرج عن طريق ترجمان القنصلية والتي مقدارها ألف قرش إسباني (حوالي عشرة آلاف فرنك). م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر - باريس 28 جويلية 1820 .

(147): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس - الجزائر 20 سبتمبر 1820 .

الفصل السابع

مسألة ديون بكري وبوشناق

تعودت الكتابات التاريخية الفرنسية عندما تتعرض للأسباب التي دفعت بحكومة شارل العاشر إلى جرد حملة لغزو الجزائر، أن تبرز في مقدمة هذه الأسباب، - إن لم يكن السبب الرئيسي -، مسألة الديون التي للتاجرين، بكري وبوشناق على الخزينة الفرنسية، لارتباطها المباشر بتمثيلية «ضربة المروحة» التي جعلت فرنسا تنتفض للثأر «لكرامتها التي أهينت» في شخص قنصلها العام بالجزائر بيير دوفال. هذه النظرة التي بنتها مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية لخلفية الأزمة الفرنسية الجزائرية، التي اندلعت عام1827، لاتزال هي السائدة لدى تلامذة هذه المدرسة، الذين كرسوها حتى في كتاباتهم المتأخرة[1]. ولقد سار في هذا الاتجاه كل من كتب عن الجزائر من غير الفرنسيين، على اعتبار كونه فرض نفسه على الدراسات التاريخية الخاصة بالجزائر، مما جعل منه مرجعا لايمكن تجاوزه، بسبب غزارة إنتاجه وتواصله عبر الأجيال.

عندما يكون مسعى المؤرخ، كما تفرضه عليه مهنته، وتستوجبه ضرورة الموضوعية والنزاهة، هو البحث عن الحقيقة التاريخية لذاتها، متجردة من الأهواء، بعيدة عن الأغراض والنزوات، فإن الخاطرة التي ستترد إلى الذهن وبشكل مباشر، هي الاستفسار حول ما إذا كان الموضوع لم يستنفذ بسبب غزارة انتاج هذه المدرسة. فالجواب عن هذا التساؤل ليس مشجعا. فحصيلة الإنتاج حول هذه المسألة حتى الآن لم تتجاوز مجرد تلمسات خفيفة لبعض عناصرها، في منظور تأكيد رؤية

---

(1): شارل أندري جوليان الذي يمثل اتجاها متطورا داخل هذه المدرسة بالمقارنة بالاتجاهين العنصري والمحافظ اللذين تعايشا في كنفها. كرس هذه النظرة في مقدمة آخر تأليف له عن الجزائر تحت عنوان:
Histoire de l'Algerie contempiraine. T.I. 1830-1871. Paris, 1964.

مسبقة عنها. فهذا هو الاتجاه السائد. وإلى جانبه هناك محاولات محدودة، وجدّ محتشمة، استهدفت لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في بعض المواقف التي تخص أحد أطراف المسألة. لانزعم أننا سوف نوفي الموضوع حقه، فهذا ليس هدفنا، كما أن أدوات البحث المتوفرة حوله لحد الآن، لاتسمح بذلك. وهذا النقص قد لايسد في في مستقبل الأيام.

إن مسعانا سوف يتركز أساسا، ليس على هذا الموضوع الشائك الذي تمثله مديونية التاجرين على فرنسا، وإنما على انعكاس هذه المسألة على مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية.

1 – بداية ظهور المسألة:

إن المعلومات التي أثبتتها مختلف المراجع تؤكد بكون الأسرتين اليهوديتين، بوشناق وبكري هما من أصل ليفورني بإيطاليا، نزحتا واستقرتا بالجزائر خلال القرن الثامن عشر. فأسرة بوشناق هي الأولى التي جاءت إلى الجزائر في حدود عام1723[2]، والتحقت أسرة بكري بدورها بعد فترة من الوقت. ارتبطت الأسرتان بينهما بأواصر المصاهرة[3] فزوجة نفطالي بوشناق الذي سيصبح رئيسا للطائفة اليهودية في عام 1800، هي على ما يبدو إبنة ميشال بقري[4]، وأخت يعقوب الذي سوف يتصدر المكانة الأولى في مسألة الديون. وتشير بعض الروايات إلى قيام شراكة بين الصهرين، حيث أسسا معا شركة للتجارة في حدود 1782، التي نمت بسرعة، وأصبحت تلعب دورا بارزا في المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا منذ هذا التاريخ[5]. هناك في الواقع من المؤشرات ما يزعزع هذه الرواية. فهذه الشراكة

(2) حول وضع اليهود في المغرب العربي في العصر الحديث راجع الدراسة القيمة التي وضعها Eisenbeth، م.س.ذ. وحول الفترة التي استقر فيها يعقوب بكري بفرنسا وعلاقته مع ابن أخته ميشال بوشناق، راجع Wildenstein، م.س.ذ.

(3) بعض المراجع تشير إلى أن أسرة بكري استقرت بالجزائر مع بداية السبعينات من القرن الثامن عشر، غير أن بعض الدلائل تدفع إلى الاعتقاد بكونها قد استقرت في البلاد قبل هذا التاريخ. ففي إحصاء أجري على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا عام 1808، تبين أن ميشال بوشناق كان يبلغ من العمر عند هذا التاريخ اثنين وأربعين سنة، وهذا يعني أنه ولد في عام 1766 من أم كما هو ثابت من أسرة بكري.

(4) أطلق في وثيقة بالعربية (محضر قبول الاتفاق المبرم بين وكيل يعقوب بكري وممثلي الحكومة الفرنسية حول تسوية الديون) اسم بقري بدل بكري، ويبدو أن الإسم الأخير هو تحريف للأول عند نطقه بلغة أوروبية.

(5) انظر على سبيل المثال: Julien CH.A. Histoire de l'Algérie contemporaine.

لم تتم إلا عند منتصف التسعينيات من القرن، وأنه لم يكن للتاجرين أي دور متميز قبل عهد الداي حسن باشا (1791). فالعون الدبلوماسي المستشرق فانتور دُبرادي الذي أوفد إلى الجزائر عند نهاية الثمانينيات من القرن لمساعدة القنصل ذ. كرسي في مفاوضاته ثم مساعدة مبعوث الملك لويس السادس عشر، الفارس دُ سانفيل لتجديد معاهدة السلم المئوي، والذي أقام مدة تزيد عن سنتين، لم يشر في انطباعاته وتقاييده عن مختلف جوانب الحياة الجزائرية، وخاصة ما يتعلق منها بالنشاط التجاري الذي اعتني به عناية خاصة، إلى أي دور بارز للتاجرين بوشناق وبكري في هذه الفترة[6]. ومن جهة أخرى فإن حمدان خوجة[7] الذي كان هو الآخر معاصرا للفترة، ودقيقا في المعلومات التي يرويها، يرجع بداية صعود النشاط التجاري للرجلين وازدهاره إلى عهد الداي حسن باشا، وخليفته مصطفى باشا. فحمدان خوجة، يذكر من ناحية أخرى بأن ميشال بكري، الذي يجعله أخا ليعقوب وليس أبوه، كان يمتلك دكانا متواضعا لبيع الخرداوات قرب باب عزون قبل هذه الطفرة. رواية أخرى تجعل ميشال هو الأب وله أربعة أبناء هم: يوسف، مردوخي، سلمون ويعقوب[8]، وهناك مؤشر قوي يؤكد أن ليس للتاجرين أي دور بارز في المبادلات بين الجزائر وفرنسا قبل عام 1793.

في تقرير بعث به القنصل فالير إلى باريس في شهر سبتمبر (1792) دق فيه ناقوس الخطر حول وضع التجارة الفرنسية في هذه البلاد من جراء المنافسة الحادة التي تتعرض لها من طرف التجار الأسبان[9]، لقد تمكن هؤلاء من الاستحواذ على تجارة الغرب والوسط، ولم يبق لهم سوى طرد شركة الإفريقية من امتيازاتها ليستفردوا بكل شيء[10]، ولم يرد في هذا التقرير أية إشارة لدور اليهود ومنافستهم للتجارة الفرنسية عند هذا التاريخ عكس ما سيكون عليه الشأن فيما بعد.

إن أشد ما كان يخشاه القنصل، هو انفلات تجارة الحبوب وخاصة القمح من بين أيدي الفرنسيين ولأن ذلك سيكون خسارة لاتعوض، ملحا على حكومة بلاده

(6) Venture de paradis. Alger au XVIIIe siècle. Rennes 1898.

(7) Hamdane ben Athmane Khodja. Le Miroir, aperçu historique sur la régence d'Alger. 2eEd. Paris, 1985, P.170.

(8) Wildenstein. O.P.C. P91.

(9) م.ع.ج. تقرير قنصل الجزائر – باريس 19 سبتمبر 1792.

(10) المصدر السابق.

وعلى بلدية مرسيليا لبذل كل ما في وسعهما لمنع مثل هذا الضرر.

كان تصدير الحبوب محظورا في السابق حتى عهد الداي محمد بن عثمان باشا(1767)، عندما أصبح يمنح من حين لآخر رخصا لتصدير كميات محدودة من القمح[11]، ومع بداية عهد الداي حسن باشا (1791)، بدأ التوسع في منح هذه الرخص. وكانت أول بادرة في هذا الاتجاه، ترخيصه لشركة جيمون الفرنسية بتصدير كمية من القمح مقدارها خمسة وسبعون ألف كيلة (أي صاع مدينة الجزائر) وهو تسهيل لم يحظ به أي أحد من أية جنسية كانت قبل هذا التاريخ. «أوليس هذا دليلا على معزتنا للفرنسيين»، لاحظ الداي حسن باشا، في رسالته لكاتب الدولة للبحرية الفرنسي الكونت بوتران[12]. كما سمحت الحكومة لبايات المقاطعات الثلاثة بمنح رخص تصدير الحبوب.

تعود جذور مسألة الديون، إلى الموقف الذي تبنته الحكومة الجزائرية أثناء الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا في سنتي 1793 – 1794 [13]، والذي عبر فيه الداي حسن باشا في رسالة بليغة وجهها لمحافظ العلاقات الخارجية يتيول في منتصف شهر أكتوبر (1794): «لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا. فالمواد المعاشية والخيول الجيدة، فهذه هي متوجاتنا. فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة. فهذه هي مبادؤنا. نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب وبالمواد المعاشية من كل نوع، وباختصار كل ما تطلبوه منا، لأننا نشعر لأنكم في الحرب العامة التي تواجهونها ضد مثل هذا العدد من الدول الأوروبية، فمن المستحيل أن لاتعترضكم صعوبات في سبيل اقتناء المواد التموينية والأشياء الأخرى الضرورية. ففي مثل هذه الظروف يتحتم علينا أن نعبر لكم عن خالص أحاسيسنا، ونعطيكم الدليل على صدق مشاعرنا»[14].

إن اتخاذ مثل هذا الموقف في مثل تلك الظروف ليس بالشيء الهين. فمصالح

(11): Venture de Paradis. O.P.C. P.P. 21-23.

(12): Plantet، ن.م. ص416 .

(13): تتمثل هذه الظروف على الخصوص: في الخطر الخارجي الذي كان جاثما على البلاد حين تآلفت كل الدول الأوروبية الكبرى لكتم أنفاس الثورة وخنقها في المهد، وحركات عصيانية وشقاقية اندلعت في مختلف مناطق فرنسا، انهيار شبه كلي للنشاط الاقتصادي، وتفكك الأجهزة الإدارية القديمة والصعوبات التي كانت تواجهها التنظيمات الإدارية الجديدة التي أقامتها الثورة ومصاعب أخرى غيرها.

(14): رسالة الداي حسن باشا لمحافظ العلاقات الخارجية بتاريخ 16 أكتوبر 1794، عن Plantet، ن.م. ص ص443 – 444 .

الجزائر التجارية ليست كلها مع فرنسا، وإنما تتوزع أساسا مع كل من انجلترا واسبانيا أيضا – فهاتان الدولتان هما في حالة حرب ضدها وبحريتيهما تتعقبان التجارة الفرنسية وتشددان الخناق عليها، إلى جانب بقية الدول الأوروبية التي ترتبط مع الجزائر بمعاهدات الصلح، والتي هي بدورها في حالة حرب ضد فرنسا.

عدد من المؤشرات والمعطيات توحي بكون فكرة إنشاء شركة تجارية، كانت قد اختمرت. قبل هذا التاريخ، لدى كل من بوشناق وبكري والتي وجدت في ظل انشغال الجزائر بمساعدة فرنسا ظرفا ملائما لتجسيدها. فهناك دلائل تشير بأن تشارك الصهرين في مشروع تجاري قد تم في سنة 1795، وهي نفس السنة التي أوفد فيها أحد أبناء ميشال بكري (يعقوب) إلى فرنسا لمتابعة عمليات الشركة الجديدة بها[15].

ارتبط ظهور هذه المؤسسة وازدهارها بظروف الحرب، وبتجارة الحبوب التي أصبح الطلب عليها شديدا في أوروبا عموما، وفرنسا بوجه خاص. بالنسبة لهذه الأخيرة فهناك صعوبات تقف في وجه تزويدها بالمواد المعاشية، بسبب الحصار البحري المفروض عليها. فالسلطات الجزائرية تمنح تراخيص تصدير الحبوب للفرنسيين، لكن وصولها إلى الموانئ الفرنسية ليس مأمونا. فصعوبة التموين الذي عاشته فرنسا خلال سنة 1793، كانت دليلا كافيا على مدى المخاطر التي تعاني منها تجارتها البحرية من جهة، وعجز التجار المرسيليين لأسباب مختلفة، عن القيام بأي دور كفيل بتخفيف الضائقة التي تعاني منها بلادهم، رغم استعداد الجزائر لمنحهم تراخيص تصدير الحبوب، وحتى مدهم بالنقود لاقتنائها. فظهور شركة بكري وبوشناق في هذا الوقت، يمثل استجابة لمصالح الأطراف المعنية الثلاثة: السماح لفرنسا باستقبال كميات من القمح عن طريق مأمون، فالعلم الجزائري يمثل حماية كافية لسفن الشحن المتجهة إلى مرسيليا، على اعتبار كونه علم دولة محايدة في الصراع الدائر. كما أن هناك ميزة أخرى تمثلها هذه الوساطة، المتمثلة في الدفع المؤجل وهي ميزة لها قيمتها بالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا، كما أن أسعار الحبوب التي كان يعرضها بيت بكري التجاري بمرسيليا كان مغريا بالمقارنة مع أسعار الحبوب التي كانت تصلها عن طريق قنوات أخرى. ومن جهة أخرى، فإن الفوائد التي سيحققها التاجران من خلال هذه المعاملات، خاصة خلال

(15): Wildsheimer O.P.C. P. 391 et suiv.

الأربع سنوات الأولى من تأسيس الشركة، ستكون ضخمة جدا! مما يجعل منها شركة عملاقة، بمقاييس تلك الفترة بعد بضع سنوات فقط من تأسيسها. أما بالنسبة للجزائر، فليس هناك على ما يبدو، وحسب المؤشرات التي تم رصدها، أية فائدة مادية مباشرة تجنيها الدولة من وراء تشجيعها على إنشاء هذه الوساطة. فالعنصر البارز في معاملات الشركة هو تسويق الحبوب، والطلب على القمح كان شديدا من طرف جميع البلدان الأوروبية الغربية والمتوسطية، في هذا الوقت. فدافع الرغبة في تسويق بضاعة كاسدة لم يكن واردا بالنسبة للإدارة الجزائرية. فتجارة الحبوب كانت لاتزال مقيدة برخص التصدير. فتطور مسألة الديون وتعفنها فيما بعد، سيؤكد مرة أخرى، انتفاء الهدف المادي من حسابات الحكومة. كما تكشف جانبا آخر، هو شعورها بالمسؤولية أمام رعاياها، في كونها هي التي دفعتهم دفعا في هذا الاتجاه خدمة لفرنسا، ورغبة منها في إعطاء «الدليل على صدق مشاعرها نحوها». وبالفعل، فإن الأموال التي انطلقت بها الشركة في معاملاتها الأولى كانت أموال سحبت من الخزينة، يحدوها في ذلك اعتبارات سياسية، وبتعبير أدق، اعتبارات أخلاقية، قبل كل شيء آخر. كيف يمكن لها مساعدة فرنسا مع المحافظة في نفس الوقت على الحياد الذي تتمسك به بشدة. فشركة بكري وبوشناق تمثل في مرحلتها الأولى على الأقل، غطاءاً لما يمكن وصفه بالحياد المتفهم.

لم تمض سنة على رسالة الداي التي سبقت الإشارة إليها لمحافظ العلاقات الخارجية، حتى انتقل يعقوب بكري إلى فرنسا ليفتح فرعا للشركة في مدينة مرسيليا. لقد زوده الداي برسالة توصية للسلطات المحلية في المدينة. وكانت المعاملات مع فرنسا قد بدأت قبل ذلك ببضعة شهور. حيث سجلت مصالح الميناء لأول مرة أول تصريح لسفينة شحن تعمل لحساب شركة بكري وبوشناق عند منتصف شهر جويلية 1795 [16]. كما سجل وجود يعقوب بكري في مرسيليا لأول مرة مع بداية فصل الصيف من هذه السنة. فرسالة التوصية التي بعثها الداي للجنة الخلاص العام، والمؤرخة في 12 جويلية(1795)، تفيد بأن هذا الأخير قد استقر في المدينة منذ فترة من الوقت، حيث راسله منها ليبلغه الاستقبال الحسن الذي حظي به من طرف سلطات مرسيليا. كان الداي قد طلب في هذه الرسالة من السلطات الفرنسية منح يعقوب بكري التسهيلات الضرورية من أجل القيام بنشاطه، وكذلك

(16): Wildsheimer، ن.م. ص393 .

لإنجاز المهام التي كلف بها من طرفه[17]، أرسلت هذه الرسالة إلى يعقوب بكري في مرسيليا ليقوم هو بتبليغها للجهة المعنية. لقد حولها هذا الأخير إلى وكيله المقيم في باريس، سيمون أبوقية، مرفقة برسالة من طرفه للجنة الخلاص العام، عبر فيها عن استعداده لبذل كل ما وسعه لاستيراد أكبر كمية من القمح، والعمل على توصيلها إلى مختلف الجهات في فرنسا، طالبا المساعدة والحماية ليتمكن من تحقيق هذا الهدف[18].

منذ هذا التاريخ، بدأت شركة بكري – بوشناق في الصعود والازدهار حتى وقوع القطيعة عند نهاية 1798. فخلال المرحلة الأولى من عمر الشركة استقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا ثلاثة وثلاثين سفينة شحنت لحسابه سنة 1795 وأربعة وثلاثين سفينة في سنة 1776 لينخفض عددها في السنتين المواليتين إلى إحدى عشر، وخمس سفن على التوالي[19]. يعود سبب هذا التراجع على ما يبدو إلى شدة الحصار الذي فرضه الانجليز على التجارة البحرية الفرنسية من جهة، وإلى برود العلاقات بين البلدين خلال هاتين السنتين الأخيرتين من جهة ثانية. كما أن السفن المشحونة بالقمح الجزائري لاتخرج كلها من ميناء الجزائر في اتجاه مرسيليا مباشرة. لقد كان بعضها يعرج على الموانئ الإيطالية والاسبانية، تفاديا للحصار ثم الالتحاق بمرسيليا، والبعض الآخر كان يفرغ شحناته بهاته الموانئ، ليتم نقلها عن طريق مراكب الملاحة الساحلية إلى فرنسا.

من الصعب تقديم رقم ولو تقريبي حول كميات القمح المصدرة إلى فرنسا خلال هذه الفترة، بسبب فقدان سجلات الجمارك الجزائرية، فالمعلومات المتاحة في غيرها، مثل أرصدة محفوظات مصب نهر الرون، لاتسد هذا النقص ويمكن مع ذلك رصد الملامح الأولى للموضوع من خلال عدد من المؤشرات.من المعروف أن طاقة شحن السفينة من الحبوب في هذه الفترة، كانت تتراوح ما بين ألف، وأربعمائة، إلى ألف وخمسمائة حمولة.ووزن الحمونة يزيد قليلا عن 150 كلغرام[20]، ومن جهة أخرى، فإن ميناء مرسيليا استقبل خلال الأربع سنوات هاته كميات من القمح الوارد من الجزائر، تراوحت ما بين 70760 حمولة في سنة

(17): Plantet، ن.م. ص ص 451-452 .
(18): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر32، مرسيليا – باريس 7 تيرميدور س3 (25 جويلية 1795).
(19): Widsheimer، ن.م. ص395 .
(20): وزن الحمولة بالضبط هو: 650غ، و156 كلغرام.

1795 إلى 10525 في سنة 1798[21]، ويجب الملاحظة بهذا الصدد أن شركة بكري – بوشناق ليست القناة الوحيدة التي يصل من خلالها قمح الجزائر إلى فرنسا. فهناك إلى جانبها الوكالة الإفريقية وشركة رافيل الفرنسية، إلى جانب بعض المصدرين الصغار من الجزائريين. كما أن ميناء مرسيليا ليس الميناء الوحيد–ولو أنه الرئيسي– الذي يستقبل السلع الجزائرية. فهناك ميناء طولون، إلى جانب عدد من الموانئ الفرنسية الصغيرة المطلة على المتوسط، والتي تستقبل مراكب الملاحة الساحلية القادمة من اسبانيا، ومن شبه جزيرة إيطاليا بصفة خاصة، التي تمثل مراكز عبور للسلع المصدرة من بلدان المغرب البحرية في اتجاه فرنسا خاصة في ظروف الحرب[22].

إن اشتداد الطلب على الحبوب في غرب أوروبا عموما، وفي فرنسا بوجه خاص يمثل مصدرا للثراء السريع يصل إلى حد الخيال. فظهور شركة بكري – بوشناق، وازدهارها السريع في بضع سنوات، يعطي مثالا ملموسا عن هذه الوضعية. فصاع من القمح يشترى في مدينة الجزائر بما بين ثلاث فرنكات ونصف إلى أربع فرنكات، يصل سعره في فرنسا إلى خمسين فرنكا. لقد أعطى لنا حمدان خوجة مثالا نموذجيا لإحدى العمليات التي قامت بها هذه الشركة خلال هذه الفترة[23].

(21): Wildsheimer، ن.م. ص397 .

(22): هناك مؤشر واحد حول كمية القمح التي خرجت من الجزائر، والتي صادفت إحدى سنوات دنوش باي قسنطينة خلال هذه الفترة، وهي على المرجح سنة 1795، فحسب المعلومات التي استقاها حمدان خوجة من مصادر موثوقة، فإن السفن التي خرجت من ميناء عنابة مشحونة بالقمح بلغ عددها 96 سفينة، وصدر من ميناء وهران في نفس هذه السنة مائتان وأربعين ألف صاع أي ما يعادل 105720 قنطار. وإذا ما اعتبر أن متوسط شحن سفينة خرجت من ميناء عنابة 1500 حمولة (أي 225576 قنطارا) نصل إلى أن متوسط ما خرج من الجزائر من الحبوب نحو فرنسا خلال هذه السنة (1795) هو: 331290 قنطارا. انظر:.Hamdane ben Athmane Khodja. O.P.C. P.P 138-139

(23): لم يحدد حمدان خوجة السنة المعنية، حيث اكتفى بالإشارة إلى كون الصفقة تمت خلال هذه الفترة، عدد من المؤشرات تسمح بضبط السنة خلال هذه العشرية الأخيرة من القرن18 . دنش بايات قسنطينة تم في ثلاث مرات: في سنة1792 – 1795 – 1798 . فالمرة الأولى كانت على عهد صالح باي، وهناك قرينة تدفع إلى الاعتقاد بكونه هو الذي عقد الصفقة، حرصا منه على استرضاء زوجة الداي حسن باشا التي كانت تحقد عليه على مايقال، لأنه تسبب في قتل والدها–الخزناجي السابق وعلى غير قصد منه– من طرف الداي محمد بن عثمان قبل بضع سنوات،ولأنه من جهة ثانية دنش في أبهة كبيرة (أنظر مذكرات الشريف الزهار ص64-65) غير أن هناك مؤشر قوي يضعف هذه القرينة. فحمدان خوجة يذكر بكون الصفقة وقعت أثناء حصار الإنجليز للموانئ الفرنسية، والإنجليز لم يكونوا في حرب مع فرنسا خلال هذه السنة(1792)، كما تستبعد أن تكون سنة1798 هي السنة المعنية، أثناء دنوش الباي مصطفى الوزناجي. فالمحصول الفلاحي في هذه السنة كان رديئا حتى أن الباي اضطر إلى تخفيض كمية القمح المرخص بها للوكالة الإفريقية إلى النصف (400 قفيز بدل800 . سيليف مراسلات ن.م.) وبالتالي فإن سنة1795 تكون هي السنة المعنية التي أشار إليها حمدان خوجة، لأن المحصول كان وافرا،ويكون شركة بكري بوشناق شهدت انطلاقها بقوة بدءا من هذه السنة.

قدم باي قسنطينة للدنوش – وهي الزيارة التقليدية التي يقوم بها حكام المقاطعات الثلاثة، مرة كل ثلاث سنوات لعاصمة الدولة – وأراد أن يقدم هدية معتبرة لزوجة الداي، فعرض عليه نفطالي بوشناق عقدا فاخرا بمبلغ ثلاثمائة ألف فرنك. ولما لم يكن لدى الباي المبلغ المطلوب نقداء اتفقا على أن يدفع له مقابل هذا المبلغ خمسة وسبعين ألف صاع من القمح. وبيع القمح في فرنسا بسعر خمسين فرنكا للصاع، في الوقت الذي لم تتجاوز قيمته في الجزائر أربع فرنكات. وقد تبين فيما بعد أن العقد نفسه لم يكلف شركة بكري – بوشناق سوى مبلغ ثلاثين ألف فرنك. لقد أعطى هذا المبلغ الأخير مردودا قدر بثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف فرنك في مدة لم تتجاوز سنة. بطبيعة الحال، قد تكون هذه الصفقة هي نوع من الفرص التي لاتتاح دائما. لكن هذا لاينقص من قيمة عناصر الربح الثابتة بالنسبة لتجارة الحبوب في هذه الفترة. فمهما يكن ارتفاع تكلفة النقل والرسوم المختلفة التي تدفع في الجزائر وفي فرنسا، فإن سعر القمح عند البيع يحقق عادة ربحا صافيا لايقل عن ثمانية أضعاف المبلغ عند الشراء[24].

لم تستقبل مبادرة التجار اليهود بتأسيس وكالتين في مرسيليا وباريس، وانتقال يعقوب بكري للاستقرار في هاته البلاد في نهاية ربيع سنة 1795 لمتابعة عمليات الشركة على الأراضي الفرنسية بارتياح من طرف المتعاملين الفرنسيين القائمين على شؤون تجارة فرنسا مع بلدان المغرب[25]، وفي مقدمة هؤلاء، الوكالة الإفريقية، وشركة جيمون، التي كانت في هاته الفترة مفلسة وكذلك شركة رافيل. وهي الأطراف التي اختصت بشؤون هذه التجارة منذ وقت طويل، خاصة بالنسبة للوكالة الإفريقية. لم يكن ممكنا الوقوف في وجه هؤلاء الدخلاء الجدد في السوق الفرنسية بقوة القانون، فالثورة الفرنسية قد ألغت الاحتكار والامتيازات التجارية القديمة منذ 1790، ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء المنافسين الجدد هم رعايا دولة أجنبية ترتبط مع فرنسا بمعاهدات سياسية وتجارية تسمح لهم القيام بهذا النشاط بكل حرية. وإلى جانب هذا، فهناك فوائد عملية مباشرة ستجنيها فرنسا من وراء ظهور هؤلاء التجار في الأسواق الفرنسية، بوصول كميات معتبرة من القمح إلى جانب

(24): استندنا في وضع هذا التقرير على متوسط سعر كراء السفن وطاقة حمولتها، وكذلك على نسب الر وم الجمركية، والرسوم الأخرى التي تدفع في الجزائر وفي فرنسا.

(25): انظر تفاصيل ردود فعل التجار المرسيلين والمنافسة بينهم وبين شركة بكري- بوشناق من منظور متحيز في: ... Paris 1910 Passim

فوائد أخرى. وهو ما جعل بعض الجهات تعتبر ظهورهم في فرنسا في هذه الفترة مفيد يستحق التشجيع[26].

إن تفسير هذا الموقف المناوئ لهؤلاء الأطراف، بأن سببه يعود إلى الضرر الذي لحق بها من جراء هذه المنافسة، ليس كافيا في نظرنا، لأن نشاطها كان عند ظهور التاجرين في السوق الفرنسية، في شبه شلل، من جراء الحصار البحري الانجليزي المفروض على التجارة الفرنسية. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار نجاح التاجرين في معاملاتهما في فرنسا يعود إلى كونه فتح ثغرة في جدار هذا الحصار، الذي خفف كثيرا من وطأته. هناك بالتأكيد مصالح شخصية قد مست من هذا الحضور للتاجرين على الساحة الفرنسية، ولكن من زاوية مصلحة فرنسا العامة فإنها استفادت منه فائدة كبيرة. ومما يلفت الانتباه، ويدعو إلى التمعن أكثر، هو سرعة انتقال الاستياء من وجود هذه الشركة على الأراضي الفرنسية من الأطراف التي تكون قد تضررت بصفة شخصية إلى أوساط القرار في هاته البلاد. والواقع أن المرسيليين لهم ماضي عريق بهذا الصدد. فهم يكرهون رؤية أي أجنبي يستقر بين ظهرانيهم لغرض التجارة، خاصة إذا كان قدم من الجنوب. فالمذبحة التي ذهب ضحيتها العشرات من التجار الجزائريين في هذه المدينة في عام 1620، هي أبلغ تعبير عن كرههم للأجنبي، خاصة إذا كان يمتهن نفس مهنتهم[27].

فمنذ وقت مبكر أي بعد أقل من سنة ونصف من تأسيس وكالة بكري – بوشناق في مرسيليا، بدأت فكرة اعتبار عمليات هذه الشركة في فرنسا كرهينة وورقة بين أيدي الحكومة للضغط بها على الجزائر. ففي تقرير تقييمي عن مهمته في هاته البلاد، لاحظ المبعوث الخاص هيركولي – الذي أوفد من طرف المديرية التنفيذية إلى الجزائر – بأن «الجمهورية لها في جوفها يهود جزائريون أصحاب ملايين، والتي هي مدينة لهم بما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين. وأن عائلاتهم المستقرة في الجزائر، سوف ترفع أصواتها عالية لتجبر الداي على الاعتدال والتعامل (مع فرنسا) بتفهم أكثر، خاصة إذا ما قررت الجمهورية وقف تسديد المبالغ التي تدفعها لهم يوميا»[28]، ازدادت هذه الفكرة تواترا وإلحاحا، خاصة عندما ارتبطت بموضوع

(26): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر–باريس 1 ماي 1796 .
(27): حول هذه الحادثة راجع. قنان: معاهدات... ص ص57 – 61 .
(28): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر 33، الجزائر – باريس 1 ماي 1796 .

جهود انجلترا من أجل تسجيل حضورها على الساحة الجزائرية، والاشتباه في اليهود، وفي التاجرين على وجه الخصوص، بأن لهم يد في تحسيس الانجليز بأهمية ذلك بالنسبة لمصالحهم. فهؤلاء «يريدون فتح محل تجاري هنا (الجزائر) وتحضيراتهم هي الآن على قدم وساق، والتي يشرف عليها قنصلهم الشاب، يساعده في ذلك يهود هاته البلاد من بينهم بوشناق، الذي كان المبعوث هيركولي قد عينه صنصال فرنسا، وبكري الذي يتمتع أخواه المقيمان بمرسيليا بحماية الحكومة»[29]، فالقنصل جانيون سانت أندري، سيكون له قصب السبق في كونه أول من عمل – وبإلحاح شديد – من أجل تسييس مسألة الديون، لتتحول إلى رهينة بين أيدي فرنسا، للضغط بواسطتها على التاجرين، ومن ورائهما على الحكومة الجزائرية. مركزا في ذلك على تأكيد الترابط وتداخل مصالح التاجرين مع الانجليز. لقد أكد في العديد من مراسلاته على وجود مخطط تجاري «بين جبل طارق والجزائر، والذي له هدف مزدوج: تموين هذه القاعدة من جهة، وتسويق المواد وسلع المشرق وإيطاليا من جهة ثانية. وهذه المعاملات سيضطلع بها اليهوديان بكري وبوشناق، وأن السفن التي ستستعمل، ستحمل راية الداي لضمان سلامتها»[30]. يعود القنصل مرة أخرى إلى الموضوع ليبرز اعتبارا آخر له أهمية كبيرة بالنسبة لحكومة بلاده في هذه الفترة. فـ«فرنسا كانت تسعى من أجل إقناع الجزائر بإعلان الحرب ضد انجلترا. فالتوتر الظرفي لعلاقات هذه الأخيرة مع الجزائر مؤخرا، فتح باب الأمل أمامها لاحتمال حدوث هذه القطيعة التي كانت تتمناها منذ علة سنوات، لكن مراسلة القنصل الأخيرة خيبت آمالها «إن هاته الحرب سوف لن تقع، لأن هؤلاء الناس (يقصد التاجرين) لايريدونها فهم الذين يحكمون في الجزائر. ومع أن مشاعر الداي طيبة (نحو فرنسا) لكن الأمر ليس بيده»[31].

إن تحركات جانيون سانت أندري وموقفه من اليهود، والتاجرين منهم على وجه الخصوص، يتجاوز حدود ما يبرره من زاوية الدفاع عن مصالح بلاده ضد من يحاول المساس بها، لتتخذ طابعا شخصيا لم تتضح لنا دوافعه وأسبابه. ففي مراسلات الداي حسن باشا مع المديرية التنفيذية ما يشير إلى هذ . لقد أبلغه التاجران بمناورات القنصل ومساعيه لدى حكومة بلاده لتعطيل مصالحهما في

(29): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر – باريس 1 نيفوس س5 (21 ديسمبر 1796).
(30): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر باريس 6 فانديمير س6 (27 سبتمبر 1797).
(31): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر – باريس 9 فانديمير س6 (30 سبتمبر 1797).

فرنسا، حتى أنه كان يتعمد تضليلها بمدها بمعلومات غير صحيحة، من شأنها الإضرار بمصالحهما. وهو ما دفع الداي إلى مكاتبة المديرية التنفيذية، عندما علم بأن القنصل قد أبلغ حكومته بكون السلطات الجزائرية قد انتزعت الالتزام من بين أيدي الوكالة الإفريقية لتسلمها للانجليز، وأن هذا حدث نتيجة لمساعي اليهوديان. لقد كذب الداي حدوث مثل هذا الأمر، في نفس الوقت الذي أكد فيه «على الوفاء الخالص والتعلق الصادق الذي يكنه كل من بكري وبوشناق في كل ما يخص مصالح الأمة الفرنسية»[32]. مؤكدا مرة أخرى، استعداد الجزائر لمد فرنسا «بكل ماهي في حاجة إليه من الحبوب والحيوانات ومنتوجات البلاد الأخرى التي قد تكون في حاجة إليها»[33]، مضيفا أن كل ما يطلبه في مقابل ذلك، هي المعاملة الحسنة للرعايا الجزائريين وخاصة «بكري والمدعو سيمون أبوقية». وأنه سيعتبر خدمة «أسديت إليه شخصيا إذا سددت مستحقات هذا الأخير في أقرب الآجال، ليتمكن من متابعة أعماله». هذه أول إشارة ترد لما سيصبح فيما بعد مسألة الديون. وبعد بضعة أشهر، يعود الداي للموضوع مرة أخرى، عندما يؤكد على ضرورة معاملة الرعايا الجزائريين في فرنسا معاملة حسنة، كما يعامل الرعايا الفرنسيون في الجزائر، خاصة «أولئك الذين أوصينا بهم في رسائلنا إليكم»[34].

لم تتحسن وضعية وكالة شركة بكري – بوشناق في فرنسا، رغم استمرارها في مد هذه الأخيرة بكميات كبيرة من الحبوب، ولايبدو أن وضعها سيتحسن. فالانطباع الذي خرج به الداي أثناء استقباله للقنصل، خلال المنتصف الثاني من شهر أكتوبر (1797)، هو أن آفاق نشاط الوكالة في فرنسا سيزداد تجهما، وأن سبب ذلك يعود إلى مناورات القنصل وتحرشاته. وبالفعل، فخلال هذه المقابلة عبر الداي عن استيائه الشديد من موقفه إزاء التاجرين ومصالحهما في فرنسا. «لقد أبلغا الداي بأنني أنا الذي منعت الحكومة من أن تدفع لهم مستحقاتهم، مما جعلهم في وضع لايسمح لهم بتسديد ما للخزينة عليهم من دين»[35]، كما أكد للقنصل خلال هذه المقابلة بأنه يعطي لهذه المسألة من الأهمية كما لو كانت مسألة تخصه

(32): رسالة الداي للمديرية التنفيذية – الجزائر – 18 ماي 1897 عن: Plantet، ن.م. ص ص 462-463 .
(33): ن.م.
(34): رسالة الداي للمديرية مؤرخة في 23 سبتمبر 1797 . Plantet، ن.م.
(35): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر – باريس 5 بريمير س6 (26 أكتوبر 1797).

شخصيا. وعندما استعرض القنصل سلوكات ومواقف التاجرين التي يعتبرها مضرة بمصلحة فرنسا، انتهز الفرصة ليقدم اقتراحا حاول من خلاله إقناع الداي بضرورة التمييز في هذا الدين، بين العنصرين المكونين له: الأول وهو الدين الذي للخزينة الجزائرية على التاجرين، والثاني وهو مستحقاتهما على الخزينة الفرنسية. فحكومة بلاده على استعداد لدفع الجزء الخاص بالخزينة للسلطات الجزائرية مباشرة، أما المتبقي فإنه لن يسدد لهما «إلا بعد أن يعدلا سلوكهما نحو الجمهورية، ويدخلان تحت الطاعة»[36]. عقب الداي على كلام القنصل بأنه لم يسبق أن أبلغه بهذه التجاوزات، فلو فعل «لكان قد أدبهما في الحين»، ليسد حسن باشا الباب أمام هذه المناورة، مؤكدا على ضرورة تسديد الدين لأصحابه في آجال معقولة. وأنه من جهته سيسهر على منع كل ما من شأنه عرقلة نشاط الفرنسيين وعلى «منع اليهود من إقحام أنوفهم في شؤون فرنسا»[37].

لقد تأكد الداي إثر هذه المقابلة أن القنصل أصبح يشكل عنصر قلق واضطراب، ليس فقط من زاوية مصالح الرعايا الجزائريين في فرنسا، وإنما على مجمل العلاقات بين البلدين أيضا، وهو مادفعه إلى مكاتبة المديرية التنفيذية ليطلب نقله[38]. وفي انتظار ذلك قطعت السلطات كل علاقة معه[39].

عند نهاية سنة 1797، عبرت الحكومة الفرنسية، لأول مرة وبشكل صريح عن موقفها من التاجرين، والذي يتماشى مع الموقف الذي دعا إليه القنصل. وقبل هذا التاريخ لم ترد أية إشارة منها، خاصة في مراسلاتها مع الداي، تدفع إلى الاعتقاد بكونها تشارك موقف قنصلها بكامله، وإن كانت هناك بوادر توحي بالتهيؤ لتبني نفس الموقف. فالمماطلة في دفع ثمن الحبوب يمثل مؤشرا في هذا الاتجاه. ففي التعليمات التي زود بها قنصلها الجديد في الجزائر، مولتيدو، أكدت الخارجية على ضرورة إبعاد اليهود عن شؤون فرنسا «يجب عليكم أن تعملوا بجهد ومثابرة من أجل إبعادهم (اليهود) عن معاملاتنا السياسية منها والتجارية. فمن الناحية السياسية فإن تدخلهم يشكل مهانة للجمهورية، ومن الزاوية التجارية فإن منافستهم تضر

(36): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر33، الجزائر – باريس 5 بريمير س6 (26 أكتوبر 1797).
(37): نفس المصدر.
(38): رسالة الداي للمديرية التنفيذية في 22 أكتوبر 1797 في: Plantet، ن.م. ص ص470-472 .
(39): انظر أعلاه.

بالمصالح التجارية لمواطنيها[40]. وبعد أقل من شهرين اتخذت المديرية التنفيذية قرارا يقضي بحجز ممتلكات رعايا كل من الجزائر، تونس، وطرابلس، ومصادرة ممتلكات الرعايا العثمانيين في فرنسا والأراضي التابعة لها[41]. لقد ترك لكل من وزيري الخارجية والمالية مسألة التشاور معا لتحديد الكيفية التي يتم بها تنفيذ هذا القرار. يثير هذا الإجراء عدة تساؤلات. فمن زاوية العلاقات الفرنسية – العثمانية ليس في الظاهر ما يبرره وإذا كانت فرنسا قد بدأت في هذه الفترة في الاستعداد لتجريد حملة عسكرية ضد مصر، فإن ذلك كانت تجري في ظل السرية والكتمان الشديد، إلى درجة أن الحملة خرجت من طولون في أواخر شهر ماي (1798)، لم يكن أحد يعرف وجهتها. كما أن الدولة العثمانية من جهتها، لم تعلن الحرب ضد فرنسا إلا بعد احتلال القاهرة (عند أواخر شهر جويلية 1798) بعدة أسابيع. ومن زاوية العلاقات الفرنسية – الجزائرية فليس هناك ما يبرر مثل هذا القرار، والذي لم يطبق من الناحية العملية بالنسبة لرعايا الجزائر إلا في جانب واحد فقط، هو وقف تسديد مستحقات التاجرين، أما ممتلكاتهما وممتلكات رعايا الجزائر الآخرين، فإنها لم تتعرض للحجز، ومن ناحية أخرى ففي الوقت الذي اتخذت فيه المديرية التنفيذية هذا القرار، قامت الحكومة الفرنسية بإبرام اتفاق مع شركة بكري – بوشناق بتزويد فرنسا بحوالي عشرين ألف حمولة من القمح[42].

رغم الجهود التي يبذلها التاجران لترضية فرنسا ومع ذلك فإنهما لم يفلحا في الحصول على ثقة المسؤولين على مختلف المستويات، فوزير الخارجية غير راض عنهما، ويشك في صدق نواياهما، مما جعله يطلب من القنصل الجديد مولتيدو طرح مسألتهما مرة أخرى أمام المسؤولين الجزائريين[43]. وهناك رأي في الأوساط المعنية بالتعامل مع الجزائر في فرنسا، ينظر للتاجرين على أنهما سبب للمصاعب التي تعترض العلاقات بين البلدين من حين لآخر[44].

(40) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر33، تعليمات للقنصل مولتيدو، باريس 9 نيفوز سنة 6 (29 ديسمبر 1797).
(41) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر34، قرار المديرية التنفيذية المؤرخ في شهر فانتوز سنة 6 (فبراير – مارس 1798).
(42) سيغفيد، مراسلات، ت.م. ص 252. تعادل هذه الكمية حوالي 11520 قنطارا. فسعر القمح يقدر حاليا عند 50 فرنكا للكيلة الجزائرية (الصاع) في المعدل فإن قيمة الصفقة تكون حوالي ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف فرنك.
(43) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر34، باريس – الجزائر 9 جيرمينال سنة 6 (29 مارس 1798).
(44) نفس المصدر، طولون – باريس 9 جيرمينال سنة 6 (29 مارس 1798).

تجاوزت التحركات الفرنسية ضد التاجرين، عند منتصف سنة 1798 حدود التحفظ في التعامل معهما إلى مهاجمة مصالحهما. فمنذ نهاية ربيع هذه السنة استولى قرصان فرنسي على سفينة [illegible] بوثائق جزائرية، مشحونة بسلع، جزء منها ملك لشركة بكري – بوشناق، والجزء الآخر ملك للدولة الجزائرية، كانت قد أبحرت من إنكلترا في اتجاه الجزائر، واقتادها إلى أحد الموانئ الفرنسية الواقعة على الأطلسي، حيث احتجزت وبيعت شحنتها، كما قام قرصان فرنسي آخر بعد وقت قصير من هذه الحادثة بالاستيلاء على سفينة اكتراها التاجران، كانت مبحرة تحت العلم الجزائري، محملة بالقمح في اتجاه مرسيليا، واقتادها إلى هذا الميناء الأخير، حيث تم احتجازها ومصادرة شحنتها[45]. لقد أثار هذا السلوك ردود فعل مستاءة في الجزائر، خاصة لدى الداي الجديد مصطفى باشا الذي خلف حسن باشا المتوفى (15 ماي 1798). لقد احتج بشدة على هذه التصرفات، وعلى سوء معاملة الرعايا الجزائريين، خاصة يعقوب بكري، وسيمون أبوية المقيمين في فرنسا، واعتبر أن هذه المعاملة السيئة من شأنها أن تضر بالعلاقات الوطيدة والصداقة القديمة القائمة بين البلدين[46].

قرر الداي مصطفى باشا بمجرد اعتلائه سدة الحكم، أخذ ملف العلاقات مع فرنسا بصرامة وحزم. فأول عمل قام به هو مطالبة هذه الأخيرة بتسديد القرض الذي منح لها خلال ربيع 1796، ذلك أن السنتين المحددتين كأجل قد استوفيت. لقد استجابت فرنسا لرغبة الداي في الحين، بعدما تمت تسوية إشكالية إجرائية.

(45) ادعى بلانتي (Plantet، ت.م. ص478، هـ2)، أن السفينة قد استولى عليها قرصان المايرقي وافتكها منه القرصان الفرنسي. لكن رسائل الداي للمديرية التنفيذية حول هذه القضية لا تتكلم عن هذه الحادثة، بل تتهم القرصان الفرنسي مباشرة بارتكاب هذا الاعتداء. وحتى لو كانت الحادثة وقعت كما وصفها بلانتي، فإنه كان من الواجب أن ترد السفينة بشحنتها إلى صاحبها الأول، على اعتبار كونه رعية دولة صديقة. فالمعاهدات السارية بين الطرفين تنص على ذلك. لقد واجهت الجزائر حالات كثيرة من هذا النوع، فكانت ترد الغنائم إلى أصحابها. ففرنسا تأتي في رأس القائمة من بين الدول المستفيدة من هذا الترتيب.
(46) انظر رسائل الداي مصطفى باشا المؤرخة في جوان، سبتمبر، أكتوبر 1798، في (Plantet، ت.م. ص478، وما بعدها). لم تقتصر تحرشات القراصنة الفرنسيين على التاجرين، وإنما مست أيضا مصالح التجار الآخرين مثل السفينتين اللتين استأجرهما التاجر عبد الحفيظ إسماعيل، حيث سيقت إحداهما إلى ميناء أجاكسيو بكورسيكا، والأخرى إلى مرسيليا حيث احتجزتا وبيعت شحنتيهما من الحبوب تبلغ 180 ألف فرنك. في تقرير خبرة قدمه أحد المستشارين للمديرية التنفيذية، بين فيه أن الغنيمتين غير مشروعتين من زاوية حقوق البشر، أي القانون العام، ومن زاوية العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية. م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر34، تقرير المديرية التنفيذية بدون تاريخ.

والداي كان قد طلب تسليم المبلغ لسيمون أبوقية، لكن رسالة التفويض التي وجهها لهذا الأخير لم تستلمها السلطات المعنية في فرنسا، مما أوقعها في ارتباك لفترة من الوقت. وأبوقية يطالب بتسديد المبلغ باسم الداي والسلطات الفرنسية ترى أن اعتماده لم يكن مستوفيا للشروط المطلوبة في نظرها. كانت تريد أن يقوم قنصلها بالجزائر بتسليم المبلغ مباشرة للداي(47). لقد تقرر في النهاية أن يتم تسديده عن طريق ثلاث رسائل تحويل بقيمة المبلغ، مسحوبة على اسم جوزيف كاهين بكري. لقد استلم الداي المبلغ من هذا التاجر، بعد أن استلم أخاه يعقوب بكري المبلغ المقابل من السلطات الفرنسية بباريس(48).

مع بداية عهد الداي مصطفى باشا، سوف تطرح وبإلحاح شديد مسألة تسديد ديون التاجرين. كان الداي حسن باشا قد لمح لهذا الموضوع في عدة مناسبات أثناء استقباله للقنصل جانيون سانت اندري في السنة الماضية(1797) غير أن المسألة لم تسو، في الوقت الذي استمر فيه التاجران في إرسال شحنات القمح إلى مرسيليا وإلى إيطاليا، لتموين الجيش الفرنسي بها. وأمام هذا الانسداد قرر الداي أن يتولى متابعة هذه المسألة بنفسه. ففي أول رسالة له للمديرية التنفيذية في شهر جوان1798، طرح هذا الموضوع ضمن المسائل الأخرى التي اعتبرها ذات أهمية لضمان السير الهادئ للعلاقات بين البلدين. ثم عاد ليلح عليها بشدة أكثر في مراسلة ثانية لنفس الجهة «إنه لمن الضروري أن يسدد لبكري وأبوقية المبلغ المستحق لهما منذ وقت طويل، ثمن المواد المعاشية التي زودا بها الجمهورية، والتي كانت في أشد الحاجة إليها أثناء الظرف الصعب الذي مرت به، حيث لم يكن يوجد سوى عدد قليل من الخواص الذين كانت لهم الشجاعة والإرادة لتقديم مثل تلك التسبيقات في تلك الفترة العصيبة. ولم يكن ذلك بإمكانهم (أي اليهود) لولا التشجيع والحماية التي أضفيناها عليهم، وهو ما جعلهم يقبلون المخاطرة وانتظار كل هذا الوقت»(49)، بالرغم من هذا الإلحاح، فإن فرنسا لم تتزعزع قيد أنملة عن الموقف الذي اتخذته بتجميد تسديد هذه الديون، وعند حدوث القطيعة، كانت المسألة لاتزال في وضع مجمدا.

ردا على القرار الذي اتخذته الجزائر بإعلان الحرب ضدها، وتوقيف الرعايا

(47): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر34، باريس- الجزائر 29 بريريال س6 (17 جوان 1798).
(48): ن.م. باريس - الجزائر 9 ميسيدور، س6 (27 جوان 1798).
(49): رسالة الداي للمديرية التنفيذية في 17 سبتمبر 1798 في: Plantet، ن.م. ص ص280-282 .

الفرنسيين المقيمين بها، أصدرت المديرية التنفيذية قرارا في 15 فبراير (1799) يقضي بالسماح لبحريتها الرسمية والخاصة (القراصنة) بمهاجمة السفن الجزائرية، وسفن بلدان المغرب البحرية الأخرى، وكذلك توقيف الرعايا الجزائريين المقيمين بفرنسا وحجز ممتلكاتهم(50)، لقد نجم عن هذا القرار إيقاف أعوان شركة بكري بوشناق في فرنسا، وتشميع محلاتهم ومصادرة السلع الموجودة بها. كما اقتيد يعقوب بكري مسؤول الشركة بفرنسا وسيمون أبوقية مسؤول وكالتها في باريس إلى سجن الطامبل، حيث مكثا فيه عدة شهور. ويلاحظ بهذا الصدد أنهما لم يستفدا من مبدأ المعاملة بالمثل. ذلك أن الرعايا الفرنسيين الذي تم احتجازهم في الجزائر لم يمكثوا في السجن أكثر من شهر ونصف(51)، كما احترمت ممتلكاتهم وأمتعتهم، فلم يمس منها أي شيء. لقد بذل كل من جوزيف بكري، ونفطالي بوشناق جهودا كبيرة من أجل تخفيف ظروف اعتقال هؤلاء، كما بذلوا مساعي حثيثة لإقناع المسؤولين، وفي مقدمتهم الداي مصطفى باشا، لإطلاق سراحهم. وبالمقابل لم تحدث هذه الجهود أي تأثير على موقف السلطات الفرنسية من رعايا الجزائر من اليهود المقيمين على أراضيها. فمن سجنه بعث يعقوب بكري رسالة للمديرية التنفيذية يشكو فيها من الوضع الذي هو فيه. مبينا في نفس الوقت المعاملة الحسنة التي حظي بها الفرنسيون في الجزائر، والتي يعود الفضل فيها إلى «يد القدر أولا وإلى مكانة بيت بكري في البلاد ثانيا، فالفكرة التي لدى الداي هي كون رعاياه يعاملون بعدل وإنسانية في فرنسا. ولو علم بالوضع الذي هم فيه لما تأخر في اتخاذ إجراءات مماثلة ضد الفرنسيين المقيمين في أراضيه»(52)، وبالفعل فعندما أبلغ الخزناجي بكون الرعايا اليهود في فرنسا لايزالون رهن الاعتقال، استدعى القنصل مولتيدو الذي لم يغادر الجزائر بعد ومعه المسؤولين عن الوكالة الإفريقية المقيمين في الجزائر، ليصرح لهم «أنه بلغه أن الحكومة الفرنسية لاتزال تضيق الخناق على أفراد أسرة بكري وبوشناق المقيمين في فرنسا. فإذا لم يتغير هذا الوضع، ويعاملون كما

(50): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر34، قرار المديرية التنفيذية المؤرخ في 27 بلوفيوز، س7، (15 فبراير 1799).
(51): انظر أعلاه.
(52): م.خ.ن/م.ق.ت الجزائر35، رسالة يعقوب بكري للمديرية التنفيذية. كما كتب سيمون أبوقية رسالة بنفس المعنى لنفس الجهة. وفي نفس الوقت قام يهود الجزائر المقيمين في مرسيليا بتقديم عريضة للسلطات الفرنسية يطلبون فيها معاملتهم كأمة متميزة مكونة من التجار، لا شأن لهم بالحرب، وهي العريضة التي وصفها المسؤولون الفرنسيون بكونها «غريبة». م.خ.ف/م.ق.ت. مرسيليا - باريس 9 فريمير، س8 (29 نوفمبر1799).

يعامل الفرنسيون هنا، فإن البحرية في حاجة إلى عمال،[53]، يقصد بذلك اعتقال الرعايا الفرنسيين من جديد، وإرسالهم للأشغال الشاقة. وقع هذا الاحتجاج في غضون شهر أغسطس (1799)، وعند منتصف شهر سبتمبر تم إطلاق سراح بكري وأبوقية وبقية الموقوفين، كما رفع الحجز عن ممتلكاتهم.

خلال المفاوضات التي جرت لإنهاء حالة الحرب بين البلدين، طرحت السلطات الجزائرية مسألة تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة العلاقات السلمية بين الطرفين. لقد تعهدت الحكومة الفرنسية والتزمت بتسوية هذه المسألة[54]، وثبت هذا الالتزام في نص مشروع معاهدة الصلح الجديدة التي ضبطت ترتيباتها عند نهاية شهر سبتمبر 1800، والتي تم ختمها والإعلان عنها رسميا في 27 ديسمبر1801.

2 - الدين الرهينة يتعفن:

بمجرد إقرار الهدنة غير المحددة الأجل (جويلية 1800) أبدت السلطات الفرنسية استعداد لتصفية دين التاجرين، مؤكدة بذلك نواياها الحسنة للوفاء بالتزاماتها. لقد بدا لأول وهلة أن مسألة تحديد مبلغ الدين بدقة ليست بالأمر الهين، نظرا لتداخل عدة عناصر في تكوين هذا الدين والتي هي موضوع خلاف بين الدائن والمدين[55].

أول تقدير أولي لمبلغ الدين المترتب عن كميات الحبوب المصدرة إلى فرنسا خلال1795، كان من طرف المبعوث الخاص هيركولي. ففي مراسلة له بتاريخ 1 ماي 1796 ذكر فيها أن المبلغ المستحق للتاجرين يتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين فرنك. أما وزير الخارجية فقد ذكر في تعليماته للمبعوث الخاص لتبرير طلب القرض من الحكومة الجزائرية، أن المبلغ المستحق لليهوديين هو في حدود مليوني فرنك، ملاحظا في نفس الوقت أنهما لايزالان يرسلان كميات معتبرة من الحبوب،وأنه

(53) سبنسر، مراسلات ... ص ...
(54) م.ع. ف.أ/م ق. ملف الجزائر33، تقرير القنصل الأول مارس 25 ترميدور س8 (2 أغسطس1800).
(55) مثل ... جميع المبالغ التي تم حجزها من طرف السلطات الفرنسية عند حدوث القطيعة، فتقدير قيمتها موضوع خلاف بين الطرفين، ومثل قيمة الشحنات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون وبعض من ظروفهم وغيرها من العناصر المتشابهة، فهذه في نظر التاجرين تشكل جزءا من الدين وفي نظر الإدارة الفرنسية ، تخرج في إطار فصل آخر.

وصل منها لمرسيليا حتى الآن،مايزيد عن أربعين ألف قنطار[56]. ومن جهته، فإن سيمون أبوقية ممثل الشركة بباريس، قد قدر، في رسالة له لوزير الخارجية، مبلغ الدين بثلاثة ملايين فرنك، رأسمال خالص بدون فائدة[57]. سددت الحكومة الفرنسية نصف مبلغ القرض الذي حصلت عليه من الجزائر، وهو نصف مليون فرنك. وفي تقرير قدمه وزير الخارجية للمديرية التنفيذية عند نهاية شهر سبتمبر1798، حدد المبلغ المتبقي في ذمة الحكومة الفرنسية للتاجرين بمليونين وثلاثمائة ألف فرنك[58]. إن هذا الرقم لايمثل مجمل الديون، وإنما يشكل جزءا منها فقط. ذلك أنه عندما يتم تجميع هذه الديون خلال صيف 1800، سيكون مبلغه أعلى بكثير من هذا الرقم الذي أورده وزير الخارجية. فلا يمكن أن يكون قد نما بهذا الشكل السريع أثناء القطيعة، لأن العلاقات التجارية بين البلدين كانت قد توقفت. وعندما تستأنف في المنتصف الثاني من سنة 1800 فلن يكون هناك حبوب في الجزائر يمكن تصديرها، بسبب حالة الجفاف التي اجتاحت البلاد. لقد اضطرت الإدارة إلى استيراد كميات من القمح من منطقة البحر الأسود للتخفيف من حدة المجاعة التي يعاني منها السكان، حين أصبحت الكيلة من القمح تباع بثمانية وعشرين فرنكا[59].

وبالفعل، فدين التاجرين على البحرية الفرنسية وحدها كان حسب الكشف الذي وضعته مصالح هذه الأخيرة، قد وصل إلى حوالي مليونين ومائة ألف فرنك، سدد منه حوالي أربعمائة ألف فرنك، والباقي وهو قرابة المليون وسبعمائة ألف فرنك في انتظار التسديد. أما بالنسبة للتاجرين فإن الحساب الذي قدماه لوزير الخارجية عند منتصف شهر أغسطس (1800) مدعما بمراجع حسابية معتمدة، حدد مبلغ هذا الدين بما يقرب من ثمانية ملايين فرنك[60]. رأسمال صافي بدون حساب الفائدة التي ترك تقديرها للسلطات الفرنسية. وقد أدرجا ضمن العناصر المكونة لهذا الدين، قيمة الشحنات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون. كما أدرجا فيه قيمة المسروقات التي انتهبت من بيت يعقوب بكري بمرسيليا، والتي قدرت بمبلغ أربعمائة

(56) م.ع. ف.أ/م ق. ملف الجزائر33، الجزائر - باريس 1ماي 1796 .
(57) م.ع. ف.أ/م ق. ملف الجزائر33، باريس - الجزائر 16 بريريال س4 (جوان 1796).
(58) م.ع. ف.أ/م ق. ملف الجزائر33، تقرير المديرية التنفيذية.
(59) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص139 .
(60) مبلغ الدين بالضبط كما حدده التاجران هو ...، 7,942,994 فرنكا.

وعشرين ألف فرنك[61]، لقد أعلن التاجران أن المسروقات هي ملك للداي «وأن قوانين الجزائر تضمن للفرنسيين حق التعويض لما انتهب منهم» واستدلا على هذا بما وقع في السنوات الأخيرة أثناء قنصلية فالير، عندما سرق من الفرنسيين مبلغ حوالي مليون فرنك. كان القنصل قد بعثه إلى الوكالة الإفريقية بعنابة، وعوضته السلطات بدفع نفس المبلغ الذي ضاع منه. لقد طالب التاجران بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في هذه القضية[62].

لم يثر التقرير الذي قدمه المعنيان أي اعتراض من طرف السلطات الفرنسية. ويبدو أن هذه الأخيرة قامت بتسديد أقساط منه بعد هذا التاريخ. لأن المذكرة (غير المؤرخة) التي رفعت إلى وزير الخارجية حول هذه المسألة، أشارت إلى أن التاجرين قدما كشفين: أحدهما بقيمة مليون ومائتين وثمانين ألف فرنك، والثاني بقيمة أربعة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألف فرنك. مما يجعل القيمة الإجمالية لدينهما هي خمسة ملايين وستمائة وسبعة وستين ألف فرنك[63]. فمبلغ الكشف الثاني هو الذي كان محل خلاف. إذ يبدو أن الإدارة الفرنسية سددت هذا المبلغ بوسيلة دفع فرضت على التاجرين فرضا والتي قبلاها بشروط[64]. ففي رسالة وجهاها للقنصل تانفيل يلتمسان فيها وساطته لدى حكومة بلاده، ذكرا أنهما خسرا في هذه الصفقة ما تتراوح قيمته ما بين سبعين إلى خمسة وسبعين في المائة. وعندما لاحظ القنصل أنه من الصعب على حكومته التراجع عن تسوية كانت تمت، عقبا بكونهما قبلاها بشروط، وأنهما كانا تحت ضغط التزامات مربوطة بأجل. لقد أوصى القنصل من جهته سلطات بلاده بضرورة تفهم شكوى التاجرين، لاعتبارات، منها أنهما زودا بلاده بالمواد المعاشية في ظروف صعبة للغاية، وقد تكبدا تضحيات من أجل ذلك، إلى جانب وجود اعتبار آخر يعمل لصالحهما، وهو أنه لايمكن إخضاع الأجانب

(61): هوجم منزل يعقوب بكري بمرسيليا أثناء غيابه عند نهاية سنة 1797 من طرف مجهولين مسلحين الذين نهبوا كل محتوياته من الحلي والأشياء الثمينة.
(62): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر35، رسالة يعقوب بكري وميشال بوشناق لوزير الخارجية باريس في 27 ترميدور س8 (15 أغسطس 1800).
(63): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر35، مذكرة رفعت للوزير غير مؤرخة.
(64): يبدو أن تسديد المبلغ تم بواسطة السندات التي يطلق عليها إسم أسينا (Assinat). فالقيمة الإسمية لهذه السندات تساوي حوالي الثلث فقط من قيمتها الحقيقية عند هذا التاريخ. للمزيد من التفاصيل حول هذه السندات راجع:
Vilar P. Or et Monnaie dans l'histoire. 1450-1920. Paris, 1974 P.P. 376-382.

«بصرامة لقوانين الجمهورية، وأن طريقة تصفية ديونهما يجب أن تستثنى ربما، على الطريقة المعتادة»[65]. لقد التمس بإلحاح ضرورة إعادة النظر في الموضوع، يسمح له بإعطاء جواب مرض للداي.

لاتوضح المراسلات كيف كان الموقف النهائي للإدارة الفرنسية حول هذه المشكلة في هاته الفترة. كما يبدو من ناحية أخرى أن فرنسا استأنفت تسديد الدين في شكل أقساط ولكن «بالتقطير» فالقنصل تانفيل ما انفك يطلب ويلح على عدم تسوية مسألة الديون بصفة نهائية، وعلى ضرورة الاحتفاظ بجزء منها للضغط به على التاجرين، لتسخيرهما لخدمة مصالح فرنسا في الجزائر، لأنه يجب عليهم «أن يدركوا جيدا (اليهود) بأن نجاح معاملاتهم في فرنسا مرهون بنجاح عملياتنا في إفريقيا»[66]. إن هذه النصيحة التي وجهها القنصل لحكومته أكدها مرة أخرى، «سلامة» الموقف الذي تبنته بخصوص هذه المسألة في الماضي وفائدة الاستمرار فيه. فالاستعداد الذي أظهرته السلطات الفرنسية أثناء المفاوضات لإعادة إقرار السلم بين البلدين، سرعان ما تراخى بعد عودة العلاقات إلى حالتها العادية. لقد اشتكى التاجران للداي، من هذا الموقف وهو ما دفعه ليطلب من القنصل تانفيل مرة أخرى، مراسلة حكومة بلاده بهذا الشأن لإنهاء هذه المسألة[67].

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين سنتي 1803 – وهو التاريخ الذي قام فيه مصطفى باشا بآخر مسعى لدى السلطات الفرنسية لتسوية هذا الموضوع – و1813، على أنها مرحلة جمود وتعفن بالنسبة لهذه المشكلة. عدد من العوامل استجدت خلالها، لتزيحها عن ساحة الاهتمامات الرئيسية لكلا الجانبين. ويأتي في مقدمتها، كون الجزائر لم تعد مصدرا لتصدير الحبوب إلى فرنسا، بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد منه سنة 1800، والتي بلغت ذروتها في عام 1805. فمعاملات التاجرين مع فرنسا ارتكزت أساسا على تجارة الحبوب. ولقد انعكست هذه الوضعية وبصفة سلبية على وكالة بيت بكري في فرنسا، حيث دخل أعضاؤها في صراع ونزاعات ضد بعضهم البعض أمام المحاكم الفرنسية، خاصة بين يعقوب بكري، وابن أخته ميشال بوشناق[68]، فهذا الأخير هو أخ نفطالي بوشناق الذي اغتيل على

(65): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر35، مذكرة لوزير الخارجية.
(66): م.ع.د.أ/م.ق.ت. الجزائر35، الجزائر – باريس 3 نيفوس س9، (23 ديسمبر 1800).
(67): م.ع.ف.أ/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 8فانتوز، س11، (26 فراير 1803).
(68): Wildsheimer، د.م. ص403 وما بعدها.

يد أحد الجنود في مدينة الجزائر في آخر شهر جوان 1805. لقد أدت هذه النزاعات إلى حدوث القطيعة بين هؤلاء الشركاء، فيعقوب بكري الذي كان يسير الوكالة في فرنسا انسحب إلى الفورنة. كما قام أخوه الأكبر جوزيف المقيم في الجزائر بتسجيل إقرار لدى القنصلية الفرنسية، أعلن فيه أن القائمين على شؤون الوكالة في فرنسا، لم يكونوا في يوم من الأيام شركاء في الشركة، وإنما مجرد وكلاء لها فقط، ليعلن سحب ثقته منهم. وطلب من القنصل أن يرشح له شخصا من الفرنسيين يقوم مقامهم(69).

إن هذه الحادثة تبين أن مصالح بيت بكري في فرنسا لم تعد مزدهرة كسابق عهده قبل القطيعة. قد يكون للسلوك الذي اتبعته فرنسا حول مسألة الديون أثرا في هذا التدهور. فالتجار الجزائريون من اليهود أصبحوا يتحفظون كثيرا في معاملاتهم مع فرنسا، ويتحينون تنمية مصالحهم بها، في نفس الوقت الذي كانوا يسعون إلى تثمين نشاطهم في جهات أخرى خارج نفوذ فرنسا المباشر. لقد لاحظ القنصل هذا التوجه لديهم، عندما أخطر حكومته أن سلوك هؤلاء نحوه أصبح «مشوها منذ تجدد الحرب» بين فرنسا وانجلترا في شهر جوان 1803(70).

والواقع أن المناخ العام السائد في فرنسا نحو يهود الجزائر لم يكن مشجعا لتطوير معاملات هؤلاء التجار. فالشكوك نحوهم لم تختف بالرغم من الخدمات المعتبرة التي قدموها لفرنسا أثناء القطيعة وبعدها مباشرة، والدور الذي لعبوه من أجل إقناع الداي بضرورة الرضوخ لمطالب نابليون أثناء الأزمة التي اندلعت بين البلدين خلال صيف عام 1802 (71)، فالقنصل السابق بالجزائر – جانيون سانت اندري –، والذي يشغل الآن وظيفة المحافظ العام للحكومة في العمالات الجديدة الواقعة على الضفة اليسرى من نهر الراين. والذي سبقت الإشارة إليه بكونه أول من ألح على حكومته من أجل اعتبار الديون كرهينة وورقة ضغط في يد الحكومة، انتهز الفرصة عندما طلب منه وزير البحرية والمستعمرات موافاته بوجهة نظره حول عدد من المسائل التي طرحها عليه في بداية صيف سنة 1802 – أثناء الاستعداد لجرد حملة ضد الجزائر – ليصب جام غضبه على هؤلاء التجار الذين اعتبرهم من ألد أعداء مصالح فرنسا في

(69): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر 36، الجزائر – باريس 20 فاندميير س12، (11 أكتوبر 1803).
(70): المصدر السابق.
(71): أنظر أعلاه.

الجزائر. وقد أكد في تقريره أن هدفهم الحقيقي هو العمل من أجل تقويض دعائم هذه المصالح من أساسها. فهم حسب رأيه، يتطلعون إلى اليوم الذي يتمكنون فيه من وضع يدهم على الامتيازات الإفريقية، واحتكار التجارة المرتبطة بها. فتظاهرهم بالصداقة نحو فرنسا هو مجرد قناع ونفاق للتستر عن أهوائهم الحقيقية(72)، إن الفكرة التي عبر عنها جانيون سانت اندري حول اعتبار النشاط التجاري لهؤلاء اليهود مضر بالمصالح الفرنسية، سوف تترسخ في أذهان الفرنسيين، لتتحول إلى قناعة يتقاسمها المسؤولون والمعنيون بشؤون التجارة الإفريقية على حد سواء. ومن هذه الزاوية، فإن القرار الذي اتخذته الإدارة الجزائرية، والذي يقضي بمنح احتكار تجارة الصادرات للتاجرين بمثابة تأكيد جديد لهذا الاقتناع.

إن تهافت التجارة الفرنسية مع الجزائر على الحبوب وحدها دون ما عداها من السلع الأخرى، حتى تلك التي تخضع لاحتكار الالتزام الإفريقي، أدى إلى حدوث أزمة خانقة بالنسبة للمنتجين وللخزينة معا عندما تعطلت صادرات الحبوب بسبب الجفاف، وهو ما جعل الحكومة تمنح احتكار تجارة الصادرات للتاجرين، مؤمنة موردا ثابتا للدولة يقدر سنويا بحوالي ستمائة ألف قرش اسباني (وهو ما يعادل حوالي ثلاثة ملايين فرنك) وهو مبلغ معتبر بالنظر لاحتياجات الخزينة في ذلك الوقت. وإلى هذه الفترة يعود تاريخ المقولة التي تروى عن نفطالي بوشناق: «يقوم موتى باب الوادي قبل أن تخرج حبة واحدة من القمح»، والتي اتخذ منها الفرنسيون دليلا على تعارض مصالحهم التجارية على طول الخط مع تجارة اليهود.

وبالفعل قدم بعض التجار الفرنسيين بسلع إلى الجزائر في نية مقايضتها بالحبوب، ولكنهم وجدوا أبواب الأسواق مسدودة في وجوههم. وهو ما دفع بالقنصل تانفيل إلى الاتصال بالتاجرين. ودار بينهم نقاش حاد تخلله التهديد والوعيد ولكن بدون جدوى. فالتاجران تمسكا بالحق الذي يمنحه لهما الاحتكار، ولايستبعد أن يكون تسديد الديون قد أثير خلال هذا اللقاء الذي لم يسفر عن أية نتيجة سوى مضاعفة غضب الفرنسيين أكثر على التاجرين(73).

يمكننا أن نتساءل حول ما إذا كان الفرنسيون محقين في موقفهم من اليهود باعتبارهم السبب في تدهور مصالحهم التجارية في الجزائر، أم هو مجرد ذريعة

(72): م. الحربية فانسان/H.1.
(73): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر36، الجزائر – باريس 17 نيفوس س11، (6 جانفي 1803).

لإخفاء فشلهم في القيام على شؤون تجارتهم، نظرا للمخاطر التي تتعرض لها في المتوسط من طرف البحرية الرسمية والقراصنة الانجليز، خاصة بعد تدمير أسطولهم تدميرا شبه كامل إثر معركة الطرف الأغر البحرية في أكتوبر 1805. فسير الأحداث أكد هذه الحقيقة الأخيرة بصفة لاتقبل الجدل. لقد ألغي احتكار تجارة الصادرات بعد اغتيال مصطفى باشا عند أواخر شهر جويلية 1805. كما تدهورت مكانة اليهود في الجزائر تدهورا كبيرا بعد اغتيال نفطالي بوشناق قبل ذلك ببضعة أسابيع. ومع ذلك، فإن التجارة الفرنسية لم تشهد أية انتعاشة باختفاء منافسة هؤلاء التجار. بل على العكس، فقد ازدادت تدهورا في السنوات التالية، وعندما اشتكى القنصل تانفيل أثناء لقائه مع الداي الجديد أحمد باشا، من نظام الاحتكار الذي استحدث في الجزائر، والذي اعتبره سببا في اختفاء التجار الفرنسيين من البلاد، رد عليه هذا الأخير بأن على هؤلاء أن يقدموا وسوف يجدون كل التسهيلات للقيام بنشاطهم(74)، غير أن هؤلاء لم يأتوا، لأن هناك عوائق موضوعية كانت تقف في طريقهم، فالذريعة التي كان يتعلل بها الفرنسيون لتبرير اختفاء تجارتهم من الأسواق الجزائرية لم يعد مايبررها بعد إلغاء الاحتكار.

لم تشهد معاملات اليهود الجزائريين مع فرنسا أي استقرار منذ عودة السلم بين البلدين عند نهاية عام 1801. فتشبث السلطات الفرنسية بفكرة اعتبار النشاط التجاري لهؤلاء، بمثابة رهينة وورقة ضغط في يدها، أضر بنشاط هؤلاء ضررا شديدا. وبالفعل فإن الإدارة الفرنسية كانت تبادر باتخاذ عدد من الإجراءات لتضييق الخناق على هذا النشاط لأول سحابة تبدو في أفق العلاقات بين البلدين. فعندما طرحت الحكومة الجزائرية موضوع رفع مبلغ الإتاوة على الالتزام الإفريقي عند نهاية عام 1806، كان رد فعل القنصل تانفيل هو حث حكومة بلاده على ضرورة وضع اليد على ممتلكات الرعايا الجزائريين الموجودين في فرنسا(75). لم تنتظر حكومة باريس وصول اقتراح القنصل للقيام بمبادرة في هذا الاتجاه. ففي التعليمات التي أرسلت لعامل عمالة البوش دي رون (مرسيليا) طلبت فيها منع خروج الرعايا الجزائريين من الأراضي الفرنسية، ووضعهم تحت رقابة مشددة(76)، وبعد أسبوع من هذا القرار، وسعت هذه التعليمات وعممت لتشمل المدن الأخرى

(74): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، الجزائر – باريس 19 مارس 1806 .
(75): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر39، الجزائر – باريس 29 جانفي 1808 .
(76): ن.م. باريس – مرسيليا 20 جانفي 1808 .

التي يتواجد فيها الرعايا الجزائريون خارج فرنسا، مثل جانوا والقورنة بإيطاليا. لقد نصت التعليمات الجديدة على إيقاف هؤلاء الرعايا، وفرض حراسة على ممتلكاتهم الثابتة منها والمنقولة(77).

في رده على التعليمات التي وجهت إليه، أوضح عامل عمالة البوش دي رون (مرسيليا) بأنه لايوجد في المقاطعة سوى عدد قليل من الجزائريين، أبرزهم كانوا قد استقروا في المدينة منذ وقت طويل، وربما يكونون قد تجنسوا بالجنسية الفرنسية(78)، والآخرين ليست لهم ممتلكات من أي نوع، ليتساءل فيما إذا كان من الواجب إيقافهم واحتجازهم. أما عامل مقاطعة جانوا (الإيطالية) فقد أجاب بأن المعلومات المتوفرة، والتحريات المعمقة بينت أنه لايوجد أحد من رعايا الجزائر، كما لاتوجد أية ملكية لأحد منهم في المقاطعة(79). وبالنسبة للقورنة فقد شمل إجراء التوقيف وفرض الحراسة على ممتلكات كل اليهود المستقرين بها، والذين لهم علاقة قربى أوتعامل مع يهود الجزائر(80)، لقد احتج هؤلاء ضد هذه الإجراءات التي اتخذت ضدهم مؤكدين بكونهم ليسوا من رعايا الجزائر، وإنما هم رعايا القورنة أومواطنين فرنسيين بحكم تجنسهم بالجنسية الفرنسية(81). لقد رفعت هذه الإجراءات عندما استعادت العلاقات الفرنسية الجزائرية سيرها العادي، بعد فشل مشروع غزو الجزائر الذي كان يعد له بونبرت في غضون 1808. وعندما تعرضت هذه لتوتر جديد بسبب إجراءات الحصار القاري، وموقف الحكومة الجزائرية المستاء من هذه السياسة التي اعتبرتها تمثل خرقا للمعاهدات السارية بين البلدين، قامت الحكومة الفرنسية بفرض الحراسة على ممتلكات رعايا الجزائر في فرنسا وفي الأراضي الواقعة تحت سلطتها خارجها، في 24 أكتوبر 1810. وهو الإجراء الذي مس أساسا المصالح

(77): ن.م. باريس – بوش دي رون، جانوا والقورنة في 4 فبراير 1808 .
(78): أرفق عامل العمالة بتقريره قائمة تتضمن أسماء هؤلاء الأشخاص، ووضعيتهم، وعددهم أحد عشر شخصا وهم: بوشناق، بكري، غزلان، وشمعون، كاهين، وهؤلاء ملاك ويدّعون أنهم يحملون الجنسية الفرنسية، أوهم في طريق الحصول عليها. أما اليهود الثلاثة الآخرين وهم يعقوب ليفي وغزلان (فهذا الأخير هو من أصل مصري) ويهودا متى، فهم ليسوا ملاكا، أما حميدة بن سرأير الذي التجأ إلى مرسيليا إثر اغتيال مصطفى باشا فقد ترك أملاكه بالجزائر، والثلاثة الآخرون وهم أحمد بلمين، والحاج عثمان، وابن أخيه محمود، فقد استقروا مؤخرا فقط بمرسيليا. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، مرسيليا – باريس 15 فبراير 1808 .
(79): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، جانوا – باريس 16 فبراير 1808 .
(80): شمل هذا الإجراء تسع عائلات من بينها فرعي عائلتي بكري وبوشناق المقيمتان في القورنة. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر39، القورنة – باريس 16 فبراير 1808 .
(81): المصدر السابق.

التجارية ليهود الجزائر في كل من فرنسا وإيطاليا(82)، استمر فرض الحراسة على ممتلكات هؤلاء شهورا طويلة، ولم ترفع إلا عند منتصف شهر أغسطس من السنة التالية 1811، عندما عاد القنصل تانفيل بعد إجازته الطويلة مزودا بتعليمات في اتجاه السعي لإيجاد صيغة للتفاهم مع الجزائر، عن طريق إدخال بعض التعديلات المخففة لإجراءات الحصار القاري لصالحها.

بعد المحادثات التي أجراها تانفيل مع المسؤولين الجزائريين عاد ليؤكد في مراسلاته مرة أخرى على ضرورة الاحتفاظ بورقة الضغط المتمثلة في التجار اليهود رعايا الجزائر: «لاأستطيع أن أنسى تذكير سعادتكم بكون يهود القورنة هم أفضل ضمان لعون جلالته في الجزائر. لقد أحسست في الأيام الأخيرة بأنهم يشعرون بخوف شديد من هذه الناحية»(83) لم تبخل السلطات الفرنسية في استعمال هذه الورقة في كل مناسبة. فعندما اشتد ضغط السلطات الجزائرية على الفرنسيين لتسوية مسألة الديون بعد سنة 1811، قامت هاته باعتقال أسرتي بكري وبوشناق في كل من فرنسا والقورنة. ولتجنب إجراء مماثل قد تتخذه السلطات الجزائرية ضد الرعايا الفرنسيين، ترجى القنصل تانفيل حكومته بإطلاق سراحهم والاكتفاء فقط بمراقبتهم(84).

لاحظنا ارتخاءا في متابعة السلطات الجزائرية لمسألة تسوية ديون التاجرين منذ المسعى الأخير الذي قام به مصطفى باشا عند نهاية شهر فبراير سنة 1803. يفسر هذا الموقف ربما لكون المعنيين لم يتابعوا الموضوع بصفة مستمرة مع المسؤولين. كما أن الهزة التي تعرضت لها الطائفة اليهودية في غضون سنة1805، قد يكون لها هو الآخر بعض الأثر في ذلك. وبالفعل، ففيما بين فبراير 1803 إلى أواخر سنة 1811 لم تقم السلطات بأية خطوة ملحة في اتجاه تسوية هذه المسألة، سوى مرة واحدة في بداية عهد أحمد باشا. لقد طلب هذا الأخير من القنصل تانفيل إنهاء هذا الموضوع بإلحاح وحزم، مبررا ذلك بكون التاجرين مدينين للخزينة بمبالغ معتبرة، وأن هاته، هي في أشد حاجة لهذه الأموال. رد القنصل بكون المعنيين استلموا مبلغ أربعة

(82): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، باريس – الجزائر 13 أغسطس 1811 .

(83): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، الجزائر – باريس 29 أكتوبر 1811 .

(84): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، الجزائر – باريس 30 جانفي 1813 . أثناء هذا الاعتقال توفي سلمون بكري وهو أخ ليعقوب ويوسف بكري ورئيس فرع الأسرة بالقورنة بإيطاليا. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، باريس – الجزائر 30 أفريل 1812 .

ملايين فرنك منذ ما يزيد عن سنتين ونصف، ولايدري بعد ذلك فيما إذا كان لايزال لهما مستحقات على حكومته(85). يلاحظ على هذا الجواب بأنه يجافي الحقيقة، فتانفيل نفسه كان مقتنعا بالاعتراض الذي قدمه التاجران بخصوص وسيلة تسديد هذا المبلغ، والإشكال الذي طرحته في حينها. حين التمسا منه هو شخصيا وساطته لدى حكومته لتسويتها(86). استحسن وزير الخارجية طاليران جواب القنصل «لقد أعطيتم الداي الجواب الملائم بخصوص طلبه المتعلق بالمبالغ التي يزعم اليهوديان، بكري، وبوشناق بكونهما لايزالان يستحقانها على الحكومة. وبصفة عامة يجب تجنب الدخول في مناقشات حول هذه الأمور، لأن كل المطالب من هذا النوع يجب أن تخضع للقوانين الخاصة بتصفية الدين العام»(87)، لم تتابع الإدارة الجزائرية هذه المسألة بعد هذا المسعى حتى أواخر عام 1811 عندما أثيرت من جديد.

عند نهاية شهر أكتوبر 1811 أبلغ تانفيل حكومته بأن «الدنيء يعقوب (بكري) الذي يسير شؤون العائلة والأعمال معا، أصبح يهاجم بشدة أكثر من أي وقت مضى شخصية الأمبراطور المبجلة (نابليون) ويطالب بأن يسدد له مبلغ ما بين ثمانية إلى تسعة ملايين، مقابل مواد التموين التي زود بها الجيش قبل ثلاثة عشر أوأربعة عشر سنة». وأضاف بأنه أشعر من طرف الداي بضرورة تسوية مسألة الديون مع بكري في أقرب الآجال، وإلا سوف تتخذ إجراءات ضده شخصيا(88)، وبعد ثلاثة أسابيع من هذا الإشعار، طلب وكيل الحرج من القنصل دفع ثلث الدين المستحق لبكري، والذي قدر بمبلغ ثلاثة ملايين فرنك في الحين. وأمام تماطل القنصل، قررت السلطات حجز المبالغ الموجودة في القنصلية، واستكمال ما تبقى من ثلث الدين المطلوب تسديده عن طريق رسائل التحويل باسم القنصل لحساب بكري(89).

أثار هذا الإجراء غضب السلطات الفرنسية التي ردت عليه بفرض الحجز على ممتلكات بكري في كل من فرنسا وإيطاليا. كما قامت في نفس الوقت بمطاعي

(85): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر37، الجزائر – باريس 5 بريمير س14 (26 أكتوبر 1805).

(86): أنظر أعلاه.

(87): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38، باريس – الجزائر 27 مارس 1806 .

(88): تانفيل يقول بأنه هدد بالسجن ووضع الأغلال في رجليه في حالة رفضه تسديد المبالغ التي يطالب بها بكري. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، الجزائر – باريس 29 أكتوبر 1811 .

(89): (م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، الجزائر – باريس 21 نوفمبر 1811 .

لدى الباب العالي من أجل الوساطة والتدخل لدى الجزائر، فحمل حكومة هاته البلاد على رد المبالغ التي احتجزتها في القنصلية، ومن أجل واعتقال أفراد أسرة بكري وإخضاعهم للسجن حتى يتم الكشف عن كذب زعمهم، وبعدها ينظر في الإجراءات اللازمة التي ستتخذ ضدهم(90).

لم تسفر وساطة القسطنطينية لدى الجزائر عن أية نتيجة(91)، ولم يكن لدى هذه الأخيرة أي استعداد لقبول وساطة حول هذه المسألة من أية جهة كانت(92). فملف العلاقات بين البلدين كان مثقلا بمثل هذه النزاعات التي تكمن بؤرتها الأساسية في سياسة الحصار القاري التي فرضها نابليون، ضاربا عرض الحائط بكل مصالح الأطراف الأخرى. فعودة الحكومة إلى إثارة مسألة ديون التاجرين بمثل هذه الصرامة والحزم، تفسر جزئيا بالتذمر الشديد الذي أثارته إجراءات هذا الحصار وكنوع من رد الفعل ضده؛ إلى جانب عودة الاستقرار في قمة هرم السلطة منذ اعتلاء الحاج علي كرسي الدايلكية في خريف 1808، بعد حالة الاضطراب والفوضى التي أعقبت اغتيال مصطفى باشا. كما أن عودة يعقوب بكري للاستقرار في الجزائر(1809)، بعد إقامة مضطربة بين فرنسا والقورنة (بإيطاليا) والمرارة التي أصبح يشعر بها من جراء تعامل السلطات الفرنسية معه ومع أفراد أسرته، ودورها في تأليب ابن أخته ميشال بوشناق ضده. يضاف إلى هذا عودة رئاسة الطائفة اليهودية إلى أسرته، بتعيين أخيه الأكبر يوسف على رأسها بعد مقتل ابن دران خصم أسرتي بكري وبوشناق وعدوهما اللدود. كل هذه العوامل اجتمعت عند هذا التاريخ، لتدفع بمسألة الديون إلى المقدمة من جديد، ولتضيف بذلك عبئا جديدا على كاهل العلاقات بين البلدين، وقد كان مثقلا.

بالرغم من هذا الموقف الحازم الذي اتخذته الجزائر، ومع ذلك فقد بقيت المشكلة معلقة وبدون حل. فالأموال التي تم حجزها في القنصلية والتي اختلفت التقديرات الفرنسية نفسها حول مبلغها: ما بين ثلاثمائة وسبعين ألف فرنك إلى مليوني فرنك، لم تكن كافية(93). لم يستلم بكري منها سوى مبلغا ضئيلا في شكل تعويض عن شحنة

(90): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر40، باريس - الجزائر 20 أفريل 1812 .
(91): أرسل الباب العالي خمس فرمانات إلى الجزائر تخص الشكاوي الفرنسية إلى طلب ترضيتها. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، باريس - الجزائر 27 فبراير 1813 .
(92): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، دريسد - الجزائر 30 سبتمبر 1813 .
(93): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، باريس - الجزائر 27 فبراير 1813 . وكذلك تقرير حول الشكوى الجزائرية حرر في نفس الفترة. د.م. ورقات 139 - 149 .

كانت السلطات الفرنسية قد صادرتها في مياه القورنة. ولم يكن بوسع الإدارة الجزائرية عمل شيء آخر أكثر من الذي عملته، خاصة وأن مشكلة الديون أصبحت منذ السنوات الأخيرة تمثل جزءا من ملف عام للنزاعات والشكاوي المتبادلة بين الطرفين. ومن جهة أخرى فإن عودة دفع هذه المسألة آلى السطح من جديد لم يكن بدون جدوى من زاوية مصلحة التاجرين. فبعد أن كان موقف الحكومة الفرنسية هو اعتبار هذه المسألة منتهية أوشبه منتهية، لأن ما تبقى من توابعها يجب، في نظرها، أن يسوى في إطار القوانين الخاصة بتصفية الدين العام؛ تراجعت عن هذا الموقف لتحمل التاجرين مسؤولية الإهمال والتراخي في تقديم الوثائق المطلوبة لتصفيتها(94). ومن جهة أخرى فإن الوضع الذي كانت عليه فرنسا إثر فشل الحملة ضد روسيا (1812)، والحرب المستعرة التي تلتها على الأراضي الألمانية في السنة التالية، واندحار جيش نابليون في معركة ليبزيق (أكتوبر1813)، كل هذه المؤشرات تنبئ عن قرب نهاية عهده في هاته البلاد. فليس بالإمكان في ظل هذه الأوضاع تسوية المشاكل، على الأقل بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية التي تراعي ظروف الطرف الآخر، وتفهم الضغوط التي تحيط به، وبإحساس شديد.

رحبت الحكومة الجزائرية بعودة أسرة البوربون إلى حكم فرنسا إثر سقوط نابليون، واستقبل مبعوث الملك لويس الثامن عشر - الذي أوفد خصيصا لابلاغها بالتطورات التي حدثت مؤخرا في بلاده - بكل حفاوة وتكريم. لقد عبر المبعوث عن رغبة عاهله بطي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الجانبين، مؤكدا نية حكومة بلاده في العمل من أجل تصفية جميع المنازعات، بروح ملؤها الصدق والعدل والاحترام المتبادل. كما عبر الداي من جهته عن سروره البالغ «بعودة أسرة البوربون المبجلة إلى حكم فرنسا، التي كانت تربطها بالمشرق والمغرب علاقات وطيدة في جميع العصور، متمنيا أن تستمر وتزداد رسوخا أكثر مما كانت عليه. كما عبر عن أمله في أن يعم السلم جميع الأمم الأوروبية أيضا»(95).

بعد شهور قليلة من قيام النظام الجديد في فرنسا، قررت الحكومة الجزائرية إبعاد القنصل تانفيل وترحيله من البلاد. في رسالة مطولة بعث بها الداي للمسؤولين الفرنسيين، شرح فيها الأسباب التي دفعته لاتخاذ مثل هذا القرار. كما طلب

(94): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، دريسد - الجزائر 30 سبتمبر 1813 .
(95): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، الجزائر - باريس 7 ماي 1814 .

استبداله بشخص تتوفر فيه شروط الأمانة والصدق في التعامل[96].

استغل الداي فرصة عودة بوربون لحكم فرنسا، ليطلب إعادة تعيينه قنصلا عاما في الجزائر، غير أن سلطات البلاد، وكإجراء تحضيري من طرفها، رفضت السماح له بالنزول إلى المدينة إلا بعد تسوية جميع النزاعات المالية المعلقة، والتي في مقدمتها قضية ديون بكري بوشناق. وهو شيء لاقبل له به، مما اضطره إلى العودة من حيث أتى. بقيت مشكلة الديون معلقة كما كانت في بدايتها، فلم تتقدم خطوة واحدة في اتجاه التسوية طوال عهد حكم نابليون. وهل في نية النظام الجديد وضع حد لهذه المعضلة؟

3 - نحو تسوية متعثّرة:

من بين الأولويات التي تصدى لها النظام الجديد في فرنسا، والتي اعتبرها في مقدمة انشغالاته، ملف العلاقات الفرنسية - الجزائرية. لقد كلف القنصل الجديد دوفال الذي تم تعيينه مؤخرا في منصب القنصل العام خلفا لتانفيل، بدراسة كل المسائل والشؤون موضوع النزاع بين البلدين، وطلب منه أخذ الوقت الكافي لتوضيح الوضع. لقد كانت مسألة ديون التاجرين من أعوص المشاكل، وأكثرها صعوبة بسبب التعقيدات التي تحيط بها، ومن المسائل التي كلف دوفال بدراستها وفك خيوطها المتشابكة من جوانبها المختلفة. كانت الغاية من وراء هذا المسعى على ما يبدو، إنهاء النزاعات والخلافات التي عكرت جو العلاقات بين البلدين وجعلتها في حالة اضطراب مستمر منذ ما يزيد عن خمس عشرة سنة، والعودة بها إلى حالة الهدوء والاستقرار التي كانت عليه في الماضي. من الصعب الاعتقاد بكون السلطات الجديدة في فرنسا كانت عازمة على وضع حد للنزاعات القائمة بروح صادقة، تتوخى العدل والنزاهة في تعاملها مع المشاكل المطروحة. فهناك تناقض بين المواقف المعلنة والنوايا الحقيقية، التي تبدو من النظرة الأولى للتعليمات التي زود بها دوفال حول مسألة الديون، حيث يتبين أن الحكومة الفرنسية لم

(96): يذكر القنصل دوبوا تانفيل أن السبب الذي أبعد من أجله عن البلاد هو أنه طلب منه دفع مبالغ من المال لتعويض شحنات كان القراصنة الجزائريون قد استولوا عليها، ولما رفض هذا الطلب متذرعا بكونه لايستطيع دفع أي مبلغ دون إذن حكومته رحل عن البلاد. م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر41، [illegible] - باريس 3 نوفمبر 1814.

التخلص فعلا من فكرة الدين الرهيبة، وإنما غيرت الأسلوب فقط في طريقة التعامل مع هذه المشكلة. وهذا لاينفي احتمال وجود نية في إنهاء هذه القضية بروح صادقة في البداية، ولكن عند الغوص فيها لجمع شتات عناصرها، وتفحص الملابسات المختلفة التي تحيط بها، يلاحظ التحول في الموقف الأولي، لتصبح من بعدها، ورقة سياسية ضاغطة يجب الاحتفاظ بها بأي شكل من الأشكال. لايمكن تجاهل بصمات القنصل دوفال في توجيه الموقف الفرنسي هذه الوجهة. لقد كان محل ثقة رؤسائه في الخارجية، الذين أسندوا إليه مهمة تحرير المذكرات حول مختلف المسائل القائمة بين البلدين، ليبنوا عليها موقفهم بخصوصها[97].

فالتعليمات التي زود بها دوفال حول هاته المسألة، تنطلق من مبدأ وجود التزام من طرف الحكومة الفرنسية لتسديد هذا الدين بمقتضى المعاهدة المبرمة بين البلدين في 27 ديسمبر 1801، غير أن هذا الالتزام كان في الماضي في مصلحة الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يترددون على الجزائر، في الوقت الذي لايأتي فيه الرعايا الجزائريون إلى فرنسا إلا نادرا. أما وقد أصبح هؤلاء يمارسون أعمالا تجارية نشطة فلم يعد لهذا الالتزام أية منفعة[98]. وبالتالي فإن على القنصل أن يبذل كل ما في وسعه لحمل السلطات الجزائرية على التخلي عن هذا المبدأ، وإقناعها بفكرة عدم تدخل الحكومتان في الشؤون المالية للخواص. ولتوضيح هذه المسألة أكثر، فإنه إذا كانت معاهدة سنة 1801 التزمنا بتسديد المبالغ المستحقة للجزائريين، لكن فقط عندما تكون طلباتهم مشروعة. والجهة التي لها صلاحيات البث في مشروعيتها هي الحكومة الفرنسية. لقد اعترف الدائنون بهذا ضمنيا، عندما قبلوا التعاقد معها كممونين لها. ويستنتج من هذا أنه لايمكن لنا أن نقبل تدخل الحكومة الجزائرية كطرف مطالب، يستند على أي أساس قانوني. يجب حمل الداي على الاقتناع بهذا المبدأ، وفي حالة رفضه يجب عدم متابعة الموضوع وترك سبيل المفاوضات[99].

بعد أيام قليلة من التحاق دوفال بمنصبه عند أواخر شهر فبراير 1816، طلب منه حضور الاجتماع الذي سيعقده ديوان البحرية يوم 29 من نفس الشهر، والذي

(97): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تقرير لوزير الخارجية روشليو، باريس 16 ديسمبر 1815.
(98): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تقرير لوزير الخارجية روشليو باريس 16 ديسمبر 1815.
(99): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تعليمات للقنصل دوفال باريس 23 أكتوبر 1818.

سيكون موضوعه مناقشة المسائل التي هي محل نزاع بين البلدين، المشاركة في مداولاته. وقبل بدء النقاش سأل وكيل الحرج القنصل دوفال عما إذا كان مزودا بصلاحيات كافية تسمح له بتسوية كل المسائل موضوع النزاع. لقد رد القنصل بالإيجاب، إلا فيما يتعلق بمسألة الديون، فقد أعلن أنه ليست له أية صلاحية تسمح له حتى بالاطلاع على هذه القضية، لأن حكومته احتفظت بها لنفسها، وبالتالي فإنه لايحق له بحال من الأحوال سماع حتى المداولات حولها. رد وكيل الحرج على موقف القنصل ملاحظا أنه إذا كانت الحكومة الفرنسية لاترغب فعلا في إرجاع الحق كاملا للجزائريين كما أعلنت عن ذلك، فإنه لايمكن لها أن تمنع قنصلها من سماع شكاواهم المقدمة من طرف حكومتهم وتبليغها لها(100). وبعد المداولات حول المسائل الأخرى، أثير موضوع الدين من جديد في آخر الاجتماع، حيث قدم بكري حسابات ديونه للمجلس، والذي يزيد مبلغها عن اثني عشر مليون فرنك بفوائدها حتى تاريخ اليوم. لقد تم الاتفاق مع القنصل على قيام يعقوب بكري بتعيين مفوض له في فرنسا، ليتولى متابعة المسألة في عين المكان. في ختام تقريره الطويل حول مختلف المسائل التي أثيرت في اجتماع هذا اليوم والقرارات التي اتخذت بشأنها(101)، ترجى القنصل وزير خارجية بلاده ليعمل كل ما في وسعه لإنهاء مسألة الديون هاته في أقرب الآجال(102).

في تقريره للملك حول نتائج مفاوضات دوفال في الجزائر، لاحظ وزير الخارجية ريشليو أن فرز الأربعة ملايين من مجمل الدين، كمبلغ مؤهل للتسديد، يحتمل إمكانية المطالبة بتسديده في الحين «وهو شيء يتعارض مع المبدأ الذي كنا نريد تثبيته.وحتى إذا تعاملنا مع هذا الجزء من الدين خارج هذا المبدأ، وبصفة استثنائية، فإنه يتضمن مخاطر كذلك، خاصة إذا لم يتم الاتفاق على طريقة التسديد. ومن جهة أخرى فإن نجاح القنصل في إقناع الحكومة الجزائرية بقبول معالجة هذه المسألة في باريس، قد حقق تحولا مفيدا لصالحنا، كما أضعف من جهة أخرى من مخاطر تأثيرها على علاقاتنا مع هاته البلاد. فإذا لم يتيسر لنا تحقيق هدفنا كما كنا نريد، فإننا على الأقل، نسير الآن بكل تأكيد على الطريق الذي سوف يوصلنا إليه حتما»(103).

(100): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 1 ماي 1816 .
(101): أنظر أدناه الفصل الخامس.
(102): م.ح.د/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 1 مارس 1816 .
(103): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تقرير وزير الخارجية للملك.

اختتم ريشوليو تقريره للملك بإبلاغه بأنه سيعطي تعليمات لدوفال في اتجاه السعي للحصول على تعهد من الداي بأن لاتعالج هذه المسألة سوى في باريس وحدها، وأن لاترفع حكومته أية شكوى من أجلها، وأن لاتتخذ أية إجراءات مضادة بسببها(104). بعد كل هذه الاحتياطات يحق للمرء أن يتساءل، هل للحكومة الفرنسية نية فعلا في إنهاء هذه المشكلة كما يقتضيه العدل وتفرضه النزاهة؟

لم يجد دوفال أية صعوبة في الحصول على ما يطمئن وزير الخارجية ريشليو لقد أكد له وكيل الحرج (وزير الخارجية) أن الداي وكل أعضاء الحكومة لهم كامل الثقة في عدالة وكرم جلالته (ملك فرنسا)، وأنه لم يخطر ببال أي واحد منهم التفكير في إجراءات انتقامية. لا من أجل هذه المسألة، ولا بسبب أية مسألة أخرى مع فرنسا(105).

استغرقت عملية توضيح الرؤية حول هذه الديون وجمع أطرافها ما يزيد عن سنتين ونصف، بسبب تنوع العناصر المكونة لها من جهة، وتعدد الأطراف المعنية بها من جهة ثانية. يضاف إلى هذا صعوبات أخرى تمثلت في إهمال الإدارة الفرنسية السابقة متابعة الموضوع ولو من الزاوية الإدارية البحتة. وهو ما جعل الإدارة الجديدة تواجه مشقة كبيرة في تعقب آثارها في دهاليز المصالح الإدارية المختلفة. لقد نجم عن هذا الوضع اختلاف تقدير مبلغ هذه الديون بين المصادر الفرنسية نفسها.

لتيسير متابعة مسار التسوية، سنقوم بالتذكير بتقديرات هذه الديون من الكشف الذي قدمه التاجران لوزير الخارجية الفرنسي عند منتصف شهر أغسطس من سنة1800، حتى نهاية شهر فبراير 1816.

من المعلوم أن مبلغ الدين عند عام 1800 كان 7 942 992 فرنكا، دون حساب الفائدة. وأن حوالي أربعة ملايين منها كانت قد صفيت(106)، وسدد هذا المبلغ بوسيلة دفع أعطت مردودا لم يتجاوز المليون ومائة ألف فرنك. وأن التاجرين أثارا هذه المسألة بإلحاح في حينها، وطلبا مراجعة العملية، وتمكينهما من حقهما في تسوية عادلة. وهو الاعتراض الذي اقتنع به القنصل تانفيل نفسه، وترجى حكومته مراجعة هذه المسألة. لقد تبين فيما بعد أن التاجرين لم يحصلا على أية

(104): نفس المصدر.
(105): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر43، تقرير لوزير الخارجية، باريس جانفي 1817 .
(106): المبلغ بالضبط هو 3984430 فرنكا.

ترضية بهذا الخصوص. وفي عام1811 عندما أثارت الحكومة الجزائرية هذا الموضوع من جديد، كان بكري يقدر ديونه عند هذا التاريخ بما يزيد عن اثني عشر مليون فرنك. ومن جهته فإن القنصل تانفيل، في تقرير لحكومته قدرها عند هذا التاريخ بستة ملايين وسبعة وثلاثين ألف فرنك، وأن مبلغ الفوائد التي يطالب بها بكري هي في حدود الأربعة ملايين فرنك[107]، ويبدو أن تانفيل لم يأخذ بعين الاعتبار اعتراض التاجرين حول الأربعة ملايين التي اعتبرها عملية منتهية. وهو ما يفسر ربما، مغالاة بكري في تقدير مبلغ الفائدة. وبعد بضعة أسابيع من هذه المراسلة، أبلغ القنصل حكومته أن بكري عاد ليطلب إضافة للحساب السابق، تسديد مبلغ ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين، ثمن سبع أوثمان شحنات من الحبوب لم يدفع له ثمنها[108]. وحسب الكشف الذي وضعته مصلحة تصفية الدين العام المؤرخ في23 فبراير 1814. فإن دين التاجرين يتمثل على الشكل التالي: مجمل الدين 238 731 7 فرنك رفض منه مبلغ998 942 فرنكا. كما انتفت مبالغ أخرى، بحيث يخلص الكشف إلى أن المتبقي من مستحقات التاجرين هو مليون وستمائة وخمسة وخمسين ألف فرنك[109]. ومن جهته فإن بكري عندما قدم حساباته في الاجتماع الذي عقده ديوان البحرية في 29 فبراير(1816)، جعل مبلغ هذا الدين بفوائده حتى ذلك اليوم يزيد عن اثني عشر مليون فرنك[110].

على إثر الضمانات التي حصل عليها من الجزائر، قام وزير الخارجية بتحويل ملف الديون لوزير المالية لدراسته واقتراح ما يجب عمله بشأنها. لقد أرفق الملف بتقرير شرح فيه الظروف والملابسات التي أحاطت بهاته الديون منذ البداية، والتزامات الحكومة الفرنسية بشأنها. كما طلب منه منح التسهيلات الضرورية للسيد بليفيل، مفوض بكري، للقيام بمهمته. رفض وزير المالية بعد استشارة اللجنة المالية التابعة لوزارته استلام الملف، على اعتبار كون هذه الديون، إما منتهية أوساقطة من زاوية القوانين المالية الجارية، وبالتالي فإنه لايستطيع التكفل

(107): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، باريس، أكتوبر1818 .
(108): نفس المصدر.
(109): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر41، باريس 24 سبتمبر 1814 .
(110): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 1 مارس 1816 .

بهذه المسألة. لقد لاحظ في ختام رده لوزير الخارجية أنه إذا كانت مصلحة الدولة تقتضي معالجة هذه المسألة بكيفية استثنائية فإن ذلك يندرج في إطار الصلاحيات الدبلوماسية[111].

أمام هذا المأزق، اقترحت مصالح الخارجية على الوزير تشكيل لجنة خاصة بأمر ملكي، لدراسة القضية مع تزويدها بالوثائق والمعطيات المتصلة بها لإبداء الرأي حول المسائل التالية: إن ديون التاجرين تندرج كلها في إطار الديون الساقطة من منظور التشريعات المالية الجارية، فهل يمكن أخذها بعين الاعتبار نظرا لالتزام فرنسا بشأنها من جهة، والامتيازات الأخرى المتصلة بها من جهة ثانية. ففي حالة أخذها بعين الاعتبار، ألا يستحسن تشكيل لجنة تتولى دراسة المسألة واقتراح طريقة تصفيتها، وكذا تحديد التوجيهات التي ستعطى لها بهذا الصدد؟ كما سيطلب منها إبداء الرأي حول الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال المطلوبة لهذه العملية. ومن جهة أخرى سيطلب من اللجنة أيضا إبداء الرأي حول الجزء الذي تمت تصفيته من الدين ولكنه لم يسدد[112]. فهل يجب إعادة النظر في هذه العملية، أويثبت ما تقرر بشأنها في السابق وقبوله كما هو؟ وعلى اللجنة كذلك اقتراح أسس التسوية التي تراها ملائمة، نظرا لكون هذه الديون فقدت صفتها المالية من زاوية القوانين الجارية لتصبح مسألة دبلوماسية[113].

بعد مرور عدة شهور على هذا الاقتراح، قرر وزير الخارجية متابعة المسألة بجد، خاصة وأن القنصل دوفال كان يلح في مراسلاته على ضرورة إنهاء هذه المشكلة في أقرب الآحال، لأنه أعطى وعدا موقعا أمام السلطات الجزائرية، وقد مر الآن ما يزيد عن سنة ولم يتحقق منه شيئا. في تقرير مطول للملك حول الموضوع، وبعد أن أعطى لمحة سريعة عن بدايات هذه الديون التي تعود إلى قيام التاجرين بتزويد فرنسا بالحبوب منذ سنة 1794. إلى السنوات التالية، أوضح وزير الخارجية أن هذه الديون تتكون من قسمين: قسم تمت تصفيته ولم يسدد،

(111): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر43، باريس 17 جانفي 1817 .
(112): قيمة المبلغ الذي تمت تصفيته ولم يسدد هو بالضبط 3،745،758 فرنكا و49 سنتيما. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر – باريس أكتوبر1818 .
(113): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر44، تقرير رفع لوزير الخارجية، باريس 17 جانفي 1817 .

والقسم الآخر لم تتم تصفيته بعد؛ إلى جانب الفوائد المترتبة عنها. لقد توقف الوزير في تقريره للملك عند مسألة ضمان الحكومات لديون رعاياها، مؤكدا بأن هذا المبدأ هو مبدأ معمول به، وأن الإدارة السابقة في فرنسا «لم تعارض هذا المبدأ، ولكنها اتبعت طريقة المماطلة والتسويف.. لقد ذكرت الحكومة الجزائرية في المراسلة الأخيرة بديون بكري، وإذا اعتبرنا أنه مرّ الآن ثمانية عشر شهرا على العهد الذي قطعناه على أنفسنا فإنه يتبين أنه لا يمكن تأجيل أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار أكثر مما مر من الوقت»[114]، ليتساءل عما إذا كانت القوانين المالية الجارية غير قابلة للتطبيق حقا، بالنظر للاعتبارات التالية: «كون بكري وبوشناق رعايا جزائريين ولم يتعاقدا مع الحكومة الفرنسية إلا بدفع وإلحاح من الداي الذي ترجاه قنصل فرنسا بأمر من حكومته من أجل ذلك. إلى جانب هذا، فحسب المبدأ الجاري به العمل في العلاقات بين الدول الأوروبية والدول المغربية، وفي جميع الأوقات، فإن الحكومات تضمن ممتلكات رعاياها في بلدان بعضها البعض، فهذا المبدأ كرمته المعاملات وبصفة مستمرة من الجانبين»[115]. لاحظ الوزير من جهة أخرى أن البند 13 من معاهدة ديسمبر1801. يلزم فرنسا بتسديد هذه الديون، موضحا بهذا الصدد أن الأعوان الدبلوماسيين في البلدان المغربية لهم صفة التمثيل لحكوماتهم، متميزة أكثر مما لدى الأعوان الدبلوماسيين في البلدان الأخرى «فهم يبرمون المعاهدات، ويتعهدون شفويا باسمها كذلك. فهذا الالتزام الأخير له سلطة ووزن في هذه البلدان أكثر مما لديه في البلدان الأخرى ربما»[116]. كما أشار ريشليو في تقريره إلى أن حكومة الجزائر تعتبر هذه المسألة بمثابة تعاقد بين حكومتين، خاصة وأن المعاملات الأولى تمت بأموال سحبت من خزينتها نفسها. «فهذه الحقيقة أكدتها مراسلات كل الأعوان الذين تعاقبوا في هذه البلاد». هذه هي المعطيات القانونية والأخلاقية، يضيف الوزير، التي تحيط بهاته المسألة، والتي يمكن أن يرتكز عليها القرار الذي سيتخذ بهذا الشأن. ملفتا الانتباه من جهة أخرى إلى أن هناك جوانب أخرى تتصل بهذه المسألة: منها التأثير السلبي على

(114): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، تقرير رفع للملك باريس، ماي 1817 .
(115): المصدر السابق.
(116): نفس المصدر.

العلاقات بين البلدين إذا ما تقرر رفض تسديد هذا الدين، إلى جانب هذا، فهناك عدد من الرعايا الفرنسيين لهم ديون في ذمة بكري، وفي ذمة جزائريين آخرين، وبالتالي فلا يمكن توقع استرداد أموالهم قبل قيام الحكومة الفرنسية بتسديد دينها. اختتم الوزير تقريره مقترحا على الملك: أنه في حالة اعتبار كون القوانين المالية الجارية غير قابلة للتطبيق على هذه المسألة، تُشكّل لجنة خاصة تتكفل بمراقبة الجزء الذي تمت تصفيته من هاته الديون، وتصفية المتبقى منه، واقتراح قاعدة للتسوية التي يتم التفاوض على أساسها مع المعنيين، واقتراح الطريقة التي تراها مناسبة للحصول على المال اللازم لتسديد متطلبات العملية[117].

وافق الملك على الاقتراح، وتشكلت لجنة من مستشارين في مجلس الدولة وهما: البارونين مونيي وهيلي دوازيل، اللذين استلما ملف المسألة مع تقرير مفصل عن هاته الديون، والظروف والملابسات التي أحاطت بها منذ بداياتها[118]، يستخلص من هذا التقرير أن المبلغ الذي يطالب به بكري يزيد قليلا عن ثلاثة عشر مليون ونصف مليون فرنك، دون حساب التسبيقات التي استلمها، والتي تبلغ حوالي المليونين ونصف مليون فرنك.

في التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة في أواخر شهر فبراير 1819 استعرضت فيه مكونات هذا الدين، التي تتمثل في تزويد الحكومة الفرنسية منذ سنة 1794، وفي السنوات التي تلتها بالحبوب، ومن قيمة السفن وشحناتها التي استولت عليها سواء البحرية الرسمية أوالقراصنة الفرنسيين في البحر، ومن مختلف القروض المالية التي منحها التاجران للأعوان الفرنسيين خلال هذه السنوات الصعبة التي مرت بها فرنسا، والتي كثيرا ما انقطعت سبل الاتصال بينهم وبين حكومات بلادهم، بسبب ظروف الحرب؛ إلى جانب الفوائد المستحقة عن هذه الديون ولمدة تزيد عن عشرين سنة[119].

(117): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، تقرير وزير الخارجية للملك، باريس ماي 1817 .
(118): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر44، التقرير التحليلي للمراسلات الدبلوماسية حول مسألة الديون أكتوبر1818 كما قام دوفال من جهته بتحرير تقرير حول هذه المسألة في غضون سنة1815، قبل التحاقه بمنصبه. في ن.م.
(119): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر44، تقرير اللجنة، باريس21 فبراير 1819 .

أكدت اللجنة في تقريرها بأنه لايمكن رفض مطلب التاجرين بدعوى سقوط دينهما بحكم القانون، بالنظر للمعاهدات القائمة بين البلدين، وخاصة ترتيبات البند 13 من معاهدة 27 ديسمبر 1801، والذي يلزم صراحة بتسديد هذه الديون. كما حددت من جهة أخرى مبلغ الدين المعترف به من طرفها، والذي تبلغ قيمته تسعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وعشرين ألف فرنك كقاعدة للتسوية. وهو مبلغ جزافي حدد بطريقة قسرية. وهذا لايعني كون المبلغ الذي يطالب به بكري ليس له أساس أوسند، كماذكرت ذلك معظم الأدبيات التاريخية التي تعرضت لهذه المسألة. ومن هذا المبلغ ينتقص مجمل التسبيقات التي استلمها التاجران، والتي تبلغ حوالي مليونين ونصف مليون فرنك. ويبقى في ذمة الحكومة الفرنسية حوالي سبعة ملايين وربع مليون فرنك[120].

على هذا الأساس دخل المستشاران عضوا اللجنة، في «التفاوض» مع مفوض بكري السيد بليفيل لايمكن في الواقع الكلام عن مفاوضات بمعنى الكلمة. لقد وضع بكري أمام الأمر الواقع: إما قبول التسوية على هذا الأساس، وبشروط أخرى ستدرج في الاتفاق، أوالالتجاء إلى المحاكم، وفي هذه الحالة فإن حظه في الحصول على الترضية يصبح شبه مستحيل. «بسبب صعوبة جمع الوثائق الضرورية التي تتطلبها هذه الطريقة، نظرا لقدم المسألة وتباعد الأماكن»[121]. وبالفعل فلم يكن أمام بكري سوى قبول الأمر الواقع. وفي 28 أكتوبر (1819) وقع الطرفان: السيدان موني وهيلي دوازيل عن الحكومة الفرنسية، والسيد بليفيل عن التاجرين بكري، وبوشناق، اتفاق التسوية.

ينص الاتفاق على أن تدفع الحكومة الفرنسية للسيدين يعقوب بكري، وميشال بوشناق عن طريق مفوضهما السيد بليفيل سبعة ملايين فرنك. موزعة على اثني عشر دفعة، مبلغ كل منها حوالي ستمائة ألف فرنك[122]، تدفع كل خمسة أيام بدءا من أول مارس المقبل (1820). كما ينص من جهة أخرى على

(120): المصدر السابق.

(121): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر45، مدخل اتفاق التسوية بين التاجرين ومفوضي الحكومة الفرنسية، باريس28 أكتوبر 1819 .

(122): مبلغ كل دفعة بالضبط هو 583.333 فرنكا و33 سنتيما.

احتفاظ الخزينة الفرنسية بالمبالغ التي حولها اعتراضات وادعاءات إلى أن يحصل السيد بليفيل على حق رفع اليد من المحاكم أوعلى إثر اتفاق بين التاجرين والمدعين[123]، كما يخول للخزينة الفرنسية حق الخصم من حصة بكري مستحقات الرعايا الفرنسية على ابن أخيه داوود بكري المتوفى، والتي قدر مبلغها بحوالي خمسمائة وخمسين ألف فرنك[124]، كما نص الاتفاق من جهة أخرى على الانتقاص من سبعة ملايين مبلغ مائة وإحدى عشر ألف وتسعة وسبعين فرنك (111079 فرنكا) الذي يمثل قيمة البضائع والمقتنيات والأموال التي احتجزت في الالتزام الإفريقي أثناء حدوث القطيعة عند نهاية عام 1798 والتي سلمتها السلطات الجزائرية للتاجرين[125]. كما اشترط تقييد تنفيذ ترتيبات هذا الاتفاق بمصادقة الملك الفرنسي من جهة، وصدور إعلان من الداي باسم الحكومة الجزائرية والذي ينص على أنه: «بتنفيذ هذه التسوية فإنه لم يبق لديه أي مطلب لدى الحكومة الفرنسية، وبالتالي فهو يعلن بأن هذه الأخيرة قد نفذت وبصفة كاملة، الالتزامات المترتبة عن معاهدة ديسمبر1801»[126]، من جهة ثانية.

إن هذا الشرط الوارد في البند الأخير من الاتفاق كان موضوع تعليمات وجهت للقنصل دوفال لغرض الحصول على ختم الداي على هذا التصريح الذي حدد مضمونه مسبقا من طرف وزارة الخارجية[127]. لقد ألفتت هذه الأخيرة انتباه قنصلها على أن لاتتضمن صيغة هذا التصريح ما يوحي بكونه يعني المصادقة. فليس هذا هو المطلوب، لأن الحكومة الجزائرية كانت وافقت والتزمت بأن القضية تعالج في فرنسا «وأمام القضاء الملكي» وبالتالي، فليس

(123): هذا الترتيب سيكون بمثابة المفجر الذي سوف ينسف هذه التسوية من أساسها.

(124): مبلغ ديون الرعايا الفرنسيين على داوود بكري المتوفى هو564.130 فرنكا. يجب التنبيه بهذا الصدد أن الأرقام التي ترد في التقارير الرسمية ليست دائما دقيقة. ففي تقرير وزارة الخارجية المكلفة بديون التاجرين، قدر ديون الرعايا الفرنسيين التي في ذمة بكري بمبلغ1.250.000 فرنك. (م.ح.ف/م.ق.ت.الجزائر... باريس18 أكتوبر 1817

(125): يجب التذكير بهذا الصدد أن الوكالة الإفريقية كانت قد حصلت على الإعفاء من دفع الإتاوة لمدة سنة تعويضا عن الأضرار التي لحقت بها من جراء القطيعة، فانتقاص هذا المبلغ لتعويض هذا الضرر مرة أخرى يمثل نوعا من الابتزاز من الصعب تبريره.

(126): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر45، البند8 من اتفاق التسوية المبرم في 28 أكتوبر 1819 .

(127): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر44، باريس - الجزائر 18 سبتمبر 1819 .

مقبولا أن تعرض التسوية التي تمت للمناقشة من طرف السلطات الجزائرية من أجل المصادقة عليها[128]. في انتظار استقباله من طرف الداي، استفسر دوفال التاجر بكري حول ما سيكون عليه موقف هذا الأخير، كان رد التاجر أنه لايظن أن حسين باشا سيوافق عليه «لأنه لم تجر به العادة لدى الحكومة الجزائرية»[129]. وبالفعل، فإن الداي لم يقر التسوية كماكان مطلوبا، وإنما أمربتسجيل محضر ينص على موافقة بكري على اتفاق التسوية وبأنه راض عنها»[130].

لاحظت الخارجية أن المحضر لايتضمن تصريحا من الداي كما كانت تريده، وأن هذا الأخير اكتفى فقط بتسجيل قبول ورضا بكري على هذه التسوية، مضيفة أن القنصل برر الاكتفاء بهذه الصيغة، ولم يرد الالحاح أكثر، مخافة أن يؤدي ذلك إلى فتح نقاش حول مختلف ترتيبات التسوية، مما قد يؤدي إلى زعزعة التسوية من أساسها[131]. غير أنها من جهتها أصرت على عدم البدء في تنفيذ اتفاق التسوية المقرر مع بداية شهر مارس (1820) قبل أن تحصل على ترضية بهذا الصدد. لقد أشعرت الأطراف المعنية: الخزينة الفرنسية، ومفوض بكري بهذا القرار[132]. ومن جهته فإن القنصل دوفال لم يجد صعوبة في

---

(128): نفس المصدر.

(129): م.ح.ت/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر – باريس 24 سبتمبر 1819 .

(130): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر44، باريس – الجزائر 18 سبتمبر 1819 .

صيغة المحضر بنصها الأصلي العربي هي كمايلي: «الحمد لله الحليم الكريم ولاحول ولاقوة إلابالله العلي العظيم.

ليعلم من يقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح الجسيم النافذ أمره، العلي شأنه وقدره، بأن خديمنا اليهودي يعقوب بقري بن الرحوم قد أتى إلينا ومعه قنصول الفرنصيص الذي في بلادنا ووقفا جميعا بين أيدينا، فاعترف لنا خديمنا يعقوب بقري المذكور قائلا أن كل ما فعله وكيله الذي في بلاد فرنسا معهم من ذاك الصلح المشهود، على ذلك المقدار والعدد المتفق عليه المسطور، فهو قابل به وراض بصلحه وبجميع تلك الأشياء المذكورة والأمور. وأنهم إذ دفعوا له وأعطوه جميع ذلك تبرأ حينئذ ذمتهم من جميع ما هناك. ولم تبق عليهم إذ ذاك ديون ولامطلب في كل حال من الأحوال سواء قصر الزمان أم طال، فحسب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولايخالف أحد ولايتعدى عليه.

وكتب عن إذن المعظم الأرفع الهمام الأنفع الأمجد الأنجد الوجيه الأسعد مولانا الدولاتلي السيد حسين باشا بمحروسة الجزائر المحمية بالله تعالى من سوء الدوائر، الواضع طابعه السعيد أعلاه أدام الله عزه وأعلاه آمين. بتاريخ أوائل شهر ربيع الأول الذي هو من 1235» م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر45 .

(131): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس24 ديسمبر 1819 .

(132): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس 13 مارس 1820 .

إقناع حسين باشا بترضية حكومته حول هذه المسألة. وبالفعل ففي 13 أفريل(1820) وافق الداي على صيغة تصريح تستجيب لهذا الانشغال الفرنسي على ما يبدو[133].

بعد هذه الترضية قدمت الحكومة الفرنسية مشروع قانون للبرلمان، بهدف توفير المال اللازم يمكنها من الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن اتفاق التسوية، لقد استغل نواب المعارضة هذه المناسبة ليتحول النقاش من مسألة ديون خارجية مطلوب تسديدها بناءا على معاهدة ملزمة لفرنسا مع طرف أجنبي، إلى صراع بين أنصار الحكومة ومعارضيها. ونظرا لكون الحكومة تتوفر على الأغلبية في البرلمان فقد صادق هذا الأخير على مشروعها، وبالتالي لم يبق هناك أي عائق يقف في وجه تنفيذ هذا الاتفاق[134].

إن إلحاح الحكومة الفرنسية على ضرورة الحصول على تعهد من السلطات الجزائرية بكون جميع مطالب التاجرين قد انتهت، يثير تساؤلا حول سبب هذا الإلحاح. ألا يعني هذا أن جزءا من حقوق التاجرين قد هضم، وأن مبلغ الدين

---

(133): صيغ هذا التصريح في شكل تكملة للمحضر على النحو التالي: «وكذلك قد تحقق لدينا أنه حيث العهد المرقوم المتفق عليه في باريس، فرانصة وفت تماما جميع ما كان عليها من الحقوق، ولم يبق عليها مطلب ولا سؤال بوجه من الوجوه بموجب عقد الصلح المتمم في تاريخ 22 شعبان 1216 الذي هو موافق إلى سبعة عشر ديسمبر سنة 1801 من حساب الرومي بحسب الواقف عليه أن يعمل بما فيه ولايتعدى عليه.
وكتب عن إذن المعظم الأرفع بتاريخ أواخر جمادى الأخير الذي هو من عام 1235». م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر45 .

يحتمل أن يكون هذا النص مزورا بصيغة المقدمة والخاتمة تختلف عن صيغة المحضر، كما أنه لايحمل إشارة إلى وجود خاتم للداي عليه، وحسب دوفال فإن أحد أعوان القنصلية السيد فيز هو الذي جاء بهذه الصيغة، وهذا العون سوف تكون له شهرة في التزوير فيما بعد، خاصة عندما ينتقل إلى سوريا كقنصل في دمشق، حيث تكون مهمته الرئيسية هي مراقبة اللاجئين الجزائريين الذي استقروا في بلاد الشام بعد الغزو الفرنسي، كما أن تاريخ المعاهدة التي تمت الإحالة إليها تاريخا خاطئا، فتاريخ إبرامها هو 7 نيفوس بالتقويم الجمهوري الذي يوافق 27 ديسمبر بالتقويم القريقور وليس 17 ديسمبر كما جاء في هذا التصريح.

(134): حول النقاش الذي دار في البرلمان الفرنسي بهذه المناسبة انظر:

De la Borde: Au roi et aux chambres sur les veritables causes de la rupture avec Alger et sur l'expedition qui se prepare. Paris,1830.

ومن أجل تفاصيل أكثر راجع:

Julien Ch.A. La question Algerienne devant les chambres sous la restauration. In.Rev.Af. n°63 (1922) P.P.270-293.

لقد بينت دراسة جوليان أهمية هذا النقاش بالنسبة لتاريخ فرنسا الداخلي، ومن زاوية التاريخ العام، فإن لهذا النقاش أهميته أيضا، حيث بين كيف ينظر هؤلاء النواب لمصالح الشعوب الأخرى، خاصة منها غير الأوروبية، ومقاربتهم الاستعلائية في تعاملهم مع مصالحها.

قد حدد بطريقة تعسفية؟ فهذا ما يفسر ربما إلحاحها على اعتبار كون هذه المسألة منتهية تماما، وتريد أخذ ضمان من الطرف الآخر باعتبارها كذلك.

بالرغم من كل الترضيات التي حصلت عليها حول هذه المسألة التي سوتها بالطريقة التي ارتضتها، ومع ذلك فلم يكن في نيتها - كما أكدت ذلك الوقائع التالية - إسدال الستار على هذه المشكلة بتمكين التاجرين من حقوقهما التي اعترفت لهما بها. الشيء الذي يدفع إلى الاعتقاد بوجود نية تهدف إلى إبقاء هذه المشكلة جاثمة على كاهل العلاقات بين البلدين كورقة ضغط، من أجل خدمة أهداف غير معلنة، والتي بدأت بعض ملامحها ترتسم منذ الآن، في أفق السياسة الفرنسية تجاه الجزائر.

وبالفعل، فإن الفصل الختامي لن ينتهي ولن يختم. ذلك أن بعض ترتيبات الاتفاق تبدو وكأنها أدرجت خصيصا لهذه الغاية. فبعد أن تم التنصيص بالاسم على دائني بكري من الفرنسيين، ومقدار ديونهم عليه، أضيف إلى الاتفاق هذا الترتيب المبهم (البند 4)، الذي يفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب للادعاء بأن له دين على التاجر بكري خاصة. دون وضع أي قيد لذلك تحميه من ادعاءات المغامرين و«الدائنين المصطنعين» وهو البند الذي ينص على أنه «من المتفق عليه أنه من المبلغ الذي سيسلم للسيد بليفيل - باعتباره مفوضا للسيدين بكري، وبوشناق، فإن الخزينة الملكية ستحتفظ بالمبالغ التي هي محل اعتراض في حق التاجرين، إلى أن يحصل مفوضهما، إما بالتراضي مع المدعين أوعن طريق المحاكم، على حق رفع اليد أو بتسديد مستحقات الدائنين. ويبقى مفهوما أن المبالغ التي لاتمسها هذه الاعتراضات والادعاءات، سوف تدفع للمفوض المعنيين في الحين(135)».

أبرم اتفاق التسوية عند نهاية شهر أكتوبر (1819) على أساس البدء بالعمل به مع بداية شهر مارس 1820، وحدد تنفيذه إلى نهاية شهر أفريل، بسبب مسألة التصريح الذي طلبته السلطات الفرنسية من الحكومة الجزائرية. لقد أرضيت فرنسا حول هذه المسألة عند نهاية شهر أفريل، ويفترض أن تبدأ الخزينة الفرنسية في دفع أقساط الدين المنصوص عليها في الاتفاق مع بداية شهر جوان (1820)

(135): البند الرابع من اتفاق التسوية. م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس28 أكتوبر 1819 .

لتتواصل عملية الدفع على امتداد شهرين وتنتهي مع بداية خريف 1820. لكن هذا لم يحدث، فالمراسلات الدبلوماسية لاتوضح كيف تصرفت السلطات الفرنسية، وماهو محتوى الاتفاق الذي أبرمته مع مفوض بكري السيد بليفيل، لتحديد المبالغ التي ستكون موضوع اعتراض من طرف الدائنين المحتملين. ويلاحظ بهذا الصدد أن اتفاق التسوية لايحدد أجلا لذلك، كما أن تفويض السيد بليفيل كان واسعا جدا، بحيث يستطيع التصرف في علاقات التاجرين مع السلطات المالية الفرنسية بكل حرية. لقد لاحظنا أنه بعد مرور عامين من إبرام هذا الاتفاق لم تسر الأمور في الاتجاه المأمول بل أخذت منحى آخر.

وبالفعل، كان أحد الأدعياء من اليهود، رعايا الجزائر قد انتقل إلى مرسيليا، ورفع دعوى ضد بكري أمام محكمة إيكس آن بروفانس، أصدرت هذه حكما يقضي بمثول يعقوب بكري أمامها لأداء اليمين وفق الشريعة اليهودية. ولما كان المعني هو رئيس الطائفة اليهودية بالجزائر، والقوانين الجارية في البلاد لاتسمح للذين يشغلون وظيفة هامة في الدولة بالسفر إلى الخارج(136)، فقد طرح ذلك مشكلة دفعت بكري إلى عرض المسألة أمام الداي حسين باشا. وبتعليمات من هذا الأخير قام وزير البحرية والخارجية (وكيل الحرج) بإجراء اتصال مع القنصل دوفال، ليبلغه بأن قوانين البلاد تمنع أي جزائري من الخروج من البلاد تحت أي مبرر كان، ما عدا بعض التجار، من درجة متواضعة، الذين يحصلون على رخصة منه شخصيا، تسمح لهم بالاتجار خارج البلاد. أما بالنسبة للسيد يعقوب بكري رئيس الطائفة اليهودية في مملكة الجزائر، فلا يمكن له التغيب عن العاصمة نظرا للوظيفة الهامة التي يشغلها، وهذا وفقا للقوانين الجارية(137)، طلب وزير البحرية والخارجية من القنصل إبلاغ حكومته بذلك، واستصدار ترخيص من وزير العدل ببلاده يسمح لبكري بأداء اليمين المطلوبة هنا في الجزائر، إما في بيعة مدينة الجزائر أمام ربي الطائفة العبرية (رئيس الديانة اليهودية) بحضور موثق القنصلية الفرنسية وإما في القنصلية الفرنسية أمام القنصل العام، وبحضور الربي الأكبر للطائفة اليهودية(138).

(136): لانملك معلومات حول ما إذا كانت هذه القيود عامة بالنسبة لجميع البلدان بما فيها الإسلامية أم خاصة بالبلدان المسيحية فقط.

(137): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر - باريس 18 أكتوبر 1821 .

(138): نفس المصدر.

أعطت الحكومة الفرنسية موافقتها على هذا الاقتراح، وأدى بكري اليمين القانونية وفق الشريعة العبرية في القنصلية الفرنسية بحضور الربى الأكبر في يوم28 أكتوبر 1823. لقد نفى بكري أن يكون للمدعي اليهودي أي دين عليه.

لم تسر الأمور في اتجاه إنهاء هذه المشكلة، مما اضطر السلطات الجزائرية إلى تبني المسألة من جديد، وتعاود الإلحاح من أجل إنهائها. فعند استقباله للقنصل دوفال في نهاية شهر ماي 1824، طلب الداي حسين باشا بإلحاح شديد، تنفيذ ما نص عليه اتفاق التسوية، وعدم خصم أي شيء من المبلغ الذي اتفق عليه، كما لايجوز عرقلة تنفيذ الاتفاق بسبب الادعاءات والاعتراضات التي يرفعها تجار من اليهود رعايا الجزائر، والذين استقروا مؤخرا في فرنسا. لقد ندد الداي بمناورات هؤلاء، والتسهيلات التي يجدونها لدى المحاكم الفرنسية، مستشهدا بسلوك واحد منهم كمثل: كيف أنه بعد أن رفضت دعواه محكمة ابتدائية استأنف رفع القضية أمام محكمة الاستئناف في باريس، وحصل منها على حق الاعتراض[139]. لقد اشتكى الداي بمرارة من سلوك هذه المحاكم، لاستقبالها دون فرز وتمحيص لكل الادعاءات التي يرفعها جحافل من الأفاقين والمغامرين، من أجل عرقلة تنفيذ الاتفاق «إن مسلكا مثل هذا هو ضد النية الحسنة، وضد حقوق المعني وحقوق حكومة الجزائر»[140]. لقد أجاب القنصل على احتجاج الداي، بكون موقف القضاء الفرنسي كان نتيجة طبيعية لما نص عليها البند الرابع من اتفاق التسوية. مؤكدا من جهة أخرى بأن الحكومة الفرنسية بعيدة كل البعد عن المسألة «فهي أجنبية تماما عن سير أعمال المحاكم وقراراتها». لقد عبر الداي خلال هذا اللقاء عن أسفه والندم الذي يشعر به لإعطاء الموافقة على الترتيبات التي نص عليها اتفاق التسوية؛ وكان الأجدر به كما قال، أن يطلب دفع المبلغ المنصوص عليه كاملا إلى الجزائر أولا، وكل من له دعوى يرفعها أمام المحاكم الجزائرية، وسوف يحصل على حقوقه المشروعة كاملة. «لأن القضاء الإسلامي لايقبل التلاعب ولا التأجيل، عكس ما يحدث في فرنسا. لقد رفعت

(139): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 24 ماي 1824 .

(140): لقد استفاد بعض اليهود من رعايا الجزائر الذي استقروا مؤخرا في فرنسا من هاته الظروف، حيث منحت لهم الجنسية الفرنسية، من بينهم أحد أبناء إخوة يعقوب بكري. م.خ.ف/م.خ.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 1 جويلية 1825 .

حتى الآن أكثر من مائة وخمسين قضية أمام المحاكم في باريس ضد هذه التسوية البائسة، والتي رفضت من طرفها.لقد حدث كل هذا الضجيج لأن الوزارة الفرنسية لم تحترم آجال الدفع المنصوص عليها في الاتفاق»[141]. أضاف حسين باشا ملاحظا بكون المعنيين حقا بهذه الديون هم شركاء بكري، ثلاثة منهم توفوا، وهم يقيمون في الجزائر، والرابع لايزال حيا ويعيش في الجزائر، وهو الوحيد الذي له الحق في هذه التركة. لقد رفع قضية أمام المحكمة العبرية العليا منذ شهر أغسطس1819، والتي أصدرت بهذا الشأن ثلاثة أحكام متتالية منذ هذا التاريخ. ملاحظا بهذا الصدد بأن القضاء الفرنسي ليس مؤهلا في الحقيقة للبث في مثل هذه القضايا «فلا قوانيننا ولا عادات بلادنا تتماشى مع القوانين الأوروبية، وبالتالي فهاته غير قابلة للتطبيق هنا»[142]، في رأي الداي فإن المحاكم الجزائرية هي المخولة وصاحبة الصلاحية للبث في هذه الأمور، ومن أجل التأكيد على مصداقية المحاكم المحلية، وحرصها على رد الحقوق لأصحابها بدون تأجيل ومماطلة، أعطى للقنصل نسخا من الأحكام الثلاثة الصادرة عن المحكمة العبرية العليا، وطلب مقارنتها بالحكم الصادر عن المحكمة الملكية في باريس في20 أغسطس1820[143].

مرت عدة شهور دون أن تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا لإنهاء المشكلة. وهو ما دفع بوزير البحرية والخارجية إلى توجيه رسالة لوزير خارجية فرنسا حول هذا الموضوع، والتي ألح فيها على ضرورة تحمل الحكومة الفرنسية لمسؤولياتها، وذلك بتخليص مسألة الديون من المأزق الذي تتخبط فيه، وتمكين التاجر بكري من استلام مستحقاته، ملاحظا من جهة أخرى أن هذا الأخير مدين للخزينة بمبالغ كبيرة، وأن الاعتراضات والادعاءات التي ترفع أمام المحاكم الفرنسية ليس لها أي أساس، وأن الهدف منها عرقلة رد الحق لصاحبه[144].

يبدو أن الحكومة الفرنسية قد اعتمدت طريقة جديدة في التعامل مع

(141): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 24 ماي 1824 .

(142): نفس المصدر.

(143): م.خ.ن/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 27 ماي 1824 .

(144): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 10 سبتمبر 1824 . هذه الرسالة كتبت في أصلها الذي لم نعثر عليه باللغة العربية، وإنما عثرنا على ترجمتها للفرنسية.

الحكومة الجزائرية، وهي عدم الرد على مراسلاتها بهذا الشأن. فلم ترسل جوابها على الملاحظات التي أبداها الداي حسين باشا عند استقباله للقنصل دوفال في نهاية شهر ماي1824، كما لم ترد على الرسالة التي بعثها وزير البحرية والخارجية في شهر سبتمبر من نفس السنة. ففي الوقت الذي بقيت فيه مسألة ديون بكري تتخبط في الشرك الذي نصب لها، ازدادت تعقيدا أكثر برفض السيد بليفيل دفع المبلغ الذي استلمه من الخزينة الفرنسية لمن فوضه. لقد استلم هذا الأخير حتى الآن مبلغ أربعة ملايين ونصف مليون فرنك من الخزينة الفرنسية – التي احتفظت بمبلغ المليونين والنصف المتبقية(145) – ليحتفظ بها بدون مبرر. وهو ما دفع الداي إلى مكاتبة وزير الخارجية الفرنسي ليطلب منه افتكاك هذه الأموال من بليفيل بحضور موكله في باريس، الذي وصفه بأنه يعرف جميع خيوط المسألة، وإرسال المبلغ كاملا إلى الجزائر(146)، لم يكن حظ هذه الرسالة أفضل من سابقتها. فلم ترد عليها الحكومة الفرنسية أوعلى الأقل، لم يستلم الداي أي رد عنها(147)، حتى حدوث القطيعة بين البلدين عندما قررت فرنسا إعلان الحرب ضد الجزائر في شهر جوان1827.

---

(145): Plantet، ن.م. ص559 هامش4 .

(146): أوفد الداي هذا الموكل إلى فرنسا ليبلغ سلطاتها البلاد بالدسائس والمؤامرات التي كان يحيكها القنصل دوفال مع أطراف في باريس من أجل الاستحواذ على هذه الأموال واقتسامها. انظر نص رسالة الداي لوزير الخارجية الفرنسي المؤرخة في 26 أغسطس 1826 في Plantet، ن.م. ص ص 554-556 .

(147): كان وزير الخارجية البارون د. دماس قد كتب رسالة للداي مؤرخة في 28 فبراير 1827 ضمنها جواب فرنسا حول مسألة الديون، كما تطرقت لمسائل أخرى، مهددا ومتوعدا وطالبا من الجزائر ترضيتها. غير أن هذه الرسالة لم يستلمها الداي، ولقد نسجت روايات حولها منها أن دوفال تعمد عدم تبليغها لإثارة غضب الداي، ومنها رواية بلانتي التي تقول بأنه عندما قرأها وزير الخارجية في مجلس الوزراء قرر هذا الأخير عدم إرسالها لوجهتها، ومهما يكن من أمر فإن ماتضمنته حول موضوع الديون لم يضف شيئا جديدا حيث أكدت موقف فرنسا السابق بكون القضية لم تعد تعنيها فالقضاء الفرنسي هو المخول وحده للبت فيها. انظر هذه الرسالة في Plantet، ن.م. ص ص558-563 .

الفصل الثامن

الذهنية العدوانية والتعايش المستحيل

منذ سنة 1792، وهو تاريخ بداية ما يسمى في تاريخ فرنسا بحروب الثورة، وحتى نهاية عهد الامبراطورية بسقوط بونبرت في ربيع 1814 فهذه الفترة تمثل في تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية نهاية عهد متميز بخصائصه وشؤونه وحتى بذهنيته، وبداية عهد جديد، حيث وجدت الجزائر نفسها بوجه خاص، ومنطقة المغرب بوجه عام طرفا في وضع أوروبي متفجر تتساقط شظاياه عليها وتلفحها بناره. لقد رفضت الجزائر قبول هذه المكانة والتلاؤم مع هذه الوضعية بالتحرك في داخلها، رغم تحملها لها. فهل ستكون لعودة السلم إلى أوروبا تأثير إيجابي عليها مثلما انعكست عليها أضرار الحرب؟ هذا ما سوف يتبين لنا من خلال تتبعنا لمسار العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد مؤتمر فيينا.

1 – تهدئة العلاقات:

في الشهور الأخيرة من حكم نابليون، أبدى المسؤولون الفرنسيون اهتماما خاصا بملف العلاقات بين البلدين، في مسعى محاولة إزالة أسباب التوترات التي تعيشها، والعمل من أجل تحسينها. دوافع هذا التوجه الجديد تكمن على ما يبدو، في فشل سياسة السيطرة، ومحاولة فرض الهيمنة الفرنسية على الشعوب الأوروبية وعلى البلدان المجاورة لها بوجه خاص. فهزيمة بونبرت في الحرب الألمانية إثر معركة ليبزيك (أكتوبر 1813) تمثل الفصل الأخير من هذا المسعى التسلطي الذي باء بالفشل. انطلاقا من هذا الوضع الجديد بدأ المسؤولون في فرنسا يعيدون النظر في علاقات بلادهم مع البلدان المغربية، وفي مقدمتها الجزائر. وكأول بادرة في هذا الاتجاه، قامت مصالح الخارجية بإعداد مذكرة للوزير حول واقع علاقات فرنسا مع بلدان

لم تشهد أي توتر حاد، ما عدا بعض المغرب الأقصى المنطقة: «فالعلاقات مع حكومة هذه البلاد، من جراء الضغوط النزاعات التي تطفو من حين لآخر مع المغرب، وكذلك تلك الناجمة عن تطبيق نظاما المفروضة على التجارة بسبب الجمركي المتشدد. لقد أوفد امبراطور مراكش مبعوثا إلى فرنسا عام 1807 ومهمته الرئيسية كانت من أجل المحافظة على العلاقات الحسنة بين البلدين»[1]. أما العلاقات مع تونس فهي في مجملها مرضية «فحكومة هذه البلاد أقل تشددا وأكثر تفتحا واستنارة من حكومة الجزائر. ففرنسا لا تزال تحتفظ بامتياز صيد المرجان على سواحلها. وقد تم استبدال الإتاوة التي كانت تدفع نقدا بفرض رسم على كل مركب صيد. وقد تخلى الصيادون الفرنسيون عن هذا النشاط وحل محلهم النابوليتان الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية»[2]. أما بالنسبة لطرابلس فقد برزت بعض الصعوبات بخصوص بيع الغنائم في موانئها، كما أن القنصل يشعر ببعض المضايقات أثناء تعامله مع المسؤولين بسبب الدسائس التي يحيكها الأجانب ضده وأما علاقاتنا التجارية فهي دائما جيدة مع هذه البلاد». أما بالنسبة للجزائر، فإن التوتر القائم تعود أسبابه في نظر المذكرة إلى أمور ثلاثة: «عدم احترام قراصنتنا للقوانين وخرقهم لحرمة المياه الإقليمية الجزائرية عدة مرات؛ تطبيقنا المتشدد لقوانينا الجمركية والمطالب المالية للإخوة بكري»[3]. لقد تأكد هذا الاستعداد نحو إعادة توجيه العلاقات الفرنسية مع البلدان المغربية نحو استعادة استقرارها وتحسينها، عندما عاد نابليون إلى الحكم أثناء الظرف القصير المعروف بفترة المائة يوم. لقد طلب من تانفيل – الذي أعيد تعيينه كقنصل عام في الجزائر – بإعداد تقرير حول علاقات فرنسا مع بلدان المنطقة، واقتراح الكيفية التي يراها ملائمة لتحسينها[4]، هذا الانشغال عكسه كذلك التقرير الذي رفعه وزير الخارجية للامبراطور حول نفس الموضوع. لقد شغل موضوع العلاقات الفرنسية – الجزائرية الحيز الأكبر من محتوى هذا التقرير.

ذكر الوزير في بداية تقريره أنه أعد هذه المذكرة استجابة للرغبة التي عبر عنها

(1): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 41، مذكرة حول علاقات فرنسا مع بلدان المغرب العربي دون تاريخ (نهاية 1813 – بداية 1814).

(2): نفس المصدر.

(3): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 41، مذكرة حول علاقات فرنسا مع بلدان المغرب، ن.م.

(4): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 42، «مذكرة حول البلاد البربرية» باريس 25 أفريل 1815.

الامبراطور في ضرورة استعادة العلاقات الجيدة بين «الحكومة الامبراطورية والحكومات الواقعة على الساحل الإفريقي في أقرب الآجال». ففي إطار عرضه لوضعية هذه العلاقات، أشار إلى أن «المغرب الأقصى (مراكش) يحكمه أمير مسالم لا يهتم بالشؤون الأوروبية» ليضيف أن الجزائر هي من بين كل دول المغرب «البلد الذي يتحتم علينا كسب وده، لتوفره على إمكانيات أكثر وقدرة أكبر على الإضرار بنا»[5]، ليخلص إلى أن الأحداث الأخيرة التي عاشتها فرنسا – مشيرا بذلك إلى هروب نابليون من مكان احتجازه بجزيرة إلبا ليلتحق بباريس، ويتربع من جديد على عرش فرنسا – «سوف يلهب خيال هذا الشعب المحارب الذي يثير حماسه كل ما هو عظيم وبطولي». وبالتالي سوف يكون في وضع نفسي جيد نحو فرنسا ونحو امبراطورها. ويمكن تطوير هذا الاستعداد – يضيف الوزير – بإبلاغ الجزائريين بما يحاك ضدهم في كواليس مؤتمر فيينا، وبالآراء والمواقف التي تم التعبير عنها، والتي تشكل تهديدا لوجود الجزائر نفسها. ومن جهة أخرى فإن الوزير قد أبدى تحفظه في هذا التقرير، من إعادة تعيين تانفيل كقنصل عام بالجزائر. ملاحظا أن هذا الأخير تم طرده من طرف السلطات الجزائرية، ويخشى فيما إذا تم إيفاده من جديد أن يعتبر ذلك نوع من التحدي، وبالتالي سوف لن يتحقق المسعى المطلوب في استعادة الوئام وحسن التفاهم بين البلدين[6].

إن الرغبة في تصفية جو العلاقات بين البلدين والعمل على إرسائها على قاعدة ثابتة ترتكز على احترام ترتيبات المعاهدات المبرمة بدقة من كلا الجانبين، لم تتأثر بالظهور القصير للقنصل تانفيل، الموفد من قبل بونبرت، في مرسى الجزائر، ولا بالرسالتين اللتين وجههما الداي عمر باشا لكل من هذا الأخير ولوزير خارجيته الكونت دُ، فسنس، والتي عبر لهما فيهما عن اعتذاره لعدم قبول اعتماد القنصل تانفيل لدى الجزائر. لقد استلمت مصالح الخارجية الرسالتين اللتين رفعتهما للحكومة، مرفقتين بتقرير أبرزت فيه أن محتواهما يؤكد على أن «الجزائر ترغب دائما في المحافظة على الصداقة مع فرنسا بقطع النظر عن الشخص الموجود على رأس الدولة»[7]. ومن جهة أخرى فلقد طلب من القائم بالشؤون القنصلية في

(5): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 41، تقرير وزير الخارجية للامبراطور – باريس 29 أفريل 1815.

(6): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 42، مذكرة وزير الخارجية للامبراطور، باريس 29 أفريل 1815.

(7): م.ج.ف/م.ق.ت. الجزائر 42، تقرير للحكومة، باريس، جويلية 1815.

الجزائر السيد فريري لإبلاغ الحكومة الجزائرية أن الحركة التمردية التي حملت بونبرت من جديد إلى سدة الحكم قد انتهت، وأن الأمور قد عادت إلى مجراها الطبيعي، وبالتالي فإن كل ما يكون نابليون قد قاله أو التزم به «يعتبر في نظر الحكومة الملكية لاغيا لا يعتد به». وعلى المكلف بالشؤون القنصلية أن يطلب رفع الراية الملكية البيضاء على مبنى القنصلية، إن كانت قد أنزلت، ورفع مكانها العلم المثلث. فالانطباع الذي خرج به العون الفرنسي من هذه المقابلة التي أجراها مع الداي بهذه المناسبة، هو أن عمر باشا أحس بنوع من الإحراج بمكاتبته لبونبرت والذي قد علق على إبعاده «بأنه مادام لم يقتل فسيبقى دائما مصدر خطر سواء أكان مقيما في أوروبا أوفي أمريكا»[8]. عبر الداي عمر باشا خلال هذه المقابلة عن رغبته في أن يرى القنصل الجديد الذي تم تعيينه يلتحق بمنصبه في أقرب الآجال.

عين بيير دوفال في منصب القنصل العام بالجزائر منذ شهر سبتمبر من السنة المنصرمة(1814). ويبدو أن السبب الذي من أجله وقع الاختيار عليه، هو إقامته الطويلة في المشرق، بصحبة والده الذي كان يشغل منصب المترجم الأول بالسفارة الفرنسية في عاصمة الامبراطورية العثمانية، ومعرفته للغة وعادات أهل المشرق. فقد شغل هو نفسه منصب نائب القنصل في بغداد. وعند نهاية سنة 1791 عين قنصلا في الجزائر، خلفا للقنصل فالبير الذي كان الداي حسن باشا قد طلب استدعاءه[9]. غير أن تراجع هذا الأخير عن قراره وطلبه بإبقاء فالبير في مكانه[10] حرم دوفال من هذا المنصب الذي كان يتطلع إله بشغف شديد. حيث كان سيفتح أبواب الصعود واسعة أمامه. فترقيته إلى رتبة القنصل ببغداد، لم يعوض ما انفلت من بين يديه. وستزداد مرارته أكثر عندما يعزل من منصبه في بغداد، ويشطب اسمه نهائيا من قائمة القناصل في عام 1794. وعند عودة الملكية إلى فرنسا، وقع عليه الاختيار من جديد ليخلف ديبوا تانفيل في منصبه[11]. إن سيرة هذا القنصل في الجزائر، تدفع إلى الاعتقاد بأن حرمانه من الخدمة فيها في ريعان شبابه يكون قد ترك آثارا عميقة في نفسه والتي سوف تنعكس على سلوكه وممارسته التي سيشتم من خلالها الرغبة في الأخذ بالثأر وحب الانتقام. فبمجرد تعيينه في هذا

(8): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر - باريس 26 أغسطس 1815 .
(9): حول الظروف التي أحاطت بهذا التعيين الأول لدوفال في الجزائر عام 1791، راجع أعلاه، الفصل الأول.
(10): م.و.ب/ر.ص.ع.ب 1441، رسالة الداي لوزير البحرية الفرنسي، الجزائر ديسمبر 1791 .
(11): Plantet، ن.م، ص322، هـ2 .

المنصب، أوكلت إليه مهمة دراسة ملف العلاقات بين البلدين وتحرير المذكرات حول مختلف المسائل التي هي موضوع نزاع بين الجزائر وفرنسا[12].

في التقرير الذي رفعه ريشوليو الذي خلف طاليران على رئاسة الوزارة وكتابة الدولة للشؤون الخارجية إلى الملك في 25 أكتوبر 1815 حول العلاقات بين بلاده والجزائر، لاحظ أن هذه كانت دائما شائكة مثل علاقات الدول الأخرى معها. غير أن فرنسا بفضل حكمة ملوكها الذي اتسم سلوكهم بالحزم والنزاهة في نفس الوقت، استطاعوا أن يعطوا لها توجيها يتماشى وكرامة المملكة من جهة، ومع مصلحة التجار الفرنسيين من جهة ثانية. غير أن «هذه السياسة الرشيدة تم التخلي عنها أثناء الثورة. وفي هذه السنوات الأخيرة اتخذت شكلا يتناقض تماما معها. لقد أريد إخضاع الجزائريين للقيود المفروضة على تجارة المحايدين (نظام الحصار القاري) وهو موقف يصدم الحقوق الطبيعية كما يمثل خرقا للمعاهدات القائمة، إلى جانب كونه ضد طبيعة الأشياء. فحتى لو قبل هؤلاء الخضوع لهذه القوانين، فإنه يستحيل عليهم قبول إجراءاتها بسبب جهلهم»[13] كما أشار التقرير إلى «الخطأ» الثاني الذي ارتكبته الإدارة السابقة «عن غير قصد منها» والمتمثل في قبول التزام الحكومتين إزاء بعضهما البعض بضمان ديون رعاياهما، وعدم وفائها بهذا الالتزام حيث حاولت التملص منه. كما أن الحكومة السابقة ارتكبت خطأ آخر، عندما تبنت موقفا ليس له ما يبرره بخصوص مسألة الهدايا القنصلية. وهي عادة موغلة في القدم، ولا تزال جارية لدى شعوب الشرق كلها، والتي لم يحاول أي قنصل من قناصل الأمم الأخرى المعتمدين لدى الدول المغربية التخلي عنها. فالتعامل المنصف «مع هذه الشعوب الهمجية» يتطلب أن تسنده القوة أيضا. لكن الإدارة الفرنسية عندما تبنت هذا الموقف غير العادل، وهذا التجديد الخطير كانت في وضع لا يسمح لها، بسبب الحرب البحرية، بلجم الحكومة الجزائرية وتهديدها بمعاقبتها». وبعد أن أورد عددا من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر[14] والتي اعتبرها إجراءات مضادة، علق

(12): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، باريس 16 ديسمبر 1815 .
(13): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تقرير للملك. باريس 2 أكتوبر 1815 .
(14): نفس المصدر. من بين هذه الإجراءات حسب تقرير الوزير سحب الامتيازات الإفريقية من بين أيدي الفرنسيين، والمطالبة بدفع فدية مالية وستين أسيرا من الجنويين الذين تم إطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح الأسرى الجزائريين في البرتغال، وعدم قبول إجراءات الحصار القاري إلا بعد الحصول على استثناء اثني عشرة سفينة جزائرية منها، وكذلك ترحيل نائب القنصل راهنو من الجزائر سنة1810، إلى جانب احتجاز بعض الغنائم التي اقتادها القراصنة الفرنسيون للموانئ الجزائرية.

عليها ملاحظا بأنه «يجب أن لا ننسى أن الإجراءات القاسية التي اتخذها الداي الحاج علي كانت بسبب الأعمال غير العادلة التي قامت بها الحكومة الفرنسية»[15]، ليخلص إلى كون المطالب الجزائرية تتلخص في عنصرين اثنين: استعادة أوتعويض الشحنات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون، وهي أعمال تشكل خرقا للمعاهدة القائمة بين البلدين؛ والثاني هو تسديد ديون بكري وبوشناق.

عرض ريشوليو في هذا التقرير مشروع التعليمات التي سوف يزود بها القنصل دوفال، والتي تتلخص فيما يلي: تنازل فرنسا عن مطالبها الحالية التي تتمثل في حصيلة الغنائم التي اقتادها القراصنة الفرنسيون إلى الموانئ الجزائرية، وهي الغنائم التي اعتبرها ديوان البحرية في الجزائر غنائم غير مشروعة، فقام إما بردها لأصحابها، أو بدفع تعويضات من حصيلتها للمتضررين منهم[16]، كما رخص للقنصل بالتباحث مع السلطات الجزائرية لتحقيق اتفاق حول المطالب المالية لهذه الأخيرة، وحول إمكانية استرداد الامتيازات الإفريقية؛ وفي حالة تعذر التفاهم، فعلى القنصل أن يبلغ حكومته في الحين. «حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات العسكرية المناسبة التي يفرضها الموقف السلبي للحكومة الجزائرية»[17].

إن الفقرة الأخيرة من هذا التقرير تثير نوعا من الاستغراب. فعلى الرغم من الوضع الصعب الذي كانت عليه، فإن فرنسا لم تستبعد إمكانية استعمال القوة والدخول في مجابهة عسكرية ضد الجزائر. ومن المؤكد أن دول الائتلافية السادسة المنتصرة، وهي لا تزال متضامنة فيما بينها سوف لن تسمح لها بالتحرك منفردة ضد الجزائر. وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن تأثير القنصل دوفال في صياغة هذا التقرير كان كبيرا. خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار كون رئيس الوزراء، كاتب الدولة للشؤون الخارجية لويس ريشوليو كان يجهل حتى الساحة السياسية الفرنسية نفسها[18] – بسبب إقامته الطويلة في روسيا كمهاجر، حيث تقلد عدة مناصب

(15): قدر القراصنة المعنيون حصيلة هذه الغنائم بحوالي مليون فرنك، وهو رقم يجب أن يؤخذ بحذر شديد، لأنه قدم بشكل جزافي للمساومة، وبالتالي فهو لايعكس القيمة الحقيقية لهذه الغنائم. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، تقرير دوفال حول المطالب المالية للطرفين باريس أغسطس 1815 .

(16): قدر نفس التقرير المشار إليه مطالب الجزائر المالية بمبلغ ستمائة وواحد وثمانين ألف فرنك.

(17): م.خ.ت/م.ق.ت. الجزائر، تقرير رفع الى الملك. باريس 25 أكتوبر 1815 .

(18): Ponteil F. La monarchie parlementaire. 1815 - 1848. Paris, 1949. P.P. 23-25.

إدارية في حكومة القيصر – فما بالك بالعلاقات الجزائرية الفرنسية.

بعد أيام قليلة من التحاقه بمنصبه، استدعي دوفال لحضور جلسة ديوان البحرية الذي سيعقد اجتماعا خصص لمناقشة شكاوي الطرفين. لقد تمت تسوية المنازعات المالية في هذه الجلسة بدون أية صعوبة. فقد قبلت السلطات الجزائرية تخفيض مطالبها المالية بنسبة معتبرة. فمن مبلغ حوالي ستمائة وخمسين ألف فرنك إلى حوالي أربعمائة وخمسين ألف فرنك[19]. كما لم يسجل أي خلاف حول الطريقة التي اقترحتها فرنسا لتسديد المبلغ[20].

خلال هذه الفترة التي يمكن وصفها بمرحلة تهدئة العلاقات بين البلدين، والتي ابتدأت قبيل سقوط نابليون لتستمر حتى نهاية 1819، عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى محاولة تحسين وضعها في الجزائر، وذلك بترضية الإدارة الجزائرية حول مطالبها المالية من جهة، وإظهار الاستعداد لتسوية مسألة ديون التاجرين التي أصبحت عقبة في طريق أية محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين. كما أن مسألة استرداد الامتيازات الإفريقية من بين أيدي الانجليز أصبحت تكتسي لديها أهمية كبيرة تفوق بكثير قيمتها التجارية. فنشاط انجلترا في الجزائر كان يزعجها إزعاجا شديدا، فالتعليمات التي زود بها دوفال بهذا الخصوص، تقضي بمراقبة هذا النشاط عن كثب ويقظة، ومحاولة التصدي له بطرق ملتوية من أجل تطويقه ومحاصرته.

قد يتبادر إلى الذهن التساؤل حول ما إذا كانت الحكومة الفرنسية، وهي في حالة قلق من التحركات العسكرية والدبلوماسية للإنجليز في الجزائر، قد أبدت استعدادا لإقامة تعاون صادق مع الحكومة الجزائرية في ظل هذه الظروف. إن تتبعنا لموضوع الامتيازات، ولمسألة ديون التاجرين اللذين كانا محل انشغال الجانبين خلال هذه الفترة، وتنفي وجود مثل هذا الاستعداد[21]. فموقف الدبلوماسية الفرنسية في

(19): إن التقديرات التي وضعتها السلطات الجزائرية لتعويض شحنة سفينة جيوزيبنو التي وقع حولها جدل طويل في فرنسا، حيث عرضت المسألة أمام مجلس الدولة الذي أصدر حكما بعدم شرعية الاستيلاء عليها ومصادرة شحنتها هو مبلغ مائة وخمسة عشر ألف وثلاثمائة قرش إسباني. ليتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على أربعة وسبعين ألف قرش إسباني. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 1 مارس1816 .

(20): يتم الدفع بواسطة رسائل تحويل بتاريخ مؤجل إلى ثلاثة أشهر على مدى أربعة أشهر. وتجزأ كل شهر إلى ثلاثة أقساط تدفع في 10 و20 و30 من كل شهر. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، باريس – الجزائر 29 أفريل 1816 .

(21): لمزيد من التفاصيل حول هاتين المسألتين انظر أعلاه، الفصلين السادس والسابع.

هذه الفترة يشبه في الواقع موقف المتربص الذي لا يستطيع الصعود إلى الحلبة في الحين، ولكنه يفضل أن تطول المبارزة مع آخرين، حتى تتهيأ له ظروف أفضل لأداء دور حاسم فيها. هذا ما يبينه موقف فرنسا من مشروع إنشاء رابطة بحرية لقمع قرصنة البلدان المغربية، الذي تدعو إليه إنجلترا[22]، وكذلك موقفها من الحملة البحرية الانجليزية ضد الجزائر خلال هذه السنة (1816). تتبع دوفال نشاط الانجليز في الجزائر باهتمام وتيقظ. لقد تبين له أن هؤلاء يسعون لتحقيق مكاسب ملموسة، تدعم موقعهم في الجزائر من جهة، وترفع من مكانتهم في أوروبا من جهة ثانية، خاصة وأن هؤلاء اتخذوا من «مكافحة القرصنة» ومنع استرقاق الأسرى المسيحيين شعارا لهم[23]. كما أدرك من خلال الاتصالات التي كان يجريها مع المسؤولين الجزائريين أن هؤلاء ليسوا على استعداد للاستسلام للشروط الانجليزية. لقد شعر أنهم قد يطلبون يد المساعدة تحت أي شكل من الأشكال، وهو ماجعله يلتمس من حكومته تعليمات بهذا الخصوص في حالة وقوع مثل هذا المسعى[24].

على إثر وصول معلومات مؤكدة إلى باريس حول توجه الأسطول الانجليزي نحو الجزائر بنية عدوانية بعث ريشوليو بتعليمات محددة حول السلوك الذي يجب على القنصل أن يتقيد به في حالة اندلاع الحرب بين الجانبين: «يجب عليكم أن تبقوا بعيدين عن كل جدل وأخذ ورد بين الطرفين، وعن كل ما قد ينجم عن ذلك من الحوادث». كما طلب من دوفال وقف كل المساعي في اتجاه المطالبة بتعويض الصيادين الفرنسيين الذين تضرروا من الحوادث التي وقعت في منطقة عنابة في شهر ماي الماضي(1816) والتي جاءت كرد فعل ضد استفزازات الأسطول الانجليزي في هذه الناحية. لقد طلب من القنصل الاستمرار في دفع الأقساط المترتبة عن الاتفاق المالي مع الجزائر في آجالها المحددة. كما رخص له في حالة نشوب الحرب بين الجانبين بالخروج من المدينة، حرصا على سلامته وسلامة رعايا بلاده، والالتجاء إلى السفن الفرنسية الموجودة في المرسى، والتي وضعت تحت تصرفه[25].

وكما كان منتظرا، لقد شعرت الحكومة الجزائرية بحاجة إلى معرفة رأي قنصل فرنسا حول المطالب التي قدمها الانجليز، وخاصة فيما يتعلق بموضوع استرقاق

(22): حول هذا المشروع راجع جمال قنان، معاهدات... ص ص208-212 .
(23): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 ماي 1816 .
(24): نفس المصدر، الجزائر – باريس 29 جويلية 1816 .
(25): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، باريس – الجزائر1-2 أغسطس 1816 .

الأسرى. كان الرأي الذي أبداه دوفال لعمر باشا واضحا وصريحا بهذا الشأن. ففي رأيه أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين أسرى الحرب في أوروبا واسترقاق الأسرى في الجزائر. فالفرق هو في الشكل فقط. ففي الجزائر توضع الأغلال في أرجل الأسرى، أما في أوروبا، فبدل الأغلال فإن هؤلاء يوضعون تحت حراسة مشددة إلى نهاية الحرب؛ وبدل الفدية التي تطلبها الجزائر عن كل أسير، فإن الدول الأوروبية تطلب مبلغا ماليا إجماليا تعويضا عن المصاريف التي تحملتها في إعاشتهم والنفقة عليهم، كما تطلب مبلغا ماليا تعويضا عن أضرار الحرب التي تكبدتها. «فحكومة الجزائر يمكنها أن تلزم الدول الضعيفة التي تكون في حاجة إلى إبرام صلح معها بدفع مبلغ مالي من أجل ذلك، ومبلغ إجمالي آخر لإطلاق سراح الأسرى وهكذا، فإن تغيير الطريقة لا يؤدي إلى هدم البناء من الأساس»[26]. عبر الداي عن سروره للتعريف الذي أعطاه القنصل لأسير الحرب في أوروبا وفي الجزائر. ولكن لاحظ بأن الجزائر لا تستطيع أن تتصرف في هذا الموضوع، لأن فيه حكم شرعي في الديانة الإسلامية الذي يلزم الأسير إما باعتناق الإسلام أو دفع الفدية[27]. وحول المطالب الأخرى التي يشترطها الانجليز، أعلن القنصل أن ذلك يخص الجزائر وحدها، وعليها أن تزن وضعها أمام انجلترا، «فالقوي يفرض دائما شروطه على الضعيف». وعلى إثر القصف الانجليزي للميناء، ولمدينة الجزائر يوم 28 أغسطس1816، أرادت السلطات الجزائرية إيفاد القنصل دوفال لقائد الأسطول المعتدي، إيكسموت لتبليغه موقفها من المطالب التي تقدم بها، لكن هذا الأخير اعتذر عن القيام بهذه المهمة التي أوكلت في النهاية لقنصل السويد[28].

لم يحقق القصف البحري كل الأهداف المتوخاة منه، فما عدا إطلاق سراح الأسرى الأوروبيين، وتدمير الأسطول الجزائري تدميرا شبه كامل، لم تحصل انجلترا على أي مكسب دائم في البلاد. والشيء الذي يلفت الانتباه، هو أنه بالرغم من

(26): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 22 ماي 1816 .
(27): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر42، الجزائر – باريس 31 أغسطس 1816 .
(28): تمثل حادثة حرق الأسطول في الميناء من طرف الإنجليز نموذجا للغدر والخيانة للتقاليد والأعراف الجارية في الحروب لدى كل الأمم من جهة، ومثال للغفلة وحسن النية إلى درجة البلاهة من جهة ثانية؛ فلو أن المسؤولين الجزائريين كانوا قد استوعبوا دروس الحروب الأوروبية الأخيرة، واستخلصوا منها العبر لما وقعوا ضحية للغدر بمثل هذه السهولة، لأن الانجليز كانوا قد اكتسبوا شهرة بائسة في هذا المجال أثناء هاته الحروب. فالعبرة بالنتيجة في النهاية والعقل البرجماتي لايحتكم إلا لها ولايعترف بما عداها من الاعتبارات.

هذا العدوان، لم تحدث القطيعة بين الطرفين، حيث استمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما بشكل عادي تقريبا، ماعدا قيام الإدارة الجزائرية بانتزاع الالتزام الإفريقي من بين أيدي الانجليز لمنحه بعد ذلك للفرنسيين.

هذا الفشل في تحقيق كل الأهداف المرجوة هو الذي دفع الانجليز، على ما يبدو، إلى قبول اقتراح الروس بربط المشاورات الجارية حول منع تجارة الرقيق بموضوع «قمع القرصنة المغربية». وبالفعل، فقد طغى هذا الموضوع الأخير على الموضوع الرئيسي والذي من أجله انتظمت مباحثات سفراء الدول الخمسة الكبار في لقاءات منتظمة (انجلترا، روسيا، النمسا، بروسيا وفرنسا) بلندن حتى نهاية شهر أغسطس1816.

في أعقاب مؤتمر فيينا، عرض الانجليز على هذه الدول خطة عملية لإنجاز مشروع الرابطة البحرية التي سبق وأن لوحوا به أثناء انعقاد المؤتمر، والذي يقضي بتكوين قوة بحرية مشتركة تحت قيادة قائد عام يساعده مجلس مكون من وزراء الدول الخمسة يكون مقره في باريس، وتكون له صلاحيات إعطاء الأوامر والتعليمات لقناصل الدول المعتمدين في الجزائر[29]. لم تبد الدول الأخرى حماسا للمشروع الانجليزي، الذي اشتم من خلاله رغبة هذه الأخيرة في فرض هيمنتها على البحار، وعلى التجارة البحرية، وإضفاء طابع المشروعية الأوروبية عليها. فإسناد قيادة الرابطة إلى قائد عام يكون مقره في باريس هي إشارة تكاد تكون صريحة إلى إسناد هذه المهمة لقائد القوات المحتلة لفرنسا، اللورد ولجنتون. لم ترد الدول المعنية على المشروع. وبعد انتظار ما يزيد عن سنة، حرك الانجليز الموضوع من جديد مع بداية عام 1818 في إطار الدعوة إلى استئناف محادثات سفراء الدول الخمسة حول مسألة «قمع القرصنة المغربية». ففي هذه الجولة الثانية من المشاورات، ولغرض كسب التأييد لمشروعها، وإزالة التحفظات التي أبديت حوله، اقترحت فكرة التداول على قيادة الرابطة بين الدول المشاركة، وهو الاقتراح الذي وصف من بعض الأطراف بأنه غير عملي. فعلى اعتبار أن الرابطة مفتوحة أمام كل الدول الأوروبية، وأن معظم هذه لا تملك قوة بحرية، وهو ما سوف يحصر العملية بين ثلاثة أوأربعة دول، والتي لها مصالح متناقضة، مما يجعل المشروع صعب التحقيق. وفي مواجهة المشروع الانجليزي، قدم الروس مخططا يهدف إلى جعل الرابطة قوة هجومية

(29): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، مذكرة رفعت إلى الملك في شهر جانفي 1818 .

بالدرجة الأولى، وليس كما يقترحها الانجليز قوة دفاعية. كما ظهر اتجاه ثالث تبنته فرنسا والذي يحظى ببعض التأييد من طرف كل من النمسا وبروسيا. ففكرة فرنسا تقضي بالتوجه إلى الدولة العثمانية لمطالبتها بفرض سيادتها على البلدان المغربية، وإلزام هذه الأخيرة بعدم إعلان الحرب ضد أية دولة هي في حالة سلم مع القسطنطينية. ويتوقع دعاة هذه الفكرة بأن هذا الطلب سوف لن يجد أي صدى لدى الدولة العثمانية، وبالفعل فقد رفضت هذه الأخيرة بشكل قاطع إقحامها في شؤون هي أجنبية عنها تماما كما أكدت ذلك مرارا في مراسلاتها مع هذه الدول، وكحل بديل، فإن الأطراف الثلاثة ترى وأن تجتمع كلمة الدول الأوروبية على اعتبار بحريات الدول المغربية خارجة عن القانون، وترتب في مصاف لصوص البحر، وبالتالي معاملتها بكل شدة وصرامة»[30]. تعذر التوصل إلى اتفاق حول الكيفية التي تتم بها مواجهة بحريات الدول المغربية والقضاء عليها، لاختلاف المصالح وأهداف الدول المتحاورة. ففي غضون هذه السنة 1818، انعقد مؤتمر إيكس لاشابيل الذي دعت إليه فرنسا، لغرض طرح مسألة جلاء قوات الاحتلال عن أراضيها،والاتفاق مع الدول الأربعة الكبرى (انجلترا، روسيا، النمسا، بروسيا) على مبلغ التعويضات المطلوب دفعها وكيفيات الدفع وآجالها[31].

أمام تعذر الاتفاق حول مشروع الرابطة البحرية، وجدت الدول الخمس فرصة في انعقاد مؤتمر إيكس لاشابيل لاتخاذ موقف مشترك في شكل إصدار إشعار تهديدي يحمله مفوضان من قبلها (انجليزي وفرنسي) إلى رؤساء دول المغرب البحرية الثلاث[32].

(30): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، نفس المصدر.

(31): حدد المؤتمر تاريخ انتهاء الجلاء عن الأراضي الفرنسية يوم 30 نوفمبر 1818 .كماحدد مبلغ التعويضات المفروضة على فرنسا بمائتين وخمس وستين مليون فرنك يسدد جزء منها (مائة مليون) في أجل قصير، والثاني يتم تسديده على أقساط لمدة تسع سنوات. كما قبلت فرنسا كعضو خامس بين مجموعة الدول الكبرى مستردة بذلك مكانتها.فإلى جانب الشؤون الفرنسية عالج المؤتمر مسائل أخرى تتعلق بتكوين ما اشتهر باسم الوئام الأوروبي الذي سيوجه العلاقات البين-أوروبية حتى سنة1830 . أنظر: حول هذا الموضوع:
Pirenne J. Les grands courants de l'histoire universelle Neuchatel,1967 T.4. P.P. 345-351.

(32): كلف المجتمعون في المؤتمر كلاً من انجلترا وفرنسا بتبليغ دول المغرب البحرية بوجوب الإقلاع عن نشاطها البحري الذي يشكل في نظرها خطرا على التجارة الأوروبية ويلحق بها أضرارا كبيرة، وفي حالة استمراره فإن ذلك سيؤدي إلى قيام رابطة عامة تضم جميع الدول الأوروبية «فالدول المعنية مطالبة بأن تفكر جيدا في الأضرار التي ستنجم عن قيامها، والتي قد تؤدي إلى تهديد وجودها ذاته». م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر43، بروتوكول اجتماع يوم 2 نوفمبر 1818 . للمزيد من التفاصيل حول هذا المسعى ورد فعل الداي راجع ج. قنان: معاهدات... ن.م. ص ص212 – 217 .

الإستراتيجية التي دعت إلى العدوان والتي لم يكتب لها النجاح. كان يهدف في حقيقة الأمر كما فهمته فرنسا وروسيا على الخصوص إلى فرض وصايتها على الدول الأوروبية في معاملاتها مع دول المغرب البحرية، وهي الوصاية التي باشرتها بالفعل قنصلها في الجزائر ماكدونالد عندما نصب نفسه وصيا على الشؤون الإسبانية والسويدية والهولندية بالرغم من وجود قناصل مختصين لها في الجزائر. كما كان يقوم في نفس الوقت بدور القنصل بالنسبة لكل من نابولي والبرتغال اللتان تصالحتا مع الجزائر ولكنهما لم يعينا قنصليهما بعد. لقد أزعجت هذه الوضعية السلطات الجزائرية وأصبحت شديدة خاصة عندما تدخلت انجلترا في الخلاف الذي نشب بينها وبين سردينيا وهو الخلاف الذي أظهر فيه الداي حسين باشا مرونة واعتدالا من أجل تسويته مراعاة للانجليز(33).

أثار الموقف الذي عالج به حسين باشا النزاع مع سردينيا مخاوف كبار المسؤولين في الدولة الذين كانوا ينظرون بعين القلق لتعاظم الهيمنة الانجليزية على الدول الأوروبية البحرية منها بوجه خاص، والانعكاسات السلبية التي قد تنجم عنها بالنسبة لعلاقات الجزائر بالأطراف الأوروبية الأخرى. وهو ما دفع ببعضهم إلى القيام بمساعي لدى الداي، من أجل إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى انجلترا لتوضيح الموقف مع حكومة لندن، على أساس كون الجزائر ترفض فكرة تدخل طرف ثالث في العلاقات بينها وبين دولة أوروبية أخرى، وضرورة قيام كل دولة في حالة سلم مع الجزائر، بإيفاد قنصل للإقامة بها لرعاية مصالحها. أما حالة كل من البرتغال ونابولي فهي استثنائية ومؤقتة، ويجب على الدولتين القيام بتعيين قنصلين لهما في أقرب الآجال(34).

فالمرونة التي أبداها الداي بخصوص النزاع مع سردينيا، وقبوله الوساطة الانجليزية أملتها في الواقع اعتبارات ظرفية صعبة جدا بالنسبة للجزائر. فالدول الأوروبية كانت تتهيأ للاجتماع فيما بينها، ونوايا بعض منها مثل روسيا والنمسا - اللتين قررتا عدم الاعتراف باستقلال الجزائر - كانت معروفة لديها. كما أن الضغوط

(33): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر - باريس 8 سبتمبر 1818. نشب هذا الخلاف عندما اقتيدت سفينة سردينية إلى ميناء الجزائر وعرض وضعها على ديوان البحرية الذي أصدر قرارا يقضي بمشروعية الغنيمة. لقد تدخلت انجلترا واقنعت الداي بدفع تعويض للطرف السرديني مقابل شحنة السفينة التي تم التصرف فيها.

(34): م.ق.ف/م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر-باريس 8 سبتمبر 1818 .

الفرنسية مستغلة هذا الظرف أصبحت أكثر إلحاحا لحمل الجزائر على احترام الامتيازات الإفريقية حقا مكتسبا لها لا يجوز لأي أحد منازعتها فيه. فإجماع هذه الدول على موقف عدواني ضد الجزائر من شأنه أن يشكل خطرا عليها. فالحكمة تقتضي تجنب كل ما من شأنه أن يتورط في هذا الموقف. فمعالجة الداي للأزمة مع سردينيا تندرج في إطار هذه الضغوط والاعتبارات، كما يندرج في هذا الإطار القرار الذي اتخذته الحكومة بإيفاد بعثة إلى انجلترا خلال صيف 1819، ومن بين المهام الرئيسية التي أوكلت إليها هي معرفة حقيقة نوايا انجلترا بخصوص إشعار دول مؤتمر إيكس لاشابيل، والتهديدات التي يتضمنها. وتبين مدى استعداد انجلترا للمساهمة في وضع هذه التهديدات موضع التنفيذ.

2 - ضغوط وتحرشات.

عرفت الفترة التي أعقبت مسعى دول مؤتمر إيكس لاشابيل (سبتمبر1819)، مسلسلا من المضايقات والتحرشات والاستفزازات، لم تشهد نهاية إلا بحدوث القطيعة بين الجانبين، وإعلان فرنسا الحرب على الجزائر. هذا الوضع الذي يبدو وكأنه غير طبيعي، وغير منطقي، بالنظر إلى كون الجانبين قد تمكنا بعد جهد كبير من تصفية التراكمات السلبية الناجمة عن حالة التوتر المستمرة لعلاقاتهما قبل عام1814، وذلك بإنهاء النزاعات المالية القائمة، وإعادة الامتيازات الإفريقية إلى فرنسا، إلى جانب تسوية مشكلة ديون التاجرين، وبالتالي فإنه لم يبق هناك في الأفق ما يقلق العلاقات بين البلدين. وهو بالفعل كذلك في منظور علاقات متكافئة ومتوازنة بين الجانبين. غير أن واقع الأمور سارت في اتجاه معاكس. إن تتبعنا لمسار العلاقات خلال هذه الفترة سيوضح لنا دور ومسؤولية كل طرف، والأهداف المعلنة والخفية من وراء هذا الوضع المتأزم.

أحدث موقف الحكومة الجزائرية من مسعى دول مؤتمر إيكس لاشابيل رد فعل مستاء في فرنسا. لقد عزت حكومة باريس تصلب الجزائر إلى التشجيعات الخفية التي حصلت عليها من انجلترا، حيث اعتبرت أن له علاقة بنتائج المباحثات التي أجراها مبعوثها، علي الرايس في لندن. لقد مهد لهذا الاعتقاد مراسلات القنصل دوفال، وحسب هذا الأخير، فإن البعثة التي عادت إلى الجزائر قبل وصول مبعوثي مؤتمر إيكس لاشابيل بأسابيع قليلة، كانت مرتاحة

للداي أن تدخلنا في هذه المسألة لن ينقص بأي حال من الأحوال من عواطف حكومة فرنسا نحو بلاده، فمصلحته الحقيقية التي لم تغب عنا أبدا، تفرض عليه في الوضع الراهن السير بحذر شديد، وعليه أن يحترز بالخصوص من تلك النصائح التي تدفعه إلى اتخاذ مواقف مليئة بالمخاطر والتي قد يستفيد منها أولئك الذين يسدون مثل هذه النصائح أنفسهم ليهتبلوا الفرصة، لأن يلعبوا دورا مع الجزائر غير دور المساند لها(39). يجب على الداي أن يقتنع بأنه ليس له أن يأمل أي شيء سوى من فرنسا، وأن لا يخشى إلا منها». وبعد أن لاحظت الخارجية أن نقطة الخلاف الجوهرية بين الجزائر ومبعوثي دول مؤتمر إيكس لاشابيل، تكمن في كونها تعتبر أن كل بلد لم يبرم صلحا معها وليس له قنصلا معتمدا لديها هو بلد عدو وهذا المبدأ الذي يستتبع منه بأن حالة الحرب هي الحالة الطبيعية للمجتمعات، يشكل تناقضا صارخا مع حقوق البشر المعترف بها عالميا. إن هذا المبدأ لم يعد يعمل به أي حاكم، حتى الباب العالي الذي سار عليه مدة طويلة قد تخلى عنه الآن، وبإمكان الجزائر أن تسترشد بهذا المثل وتقتدي به، فحقها في إعلان الحرب وعقد السلم لا يجادل فيه أحد. وحتى لو قبلت طلب الدول الكبرى، واعتبرت ذلك تضحية من طرفها، فهذا أفضل من أن تعرض نفسها لمخاطر لا يخفيها عن أعينها، ولا يقلل من شأنها سوى أصدقاؤها المزيفون(40).

إن ما أشارت إليه وزارة الخارجية الفرنسية في كون حق الجزائر «في إعلان الحرب وعقد الصلح لا يجادل فيه أحد» هو نفس السؤال الذي طرحه الداي على مبعوثي الدول الكبرى وامتناعهما عن إعطاء أي ضمان حول هذه المسألة. ويستغرب أن يوجد في مراسلة رسمية في مستوى وزارة الخارجية نفسها تمويها حول هذه المسألة الجوهرية. فقانون البشر الذي هو في طريق التشكيل، يضم عددا من المبادئ والقواعد المتفق عليها تحتكم إليها الدول في منازعاتها عندما تتفق على ذلك. لأن هذا القانون ليست له جهة أو مؤسسة تسهر على احترامه وتطبيقه، وهو ما جعل الجزائر تتمسك بمبدأ التعاقد المباشر مع كل طرف حماية لمصالحها. ومما جعلها تتشبث به أكثر، ما لاحظته من مواقف بعض الدول الأوروبية منذ مؤتمر فيينا التي تتجه نحو اعتبارها تابعة للدولة العثمانية. وهو الموقف الذي تبنته كل من روسيا

(39) نفس المصدر.
(40) م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس - الجزائر 18 نوفمبر 1819 .

والنمسا صراحة منذ هذا التاريخ. كما أن فرنسا بدأت من جهتها تموه حوله كذلك وبطرق ملتوية. اختتمت الوزارة تعليماتها للقنصل بتذكيره بالاتجاه العام لسياسة فرنسا نحو الجزائر، والتي لخصتها في كلمتين «الصرامة والعدل» وهما مبدأن لم يجدا أي تكريس لهما في واقع العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للمبدأ الثاني.

فمبدأ «الصرامة» استعمل في غير محله، لأن الجزائر لم تكن مكتوفة الأيدي للرد على كل ما من شأنه الإضرار بمصالحها. وقد أثبتت ذلك في مناسبات عديدة في الماضي القريب. أما مبدأ العدل، فيبدو أن مضمونه لدى المسؤولين في فرنسا، في هذه الفترة، يختلف عما هو متفق عليه بين الناس. ذلك أنه في نفس هذه المرحلة، كلف القنصل دوفال ببذل كل الجهود من أجل تثبيت الالتزامات المالية المنصوص عليها في معاهدة 1790 وفي الاتفاق الجديد الذي يجري التفاوض حوله(41)، دون الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخم التي شملت كل العملات منذ ذلك الوقت، وارتفاع أسعار جميع المواد وبنسبة عالية مع انخفاض قيمة العملة الحسابية الجزائرية البطاشيك بوجه خاص انخفاضا كبيرا (حوالي 40 في المائة(42))، عما كانت عليه في سنة 1790. فالكلام عن العدل الذي هو قيمة إنسانية نبيلة، ليس له مكان في الحقيقة، في منظور هذه التوجيهات.

إن رفض الحكومة الجزائرية قبول طلب فرنسا لتثبيت الالتزامات المالية المترتبة عن استغلال الالتزام الإفريقي عند المستوى الذي حدده اتفاق شهر جوان 1790، في الاتفاق الجديد المبرم بين الطرفين في شهر جويلية 1820، دفع بهذه الأخيرة إلى استغلال أدنى الفرص لتأزيم الموقف بين البلدين. وهو ما يدعو إلى التساؤل حول الجهة الفاعلة في صياغة سياسة فرنسا نحو الجزائر في هذه الفترة. ويبدو أن القنصل دوفال كان له دور أساسي في صنع هذه السياسة خلال هذه المرحلة، حيث يلاحظ أنه كثيرا ما كان يقوم بمبادرات على مستواه الشخصي، لتتبناها وزارة الخارجية الفرنسية فيما بعد، كما هو الشأن في ادعاءات فرنسا الإقليمية في الجزائر(43)، وهي أخطر مشكلة واجهتها العلاقات الفرنسية-الجزائرية خلال هذه المرحلة.

(41): م.ع.ف/م.ق.ت. الجزائر45، باريس - الجزائر 18 نوفمبر 1819 .
(42): انخفضت قيمة البطاقة شيك (وهي ثلث الريال بوجو) من حوالي 1،30ف في سنة 1790، إلى 0،80 عند هذا التاريخ.
(43): انظر أدناه.

إذا كنا متأكدين بأن القنصل لم يكن دائما دقيقا في عكس وجهة نظر الطرف الآخر في مراسلاته مع حكومته، فليس بالإمكان تتبع هذه العثرات والتدليل عليها لانعدام مصدر آخر في مواجهته. فالأرشيف الجزائري هو في حكم المفقود. كما أن تبادل الرسائل بين المسؤولين الجزائريين والسلطات الفرنسية، التي كانت تتم في الماضي، والتي تمثل مصدرا مهما خاصة بالنسبة للطرف الجزائري - حيث لا يوجد هناك غيرها للتعرف على موقفه - كانت قدتوقفت منذ أن قرر بونبرت إبطال هذه العادة في سنة1802. وعندما استؤنفت في عام 1814، انحصر تبادلها في المناسبات الظرفية ذات الطابع التشريفي والتي جرت العادة أن لا يتم التعرض فيها للمسائل محل انشغال الجانبين(44).

3 - مسألة محل عنابة.

إن أول مشكلة أثارها دوفال بعد سنة 1820، هي مسألة محل عنابة. فمنذ وقت طويل كانت السلطات الجزائرية قد وضعت تحت تصرف متعهدي الالتزامات الإفريقية مقرا ومستودعات تحيط بها حديقة في مدينة عنابة. وعندما قررت الجزائر رفع مبلغ الإتاوة سنة 1807 تخلى الفرنسيون عن الالتزام ليستلمه الانجليز. كما قامت السلطات الجزائرية بإخراج الوكيل الفرنسي من المقر وتسليمه لهم. أثار هذا الإجراء بعض التململ في القنصلية الفرنسية، وقام القنصل تانفيل بمساعي حثيثة لاسترداد المحل لدى المحيط القريب من الداي، وكادت هذه أن تكلل بالنجاح. لكن الاختفاء المفاجئ للداي أحمد باشا، جعل هذا الأمل يتبخر، ومع ذلك فلم ييأس. فعند مغادرته الجزائر في عام1809 في إجازة، أوصى نائبه الذي خلفه على رأس القنصلية بمتابعة الجهود من أجل استرداد المنزل، لأنه يمثل، في نظره مسألة مبدأ، لأنها «تتعلق بالشرف الوطني». غير أن الموضوع أهمل بعد ذلك، ولم يعد يمثل انشغالا بالنسبة لفرنسا. وعندما استردت فرنسا الامتيازات الإفريقية في عام 1817، لم يتم النص في هذا الاتفاق الجديد على حقها في استرداد هذا المحل، ولا في الاتفاقين التاليين اللذين أبرما حول نفس الموضوع فيما بعد. وخلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين لإبرام هذه الاتفاقات الثلاثة، ربط دوفال مسألة منزل عنابة

(44): هناك استثناءات فقط لهذه القاعدة: هما رسالة وزير الخارجية مونمورنسي للداي حسين باشا في عام1822 ، ورسالة هذا الأخير لوزير الخارجية الفرنسي دوماس عام 1826 .

بالامتيازات الإفريقية الذي اعتبره من مشمولاتها(45)، لكن مفاوضيه رفضوا هذا الطرح، واعتبروا أن المسألتين منفصلتان عن بعضهما البعض، وبالتالي فإن محاولاته لم تسفر عن أية نتيجة.

وعندما يثير دوفال هذا الموضوع من جديد، وبإلحاح شديد في شهر فبراير1822، فإنه سيطرحه تحت عنوان جديد وهو «ملكية» فرنسا لهذا المنزل. ففي لقاء مع وزير البحرية والخارجية (وكيل الحرج) طلب دوفال استرداد المنزل، مدعما ادعاءه هذه المرة بتقديم نسخة عن «الحكم» الذي يزعم بأن محكمة عنابة قد أصدرته في شهر مارس من عام 1810، والذي يقضي بكون المنزل هو ملك لفرنسا بحكم «شهرة الحيازة والتصريف»(46). فهذه الوثيقة التي قدمها القنصل تثير تحفظات على صحتها. وحتى لو افترض بأنها صحيحة، فهي لا تؤكد الملكية المطلقة لفرنسا، لأن هذه مشروطة بعدم وجود من يعارض هذه الملكية. والذي يدعم الشك في كونها مزيفة هو تاريخ صدور الحكم كما ورد في الوثيقة وهو شهر صفر من سنة 1220. فليس هناك توافق بين هذا التاريخ وبين ما أورده دوفال في مراسلته لحكومته بأن الحكم صدر في شهر مارس عام 1810، وبالتالي فإنه من الصعب تصور قيام باي قسنطينة بإصدار أمر لقائد مدينة عنابة لعقد مجلس للبت في هذه المسألة دون إذن الحكومة المركزية، حتى وإن كانت له صلاحية الأمر بعقد مثل هذه المجالس.

كانت الحكومة تجهل كل شيء حول هذه الوثيقة، لقد فوجئت فعلا بوجودها، وهو ما يفسر ردود الفعل الأولي المترددة لوزير البحرية والخارجية حول هذه المسألة لما فاجأه بها القنصل، عندما اكتفى بالتأكيد لهذا الأخير بوجوب استظهار النسخة الأصلية من حكم المحكمة. أما إذا نظرنا إلى الوثيقة من ناحية الصياغة والأسلوب

(45): م.ج.ف.ا/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر - باريس 20 فبراير 1820 .

(46): لم تشر المراسلات القنصلية لهذه السنة (1810) إلى صدور مثل هذا الحكم، كما أن نص النسخة التي قدمها دوفال لإثبات زعمه تبدو في شكلها ومحتواها بكونها مزيفة وقد جاء فيها أن الباي أمر آغا نوبة عنابة بأن يجمع فقهاء المدينة وعلمائها وبحضور قنصلي فرنسا وانجلترا للنظر في خصومتهما حول الدار التي يتنازعان عليها وعلى مقتضى الشرع القويم، ومن قضى له بها الشرع منها استبد بها. إلى جانب هذا فمنذ هذا التاريخ كانت حالة الحرب قائمة بين فرنسا وانجلترا ومن الصعب تصور إمكانية اجتماع ممثلي الدولتين الموجودين في مدينة عنابة، وهما نائبا القنصلين وليس القنصلين كما ورد في الوثيقة المزعومة. والمؤشر الذي يدفع إلى الاعتقاد أكثر بزيف الوثيقة هو أنه لم يرد على لسان دوفال أي ذكر لهذا الحكم أثناء مفاوضاته من أجل استرداد الالتزام. مع أنه ألح كثيرا على استعادة منزل عنابة، ومن جهة أخرى فمن الصعب تصور صدور حكم يتعلق بأطراف أجنبية دون علم الحكومة المركزية، خاصة عندما ندرك مدى حرص هذه الأخيرة على الإشراف على كل ماله علاقة بالدول الأوروبية إشرافا مباشرا وبيقظة شديدة.

الذي كتبت به، وإلى الحيثيات التي أوردتها لتبرير حكمها، فإننا نكاد نجزم بكونها مزوة. ونميل إلى اعتبار كونها من صنع القنصل دوفال، أوتمت تحت إشرافه وبمساعدة نائبه، هنري فيز، الذي له إلمام بسيط باللغة العربية. وكلاهما سوف يكون له باع طويل في ميدان تزييف النصوص والوثائق. فالقنصل دوفال على الخصوص سوف يغالي في هذا السلوك حتى أنه لن يتردد في المساس حتى بنصوص المعاهدات نفسها(47).

أعاد القنصل دوفال الكرة، عندما استقبل بعد أيام قليلة من طرف الداي. وحسب روايته(48)، فإن هذا الأخير رد عليه بكون حكم محكمة عنابة وحده لا يكفي، بل يجب تقديم الوثائق الأصلية التي تثبت ملكية الفرنسيين للمنزل وتوابعه. علق القنصل على ذلك، بأن على السلطات الجزائرية أن تبحث عن هذه الوثائق، لأنها هي التي قامت بجرد محتويات المنزل عندما افتكته من الفرنسيين لتسليمه للانجليز(49). بعث القنصل بنسخة من هذه الوثيقة إلى وزارته يطلب منها أن تبعث برسالة خاصة للداي يحملها مبعوث يوفد خصيصا لهذه الغاية على متن سفينة حربية(50).

وبالفعل، فقد قام وزير الخارجية الدوق دُ. مؤنمرنسي بتوجيه رسالة إلى الداي حول المسألة. وبعد أن عبر فيها عن سرور ملكه للاستقبال الحسن الذي حظي به نائب القنصل الذي عين في مدينة عنابة أثناء مروره بمدينة الجزائر، أبلغه أن هذا الأخير قد انتابته «الدهشة عندما علم أنكم ترددون في تسليم المنزل الموجود بمدينة عنابة وملحقاته ليقيم فيه. فهذا المنزل وتوابعه كان في حوزة شركتنا الإفريقية السابقة التي شغلته منذ زمن بعيد حتى سنة1798(51)، والذي اعترف بملكيته لفرنسا بصفة قطعية. ومن المعلوم أنه في هذه الفترة، وبسبب الحرب المصرية قامت الحكومة الجزائرية بانتزاعه من بين أيدينا عندما قامت بطرد أعواننا(من الالتزام الإفريقي). الفوضى التي أعقبت هذه الحوادث أدت على مايبدو إلى ضياع وثائق ملكيتنا.

(4): أنظر أدناه.

(4): يجب أخذ أقوال القنصل حول هذه المسألة والمسائل الأخرى الشائكة التي تأتي بعدها بتحفظ شديد.

(4): وضع هذا الجرد للسلع والأثاث والمقتنيات المختلفة التي كانت موجودة به بحضور نائب القنصل ظفي الالتزام الإفريقي، أما مراسلات الوكالة ووثائقها فقد بقت في حوزة هؤلاء.

: م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 24 فبراير 1824 .

: الرسالة أخطأت في تاريخ انتزاع هذا المنزل من الفرنسيين، فليس في عام 1798 عند حدوث القطيعة، لأن ة الإفريقية كانت قد استردته بعد توقيع الصلح واستمر في حيازتها حتى سنة1807 .

وكان من المفروض أن يرفع هذا الحجز ونسترد المنزل بعد توقيع الصلح وعودة السلم بين بلدينا(52). هذا ما فهمناه من الوعد الذي أعطي لنا من طرف سلفيكم الأخيرين، ومن طرفكم أنتم أنفسكم، فالمسؤولية لا تعود إلينا في ضياع هذه العقود، وليس من العدل مطالبتنا باستظهارها، وليس هذا ضروريا في الواقع، لأن الحكم الصادر عن محكمة عنابة في عام 1810، وخاصة الحيازة المشهورة التي بررت هذا الحكم، إلى جانب وعدكم ووعد سلفيكم، تكفي لإثبات وبصورة جلية حقوق ملكيتنا»(53). اختتم الوزير رسالته بالتأكيد على أن ملك فرنسا لن يتخلى عن حقه في ملكية المنزل وملحقاته. وأنه بعد التوضيحات التي قدمها، له كامل الثقة في كون الداي سوف لن يتأخر في وضع هذا المنزل تحت تصرف قنصل فرنسا بهذه المدينة في أقرب الآجال.

في رده على رسالة مؤنمرنسي، لم يتعرض الداي لادعاء فرنسا حول ملكية هذا المنزل، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن الجزائر لم تكن تتقاضى أي إيجار، لا في الماضي عندما كان بين أيدي الفرنسيين، ولا في الحاضر عندما أصبح بين أيدي الانجليز. وهو ما يعني بطريق غير مباشر كون حقوق الملكية لا وجود لها عند أي أحد، وإنما هو ملك للدولة، معللا الموقف الذي اتخذه بعدم التدخل في هذه المسألة بأن «الفرنسيين هم أصدقاؤنا كما أن الانجليز أصدقاؤنا كذلك، فلا يليق بي أن أمس بضرر لاهذا ولا ذاك... فليكاتب كبراء فرنسا كبراء الانجليز وليتفاهموا فيما بينهم»(54).

من الجزائر، ما انفك دوفال يغذي حكومته بمعلومات غير صحيحة. فمراسلاته تجعل المسؤولين في باريس يعتبرون أن السلطات الجزائرية أصبحت مقتنعة بوجهة نظرهم و«بشرعية ملكية فرنسا» لهذا المنزل، ولكنهم لا يريدون انتزاعه بالقوة من بين أيدي الانجليز(55).

(52): رسالة وزير الخارجية مؤنمرنسي للداي حسين باشا، باريس 20 أفريل 1822، في Plantet، ذ.م. ص ص545-547 .

(53): يتضح من هذه الرسالة أن الخارجية الفرنسية لم تكن لديها صورة واضحة عن هذا المحل وعن الظروف التي أدت إلى تحوله إلى أيدي الإنجليز. كما اختلفت رواية الوزير عن رواية قنصله حول مصير «عقود الملكية». فدوفال يُحيل مسؤولية البحث عنها للإدارة الجزائرية والوزير يوعز ضياعها إلى «الفوضى» التي أعقبت حدوث القطيعة. والحقيقة أنه لاوجود لهذه العقود أصلا.

(54): رسالة الداي لوزير الخارجية، الجزائر 29جوان 1822، في Plantet، ذ.م.ص ص547 - 548 .

(55): م.خ.ف/م.ق.ت الجزائر 46 الجزائر – باريس 23 نوفمبر 1823.

ومن جهتها فإن الحكومة الفرنسية رفضت قبول فكرة التباحث مع الانجليز حول الموضوع: «فإلى الحكومة الجزائرية وإليها وحدها يحق لنا أن نطالبها برد منزل عنابة. أما الانجليز الذين يراد إحالتنا إليهم فليس لنا مانتباحث حوله معهم... فالحكومة الملكية مصممة على أن لا تتنازل عن حقوقها». أوضح الوزير في تعليماته للقنصل، أنه إذا كانت الجزائر لا تريد مضايقة الانجليز فما عليها إلا أن تعوض فرنسا بمنزل آخر، أوتقدم تعويضا، نقدا، كأن تخفض من مبلغ الإتاوة المستحقة عن استغلال الالتزام مثلا[56]. عرض القنصل هذا الاقتراح على حسين باشا في الأسبوع الأخير من شهر فبراير 1824، ليردّ عليه بأن فرنسا ليس لها أي حق لتطالب به، وأن منزل عنابة هو ملك للدولة وليس لفرنسا، وبالتالي فلها كامل الحرية في التصرف فيه كما يحلو لها. خلال هذه المقابلة، أعلن القنصل للداي أن عقود ملكية فرنسا للمنزل تم فحصها من طرف قاضي الحنفية لمدينة الجزائر في السنة الماضية، كمافحص قرار محكمة عنابة في جلسة عامة.وأنه أعلن أمام الملأ بأن هذه العقود صحيحة لاشبهة فيها[57].

يلاحظ بهذا الصدد، أن القنصل نفسه، سبق وأن أعلن بأن عقود الملكية لمنزل عنابة ليست موجودة في أرشيف القنصلية، وأنه على السلطات الجزائرية البحث عنها، لأنها هي التي قامت بجرد محتويات المنزل عند تسليمه للانجليز. ووزير الخارجية من جهته أعلن أن هذه العقود ربما تكون قد ضاعت، بسبب الفوضى التي أعقبت ترحيل عمال الالتزام الإفريقي عند حدوث القطيعة. فهذه العقود تظهر الآن فجأة، ويزعم دوفال أنه تم فحصها من طرف القاضي الحنفي، وهو شيء يدعو إلى الاستغراب، ويدفع إلى الشك في صحة أقوال القنصل. وإذا كانت هناك عقود قدمت فعلا للقاضي الحنفي فلن تكون سوى عقود مزورة. ومن جهة أخرى فإن قنصل الولايات المتحدة، شالير، الذي سجل وقائع الأزمة الانجليزية-الجزائرية بصفة منتظمة منذ اندلاعها في أواخر شهر أكتوبر1824 إلى نهايتها في آخر شهر جويلية من السنة الموالية، لم يشر إلى هذه الواقعة، مع أنه كان منشغلا هو الآخر بموضوع منزل عنابة، على اعتبار كونه القائم على رعاية مصالح انجلترا بعد رحيل القنصل ماك دونالد[58]. وحسب رواية القنصل، فإن الداي لم يعلق على هذه

(56): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، باريس – الجزائر 23 نوفمبر 1823 .

(57): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 22 فبراير 1824 .

(58): أنظر في مذكرات وليام شالير، قنصل أمريكا في الجزائر 1816 – 1824 . تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الجزائر1981 .

العقود، وإنما حول الحديث إلى موضوع آخر[59].

في التقرير الذي وجهه دوفال لحكومته عن هذه المقابلة، ذكر أن الداي أعلن له بأنه سيبلغه بالقرار الذي سيتخذه بخصوص منزل عنابة، عندما تظهر الفرقة البحرية الفرنسية في مرسى الجزائر. هذه العمارة كانت قد توجهت إلى تونس في مهمة تهديد الباي لإجباره على العودة عن القرار الذي اتخذه برفع الرسوم الجمركية عن الواردات من ثلاثة بالمائة إلى خمسة بالمائة،وكذلك من أجل حمله على غلق الموانئ التونسية في وجه القراصنة الإسبان، الذين كانوا يجدون تسهيلات فيها[60]. إن هذا الزعم الذي صاغه دوفال بكيفية مبهمة، والذي يبدو صعب التصديق حين يجعل الداي وكأنه يرحب بظهور العمارة البحرية الفرنسية في مرسى الجزائر، خلافا للعادة التي تجعل هذا الظهور دائما ثقيلا، لما يمثله من استعراض للقوة، وضد طبيعة ونفسية الداي حسين باشا نفسه. فهذا الزعم هو الذي دفع بالبعض إلى القول بأن الداي اتخذ قرار ترضية فرنسا تحت تهديد مدافع سفن العمارة الفرنسية[61].

فلو كان عامل الخوف هو الحاسم لما اتخذ هذا القرار أصلا[62]. ذلك أن الأزمة مع انجلترا كانت قد بلغت عند هذا التاريخ ذروتها، وأن الأسطول الانجليزي كان قد فرض حصارا شديدا على ساحل مدينة الجزائر. فالخطر الانجليزي كان أشد مثولا من العمارة الفرنسية، الذي لم يكن أحد يفكر في ذلك الوقت، بأنها تشكل أدنى تهديد للعاصمة نظرا لتحصيناتها القوية على واجهة البحر. ومن ناحية أخرى فإن قائد العمارة الفرنسية الذي نزل إلى المدينة لغرض مقابلة الداي، عاد إلى سفينته دون أن يحظى بهذا الأستقبال بسبب رفضه التجرد من سلاحه عند المثول أمامه.

(59): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 22 فبراير 1824 .

(60): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 22 فبراير 1824 .

(61): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، باريس – الجزائر 23 نوفمبر 1823 .

أرسلت فرنسا في هذه السنة قوات عسكرية إلى اسبانيا بناءً على طلب ملكها وموافقة أعضاء الحلف المقدس، لغرض مساعدته على القضاء على خصومة الليبراليين الذين كانوا يطالبون بإقامة نظام حكم دستوري، وهو الاتجاه الذي أبدته عناصر من البحرية الاسبانية، التي كانت ترى في فرنسا دولة عدوة بسبب تدخلها لصالح الملك ضد الدستوريين، وهو مادفع بهذه الأخيرة للضغط على تونس لمنع هؤلاء من ارتياد موانئها لأخذ فكرة عن الوضع العام في إسبانيا خلال القرن التاسع عشر راجع:

Altamira R. Histoire d'Espagne. Paris,1931, P.P.197 et suiv.

(62): أخذ الكتاب الفرنسيون رواية دوفال على أنها حقيقة ثابتة دون تدقيق أوتمحيص (مثلPlantet، ن.م. ص548 هـ3). إذ يكفي لو استعرضوا وقائع الظرف الذي اتخذ فيه هذا القرار لأدركوا العكس تماما ولتبين لهم سخافة هذا التحليل.

إن القرار الذي اتخذه الداي برد منزل عنابة للفرنسيين، أملاه في الواقع إرادة التحدي للانجليز، الذين قاموا بحشد قوات ضخمة في خليج مدينة الجزائر، وحاولوا إملاء شروطهم على الحكومة الجزائرية[63]، وتأكيدا منه عن رفض هذه الشروط وعدم الرضوخ للقوة مهما كان حجمها، أكثر ممايعبر عن رغبة ترضية فرنسا «خوفا منها».

حاول قنصل الولايات المتحدة إقناع السلطات الجزائرية بالعدول عن قرار تسليم المنزل للفرنسيين. لقد أجرى اتصالات عديدة مع كل من الآغا – الرجل الثاني في الدولة – ووزير البحرية الخارجية (وكيل الحرج) من أجل السعي لدى الداي حسين باشا لحمله على الرجوع عن قراره[64]. وجد شالر تفهما لدى المسؤولين الذين شاركوه نفس الرأي في ضرورة عدم تصعيد الموقف مع الانجليز. فانتزاع منزل عنابة من بين أيديهم من شأنه أن يعقّد الأزمة أكثر. قام كل من الآغا ووزير البحرية والخارجية وأمين السكه، بالاجتماع بالداي ودراسة الوضع معه. لقد اقتنع هذا الأخير بوجهة نظرهم واعترف بكونه تسرع في اتخاذ هذا القرار.

كان هذا موقف المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم الداي نفسه، الذي أعلن عن استعداده لإعطاء أوامر بوقف تنفيذ القرار[65]، قبل أن يتسلموا المذكرة الانجليزية

---

(63): من بين هذه الشروط منح الحصانة لمقر القنصلية ومنزل قنصل انجلترا الريفي والسماح له برفع العلم البريطاني على مبنى القنصلية في المدينة، منح انجلترا حق الدولة صاحبة الامتياز الأول، أي تستفيد آليا من كل امتياز قد تمنحه الجزائر لأية دولة أخرى في المستقبل؛ ومطالب أخرى تهدف إلى توضيح وشرح البند17 من المعاهدة الموقعة بين الطرفين في عام1687 والتي تتعلق بالامتيازات التي سيتمتع بها القنصل الانجليزي المعتمد لدى الجزائر. أما الشرط الخاص بمنع استرقاق الأسرى الأوروبيين فهو غير ذي موضوع، لأن الحكومة الجزائرية سبق لها وأن أعلنت إلغاء استرقاق الأسرى بناءا على قرار اتخذه الديوان في هذا الشأن يوم 29 جانفي 1824، قبل استلامه للمذكرة الانجليزية المتضمنة لهذه الشروط. أنهيت الأزمة مع انجلترا بناءا على مقترحات تقدمت بها الجزائر، والتي كان الإنجليز قد رفضوها في البداية ولكنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها. لقد استبعد في الاتفاق الذي أبرم بين الجانبين يوم 26 جويلية (1824) المطالب التالية: رفع العلم البريطاني على مبنى القنصلية بالمدينة، التمتع بحق الدولة صاحبة الامتياز الأول، وقبول اعتماد القنصل ماكدونالد من جديد في الجزائر. شالير ن.م. ص ص 327-333 .

(64): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، تقرير رفع لوزير الخارجية باريس 24 مارس 1824 .

(65): شالر ن.م. ص211 . لاحظ شالر تحولا في موقف وزير البحرية والخارجية من الأزمة مع انجلترا بعد استلام هذه المذكرة. أما الآغا فقد بقي على رأيه الأول بعدم استفزازهم وتصعيد التوتر معهم. وهو ماجعله يقترح على القنصل الأمريكي التذرع بأي مبرر لمقابلة الداي ليشرح له الموقف، وهو ما حدث فعلا غير أن القنصل أصيب بخيبة أمل من هذه المقابلة، حيث لم يتمكن من إقناع الداي بوجهة نظره. لقد ارتكزت حجج شالر أساسا على عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، وكون مصلحة الجزائر تقتضي ترضية الانجليز بقبول شروطهم. لقد رد حسين باشا على وجهة النظر هذه بأن كل مايقع هو قدر محتوم لا مفر منه. وأردف موجها كلامه للقنصل بأن عليه أن لاتذهله القوة مهما كان حجمها لأنه يعلم من دراسة التاريخ «بأن النمرود الذي كان أقوى ملك في عصره مات بسبب لسعة بعوضة». شالر ن.م. ص218 .

بالشروط التي تضمنتها والتهديدات التي تلوح بها، وهو ما جعل الداي يتخذ القرار بحسم المسألة نهائيا لصالح الفرنسيين. ففي يوم 9 مارس سلم المنزل لقنصل فرنسا بالمدينة.

4 - فرنسا والنزاع الجزائري – الإسباني

في بداية ربيع سنة 1822 تأزمت العلاقات فجأة بين الجزائر وإسبانيا، وأدى ذلك إلى حدوث قطيعة بين البلدين إثر انسحاب القنصل الإسباني من العاصمة. لم تسجل خلال هذه القطيعة أعمال عدائية بين الطرفين إلا لفترة قصيرة، وفي إطار محدود، لتتوقف بفضل وساطة فرنسا، التي تدخلت لإنهاء النزاع بين الجانبين بطريقة سلمية.

يعود سبب هذا الخلاف إلى المطالب المالية التي للجزائر لدى الحكومة الإسبانية، والتي تعود أصولها إلى مصادر ثلاثة: أولها يعود إلى الأحداث التي واكبت قيام حاكم بايلك الغرب الداي محمد بإعلان التمرد ضد الحكومة المركزية في شهر جوان من عام 1813. لقد كان في خدمة هذا الأخير أحد الرعايا الجزائريين من اليهود، فاستغل الفوضى التي نجمت عن هذه الوضعية ليستولي على مبالغ من أموال خزينة البايلك، والفرار بها ملتجئا إلى إسبانيا. لم يكن لدى الحكومة رقما دقيقا عن مبلغ هذه الأموال المحولة، لكن تقديراتها التقريبية تحددها بحوالي مائة ألف قرش إسباني[66]. أجرت السلطات الجزائرية اتصالات مع المسؤولين الإسبان بهذا الشأن. وطالبت بتوقيف الجاني ورد الأموال المسروقة. والمصدر الثاني يعود إلى قيام أحد التجار الإسبان الذين استقروا في مدينة الجزائر ويدعى سيبستيان بطراس، بإعلان إفلاسه والفرار من الجزائر، ليستقر في مدينة قادش الإسبانية تاركا ديونا عليه قدر مبلغها بحوالي خمسين ألف قرش إسباني. والمصدر الثالث ويتمثل في المبالغ المالية التي اقترضها القنصل الإسباني، وعلى مدى سنين عديدة، من التاجر يوسف بكري، والتي بلغت قيمتها مليون وثلاثمائة ألف قرش إسباني[67]. وفي عام 1814، تمت تصفية هذه الديون، وتعهدت إسبانيا بتسديد المبالغ المتفق عليها. غير أن الحكومة الإسبانية ماطلت في الوفاء بهذا الالتزام، كما أن لجزائر من جهتها، آثرت

---

(66): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 30 مارس1822 .

(67): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 7 جوان 1822 .

الانتظار وعدم الإلحاح، على ما يبدو، نظرا للوضع المالي الصعب الذي كانت تعيشه إسبانيا في ذلك الوقت.

بعد مرور عدة سنوات، حركت السلطات الجزائرية الموضوع من جديد، وطالبت بتسديد ما تم الاتفاق عليه. لقد ردت الحكومة الإسبانية بإيفاد مبعوث إلى الجزائر يحمل رسالة من الملك فرديناند السابع إلى الداي حسين باشا، حيث عبر فيها عن استعداده لتسديد الديون التي تعتبرها الحكومة الجزائرية ذات أساس ومتأكدة منها فعلا. كما طلب من الداي إصدار تصريح مكتوب يعلن فيه التنازل عن الديون الأخرى غير المتأكد منها. ويبدو أن اشتراط تصريح مكتوب مع إرفاقه بتهديد شبه مكشوف تفوه به المبعوث الإسباني بأنه في حالة امتناع السلطات الجزائرية عن إصدار مثل هذا التصريح فإن بلاده «تعرف كيف تحمي حقوقها وعدالة قضيتها» حتى بالقوة إن دعت الضرورة لذلك[68]. فهذه اللهجة غير المعهودة في العلاقات بين البلدين منذ التصالح فيما بينهما، هي التي صعدت الموقف. اجتمع مجلس الوزراء لدراسة الموضوع واتخذ قرار بعدم إصدار تصريح مكتوب، لكنه قرر من جهة أخرى إبلاغ الحكومة الإسبانية بكون الجزائر لن تطالب لا بالأموال التي سرقها الرعية اليهودي، ولا بالديون المستحقة على التاجر الإسباني المفلس سبيستياني بطراس، وإنما تطالب فقط بالأموال التي اقترضها القنصل دون بيتروأورتيز من الرعايا الجزائريين. ومن جهة أخرى فإن نائب قنصل الأراضي المنخفضة اختار هذا الظرف بالذات ليعلن للسلطات الجزائرية أنه في حالة اندلاع حرب مع اسبانيا فإن بلاده ستقف إلى جانب هذه الأخيرة، نظرا للتحالف القائم بينهما. لقد اندهش الداي من هذا التصريح وطلب من نائب القنصل إشعاره كتابيا بهذا الموقف.

لتأكيد حقيقة هذا التحالف وجديته، ظهرت في يوم 29 ماي 1822 عمارة بحرية مشتركة إسبانية هولندية تتكون من سبع سفن، وطلب قائد العمارة من نائب القنصل الإسباني إشعار الحكومة الجزائرية كتابة بضرورة إصدار تصريح كتابي بتخليها عن المطالبة بالمبالغ المحولة من خزينة بايلك الغرب، والديون التي على التاجر المفلس سيبستياني، وإلا فإن الرعايا الإسبان المقيمين في الجزائر سيغادرون البلاد. ردت السلطات الجزائرية برفض إصدار تصريح مكتوب، ولكنها أكدت من جهة

(68): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 30 مارس 1822 .

أخرى بأنها لن تطالب سوى بالمبالغ التي في ذمة القنصل دون بينروأرتيز، كما أبلغت نائب قنصل الأراضي المنخفضة بكون الجزائر ليس لها أي مطلب نحو حكومته «وإذا كانت هذه تريد أن تتضامن مع إسبانيا فهي حرة في ذلك»[69].

وفي منتصف ربيع 1823، بعثت فرنسا بقوات إلى إسبانيا، بطلب من حكومتها، ومباركة دول الحلف المقدس، لنصرة الملك فرديناند السابع ضد الدستوريين الإسبان، الذين أجبروا على الانسحاب إلى مدينة قادش ليتخذوا منها عاصمة مؤقتة للمملكة. لقد تمكنت القوات الفرنسية التي كان تعدادها حوالي مائة ألف جندي تحت قيادة الدوق دانقوليم من احتلال العاصمة مدريد ثم الزحف جنوبا نحو مدينة قادش التي احتلتها بعد أن شتت القوات الدستورية. وبذلك تمكن فرديناند السابع، بفضل تدخل فرنسا، من استرداد سلطته المطلقة، التي حاول الدستوريون تقليصها.

ففي خضم هذه الأحداث وقبل أن يتبلور الموقف نهائيا لصالح قوى التدخل الفرنسية، أبلغت فرنسا حكومة الجزائر بالقرار الذي اتخذته بخصوص تدخلها الذي «يمثل سندا للأمة الاسبانية، وأن الأعمال العدائية التي تقوم بها قواتها في هاته البلاد لاتستهدف سوى تلك الطائفة الثورية التي تسلطت على الأمة الاسبانية». وبالتالي فإن الأوامر التي زودت بها البحرية الفرنسية لاتستهدف سوى البحرية العسكرية الاسبانية فقط، بسبب مؤازرتها للدستوريين. وترى فرنسا أن هذا التقليص لمناطق عملياتها البحرية هو من مصلحة المحايدين أيضا. ولكن يجب أن لايفهم هذا على أنه كان يعني التخلي عن حقها في تسليح القراصنة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، لتطلب من الجزائر عدم الترخيص بتسليح قراصنتها ضد الاسبان، مقابل القيود التي فرضتها على نشاط بحريتها ضدهم[70] ردت السلطات الجزائرية على هذه المذكرة التي اعتبرتها غير ذات موضوع، نظرا لوضعية العلاقات مع اسبانيا، والتي هي في حالة القطيعة. وبالتالي فإن أي قرصان اسباني يرتاد موانئها سيتم إيقافه ومصادرة الغنائم التي يكون قد اقتادها لبيعها فيها[71].

(69): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 7 جوان 1822 .

(70): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 15 جويلية 1823 .
أشعرت دول المغرب البحرية الأخرى بنفس محتوى هذه المذكرة، ويبدو أن تونس لم تأخذها بعين الاعتبار، حيث استمرت في فتح موانئها أمام القراصنة الإسبان المناوئين للتدخل الفرنسي في بلادهم، وهو ماجعل باريس تقرر إرسال عمارة بحرية لإجبار باي تونس على النزول عند إرادتها.

(71): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر46، الجزائر – باريس 29 جانفي 1824 .

عندما قامت البحرية الجزائرية بالاستيلاء على سفينتين اسبانيتين واسترقاق طاقميهما، في شهر جانفي 1824. لم تتصدر فرنسا واجهة الاحتجاج ضد هذه العملية، بل إن انجلترا هي التي تحركت، لأنها كانت تعتبر نفسها ضامنة لعدم استرقاق الأسرى الأوروبيين بمقتضى العقد الذي أبرمته مع الجزائر في عام 1816. أما فرنسا فإنها أخذت موقع المتفرج على ما يجري بين الجزائريين والانجليز في البداية(72)، ولم يأت احتجاجها إلا متأخرا، وبعدما أشعرت الحكومة الجزائرية الدول الأوروبية بقرارها المتعلق بإلغاء استرقاق الأسرى.

عند أواخر شهر فبراير من عام 1824 طلبت الحكومة الفرنسية من قنصلها بالجزائر إبلاغ سلطات هاته البلاد بأن اسبانيا هي الآن محتلة من طرف القوات الفرنسية بالاتفاق مع حكومة هاته البلاد وبرضاها التام. وهذا ما يجعلنا متضامنين معها ضد كل اعتداء يقع عليها، وبعدها أن يتبين أن ما يقال عن إعلان الحرب ضدها هو مجرد إشاعة لا أساس لها(73). وإذا كان هذا القرار قد اتخذ فعلا، فعلى القنصل أن يلفت نظر السلطات الجزائرية إلى الأخطار الكبيرة التي سوف تترتب عنه. في لقاء مع الداي شرح هذا الأخير للقنصل موقف الجزائر من النزاع القائم مع الاسبان، حيث حمل المسؤولية للطرف الآخر الذي ماطل وعلى مدى سنوات طويلة في تسديد الديون التي عليه، والتي تمت تصفيتها بالاتفاق بين الطرفين منذ سنة1814(74).وتعبيرا عن حسن إرادته، ورغبته في إنهاء هذا النزاع بالطرق السلمية قرر إطلاق سراح الأسرى الاسبان وتسليمهم للقنصل دوفال لترحيلهم إلى بلادهم. كما طلب وساطة فرنسا من أجل تحقيق هذه الغاية(75). كما أعطيت من جهة أخرى أوامر للبحرية بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد السفن الاسبانية.

مما يثير الانتباه، هو أنه بدل أن تستقبل فرنسا هذه الإجراءات باستحسان واعتراف بصدق نوايا الإدارة الجزائرية في إنهاء هذا النزاع بطريقة سلمية، أوجدت لديها على العكس، رد فعل يتسم بالغلو في الغرور وروح الاستعلاء التي ليس لها حدود: كان يجب على الجزائر في نظرها، أن لاتقرر أي شيء اتجاه اسبانيا قبل

(72): نفس المصدر، باريس - الجزائر 22 فبراير 1824 .
(73): م.ح.ث.إم.ق.ت. الجزائر46، باريس - الجزائر 22 فبراير 1824 .
(74): يشمل هذا الاتفاق المبالغ التي اقترضها القنصل دون بيدرو أورتيز من التاجر يوسف بكري والمصاريف التي ترتبت عن النفقة وصيانة المستشفى الإسباني.
(75): م.ح.ف.إم.ق.ت. الجزائر46، الجزائر - باريس 1 مارس 1824 .

انتظار نتيجة وساطتها، كما كان عليها أن تدرك متانة الروابط التي أصبحت تربطها بهاته البلاد. لقد طلب من القنصل القديم احتجاج شديد اللهجة الحكومة الجزائرية(76).

إن هذا الموقف المتشدد جاء في الواقع متأخرا جدا. فتأزم الموقف مع اسبانيا كان قد بدأ منذ ما يزيد عن سنتين، ولم تعط فرنسا أية إشارة تنبئ عن انشغالها بموضوع النزاع الجزائري - الاسباني، إلا بعد مرور ما يزيد عن خمسة عشر شهرا من بدأ الأزمة (جويلية 1823). ولقد جاء هذا الموقف المتصلب بعد الإجراءات التهدئية التي اتخذتها الجزائر من أجل تطويق النزاع ومحاصرته بأكثر من شهر. كيف يفسر هذا الموقف؟

يبدو أن التساهل الذي أبدته الحكومة الجزائرية في التعامل مع هذا النزاع، فسر من طرف فرنسا على أنه دليل على ضعف وتخاذل هذه الأخيرة، خاصة في هذا الظرف بالذات الذي حشد فيه الانجليز عددا كبيرا من سفنهم الحربية في خليج الجزائر، ناسية بذلك أنه في هذا الوقت بالذات قررت الجزائر انتزاع منزل عنابة من بين أيدي الانجليز وتسليمه للفرنسيين، غير أن هذه الذهنية العدوانية التي توجه سلوك السلطات الفرنسية تجاه الجزائر في هذه الفترة، عتمت في أعينهم حقائق الأشياء التي لايريدون النظر إليها إلا بمنظار ملون بلون واحد. ويمكن إدراج عامل آخر لتفسير هذا الموقف هو توتير الوضع مع الجزائر لخدمة أهدافها الاسبانية. خاصة وأن المراسلة التي تضمنت هذه التعليمات المتشددة للقنصل دوفال جعلت من وساطة فرنسا وكأنها ملزمة بالنسبة للجزائر. لقد أعطت بهذه المناسبة تفسيرا واسعا للترتيبات التي تضمنها البند 18 من معاهدة سنة 1689 الخاص بالحق الأولوي لقنصل فرنسا في البلاد، وهو ما يشير إلى الرغبة في تصعيد التوتر القائم مع اسبانيا، لغرض الاستفادة منه لخدمة أهدافها الخاصة(77).

(76): نفس المصدر، باريس - الجزائر 17 أفريل 1824 .
(77): نص هذا البند هو كما يلي. «يستطيع الأمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه. ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته. كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر (يقصد المسلمين) القيام بشعائر دينهم في منازلهم إذا ما أوفدوا إلى فرنسا. إن القنصل المعني له حق السبق على غيره من القناصل، وله كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين ولايحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك». عن جمال قنان، معاهدات... ص312 .

لم ترد أية إشارة من طرف القنصل تنبئ عن كونه قام بمسعى جديد لدى السلطات الجزائرية في هذا الاتجاه. والذي لو حدث كان سيؤدي بهاته الأخيرة إلى إعادة النظر في موقفها من الوساطة الفرنسية. فهاته لم تساورها أية شكوك في حقيقة نية فرنسا وراء مسعاها، وبقيت تنتظر ما سوف تسفر عنه جهودها. ففي يوم19 سبتمبر (1824)، أشعر القنصل بكون الجزائر قد أوقفت أعمالها العدائية ضد اسبانيا مراعاة لفرنسا التي أعلنت استعدادها للتوسط لإنهائه، وأنه قد مر الآن ما يزيد عن ستة أشهر، فلم تتلق لحد الآن أي شيء يتصل بالموضوع، ومع ذلك، فقد جددت تعليماتها للبحرية بعدم مهاجمة السفن الاسبانية. لقد ذكر القنصل بهاته المناسبة، أن سكوت الاسبان وعدم الرد على مطالب الجزائر هو الذي أدى إلى القطيعة الحالية معهم. ألفتت السلطات الجزائرية انتباه دوفال بأن الاعتقاد السائد في الجزائر هو أنه كما سعت فرنسا لدى الجزائر من أجل وقف الأعمال العدائية ضد الاسبان، تكون قد قامت بنفس هذا المسعى في اتجاه الاسبان. وإذا ثبت عكس هذا «فإن الجزائر تعتبر فرنسا مسؤولة عن كل عمل معاد يقوم به الاسبان ضدها، خاصة من طرف قراصنتها الذين قد يفكرون في العمل لإلحاق أضرار بها»(78).

حول ملف النزاع الجزائري - الاسباني إلى الجزائر وكلف القنصل دوفال بالتفاوض باسم اسبانيا مع السلطات الجزائرية. لقد تمكن من الحصول على تخفيض معتبر للمبالغ المالية التي تطالب بها الجزائر، على أن الخارجية الفرنسية اعتبرت هذه المبالغ لاتزال مرتفعة، وأن الوضعية المالية لاسبانيا لاتتحملها، وبالتالي فقد أوصت القنصل بالإلحاح أكثر من أجل الحصوص على شروط أفضل للاتفاق(79)، وفي شهر ديسمبر(1825)، تقدمت الحكومة الاسبانية بمقترحات جديدة اعتبرها فرنسا جد ايجابية وبكونها تؤكد رغبة مدريد في إنهاء النزاع وتحقيق اتفاق مع الجزائر، باذلة من أجل ذلك تضحية كبيرة، بالنظر إلى وضعها المالي الصعب الذي تمر به. كلف دوفال بتبليغ هذه المقترحات للسلطات الجزائرية مع التوصية بكونها قد «حظيت بقبول ورضا ملك فرنسا وبأنها سوف تثير تذمرا لديه في حالة رفضها»(80)، وهكذا ففرنسا التي أقحمت نفسها في هذا النزاع كوسيطة في البداية، تحولت الآن إلى طرف فيه.

(78): م-خ-ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر - باريس 19 سبتمبر 1824 .
(79): م-خ-ف/م.ق.ت. الجزائر47، باريس - الجزائر 13 ماي 1825 .
(80): نفس المصدر، باريس - الجزائر 21 ديسمبر 1825 .

إن الانقطاع المفاجئ لمراسلات القنصل عند هذا التاريخ (31 ديسمبر1825) لم يمكننا من متابعة مسار الوساطة الفرنسية بتفاصيلها إلى نهايتها(81) لكنها تتوفر على رواية من مصدر جزائري عن النتيجة التي انتهت إليها. لقد خفضت المطالب المالية الجزائرية إلى ثلاثمائة ألف قرش اسباني. وأن فرنسا هي التي أقرضت هذا المبلغ لاسبانيا. والقنصل دوفال هو الذي دفعه بنفسه للحكومة الجزائرية التي تنازلت بدورها عما تبقى منه، على اعتبار كونه فائدة لرأس المال الأصلي، نزولا عند طلب فرنسا(82). وهو ما يمثل تنازلا كبيرا قدمته الجزائر لتحقيق هذه التسوية، بالنظر إلى طلبها الأصلي الذي حددته بمليون وثلاثمائة ألف قرش اسباني.

5 - ادعاءات فرنسا الإقليمية:

شكلت إدعاءات فرنسا الإقليمية، والمتمثلة في المطالبة بشريط ساحلي يمتد من رأس الوردة شرقي عنابة إلى الحدود التونسية وبعمق عشرة فراسخ (حوالي 40 كلم) داخل الأرض، عنصر قلق مستمر للعلاقات بين البلدين خاصة بعد سنة 1820، عندما أصبح أحد العوامل الذي كان يغذي تحرشات فرنسا وتذكي استفزازاتها، ليصل بها إلى إعلان القطيعة مع الجزائر.

ومايثير الدهشة، هو أنه رغم خطورة هذا الدافع، وأثره الهدام على العلاقات السلمية بين البلدين-مع كثرة ماكتب حول أسباب القطيعة التي حدثت والتي تكاد تصل إلى حد الطوفان-ومع ذلك فلم يحظ هذا الموضوع بأي اهتمام من طرف الكتابات التاريخية الفرنسية وكذلك الأوروبية وغيرها التي نقلت عنها.فهاته لاتزال تردد بكون مسرحية«ضربةالمروحة» هي التي أدت إلى المواجهة والصدام بين البلدين.

(81): توقفت مجموعة (المراسلات القنصلية التجارية) الخاصة بالجزائر عند 31 ديسمبر 1825 من الناحية الفعلية، على الرغم من أن المجلد 47 والأخير من المجموعة، يحمل تاريخ شهر جويلية 1824 إلى سنة 1829، غير أنه لا توجد سوى مراسلة واحدة مؤرخة في 26 أفريل 1826 موجهة من نائب القنصل بتونس ألكسندر دوفال، تتعلق بموضوع النزاع حول صيد المرجان بين الفرنسيين المستغلين للالتزام الإفريقي عند ساحل طبرقة بالأراضي التونسية. ورسالة شخصية تتصل بدين أحد رؤساء المراكب الكورسيكيين مؤرخة في سنة 1827 ومراسلة واحدة مؤرخة في 10 أفريل 1829 مرسلة من طرف قنصل تسكانيا القائم برعاية مصالح فرنسا في الجزائر إلى القنصل دوفال المقيم في مرسيليا. إن إختفاء مراسلات هذا الأخير قبل حدوث القطيعة رسميا بين البلدين بسنة ونصف، وأثناء هذا المنعطف الحاسم في تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية يثير أكثر من تساؤل عن الأسباب التي دعت إلى ذلك. فبعض المراسلات المبعثرة عبر مختلف مجلدات مجموعة. «مذكرات ووثائق» الخاصة بالجزائر لاتسد هذه الفجوة التي أحدثها اختفاء مراسلات القنصل دوفال.
(82): مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار. ن.م. ص.ص 157 - 158 .

سنحاول إلقاء الضوء على بداية ظهور هذا الادعاء، ثم تتبع تطوره عبر مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية عندما يصبح موقفا رسميا تبنته الحكومة الفرنسية، وجعلت منه هدفا ومسعى.

لم يسجل في تاريخ العلاقات بين البلدين ظهور هذا الادعاء بشكل صريح قبل سنة 1814. حين ظهر لأول مرة أثناء المفاوضات حول الامتيازات الإفريقية، والتي توجت بتوقيع اتفاق في 17 مارس 1817[83]، عندما ادعى القنصل دوفال أن لفرنسا حق أبدي في الامتيازات الإفريقية. لم يسبق قبل هذا التاريخ أن تذرع الفرنسيون بهذا الادعاء. لقد وقع في الماضي صراع بين الجانبين حول موضوع الالتزام، ولكن ليس بالشكل الذي ظهر عليه الآن. ففي بداية القرن السابع عشر عندما أراد الفرنسيون الاستقرار في منطقة القالة لصيد المرجان بناء على امتياز منح لهم من طرف السلطان العثماني أحمد الرابع في عام 1604، رفضت الجزائر الاعتراف لهم بهذا الحق، ومنعتهم من استغلال هذا الامتياز. وهو ما أدى إلى قيام حرب بين البلدين، استمرت سنوات طويلة، والتي لم تنته إلا عندما قبل الفرنسيون بالشرط الذي وضعته السلطات الجزائرية بضرورة التعاقد المباشر معها في كل الشؤون التي تخص العلاقات بين البلدين. وهو ما تم فعلا بدءا من سنة 1619 [84]. ومع بداية الثمانينيات من نفس هذا القرن (السابع عشر) اندلع من جديد صراع عنيف بين البلدين، عندما أراد ملك فرنسا لويس الرابع عشر إجبار الجزائر على تطبيق المعاهدات التي تبرمها فرنسا مع الدولة العثمانية في الجزائر. أسفر هذا الصراع عن فشل هذا المسعى، واضطرار ملك فرنسا إلى طلب الصلح الذي ثبتت دعائمه بعقد معاهدة سلم بين البلدين في شهر سبتمبر من سنة 1689، والتي أمنت استقرار العلاقات السلمية بين الجانبين على امتداد ما يزيد عن قرن. فخلال كل هذه المدة تعامل الجانبان مع مسألة الامتيازات الإفريقية من منظور كونها عملية تجارية بحتة، كل طرف له فائدة فيها ويتعامل معها وفق ما تمليه عليه مصلحته.

فمن هذا المنظور، عولجت هذه المسألة في عام 1790 عندما قرر الداي محمد باشا رفع مبلغ الإتاوة إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في السابق، وترك للفرنسيين

(83): حول هذا الاتفاق أنظر أعلاه الفصل السادس.

(84): للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل هذه السنة، راجع. ج. قنان، معاهدات... ص ص 38 – 45 .

الخيار إما قبول دفع المبلغ، أوالتخلي عن الالتزام. لقد قبل الفرنسيون دفع مبلغ الإتاوة الجديد دون أن يتذرعوا بأي مبرر للحفاظ على امتيازاتهم بالشروط القديمة. وفي المفاوضات التي جرت لعقد صلح جديد على إثر القطيعة التي حدثت بسبب الحملة ضد مصر، طلب الطرف الفرنسي استرداد الالتزام دون أن يزعم بأن له حق أبدي فيه. فهذا الادعاء الأخير سيظهر لأول مرة وبشكل محتشم جدا في عام1806، عندما قررت الحكومة الجزائرية رفع مبلغ الإتاوة مرة أخرى، ورفض الفرنسيين قبول هذه الزيادة. ففي إحدى المراسلات التي وجهها القنصل تانفيل لحكومة بلاده حول هذه المسألة، ذكر فيها أنه لايوجد في أرشيف القنصلية أية معاهدة قبل قصف مدينة الجزائر من طرف الفرنسيين على عهد لويس الرابع عشر[85]. أما التي أبرمت بعد هذا التاريخ «فهي لاتترك أي مجال للشك في كون حق صيد المرجان واستغلال الامتياز الذي حصلنا عليه على عهد هنري الرابع، منح لنا بصفة أبدية شريطة تجديد التعاقد كل مائة سنة، وهو ما تم فعلا وأقر وثبت من طرف كل الباشوات الذين تعاقبوا على الحكم»[86]، لم تبلغ الحكومة الجزائرية رسميا بهذا الادعاء، كما أن الحكومة الفرنسية لم تتوقف عنده في هذه الفترة.

فهذا الزعم لم يطرح بصفة رسمية إلا بعد سنة 1814. ويجب الملاحظة بهذا الصدد، بأن المبادرة في ذلك لم تكن من الحكومة الفرنسية، وإنما تعود إلى القنصل دوفال، الذي قضى وقتا طويلا، إثر تعيينه قنصلا عاما في الجزائر – في مكاتب وزارة الخارجية، منهمكا في دراسة ملف العلاقات بين البلدين حيث قام بتحرير العديد من المذكرات حول مختلف المسائل. ومن المؤكد أنه كتب شيئا في هذا الاتجاه قبل التحاقه بمنصبه بالجزائر. فهذا الاعتقاد يدعمه محتوى التعليمات التي زود بها، والتي توصيه بعمل كل ما في وسعه لاسترداد الالتزام الذي كان في هذه الفترة بين أيدي الانجليز، دون أن تبرر ذلك بادعاء حق استغلاله الأبدي أوملكيته، فهذا الادعاء هو من اجتهادات القنصل الذي ترك له الحبل على الغارب. لقد تحرك دوفال في تعامله مع الشؤون الجزائرية منذ تعيينه، في اتجاهين متكاملين مع بعضهما البعض: العمل بكل الوسائل المتاحة لديه من أجل المساس بسيادة الدولة الجزائرية والنيل من استقلالها من جهة والسعي من جهة ثانية للنيل من وحدتها الترابية

(85): في سنتي 1682 – 1683 .

(86): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر38 . الجزائر – باريس 2 جانفي 1807 .

بالنسبة للهدف الأول، فقد عبر عنه بشكل واضح في المذكرة التي أعدها لمؤتمر فرنسا في اجتماعات لندن (1816)، لدراسة الإجراءات اللازمة لقمع قرصنة دول المغرب البحرية، مقترحا تجريد الجزائر من سلاحها البحري ووضعه للأسطول العثماني، ليصبح حرا منه وتابعا له[87]. كما اتخذ من موضوع الامتيازات الإفريقية مطية لتحقيق الهدف الثاني والمتمثل في النيل من الوحدة الترابية للجزائر.

تدرجت الإدعاءات الإقليمية لفرنسا من حق استغلال الامتيازات الإفريقية وبصفة أمينة الذي طرحه دوفال لأول مرة عند نهاية سنة 1816، أثناء المفاوضات الاسترداد حق استغلالها ليتطور فيما بعد إلى حق الملكية لجزء من الأراضي الجزائرية. فالحجة الرئيسية التي ترتكز عليها القنصل لتبرير هذا الإدعاء هي كون حق استغلال الالتزام حصل عليه الفرنسيون بمقتضى المعاهدة المبرمة بين هنري الرابع ملك فرنسا والسلطان العثماني أحمد الرابع والذي هو سيد هذه البلاد في عام1604. وأن هذا الحق هو أبدي لأن الامتيازات التي تمنحها الدولة العثمانية ليست محدودة في الزمن. لقد تطور هذا الإدعاء ليتحول إلى حق ملكية الالتزام، عندما طرحت الإدارة الجزائرية موضوع إعادة النظر في الاتفاق الذي أبرمه على خوجة مع فرنسا في شهر أكتوبر من عام 1817 حول هذه المسألة[88]. لقد تردد في ذلك الوقت أن السلطات كانت تفكر في منح الامتياز لباي قسنطينة الذي يكون قد أبدى استعداده لدفع مبلغ ستين ألف قرش إسباني، إذا ما رفضت فرنسا قبول إلغاء هذا الاتفاق الأخير، والعودة للعمل باتفاق شهر مارس من نفس السنة. لقد كلف دوفال مترجم القنصلية بإبلاغ الإدارة الجزائرية بأنه في حالة ما إذا قررت سحب الالتزام من فرنسا فإن هذه سوف تحتفظ بالباستيون (القالة)، وكذلك بصيد المرجان دون أن تدفع أي شيء كمقابل، نظرا لحق ملكيتها عليهما، وستحتفظ بحقها في حماية العرب الفرنسيين[89]، الساكنين في المنطقة، كما ستطالب بدفع مبلغ مائتي ألف قرش إسباني تعويضا عن الأضرار التي ألحقتها الإدارة الجزائرية بالمباني ومنشآت الامتيازات الإفريقية أثناء حدوث القطيعة في عام

(87) م.ع.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر44، الجزائر - باريس 24 ديسمبر 1816 .
(88) راجع أعلاه الفصل السادس.
(89) م.ع.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر43، الجزائر-باريس 11 ديسمبر 1819 . إن كلمة «العرب الفرنسيون» التي استعملها دوفال تثير الفضول حقا ومن سخرية القدر أنها سوف نجد تكريسا لها مع تغيير طفيف بعد ذلك بقرن ونصف، حينما ستطلق الإدارة الفرنسية على الجزائريين اسم الفرنسيين المسلمين إثر صدور القانون الأساسي للجزائر في 1947 .

1798[90]. وحسب دوفال فإن الترجمان، الذي هو في الأصل أحد موظفي الإدارة الجزائرية، شاركه هذا الرأي وأنه وعده بأنه سوف يبلغ المسؤولين بوجهة النظر هاته، وسيدافع عنها أمامهم. لا ندري فيما إذا أبلغت هذه الترهات فعلا إلى السلطات. فالشيء المؤكد هو أن هاته الحرب النفسية التي أطلقها القنصل لم تجد نفعا، بل على العكس. فهذا الفشل جسده الاتفاق الذي وقع في شهر جويلية (1820) والذي بمقتضاه أعيد العمل باتفاق شهر مارس 1817.

كانت الخارجية الفرنسية التي تتابع مناورات قنصلها وتتركها دون أن تتبناها رسميا، قد أوعزت له أن يدرج في الاتفاق المقبل ما ينص على حق الملكية التي يدعيها على الالتزام[91]. وأمام فشل مساعي دوفال بهذا الصدد، لم تجد بدا من المصادقة عليه بالصيغة والمحتوى الذي حددته الإدارة الجزائرية.

لم يعترف دوفال بهذا الفشل، بل على العكس، لقد كتب لحكومته ليؤكد أن التثبيت والإقرار للمعاهدة المبرمة حول الالتزام في سنة 1695 من طرف الداي حسين باشا هو مكسب حققته فرنسا، لأن هذه المعاهدة تنص صراحة، حسب رأيه على ملكية الالتزام[92]. وهو ما سيدفعه إلى القيام بترجمة جديدة محرفة لهذه المعاهدة التي يزعم أنها أصح وأدق من الترجمة المعتمدة حتى ذلك الوقت[93]. ومن أجل نشر

(90) قارن هذا المبلغ بالمبلغ الذي تم في اتفاق التسوية حول ديون بكري لتعويض خسائر الوكالة والذي حدد بـ 11.1079 فرنكا أي حوالي 22216 قرشا إسبانيا.
(91) م.ع.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر45، باريس - الجزائر 13 مارس 1820 .
(92) م.ع.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر - باريس 28 جويلية 1820 .
(93) النسخة الفرنسية المتوفرة لهاته المعاهدة هي الترجمة الحقيقية التي وضعها دوفال في هذه الظروف، معتمدا على هو ونائبه هنري فيرو في ملاحظات تروم النصوص الرسمية. أما الترجمة الأولى لها فهي مفقودة، ويبدو أنها سحبت من الأرشيفات الفرنسية وأتلفت لتوضع بدلها هذه الترجمة المحرفة التي جاء في الفقرة الأولى من البند الحادي عشر ما يلي: «وزيادة على ذلك، ومن الآن فصاعدا فإن الحصن المشار إليهم أعلاه (مخزن الالتزام) وبمقتضى حقوق الملكية (كذا) وحقوق الراية (كذا) فإن رعايانا ورعيتنا تمتعت كمالكي...» (عن سعال قناية ساعدناه... ص231). لم تتوفر لدوفال نصوص معاهدتي سنة 1694 و1695 إذ لو كانت بين يديه لأعفته من القيام بعملية التحريف والتشويه لمعاهدة سنة 1695 لأن البند الأول من المعاهدة الأولى (1694) ينص على أن متعهد الالتزام للداي هو مالك المراكز الموجودة في الباستيون والقالة والرأس الأحمر وبونة (عنابة). وأن معاهدة سنة 1695 حولت ملكية هذه المراكز للسيد هيدري وشركائه. وهو ما يعني أن ما عبر عنه في الترجمة الفرنسية لهذه المعاهدات بكلمة الملكية، كان يقصد بها حق الانتفاع والتمتع، وأن الطرفين تابع للالتزام والمتعهد به مقتصر على هذا المعنى. وهناك إشكال آخر تثيره هذه المعاهدة وهو ما يتعلق بتاريخها حيث ترجمتها المصادر الفرنسية إلى سنة 1694، أما تاريخها الهجري المثبت في آخر كل بند منها فهو آخر محرم من سنة 1107، والذي يتوافق مع بداية العشرية الثانية من شهر سبتمبر 1695م وليس هناك ما يشير إلى وجود معاهدة حول الباستيون بعد معاهدة 8 ماي 1694 غير هذه الأخيرة التي أبرمت في الأسابيع الأولى من تولية الداي الحاج أحمد هذا الداي الحاج شعبان الذي اغتيل عند منتصف شهر أغسطس من سنة 1695 .

[illegible]

[illegible] إرتياحها وحماسها [illegible] رغم ما جعل المسؤولين يتحفظون من هذا الإجماع ولم يأخذوا بأخذ الجد الذي يطلبه، والذي كان سيحجم عنه عدم رد الالتزام الفرنسيين أو انتزاعه منهم إذا كان بين أيديهم. هذا التقصير في عدم اتخاذ الموقف المناسب للرد على هذا الزعم الغريب بمثل هذه الصورة، هو الذي سيجعل منه ورقة ضغط، ويحدث خطر على سيادة البلاد ووحدة أراضيها. لقد كانت هناك عدة خيارات أمام السلطة للتخلص من هذا الضاغط الجديد الذي دفع به الفرنسيون على ساحة العلاقات بين البلدين لغاية محددة. فهناك مساعي البوليطان المدعمة من طرف القنصل الانجليزي ماك دونالد من أجل الاستفادة من الالتزام. وهناك إمكانية استغلاله من طرف الدولة مباشرة أو عن طريق منحه لباي قسنطينة. كما أن الانجليز من جهتهم لا يزالون يبدون الرغبة من حين لآخر في الحصول عليه.

---

(94) توجد الترجمة الحرفية لهذه المعاهدة في م.ح.ف.ا.م.و.ث. الجزائر13، حول تاريخ هذه المعاهدة أنظر الهامش أعلاه.

(95) م.ح.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر46، رسالة دوفال إلى السيد دوبير «فصل للتلك للامتيازات». الجزائر21 جوان 1822.

[illegible]

[illegible] السبب الذي من أجله رفض هذا العرض حسب القنصل دوفال هو مراعاة فرنسا(98). قد يكون لهذا التفسير بعض من الحقيقة، وليس كلها. لأن تجارة التهريب لا يمارسها الانجليز وحدهم وإنما يشاركهم فيها رعايا الدول الأوروبية الأخرى خاصة المتوسطية منها بمن فيهم الفرنسيين. فالقنصل دوفال يعترف بهذا الواقع في مراسلاته، في نفس الوقت الذي لم يؤكد فيها براءة مواطنيه من المشاركة في هذه التجارة، فحرصه على دفع العلاقات بين البلدين في اتجاه المواجهة والتصعيد وسعيه الملح لحث حكومة بلاده لتتبنى إدعاءاته الإقليمية هو الذي دفعه على ما يبدو إلى تجريد الموقف الجزائري من أي اعتبار نحو فرنسا.

---

(96) م.ح.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 2 أغسطس 1826.

(97) كانت العملة تصرف عند هذا التاريخ في مرسيليا بحوالي 0.61 ويحسب الإتاوة التي ينتفع بها الفرنسيون من الالتزام بمقتضى اتفاق جويلية 1820 هو مبلغ 217000 بطاقة شيك والتي يعادل صرفه بالفرنك عند هذا التاريخ (1825) مبلغ حوالي 168500 فرنك.

(98) م.ح.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 2 أغسطس 1825.

(99) م.ح.ف.ا.م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 6 سبتمبر 1825.

لم تبين الخارجية الفرنسية انتحالات قنصلها وتفسيراته المغرضة للمعاهدات الرسمية المبرمة مع الأطراف الأجنبية، كجزء من المناورة أو كحيلة من حيل الدبلوماسية، وإنما تبنتها عن قناعة ويقين، حتى أنها أصبحت تعتبر الإتاوة التي تدفعها عن الالتزام ليس مقابل كراء الأرض واحتكار صيد المرجان، ولا حتى من أجل التجارة، وإنما مقابل احتكار هذا النشاط الأخير في كامل المنطقة ولمنعه عن أي أحد آخر[100] ومن جهة أخرى فقد أمرت قنصلها بتونس بتبليغ سلطات هاته البلاد بأنه إذا كانت فرنسا لاتجد ما يبرر منع السفن التونسية من عبور مياه الامتيازات، فإنها تمنعها في المقابل من التجول فيها[101]. لقد تأكدت هذه القناعة لدى الحكومة الفرنسية مع مرور الأيام حتى أصبحت تعتبرها حقيقة لاجدال فيها وغير قابلة للنقاش.

في تقرير أعدته مصالح الخارجية للوزير لإبراز أهمية الامتيازات الإفريقية بالنسبة لفرنسا، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية على الخصوص، أرجع جذور هذا الالتزام إلى القرن الخامس عشر، مشيرا إلى كون الانجليز كانوا قد انتزعوه من فرنسا عدة مرات لتعود فرنسا إليه «بصفة نهائية» في سنة1817[102] وأن هذا الامتياز يتمثل في شريط ساحلي يقع بين إيالتي الجزائر وتونس، كما يتمثل في احتكار تجارة مقاطعة قسنطينة من طرف فرنسا مقابل إتاوة مالية سنوية تقدر بحوالي مائتي ألف فرنك. إن هذا الامتياز يعطي لفرنسا إمكانية استغلال نوعين من النشاط: استخلاص الصوف، الجلود، والقمح والمواد الأخرى المنتجة في داخل البلاد، إلى جانب صيد المرجان في المياه الإقليمية للالتزام، فالحكومة الفرنسية هي التي تقوم باستغلال هذا الامتياز مباشرة. ولقد كلفها خسارة ثلاثمائة ألف فرنك: جزء منها تحمله الخزينة، والجزء الآخر تكلفت به الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا. وقد نبه التقرير إلى عدم التسرع في استخلاص النتائج بكون العملية غير مفيدة من الزاوية الاقتصادية، لأن الالتزام يوفر إمكانية انطلاقة مرتقبة لتجارة العمالات الجنوبية من فرنسا بسبب الحوافز التي يتوفر عليها آنيا ومستقبلا[103].

يلاحظ بهذا الصدد أن الادعاءات الفرنسية امتدت الآن، لتشمل حق احتكار التجارة الخارجية في كامل تراب بايلك الشرق. ومن الناحية السياسية، فإن موطئ

(100) م.خ.ف.أ.م.ق.ت. الخرطوشة45، باريس – الجزائر 23 مارس 1820 . فهذا الادعاء أكدته الخارجية الفرنسية مرة أخرى في مراسلاتها للقنصل بتاريخ 10 جوان من نفس السنة.

(101) م.خ.ف.أ.م.ق.ت. الخرطوشة46، باريس – الجزائر 26 سبتمبر 1822 .

(102) نفس المصدر، تقرير للوزير باريس 24 مارس 1824 .

(103) م.خ.ف.أ.م.ق.ت. الخرطوشة45، تقرير مرفوع للوزير باريس 24 مارس 1824 .

القدم هذا يمنح لفرنسا «هيمنة سياسية على ساحل إفريقيا وهو ما يعوض بالواسع خساراتنا المقدرة بحوالي خمسين ألف فرنك سنويا، والتي قبلت بالرضا وعن طيب خاطر – بالنظر للأهداف التي تبررها – من طرف مجلس الوزراء الذي ناقش المسألة في عدة اجتماعات، وكذلك من طرف اللجنة الخاصة التي تشكلت لهذا الغرض التي ضمت ممثلين عن الوزارات الثلاثة: الداخلية، البحرية، والخارجية[104]. اختتم التقرير عرضه بالتأكيد على أن النهوض بالالتزام وازدهاره، لايتطلب سوى البحث عن طريقة ملائمة لإدارة شؤونه.

بعد أسابيع قليلة من رفع هذا التقرير لوزير الخارجية أعدت مصالح هذه الوزارة تقريرا آخر مطولا حول نفس الموضوع، استعرضت في بدايته «الأصول التاريخية» للالتزام. فهذا الجزء من التقرير له أهمية كبيرة، ليس بسبب دقة المعلومات التاريخية التي يتضمنها، والتي هي في الحقيقة لاتعدو أن تكون مجرد تصور خيالي لوقائع الماضي، وإنما لكونه يبرز كيف تم توظيف هذا الماضي لإثبات ادعاءات الحاضر من جهة، وكيف أن هذه النظرة هي التي سوف توجه أعمال مؤرخي مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية الذين سوف يرتكزون عليها لصياغة أطروحتهم حول كون الجزائر «مستعمرة تركية»؛ كما أبرز التقرير من ناحية أخرى أهمية إيجاد موطئ قدم لفرنسا على ساحل البلاد المغربية، وضرورته الحيوية بالنسبة لها في منظور التوازن الأوروبي. مستعرضا في الأخير الطريقة التي يجب اتباعها لتجسيد هذا المكسب الإقليمي المحدود، وجعله حقيقة واقعة في انتظار حدوث ظروف ملائمة لتوسيعه وتطويره[105].

نظرا لأهمية هذا التقرير وتأثيره الكبير على الموقف الفرنسي، فإننا سنورد منه فقرات ضافية: «قبل استقرار الأتراك في الجزائر وفي تونس كل هاته البلاد كانت فيها قبائل عربية مستقلة... وعند نهاية القرن الخامس عشر تنازلت قبيلتا المزول والنوير (كذا) عن أراضيهما الواقعة على ساحل البحر، والتي تمتد من غرب وادي سيبوس قليلا غربا إلى الرأس الحمراء شرقا، وعلى عمق عشرة فراسخ في الداخل للفرنسيين[106]. لقد أقام هؤلاء بعض القلاع والتحصينات وابتدأوا في صيد المرجان

(104) نفس المصدر.

(105) م.خ.ف.أ.م.ق.ت. الخرطوشة45، تقرير حول الامتيازات الإفريقية، باريس أفريل 1824 . يقع التقرير في اثني عشرة ورقة مكتوبة وجها وظهرا بخط دقيق.

(106) المرسى الفرنسي الذي يسمى بـ [illegible] يمتد على مسافة حوالي أربع كيلومترات.

الذي يتوفر بكثرة على الشاطئ. كما كانوا يشترون من هاتين القبيلتين اللتين انسحبتا نحو الدواخل، الصوف والجلود والمواد الأخرى. لم يحدث أي تغيير ذو شأن بعد غزو الأتراك، حيث استمر الفرنسيون في استغلال ممتلكاتهم مقابل دفع إتاوة سنوية للإدارة التركية بعنابة برسم «هدية حسن الجوار»، يتراوح مقدارها ما بين خمسة وعشرين ألفا إلى ثلاثين ألف فرنك. لقد أخضعت قبيلة المعزول المجاورة التي كانت في حالة حرب مع الأتراك، وأبرمت صلحا معهم، التزمت بمقتضاه بدفع ضريبة سنوية خفيفة مقابل احتفاظها بأراضيها في حدودها القديمة عند وادي سيبوس، ويحكمها شيخ يختاره محافظ الحكومة الفرنسية، ويتم ترسيمه من طرف حكومة الجزائر. ومن جهتها فإن قبيلة النزير (كذا) المجاورة لأيالة تونس بقيت في حالة سلم مع هذه الأخيرة. كما احتفظت بالشيخ الذي يحكمها تحت حماية الفرنسيين مقابل ضريبة تدفعها لها (لتونس) سنويا. أما الفرنسيون فإنهم كانوا يضيفون من حين لآخر تحصينات لقلاعهم القديمة، التي كان يطلق على الحصن الرئيسي منها اسم باستيون فرنسا الذي كان تحت إمرة قائد يعين من طرف الملك. وباختصار، فبفضل التشجيعات التي كانوا يقدمونها للقبيلتين، فإن الفرنسيين كانوا يرسلون مايزيد عن مائتي حمولة سفينة من الحبوب سنويا إلى مرسيليا»[107].

وبعد هذا العرض «التاريخي» الذي أقل ما يقال فيه أنه حصيلة هذيان لمخيلة مريضة، يتصدى التقرير لإبراز أهمية الالتزام بالنسبة لفرنسا في منظور انهيار الامبراطورية العثمانية واقتسام ممتلكاتها: «إنه لضرورة قصوى أن يكون لنا موقع عسكري على ساحل البلاد البربرية، وأن تكون لنا علاقات وطيدة مع السكان، تمكننا من القيام بدور في هذه الاضطرابات[108]، يشبه الدور الذي تقوم به حاليا في تركيا الأوروبية دول أخرى، والذي سيتيح لنا فرصة الحصول على أراضي توازن تلك التي ستحصل عليها هاته الدول. فهذا هو الطريق الوحيد الذي بقي أمامنا لإقامة توازن بيننا وبينها. ومن ناحية أخرى فعند استقرارنا على الساحل، حيث الأراضي لاتزال في معظمها بكرا وآهلة بالسكان، فإنه بالإمكان تشجيع هؤلاء بسهولة، على العمل لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية من مختلف الأنواع... في حالة موافقة حكومة الملك على هذه الأفكار، يجب أن لايدفعنا هذا إلى التخلي عن الالتزام الذي حصلنا عليه من إيالة الجزائر على أراضيها والاكتفاء باستغلال أراضينا قاصدين بذلك

(107): م.ح.ف/م.ق.ت. الجزائر46، تقرير حول الامتيازات الإفريقية باريس، أفريل 1824 .

(108): إشارة إلى حركات التمرد القائمة في منطقتي جيجل وبجاية وفي مناطق أخرى من البلاد في هاته الفترة.

التخلص من عبء اللزم السنوية والاقتصار فقط على دفع «هدية حسن الجوار» كما هو الشأن في القديم، بل يجب علينا السعي لحمل الإيالة على الاعتراف بمراكزنا. كما يتحتم علينا تجنب إظهار القوة وإقامة مباني كبيرة. لأنه يتعين علينا في بداية استقرارنا أن لانثير الانتباه حولنا، ونتجنب إثارة حسد منافسينا، ويتحتم علينا أن ننتظر الظروف الملائمة لتطوير ادعاءاتنا ومواردنا. فالقنصل العام بالجزائر يعتقد أنه يكفي في السنة الأولى القيام بإجراء إصلاحات في قلعة القالة التي ستكلف حوالي ستين ألف فرنك، ووضع حامية فيها من بضع وخمسين جنديا من جنود البحرية، بحيث تكون عملية صيد المرجان تحت حمايتها. كما أن التجار المكلفين باقتناء موارد الأرض يأتون للإقامة بها حيث ستصبح مركزا لهذه العمليات»[109].

دخل صيادو المرجان الفرنسيون في نزاع مع صيادي المرجان على شواطئ طبرقة التونسية حول حدود الالتزام[110]. ومن جهته فإن السيد دوبري المكلف بإدارة الالتزام يرى أن معاهدة الامتيازات لسنة 1604 مع الدولة العثمانية والتي تتحدث عن خليج شتورة لاتشمل ساحل طبرقة، وهو ما دفع وزير الخارجية دوماس إلى أن يطلب من دوفال استشارة النص التركي لهذه المعاهدة، وكذلك جمع المعلومات المحلية المتوفرة للتأكد من حدود هذا الالتزام[111]. ومن جهته فإن القنصل العام لفرنسا بتونس في مراسلة له لنائب القنصل الفرنسي بعنابة، وبعد استعراضه للنزاع القائم مع تونس حول حدود الالتزام، أعلن أن «على حكومة الجزائر حماية ممتلكاتها أوعلى الأقل حماية حقوقها». في تحويله لهذه الرسالة إلى باريس علق دوفال عليها «مصححا»، إن هذا القنصل خاطئ على طول الخط، فليس لإيالة الجزائر لاممتلكات، ولاحقوق تدعيها أوتحميها لاعلى الساحل، ولا في مياه الامتيازات الإفريقية، التي هي ملك لفرنسا وحدها لايشاركها فيها أحد[112]. في هذا الاتجاه أيضا أعطيت تعليمات لدوفال عندما بلغ لمسامع حكومة فرنسا مساعي الانجليز من أجل الحصول على حق استغلال الالتزام.

(109): نفس المصدر.

(110): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر - باريس 24 أكتوبر 1825 .

(111): نفس المصدر، باريس - الجزائر 25 أكتوبر 1824 . يوجد في هذا السجل خريطة تحمل عنوان «خريطة مصغرة لشواطئ إفريقيا من رأس الحديد إلى رأس العبده» التي تبدأ من خليج شتورة إلى طبرقة. ومفتاحها ينص على مايلي: من خليج شتورة حتى الرأس الحمراء، فهذا الجزء أشر عليه بعبارة «مياه الجزائر أي الامتياز التجاري مع الجزائر». ومن خليج عنابة حتى وادي السراج الذي يقع غرب مدينة طبرقة التونسية ببضع كيلومترات فقط، أشر عليه بعبارة «مياه فرنسية أي الامتيازات الإفريقية» وهذا الشريط ملون باللون الأحمر ويتغلغل في داخل الأرض بحوالي أربعين كيلومترا. وضعت هذه الخريطة في عام1821 .

(112): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، باريس - الجزائر 11 نوفمبر 1825 .

[illegible]

... وكذلك تلك المترتبة عن معاهدات الامتيازات المبرمة مع الباب العثماني[113].

في نهاية شهر نوفمبر 1825، أصدر المجلس الأعلى للتجارة توصياته الخاصة بالامتيازات الإفريقية، حيث أكد الأهمية التي تكتسيها هاته من الناحية السياسية والاقتصادية والتجارة البحرية الفرنسية في المتوسط. ولتخفيف العبء المالي على الإدارة المكلفة بالالتزام، أوصى بضرورة إدراج مبلغ الإتاوة في ميزانية الدولة ابتداءا من السنة المقبلة (1826)، كما أوصى بإعادة بناء حصن القالة في الحجم والآجال التي تسمح بها الظروف على حساب الخزينة، وجعل احتكار صيد المرجان وقفا على الفرنسيين وحدهم بدون مقابل، ومنعه عن سواهم من الأجانب ولو بفرض رسم عليهم[114].

من خلال تتبعنا لمواقف الدبلوماسية الفرنسية حول ادعاءاتها الإقليمية في الجزائر، لاحظنا أن هاته ابتدأت بادعاء الحق الأبدي في التمتع بالامتيازات الإفريقية ليتحول إلى الملكية لجزء من الأراضي الجزائرية، ليتطور بعد ذلك ليشمل إلى جانب المطلب الإقليمي ادعاء حق احتكار التجارة الخارجية في كامل تراب مقاطعة بايلك الشرق. فهذه مجرد بدايات فقط لادعاءات وتطلعات أخرى في المنطقة سوف تفصح عنها عندما يصبح استقرارها على هذا الشريط الساحلي أمرا واقعا وحقيقة قائمة. وهكذا يتبين أن الدبلوماسية الفرنسية قد سعت منذ سنة1816 ونجحت في بناء آلية تدميرية لكل إمكانية التعايش في ظل الوئام والتعاون بين البلدين.

(113): نفس المصدر، باريس – الجزائر 25 نوفمبر 1825 .

(114): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، باريس – الجزائر 25 نوفمبر 1825 .

الفصل التاسع

القطيعة

إن التوجه الذي اتخذته الدبلوماسية الفرنسية في علاقاتها مع الجزائر، خاصة منذ سنة 1820، أوصلها عند نهاية سنة 1825 إلى منعطف حاسم. ذلك أن الأهداف التي سعت إلى تحقيقها والتي من بينها محاولة تدجين الجزائر باءت كلها بالفشل، لقد اتخذ التحرك الفرنسي عدة أشكال، وبرز تحت مختلف الصور، فإلقاء الضوء على هذا الجانب الذي تفاعل مع العناصر الأخرى، التي عالجناها سيمكننا دون شك من معرفة الدوافع العميقة التي كانت وراء قرار فرنسا بإعلان الحرب على الجزائر.

1 - محاولات التدجين:

هذا الجهد للدبلوماسية الفرنسية تجسد في عدة مناسبات، وحول عدد من المسائل التي طرأت على ساحة العلاقات بين الجانبين. فغداة استقبال الداي لمبعوثي دول مؤتمر إيكس لاشابيل، ورده الرافض لطلب الامتناع عن تفتيش السفن الأوروبية، دون ضمانات تعطى للطرف الجزائري، طرح دوفال موضوع الإمساك عن تفتيش السفن الفرنسية، متذرعا بكون وباء الطاعون كان منتشرا في الجزائر، وهو ما يجبر السفن التي تعرضت لهذا الإجراء إلى الإقامة في الحجر الصحي مدة طويلة، وهذا ما سوف يسبب خسائر كبيرة للتجارة البحرية الفرنسية.

في مراسلة لحكومته حول هذا الموضوع لم يتردد في الادعاء بكون السفن الانجليزية معفاة من هذا الإجراء[1] وهو ادعاء لا أساس له، مما جعل حكومته تطلب منه التأكد من صحة هذا الخبر. فإذا ثبت ذلك فما عليه إلا أن يطالب باستفادة

(1): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر45، الجزائر – باريس 2 ماي 1820 .

السفن الفرنسية من هذا الامتياز، على اعتبار أن فرنسا تتمتع بحقوق الدولة «صاحبة الامتياز الأول» بمقتضى معاهدات الامتيازات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية[2]. ومن المعروف أن مسألة التزام الجزائر بتطبيق المعاهدات التي أبرمها الباب العالي مع دول أخرى تم حسمها منذ القرن السادس عشر، فإعادة طرح هذا الموضوع من جديد على ساحة العلاقات بين البلدين خاصة في هذا الظرف الذي تتسم فيه بالاضطراب، يعبر بدون شك عن الرغبة في تصعيد الموقف بين الجانبين. إن ما كتبه القنصل حول إعفاء السفن الانجليزية والأمريكية من التفتيش، وكذلك ما أبلغ به حكومته بكون الانجليز قد حصلوا على حق رفع علم بلادهم على مبنى قنصليتهم بمدينة الجزائر وإعفائهم من تقديم الهدايا القنصلية التقليدية[3]، هي معلومات لا أساس لها. لقد اتخذ دوفال من ذريعة مناوأة الانجليز والتصدي لنفوذهم مبررا وغطاءا لتسميم العلاقات بين الطرفين. وبصعود شارل العاشر على عرش فرنسا وتعيين دماس على رأس الخارجية وكليرمون تونير على رأس وزارة الحربية – خلال النصف الثاني من سنة 1824 – سيطلق لدوفال العنان أكثر للسير بعيدا في هذا الاتجاه دون أي لجام.

لقد ادعت فرنسا بكون مصالحها قد تضررت من جراء الحصار الذي فرضه الانجلير على السواحل الجزائرية، وطالبت الاعفاء من تسديد الإتاوة عن الامتيازات الإفريقية لمدة سنة تعويضا عن هذه الأضرار. وقام دوفال بعدة مساعي في هذا الاتجاه لدى السلطات. ورغم ما يبدو من غرابة هذا الطلب الذي لايستند على أي أساس تعاقدي ولا أية سابقة، إذ كيف سيكون عليه وضع فرنسا لو كل الدول طالبتها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بتجارتها عندما كانت شواطئها محاصرة من طرف البحرية الانجليزية لمدة سنوات طويلة – ومع ذلك فقد وافقت الحكومة على إعفاء الفرنسيين من إتاوة المرجان لمدة سنة، وهو ما لم يرض داماس الذي طالب القنصل بالإلحاح أكثر لانتكاك المزيد[4].

منذ أواخر شهر جانفي 1825 طرح دوفال، بناءا على تعليمات من حكومته، مسألة التصالح مع البابوية واحترام الراية الرومانية. هذه المسألة ستصبح واحدة من الأسباب التي تستند عليها فرنسا لإعلان القطيعة. حسب رواية القنصل لوقائع

(2) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 45، باريس – الجزائر 22 جويلية 1820.
(3) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر... الجزائر – باريس 30 جويلية 1824.
(4) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر... باريس – الجزائر 7 جانفي 1824.

المقابلة، التي جرت مع الداي حول هذه المسألة. إذ أن حسين باشا كان قد رفض الفكرة من أساسها في البداية، مبررا ذلك بكون البابوية شنت حربا شعواء ضد المسلمين على امتداد قرون طويلة (وخاصة عندما كانت تحتل جزيرة رودوس) عقّب القنصل على كلام الداي ملاحظا أن الذي يعنيه بكلامه هم فرسان مالطة وليس البابوية «فهؤلاء لم يعد لهم وجود وليس له أن يخشى أي شيء من هذه الناحية. فحكومة البابا مكونة من رجال الدين فقط، وهم منهمكون في الصلاة والدعاء إلى الله من أجل كل الناس والبابا هو رئيس ديانة عيسى المسيح الذي يبجله المسلمون. وأن جلالته (ملك فرنسا) يعتبر نفسه الإبن الأكبر للكنيسة وبالتالي فإنه يتحتم عليه حماية رئيسها»[5]؛ ولهذا الاعتبار فإن الحكومة الفرنسية تريد أن تجعله يتمتع بصلح مع الجزائر. فهذه الدولة لاتملك سوى بضع وثلاثين سفينة صغيرة قليلة الأهمية بالنسبة للجزائر[6]. ورغبة منه في ترضية هذا الطلب، اقترح الداي على القنصل تزويد السفن البابوية بجوازات فرنسية، لكن فرنسا اعتبرت أن هذا الاقتراح غير مرضي ولن تقبله البابوية. فالذي يرضي هذه الأخيرة هو حصولها على الاعتراف بها كدولة في حالة سلم مع الجزائر دون أية وصاية عليها.

وحسب رواية القنصل، فإنه لكي يذلّل عقبة التردد لدى الداي، من أجل قبول اقتراحه، اضطر إلى إيراد أمثلة كثيرة عن سوابق مماثلة: كيف أن الجزائر مراعاة للدولة العثمانية أبرمت صلحا مع النمسا ومع بروسيا وغيرهما؛ ومراعاة لانجلترا اعترفت بهانومن وبيريم كما عقدت صلحا بواسطة هاته الأخيرة مع توسكانيا وسردينيا دون إلزامهما بدفع الإتاوة؛ ليتساءل القنصل: وألا تستحق البابوية مثل هذه المعاملة مراعاة لفرنسا؟. وحسب زعم القنصل فإن الداي أبدى موافقته وطلب منه إبلاغ حكومة بلاده بأن الجزائر ستعترف بالحكومة البابوية وستحترم رايتها[7].

من الصعب تأكيد أونفي ما أورده دوفال في كون حسين باشا تعهد باحترام الراية البابوية. فالمصدر الوحيد حول هذه المسألة هي روايته. وبالنظر لسوابقه الكثيرة في التقويل والإنكار فمن الصعب أخذها على علاتها. فالمعروف من تقاليد الحكم

(5) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 47، الجزائر – باريس 25 جانفي 1825.
(6) نفس المصدر.
(7) م.ع.ف.أ.م.ق.ت. الجزائر 47، الجزائر – باريس 25 جانفي 1825.

فالمسؤولون في الجزائر، أنه إذا وُعد بشيئ شفويا التزم به كالعقد المختوم سواء بسواء. فالمسؤولون الفرنسيون من مختلف الأجيال يعرفون هذا حق المعرفة وسجلوه هم بأنفسهم في عدة مناسبات. وبالتالي فمن الصعب التصور أن الداي أعطى هذا الوعد ثم تحلل منه. الاحتمال الأقرب للحقيقة في نظرنا هو أن يكون قد وعد بقبول عقد الصلح مع البابوية وانتظر قدوم مبعوث من طرفها ما يزيد عن عام ونصف، على غرار ما حدث مع كل الأطراف الذين تصالحت معهم الجزائر، سواء بوساطة الباب العالي أوبوساطة الانجليز. ولما لم يقدم أحد اعتبر أن البابوية قد استنكفت عن إبرام مثل هذا الصلح. وهناك احتمال آخر يجب الإشارة إليه وأخذه بعين الاعتبار في محاولة فهم موقف الإدارة الجزائرية حول هذه المسألة. ففي هذه الترة كان القراصنة اليونان قد شنوا حربا شعواء على الملاحة التجارية الإسلامية، خاصة في الحوض الغربي للمتوسط، مستعملين في ذلك جوازات مختلف الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وحتى سفن هذه الأخيرة. ولايستبعد أن تكون السفن البابوية ورايتها قد استخدمت من طرف هؤلاء مما دفع البحرية الجزائرية للرد على هذه الاعتداءات، إلى الاستيلاء على سفينتين رومانيتين[8] ومما يدعم هذا الاحتمال ما ورد في رسالة الداي حسين باشا للباب العالي من الإشارة إلى نشاط القراصنة اليونان في المنطقة في هذه الفترة[9].

في سنة 1825 طغت على السطح مسألة تجارة البارود والأسلحة في مدينة عنابة لتصبح الشغل الشاغل بالنسبة للسلطات. لقد دق الآغا ناقوس الخطر حول هذه المسألة عندما ارتد عاجزا عن إخضاع متمردي منطقة بجاية. كانت الإدارة، على ما يبدو، تغض الطرف في البداية عن هذه التجارة شريطة أن تتم بين الأوروبيين وحدهم ولاتمتد إلى السكان، غير أن هذا التقييد لم يحترم، حيث أصبحت هذه

(8): استولت البحرية الجزائرية على سفينتين تابعتين للبابوية يومي 18 و20 أغسطس 1826 .

(9): رسالة الداي حسين باشا للباب العالي مؤرخة في اليوم الأخير من جمادى الأولى سنة 1243 (19 سبتمبر 1827) والمنشورة في: .Rev Af. 1952. P132 et suivantes لقد كثرت اعتداءات هؤلاء اليونان على الممتلكات الجزائرية، مما اضطر الحكومة إلى اشعار القناصلة المعتمدين لديها بكونها تعتبر كل الرايات الأوروبية ضامنة ومسؤولة عن السلع والممتلكات الجزائرية المشحونة على متن سفنها سواء عند دخولها أم عند خروجها من الجزائر، وبالتالي فإن الممتلكات الجزائرية التي شحنت على متن السفن الفرنسية واحتجزت أواتلفت من طرف هؤلاء القراصنة فإن الحكومة ستطالب بها مع الفائدة وتعويض الضرر المترتب عن ذلك. إلا إذا كان هناك اتفاق بين الناقل وصاحب السلع الذي نص فيه على تنازل ضمان الراية لهذه الممتلكات. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر نوفمبر 1825 .

المواد تهرب للمتمردين بكميات معتبرة. وهي تجارة شارك فيها بعض الأعوان الأجانب المعتمدين في مدينة عنابة وحتى بعض الرسميين من الجزائريين[10] فتورط الأوروبيون في هذه العمليات ليس فيه أدنى شك. فدوفال نفسه يعترف بذلك حيث يرى أنه لو تمكن هؤلاء التجار من تنسيق نشاطهم مع المتمردين «لما أصبح هناك وجود لحكومة الجزائر»[11].

واجهت السلطات الموقف بتحريم هذه التجارة، وفرض رقابة صارمة على معاملات الأوروبيين في مدينة عنابة. كما قامت بتفتيش منازل من اشتبهت فيهم من بينهم السيد دوبري وكيل الالتزام الإفريقي، حيث عثر في محلاته على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة والبارود[12]. كما قامت بفرض قيود على نشاط الالتزام الذي أصبح يثير القلق أكثر فأكثر. حيث يتواجد حوالي ثلاثمائة مركب صيد. وهو ما يوفر حسب القنصل دوفال «إمكانية تسليح ثلاثة آلاف رجل، فإذا انضموا إلى المتمردين فإنهم سوف يشكلون خطرا حقيقيا على الإيالة»[13]. لقد أعطيت تعليمات بعدم السماح باكتراء أكثر من خمس إلى ست منازل لصيادي المرجان في الوقت الذي هم في حاجة إلى ما لايقل عن عشرين منزلا. كما لم يسمح للقنصلية الفرنسية بعنابة ولمتعهد الالتزام باكتراء أكثر من ثلاث محلات.

في سياق هذه الإجراءات الهادفة إلى تقليص نشاط الأوروبيين في المنطقة، قررت الحكومة رفع الرسوم الجمركية على الواردات إلى عشرة في المائة في مدينة عنابة وحدها دون بقية المدن الأخرى. ومن المعروف أن الرسوم الجمركية لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بداية العشرينيات من القرن الثامن عشر عندما خفضت بشكل ملحوظ من 10 إلى 5 في المائة على الواردات ومن 5 إلى 2,5 في المائة على الصادرات.

أثارت هذه الإجراءات استياء شديدا في فرنسا. فقد طلب وزير الخارجية من قنصله بالجزائر تقديم احتجاج شديد ضدها وضد «انتهاك حرمة» المنزل القنصلي بعنابة. كما أن عليه أن يطلب من السلطات الجزائرية تقديم «ترضية علنية» عن هذا

(10): اتهمت السلطات كل من ممثلي نابولي السيد ريفولتي ومتعهد الالتزام الإفريقي الفرنسي السيد دوبري. كما استدعت مركنتي (كبير التجار) مدينة عنابة إلى مدينة الجزائر للتحقيق معه. م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 13 أغسطس 1825 .

(11): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 6 سبتمبر 1825 .

(12): رسالة الداي حسين باشا للباب العالي، ن.م. ص11 .

(13): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 6 سبتمبر 1826 .

الاعتداء[14] – يقصد بذلك الزام السلطات الجزائرية بتقديم اعتذار عما حدث تاركا لدوفال مهمة تحديد الطريقة التي سيتم بها ذلك. وعندما استقبل القنصل من طرف الداي، طرح هذا الأخير هذه المسألة التي أثارت مشاعر حسين باشا الذي كان قد أبلغ بها من طرف وزير البحرية والخارجية وأعطى جوابا عنها. فالمسألة بالنسبة إليه منتهية وإثارتها من جديد هي بمثابة استفزاز، مؤكدا أنه «عندما يتعلق الأمر بأمن وسلامة الدولة فلن يتردد في اتخاذ أي إجراء من أجل ذلك» ثم استطرد مبينا أن عملية التفتيش لم تقتصر أيضا على منزل قنصل فرنسا، وإنما شملت منازل قناصل آخرين. وأن هؤلاء قد أبلغوا بالاعتبارات التي جعلت الإدارة تتخذ هذا الإجراء. فلم يحتج ولم يطلب أي واحد منهم تقديم ترضية علنية كما يفعله دوفال الآن، أفاق الداي ملاحظا أنه لم يفهم ولم يقتنع بطلب وزير خارجية فرنسا، ولو كاتبه حول الموضوع لكان رده عليه سيكون نفس الجواب الذي يؤكد له الآن، برّر دوفال تقديم هذا الطلب بكونه لايوجد في عنابة سوى قنصلين رسميين هما: قنصلا فرنسا ونابولي، أما الباقي فهم مجرد أعوان بسطاء، فالاعتذار العلني الذي تطلبه فرنسا يتمثل ضبطه القنصل في قيام الحاج علي، أميرال الأسطول بزيارته في مقر القنصلية ليعبر له «باسم الحكومة عن اعتذارها عن هذا الاجراء الذي أقدمت عليه والذي يمثل انتهاكا لامتيازاتنا وخرقا لحقوق البشر»[15]. أثار هذا الاقتراح مشاعر الداي الذي أعلن رفضه القاطع بتقديم أية ترضية تحت أية صورة تكون. أما بخصوص الرسوم الجمركية الجديدة في مدينة عنابة فقد رفضت السلطات سماع أي شكوى بهذا الصدد معلنة أنه على الفرنسيين قبولها أوالتخلي عن الالتزام. كما أشعر دوفال من جهة أخرى بأن هناك من هو مستعد لدفع مبلغ مائتين وخمسين ألف فرنك للحصول على امتياز صيد المرجان فقط على الشاطئ القريب من مدينة عنابة وحدها[16].

إن هذا التصور الذي وضعته فرنسا للترضية التي تطلبها تبدو وكأنها مقدمة وتمهيد لتلك التي سوف تأتي فيما بعد، تحت ذريعة الترضية عن «ضربة المروحة».

إن انقطاع مراسلات دوفال عند نهاية سنة 1825 والذي لم نجد له تفسيرا،

(14): ن.م. باريس – الجزائر 31 أكتوبر 1826 .
(15): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 30 ديسمبر 1825 .
(16): ن. المصدر.

لاتسمح لنا بمتابعة تفاصيل العلاقات بين البلدين خلال هذه السنة والنصف التي سبقت حدوث القطيعة. غير أن المعلومات المتيسرة حولها من المصادر الأخرى تعطي لنا صورة عامة عن وضعيتها خلال هذه المدة.

فعلى مستوى الادعاءات الإقليمية يبدو بأن فرنسا بدأت في تنفيذ خطتها الرامية إلى الاستيلاء على الشريط الساحلي بين مدينتي عنابة والقالة. حيث أقامت بعض البنايات الجديدة، كما وضعت حامية عسكرية بها. ففي الرسالة التي بعث بها حسين باشا إلى الباب العالي، ذكر أن الفرنسيين أقاموا مبنى عسكريا جيد التحصين، وضعوا فيه أربعة عشر مدفعا من الحديد، ومدفعين من البرونز، وقاذفي قنابل، يقوم على خدمتها ما يزيد عن مائة جندي تحت إمرة ضابط[17]. وعلى مستوى العلاقات العامة بين البلدين فإن مسألة ديون بكري قد انغرست في مستنقع لا مخرج منه، عندما قررت حكومة فرنسا نفض يدها من المسألة التي أصبحت كما تدعي من صلاحيات المحاكم. وبالتالي فقد قررت عدم الرد على الرسائل التي وجهها إليها الداي بشأنها عبر مختلف القنوات[18]. كما كثفت جهودها خلال هذه الفترة في اتجاه الضغط من أجل تدجين الجزائر.

فبعد حادثة تفتيش منزل قنصل عنابة ومطلب الترضية التي تقدمت به بشأنه، سوف تصعد لهجتها في هذا الاتجاه خلال خريف 1826. وبالفعل فعند نهاية شهر أكتوبر قدم دوفال بمعية قائد العمارة البحرية الموجودة في المرسى مذكرة احتجاج وتهديد للحكومة طالبا فيها «تنفيذ الوعد الذي قطعته على نفسها باحترام الراية البابوية، ودفع تعويض لهذه الأخيرة عن المركبين وشحنتيهما اللذين استولت عليهما البحرية، وإعطاء الأوامر لضباط البحرية بعدم استدعاء ربابنة السفن الفرنسية عند تفتيشها إلى سفنهم. وإنما يجب عليهم أن يقوموا هم بإرسال ضابطين من قبلهم إليها لتفتيشها، كما تنص بذلك معاهدة سنة 1689[19]، وبالفعل فإن هذا الإجراء الجديد الذي اتبعته البحرية الجزائرية في تفتيش السفن إن صح يمثل خرقا لهذه المعاهدة. ونحن نجهل الأسباب التي دفعت بهؤلاء الضباط إلى ارتكاب مثل هذا

(17): رسالة الداي للباب العالي، ن.م. ص 191 .
(18): اعتقد الداي أن دوفال كان يحتجز الرسائل التي كان يوجهها عن طريقه لحكومة بلاده، وهو ما دفعه إلى استخدام قنوات أخرى غير طريق القنصل دون أن يدرك أن دوفال ووزيره هما على موجة واحدة. حول الشكوك التي كانت تحوم حول دوفال أنظر: H.Khodja. Miroir... P.P.155-157.
(19): انظر نص المذكرة في: Plantet، ن.م. ص ص563 - 564 .

التجاوز، لأنه لم يسبق في الماضي أن قدمت شكاوي في هذا الموضوع ضدهم–مع العلم بكون هؤلاء مهددين بأشد العقوبات في حالة انتهاكهم لترتيبات المعاهدات المبرمة مع الأطراف الأخرة.وأمام رفض الحكومة لهذا التهديد قررت فرنسا فرض الحصار على السواحل الجزائرية عند نهاية سنة1826[20]، غير أنه نظرا لتقدم الفصل، فالوقت وقت شتاء أجّل تنفيذ ذلك إلى الربيع المقبل. وفي غضون ذلك كتب وزير الخارجية دوماس رسالة إلى الداي، عند نهاية شهر فبراير (1827)، وهي الرسالة التي لم يستلمها[21]، عدد فيها المطالب الفرنسية المتمثلة في: إيقاف التجاوزات التي ترتكب ضد السفن الفرنسية حسب زعمه، والإنزال بمرتكبيها أشد العقوبات، عدم القيام بتفتيش أية سفينة فرنسية في المستقبل بأية صورة كانت، تعويض السفينتين الرومانيتين والاعتراف بالراية البابوية. كما طلب دوماس من الداي وألح على وجوب إقامة علاقة «وئام» مع دوفال والامتناع عن سماع الوشايات والأقاويل ضده.وفي حالة عدم الاستجابة لهذه الشروط «فإن الملك عازم – وفي هذه الحالة سوف لن يسترشد إلا بماستمليه عليه كرامته المهانة– على استخدام القوة التي وضعها الله بين يديه لافتكاك حقه. وأن أي تجاوز آخر سوف يعرض إيالة الجزائر إلى مصائب مؤكدة. والمسؤولية في ذلك سوف لن تقع سوى على عاتق أولئك الذين دفعوها بواسطة نصائحهم الخبيثة في هذا الاتجاه المعادي لمصالحها»[22].

في هذه الظروف وقعت ما اشتهر في الأدبيات التاريخية الفرنسية بحادثة «ضربة المروحة». وهي المسرحية التي أحكم نسجها دوفال محليا وأدار فصولها وزيرا الخارجية والحربية دوماس وكليرمون تونير، وهي الحادثة التي يمكن وصفها بالشجرة التي غطت الغابة. لقد جاءت هذه «الحادثة» استجابة للتهديد الصريح الذي تضمنته رسالة دوماس بكون «أي تجاوز جديد سوف يعرض الجزائر لمصائب مؤكدة» وإنه لما يكشف طبيعة القنصل الوضعية وشخصيته المنحطة أنه اختار مناسبة من أجل المناسبات الدينية لدى المسلمين للقيام بهذ الدور. فالمناسبة كانت لتهنئة الداي بحلول عيد الفطر الذي يصادف هذه السنة (1827)، يوم 16 أفريل. فلقد

(20): م.خ.ف/م.ق.ت. الجزائر47، الجزائر – باريس 7 ديسمبر 1826 .
(21): ذكر بلانتي أنه عندما قرأت هذه الرسالة في مجلس الوزراء، قرر هذا الأخير عدم إرسالها لوجهتها بل طلب مجابهة الموقف «بالثأر من الجزائر» عن كل «التجاوزات» التي اقترفتها ضد فرنسا، Plantet، ن.م. ص563، هـ1 .
(22): رسالة وزير الخارجية للداي حسين باشا فبراير 1826 عن: Plantet، ن.م. ص ص558-563 .

جرت العادة أن يتم استقبال قنصل فرنسا عشية العيد[23]، فهذه الفرصة التي اختارها دوفال لتنفيذ مسرحيته. لقد تعمد إشارة الداي حسين باشا بألفاظ غير لائقة وتجرأ حتى على النيل من العقيدة الإسلامية، حسب رواية الداي، وهو ما جعل هذا الأخير ينتفض من الغضب ويضربه بثلاث ضربات خفيفة بمنشة الذباب التي كانت في يده. وبعد شهر ونصف من هذه الحادثة أرست قوة بحرية فرنسية في مرسى الجزائر تحمل تهديدا من حكومة باريس تطالب بوجوب تقديم ترضية عماً حدث لقنصلها، والذي اعتبرته إهانة لملك فرنسا نفسه في شخص قنصله بالجزائر. وينص طلب الترضية هاته بإرسال وفد إلى سفينة قائد العمارة، التي انتقل إليها دوفال، مكون من ثلاث شخصيات سامية في الدولة: أميرال الأسطول وقائد الميناء يتقدمهما وزير البحرية والخارجية «حيث يقوم هذا الأخير بتقديم اعتذار رسمي للقنصل العام باسم الداي عن مسلكه نحوه. بعد انتهاء هذه المراسيم ترفع الأعلام الفرنسية في الأماكن العالية على جميع الحصون وعلى قصر الحكومة ومقر الأمبريالية ليراها جميع الناس وتحيتها بإطلاق مائة طلقة مدفع، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الترضية في الأربع والعشرين ساعة فإن فرنسا تعتبر نفسها في حالة حرب ضد الجزائر»[24]. ورد حسين باشا على هذا التهديد بأن «شروط مثل هاته لايمكن أن تصدر عن رجال دولة مسؤولين، أذكياء ومتبصرين. لأن كلاما مثل هذا يشبه ذلك اللغو الذي يصدر عن المجانين في مصحاتهم... إذا كنتم تريدون توضيحات عن المسألة ابعثوا برجل حصيف ليتحرى الحقيقة وسيكتشف أن هذا القنصل الخبيث لايليق لا بنا ولا بكم. وإلى أن يتم تعيين قنصل عاقل، فإنه سوف لن يعتد بأي كلام من هذا النوع، لما فيه من شتم وتجريح قبل معرفة الحقيقة. فإذا بعثتم برجل كالذي وصفناه، خلال الأربع والعشرين ساعة، فإن الوضع قد يتجلى، وإلا فإننا سنكون في حالة حرب فعلية»[25]. أمام هذا الرد القاطع أعلنت فرنسا الحرب رسميا ضد الجزائر يوم 16 جوان 1827.

(23): بسبب النزاع الذي وقع في الماضي بين قنصلي انجلترا وفرنسا حول من له الأسبقية في تقديم تهانيه، حسمت السلطات الخلاف بجعل قنصل فرنسا يقدم تهانيه عشية العيد وقنصل انجلترا يوم العيد.
(24): تهديد قائد الفرقة البحرية الراسية في المرسى للحكومة الجزائرية. مرسى الجزائر 15 جوان 1827 في:Plantet، ن.م. ص ص563 - 564 .
(25): رسالة الداي للباب العالي، ن.م. ص191 .

2 – العدوان:

إن قرار الحكومة الفرنسية بإعلان الحرب وتجهيز حملة عسكرية ضد الجزائر، جاء نتيجة منطقية للتوجه الذي اتخذته الدبلوماسية الفرنسية في تعاملها مع الجزائر، خاصة منذ سنة 1820.

في الماضي، قبل سنة 1802، كانت فرنسا تعمد من حين لآخر إلى التلويح بإمكانية استخدام القوة، ولكن الفكرة كانت تتجه دائما إلى القيام بعملية القصف لمدينة الجزائر بواسطة السفن الحربية. أما التفكير في تجهيز حملة برية فقد كان مستبعدا خاصة بعد الكارثة التي حاقت بمحاولة الملك لويس الرابع عشر لاحتلال مدينة جيجل والاستقرار بها في سنة 1664. فمنذ بداية الثمانينيات من القرن الثامن عشر، عادت فكرة تجهيز حملة برية ضد الجزائر إلى الظهور والاختمار في أذهان الفرنسيين. فالقنصل د. كرسي أعد تقريرا في سنة 1882، أبرز فيه أهمية تدمير الجزائر بالنسبة لمصالح فرنسا في المتوسط، عن طريق تجهيز حملة برية تقوم بإنزالين واحد تمويهي عند تمنتفوست (كاب ماتيفو) شرق العاصمة والإنزال الرئيسي في غرب مدينة الجزائر. هدف الحملة هو تدمير تحصينات المدينة ونقل المدافع الموجودة بها إلى فرنسا وكذلك الاستيلاء على الأموال المحفوظة في خزينة القصبة. ففي رأيه يجب على فرنسا أن لاتحتفظ بالبلاد، لأن الاستقرار في مصر هو الأفضل بالنسبة لمصالحها. أما على الساحل الغربي «فالاستيلاء على الجزائر أقل فائدة من امتلاك تونس وقد تكون مكلفة لنا[26]، أما بالنسبة للمغرب الأقصى فتعهدنا والتزامنا باحترام حريته سيسمح لنا بجني فوائد تجارية كبيرة» نفس هذا القنصل عاد ليطرح موضوع تجهيز الحملة ضد الجزائر من جديد في سنة1791، حيث أعد تقريرا بهذا الصدد[27]. من بين الحوافز التي ذكرها لتزكية المشروع هو الاستيلاء على الأموال الضخمة الموجودة في الخزينة والتي قدرها بحوالي مائة مليون فرنك. «فتدمير الجزائر سيجعل من باي تونس أكيرا كبيرا. فأمته تجارية وليست محاربة.. كما يجب معاملة مراكش (المغرب الأقصى) باحترام فرعاياه ليسوا مقاتلين»[28]. وفي الحقيقة،

(26): م.خ.ف/م.وث. الجزائر10، فرساي 7 ماي 1782 .

(27): حول الظروف التي وضع فيها هذا التقرير راجع أعلاه الفصل الأول.

(28): ن.م. نشر هذا التقرير في: Esquer، ن.م.

إن هذه الفكرة هي حتى الآن، مجرد رأي لقنصل له دوافعه الشخصية التي تجعله ينظر إلى العلاقات بين البلدين بهذا المنظار، ولم تكن فكرة شائعة في أوساط المسؤولين الفرنسيين الذين لهم علاقة بالشؤون الجزائرية.

ويمكن اعتبار سنة 1802 بداية التفكير الجدي في تجهيز حملة برية لغزو الجزائر. لقد جمعت معلومات من مختلف المصادر حول وضعية البلاد العسكرية والاقتصادية والسياسية تسمح بوضع خطة ميدانية للغزو[29]. لقد توج هذا الجهد بالتقرير المستفيض الوافي الذي وضعه ضابط سلاح الهندسة الجاسوس، بوطان في صيف سنة 1808. لقد أوفد هذا الأخير في مهمة لهذه الغاية في ربيع هذه السنة وأنجز عملا كاملا سواء من الناحية العسكرية أوحول الجوانب الأخرى التي تتعلق بوضع الجزائر في تلك الفترة. فالمعلومات العسكرية التي سجلها بوطان عند هذا التاريخ حول إمكانية الجيش الجزائري وقدراته ومستوى تسليحه وكذلك بالنسبة لوضعية العاصمة ودفاعاتها من ناحية البر لم تتغير، مما جعل هذا التقرير المصدر الرئيسي الذي تم الاعتماد عليه لإعداد خطة الغزو فيما بعد. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار فكرة الغزو أنها قد أصبحت ناضجة من الناحية التقنية والميدانية منذ هذا التاريخ، فلم يبق لوضعها موضع التنفيذ سوى استكمالها من الناحية السياسية. وهو الجانب الذي تولته الدبلوماسية الفرنسية منذ سنة 1820 عندما اتخذت من سياسة التحرش والاستفزاز ومحاولات التدجين هدفا ومسعى.

فمنذ سنة 1819 أثار القنصل دوفال من جديد موضوع إمكانية تجهيز حملة برية ضد الجزائر كخيار وحيد لجعل هذه البلاد تجثو على ركبتيها. ذلك أن القصف البحري ومهما كانت شدته فلن ينال منها سوى لفترة قصيرة. ولدعم وجهة النظر هاته أورد دوفال عدة أمثلة من الماضي، كالقصف الفرنسي للعاصمة في الثمانينيات من القرن السابع عشر، والقصف الإسباني لها بعد ذلك بقرن والذي لم يزد الجزائريين سوى اندفاعا وجرأة أكثر. أما القصف الانجليزي الأخير فلم يحقق أية نتيجة دائمة بل على العكس «لقد أجج روح القرصنة أكثر في نفوسهم»[30]، ففي رأي القنصل أنه «يجب اقتلاع الشرّ من جذوره عن طريق فرض حصار على مدينة الجزائر من ناحية البر. فسهولة تنفيذ هذه العملية تبدو بارزة للعيان حتى بالنسبة للأشخاص القليلي الدراية بهذه الأمور»[31].

إن فكرة الغزو هاته بدأت تطفو على السطح وتأخذ مكانا بين انشغالات المسؤولين

(29): أنظر أعلاه الفصل الثالث.

(30): م.خ.ف/م.وث. الجزائر10، الجزائر – باريس 28 ديسمبر 1819 .

(31): م.خ.ف/م.وث. الجزائر10، الجزائر – باريس 28 ديسمبر 1819 .

الفرنسيين وتزداد أهمية يوما بعد يوم، خاصة وأن التوجه الذي أعطوه لدبلوماسيتهم الجزائرية والأهداف التي رسموها لها قد بلورت في ذهنهم استحالة تجسيدها بدون اللجوء إلى القوة العسكرية التي أصبحت ضرورة لا مفر منها. ففي غضون سنة 1825، أوفد ضابط إلى الجزائر في مهمة تجسسية لغرض استكشاف الوضع العسكري في البلاد والتعرف على ما استجد فيه خلال هذه السنوات الأخيرة. فمحتوى التقرير الذي أعدّ عن هذه المهمة جاء جد متفائلا بالنسبة للوضع العسكري في الجزائر. وإذا كانت العاصمة تتوفر على تحصينات جد محكمة في مواجهة البحر، حيث بذلت جهود مضنية وعبر أجيال عديدة في هذا السبيل، فإنها من ناحية البر لا تتوفر على أية تحصينات بحيث بقيت مكشوفة تماما إلى درجة تثير الاستغراب وبالتالي: فإن كل إنزال ناجح يجب أن يتم غرب العاصمة عند سيدي فرج. فهو أفضل مكان لهذه العملية نظرا لفسحته من جهة وخلو شاطئه من كل الموانع الطبيعية التي من شأنها عرقلة عملية الإنزال. كما لا توجد في المنطقة أية تحصينات عسكرية ولا مرابض للمدفعية. فالبرج الصغير الموجود في هذا المكان ليست له أية قيمة عسكرية. أما بالنسبة للجيش فإلى جانب قلة عدده حيث لا يتجاوز تعداد عساكر الأوجاق في مجموع البلاد ستة آلاف جندي يضاف إليهم بضعة آلاف آخرين من الكراغلة والزواوة فليست له أية قيمة قتالية في حرب نظامية. فالعساكر ليسوا مدربين كما تعوزهم التجهيزات للعمليات الميدانية، إلى جانب انعدام أي أثر للطاعة والانضباط لديهم وبالتالي سوف لن يشكلوا أي خطر. أما بالنسبة لموقف السكان، فيرى التقرير أنهم سوف لن يتحمسوا لحمل السلاح لمواجهة الجيش الغازي نظرا لكرههم الشديد للأتراك فقد يبدون بعض المقاومة في البداية بسبب الوازع الديني لكن هذه سوف لن تطول خاصة إذا أحسنت معاملتهم(36).

انطلاقا من هذه النظرة التفاؤلية للموقف العسكري فإن التقرير يرى أنه يكفي تعبئة عشرة آلاف جندي مشاة ومائة فارس وكتيبة لسلاح الهندسة وما بين عشرين إلى ثلاثين قطعة مدفع من بينها حوالي عشرة مدافع ميدان، فهذه القوة تكفي لاحتلال برج مولاي حسن (حصن الامبراطور) ومن إحكام الحصار على العاصمة إلى جانب الحصار البحري القائم، مما سيجبرها في النهاية على الاستسلام(37).

إن المعلومات الواردة في هذا التقرير حول الوضع العسكري وخاصة من ناحية الجيش

(36) م. البحرية [illegible] S. B.B 3 [illegible] 1823.
(37) نفس المصدر.

ليس فيها على ما يبدو أية مبالغة. فالكارثة التي وقعت عند اسطاوالي فيما بعد أكدت مصداقيتها. ومع ذلك فلا يبدو أنه أخذ بعين الاعتبار عند إعداد خطط الغزو خاصة فيما يتعلق بعدد القوات التي يتوجب حشدها. ويبدو أن الرغبة في تجريد حملة بأي حجم كانت وفي أقرب الآجال هي التي كانت وراء هذه النظرة التبسيطية للعملية، لكي تبدو سهلة وغير مكلفة، وبالتالي تسهيل مرور المشروع بدون معارضة.

بعد حدوث القطيعة ببضعة أسابيع أعد دوفال من جهته تقريرا مطولا(34)، عدد فيه كل الحملات التي وجهت ضد الجزائر منذ حملة شارل الخامس في عام 1541، إلى القصف الانجليزي الأخير (1816) للعاصمة. والسبب الرئيسي في فشل هذه الحملات يعود في نظره إلى سوء اختيار مكان الإنزال حيث كانت قوات الغزو تنزل دائما شرق العاصمة، وبالتالي فإنه يرى أن من الأفضل أن يتم الإنزال في عدة نقاط من البلاد لضمان نجاح العملية: إنزال عند مدينة عنابة للاستيلاء عليها وعلى السهل المحيط بها. وإنزال آخر عند مدينة أرزيو في غرب البلاد إلى جانب إنزالين على مقربة من العاصمة، واحد في شرق العاصمة والإنزال الرئيسي في الغرب عند سيدي فرج. ودفعا لكل اعتراض قد يثار بسبب المصاريف التي تتطلبها كل هذه العمليات أشار دوفال إلى أن خزينة القصبة تتوفر على أموال كثيرة قدرها بحوالي مائة وخمسين مليون فرنك. وبالتالي فإن فرنسا سوف لن تصرف ولو سنتيما واحدا على هاته الحملة(35).

اعتبر المسؤولون في باريس أن الوقت مناسب (سنة 1827) لإنجاز مشروع عظيم، يحقق لفرنسا مكاسب كبيرة، توسع إقليمي في شمال إفريقيا يسمح لها بجني فوائد كبيرة في المجالات المختلفة تبوأ مكانة سياسية ومعنوية مرموقة على الساحة الأوروبية بفضل النجاح الذي تحقق ضد عدو الأعداء للإسم المسيحي، تمكين الحكومة من التغلب على المصاعب التي تواجهها بسبب المعارضة التي تشتد يوما

(34) [illegible] الجزائر 11 [illegible] على متن سفينة [illegible] قبالة الجزائر في [illegible] 1827.
(35) [illegible]
Flandin. Notice sur la prise de possession du tresor de la regence d'Alger. Paris, 1848.
[illegible] أموال خزينة القصبة في [illegible] يراجع
Emerit M. Une cause de l'expedition d'Alger: Le tresor de la Casbah. In acte du 80° congres des societes savantes, Alger, 1954.

بعد يوم ضد مشاريعها المختلفة[36]. هذه الاعتبارات وأخير غيرها هي التي أوردها وزير الحرب الفرنسي كليرمون تونير في تقرير طويل رفعه إلى الملك شارل العاشر في شهر أكتوبر من هذه السنة (1827) والذي دعا فيه بكل إلحاح إلى تجريد حملة ضد الجزائر[37]. تناول وزير الحرب مشروع الحملة من زواياه المختلفة: دوافع الحملة ومبرراتها، رد الفعل الذي قد تحدثه على المستوى الأوروبي وكيفية الرد عليه، الغاية من الحملة والأهداف التي جردت من أجلها. كيفية «التصرف» في الجزائر بعد احتلالها: تدميرها ونهب خزينتها ثم الانسحاب أم الاحتفاظ بها؟ وهو الخيار الأنفع بالنسبة لفرنسا. كما تناول التقرير التفاصيل الفنية المتعلقة بإعداد الحملة من جميع جوانبها، ولتبرير وجهات نظره حول مختلف المسائل التي استعرضها لم يتردد كليرمون تونير في حشو تقريره بالأغلاط المتعمدة والأحكام القيمية والتأويلات المغرضة وحتى الكذب على الوقائع وتحميلها ما لاتحمل. فهو يمثل بحق عصارة خالصة ونموذجا ناطقا للفكر العدواني المهيمن لدى الطبقة السياسية الفاعلة في فرنسا في هذه الفترة، والذي لايرى سوى أسلوبا واحدا للتعامل مع الآخر خاصة إذا كان هذا الآخر ممن وراء البحار، هو إزاحته من على الخريطة ومحوه من الوجوه تماما. فكليرمون تونير يمكن اعتباره من هذه الزاوية، وعن جدارة، من الرواد الأوائل للفكر الاستعماري الاستئصالي – الاستيطاني في التاريخ المعاصر. ومما يجدر تسجيله هو أن هذا الفكر الذي يمثل هذا التقرير إحدى أجلى صوره ليس فكرا معزولا، ووقفا على رجل أعمى الحقد والتعصب بصيرته. وإنما سيصبح هو الفكر المسيطر على القرار السياسي. فالآراء والمواقف التي تضمنها هذا التقرير سوف لن تطبق بحذافيرها وفي أدق تفاصيلها أثناء تنفيذ العملية فقط، وإنما ستصبح إنجيل الإدارة الاستعمارية في الجزائر فيما بعد، في تعاملها مع كل ما له علاقة بالجزائر والجزائريين وعلى امتداد كامل فترة تواجدها في البلاد.

بدأ التقرير باستعراض مبررات الحملة: «إن القدر قد قضى بأن تهان جلالتكم في شخص قنصلكم من طرف ألد الأعداء للإسم المسيحي، فليس ذلك مجرد صدفة. ربما

(36): انصب انشغال المعارضة في فرنسا على الشؤون الداخلية، أما الأزمة مع الجزائر فإنها لم تحض عند هذا التاريخ بأي اهتمام من طرفها. من أجل تفاصيل أكثر حول المعارضة والحملة ضد الجزائر راجع:
Julien CH.A. La question d'Alger devant les chambres sous la restauration. In.Rev.Af.T.63 (1922) P.P.271-305/425-456.

(37): Clermont - Tounnerre, Rapport au roi sur Alger. In.Rev.Af.T (1929) P.P207-253.

كان ابن القديس لويس قد دعي إلى الثأر للدين وللإنسانية، وللإهانة التي لحقت به شخصيا»[38]. ويرى التقرير أن السلم الذي عم أوربا منذ عودة الملكية بدأ يهتز الآن بسبب ظهور مواطن التوتر المزروعة في ربوع القارة من أقصاها إلى أقصاها. فالحملة ضد الجزائر ستوفر غطاءا لتنظيم الجيش وإعداده وهو ما سوف يتيح الفرصة لفرنسا لكي تلعب دورا مفيدا في هذه الصراعات المقبلة. فانجلترا التي سوف لن ترتاح لهذه الاستعدادات والتي ستحاول عرقلتها ولكنها لاتستطيع عمل أي شيء مباشر لمعارضتها. فالوضع المتردي الذي هي عليه الآن يجعلها لاتتمنى سوى الراحة والاستقرار قبل كل شيء. كما يعتبر وزير الحربية «أن الروح المشاغبة والمندفعة التي يتميز بها شعبنا تستدعي وقوع أحداث غير عادية، من حين لآخر، من شأنها إشغال مخيلته الملتهبة». كما يورد اعتبارا آخر له أهميته بهذا الصدد وهو ضرورة التذكير بأن اكتساب المجد العسكري لفرنسا ليس وقفا على الثورة وحدها، وبأن الملكية الشرعية، في الوقت الذي أمنت فيه البلاد من كل غزو خارجي «تستطيع كذلك أن تجعل رايتنا تخفق في البلاد البعيدة». ويرى أنه لايمكن للحظ أن يوفر لفرنسا فرصة أفضل من هذه «حين يتعلق الأمر بتخليص أوربا من المضايقات المذلة التي تتحملها منذ ثلاثة قرون من طرف حفنة من قطاع الطرق. وأضيف يا صاحب الجلالة أن هذه الأحداث ستعطي قوة جديدة للحكومة، كما أنها ستشكل غذاء صحيا بالنسبة لروح الشعب في نفس الوقت، حين تأتي متوافقة مع الغليان السياسي القائم. فالحملة ضد الجزائر إن قررت جلالتكم تجريدها ستنتهي في الوقت الذي قد ترى فيه أنه من الملائم استخدام صلاحياتها لتجديد الجمعية الوطنية ومفاتيح الجزائر في يدها»[39].

وردا على اعتراض كون الدول الأوروبية قد لاتقبل استقرار فرنسا في الجزائر. ومع تحفظه حول حق هاته في تقديم مثل هذا الاعتراض مؤكدا أنه حتى وإن أخذ هذا بعين الاعتبار، وبدون الأخذ في الحسبان الأموال الموجودة في الخزينة الجزائرية والمقدرة بحوالي مائة وخمسين مليون فرنك والتي ستصبح تحت تصرف فرنسا، وحتى وإن لم يكن للحملة سوى هدف واحد هو «معاقبة الجزائريين وتدمير مدينتهم، فإن هذا وحده يكفي لتبرير صرف الخمسين مليون فرنك وهو مبلغ التكلفة المقدرة لهذه الحملة». ثم

(38): إشارة إلى الملك لويس التاسع الذي اشتهر تحت إسم القديس لوي. قاد الحملتين الصليبيتين السابعة والثامنة. الأولى ضد مصر حيث انهزم أمام مدينة المنصورة وتم أسره في سنة 1250م، وأطلق سراحه بعد أن افتدى نفسه. والثانية ضد تونس في سنة 1270م، توفي أثناءها بداء الطاعون.

(39): Clermont - Tonnerre, Rapport... P.253.

يتصدى التقرير لدحض فكرة أحقية الدول الأوروبية في الاعتراض متسائلا في نبرة استهجان «هل طالبت فرنسا ولا أوروبا انجلترا أوروسيا بالحساب» عندما قامتا بضم أقاليم واسعة إلى ممتلكاتيهما بالطبع لا». وعلى من يدعي بكون فرنسا هي طرف في الاتفاق المبرم مع انجلترا وروسيا – الذي ينص على عدم المساس بوحدة أراضي الامبراطورية العثمانية – وبالتالي فلا يحق لها تجريد هذه الحملة، ليرد بكون الجزائر ليست جزءا من الامبراطورية العثمانية وأن الداي ليس تابعا ولا موظفا لدى الباب العالي(40)، ليرد ملاحظا أنه حتى ولو كانت كذلك، فإن لفرنسا الحق في إعلان الحرب ضد الجزائر وفقا لمعاهدة الامتياز المبرمة مع القسطنطينية في عام 1604،(41) دون أن يؤدي ذلك إلى القطيعة مع القسطنطينية.

وفي افتراض أبعد، أنه حتى إذا وقعت الحرب مع تركيا فإن ذلك ليس مضرا بالنسبة لفرنسا. فهاته يجب أن تقلع عن فكرة كون التوسع الروسي على حساب العثمانيين غير مفيد لها، بل على العكس، فالتحالف مع سان بطرسبورق سيتيح لفرنسا إمكانية تحقيق طموحاتها على الضفة اليسرى من نهر الراين وعلى مرتفعات جبال الألب. فالحملة ضد الجزائر والتفاعلات البعيدة التي قد تحدثها سوف تخدم سياسة فرنسا الأوروبية(42).

وبعد أن استعرض التقرير الفوائد الأخرى الكثيرة التي ستجنيها فرنسا من غزوها واستقرارها في الجزائر، تصدى بقوة لدحض فكرة إنهاء النزاع عن طريق التفاوض والاتفاق مع هاته الأخيرة، ليتساءل باستنكار «هل مما سيشرف جلالته التفاوض مع قطاع الطرق هؤلاء قبل الانتقام منهم شر انتقام؟! وهل يمكن الاعتقاد بكونهم سيتخذون أي اتفاق لم يفوض عليهم بالقوة؟! يجب الاعتراف بهذه الحقيقة يا صاحب الجلالة هو أنه لن يكون هناك سلم مع حكومة الجزائر إلا في تدميرها الكامل، وليس هناك من وسيلة أخرى سوى تجريد حملة برية، والتي نجاحها مؤكد إذا وفرت لها الإمكانيات الكافية ونفذت في الفصل الملائم»(43).

وبعد أن استعرض التقرير التفاصيل الدقيقة التي يجب تهيئتها لإعدادها إعدادا جيدا: تعداد القوات الغازية، تنظيمها تسليحها تأطيرها وتموينها. تحديد مكان الإنزال عند

(40): هذا الاعتراف بالحقيقة يأتي عندما أصبح يتوافق مع مصلحة فرنسا ليدحض مواقف وادعاءات هاته الأخيرة خاصة حول حقوقها الإقليمية وامتيازاتها التجارية في الجزائر استنادا على هذه المعاهدة.
(41): انظر المادة الخاصة بالجزائر في هذه المعاهدة في: ح. قنان. نصوص...
(42): نفس المصدر، ص ص 211 - 222 .
(43): ن.م. ص. 229 .

سيدي فرج، كيفية الاقتراب من الهدف وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها(44). أنهى وزير الدفاع تقريره بالتأكيد على ضرورة تجريد الحملة في أقرب الآجال فالظروف كلها ملائمة لنجاحها، ليختم عرضه بهذه الفكرة البليغة الدلالة «إن الجزائر التي لا تعيش إلا من الحرب التي تشنها على تجارة الأمم المسيحية يجب أن تقهر إذا كانت أوروبا تريد العيش في سلام»(45).

قرر الملك شارل العاشر، بإيحاء فيليل رئيس الوزراء، تأجيل إرسال الحملة. فهذا القرار هو الذي دفع ربما وزير الخارجية ليطلب من دوقال إعداد مشروع معاهدة في إطار تصور حل للأزمة عن طريق المفاوضات، والتي كما يتبين فيما بعد أنها لن تكون مفاوضات بمعنى الكلمة. وإنما هي إملاء لشروط غير قابلة النقاش وهي الشروط التي ستكون لها نفس النتائج كالتي ستحققها حملة عسكرية ناجحة. وبالفعل، فالتصور الفرنسي للحل السياسي للأزمة، يتمثل في طلب إيفاد مبعوث رفيع المستوى تكون مهمته تقديم «توضيحات مرضية» للملك عن مسلك الداي نحو قنصله، والتعبير له عن رغبة الجزائر في التصالح مع فرنسا وعن نواياها الحسنة نحوها. وسيتم إعطاء هذه «التوضيحات» في حفل رسمي حددت مراسمه بدقة لتأكيد هذا الجانب من مهمة هذا المبعوث. وبعدها فقط، يمكن أن تجرى مفاوضات معه من أجل إبرام معاهدة صلح جديدة، طلب من قائد عمارة الحصار، الكونت دو لابروتيير، تبليغ الداي حسين باشا بهذا الغرض. وبالفعل فقد أوفد هذا الأخير خلال شهر سبتمبر (1828)، ضابطا من أركان حربه يدعى بيزار يرافقه القنصل العام لمملكة سردينيا الكونت داتيلي دلاتور المكلف برعاية مصالح فرنسا لتبليغ هذا الغرض للسلطات الجزائرية. استقبل المبعوث من طرف الداي الذي رحب بفكرة فتح مفاوضات لعقد صلح جديد ولكنه اعترض على إيفاد مبعوث إلى فرنسا قبل التوقيع على الصلح الجديد في الجزائر نفسها. ورفعا لكل التباس حول طبيعة هذه المفاوضات والتي لن تكون في نظره سوى مفاوضات الند للند، علق حسين باشا ملاحظا في معرض تعليقه على المطالب الفرنسية، بأنه سيطالب هو الآخر بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بلاده من جراء هاته الحرب. رد المبعوث أن

(44): حول الاستعدادات السياسية للحملة أنظر: ح. قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر 1994، ص ص73-81 .
(45): نفس المصدر. كانت الجزائر في هذه الفترة في حالة سلم مع كل الدول الأوروبية عدا فرنسا التي أعلنت عليها الحرب مؤخرا. وقبل هاته الحرب كانت الجزائر تعاني من اعتداءات القراصنة اليونان على تجارتها حتى وهي على متن السفن الأوروبية بما فيها السفن الفرنسية رغم ضمان المعاهدات لهذا مما دفع السلطات إلى ارسال مذكرة للدول التي لها قناصل معتمدين لديها تذكرها فيها بهذا الالتزام. انظر أعلاه.

قائد عمارة الحصار ليست له صلاحيات التفاوض، فمعلوماته تنحصر فقط في إعلان الهدنة ووقف الأعمال العدائية، ونقل مبعوث الحكومة الجزائرية إلى فرنسا. وهو ما جعل الداي يقرر وقف هذه الاتصالات التي لايرجى منها أية نتيجة. وبالتالي فإنه عندما طلب قنصل سردينيا لقاء جديدا معه، أبلغ على لسان مترجم وزارة البحرية والخارجية أن حسين باشا ليس له ما يضيفه إلى ماقاله لهما أثناء لقائهما الأول معه[46].

ومن ناحية أخرى، كان احتمال قيام الفرنسيين بإنزال قوات في مدينة عنابة واحتلال المنطقة المحيطة بها، مثار قلق شديد للحكومة. لقد كانت هذه تراقب نشاط الأوروبيين والفرنسيين منهم بوجه خاص، بيقظة شديدة، والتي لها ما يبررها نظرا لتحركات هؤلاء والتطلعات التي يبدونها خلال السنوات الأخيرة. ولذلك فبمجرد أن أعلنت فرنسا الحرب رسميا أرسلت تعليمات لباي قسنطينة تقضي بالإسراع في احتلال المراكز الفرنسية وهدم المباني التي أقاموها مؤخرا بها[47]، وهو ما تم فعلا. كما تم تشميع أبواب المنازل التي كان الفرنسيون يشغلونها في مدينة عنابة، والتي وجدوها خالية. وبالفعل، فقد أجلت فرنسا الحامية من الجنود التي كانت بالقالة مع مدافعهم وكذلك الرعايا الفرنسيين الذين كانوا في المنطقة، قبل وصول أمر الحكومة لسلطات المدينة.

يلاحظ من ناحية أخرى أن السلطات الجزائرية كانت على استعداد للسماح للفرنسيين بمتابعة نشاطهم التجاري في مدينة عنابة لولا قرارهم بالانسحاب منها[48].

---

(46): م.خ.ف/م.وث. الجزائر2 . مذكرة حول مهمة لابروتونير الأولى المؤرخة في 25 سبتمبر 1828 .

(47): نشر فيرو مجموعة من الرسائل التي بعث بها الحاج أحمد باي للداي حسين حول هذه المسألة وحول الاجراءات التي اتخذت في مدينة عنابة لمواجهة أي انزال محتمل للفرنسيين في المنطقة أنظر:
Ferraud. Destruction des etablissements français de la calle en 1827. In.Rev.Af 1873. P.P. 421-437.

(48): مع بداية شهر جوان 1827 أرسلت تعليمات للسلطات المحلية بعنابة تقضي بالاستعداد والتيقظ وتنظيم الحراسة بصفة مستمرة، على أن هذه الاجراءات يجب أن لاتؤدي إلى مضايقة الفرنسيين ولا الأوروبيين المقيمين في المدينة ووضع العراقيل في طريق نشاطاتهم التجارية «وأما النصارى الفرنسيين الذين في عنابة فإيكم ثم أياكم أن يعتدي عليهم أحد أويظلمهم أويضيع لهم شيئ من مالهم. فإن أرادوا المقام في عنابة فعليهم أمان الله لايبالهم مكروه، وإن أرادوا الانتقال إلى بلادهم برضاهم وطوعهم فلا يمنعهم أحد ولايعتدى عليهم ويوصون مالهم وأمتعتهم عن آخرها بحيث لايضيع لهم شيئا أصلا. لكن إذا عزم أحد منهم على السفر برضاه فلابد أن تأخذوا خط يده، على أنه ذهب طائعا بماله بتمامه لم يلحقه مكروه، كتاب يعترف فيه بذلك... وكذلك غيره من سائر أجناس النصارى الذين في عنابة. من أقام بها معهم فله الأمان التام يبيع ويشتري لايلحقه أحد بإذاية ولايمكروه أبدا». رسالة أحمد باي لسلطات مدينة عنابة في:
Bigonnet, Une lettre du Bey de Constantine en 1827. In.Rev.Af. 1899. P.P.172-181.
كما تتضمن مجموعة الرسائل التي بعثها الحاج أحمد باي للداي حسين باشا، بعض الرسائل تتعلق بهذا الموضوع. هذه المجموعة من الرسائل محفوظة في المكتبة الوطنية (الجزائر) تحت رقم 1642 .

هذا ما تنص عليه التعليمات التي أرسلت للسلطات المحلية في المدينة في بداية شهر جوان 1827[49]، أي قبل حدوث القطيعة بأسبوعين. ومن جهة أخرى فإن البحارة الفرنسيين الذين تم أسرهم وكذلك الجنود الذين أرسلوا للقيام بعمليات تخريبية وتم توقيفهم فإنهم لم يسترقوا كما كان الشأن في الماضي وإنما عوملوا كأسرى حرب وأوسع من ذلك. فبعض الجرحى سمح لهم بالإقامة عند قنصل سردينيا الذي أواهم في منزله الريفي، والبعض الآخر عند القناصل الآخرين[50]، ولتأكيد نيته الصادقة في إنهاء النزاع بطريقة سلمية، أطلق الداي سراح سبعة أسرى من الفرنسيين. لقد فسرت هذه المبادرة من طرف لابرو تونيير على أنها دليل أكيد على رغبة الحكومة الجزائرية في التصالح وإنهاء النزاع.

استغل لابرو تونيير طلب وزير البحرية إفادته بتقرير حول تأثيرات الحصار على الجزائر وحول الوسائل التي يراها ملائمة لتشديده، ليصبح أكثر فعالية وتأثيرا، كما طلب منه معرفة رأيه حول الطريقة التي يراها مناسبة لإجبار الجزائر على طلب الصلح، ومن أجل هذه الغاية فهو ينتظر منه تقريرا يتضمن تصورا دقيقا لمشروع حملة بحرية كبيرة ضد الموانئ الجزائرية[51] ليعبر عن وجهة نظره في كيفية معالجة الأزمة مع الجزائر.

اعتبر لابرو تونيير، أن التفاوض المباشر هو أفضل طريق لإنهاء النزاع. ففي رأيه أن الاتصالات التي جرت عن طريق قنصل سردينيالم تعط أية نتيجة. وأن الداي حسين باشا يتساءل من جهته لماذا لاتُعطى لقائد العمارة صلاحيات التفاوض «بدل الاستعانة بالأجنبي» كما سجل دلابروتونيير مؤشرا آخر عن استعدادات الداي الحسنة. فهذا الأخير يردد دائما في أحاديثه بكونه لم يخطر بباله مطلقا إهانة ملك فرنسا الذي يكن له كل التقدير والاحترام. وأنه لايفهم لماذا تعلن فرنسا عليه الحرب». ويرى دولابرو تونيير أن الداي حسين باشا واقع تحت تأثير رجال البحرية، وعلى رأسهم وزير البحرية والخارجية الذي يكن حسب قوله، حقدا شديدا للفرنسيين. كما أن بعض القناصل الأجانب وعلى

---

(49): انظر أعلاه الهامش 48 .

(50): Bianchi, Relation de l'arrivvee dans la rade d'Alger du vaisseau français "laprovence" et details de l'umulte faite par les ALGERIENS LE 3 Aout 1829. In.Rev.Af. 1877. P.P.425-426.

(51): م.خ.ف/م.وث الجزائر4، باريس 24 أفريل 1829 .

رأسهم فيصل انجلترا الذي «يمثل كل ما في وسعه لتأليبه ضدنا»!! لهذه الاعتبارات وأخرى غيرها طلب دولابرو تونير منحه صلاحيات للتفاوض والتي سيكون هدفها المعلن هو إطلاق سراح الأربع والأربعين أسيرا المحتجزين في الجزائر، ولكن غايتها الأساسية هي حمل الداي على ترضية المطالب الفرنسية. مؤكدا من جهة أخرى أن الحصار مهما كان شديدا سيبقى غير كاف لإجبار الجزائر على الرضوخ للشروط الفرنسية، فتأثيره محدود جدا بالنسبة لشعب لايمارس التجارة البحرية إلا في حدود ضيقة جدا. فمن طريق تونس والمغرب تصله كل الأشياء التي هو في حاجة إليها، ومع هذا فهو يرى ضرورة تعزيز الفرقة البحرية القائمة بالحصار بخمس سفن حديدة في منظور توفير حماية أكبر لتجارة فرنسا البحرية في المتوسط، ومن أجل القيام بالعملية البحرية الكبيرة ضد الموانئ الجزائرية.

بالنسبة للعمل العسكري ضد الجزائر، يرى دلابروتونير أنه في حالة فشل المفاوضات «تقوم سفن الفرقة البحرية بقصف مدينة الجزائر وكذلك قصف البطاريات الموجودة في ضواحيها القريبة ثم تتوجه إلى أرزيو ووهران وعنابة لنفس الغاية من أجل تكبيد العدو أكبر الخسائر الممكنة. وبعد القصف تقوم بإنزال قوات في هذه الأماكن: ثلاثة آلاف عند أرزيو ووهران وألف وخمسمائة عند مدينة عنابة. فمواطئ القدم هاته ستكون لها فائدة كبيرة إذا ما تقرر تجريد حملة برية. مما سيسمح لفرنسا بوضع حد لهذا الخلاف الطويل وذلك بهدم ميناء الجزائر وتحصيناته «بحيث تصبح هذه الأمة في وضع لن يسمح لها أبدا بإلحاق الضرر بفرنسا»[52]، ومن أجل إنجاز هذا المشروع، أكد لابرو تونير على وجوب بدء الاستعدادات في شهر ديسمبر المقبل لتكون الحملة جاهزة للعمل في شهر ماي1830 «وهو الوقت الذي أراه مناسبا لذلك من جميع الوجوه»[53].

منح دولابرو تونير صلاحيات التفاوض كما زود بتعليمات محددة لهذا الغرض. فمهمته الأساسية كانت تتلخص في حمل الداي على التوقيع على مشروع المعاهدة التي أعدها دوقال بطلب من وزير الخارجية دوماس في خريف1827.

وفي يوم 30 جويلية (1829) استقبل المبعوث الفرنسي الذي كان يرافقه المترجم

(52): برج فابورت. الجزائر، باريس 24 أفريل 1829.
(53): نفس المصدر.

بيانشي[54]، وسكرتيره الخاص إلى جانب أحد الضباط من أركان حربه، من طرف وزير البحرية والخارجية حيث تم ضبط رزنامة اللقاء مع الداي، في اليوم التالي، ولضمان إنجاح مهمته ولو في حدها الأدنى، حاول دلابرو تونير الرأسها إلى مسألتين: إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، والتوقيع على مشروع المعاهدة التي حملها معه. لكنه فشل في ذلك. فالمسألتان متكاملتان فلا يمكن الفصل بينهما. وبالرغم من الانطباع الذي صرح به الداي من هذا اللقاء الأول مع المبعوث الفرنسي بكون هذا الأخير لم يأت للتفاوض وإنما جاء لإملاء شروط، ومع ذلك فإنه لم يتسرع في اتخاذ أي موقف نهائي من المطالب الفرنسية بل أجل جوابه عنها إلى اللقاء الثاني الذي حدده يوم2 أغسطس(1829)، وهو ما يؤكد بأن الموقف الذي سيتخذه، فيما بعد، لم يصدر عن اندفاع أو انعدام التروي وإنما جاء بعد تأمل عميق واستشارة واسعة مع المسؤولين الكبار.

إن ما كانت تطلبه فرنسا في الواقع ليس التفاوض وإنما الاستسلام، فهي لاتطلب منه شيئا أقل من وضع خاتمه على مشروع معاهدة أعدت سلفا، دون تبديل أو تغيير أي شيء فيها. لقد أصيب بخيبة أمل عندما اعتقد أن فرنسا قبلت فتح مفاوضات حقيقية وليس إملاء شروطها على الجزائر. فالموضوع خطير، والخيار مصيري بين الانتحار أو قبول المواجهة مهما كانت النتيجة. لقد اختار الطريق الثاني على بينة من الأمر. وهذا ما يفسر الموقف الصلب الذي اتخذه في لقاء يوم 2 أغسطس (1829)، عندما رفض مشروع المعاهدة رفضا قاطعا. كما ردّ على تهديدات دلابرو تونير بكل شيء لديه هو الآمر «بالمدافع والبارود»[55].

يتضمن مشروع المعاهدة عددا من الترتيبات التي استهدفت القضاء على استقلال الجزائر وسيادتها بإلزامها على العودة إلى الانضواء تحت كنف الدولة العثمانية كمجرد

(54): ترك بيانشي رواية مفصلة عن انطباعاته عن الجزائر وتفاصيل عن حادثة الرمي على سفينة لابروفانس من طرف مدفعية الميناء، والتي لاتخلو من قيمة تاريخية. ولكن مع الأسف لم ينبس ببنت شفة حول ما جرى في المقابلتين الهامتين اللتين تمتا مع الداي في يومي 31 جويلية و2 أغسطس (1829)، ولم يسمح حتى بالإشارة إلى من كان مع الداي من المسؤولين الجزائريين عدا المترجم الأول للحكومة السيد بن سعيد. من المؤكد أن صمته عن هذا جوهر المسألة كان بسبب التعليمات المشددة التي يكون قد تلقاها بعدم ذكر ولو بالإشارة إلى ما جرى في هاتين المقابلتين. فهذا التحفظ يفهم في حينه على اعتباره من أسرار الدولة، فروايته نشرت لأول مرة في سنة 1830، لكن المؤرخ لا يسعه إلا أن يأسف لعدم تسجيل بيانشي لتفاصيل هذا اللقاء التاريخي من موقعه كمترجم للوفد الفرنسي. أنظر Bianchi ، نفس المصدر.
(55): أضافت بعض الروايات لهذه الجملة بكون الداي حسين باشا تفاخر أمام المبعوث الفرنسي بأنه محمية من طرف دولة كبرى، ونعتقد أن هذا مجرد انتحال فالمقولة التي أثبتها بيانشي وهو شاهد عيان هي أقرب في نظرنا إلى الحقيقة وهي التي اعتمدناها. أنظر: Bianchi، م.س، ص428.

باشوية من الباشويات الإدارية للامبراطورية العثمانية، وإدخال تغيير جذري على مبدإ التعاقد الند للند الذي كان قائما بين البلدين حتى ذلك الوقت[56]. ومن بين المسائل الخطيرة التي أدرجت في نص مشروع هذه المعاهدة، هو تثبيته لادعاءات فرنسا الإقليمية في الجزائر. فالبند الخامس منها ينص على اعتراف الدولة الجزائرية بملكية فرنسا للشريط من الأراضي يمتد ما بين مصب وادي سيبوس غربا حتى الحدود التونسية شرقا[57] وهي والملكية التي كرستها المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية ومع الجزائر. وعلى ذلك فإن فرنسا لن تصبح ملزمة في المستقبل بدفع أية إتاوة، لا من النقود ولا من المرجان، سواء لخزينة الإيالة أولباي قسنطينة أولقائد عنابة. كما ينص هذا البند كذلك، على حق التجار الفرنسيين في الاستقرار في مدينة عنابة ومدن الجزائر الساحلية الأخرى مثلهم في ذلك مثل التجار الأوروبيين الآخرين[58].

على إثر فشل مهمة لابروتونيير الثانية تأكدت الحكومة الفرنسية بأنه لا أمل لها في إرغام الجزائر على قبول مطالبها بدون الاضطرار إلى تجريد حملة عسكرية ضدها. لكن اتخاذ قرار مثل هذا لايزال يثير مخاوفها، حيث كانت تخشى من نتائج فشل الحملة عشية شديدة. ولذلك فإنها ستقف أول إشارة وصلتها من قنصلها بمصر حول احتمال قبول والي مصر، محمد علي، المشاركة في هذه الحملة[59]، لكن بعد فشل المباحثات مع محمد علي لم تجد بدا في النهاية من ركوب المغامرة مهما كانت النتيجة. فسمعتها ومكانتها كدولة كبرى إلى جانب مصالحها، كما أن مصير العرش البوربوني نفسه مربوطا بتجريد هذه الحملة التي أصبحت في المذهبية السائدة لدى أصحاب القرار في فرنسا وفي قطاعات الرأي العام المحلي خيارا لا ثاني له.

ففي يوم 7 فبراير 1830، أعلنت التعبئة في الجيش، وبدأت الاستعدادات لتجهيز الحملة. وفي 12 مارس بعثت فرنسا بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية[60]، تخطرها بالقرار الذي اتخذته، مرفقة بتوضيح المبررات المختلفة التي دفعتها لاتخاذ هذا القرار. كما أكدت لها في نفس الوقت بأن استعداداتها العسكرية الجارية لن تستهدف سوى الجزائر والجزائر وحدها.

---

(56): للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع ج. قنان قضايا... ص71 وما بعدها.
(57): وهو مايمثل حوالي 4000 كلم مربع.
(58): انظر نص مشروع هذه المعاهدة في ج. قنان نصوص... ص ص289-294 .
(59): لأخذ فكرة إجمالية عن هذه المسألة راجع ج. قنان قضايا ص ص74-80 .
(60): م.ع.ف.البحوث. الجزائر. مذكرة فرنسا للدول الأوروبية الكبرى. 12 مارس1830 .

الخاتمة

إن مسار العلاقات الفرنسية – الجزائرية خلال الأربعين سنة التي سبقت الغزو، قد مر بمراحل ثلاثة، تتميز عن بعضها البعض في جوانب، كما تمثل استمرارا وتواصلا في جوانب أخرى، فالتميز يتمثل في طبيعة الدوافع التي تحرك هذه العلاقات خلال كل مرحلة من هذه المراحل، وخصوصياتها المرتبطة بالأهداف الظرفية التي تعمل الدبلوماسية الفرنسية على تحقيقها والاستمرار يبدو في المكانة البارزة التي تحتلها الجزائر في انشغالات واهتمامات المسؤولين الفرنسيين لدى مختلف الأجيال منذ القرن السادس عشر؛ وكذا بالنسبة لمختلف النظم التي تعاقبت على حكم هاته البلاد منذ سنة 1789.

وبهذا الصدد تجب الإشارة إلى اللبس الذي أحاط بمدلول كلمة «المكانة» الذي ألحقته بها الأدبيات التاريخية الفرنسية لما بعد سنة 1815، وتوضيح محتوى هذه الكلمة ومعناها، كما عبرت عن نفسها حقيقة في مسار تاريخ العلاقات بين البلدين. فالمكانة التي تريد فرنسا الظفر بها، والمحافظة عليها ليست «النفوذ» كما أريد تأويلها وترجمتها فيما بعد، وإنما تعني الصداقة، والحظوة لدى الحكومة الجزائرية، على اعتبار كونها أول دولة مسيحية تحالفت مع المسلمين، وكان لها شرف الحظوة لدى أكبر دولة إسلامية في مطلع العصور الحديثة، وهي الدولة العثمانية، حتى أن السلطان سليمان القانوني أسبغ على ملكها فرانسوا الأول تكرمه منحه لقب الإمبراطور، الذي اعتز به وورثه لخلفائه الذين حملوه باعتزاز وفخر خلفا عن سلف حتى القرن التاسع عشر، وعندما بدأت فرنسا تسعى وتعمل من أجل أن تعطي لهذه المكانة معنى آخر، فإن ذلك سوف يدفع العلاقات بين البلدين في اتجاه مسدود.

تمثل المرحلة الأولى من الفترة موضوع الدراسة، امتدادا للجوانب الناجحة في الدبلوماسية الفرنسية نحو الجزائر، كما كان لها أهداف مرحلية محدودة، عملت على تحقيقها عن طريق تثمين الرصيد المعنوي الذي كانت تتمتع به لدى السلطات الجزائرية.

شكلت مسألة تمديد معاهدة السلم المئوي الأولى، لمائة سنة أخرى موضوع

لانشغال الرئيسي لفرنسا في علاقاتها مع الجزائر عند نهاية الثمانينيات من القرن الثامن عشر. أثارت باريس إشكالا حول نهاية أجل المعاهدة على أساس كون سنة 1719 هي السنة المرجعية وليس سنة 1789 عند توقيع المعاهدة للمرة الأولى، والطرف الجزائري كان يرى عكس ذلك، وبالتالي فإن نهاية أجل المعاهدة المئوية الأولى سيكون في سنة 1787 على اعتبار كون التاريخ الهجري هو التاريخ المعتمد، وليس في سنة 1817 كما يرى الفرنسيون.

لم تتشبث الجزائر بموقفها، بل تركت الخيار لفرنسا في التمديد أوالانتظار. فالاعتبارات الداخلية والوضع العام الذي يحيط بفرنسا في هذه الفترة، جعلت الملك لويس السادس عشر يقرر إيفاد مبعوث خاص إلى الجزائر للتفاوض من أجل تمديد المعاهدة المئوية لمائة سنة أخرى، وهو ما تحقق فعلا في شهر مارس من سنة 1790.

تعرضت العلاقات بين البلدين لبعض الهزات، بعد توقيع هذه المعاهدة، بسبب التحرشات التي كانت تقوم بها البحرية النابوليتانية ضد السفن الجزائرية في المياه الإقليمية الفرنسية وحتى داخل ميناء طولون نفسه. وهو ما أثار شكوكا لدى المسؤولين في الجزائر حول احتمال وجود تواطؤ بين النابوليتان والفرنسيين. وأمام تكرار هذه الحوادث صدرت أوامر للبحارة الجزائريين بتجنب الإحتكاك بالمياه الإقليمية الفرنسية، وعدم ارتياد موانئها. إن التفهم الذي أبدته السلطات الفرنسية لقلق الجزائر، وترضيتها لمطالبها أعاد العلاقات بينهما إلى مجراها العادي، المتسم بالتفاهم والصداقة الراسخة القائمة بين البلدين منذ عهد بعيد.

لقد استغلت فرنسا هذا العامل الأخير أحسن استغلال أثناء الظروف الصعبة التي مرت بها في تلك الفترة. ومن جهتها فإن الجزائر لم تظهر أية نزعة انتهازية لاستغلال هذه الظروف لخدمة مصالحها. لقد طبقت نظرتها لعلاقات الصداقة بين الدول كما كانت تراها بكل صدق وتجرد: «فالصداقة إما أن تكون كاملة أو لا تكون» بهذه النظرة تعاملت مع النظام الملكي، كما تعاملت مع النظام الجمهوري بمختلف اتجاهاته. ففي الوقت الذي عبر فيه الداي حسن باشا عن رأيه الشخصي حول ما يجري في فرنسا، في رسالة بليغة وجهها إلى الملك لويس السادس عشر، حيث اعتبر أن ما يحدث هو عمل غوغائي مناف للشرعية وللأصول والحكمة، لم يتردد في الاعتراف بالنظام الجديد الذي قام على أنقاض الملكية في الوقت الذي عادته كل الدول الأوربية، ولم تجن الجزائر من هذا الموقف أية فائدة خاصة، بل بالعكس لقد دفعت الثمن بسبب ذلك، واعترافا بهذا الموقف وبأهمية الدعم

والمساعدة التي تقدمها الجزائر لفرنسا، قررت جمعية الوفاق الوطني منح صفة «الصديق القديم والحليف للشعب الفرنسي» للداي حسن باشا، وهي الصفة التي كانت تتصدر رسائل المسؤولين الفرنسيين للداي حتى منتصف سنة 1798.

كما أظهرت الجزائر من جهة أخرى، حرصها على عدم الخلط بين شؤون الدولة، والاعتبارات الشخصية في تعاملها مع فرنسا، فعندما قررت المديرية التنفيذية استدعاء القنصل فاليير إثر وشاية ضده، ولعلاقة القربى التي تربطه بأحد المتورطين في تسليم مدينة طولون للإنجليز، اكتفى حسن باشا بملاحظة أن هذا القنصل خدم بلاده بإخلاص، وأنه يأسف فقط أن تؤدي تصفية الحسابات الشخصية إلى إلحاق أضرار بمن لا يستحقها، مردفا في نفس الوقت، أن هذا الموضوع يخص الفرنسيين وشؤونهم الداخلية، أما مسألة المهاجر ما يفرن فوساطة الداي من أجل العفو عنه كانت ذات طابع شخصي، حرص من جهته على تأكيد ذلك بشدة. ومع ذلك، فإن هذه الوساطة وضعت المديرية التنفيذية في موقف حرج، جعلها تلتمس مختلف الوسائل لترضيتها دون المساس بقوانين الجمهورية.

إن تحسن الوضع العسكري لفرنسا بعد سنة 1795، جعل رجال المديرية التنفيذية يتبنون نظرة جديدة في علاقات فرنسا مع الأمم الأجنبية: يجب إعادة النظر في هذه العلاقات من أساسها، فالركائز القديمة التي انبنت عليها لم تعد صالحة في نظرهم وبالتالي يجب أن تستبدل كما استبدل النظام القديم؛ من هذه الرؤية، طرحت مسألة الهدايا القنصلية التقليدية والتي فسرت على أنها نوع من الخضوع والاستسلام لا يمكن قبوله «ففرنسا لا تبيع صداقتها، كما أنها لا تقبل شراء صداقة الآخرين»، غير أن الظرف العام الغير الملائم، إلى جانب مساعي أطراف ذوي مصلحة مادية مباشرة في الحفاظ على السلم مع الجزائر، جعل المديرية التنفيذية تتراجع عن التعبير عن هذا الموقف صراحة، وبالحدة المطلوبة التي كانت تنوي استخدامها، إن هذه النظرة الجديدة لكيفية التعامل مع الآخرين، ستكون مثارا للتوتر وتعكر الوضع، عندما تحتك بأرضية الواقع على ساحة العلاقات بين البلدين. في هذا الجو المتشنج، وقع العدوان على مصر، وحدثت القطيعة بإعلان الجزائر الحرب على فرنسا.

تعاملت الجزائر مع الرعايا الفرنسيين والمصالح الفرنسية أثناء القطيعة بكثير من الليونة والرفق. كما أنها لم تنزل بكل ثقلها في الحرب الدائرة بين فرنسا من جهة، والدولة العثمانية وانجلترا من جهة ثانية، بحيث يمكن القول بأن الحرب التي أعلنتها لم تتجاوز حدود مقاطعة التعامل مع الفرنسيين على المستويين التجاري والسياسي

إلا في حالات قليلة. لقد شجع الداي مصطفى باشا بإيحاء من الخزناجي الذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالتاجرين بكري وبوشناق، على إقامة اتصالات سرية مع الفرنسيين. تكثفت هذه الاتصالات بعد توقيع اتفاقية العريش بين فرنسا والدولة العثمانية - والتي تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر - والتي أسفرت عن قيام بكري بتقديم مشروع للاتفاق بين الطرفين. وعند هذا المستوى من التقدم الذي حققته هذه الاتصالات السرية، قرر نابليون إيفاد مبعوث خاص إلى الجزائر للتفاوض من أجل إنهاء حالة الحرب وتوقيع معاهدة صلح جديدة.

وصل المبعوث الفرنسي، دبوا تانفيل إلى الجزائر عند منتصف شهر جويلية1800، وعند نهايته توصل الطرفان إلى عقد هدنة غير محددة الأجل، وبعد أسابيع قليلة تم توقيع معاهدة صلح جديدة بينهما.

ثار الانجليز ثورة شديدة ضد هذا التصالح، وأعطيت تعليمات للأميرال كيث نيلسون قائد الأسطول الإنجليزي في المتوسط بإيفاد مبعوث إلى الجزائر ليطلب من حكومتها إلغاء الاتفاق المبرم مع فرنسا. سلم المبعوث الانجليزي رسالة للداي مصطفى باشا فيها كثير من الترغيب والترهيب. وعندما فشل في إقناع الداي هدد باستعمال القوة وقصف العاصمة بمدافع الأسطول الذي كان متأهبا عند ميناء ماهون بالبليار. ولكن الانجليز تراجعوا عن موقفهم المتوعد، فبدل الأسطول، الذي كانت البحرية وتحصينات العاصمة قد استعدت له، أرسلوا سفينة عادية وعلى متنها القنصل الإنجليزي ليستأنف مهمته العادية، وكأن شيئا لم يكن.

لقد اختار الانجليز أسلوبا آخر للرد على الاتفاق الجزائري الفرنسي: ضرب المصالح الجزائرية بواسطة الدولة العثمانية، وبالفعل، قامت القسطنطينية باحتجاز البعثة الجزائرية التي كانت متواجدة بها، وكذلك التجار الجزائريين الذين كانوا قد قصدوها ومعهم مبالغ ضخمة من الأموال وحجز ممتلكاتهم. كانت ضربة قاسية لم تستطع السلطات الجزائرية تحملها، لقد ألغت الاتفاق مع فرنسا ظاهريا، ودفعت أموالا ضخمة لتمكين أفراد البعثة والتجار الجزائريين من العودة إلى ديارهم. لقد أبرم اتفاق سري مع فرنسا، يقضي بخروج القنصل دبوا تانفيل من الجزائر، ليستقر مؤقتا في أحد الموانئ الإسبانية التي يختارها؛ كما تعهدت الجزائر من جهة أخرى بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد المصالح الفرنسية.

على خلاف ما كان متوقعا في قيام تعاون صادق ومتكافئ بين الجزائر وفرنسا غداة توقيع صلح أميان وعودة السلم إلى أوربا - بعدما تعرضت صداقة الجزائر لفرنسا لاختبار صعب، عرض مدينة الجزائر لأخطار شديدة - فإن نابليون بونبرت

انتهز فرصة هذا السلم، وعزلة الجزائر التي جنتها من موقفها المتصلب ضد الحلفاء، حيث ألحقت بها إهانة لا تحتمل أمام أعين أوربا كلها، ليفتعل أزمة معها خلال صيف 1802.

تعاملت السلطات الجزائرية بليونة وتروي مع هذه الأزمة، وامتصت مؤقتا العاصفة التي أثارها بونابرت في ظروف اعتبرتها غير ملائمة للوقوف في وجهها. فالدرس الذي استخلصته الدبلوماسية الجزائرية من هذه الأزمة هو كون مفهوم الصداقة كما كانت تؤمن به لا يقاسمها فيه الطرف الآخر، الذي أصبح لديه تصورا آخر لمفهوم العلاقات بين البلدين، وهو ممارسة النفوذ وفرض الهيمنة. لقد تأكد استيعاب هذا الدرس من طرف الحكومة الجزائرية في الاستعدادات التي كانت تجري على قدم وساق لإحكام التحصينات الدفاعية للعاصمة، وتطوير قدرة الأسطول، تهيئا لمجابهة الموقف بكل حزم وصرامة إذا ما تكرر مثل الاستفزاز الذي حدث.

كانت كل المؤشرات المتوفرة توحي بأن بونبرت كان مهيأ لافتعال أزمات أخرى، لولا تعكر الموقف في أوروبا، ثم تأججه بانقطاع صلح اميان، وقرار انجلترا الدخول في الحرب من جديد ضد فرنسا (جوان 1803). لقد تلقى القنصل تعليمات بتهدئة الوضع مع الجزائر وتفادي أية مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى توتر جديد معها.

إن الوضع المتأجج في أوروبا جثم بكل ثقله على العلاقات بين البلدين، لقد عانت الجزائر الكثير من الصعوبات، وتعرضت مصالحها لأضرار شديدة من جراء سياسة الحصار القاري التي اتبعتها فرنسا للنيل من المصالح التجارية الانجليزية. كما قاست كثيرا من سياسة الحصار البحري الذي فرضته انجلترا على فرنسا، لقد عانت تجارة المحايدين والجزائر في المقدمة عناءا شديدا من هذا الوضع وانعكس ذلك سلبا على علاقاتها الدبلوماسية مع كلتا القوتين الرئيسيتين المتصارعتين في الحوض الغربي للمتوسط، ومع فرنسا بوجه خاص.

تكدست الصعوبات، وتراكمت المشاكل والنزاعات بين البلدين، وعندما عبر بونبرت عن رغبته - أثناء فترة المائة يوم - في طي صفحة الماضي واستهلال صفحة جديدة في علاقاته مع الجزائر، قوامها احترام استقلال الشعوب وحريتها، ومبلغا إياها بالدسائس التي كانت تحاك ضدها في كواليس مؤتمر فيينا، كان تيار الحركة التاريخية قد سار في اتجاه آخر. لقد طويت بسقوطه صفحة من تاريخ أوروبا والعالم لتبدأ صفحة جديدة.

إذا كانت أوروبا قد تنفست الصعداء عندما عاد السلم إلى ربوعها، وقيام ما اشتهر في تاريخ العلاقات الدولية باسم الوئام الأوروبي، فإن الجزائر سوف لن تتمتع بالراحة والهدوء، وتتنفس ملء رئتيها بعد فترة من شد الأنفاس، تواصلت طوال امتداد الصراع الأوروبي، وخاصة، منذ سنة 1799. لقد وجدت نفسها مستهدفة من طرف كل الدول الأوروبية الكبرى، كل واحدة منها تريد تصفية حسابها معها لغاية تشدها وراء ذلك. فروسيا والنمسا أصبحتا لاتعترفان بسيادتها واستقلالها، وتصران على اعتبارها إقليما من أقاليم الدولة العثمانية رغم تبرئ هذه الأخيرة من هذه التبعية، ذلك أن تطلعاتهما كانت معلقة بأمل تقسيم الامبراطورية العثمانية، وبالتالي فإن إنكار استقلال الكيانات الإسلامية الأخرى في الحوض المتوسطي، يندرج في منظور اعتبار منطقتي البلقان والقوقاز تندرجان بالضرورة ضمن حصتيهما، ومنطقة المغرب تؤول إلى كل من فرنسا وانجلترا. وهذه الأخيرة تريد تصفية حسابها مع الجزائر، والثأر للإهانة التي ألحقتها بها. أما فرنسا فقد كان لها موقف المتربص الذي لايقوى على الصعود إلى الحلبة في الحين ولكنه يسعى لتوفير الظروف الملائمة التي تسمح بذلك.

أكدت المبادرة التي قام بها لويس الثامن عشر، بمجرد اعتلائه عرش فرنسا، مدى الأهمية التي يوليها المسؤولون في فرنسا لعلاقات بلادهم مع الجزائر، عندما قام بمكاتبة الداي الحاج علي باشا، ليخطره بعودته لاعتلاء «عرش آبائه وأجداده» وليعبر له عن نيته الخالصة في تسوية كل النزاعات القائمة بين البلدين بكل صدق وإخلاص.

وبالفعل فقد اعتبر ملف العلاقات مع الجزائر، من بين المهام ذات الأولوية التي يريد النظام الجديد معالجتها وتسويتها. وفي الحقيقة فإن هذا الانشغال قد ظهرت بوادره الأولى قبل سقوط نابليون، في أواخر سنة 1813.

كلف رئيس الحكومة ووزير الخارجية ريشوليو، بيير دوفال – الذي تم تعيينه مؤخرا كقنصل عام في الجزائر، خلفا لديبوا تانفيل – بدراسة كل المسائل التي هي محل النزاع بين البلدين، وتحرير التقارير والمذكرات بشأنها.

أكدت التعليمات التي زود بها القنصل دوفال عند التحاقه بمنصبه، على ضرورة بذل كل ما في وسعه لتسويه كل النزاعات القائمة ذات الطابع المالي، إلى جانب التعهد للمسؤولين في الجزائر بتسوية مسالة ديون التاجرين بكري، وبوشناق على أن تتم معالجة هذه المسألة في باريس. وعلى المسؤولين في الجزائر أن تكون لهم كامل الثقة «في كلمة ملك فرنسا» بكونها سوف تسوى بكل عدل ونزاهة. كما طلب

منه إقناع الجزائريين بانتزاع الالتزام الإفريقي من بين أيدي الانجليز ورده لفرنسا.

استقبل المسؤولون في الجزائر هذه النوايا الحسنة، وهذا الاستعداد لطي صفحة الماضي، واستهلال صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين بكل ارتياح وحسن نية، بلغ إلى حد الغباء.

وبالفعل، سوف يجنون خيبة أمل مريرة، بعد أقل من سنتين، بالنسبة لكلتا المسألتين. كما أن موقف فرنسا من تحرشات الانجليز ضد الجزائر، وحرقها للأسطول في الميناء، شكل خيبة أمل أخرى لسلطات البلاد – والتي لم تكن تأمل في أكثر من دعم معنوي من فرنسا. وهذا الأمل سوف يتبخر تماما عندما تصبح فرنسا طرفا في المبادرة التي دعت إليها انجلترا – بعدما عدلت صيغتها الأولى – والهدفة إلى تكوين رابطة بحرية من الدول الأوروبية موجهة ضد دول المغرب البحرية الثلاثة، والتي كانت فرنسا قد تحفظت حولها لتتخذ شكل تهديد موجه لهذه الدول من طرف الدول المشاركة في مؤتمر إيكس لاشابيل.

ومع حلول سنة 1820 تبدأ سلسلة من التحرشات التي اتخذت عدة أشكال، وتحت عناوين مختلفة، بدءا بالتحلل من الوعد الذي التزمت به للداي علي خوجة والمتمثل في تقديم سفينة حربية كبيرة ذات ثمانين مدفعا للجزائر، مقابل تخفيض إتاوة الالتزام الإفريقي بما يقارب ثلاثة أرباع المبلغ كما حدده اتفاق شهر مارس1817. ولتليها تحرشات واستفزازات أخرى، كان أخطرها ادعاء ملكية جزء من التراب الوطني، يتمثل في الشريط الساحلي الممتد من مصب وادي سيبوس عند مدينة عنابة، إلى الحدود التونسية، وبعمق أربعين كيلومتر داخل الأرض، أي ما يمثل حوالي أربعة آلاف كيلومتر مربع بدعوى أن هذا الحق اكتسبته من المعاهدات القديمة التي أبرمتها مع الدولة العثمانية، ومع الجزائر. فالقنصل دوفال هو الذي دفع حكومة بلاده في هذا الاتجاه. ولإعطاء سند «قانوني» لهذا الادعاء، قام بتحريف مدخل المعاهدة المبرمة بين الجزائر وفرنسا حول الالتزام الإفريقي في سنة 1695 كما قام بتأويل محتوى بنود أخرى، بتحريف ترجمتها. لقد بدأت فرنسا تستعد وتتهيأ لتحويل هذا الادعاء إلى أمر واقع، عندما أقامت بعض التحصينات وزودتها بعدد من المدافع، ووضعت حامية من الجنود بها.

يندرج في إطار هذه التحرشات والاستفزازات، تعامل فرنسا مع مسألة ديون التاجرين بكري، وبوشناق. فقد تعهدت والتزمت بقوة، بأنها ستسوي هذه المشكلة وفق ما يمليه «الحق والعدل»، وعلى هذا الأساس وافقت الجزائر على أن تتم معالجتها في فرنسا. ولكنها تحللت في النهاية من هذا العهد، ورفضت الرد على مراسلات

الداي حسين باشا بهذا الشأن، متذرعة بكونها لم يعدلها دخل في الموضوع «لأن المسألة أصبحت بين أيدي المحاكم الفرنسية» وهو موقف يعني الرمي بمسألة الديون في مستنقع لامخرج منه. لقد حققت فرنسا الهدف الذي حددته في تعاملها مع هذه المسألة منذ بدايتها، عندما قررت تسييسها واعتبارها ورقة ضغط لاستخدامها في الوقت المناسب.

إن الهدف من وراء هذه التحرشات والاستفزازات هو تدجين الجزائر والنيل من سيادتها واستقلالها. وعندما فشلت في تحقيق الغاية المرجوة بالوسائل التي اتبعتها، قررت رفع حالة التوتر إلى مستوى القطيعة بإعلان الحرب ضدها، وفرض حصار بحري على شواطئها. لقد اتخذت باريس هذا القرار قبل قيام دوفال بأداء مسرحيته «ضربة المروحة» بعدة شهور. وبينت الاتصالات التي جرت بين الجانبين، أثناء القطيعة – وقبل اتخاذ القرار بتجريد حملة عسكرية ضد الجزائر – نوايا فرنسا الحقيقية. فما كانت تطلبه من الجزائر هو التنازل عن جزء من ترابها الوطني ليصبح أرضا فرنسية، واعتبار بايلك الشرق منطقة نفوذ فرنسية، إلى جانب تخليها عن استقلالها وسيادتها لتصبح باشوية عثمانية تابعة للقسطنطينية تبعية مباشرة. وهل يمكن لأي بلد حر أن يقبل مثل هذا المصير؟ لقد رد الداي حسين باشا على تهديدات المبعوث الفرنسي دُ لابروتونير بأنه يملك هو الآخر البارود للدفاع عن نفسه.

▫ المصادر والبيبليوغرافيا ▫

قطع أخرى.
الفرعية كما قمنا بفرز منظم لمحتويات B^{7} 463 وB^{7} 444، حول تجارة مختلف
لقد أجرينا استطلاعا في القطع التالية: B^{7} 517 وB^{7} 519 اللتان
مناطق العالم في الفترة ما بين 1697 - 1785، وكذلك في
تضمان مراسلات مختلف القنصليات حول الشؤون التجارية لفترة ما بين1697 و1785.

كما قمنا بفرز منظم لمحتويات القطع التالية: B^{7} 440 - B^{7} 444 - B^{7} 446 - B^{7} 449 - B^{7} 452 - B^{7} 462 التي تضم مراسلات القنصليات بما فيها القنصلية الفرنسية بالجزائر في الفترة ما بين 1776 - 1789. كما قمنا بفرز منظم للقطعتين التاليتين 537. B^{7} و B^{7} 538 اللتين تحتويان على المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الأطراف الأخرى بما فيها الجزائر، في الفترة مابين سنتي 1720 - 1820. كما قمنا بفرز منظم لمحتويات القطعة التالية B^{7} 481 التي تضم وثائق تخص بحريات كل من تركيا، النمسا، روسيا في الفترة مابين عام 1688 إلى سنة1793.

2- رصيد الخارجية الفرنسية المحفوظ في الأرشيف الوطني بباريس:

إثر المرسوم الذي أصدرته جمعية الوفاق الوطني القاضي بفصل القنصليات عن كتابة الدولة للبحرية وإلحاقها بوزارة العلاقات الخارجية في سنة 1793، تم توزيع وثائق المصلحة بين الوزارتين، ونتيجة لهذا التوزيع، حصلت وزارة الخارجية على النصيب الأكبر من رصيد المراسلات القنصلية بحكم وظيفتها لقد قامت هذه الأخيرة بصب المراسلات القنصلية لفترة ما قبل سنة 1793 في الأرشيف الوطني.

قسمت مصلحة الأرشيف الوطني رصيد الخارجية إلى مجموعتين؛ الأولى أطلق عليها إسم «المراسلات القنصلية» والتي يرمز إليها بالحروف التالية: $A.E.B^{I}$

والمجموعة الثانية «القنصليات مذكرات ووثائق» التي تحمل رمز $A.E.B^{III}$

تضم المجموعة الأولى $A.E.B.^{I}$ 1192 قطعة وثائقية (articles) مرتبة حسب أسماء المدن مقر القنصليات في البلدان التي اعتمدت فيها. فالحصة الخاصة بالجزائر من هذه المجموعة تضم 31 قطعة وثائقية في شكل علب أوسجلات. تغطي الفترة ما بين سنتي 1642 إلى سنة 1792. ويلاحظ بهذا الصدد أن هناك علبة واحدة فقط خصصت للمراسلات التي تغطي سنوات مابين 1642 إلى سنة1686. والباقي خصص للفترة التالية حتى سنة 1792.

أما المجموعة الثانية «قنصليات: مذكرات ووثائق» والتي تحمل رمز $A.E.B^{III}$، فهي تشتمل على 485 قطعة وثائقية مرتبة في سجلات (من 1 إلى 191) وعلب (من 192 إلى 485). تضم وثائق هذه المجموعة مذكرات وتقارير حول النشاط التجاري بمختلف جوانبه: إتفاقات تجارية، معلومات جمركية، السلع المتبادلة، معلومات عن الشركات التجارية صاحبة الامتيازات:

شركة افريقيا الملكية، وشركة رأس العبد، وشركة استغلال امتياز طبرقة، تقارير سياسية، ونسخ لبعض المعاهدات بين مختلف الأطراف.

لتيسير استغلال وثائق هذه المجموعة قامت مديرية الأرشيف الوطني بترتيب هذه الوثائق حسب البلدان (أوربا وأمريكا وبعض البلدان الأسيوية) وحسب الجهات الجغرافية (المشرق والمغرب) ووضعت جردا أوليا لتسهيل استغلال هذا الرصيد. ويلاحظ بخصوص هذه المجموعة أن ما يزيد عن ثلثي محتواها مخصص للعلاقات «مع المشرق والبلدان البربرية» من 1 $A.E.B^{III}$ إلى 322 $A.E.B^{III}$ مما يدل على كثافة العلاقات بين فرنسا وبلدان المشرق والمغرب الإسلامية كما أدرجت في هذه المجموعة وثائق الغرفة التجارية لمدينة مارسيليا لفترة ما بين سنة1650 إلى سنة 1832. (من 33 $A.E.B^{III}$ إلى 122 $A.E.B^{III}$)

لقد قمنا بإجراء استطلاع في بعض القطع وفرز منظم لعدد من قطع المجموعتين:
بالنسبة للمجموعة الأولى $A.E.B^{I}$ أجرينا استطلاعا في محتويات القطع التالية:142-141-140-139 $A.E.B^{I}$ التي تغطي سنوات 1780 - 1786.

كما قمنا بفرز منظم ومتابع لمحتويات القطع التالية: 145-144-143 $A.E.B^{I}$ التي تغطي سنوات 1787 - 1792.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية $A.E.B^{III}$ فقد أجرينا استطلاعا في القطع التالية:304-300-258-23 $A.E.B^{III}$ التي تضم وثائق حول القنصليات في بلاد المغرب والمشرق، وحول الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا، وحول التجارة المتوسطية عموما في الفترة ما بين سنة 1745 إلى سنة 1793. كما تضم مراسلات حول تجارة القمح في بلاد المغرب وصقلية وسردينيا وحول البحرية العثمانية عند منتصف القرن الثامن عشر. (1738 - 1750). ووثائق جمعت بدون ترتيب حول شركة إفريقيا الملكية، وحول استغلال امتيازي طبرقة وجزيرة قاليط، ومراسلات تخص العلاقات التجارية بين فرنسا وتونس حتى سنة 1793. إلى جانب تقارير ومراسلات تتعلق بالبعثات التي توجهت إلى بلاد المغرب في الفترة ما بين سنة1816 إلى سنة 1847.

كما قمنا بفرز منظم ومتابع للقطع التالية: 124 $A.E.B^{III}$ التي تضم مراسلات عامل عمالة بوش د.رون (مقاطعة مرسيليا) من سنة 1800 إلى سنة1827 و301 $A.E.B^{III}$ التي تضم مراسلات الامتيازات الإفريقية، وتقارير ومذكرات حول صيد المرجان بوجه خاص في الفترة مابين سنوات 1794 -1826 و291 $A.E.B^{III}$ حول الرعايا الفرنسيين والأشخاص المتمتعين بالحماية الفرنسية المقيمين في المشرق وفي البلدان المغربية ومعاملاتهم مع القنصليات الفرنسية

في هذه المناطق A.E.B III 322 والتي تحتوي على المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الجزائر في سنة 1689، ومع مراكش في سنة 1682، ومع كل من تونس وطرابلس في سنة1720، وكذلك بعض المعاهدات التي أبرمتها الدول المغربية مع أطراف أوروبية أخرى خلال القرن الثامن عشر.

لقد أبرمت الجزائر خلال هذا القرن معاهدات مع كل من الإمبراطورية النمساوية في سنتي 1733 و1748، ومع الدانمارك في سنة 1746، ومع هامبورغ في سنة1751، والبندقية في سنة 1763، ومع اسبانيا في سنة 1785. كما تضم هذه العلبة تقريرا مجملا حول محتوى مختلف المعاهدات المبرمة بين فرنسا والجزائر، وبين هذه الأخيرة وإسبانيا. كما يحتوي على خلاصة تقييمية لمختلف الحملات العسكرية التي وجهتها هاتان الدولتان ضد الجزائر من سنة 1520 إلى سنة 1819 (كذا). فأهمية هذا التقرير لا تعود إلى قيمة معلوماته من الناحية التاريخية وإنما إلى النظرة التي أصبح ينظر بها هذا الجيل من الفرنسيين إلى العلاقات الماضية بين فرنسا والجزائر. وهي النظرة التي تعكس واقع العلاقات اللحظية بين البلدين، والحالة النفسية السائدة لدى الموظفين السامين في الخارجية الفرنسية نحو الجزائر، عند تحريرهم لهذا التقرير خلال الشهور الأولى من حدوث القطيعة بين البلدين في سنة1827.

ثانيا – أرشيف وزارة الخارجية –

يحتفظ أرشيف الخارجية الفرنسية (quai d'orsay) بمجموعتين تخصان الجزائر قبل الاحتلال. فالمجموعة الأولى التي تحمل اسم «المراسلات القنصلية والتجارية» (correspondance consulaire et commerciale) والتي تضم 16 سجلا جمعت فيها المراسلات التي تغطي الفترة مابين سنتي1793 إلى سنة 1829. فهذه المجموعة تمثل استمرارا وتكملة للمجموعة المحفوظة في الأرشيف الوطني من رصيد الخارجية التي تحمل رمز A.E.B I كما يحتفظ أرشيف الخارجية في إطار هذه المجموعة برصيد وثائقي لقنصليات فرنسا في كل من وهران وعنابة والقالة. لقد جمعت وثائق قنصلية وهران في سجلين يغطيان الفترة مابين سنة1755 إلى سنة1825 واللذان يشكلان بدورهما تكملة لمراسلات هذه القنصلية لفترة مابين1732 إلى سنة 1755، التي جمعت في سجل واحد ضمن رصيد الخارجية المحفوظ في الأرشيف الوطني في إطار المجموعةA.E.B I التي سبقت الإشارة إليها. كما خصت كل من عنابة والقالة برصيد وثائقي يضم أربع سجلات يغطي الفترة ما بين سنة 1818 إلى سنة 1828.

أما المجموعة الثانية التي اطلق عليها إسم «مذكرات ووثائق»، فإن الترتيب النهائي الذي وضع لهذا الرصيد عند نهاية القرن الماضي هو حسب البلدان، مع التسلسل العددي للقطع الوثائقية دون مراعاة لتواريخ الوثائق المجمعة فيها. وقبل ذلك كانت الطريقة المتبعة في ترتيب وثائق هذا الرصيد هي حسب القارات. فالتغيير الذي طرأ على تنظيم محتوياته. هو الذي يفسر وجود وثائق تخص كل من المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وطرابلس، والتي يعود تاريخ بعض منها إلى منتصف القرن السادس عشر وحتى إلى سنة 1830 مدرجة في إطار المجموعة الخاصة بإفريقيا.

يحتوي هذا الرصيد، «مذكرات ووثائق .M.D»، إلى جانب بعض المراسلات الديبلوماسية المتقطعة على تقارير، مذكرات وتقاييد حول مختلف الموضوعات التي تتصل بعلاقات فرنسا مع البلد المعني. عدد المجلدات المخصصة للجزائر من هذا الرصيد هو 16 مجلدا والوثيقة الأولى التي رتبت داخل هذه المجموعة يعود تاريخها إلى سنة1542 وآخر وثيقة فيها مؤرخة في سنة 1845.

لقد قمنا بفرز منظم ومتابع لكل السجلات الخاصة بالجزائر من مجموعة المراسلات القنصلية التجارية (م.ق.ت/c.c.c)وهي التالية:م.ق.ت/c.c.c الجزائر32 (1793- 1795) الجزائر33 (1796- 1797) الجزائر34 (1798 - 1799) الجزائر35 (1800 - 1801) الجزائر36 (1802 - 1803) الجزائر37 (1804 - 1805) الجزائر38 (1806 - 1807) الجزائر39 (1808 - 1809) الجزائر40 (1810 - 1812) الجزائر41 (1813 - 1814) الجزائر42 (1815 - 1816) الجزائر43 (1817 - 1818) الجزائر44 (1818 - 1819) الجزائر45 (1819 - 1821) الجزائر46 (1822 - 1824) الجزائر47 (1824 - 1829).

كما أجرينا فرزا منظما ومتابعا لكل مجلدات المجموعة الخاصة بالجزائر من رصيد «مذكرات ووثائق (M.D) وهي التالية: م.و.ت الجزائر 1 (1826) م.و.ت. الجزائر2 (1827) الجزائر3 (1828) الجزائر4 (1829) الجزائر5 (1830) الجزائر6 (1830) الجزائر7 (1830) الجزائر8 (1830-1831)الجزائر9 (1832 - 1836) الجزائر10 (1542-1824) الجزائر11(1825 - 1830) الجزائر 14 (1690 - 1825) الجزائر15 (1604 - 1718) الجزائر16 (1830 - 1845).

كماقمنا بفرز منظم لسجلين من المجموعة الخاصة بإفريقيا وهما: M.D. Afrique 5 (1557 - 1830) و M.D Afrique 6 (1808 - 1822)

في إطار متابعتنا لاعتمالات الأزمة التي اندلعت بين فرنسا والجزائر عند منتصف سنة1827، قمنا بإجراء استطلاع في بعض السجلات الخاصة بتركيا، والمرتبة في المجموعة الفرعية التي أطلق عليها إسم «تركيا: القنصليات المختلفة»، لسنوات (1826 – 1829)

كماقمنا بفرز منظم ومتتابع لمحتويات السجلات التالية: (تركيا، القنصليات المختلفة؛ Turquie; consulats divers) 244 -245 - 249. إن سجلات هذه المجموعة الفرعية مسجلة في ميكروفيلم تحت رقمي245 و641. فالسجل الأخير (249) يحتوي على وثائق تخص معركة نفارين البحرية الشهيرة التي لا تزال لم تستغل لحد الآن على ما يبدو.فالمعلومات المتوفرة في هذا المسجل من شأنها أن تلقي أضواءا جديدة على دور قائد الأسطول العثماني إبراهيم باشا بن محمد علي والي مصر، الذي يتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن هاته الهزيمة البعيدة الأثر على مستقبل البلدان الإسلامية في حوض المتوسط، والتي انهت الوجود البحري الإسلامي في هذا البحر منذ هذا التاريخ.

– ثالثا – محفوظات قصر فانسان –

تحتفظ مصلحة التاريخ التابعة للقوات البرية .S.H.A.T التي مقرها في قصر فانسان الواقع في الضاحية الشرقية الملاصقة لمدينة باريس، على أرصدة وثائقية زاخرة بالمعلومات التاريخية عن الجزائر قبل الاحتلال وأثناء عهد الاحتلال. بالنسبة لهذه الفترة الأخيرة فالوثائق الخاصة بالجزائر التي رتبت في المجموعة التي تحمل رمز حرف H وفي المجموعة الفرعية التي يرمز إليها بـ 1H

أما الفترة ما قبل عام 1830، فالمعلومات عن الجزائر نجدها موزعة في المجموعات التي يرمز إليها بالحروف اللاتينية التالية: .A.B.C.D والتي تغطي المرحلة ما بين منتصف القرن السادس عشر إلى سنة 1830.

فالمجموعة A والتي يطلق عليها كذلك إسم مجموعة النظام القديم، فإن رصيدها الوثائقي تم جمعه في أربعة آلاف سجل وأربعين علبة. وهي تحتوي على معلومات غزيرة عن الجزائر منذ المنتصف الثاني من القرن السادس عشر إلى سنة1790. لقد يسرت مصلحة التاريخ التابعة للقوات البرية استغلال هذا الكم الهائل من الوثائق بفضل الجرد العددي الذي وضعته لهذه المجموعة والذي يقع في سبع مجلدات.

وإلى جانب المراسلات السياسية التي تضمنتها، هناك معلومات غزيرة عن الصراعات العسكرية التي نشبت في مختلف أجزاء القارة الأوربية بما فيها التوسع العثماني في شرق أوروبا ووسطها. كما يشغل الصراع البحري في المتوسط جزءا كبيرا من محتويات سجلاتها. فسجل A.13 مثلا، جمعت فيه الوثائق المتعلقة بالحرب التي اندلعت بين الجزائر وفرنسا في بداية القرن السابع عشر حتى نهاية العشرينات منه. كما جمعت فيه الوثائق المتعلقة بالمعارك البحرية التي وقعت بين البلدين فيما بين 1663 و1670. ونلاحظ

بهذا الصدد أنه في غياب أرشيف البحرية الجزائرية وفقدانه، فإنه بالإمكان رسم صورة أولية لنشاط البحرية الجزائرية في المتوسط، وغاراتها من حين لآخر في الأطلسي خلال قرنين ونصف، اعتمادا على المعلومات المتوفرة في سجلات هذه المجموعة.

كما توجد معلومات عن المعارك البرية التي خاضتها القوات الجزائرية لاسترداد مدينة وهران في سنة 1807، وتصديها للإنزال الفرنسي عند مدينة جيجل في سنة1664، والإنزال الإسباني عند وادي كنيس (الحنيس) الواقع في الضاحية الشرقية لمدينة الجزائر في سنة 1775، وقصف الأسبان لمدينة الجزئر في سنتي 1783 و1784 (A.118 وA.253).

كما توجد معلومات عن الجزائر في مجموعة B ومجموعاتها الفرعية التي تغطي مرحلة الثورة الفرنسية إلى انعقاد صلح أميان في سنة 1802. ففي إطار هذه المجموعة توجد وثائق الحملة الفرنسية ضد مصر في سنة 1798 والتي خصص لها مجموعة فرعية قائمة بذاتها وهي B^6. كما توجد معلومات عن الجزائر في مجموعة G المخصصة لعهد الأمبراطورية الأولى، ولعودة الملكية الأولى إلى عرش فرنسا، وكذلك الفترة القصيرة التي عاد فيها نابليون بونبرت إلى الحكم، والتي اشتهرت في تاريخ فرنسا بإسم فترة المائة يوم. (1803 - 1815) والمجموعة D المخصصة لعودة الملكية البوربونية الثانية لحكم فرنسا حتى سقوطها (1815 - 1830). ففي هذه المجموعة توجد مختلف المشاريع والمخططات التي كانت تعد لغزو الجزائر بعد سنة 1814.

لقد قمنا بفرز منظم لبعض قطع مجموعة H وهي التالية: H 1. مراسلات متفرقة تخص علاقات الجزائر مع فرنسا ومع أطراف أوروبية أخرى قبل سنة1830. ومشروع لغزو الجزائر وتونس وضع لنابوليون في سنة 1809 ووثائق أخرى. كما أن القطعة الوثائقية رقم H 237 تتضمن وثائق تخص إعداد حملة سنة 1830. ونص مشروع البيان الذي كان يعد لتوزيعه على الجزائريين عندما تصل قوات الغزو إلى الشواطئ الجزائرية وH225 جمعت فيها الوثائق التي تخص مسألة «كنز القصبة» وH235. تتضمن وثائق تتحدث عن المحاولات التي بذلها قنصل فرنسا بتونس، بناءا على تعليمات من حكومته، لإغراء بعض المجندين القادمين من تركيا والمتجهين نحو الجزائر عن طريق تونس، على قتل الداي حسين باشا. كما تشير إلى قيام كل من رئيسي وزراء فرنسا، مارتينياك وبولينياك بشراء فرمانات من الباب العالي يدعو فيها الجزائر إلى تلبية المطالب الفرنسية(1). كما تعرض لمهمة طاهر باشا في الجزائر والتي تتمثل أساسا في العمل على التخلص من الداي حسين

(1): استصدرت فرنسا خلال هذه الفترة خمس فرمانات من القسطنطينية ودفعت مقابل كل فرمان خمسين قرشا إسبانيا، وقد كلفها مجموع هذه الفرمانات ما يعادل حوالي ألف ومائتي فرنك فرنسي.

وترضية جميع الإدعاءات الفرنسية. وتشير الوثائق من جهة أخرى على أنه تبين لحكومة فرنسا أثناء إقامة طاهر باشا في الحجر الصحي قرب مرسيليا بأنه ليست له تعليمات، كما أنه لا يحمل أي اعتماد يخول له التفاوض مع الفرنسيين.

كما قمنا بفرز منظم لبعض علب المجموعة الفرعية H. 1 وهي التالية: 2 1H و3 1H. و4 1H. و5 1H. التي تحتوي على معلومات تتعلق بممتلكات الدولة الجزائرية عند الاستيلاء على العاصمة، وبعض مراسلات الداي حسين باشا السياسية،ووثائق أخرى تخص العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر. كما قمنا بفرز منظم للعلب التالية: 16 1H و17 1H و18 1H التي تضم وثائق تتحدث عن نشاط الداي حسين في منفاه بنابولي والقورنة، ضد الاحتلال، ودعوته إلى إعلان الجهاد ولم الصفوف لمحاربة الفرنسيين والتأكيد بكون هزيمة سطاوالي كانت بسبب الخيانة وليس نتيجة لقوة الفرنسيين، كما تتحدث هذه المراسلات عن التأثير السلبي – من زاوية المصالح الفرنسية – الذي مارسه بعض أعيان مدينة الجزائر (إشارة إلى حمدان بن عثمان خوجة)، على موقف الحاج أحمد، باي قسنطينة.

تحتفظ مصلحة التاريخ التابعة للبحرية S.H.A.M والتي مقرها هي الأخرى بقصر فانسان، بأرشيف البحرية لفترة ما بعد سنة 1793. مع الملاحظة أن هذا الرصيد لم يعد متنوعا في المعلومات التي يتضمنها كما كان شأنه قبل هذه السنة(1793) بعد أن اقتطعت منه المراسلات القنصلية والتجارية. لقد أصبحت مادته محددة أساسا في التسلح البحري وتتبع نشاطات البحريات العسكرية الأجنبية.

لقد قمنا بإجراء استطلاع في بعض قطع المجموعة الفرعية $B.B^7$ وهي: 1 $B.B^7$ و2 $B.B^7$ و6 $B.B^7$ التي تتعرض للسياسة البحرية الفرنسية للفترة الممتدة ما بين سنتي1792 إلى 1884، وللبحريات الأجنبية وخاصة البحرية الانجليزية، ومقارنتها بالبحرية الفرنسية. كما تستعرض التصورات المختلفة للأوضاع في المشرق في حالة القطيعة مع الدولة العثمانية، وكذلك لمشروع التحالف مع هذه الأخيرة. كما توجد معلومات حول مذبحة عساكر الإنكشارية في عام1826 وحول البحرية العثمانية في هذه الفترة ($B.B.^7$ 6).

كما أجرينا فرزا منظما لمحتوى العلبة التالية: $B.B^7$ 8 التي تضم مراسلات وتقارير ومذكرات تخص الجزائر كتقرير القنصل دي كرسي حول مشروع تجريد حملة ضد الجزائر في سنة 1791، ومذكرة حول البحارة الجزائريين في سنة 1799، وحول البحرية الجزائرية في عام 1803، وتقرير عن قصف الأسطول الانجليزي بقيادة إيكسموث لميناء مدينة الجزائر في عام 1816، ووثائق أخرى.

لم نجد في هذه المجموعة الفرعية $B.B^7$ ما يشير إلى مصير الأسطول الجزائري، ومآل الترسانة البحرية الجزائرية غداة الاحتلال. كما لم نعثر على أية إشارة لمصير هذا السلاح

العتيد في الجرد المخصص لأرشيف البحرية الفرنسية في الجزائر بعد الاحتلال، والذي يبدأ تاريخ قطعه الأولى في عام 1833.

رابعا – محفوظات ماوراء البحار بأيكس آن بروفانس (فرنسا)

يحتفظ مستودع ما وراء البحار بثلاث أرصدة تحتوي على قطع وثائقية تخص الجزائر ما قبل عام 1830.

فالرصيد الأول الذي يتشكل أساسا من محفوظات الولاية العامة بالجزائر، فإلى جانب الوثائق الخاصة بعهد الاحتلال والتي رتبت في داخل المجموعات والمجموعات الفرعية المنبثقة عنها، فإنه يضم رصيدا وثائقيا يعود إلى ما قبل الغزو الفرنسي، والذي رتب في ثلاث مجموعات.

فالمجموعة الأولى التي يرمز إليها بحرف A تضم الوثائق الإدارية الخاصة بنشاط القنصلية الفرنسية في الجزائر منذ سنة 1686 إلى سنة1827. تحتوي هذه المجموعة على معلومات مهمة عن حركة المبادلات بين البلدين، وعن نشاط التجار الفرنسيين في مدينة الجزائر ومدن البلاد الأخرى: أرزيو، وهران، عنابة والقالة. كما يتضمن معلومات عن النشاط الاقتصادي في الجزائر والنشاط الزراعي منه بوجه خاص. منذ المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى حدوث القطيعة بين البلدين. فالتقارير الدورية التي كانت ترسلها القنصلية الفرنسية عن الحركة التجارية في ميناء مدينة الجزائر منذ سنة 1820 تعطي صورة دقيقة عن وضعية التجارة البحرية الجزائرية خلال عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر.

أما المجموعة الثانية التي يرمز إليها بحرف B، فهي تضم الأوراق والوثائق الخاصة بشركة إفريقيا الملكية وأوراق الوكالة الإفريقية – التي حلت محلها منذ سنة 1793 – منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى سنة1827. ومحتوى هذه المجموعة يكمل محتوى المجموعة الأولى في كون الوثائق التي تضمنتها هي ذات طابع تجاري أساسا، إلى جانب المعلومات الإدارية حول الشركات القائمة على هذا النشاط.

أما المجموعة الثالثة التي يرمز إليها بحرف C، كما تسمى أيضا بـ «الأرشيف الإسباني» فهي تتمثل أساسا في القطع الوثائقية التي جمعتها إدارة الاحتلال عند منتصف القرن التاسع عشر حول العلاقات الجزائرية الإسبانية. فبعض الوثائق التي رتبت في إطار هذه المجموعة يعود تاريخها إلى القرن الثاني عشر الميلادي. ومعظمها يتعلق بالفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

أما الرصيد الثاني المحفوظ في هذا المستودع فيتمثل في المجموعة الفرعية F. 80 التي كانت موجودة في الأرشيف الوطني بباريس، ثم حولت عند نهاية السبعينيات إلى مستودع

محفوظات ما وراء البحار. واحتفظ مستودع باريس بميكروفيلم عنها فقط.

والرصيد الثالث المحفوظ في إيكس آن بروفانس، هو أرشيف ماوراء البحار. والذي يهم الجزائر ما قبل عام 1830، من هذا الرصيد مرتب في المجموعة الفرعية التي يرمز إليها بـ $F 2^A$، التي تحتوي على 21 قطعة تخص الشركات التجارية وكل ما يتعلق بنشاطها، والأطراف التي تتعامل معها. نجد فيها مراسلات تجارية ودبلوماسية متقطعة. نسخ لمعاهدات، تقارير ومذكرات حول العلاقات الفرنسية مع الجزائر، تونس، طرابلس، الباب العالي، ومع أطراف أوربية كانجلترا وهولندا. كما تضم قطعا وثائقية خاصة بشركة «باستيون دوفرانس» وشركة رأس العبد وشركة إفريقيا الملكية بين سنوات 1630 - 1730 ($F2^A$. 2.3.4.6). وملف خاص يحتوي على تاريخ مختصر للشركات التجارية الفرنسية مع مجموعة النصوص الخاصة بالامتيازات التي كانت تتمتع بها من نهاية العشرينيات من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر ($F.2^A$. 12).

تحتوي المجموعة التي يرمز إليها بحرف E من أرشيف الولاية العامة بالجزائر، والمخصصة للمراسلات السياسية أثناء عهد الإحتلال على بعض القطع الوثائقية تخص الفترة ما قبل عام 1830.

لقد قمنا بفرز منظم ومتابع لمحتوى الملف التالية: 1E. 1 و1E. 2 و1E. 3 التي تحتوي على وثائق تخص إعداد حملة الغزو، وبعض رسائل الداي حسين باشا إلى حمدان بن عثمان خوجة وبعض أعيان الجزائر خلال سنتي 1831 - 1832. كما تحتوي المجموعة الفرعية F. 80 على بعض القطع الوثائقية تخص مرحلة ما قبل الغزو. جمعت فيها بعض مشاريع الحملات التي كانت فرنسا تفكر في شنها ضد الجزائر من حين لآخر بين سنتي 1828 إلى 1830. لقد قمنا بفرز منظم لمحتوى الملفين اللتين جمعت فيهما هذه الوثائق، وهما: F.80 1670[1] و F.80. 1670[2]

لن نختم هذا العرض حول الأرصدة الوثائقية الهامة الخاصة بالجزائر والمحفوظة في دور الأرشيفات الكبرى بفرنسا، دون أن نشير إلى أن هناك معلومات تخص الجزائر موزعة عرضا في المجموعات والمجموعات الفرعية الأخرى التي لم نشر إليها. وهو ما يستوجب على الباحث الذي يريد أن يستوفي توثيقه استشارة الجرود التحليلية عندما تكون متوفرة، وفي غيابها الرجوع إلى الجرود العددية والأولية لاستكمال توثيقه بالقدر الذي تسمح به المادة الوثائقية المتوفرة. ونلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الإمكانات التوثيقية التي توفرها هذه الأرصدة لا تزال في حالة الخام، لم يتم استغلالها لحد الآن إلا بكيفية جزئية من زاوية علاقات فرنسا مع بعض الأطراف الأخرى.

الوثائق المطبوعة

- Ahmed Effendi, ***La prise d'Alger vue par un Algérien***. in J. Asiatique sept octobre 1922 p.p 319 - 340.

- Ben Djelloun, ***La prise d'Alger en 1830, d'après un écrivain musulman***, trad. CH. Ferand. in R.S - AR. C 1865 p.p 67-79.

- Berbrugger A. ***L'affaire Bacri d'après un document inédit***. in. Rev. Af. T. / 3 (1869) p.p 60-63.

- Berbrugger A. ***Correspondance de napoleon Ier*** in Rev. Af. T.19 (1875) p.p 16-31 / 115-147.

- Berbrugger A. ***Journal du chancellier du consulat de France à Alger 1798-1800*** in Rev.Af. T.15 (1871) p.p. 241-/321-/401-T.16 (1872) p.1-.

- Berbrugger A. ***Documents sur Alger à l'époque du consulat.*** in Rev. Af. T. 6 (1862) p.p. 128-134.

- Berbrugger A. ***Lettre de louis XVI à Hassan Pacha*** in Rev. Af. T.6. (1562) p.113.

- Bigonnet, ***une lettre du Bey de Constantine en 1827*** in Rev. Af. T.43 (1899) 172-181.

- Devoulx A. ***Les archives du consulat de France à Alger***. Alger 1865.

- Devoulx A. ***Taschrifat.*** recueil des notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger Alger 1852.

- Devoulx A. ***Relevé des principaux français qui ont résidé à Alger de 1686 à 1830***. in Rev.Af.T.16(1872) p.p. 357-387/420-450.

- Devoulx A. ***Les registres des prises maritimes*** in Rev. Af. T.15 (1871) p.p. 70/147/154/255/362/447.

- Devoulx A. ***Coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque*** in. Rev. Af. T.1 (1856-1857) p.p. 120/207/290/461. T.2 (1857-1858) p.p..... T.16 (1872) p.161.

- Esquer G. ***Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, par le chef de bataillon Boutin (1808), suivie des mémoires sur Alger par les consuls de Kerey (1791) et Dubois - Thinville (1809)*** Paris 1927.

- Feraud CH. *Ephéméride d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1875-1905.* in Rev. Af. T.18 (1874) p.p.295.

- Feraud CH. *Destruction des établissements français de la Calle, d'après des documents indigènes en 1827.* in Rev. Af. T.17 (1873) p.p.421 - 437.

- Feraud CH. *Cause de l'abandon du comptoir de Collo par la compagnie d'Afrique en 1795.* in Rev. Af. T.21 p.p. 127-140.

- Neal (Amiral) *Guerre de 1824 entre l'Angleterre et Alger.* in Rev. Af. T.8 (1864) p.p. 202-220.

- Plantet *Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France.* T.2 (1700-1833) Paris, 1889.

- Playfair *Episodes historiques des relations de la Grande Bretagne avec les Etats barbaresques.* in Rev. Af. T.24 (1880) p.p 22 - 36/147-160.

Michiel. *La prise d'Alger racontée par un captif* in Rev. Af. T.19 (1875) p.p. 471 -

- Kuran E. *La lettre du dernier Dey d'Alger au Grand Vizir de l'Empire ottoman.* in Rev. Af. T.96 (1952) p.p......

— المخطوطات —

– الحاج أحمد باي: رسائل موجهة إلى الداي حسين باشا. مخطوط مودع في المكتبة الوطنية. الجزائر تحت رقم 1642.

– حسن خوجة: در الأعيان في أخبار مدينة وهران. مخطوط مودع في مكتبة للغات الشرقية، باريس تحت رقم 417.

– الحلفاوي: أرجوزة في فتح وهران مع شرح عبد الرحمن الجمعي أبوزيد. مخطوط مودع في المكتبة الوطنية، باريس قسم المخطوطات العربية تحت رقم5113.

– علي البيري الموالي التونسي: العود الجزائري. مخطوط مودع في المكتبة الوطنية، باريس، تحت رقم 6241.

– مجهول: تاريخ الباي محمد الأكحل. مخطوط مودع في المكتبة الوطنية، باريس، تحت رقم 5022.

– مجهول: تاريخ الخلفاء. ثلاث مخطوطات كل واحد منها في بضع ورقات، تحتوي على قائمة للباشوات والدايات الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر من سنة915 هـ

إلى سنة 1200هـ مسجلة تحت الأرقام التالية: 1570-1638-1639.

— المخطوطات المنشورة —

– أحمد الجزائري: كيف دخل الفرنسيون الجزائر. وصف شاهد عيان. بيروت 1962.

– أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني. تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي. قسنطينة – الجزائر 1973.

– عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس. جرجان. دار المعارف – مصر. د.ت.

– الحاج أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار. تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني – الجزائر.

– صالح العنتري: مجاعات قسنطينة. تحقيق وتقديم رابح بونار-الجزائر 1974.

– صالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها. مراجعة وتقديم وتعليق د. يحي بوعزيز. الجزائر 1991.

– محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي الجزائر 1979.

– محمد الكبير: رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي أورحلة ابن هطال. تحقيق محمد بن عبد الكريم. القاهرة 1968.

– الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود: في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق ودراسة د. يحي بوعزيز. الجزء الأول. بيروت – لبنان 1990.

– مسلم بن عبد القادر: تاريخ بايات وهران المتأخر أوخاتمة أنيس الغريب والمسافر. تحقيق وتقديم رابح بونار. الجزائر 1974.

□ البيبلوغرافيا □

1 - بالعربية:

– ايروين و.راي: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة1776–1816. ترجمة إسماعيل العربي. الجزائر 1978.

– بفايفر سيمون: مذكرات أولمحة تاريخية عن الجزائر. ترجمة وتقديم د. أبو العيد دودو. الجزائر 1974.

– يحي بوعزيز: **المراسلات الجزائرية – الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني بمدريد. 1780–1798.** الجزائر 1993.

– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام.** الجزء الثاني. الجزائر1955.

– أبو بكر بن أحمد بن أبي طالب الحسني: **روضة الأخبار ونزهة الأفكار في تاريخ الجزائر منذ غزو روما إلى عام 1900.** الجزائر 1901.

– محمد أبو القاسم الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف.** جزءان. الجزائر1908.

– محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792–1830.** الجزائر. د.ت.

– وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر.** تعريف وتعليق عبد القادر زبادية. الجزائر 1980.

– محمد فؤاد شكري: **عبد الله جاك سينو وخروج الفرنسيين من مصر.** القاهرة 1952.

– سعيدوني نصر الدين: حصن القالة من مركز إسلامي إلى محطة عثمانية، م.ت.ع.دع، العدد 9 اوت 1994 .

– شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1819–1824.**

– عائشة غطاس: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن17** رسالة ماجستير – جامعة الجزائر.

– جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830.** الجزائر 1987.

– جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500–1830.** الجزائر1987.

– جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.** الجزائر1994.

– كاتكارت: **مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب.** ترجمها عن الانجليزية وعلق عليها وقدم لها إسماعيل العربي. الجزائر 1982.

– أرحمونت كوران: **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827–1847).** ترجمة عبد الجليل التميمي. تونس 1974.

– أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا.** الجزائر 1968.

– مولود قاسم نايت بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830.** جزءان – قسنطينة – الجزائر 1985.

– جون ب. وولف: **الجزائر وأوروبا 1500–1830.** ترجمة وتعليق د. أبو القاسم سعد الله – الجزائر 1986.

بيبلوغرافيا مختارة (بالفرنسية)

- Altamira R. *Histoire d'Espagne*. Paris 1931.

- Bainville J. *napoleon*. Paris 1931.

- Berbrugger A. *Un chérif kabyle en 1804*. in Rev. Af. T.3 (1858-1859) p.p. 209-.

- Bianchi *Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vaisseau de sa Majesté, la provence et détails de l'insulte faite par les Algériens le 3 août* 1829. in Rev. Af; T. 21 (1877) p.p. 407 -.

- Bodin M. *la brève chronique du Bey hassan*. Oran 1924.

- Boutin *Relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie* (1515-1830). paris 1902.

- Boyer P. *la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*. Paris 1964.

- Brabant C. *Inventaire des archives de la Mirauté d'Alger*. in Rev. Af. T. 63 (1922) p.p 39-.

- Braudel F. *Un voyage à travers le passé de l'Algérie*. in Rev. Af. T.71 (1930) p.p.154-.

- Chabaud A. *Attaque des batteries algériennes par Lord Exmouth en 1816*. in Rev. Af. T.19 (1875) p.p.174-.

- Charles-Roux (F) *La France et l'Afrique du Nord avant 1830*. Paris 1932.

- Charles-Roux (F) *Les travaux d'Herculais ou une extraordinaire mission en Barbarie*. in Rev. H.C. 1927 p.p. 1-32 / 201 - 258 / 321 - 368 / 534 - 580.

- Cour (A.) *Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Belgacem Errahmouni El Haddad*. in Rev. Af. T.19 (1875) p.p.24-.

- Deherair *La mission du commissaire général Dubois-Thinville auprès du Dey d'Alger (au VIII et X)*. in Rev. H.C. 1926 p.p.100.

- Delpèche (A.) *Résumé historique sur le soulèvement de Dar Kaoua dans la provine d'Oran*. in Rev. Af. T.18 (1874) p.p.38-.

- Demontes (V.) *Trois ans d'exil, trois ans d'intrigues. Le Dey Hussein en Italie*. in B.S.G.A. 1905 p.p.120-.

- Devoulx (A.) *Le Raïs Hamidou, notice sur un corsaire algérien du XIII^e siècle de l'hégire*. Alger 1858.

- Devoulx (A.) *La marine de la Régence d'Alger*. in Rev. Af. T.13 (1869) p.p. 384-420.

- Dilly et Baurgin *Inventaire des fonds de l'Algérie aux archives nationales*. in Rev. Af. T.69 (1928) p.p. 249-.

- Douin (G.) *Mahamed Ali et l'expédition d'Alger 1829-1830*. Le Caire 1930.

- Droz (J.) *Histoire diplomatique de 1648 à 1919*. Ed. Paris 1972.

- Emerit (M.) *La situation économique de la Régence d'Alger en 1830*. in J.H. 1952 p.p.....

- Emerit (M.) *L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830*. in Rev. H.M.C. 1954 p.p. 119-.

- Emerit (M.) *Une cause de l'expédition d'Alger; le trésor de la Casbah*. in acte du 89^e congrès des sociétés savantes. Alger 1954 p.p. 5-.

- Emerit (M.) *Mémoire d'Ahmed Bey*. in Rev. Af. T.93 (1949) p.p. 65-

- Encyclopédie de la pléiade. Histoire universelle T.3 Paris 1958.

- Esquer (G.) *Les commencements d'un empire; La prise d'Alger (1830)*. paris 1929.

- Esterhazy (W.) *De la domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger*. paris 1840.

- Estery *Histoire d'Alger, de ses habitants et de son territoire*. paris 1845.

- Feraud (C.H.) *Les cherifs kabyles de 1804 et 1809 dans la province de Constantine*. in Rev. AF. T.13 (1869) p.p. 211-.

- Feraud (C.H.) *Un voeu d'Hussein bey*. in Rev. AF. T.7 (1863) p.p. 54-.

- Feraud (C.H.) *Zebouchi et Osman bey*. in Rev. AF. T.6 (1863) p.p. 120-.

L'Algérie ancienne et moderne. Paris 1854.

- Gaibert *L'Algérie ancienne et moderne*. Paris 1854.

- Garrot (H.) *Histoire générale de l'Algérie*. Alger 1910.

- Gaulharot *La conquête d'Alger*. paris 1929.

- Gsembeli (M.) *Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)*. in Rev. Af. T.96 (1952) p.p. 115-/187-/343-/348-.

- Godechot *La guerre maltaise le long des côtes barbaresques à la fin du XVIII^e siècle*. in Rev. Af. T.96 (1952) p.p. 105-.

- Grammont (H.D.de) *Histoire d'Alger sous la domination turque. (1515-1830)*. Paris 1887.

- harbart (M.) *Histoire d'un parjure*. Paris 1961.

- Hadday (M.) *Le livre d'or des israélites algériennes*. Alger 1871.

- Hamdani (A.) *La vérité sur l'expédition d'Alger*. Paris 1984.

- Heldesheimer (H.) *Grandeur et décadence de la maison Bacri à Marseille*. in Rev. E.J. T.136 (1977) p.p. 389-.

- Jal (A.) *Une visite au Dey d'Alger*. in. Rev. p. sept 1831 p.p. 36-.

- Julien (CH.A) *Histoire de l'Afrique du Nord*. Nouvelle édition Paris 1961. T.2.

- Julien (CH.A) *Marseille et la question d'Alger avant la conquête*. in Rev. Af. T.60 (1919) p.p. 60-.

- Julien (CH.A) *La question d'Alger devant les chambres sous la restauration*. in Rev. Af. T.63 (1922) p.p. 271-305 / 425-456.

- Julien (CH.A) *Histoire de l'Algérie contemporaine*. Paris 1964 (voir l'introduction).

- Julien (CH.A) *Voyages de découvèrtes et les premiers etablissements...* Paris, 1947.

- Lacoste *La marine algérienne sous les Turcs*. in S.E.G.M.C. 1931.

- Laborde *Au Roi et au chambres sur les véritables causes de la rupture avec Alger*. Paris 1830.

- Le Marchand *L'Europe et la conquête d'Alger d'après les documents tirés des archives de l'Etat*. Paris 1931.

- Lespèse (R.) Alger: *Etude de géographie et d'histoire urbaine*. Paris 1930.

- Masson (P.) *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793).* Paris 1903.

- Masson (P.) *Marseille depuis 1789. Marseille 1921.* (sur l'agence nationale d'Afrique voir p.p. 474-563).

- Pirenne J. *Les grands courants de l'histoire universelle.* T.3.

- Playfair (R.C.) *Episodes de l'histoire des relations de la Grande Bretagne avec les Etats barbaresques avant la conquête française.* in Rev. Af. T.22 (1878) p.p. 305-320 / 401-453. T.23 (1879) p.p. 460-470.

- Primandaie (E.) *Histoire du commerce et de la navigation en Algérie.*

- Rindot *Tableau du Royaume de la ville d'Alger.* Paris 1830.

- Rotollier (CH. de) *Histoire d'Alger et de la piraterie des Turcs dans la méditerranée à dater du seizième siècle.* Paris 1841.

- Roy *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours.* Tours 1874.

- Serres (J.) *La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet.* Paris 1925.

- Shaller *Esquisse de l'Etat d'Alger.* Trad. par Bianchi. Paris 1830.

- Tuety (L.) *Mémoires historiques et reconnaissances militaires.* Inventaire en 3 volumes. Paris.

- Vaysette (E.) *Histoire de Constantine sous la domination turque (1517-1837).* Alger 1869.

- Vaysette (E.) *Histoire des derniers beys de Constantine.* in Rev.Af. T.VI (1862) p.p. 206 / 383. T.VII (1863) p.p.114-.

- Venture de Paradis *Alger au XVIII^{e} siècle.* Rennes 1890.

- Vidal (C.) *Le royaume de Naples et l'expédition d'Alger.* in Rev. H.D. 3^{e} trim. 1954.

- Vignals *La piraterie sur l'Atlantique au XVIII^{e} siècle.* Rennes 1890.

- Wildsheimer F *Grandereur et décadence de la maison Bacri de Marseille.* In.Rev. E. J. 1977.

- Yacono (X.) *Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830* in Rev. AF. T.98 (1954).

□ فهرس الأعلام □

□ أسماء الأعلام الأجنبية □

□ أسماء المدن والأماكن الأجنبية □

فهرس

الفصل الرابع

الفصل الخامس

القسم الثالث

الفصل السادس

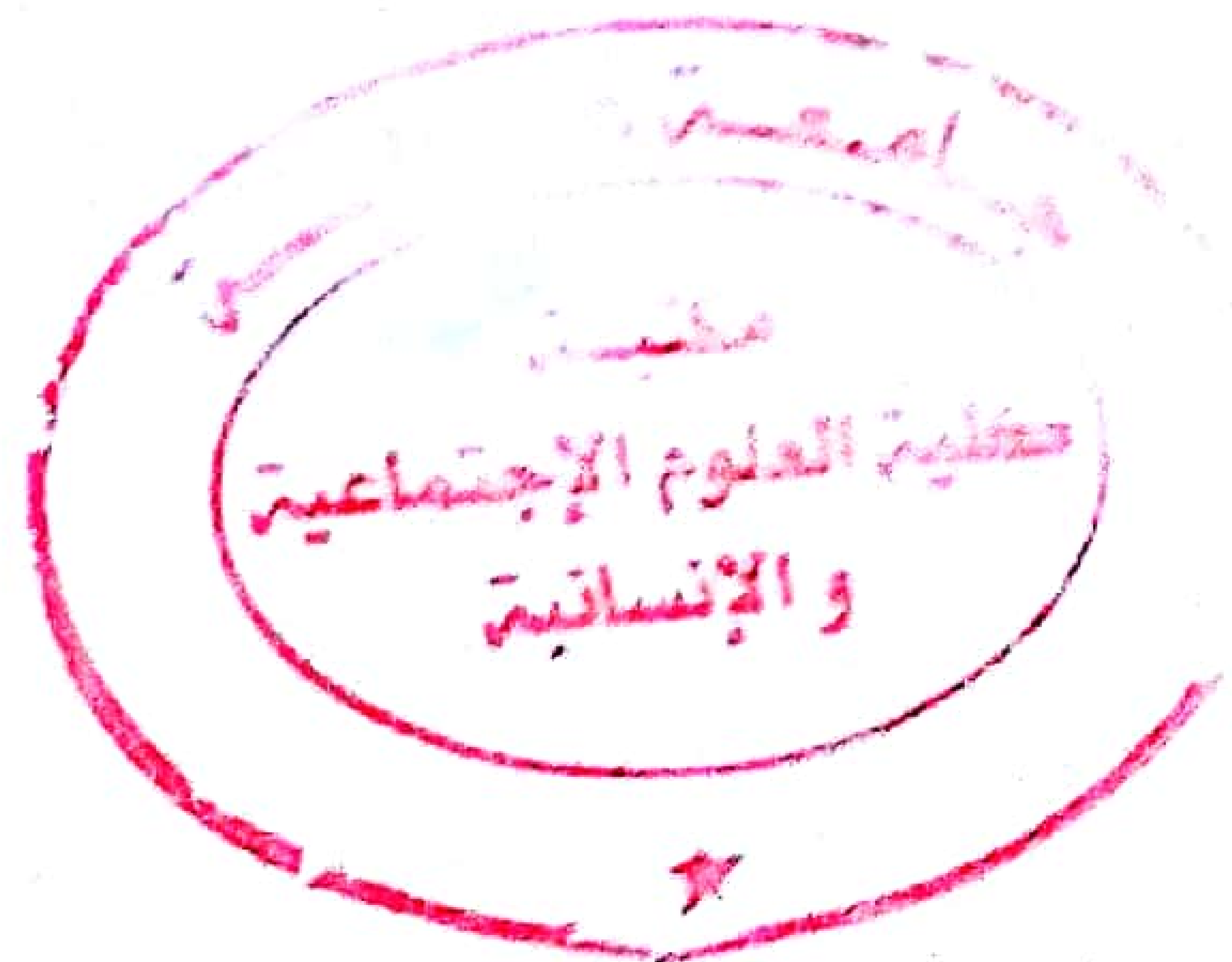
الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

كتب للمؤلف

- معاهدات الجزائر مع فرنسا 1689 - 1830. الجزائر 1987.
- نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 - 1830. الجزائر 1987.
- نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914. الجزائر 1992.
- قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر 1994.
- دراسات في المقاومة والاستعمار. الجزائر 1998.
- العلاقات الفرنسية - الألمانية والشئون المغربية (بالفرنسية) 1901 - 1911. الجزائر 1975.
- المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي 1911 - 1914. (مخطوط سلم في سنة 1986 لإحدى مؤسسات النشر التي أضاعته).
- مظاهر من تطور أوروبا في القرن الثامن عشر. الجزائر 1984.
- ديوان الشهيد الربيع بوشامة. جمع وتقديم. الجزائر 1994.



طبع المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار
وحدة الطباعة / الرويبة ANEP
2005

هذا الكتاب

إن موضوع العلاقات الفرنسية - الجزائرية، يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدين، ليس فقط من الناحية التاريخية، حيث تمتد جذورها الأولى إلى بدايات ظهور الدولة الحديثة في القرن السادس عشر، وخصوصية هذه العلاقات وتميزها منذ هذا الوقت المبكر، وحتى سقوط الدولة الجزائرية صباح 5 جويلية 1830، وإنما أيضا لامتداد تأثير هذه العلاقات التاريخية ضمنيا، وانعكاساتها المختلفة على العلاقات بين البلدين، منذ استعادة الجزائر استقلالها وسيادتها في عام 1962.

تمثل فترة الأربعين سنة التي سبقت الغزو الفرنسي للجزائر (1790 - 1830)، فصلا متميزا في إطار هذه العلاقات الميئية من السنين، والتي في خلالها تم تحويل أسس هذه العلاقات وطبيعتها، من حالة صداقة راسخة متجردة، من منظور الطرف الجزائري بوجه خاص، إلى حالة عداء ثم عدوان.

من مقدمة المؤلف

ISBN - 9961-853 - 00 - 8